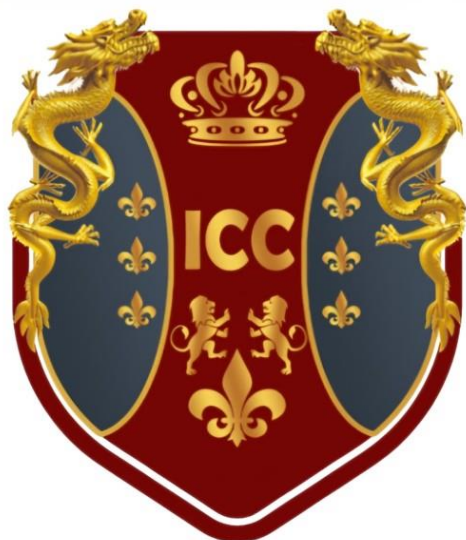




مجلة كامبريدج للبحوث العلمية

مجلة علمية محكمة تصدر عن
كلية كامبريدج البريطانية الدولية ICC

العدد - ٥٢ - كانون الثاني - ٢٠٢٦

Cambridge International
Cambridge College.ICC

CJSP

ISSN-2536-0027

رئيس مجلس الإدارة والمشرف العام

د. حفصة محمد الغريب

المشرف العام

أ.د. ياسين العيثاوي

الهيئة الاستشارية العليا

أ.د. محمد أبو زياد الأمير

أ.م.د. أحمد محمد قاسم

أ.د. حسن فضاله موسى التميمي

د. جعفر صدام فاجي البطاط

نائب رئيس التحرير

أ.د. صادق راشد الشمري

سكرتير التحرير

أ.م.د. ساهرة عباس السعدي

التدقيق اللغوي

م.م. تحسين مازن الرفاعي

مجلة كامبريدج

مجلة علمية محكمة

تصدر عن كلية كامبريدج البريطانية الدولية

ISSN-2536-0027

<https://camb-magazine.site/>

اللجان العلمية

ت	الاسم	مكان العمل	البلد
١.	أ.د ألفت إبراهيم جاد الرب	جامعة الأزهر الشريف	مصر
٢.	أ.د جهان عيسى أبو راشد العمران	جامعة البحرين	البحرين
٣.	أ.د رقية أحمد العاني	الجامعة العراقية	العراق
٤.	أ.د هلا العريس	الجامعة اللبنانية	لبنان
٥.	أ.د. رشيد حميد زغير	جامعة البلدة	الجزائر
٦.	أ.د. هاشمية حميد جعفر	جامعة الكوفة	العراق
٧.	أ.د سهيلة طه محمد البياتي	جامعة كركوك	العراق
٨.	أ.د رائف غنيمات	الكلية الجامعية العربية للتكنولوجيا	الأردن
٩.	أ.د عبدالجليل خلف	بغداد	العراق
١٠.	أ.د وفاء عمر السبيعي	جامعة الملك فيصل	السعودية
١١.	أ.د عامر فياض	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	العراق
١٢.	أ.د محمد هاني فرحات	الجامعة الاسلامية - بيروت	لبنان
١٣.	د. أحمد دلول	مركز ابن العربي للبحوث	فلسطين
١٤.	أ.م.د مسار عربي جاسم	جامعة القادسية	العراق
١٥.	م.د. حوراء عبد صبر	جامعة ذي قار - كلية العلوم الاسلامية	العراق
١٦.	م.د. هدى صيهود العمري	دائرة التعليم الديني والدراسات الإسلامية	العراق
١٧.	أ.د. صادق جعفر عبد الحسين	كلية الاداب - جامعة ذي قار	العراق
١٨.	د. قيصر عباس عبدالرضا	ذي قار	العراق
١٩.	أ.م.د. رجاء حسين عبد الامير	جامعة القاسم الخضراء	العراق
٢٠.	أ.م.د ايناس مكى عبد نصار	جامعة بابل - كلية القانون	العراق
٢١.	أ.م.د هبه محمد محسن	الجامعة العراقية - كلية التربية	العراق

شروط النشر في المجلة:

١. أن يكون البحث أكاديمياً، وتتوافر فيه شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية.
٢. أن يكون مطبوعاً على الحاسوب بنظام (office Word) على قرص ليزري مدمج (CD) على شكل ملف واحد، وتزود هيئة التحرير بثلاث نسخ ورقية.
٣. أن لا تزيد صفحات البحث عن ٢٥ صفحة، مطبوعة بحجم الخط ١٤، ونوع الخط Simplified Arabic للغة العربية وخط Times News Roman للانكليزية.
٤. يكتب الاسم ومكان العمل باللغتين العربية والانكليزية.
٥. يكتب ملخص للبحث باللغتين العربية والانكليزية، وتدرج الكلمات المفتاحية بعد كل ملخص.
٦. يدخل البحث نظام كشف الاستدلال الإلكتروني على وفق برنامج (Turnitin).
٧. يُفضل أن تكون الجداول والأشكال مدرجة في أماكنها الصحيحة، وأن تشمل العناوين والبيانات الإيضاحية الضرورية، ويُراعى ألا تتجاوز أبعاد الأشكال والجداول حجم الصفحة (١١) سم.
٨. أن يكون البحث ملتزماً بدقة التوثيق، وحسن استعمال المصادر والمراجع، وتثبيت هوامش البحث ومراجعته في نهاية البحث .
٩. ألا يكون البحث قد سبق نشره أو قدم للنشر في أي جهة أخرى.
١٠. تحتفظ المجلة بحقوقها في إخراج البحث وإبراز عناوينه بما يتناسب وأسلوبها في النشر.
١١. ترسل البحوث على الايميل: cambridgmagazin2425@gmail.com
١٢. يلتزم الباحث بدفع أجور النشر المحددة .
١٣. يدفع الباحث دولاراً واحداً عن كل صفحة إضافية تزيد عن ٢٥ صفحة.
١٤. لا يجوز الاعتراض على التقويم، ولا يجوز المطالبة بكشف اسم المقوم.
١٥. لا تلتزم المجلة بنشر البحوث التي تخل بشرط من هذه الشروط.
١٦. للمزيد من التفاصيل يرجى الاتصال على الهاتف: ٠٧٨٠١١٠٦٤٥٦.

في هذا العدد

٣٤ - ٨	الباحث الأستاذ علاء حسين حسب المشرف الدكتور عزة محمد موسى محمد كلية التربية الحاصيا - جامعة الجزيرة - السودان	أثر أنظمة الحكم الإسلامي في العالمين العربي والإسلامي على المحيط الإقليمي والدولي (١٩٧٠م / ٢٠٠٠م)
٤٢ - ٣٥	م. د. مرتضى حسين خريط كلية التربية الأساسية / جامعة سومر	السلم الحجاجي في كتاب البرصان والعرجان والعميان والحوالان
٦٤ - ٤٣	الدكتور سامر شاكر جابر/مدرس دكتور في ديوان الوقف الشيعي / مديرية الوقف الشيعي في ذي قار	التطرف الفكري (الاثار والأسباب والمعالجات القانونية))
٧٨ - ٦٥	م. م سوسن رؤوف سعيد الكبيسي وزارة التربية/ مديرية تربية الرصافة الثانية	تأثير التكنولوجيا في تطور الفكر الجغرافي: دراسة تحليلية تطبيقية في العالم العربي
٩٩ - ٧٩	الباحث : حسنين قطران مجارح/جامعة بابل/ كلية الفنون الجميلة/المشرف: أ.م.د. ادم علي حمزة جامعة بابل/ كلية الفنون الجميلة	امكانية توظيف البوليمرات والحجر في انجاز اعمال نحتية معاصره
١٠٣ - ١٠٠	م. د رشا رعد حميد السلطاني جامعة الكوفة / كلية التربية للبنات	مقال مراجعة subject review-الصراع في السودان- الاسباب والتداعيات والمآلات المستقبلية
١٢١ - ١٠٤	الباحث هيام عبد الامير حميد/كلية القانون جامعة طهران/المشرف الدكتور أ. ابراهيم موسى زاده كلية القانون والعلوم السياسية /جامعة طهران	صلاحيات رئيس الجمهورية في العراق وإيران: دراسة مقارنة في إطار الأنظمة الدستورية الهجينة
١٣٦ - ١٢٢	المشرف: الدكتور محمد نظري بور/في جامعة حضرت معصومة قم/فاضل محسن داهي دبیس طالب ماجستير في مجمع فارابي جامعة طهران	تحديد المعوقات التي تحول دون تطبيق تقنيات المحاسبة المتقدمة في القطاع العام واقتراح حلول عملية
١٥٢ - ١٣٧	م. م. هشام حامد حسين/ كلية الهدى الجامعة م. د. سمير عيود فرحان/ كلية الهدى الجامعة	التحكيم في قانون الاحوال الشخصية العراقي النافذ
١٦٨ - ١٥٣	مثنى شاكر حسن/جامعة الكوفة/أ.د ليث شاكر ابو طبيخ/كلية الادارة والاقتصاد/جامعة الكوفة	التكيف التنظيمي وتأثيره في رفاهية الموظفين دراسة تحليلية لآراء عينة من العاملين في شركة زين العراق / الفرات الاوسط
١٨٠ - ١٦٩	الباحث: حسام فرحان/جامعة طهران - فارابي - كلية الادارة والاقتصاد قسم المحاسبة/المشرف: الاستاذة الدكتورة نفيسه تقي زاده/ تدريسية في جامعة طلع مهر قم/ قسم المحاسبة	المخاطرة في الاستثمار
٢٠٢ - ١٨١	م.د. أحمد محمد عزيز/كلية الامام الكاظم (ع) للعلوم الاسلامية الجامعة/ قسم القانون	العفو العام ومدى تأثيره على الموظف المعاقب في القانون العراقي
٢١٢ - ٢٠٣	م.د. سالار سليم عبدالكريم الخواجه كلية التربية الأساسية/ جامعة بابل	فلسفة الطي وشعرية في (أوريغامي) لشاكر لعيبي
٢٣٠ - ٢١٣	Lect. Muna Abdulrazzaq Al-Yasiri (Ph.D)/Prof. Khamis Ahmed Hamadi Al-Shammari (Ph.D.)/ University of Kerbala/College of Education for the Humanities	The Main Hero and the Substitute Hero (the Double/Stunt) in Animal Narratives in Pre-Islamic Poetry
٢٥٦ - ٢٣١	الاستاذة المشرفة دكتورة مهسا پيشدار/استاذة في جامعة طهران/سيف جالي سلمان و لطيف بوش خشان/طالبة ماجستير في ادارة الاعمال / قسم التسويق ، كلية الادارة والمحاسبة ، جامعة طهران (مجمع فارابي)	تأثير تعدد المعايير على قرارات تسعير المنتجات في الشركات الصناعية العراقية
٢٦٦ - ٢٥٧	م. م. براء ماجد عبد الحميد جامعة بغداد	دور سياسة العراق وبرنامج الامم المتحدة الانمائي في تأهيل المرأة العراقية
٢٨٣ - ٢٦٧	م. د. عامرة عداي مهدي تدريسية في قسم الشريعة/ الجامعة العراقية	موقف المتأخرين من أصولي المالكية من الاستحسان دراسة أصولية مقارنة-

٢٩٨ - ٢٨٤	الباحث: رشيد علي زعيتر/المشرف: ترتيل الدرويش الجامعة الإسلامية في لبنان / كلية الحقوق والعلوم السياسية	شروط وموانع قيام المسؤولية الجنائية الدولية
٣١٢ - ٢٩٩	الباحث: م.م مروان جعفر صادق/الأستاذ الدكتور إبراهيم موسى زاده/ أستاذ القانون العلم والعلوم السياسية/ جامعة طهران	دور الحكومات الإلكترونية في مكافحة الفساد
٣١٨ - ٣١٣	محمد خالد عبود الجامعة الإسلامية في لبنان	المسؤولية القانونية للحائز في عقد الرهن التأميني دراسة مقارنة
٣٣٤ - ٣١٩	Maryam Thajeel Hussein/Ministry of Higher Education and Scientific Research – Iraq / Sumer University	Governance of information technology supported by artificial intelligence to develop the performance of information systems

كلمة العدد

عام مضى واخر يأتي وكامبريدج مجلتنا العلمية المحكمة زاهية بالعباءة
الفكري المستمد من مشاركات الباحثين الذين عصفروا انفسهم للبحث العلمي بعد
ان ادركوا ان الاجيال التي تأتي بعدهم ستذوق طعم الشراب .. مجلتنا اخذت على
عاتقها خدمة الباحثين العرب من خلال ديمومة اصدارها وكانت جهود اللجان
العلمية وهيئة التحرير جهود مضيئة يقف في طليعة هؤلاء الاخ الدكتور ادريس
الحمداي رئيس تحرير المجلة حيث كانت جهودا مثمرة عكست طموحنا نحو تحقيق
اهداف رسمتها خطة عملنا ونظامنا الداخلي .وبتوفيق من الله اصدرنا هذا العدد
الذي يحمل الرقم ٥٢ .. تحية من القلب لكل جهد صنع هذا التألق وهذا التميز والله
الموفق.....

د. حفصه محمد الغريب

رئيسة مجلس الادارة



أثر أنظمة الحكم الإسلامي في العالمين العربي والإسلامي على المحيط الإقليمي والدولي (١٩٧٠م / ٢٠٠٠م)

الباحث الأستاذ علاء حسين حسب

alaa.h.hasabacademic@gmail.com

المشرف الدكتورة عزة محمد موسى محمد

azzamohamedmusa315@gmail.com

كلية التربية الحاصحيا - جامعة الجزيرة - السودان

مستخلص الدراسة

تبنت بعض الدول في العالمين العربي والإسلامي في العصر الحديث المنهج الإسلامي في الحكم، لكن تطبيق ذلك الحكم واجه تحديات كبيرة مثل كيفية تحقيق التوازن بين المبادئ الإسلامية ومتطلبات العصر الحديث، خاصة وأن تلك الأنظمة قد تركت آثارها ونتائجها على المحيطين الإقليمي والدولي. هدفت الدراسة لتحقيق التالي: التعرف على الأسباب والدوافع التي تقود لظهور الصراعات والنزاعات، الإلمام بالدور الذي تلعبه الدول ذات النهج الإسلامي في تهدئة أو تأجيج الصراعات، التطرق للأثر الذي تتركه تلك الأنظمة على العلاقات الدبلوماسية مع الدول غير العربية، الوقوف على نماذج للعلاقات الدبلوماسية بين تلك الأنظمة والدول غير العربية، بيان موقف تلك الأنظمة في المنظمات الإقليمية والدولية في مختلف القضايا. اتبعت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: هنالك الكثير من العوامل التي تقود إلى التهدئة أو الصراعات مثل الدين والهوية الدينية أو العوامل الجيوسياسية أو التدخل الخارجي أو الجوانب الاقتصادية أو الحوكمة والفشل الدولي، هنالك بعض الأنظمة ذات التوجه الإسلامي في الحكم قادت لبروز الصراعات من خلال الدعم المادي أو العسكري للأطراف المتصارعة، أو التأثير الديني والأيدولوجي، قادت بعض الأنظمة الإسلامية الكثير من المبادرات لتهدئة الصراعات عبر التوسط، الحوار الديني، تعزيز ثقافة السلام، أثرت ويمكن أن تؤثر تلك الأنظمة على العلاقات الدبلوماسية خاصة مع الدول غير العربية في جوانب تعزيز التعاون الثنائي والإقليمي والدولي، المحافظة على السلم والأمن الدوليين، التعاون الاقتصادي والثقافي وفي مجال المواقف السياسية، هنالك نماذج لشراكات ومواقف واضحة لتلك الأنظمة في صنع علاقات خارجية متميزة مع الكثير من الدول والمنظمات، هنالك الكثير من العوامل التي تؤثر في موقف الدول ذات التوجه الإسلامي في المنظمات الدولية منها الديناميات السياسية الداخلية، العلاقات الخارجية للدولة، الدين والثقافة، الاقتصاد، الأمن القومي والموقف من القوى العظمى، للأنظمة ذات التوجه الإسلامي مواقف تبنتها في بعض المنظمات خاصة فيما يتعلق بالقضايا ذات البعد الدولي والعالمي. توصي الدراسة بالتالي: الوقوف على الأسباب والدوافع التي قادت إلى ظهور حركات الإصلاح السياسي الإسلامي، أثر المواقف الدولية في ظهور تيارات الفكر السياسي الإسلامي، إجراء دراسات مقارنة بين الأنظمة السياسية الإسلامية والأنظمة الأخرى وما حققتها كل منهما على واقع الأمة العربية والإسلامية.

المقدمة العامة

تبنّت بعض دول العالمين العربي والإسلامي في العصر الحديث المنهج الإسلامي في الحكم، لكن تطبيق ذلك الحكم واجه تحديات كبيرة تمثلت في التفسيرات المختلفة للشريعة الإسلامية، الصراعات الطائفية، التأثيرات الخارجية والضغط الاقتصادي، هذه التحديات التي جعلت من الصعب تحقيق توافق شامل حول شكل الحكم الإسلامي الأمثل، وتطرح تساؤلات حول كيفية تحقيق التوازن بين المبادئ الإسلامية ومتطلبات العصر الحديث، ويتضح ذلك جلياً حينما تطرح مسألة الآثار والنتائج التي تترتب على ذلك الحكم في المحيطين الإقليمي والدولي، ولأهمية هذا الموضوع وهذه القضية جاءت هذه الدراسة لتقف على الآثار والنتائج والإسقاطات التي تترتب على تبني بعض أنظمة الحكم في العالمين العربي والإسلامي للنهج الإسلامي في الحكم على محيطها الإقليمي والدولي.

أ/ أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من التالي:

١. تساهم الدراسة في تعزيز فهمنا للتفاعل بين الدين والسياسة في الساحة العربية بحيث يمكن لهذا الفهم أن يساعد في رسم خريطة للقوى التي تشكل الحياة السياسية في المنطقة.
٢. تساهم في لقاء الضوء على عوامل التي تقود لبروز الصراعات والتهدة في العالم.
٣. تقف على دور الأنظمة التي تبنت المنهج الإسلامي في تهدئة أو تصعيد الصراعات.
٤. تتطرق للتأثير الذي تتركه الأنظمة الإسلامية في الحكم على القرارات الدولية.
٥. توفر الدراسة فرصة لفهم كيفية تأثير الأنظمة الإسلامية على مجمل العلاقات الدولية.

ب/ أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة لتحقيق التالي:

١. التعرف على مفاهيم العامة للعلاقات الدولية.
٢. الإلمام بالدور الذي تلعبه الدول ذات النهج الإسلامي في تهدئة أو تأجيج الصراعات والحروب.
٣. التطرق للآثار الذي تتركه تلك الأنظمة على العلاقات الدبلوماسية مع الدول غير العربية.
٤. الوقوف على نماذج للعلاقات الدبلوماسية بين تلك الأنظمة والدول غير العربية.
٥. بيان موقف تلك الأنظمة في المنظمات الإقليمية والدولية في مختلف القضايا.

ت/ فروض الدراسة وتساؤلاتها:

تطلق الدراسة من فرضية رئيسية تتمثل في أن هنالك تأثيراً واضحاً للأنظمة التي تتبنى المنهج الإسلامي على المحيطين الإقليمي والدولي وذلك في الفترة الممتدة ما بين الأعوام (١٩٧٠م/ ٢٠٠٠م). وبالتالي يبرز السؤال الرئيسي التالي: ما هو تأثير الأنظمة التي تبنت المنهج الإسلامي في العالمين العربي والإسلامي على المحيطين الإقليمي والدولي؟

والأسئلة الفرعية التالية:

١. ما هي السياسة الخارجية في مفهومها العام؟
٢. هل توجد عوامل محددة تقود إلى قيام الصراعات في العالم؟
٣. هل للأنظمة التي تبنت النهج الإسلامي في الحكم دور في تهدئة أو تأجيج الصراعات في العالم؟
٤. كيف أدارت تلك الأنظمة علاقاتها الدبلوماسية مع الدول غير العربية؟
٥. هل لتلك الأنظمة دور واضح وظاهر وملموس في المنظمات الدولية؟

ث/ نطاق الدراسة:

للدراسة نطاقين تمثلا في التالي:

١/النطاق الزمني: تغطي الفترة التاريخية الممتدة ما بين الأعوام ١٩٧٠م إلى ٢٠٠٠م.

٢/النطاق المكاني: حيث تغطي الدول العربية والإسلامية التي تبنت النهج الإسلامي في الحكم.

ج/ منهجية الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهجين التاليين:

١/المنهج الفكري: حيث اتبعت الدراسة التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي.

٢/ المنهج الكتابي: حيث قسمت الدراسة لمقدمة عامة ومدخل مفاهيمي وأربعة مباحث والخاتمة والنتائج والتوصيات، بالإضافة لقائمة المصادر والمراجع وأخيراً فهرست الموضوعات.

أ/ مدخل مفاهيمي:

تأسس أنظمة الحكم الإسلامي في الوطن العربي يعود إلى فترة مبكرة من التاريخ، حيث كان الدين يمثل قاعدة أساسية للهوية والتنظيم الاجتماعي، ويتطور الزمن تشكلت دول وممالك تتبنى الإسلام كمنهج للحكم والتشريع، وهذا أثر بدوره على الديناميات الإقليمية والدولية، من بين التأثيرات الرئيسية التي تحدثها أنظمة الحكم الإسلامي في الوطن العربي على المحيط الإقليمي والدولي:

١. الموقف من القضايا الإقليمية: قد تؤثر أنظمة الحكم الإسلامي في الوطن العربي على سياساتها الخارجية ومواقفها من القضايا الإقليمية، مثل الصراعات الإقليمية والتحالفات الإقليمية، وذلك بناءً على التفسيرات الدينية والمصالح السياسية والاقتصادية.

٢. التأثير على المنظومة الدولية: يمكن لأنظمة الحكم الإسلامي في العالمين العربي والإسلامي أن تلعب دوراً في تشكيل السياسات والتحالفات على الصعيدين الإقليمي والدولي، وهذا يعتمد على عوامل متعددة مثل قوة الدولة، وتفسيرات الدين، والتاريخ السياسي.

٣. التأثير على الاقتصاد الدولي: قد تؤثر أنظمة الحكم الإسلامي في العالمين العربي والإسلامي على الاقتصاد الدولي من خلال سياساتها الاقتصادية والتجارية، وكذلك من خلال علاقاتها مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية.

٤. التأثير على القضايا الدينية الدولية: يمكن أن تلعب أنظمة الحكم الإسلامي في العالمين العربي والإسلامي دوراً في تشكيل وتأثير القضايا الدينية الدولية، وتوجيه الانتباه إلى قضايا مثل حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية.

باختصار فإن تأثير أنظمة الحكم الإسلامي في العالمين العربي والإسلامي على المحيط الإقليمي والدولي تعتمد على عدة عوامل وتتراوح ما بين التأثيرات السياسية والاقتصادية إلى التأثيرات الدينية والثقافية، وبالتالي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الديناميات العالمية، وبهذا فإن تأثير الأنظمة الإسلامية على الاستقرار الإقليمي يمكن أن تكون متنوعة وتختلف باختلاف الظروف والسياقات.

والجدير بالذكر أنه يمكن أن تؤثر أنظمة الحكم الإسلامي في العالمين العربي والإسلامي على السياسة الخارجية على الاستقرار الإقليمي من خلال سياساتها الخارجية، بما في ذلك المواقف من الصراعات الإقليمية، ودعم الجهود الدبلوماسية لحل النزاعات، أو على العكس دعم الجماعات المتطرفة التي تهدد الاستقرار،^(١) والسياسة الخارجية تمثل المجموعة من القرارات والتحركات التي تتخذها الدولة لتحقيق أهدافها ومصالحها على الصعيدين الإقليمي والدولي. تشمل هذه السياسة الخارجية عدة جوانب منها:^(٢)

أولاً/ الدبلوماسية: وتتضمن تبادل الزيارات الرسمية بين الدول، توقيع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وتمثيل الدولة في المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي، فالدبلوماسية تمثل الفن والممارسة التي تهدف إلى إدارة العلاقات بين الدول وتحقيق مصالحها في الساحة الدولية، وفي سياق السياسة الخارجية

- تلعب الدبلوماسية دوراً حاسماً في تحقيق الاستقرار الإقليمي وتعزيز العلاقات الدولية، وفي إطار هذه الدراسة فالدبلوماسية وعلاقتها بتأثير الأنظمة الإسلامية على الاستقرار الإقليمي تتمثل في الجوانب التالية:
- الدبلوماسية والسياسة الخارجية للأنظمة الإسلامية: تستخدم الأنظمة الإسلامية الدبلوماسية كأداة لتعزيز مصالحها وقيمها الدينية في الساحة الدولية، ويمكن أن تتضمن هذه الجهود تبادل الزيارات الرسمية، والمشاركة في المؤتمرات والمنتديات الدولية لتبادل الآراء والتأثير على القرارات الدولية.
 - التحالفات الدبلوماسية: تسعى الأنظمة الإسلامية إلى تكوين التحالفات الدبلوماسية مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية لتعزيز قوتها وتحقيق مصالحها المشتركة حيث يمكن أن تكون هذه التحالفات ذات أهمية كبيرة في دعم الاستقرار الإقليمي ومكافحة التهديدات الأمنية المشتركة.
 - حل النزاعات بالوساطة الدبلوماسية: تلعب الدبلوماسية دوراً مهماً في تسوية النزاعات الإقليمية والدولية بطرق سلمية ودبلوماسية، كما يمكن للأنظمة الإسلامية أن تلعب دور الوسيط في تسوية النزاعات بين الدول الإسلامية وحل الخلافات بين الدول المتصارعة.
 - التعاون الدبلوماسي في مكافحة الإرهاب: تستخدم الدبلوماسية في التعاون الدولي لمكافحة التطرف والإرهاب وتعزيز التعاون الأمني بين الدول لمواجهة التحديات الأمنية المشتركة، مما يساهم في تعزيز الاستقرار الإقليمي والدولي.
- ثانياً: التحالفات والتعاون الإقليمي: تشمل تشكيل التحالفات مع دول أخرى لتحقيق مصالح مشتركة، والمشاركة في المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية (*) ومنظمة المؤتمر الإسلامي (*). (٣)
- ثالثاً: المفاوضات وحل النزاعات: وتتضمن محاولات التوسط في النزاعات الإقليمية والدولية والعمل على إيجاد حلول سلمية ودبلوماسية للخلافات.
- رابعاً: الدعم الإنساني والتنموي: وتشمل مساعدات الإغاثة في حالات الكوارث الطبيعية أو الإنسانية، والمشاريع التنموية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الدول المتأثرة. (٤)
- خامساً: الأمن القومي ومكافحة الإرهاب: وتتضمن هذه الجوانب الحفاظ على الأمن القومي للدولة ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر التعاون مع الدول الأخرى.
١. تعتمد سياسة الخارجية على عدة عوامل منها المصالح الوطنية، والقيم والمبادئ السياسية والدينية، والوضع الداخلي للدولة. ويمكن للسياسة الخارجية أن تتغير مع تغير الظروف الدولية والإقليمية. لمزيد من المعرفة، يمكن الاطلاع على كتب متخصصة في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، مثل "العلاقات الدولية: المفاهيم والنظريات والقضايا المعاصرة" للمؤلف جوشوا غولدشتاين.
 ٢. المشاركة في التحالفات الإقليمية: قد تؤثر الأنظمة الإسلامية على الاستقرار الإقليمي من خلال مشاركتها في التحالفات الإقليمية، سواء كان ذلك لتعزيز الأمن والاستقرار أو لتعزيز المصالح السياسية والاقتصادية.
 ٣. التأثير الثقافي والديني: قد تؤثر الأنظمة الإسلامية على الاستقرار الإقليمي من خلال نقل قيم ومبادئ دينية وثقافية تعزز الوحدة والتسامح بين الشعوب وتقلل من التوترات العرقية والدينية.
 ٤. مكافحة التطرف والإرهاب: قد تلعب الأنظمة الإسلامية دوراً مهماً في مكافحة التطرف والإرهاب، وهذا بالتأكيد يساهم في تعزيز الاستقرار الإقليمي والدولي.
 ٥. التعاون الاقتصادي: قد تساهم الأنظمة الإسلامية في تعزيز الاستقرار الإقليمي من خلال التعاون الاقتصادي، بما في ذلك التبادل التجاري والاستثمارات وتطوير البنية التحتية، وهذا يمكن أن يعمل على تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي.

بشكل عام يعتمد تأثير الأنظمة الإسلامية على الاستقرار الإقليمي على كيفية تفاعلها مع السياقات السياسية والاقتصادية والثقافية في المنطقة، وعلى مدى تقديمها للحلول البناءة للتحديات التي تواجه المنطقة.

ب/ تأثير الأنظمة الإسلامية على الاستقرار الإقليمي:

١/ تحليل العوامل المؤثرة في التصعيد والهدوء:

يشكل تصعيد الصراعات الإقليمية تحديًا كبيرًا للأمن والاستقرار في العديد من المناطق حول العالم، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل مؤثرة منها التوترات الدينية والثقافية والصراعات السياسية داخل الدول، بالإضافة إلى التدخل الخارجي من قبل الدول الأخرى أو الجماعات المسلحة، كما ويسهم الفشل الحكومي وانعدام الثقة في الحكومات أيضاً في تصعيد الصراعات، إلى جانب الديناميات الاقتصادية التي تؤثر في حدوث التوترات والصراعات، ومن هنا فتفاعل هذه العوامل يؤدي إلى زيادة التوترات والصراعات في المنطقة، مما يجعل من فهم الأسباب الجذرية وتحديد أزماء ضرورياً لتطوير الحلول الفعالة وتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، والجدير بالذكر أن أهم العوامل المؤثرة في تصعيد الصراعات الإقليمية المحددات التالية:

أولاً/ الصراعات الجيوسياسية^(٥): الصراعات الجيوسياسية تتعلق بالتنافس على الموارد الطبيعية، والنفوذ السياسي والسيطرة على المناطق الاستراتيجية في إطار العلاقات الدولية، وقد تشمل هذه الصراعات المنازعات الحدودية، الصراعات البحرية، التنافس على مضائق مهمة، وغيرها من المسائل ذات الأهمية الاستراتيجية، ومن أمثلة الصراعات الجيوسياسية التاريخية تنازع الأراضي بين الدول مثل الصراعات في منطقة الشرق الأوسط، التنافس على الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز وكذلك التنافس على النفوذ الإقليمي بين القوى الكبرى في العالم، ومن هنا فهذه الصراعات تؤثر على السلام والاستقرار الإقليمي والدولي، وتتطلب حلاً دبلوماسياً شاملاً ومتوازناً يحترم مصالح جميع الأطراف المعنية.^(٥)

ثانياً/ الدين والهوية الدينية: يعتبر الدين والهوية الدينية من أهم العوامل مؤثرة بشكل كبير في التصعيد في الصراعات الإقليمية، فمن أهم الجوانب والطرق التي يمكن أن يؤثر فيها الدين والهوية الدينية في التصعيد الصراعات الدينية، فيمكن أن يتصاعد الصراع بين مجموعات دينية مختلفة بسبب الاختلافات الدينية والفقهية والعقائدية، وقد يستخدم الدين كأداة لتعزيز الهوية القومية وتبرير الصراعات ضد الجماعات الأخرى التي تعتبرها غريبة أو عدوانية، فضلاً عن الخطاب الديني المتطرف أيضاً فقد تستخدم بعض الجماعات المتطرفة الدينية خطاباً متشدداً لتأجيج التوترات وتحريض العنف ضد الأعداء المقترضين، أما عن الصراعات على الموارد فيمكن للدين أن يلعب دوراً في تأجيج الصراعات على الموارد الطبيعية مثل الأراضي المقدسة أو المواقع الدينية، وأخيراً السياسة الدينية، حيث يمكن للأنظمة السياسية التي تقوم على الدين استخدامها لتبرير سياستها وتصعيد الصراعات مع الدول أو الجماعات الأخرى، ومن هنا فلقد تتفاعل هذه العوامل مع العوامل الأخرى مثل الديناميات الاقتصادية والسياسية لتؤثر في تصعيد الصراعات الإقليمية.^(٦)

ثالثاً/ التدخل الخارجي: يُعدّ التدخل الخارجي عاملاً مؤثراً بشكل كبير في تصعيد الصراعات الإقليمية، فالتدخل الأجنبي يعتبر عاملاً رئيسياً في تصعيد الصراعات الإقليمية، حيث يمكن أن يزيد من التوترات والصراعات ويجعل الوضع أكثر تعقيداً وصعوبة في التسوية، حيث يتمثل التدخل الأجنبي في تقديم الدعم العسكري أو السياسي أو الاقتصادي لإحدى الأطراف المتصارعة، سواء كانت جماعة متمردة أو حكومة متنازع عليها، مما يؤدي إلى تفاقم الصراع وتزايد حدته؛ كما يمكن أن يشمل التدخل الأجنبي تشجيع الانقسامات السياسية والدينية داخل الدول المتصارعة، وتحريض الصراعات الدينية أو العرقية، مما يزيد من التوترات والعنف، بالإضافة إلى ذلك.^(٧)

وقد يتمثل التدخل الأجنبي في تقديم الدعم المالي واللوجستي للأطراف المتصارعة، مما يزيد من استمرارية الصراع وقوته، ويجعل الحلول السلمية أكثر صعوبة وتعقيداً؛ فبعض الدول الخارجية قد تدعم الجماعات المتمردة أو الحكومات المتنازع عليها بالأسلحة والتكنولوجيا العسكرية، مما يعزز من قدرتها على مواصلة الصراع، فمن ثم فالتدخل الأجنبي يزيد من التوترات والصراعات الإقليمية ويجعل الوضع أكثر تعقيداً وصعوبة في التسوية السلمية، مما يؤثر سلباً على السكان المتضررين ويزيد من معاناتهم، ويتضح ذلك من خلال الجوانب التالية التي يمكن أن يؤثر فيها التدخل الخارجي في التصعيد:

- **دعم الأطراف المتصارعة:** قد تقوم الدول أو الجماعات الخارجية بدعم إحدى الأطراف في الصراع بالتسليح أو الدعم المالي أو السياسي مما يؤدي إلى تصعيد النزاع، ويُعدّ دعم الأطراف المتصارعة عاملاً مهماً يسهم في تصعيد الصراعات الإقليمية، وذلك عندما تقوم الدول الخارجية بتقديم الدعم العسكري أو المالي للأطراف المتصارعة فإن ذلك يزيد من قوتها وقدرتها على استمرار الصراع، مما يؤدي إلى تفاقم الوضع الإنساني وزيادة التوترات الإقليمية؛ بالإضافة إلى ذلك، يمكن لتشجيع الانقسامات السياسية والانقسامات الدينية أو العرقية داخل الدول المتصارعة، وتحريض الصراعات الدينية أو العرقية، أن يزيد من التوتر والعنف، ويجعل الصراعات أكثر تعقيداً وصعوبة في الحل.^(٨)
- **التدخل العسكري:** قد تقوم الدول الخارجية بالتدخل عسكرياً في الصراعات الإقليمية سواء بشكل مباشر عبر إرسال القوات العسكرية أو بشكل غير مباشر من خلال دعم الفصائل المحلية، فالتدخل العسكري يعتبر عاملاً حاسماً في تصعيد الصراعات الإقليمية، حيث يمكن أن يزيد من التوترات والعنف ويجعل الوضع أكثر تعقيداً وصعوبة في التسوية السلمية. يتمثل التدخل العسكري في إرسال القوات العسكرية أو تقديم الدعم العسكري لإحدى الأطراف المتصارعة، سواء كانت جماعة متمردة أو حكومة متنازع عليها، مما يزيد من قوة وقدرة هذه الأطراف على مواصلة الصراع؛ وعادة ما يتم التدخل العسكري من قبل الدول الخارجية التي تحاول تعزيز مصالحها السياسية أو الاقتصادية أو الاستراتيجية في المنطقة المتصارعة عليها، فيمكن أن يشمل التدخل العسكري تزويد الأطراف المتصارعة بالأسلحة والتكنولوجيا العسكرية، وتقديم الدعم اللوجستي والتدريب للقوات، وحتى إجراء الهجمات الجوية أو البرية، بشكل عام، فإن التدخل العسكري يزيد من العنف والصراعات الإقليمية، ويجعل الحلول السلمية أكثر صعوبة وتعقيداً، مما يؤثر سلباً على السكان المتضررين ويزيد من معاناتهم.^(٩)
- **تحريض الصراعات:** يمكن للدول الخارجية أن تحرض على التوترات أو تزيد من الاستفزازات بين الأطراف المتصارعة من أجل تحقيق مصالحها السياسية أو الاقتصادية، ويعتبر تحريض الصراعات عاملاً مهماً في تصعيد الصراعات الإقليمية، حيث يمكن أن يُثير التوترات ويزيد من الانقسامات والصراعات بين الأطراف المختلفة، فيتضمن التحريض على الصراعات تشجيع الخطابات العنصرية أو الدينية أو السياسية التي تشجع على العنف والتمييز بين الأفراد والمجموعات، حيث تتمثل أشكال التحريض في تضخيم الخلافات القائمة بين الأطراف المختلفة، وتشويه الصورة للطرف الآخر بغرض تبرير العنف والاعتداءات ضده، وإثارة العنف والكراهية بين الأفراد والجماعات، وقد يتم التحريض على الصراعات أيضاً من خلال استغلال وتضخيم القضايا الدينية أو العرقية أو الثقافية لتشجيع الفتنة وزعزعة الاستقرار، ولقد تستخدم بعض الجهات السياسية أو الدينية التحريض كوسيلة لتعزيز نفوذها وتحقيق أهدافها السياسية، وقد تستخدم وسائل الإعلام أو وسائل التواصل الاجتماعي لنشر الخطابات التحريضية وتأجيج الصراعات.^(١٠)

• **التوسط السلمي:** بالمقابل يمكن للتدخل الخارجي أن يكون بغرض التوسط في النزاعات وتهدئتها عبر التفاوض بين الأطراف والتسوية السلمية للخلافات، وباعتبار التدخل الخارجي كعامل مؤثر، فإن فهم دوافع وأساليب التدخل الخارجي يمكن أن يساعد في فهم أسباب تصاعد الصراعات الإقليمية وتقديم الحلول لها، وعلى الرغم من أن التوسط السلمي يعد بشكل عام أداة مهمة في تهدئة الصراعات الإقليمية، إلا أنه قد يسهم في بعض الأحيان في تصعيد الصراعات عندما لا تتوفر الظروف المناسبة لتحقيق التوافق بين الأطراف المتصارعة؛ فيمكن أن يحدث ذلك عندما يُستغلّ التوسط كوسيلة لتحقيق مصالح سياسية أو اقتصادية، أو عندما يكون التوسط غير محايد ويميل إلى دعم إحدى الأطراف بشكل غير عادل، ففي بعض الحالات، قد يعزز التوسط السلمي الفاشل من التوترات الدبلوماسية ويزيد من عدم الثقة بين الأطراف المتصارعة، مما يؤدي إلى تصعيد الصراعات بدلاً من تهدئتها، بالإضافة إلى ذلك، قد يزيد التوسط الفاشل من الغضب والاستياء لدى الأطراف المتصارعة، مما يجعلها تتخذ إجراءات أكثر عنفاً للتعبير عن موقفها.^(١١)

رابعاً/ **الديناميات الاقتصادية:** الديناميات الاقتصادية هي عامل مؤثر في تصعيد الصراعات الإقليمية، فمن الطرق التي يمكن أن تؤثر فيها الديناميات الاقتصادية على ذلك التصعيد التالي:

• **المنافسة على الموارد الطبيعية:** قد تتزايد التوترات والصراعات بين الدول أو الجماعات المحلية بسبب المنافسة على الموارد الطبيعية مثل النفط، الغاز الطبيعي، والمياه والأراضي الزراعية، فالمنافسة على الموارد الطبيعية تعد إحدى العوامل الرئيسية في تصعيد الصراعات الإقليمية، حيث يمكن أن تزيد من التوترات بين الدول والمجتمعات المتصارعة وتؤدي إلى نشوء صراعات عنيفة، لأنه يمكن استخدامها كوسيلة لزيادة النفوذ وتحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية، من بين الطرق التي يمكن أن تؤدي المنافسة على الموارد الطبيعية إلى تصعيد الصراعات الإقليمية التنافس على الموارد المحدودة وذلك عندما تكون الموارد الطبيعية محدودة وتكون ذات قيمة استراتيجية عالية فإن التنافس عليها يمكن أن يؤدي إلى صراعات مسلحة بين الدول المتنافسة عليها.

كما ان التوترات الإقليمية تزيد المنافسة على الموارد الطبيعية من التوترات الإقليمية، خاصة إذا كانت هناك اختلافات في الفهم أو التفاهم بين الدول المتنافسة حول حقوق الوصول إليها، ثم تفاقم الصراعات القائمة التي يمكن أن تزيد المنافسة على الموارد الطبيعية من تفاقم الصراعات القائمة مثل الصراعات الحدودية أو النزاعات الدينية أو العرقية.^(١٢)

• **نقص الموارد:** في الحالات التي تكون فيها الموارد محدودة أو تتعرض للنقص، يمكن أن يؤدي التنافس عليها إلى تصعيد الصراعات والتوترات بين الدول المتنافسة.^(١٣)

• **الفجوة الاقتصادية:** قد تزيد الفجوة الاقتصادية بين الطبقات الاجتماعية داخل الدول إلى توترات اجتماعية وصراعات على السلطة والثروة، فالفجوة الاقتصادية بين الدول أو داخل الدول تعتبر إحدى العوامل الرئيسية في تصعيد الصراعات الإقليمية، وعندما يكون هناك اختلاف كبير في الثروة والفرص الاقتصادية بين الطبقات الاجتماعية، يمكن أن تنشأ حالة من عدم الرضا والإحساس بالظلم والإقصاء، مما يزيد من التوترات والصراعات، ولقد تزيد الفجوة الاقتصادية من الصراعات حول الموارد المحدودة مثل المياه والأراضي الزراعية والمعادن، وتؤدي إلى زيادة الاحتجاجات والاضطرابات الاجتماعية التي قد تتطور إلى صراعات إقليمية أكبر؛ بالإضافة إلى ذلك، تزيد الفجوة الاقتصادية من الهجرة غير الشرعية والنزاعات الحدودية، وتشجع انتشار التطرف السياسي والديني،

وبما أن الفجوة الاقتصادية تزيد من الفقر وعدم الاستقرار الاقتصادي فإنها تجعل البيئة الإقليمية أكثر عرضة للنزاعات والصراعات وتصدّد من حداثها وتعقيداتها.

- **التجارة غير القانونية:** قد يؤدي الارتباط بالتجارة غير القانونية مثل تجارة المخدرات أو تهريب الأسلحة إلى تصاعد الصراعات بين الجماعات المتنافسة على السيطرة على هذه الأسواق، ومن مثل فهم هذه الديناميات الاقتصادية وتأثيراتها يمكن أن يساعد في تحديد الجذور العميقة للصراعات الإقليمية وتطوير الحلول المناسبة والتوترات.^(١٤)

خامساً/ الحوكمة والفسل الدولي: يمكن أن تكون عوامل مؤثرة في تصعيد الصراعات الإقليمية فمن بعض الجوانب التي يمكن أن تؤثر فيها الحوكمة والفسل الدولي في التصعيد:

- **ضعف الحكومة المركزية:** قد يؤدي فشل الحكومة المركزية في توفير الأمن والخدمات الأساسية وحماية حقوق المواطنين إلى تزايد التوترات والصراعات داخل الدول، فضعف الحكومة المركزية يمثل عاملاً حيوياً في تصاعد الصراعات الإقليمية، حيث يؤدي إلى فتح المجال أمام الفراغ السياسي والأمني، مما يعزز من التوترات والاضطرابات في المنطقة، ويتجلى ضعف الحكومة المركزية في فقدان السيطرة الأمنية، وتفكك الهياكل الحكومية، وعدم توفير الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء والصحة، مما يعمق الانقسامات الاجتماعية والسياسية؛ بالإضافة إلى ذلك، يعزز ضعف الحكومة المركزية من مستويات الفساد ويؤدي إلى استغلال الفراغ السياسي من قبل الأطراف المتنافسة لتحقيق مصالحها الخاصة، مما يزيد من التوترات ويعقد من حل الصراعات.^(١٥)

- **الفوضى والانفلات الأمني:** قد ينشأ التصعيد بسبب الفوضى وانعدام القانون في بعض المناطق بسبب ضعف السلطة المركزية والانهيار الأمني، فالفوضى والانفلات الأمني يمثلان عاملين رئيسيين في تصعيد الصراعات الإقليمية، حيث يؤديان إلى انعدام الاستقرار وتفاقم التوترات في المنطقة المتضررة، فعندما تفقد الحكومة القدرة على فرض سيطرتها على الأمن وتحقيق القانون والنظام، يترتب على ذلك انهيار الهياكل الحكومية وزيادة الفوضى، ولقد يزيد الفراغ الأمني من نشاط الجماعات المسلحة والمافيا والعصابات المنظمة، مما يزيد من حدة التوترات والصراعات، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن يؤدي الفوضى والانفلات الأمني إلى زيادة حوادث العنف والإرهاب في المنطقة، مما يزيد من التوترات ويجعل الوضع أكثر تعقيداً.^(١٦)

- **الفساد وانعدام الشفافية:** يمكن أن يزيد الفساد وانعدام الشفافية من عدم الثقة في الحكومة ويؤدي إلى تصعيد الاحتجاجات والصراعات، والفساد وانعدام الشفافية يعدان عاملين رئيسيين في تصعيد الصراعات الإقليمية، حيث يزيدان من عدم الاستقرار وتفاقم التوترات في المنطقة المتضررة، ويمثل الفساد وجود نظام منحاز يفضي إلى توزيع غير عادل للثروة والفرص، مما يؤدي إلى زيادة الاحتجاجات وعدم الرضا الاجتماعي، ويزيد من الصراعات بين الطبقات المختلفة من المجتمع، بالإضافة إلى ذلك، فإن الفساد يزيد من التوترات بين القوى السياسية والاقتصادية، حيث يستخدم كوسيلة لتعزيز المصالح الشخصية على حساب المصلحة العامة، مما يزيد من التشدد والتوترات السياسية، أما انعدام الشفافية، فإنه يخلق بيئة غير مستقرة وغير متوازنة، حيث يفقد الأفراد الثقة في السلطات الحاكمة وفي النظام السياسي بشكل عام يمكن أن يؤدي انعدام الشفافية إلى اندلاع احتجاجات واضطرابات اجتماعية، ويزيد من التوترات بين الفئات المختلفة في المجتمع، ويجعل الحلول السلمية أكثر صعوبة، مما يعزز من فرص تصاعد الصراعات الإقليمية.^(١٧)

- **الانقسامات السياسية والعرقية:** قد يزيد الانقسام السياسي والعرقي داخل الدول من تصعيد الصراعات بسبب عدم القدرة على التوصل إلى تسوية سياسية شاملة، فالانقسامات السياسية والعرقية تمثل عاملاً رئيسياً في تصعيد الصراعات الإقليمية، حيث تزيد من التوترات والصراعات داخل المجتمعات المتضررة وبين الدول المتنازع عليها؛ ويمكن أن تؤدي هذه الانقسامات إلى تصاعد الصراعات بين الأعراق المختلفة داخل الدول، مما يعزز من الفوضى والعنف ويعقد من جهود الحل السلمي، بالإضافة إلى ذلك، فإن الانقسامات السياسية قد تتحول إلى صراعات مسلحة بين الأحزاب السياسية المتنافسة على السلطة، مما يزيد من حدة الصراعات ويعمق الانقسامات في المجتمع؛ وبوجود التدخلات الخارجية، قد تستغل الدول الخارجية الانقسامات السياسية والعرقية في الدول الأخرى لتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية، مما يزيد من تعقيدات الصراعات الإقليمية ويجعل من الصعب التوصل إلى حلول دائمة ومستدامة.^(١٨)
 - **التدخل الخارجي:** يمكن أن يزيد الفشل الدولي من التصعيد من خلال التدخل الخارجي من قبل الدول الأخرى أو الجماعات المسلحة الخارجية، ولقد تفهم هذه الديناميات وتأثيراتها يمكن أن يساعد في التعرف على أسباب تصاعد الصراعات وتطوير الحلول الفعالة للحد منها وتحقيق السلام والاستقرار، ويعتبر التدخل الخارجي عاملاً أساسياً في تصعيد الصراعات الإقليمية، حيث يزيد من التوترات والصراعات بين الدول المتنافسة ويعقد من جهود التسوية والسلام في المنطقة المتضررة، فيمكن أن يمثل التدخل الخارجي في تقديم الدعم العسكري أو الاقتصادي لإحدى الأطراف المتصارعة، أو في القيام بعمليات تجسس وتأجيج الصراعات بين الأطراف المتنازعة، ويمكن أن يكون التدخل الخارجي سبباً مباشراً في تصعيد الصراعات الإقليمية عن طريق زيادة الموارد العسكرية والتكنولوجية لإحدى الأطراف المتصارعة، مما يجعلها أكثر قوة وقدرة على مواصلة الصراع؛ بالإضافة إلى ذلك، فإن التدخل الخارجي قد يؤدي إلى تأجيج الانقسامات السياسية والعرقية داخل الدول المتضررة، مما يزيد من التوترات والصراعات الداخلية؛ علاوة على ذلك، يمكن أن يسهم التدخل الخارجي في زيادة عدم الثقة بين الدول وتساعد النزاعات الدبلوماسية، حيث يزيد من الاحتقان والتوترات الدولية؛ وبما أن التدخل الخارجي يعمق الانقسامات والصراعات بين الدول، فإنه يجعل من الصعب التوصل إلى حلول دائمة ومستدامة، مما يجعل الوضع أكثر تعقيداً وصعوبة لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة المتضررة.^(١٩)
- ٢/ دور الأنظمة الإسلامية في تصعيد الصراعات الإقليمية:**
- تعتبر الأنظمة الإسلامية أحد العوامل المهمة التي تؤثر في تصعيد الصراعات الإقليمية في العالم الحديث، ولقد يظهر هذا التأثير من خلال عدة مظاهر تشمل الجوانب الدينية والسياسية والاجتماعية، ومن الواضح أن فهم دور الأنظمة الإسلامية في تصعيد الصراعات يعد أمراً حيوياً لفهم الديناميات السائدة في المناطق المتضررة، وفيما يلي سنورد بعض الجوانب الرئيسية التي تبرز دور الأنظمة الإسلامية في تصعيد الصراعات الإقليمية مما يسهم في توجيه الانتباه إلى تلك الظاهرة المعقدة والتي تحمل تأثيرات واسعة النطاق على الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي، وذلك علي النحو التالي:
- أولاً/ الدعم المالي:** الدعم المالي من الأنظمة الإسلامية يمكن أن يشمل تقديم الدعم المالي للجماعات المتصارعة في الصراعات الإقليمية، ويتضح ذلك من الجوانب التالية:-
- **تقديم المساعدات المالية المباشرة:** يمكن للأنظمة الإسلامية توجيه الدعم المالي المباشر للجماعات المتصارعة في صورة تمويل للعمليات العسكرية أو لتمويل أنشطة النشاط السياسي أو الدعوي.
 - **دعم الإعمار والتنمية:** بعد انتهاء الصراعات يمكن لتلك الأنظمة أن تقدم الدعم المالي لعمليات الإعمار والتنمية في المناطق المتضررة من الصراعات، مما يسهم في استقرار الإقليم.^(٢٠)

- **تمويل الجماعات المسلحة:** قد تقوم الأنظمة الإسلامية بتمويل الجماعات المسلحة في مناطق مختلفة لتعزيز توجهاتها السياسية أو الدينية، مما يزيد من التوترات الإقليمية فيمكن لهذا الدعم المالي أن يلعب دوراً مهماً في تصعيد الصراعات الإقليمية من خلال تعزيز قدرة الجماعات المتصارعة وتوفير الدعم اللازم لاستمرار النزاع.^(٢١)
- **ثانياً/ الدعم العسكري:** والذي يشمل تقديم الدعم العسكري المباشر للجماعات المتصارعة في الصراعات الإقليمية عبر عدة طرق مثل تزويد الجماعات المتصارعة بالأسلحة والتجهيزات العسكرية لأنه يمكن للأنظمة الإسلامية تقديم الدعم العسكري للجماعات المتصارعة من خلال تزويدها بالأسلحة والتجهيزات العسكرية المتقدمة، أو تدريب القوات العسكرية بتدريب وتأهيل الجماعات المتصارعة وتزويدها بالمعرفة والمهارات العسكرية اللازمة للتصدي للأعداء، أو تقديم الدعم اللوجستي مثل الإمدادات الغذائية والطبية والمالية، أو توجيه العمليات العسكرية من خلال توجيه وتنسيق العمليات العسكرية للجماعات المتصارعة من خلال تقديم النصائح والتوجيهات العسكرية، أو الدعم الاستخباراتي من خلال توفير المعلومات والاستخبارات اللازمة لتنفيذ العمليات العسكرية بنجاح.^(٢٢)
- **٣. التأثير الديني:** يعتبر التأثير الديني من الأنظمة الإسلامية يمكن أن يكون له دور كبير في تصعيد الصراعات الإقليمية عبر عدة طرق منها:
 - **التأثير الدعوي:** يمكن للأنظمة الإسلامية أن تستخدم الدعوة الدينية لتحريض الجماهير وتشجيعها على المشاركة في الصراعات الإقليمية سواء كان ذلك من خلال إصدار الفتاوى أو الخطب الدينية.
 - **الجهاد والمقاومة:** يمكن أن تشجع تلك الأنظمة على مفهوم الجهاد والمقاومة ضد الأعداء المقترضين، مما يسهم في تصعيد الصراعات الإقليمية وزيادة التوترات.
 - **تبرير الصراعات بأسماء دينية:** لتبرير الصراعات الإقليمية وتصعيدها، مثل استخدام مفاهيم مثل الدفاع عن المسلمين أو تحرير الأراضي المقدسة.
 - **الهوية الدينية والقومية:** باستخدام التأثير الديني لتعزيز الهوية الدينية والقومية، مما يزيد من التوترات والصراعات مع الدول أو الجماعات الأخرى.
 - **الترويج للفكر المتشدد:** عبر الترويج للفكر المتشدد والتطرف الديني كوسيلة لتصعيد الصراعات الإقليمية وجذب المزيد من المؤيدين والمتطوعين، ومن ثم فهذا التأثير الديني يمكن أن يسهم في تعقيد الصراعات الإقليمية وزيادة العنف والتوترات بين الأطراف المتنافسة.^(٢٣)
- **رابعاً/ التأثير الإيديولوجي:** والذي يمكن أن يشمل عدة جوانب تؤدي إلى تصعيد الصراعات الإقليمية منها الإيديولوجيا الدينية كأداة لتحريض الجماهير وتشجيعها على المشاركة في الصراعات الإقليمية مما يؤدي إلى تصعيد العنف والتوترات، أو الدفاع عن المبادئ الإسلامية لتبرير الصراعات الإقليمية وتصعيدها مثل الدفاع عن الأرض المقدسة أو حماية الأمة الإسلامية، أو الترويج للقضايا الاجتماعية والسياسية حيث تستخدم الإيديولوجيا الدينية للترويج للقضايا الاجتماعية والسياسية المحلية والإقليمية، مما يؤدي إلى تحريض الجماهير وتصعيد الصراعات،^(٢٤) أو تحقيق الأهداف السياسية باستخدام الإيديولوجيا الدينية كأداة لتحقيق أهدافها السياسية في المنطقة مما يزيد من التوترات والصراعات مع الأطراف المعارضة، ومن ثم فهذا التأثير الإيديولوجي يمكن أن يزيد من تعقيد الصراعات الإقليمية وزيادة العنف والتوترات بين الأطراف المتنافسة
- **خامساً/ الدعوة للجهاد:** يعتبر الدعوة للجهاد أحد الطرق التي يمكن أن تلعب بها الأنظمة الإسلامية دوراً في تصعيد الصراعات الإقليمية، فيمكن أن تتضمن هذه الدعوة عدة عناصر منها:

- **التحريض الديني:** قد تستخدم الأنظمة الإسلامية الدعوة للجهاد كوسيلة لتحريض الجماهير وتشجيعها على المشاركة في الصراعات الإقليمية بناءً على الاعتقاد بواجب الدفاع عن الإسلام والمسلمين.^(٢٥)
 - **الإشاعة الدينية:** عبر ترويج الأفكار الدينية المتشددة وتعزيز الفكر الجهادي كوسيلة لتحقيق الأهداف السياسية أو الاجتماعية في المنطقة.
 - **تمويل الجماعات الجهادية:** من خلال تقديم الدعم المالي والعسكري للجماعات الجهادية في المنطقة، مما يزيد من تصعيد الصراعات والعنف.
 - **تحريض على الاستشهاد:** يمكن أن تشجع الأنظمة الإسلامية على التضحية والاستشهاد في سبيل الجهاد كوسيلة لتحقيق الأهداف الدينية والسياسية، فهذه الدعوة للجهاد قد تزيد من التوترات وتصعيد الصراعات الإقليمية، وتعمق الانقسامات بين الأطراف المتنافسة.^(٢٦)
- ٣/ دور الأنظمة الإسلامية في تهدئة الصراعات الإقليمية:**

تمثل تهدئة الصراعات مسعى حضارياً وسياسياً مهماً ويمكن للأنظمة الإسلامية أن تساهم بشكل فعال في هذا الجهد من خلال عدة آفاق مترابطة، وذلك من خلال التوسط والوساطة بين الأطراف المتصارعة وبالتالي يمكن لها أن تعزز الحوار الديني وتشجع على ثقافة السلام والتسامح، تقدم المساعدات الإنسانية للمناطق المتضررة وتعزز التواصل بين الحكومات بتبني هذه الخطوات المتصلة، لذا يمكن للأنظمة الإسلامية أن تلعب دوراً فعالاً في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، ويتضح دور الأنظمة الإسلامية في تهدئة الصراعات الإقليمية في الجوانب التالية:

١. **التوسط والوساطة:** تقوم الأنظمة الإسلامية بتبني دور الوسيط الناجح بين الأطراف المتصارعة في الصراعات الإقليمية، وقد يتضمن ذلك الاتصال بالأطراف المعنية، الاستماع إلى مختلف وجهات النظر وتحليل الخلافات الموجودة، وبناءً على هذه الفهم العميق للصراع والوضع المحيط به تقوم الأنظمة الإسلامية بوساطة المحادثات والمفاوضات بين الأطراف، وتعزيز التواصل المباشر بينهما، يتمثل هدف التوسط في تشجيع الأطراف على الوصول إلى تفاهم مشترك والبحث عن حلول توافقية للنزاعات بطريقة سلمية ومستدامة، ولتحقيق هذا الهدف، قد تتضمن جهود التوسط من الأنظمة الإسلامية مجموعة من الخطوات مثل

أولاً/ **تسهيل الحوار:** عن طريق تنظيم جلسات حوارية متعددة بين الأطراف المتصارعة لتبادل وجهات النظر والاستماع إلى المخاوف والمطالب من كلا الجانبين.

ثانياً/ **الوساطة في المفاوضات:** تقديم المساعدة في المفاوضات بين الأطراف، وتشجيعها على التعاون والتفاهم للوصول إلى اتفاقات تلبي مصالح الجميع.

ثالثاً/ **تطوير خطط للسلام:** وضع خطط وتوصيات واقتراحات تعزز السلام والاستقرار في المنطقة، وتدعم تنفيذ الاتفاقيات والتسويات النهائية.^(٢٧)

رابعاً/ **بناء الثقة:** إقامة مبادرات وأنشطة تساهم في بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة، مثل تبادل الزيارات والتفاعل الثقافي.

خامساً/ **المتابعة والدعم:** متابعة تنفيذ الاتفاقيات وتقديم الدعم اللازم لضمان استمرار السلام والاستقرار في المنطقة، وباعتبار التوسط والوساطة جزءاً أساسياً من استراتيجية تهدئة الصراعات، يمكن للأنظمة الإسلامية أن تلعب دوراً بارزاً في تحقيق السلام والاستقرار وتقديم نموذج للتعيش السلمي بين الشعوب والثقافات.^(٢٨)

٢. **الحوار الديني:** يشير الحوار الديني إلى التفاعل والمناقشة بين الأديان المختلفة بهدف فهم واحترام الاختلافات الدينية والثقافية والتواصل بينها بشكل بناء، ومن ثم يعتبر الحوار الديني وسيلة مهمة لتعزيز التسامح

وتحقيق السلام بين الشعوب والثقافات المختلفة، ويمكن للأنظمة الإسلامية أن تلعب دوراً رئيسياً في تعزيز هذا النوع من الحوار حيث تشمل أهداف الحوار الديني:

أولاً/ تعزيز التفاهم المتبادل والاحترام بين الأديان المختلفة.

ثانياً/ التركيز على القيم المشتركة بين الأديان، مثل العدالة، والتسامح، والمحبة.

ثالثاً/ التخفيف من التوترات وتحقيق السلام بين الجماعات الدينية المتنافسة.

رابعاً/ بناء الثقة والتعاون بين الأديان في مجالات مثل المساعدات الإنسانية والتعليم والتنمية.

٣. **تعزيز ثقافة السلام:** يعتبر تعزيز ثقافة السلام دوراً حيوياً للأنظمة الإسلامية في تهدئة الصراعات وتحقيق الاستقرار الإقليمي، فمن خلال تعزيز قيم السلام والتسامح والتعايش السلمي في المجتمعات يمكن أن تلعب الأنظمة الإسلامية دوراً فاعلاً في تقليل التوترات وبناء بيئة أكثر استقراراً، وفيما يلي بعض الطرق التي يمكن للأنظمة الإسلامية تحقيق هذا الهدف:

أولاً/ **التثقيف والتوعية:** من خلال القنوات الرسمية والمؤسسات التعليمية يمكن للأنظمة الإسلامية نشر رسائل السلام والتسامح، وتعزيز الوعي بأهمية التعايش السلمي بين الأفراد والمجتمعات.

ثانياً/ **الترويج للقيم الدينية:** يمكن للأنظمة الإسلامية التأكيد على القيم السمحة والمحبة والرحمة التي تنص عليها الدين الإسلامي، وتشجيع الأفراد على التصرف بحسن الأخلاق والرفق مع الآخرين.

ثالثاً/ **المشاركة في الجهود الدولية للسلام:** عبر الاشتراك في المؤتمرات الدولية والمبادرات الإنسانية، يمكن للأنظمة الإسلامية تحديد دورها في تعزيز السلام العالمي والمساهمة في الجهود الدولية للتهدئة والمصالحة.

رابعاً/ **دعم المبادرات المجتمعية:** عبر تقديم الدعم المالي والمعنوي للمبادرات المجتمعية التي تعمل على تعزيز الحوار والتفاهم بين الثقافات والأديان المختلفة.

خامساً/ تحفيز الحوار والتعاون: من خلال تنظيم المؤتمرات والندوات التي تجمع بين ممثلين من مختلف الأديان، يمكن للأنظمة الإسلامية تعزيز ثقافة الحوار والتعاون لبناء السلام والوئام، وباعتبار تعزيز ثقافة السلام جزءاً من مسؤوليات الأنظمة الإسلامية، يمكن أن تكون لها دوراً فعالاً في تهدئة الصراعات وتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة والعالم.^(٢٩)

سادساً/ تقديم المساعدات الإنسانية: يعتبر تقديم المساعدات الإنسانية دوراً حيوياً للأنظمة الإسلامية في تهدئة الصراعات وتخفيف معاناة السكان المتضررين منها، فمن خلال تقديم المساعدات الإنسانية، تلعب الأنظمة الإسلامية دوراً مهماً في تلبية الاحتياجات الأساسية للمتضررين وتخفيف الضغوط الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهونها، فمن بعض تلك الطرق التي يمكن للأنظمة الإسلامية تحقيق هذا الهدف توفير المساعدات الغذائية والطبية، فيمكن للأنظمة الإسلامية تقديم المساعدات الغذائية والطبية للمتضررين من الصراعات، وذلك لتلبية احتياجاتهم الأساسية والحفاظ على صحتهم، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للمتضررين من الصراعات، وذلك لمساعدتهم على التعامل مع التحديات النفسية والاجتماعية التي يواجهونها، وكذلك المساهمة في جهود إعادة الإعمار والتنمية في المناطق المتضررة من الصراعات، وذلك من خلال توفير الدعم المالي والتقني لإعادة بناء البنية التحتية وتعزيز فرص العيش المستدامة للسكان، فمن خلال تقديم هذه المساعدات الإنسانية، يمكن للأنظمة الإسلامية أن تلعب دوراً مهماً في تهدئة الصراعات وتخفيف معاناة السكان المتضررين، وبالتالي المساهمة في بناء بيئة أكثر استقراراً وسلاماً في المنطقة.^(٣٠)

سابعاً/ تشجيع الحكومات على التواصل: يعتبر تشجيع الحكومات على التواصل دوراً مهماً للأنظمة الإسلامية في تهدئة الصراعات وتعزيز السلام والاستقرار، فمن خلال تعزيز التواصل وبناء العلاقات الإيجابية بين الدول، يمكن للأنظمة الإسلامية المساهمة في تقليل التوترات وحل النزاعات بشكل سلمي، فيمكن للأنظمة

الإسلامية تشجيع الحكومات على تبادل الثقافة والتعرف على التراث والقيم الثقافية لبعضها البعض، وهو ما يعزز التفاهم والتعاون بين الدول، وكذلك من خلال تنظيم الزيارات الرسمية والقمم الدولية، يمكن للأنظمة الإسلامية تعزيز الحوار وبناء الثقة بين الحكومات وتشجيعها على التواصل المباشر، فضلاً عن تعزيز التعاون الإقليمي والتشاور المستمر بين الدول الإسلامية، وذلك لتبادل الخبرات والمعرفة والعمل سوياً على حل القضايا الإقليمية، وتعزيز التفاهم السياسي وتقديم الدعم للحلول السياسية للنزاعات، يمكن للأنظمة الإسلامية المساهمة في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، ومن خلال تشجيع الحكومات على التواصل وبناء العلاقات الإيجابية بينها، يمكن للأنظمة الإسلامية أن تسهم في تهدئة الصراعات وتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة والعالم.^(٣١)

ت/ تأثير أنظمة الحكم الإسلامي على العلاقات الدبلوماسية السياسية مع الدول غير العربية:

هناك العديد من أنظمة الحكم الإسلامي تركت أثراً واضحاً على العلاقات الدبلوماسية مع الدول غير العربية، ومن أهم تلك الجوانب التي يمكن أن تؤثر فيها التالي:

١. **تعزيز التعاون الثنائي والدولي:** يُعد أحد الأسس الرئيسية لأنظمة الحكم الإسلامي في التعامل مع الدول غير العربية، وقد يتضمن هذا التعاون الشامل تفعيل التبادل التجاري بين الدول وتطوير العلاقات الاقتصادية من خلال توقيع اتفاقيات تجارية وتشجيع الاستثمار المشترك، بالإضافة إلى ذلك يتضمن التعاون الثنائي والدولي بين الدول الإسلامية والدول غير العربية تعزيز التبادل الثقافي والتعليمي، حيث يتم تنظيم برامج تبادل الطلاب والأكاديميين، وتعزيز الفعاليات الثقافية المشتركة لتعميق الفهم المتبادل وتقبل الآخر، علاوة على ذلك يشمل التعاون الثنائي والدولي التعاون في مجالات الصحة والعلوم، حيث يتم تبادل المعرفة والخبرات في مجال الطب والبحث العلمي، وتقديم الدعم المشترك لتطوير الأدوية والتكنولوجيا الطبية، وبما أن التحديات العالمية تتطلب استجابة مشتركة فإن التعاون الثنائي والدولي يشمل أيضاً العمل المشترك في مواجهة كثير من التحديات مثل تغير المناخ والفقر والهجرة من خلال تبادل المعلومات والخبرات والعمل المشترك لإيجاد حلول مستدامة، وبهذا يسهم تعزيز التعاون الثنائي والدولي في بناء علاقات دبلوماسية قوية ومجدية بين الدول الإسلامية والدول غير العربية ويعزز التفاهم والتقبل المتبادل والتقدم المشترك.^(٣٢)

٢. **المحافظة على السلم والأمن:** يحظى موضوع المحافظة على السلم والأمن بأهمية بالغة في العلاقات الدولية وتشكل أحد الأسس الرئيسية للحوار والتعاون بين الدول، حيث تمثل هذه المبادئ أساساً أيضاً في الحكم الإسلامي حيث يؤمن الإسلام بأهمية السلم والعدل ويحث على حل النزاعات بطرق سلمية وتعزيز التعايش السلمي بين الأمم، وفي سياق العلاقات الدبلوماسية مع الدول غير العربية يتعين على الحكومات الإسلامية العمل على المحافظة على السلم والأمن عبر التعاون مع الدول الأخرى في مكافحة التهديدات الأمنية المشتركة، مثل الإرهاب والتطرف وانتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، ولقد تشمل جهود المحافظة على السلم والأمن أيضاً التعاون في تسوية النزاعات الدولية بطرق سلمية ووفقاً لمبادئ العدالة والقانون الدولي، مع التركيز على تعزيز الحوار والتفاهم المتبادل وتجنب استخدام القوة العسكرية إلا في حالة الضرورة القصوى ووفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة.^(٣٣)

٣. **التعاون الثقافي والتعليمي:** يعتبر التعاون الثقافي والتعليمي أحد الأسس الرئيسية للحوار والتفاهم بين الشعوب والثقافات المختلفة، ولقد يشجع الحكم الإسلامي على تعزيز هذا التعاون في العلاقات الدبلوماسية مع الدول غير العربية من خلال تبادل الخبرات والمعرفة وتنظيم الفعاليات الثقافية والتعليمية المشتركة، وقد تشمل جوانب التعاون الثقافي التبادل الثقافي بين الدول مثل عروض الفنون والمعارض الثقافية والعروض المسرحية والمهرجانات الثقافية، وكذلك تبادل الأفكار والآراء والتجارب الثقافية، أما فيما يتعلق بالتعاون التعليمي فيشمل

ذلك تبادل الطلاب والأكاديميين والباحثين بين الجامعات والمؤسسات التعليمية في الدول المعنية، وتنظيم برامج دراسية مشتركة وورش عمل ومؤتمرات لتبادل المعرفة والخبرات في مختلف المجالات الأكاديمية والبحثية، ولقد يهدف هذا التعاون الثقافي والتعليمي إلى تعميق الفهم المتبادل وتقدير الثقافات المختلفة، وبالتالي يعتبر جزءاً أساسياً من أنظمة الحكم الإسلامي في العلاقات الدبلوماسية مع الدول غير العربية.^(٣٤)

٤/ **التعاون الاقتصادي:** يعتبر التعاون الاقتصادي جزءاً أساسياً من العلاقات الدبلوماسية بين الدول الإسلامية ذات أنظمة الحكم الإسلامي والدول غير العربية، ولقد تركّز هذه العلاقات على عدة جوانب من بينها تعزيز التبادل التجاري بفضل القيم الإسلامية التي تحت على التعاون والتبادل العادل، فقد تشجع الأنظمة الإسلامية على تعزيز التبادل التجاري مع الدول غير العربية، ولقد وقعت الدول اتفاقيات تجارية وأقامت علاقات تجارية مع مختلف الدول، مما ساهم في تعزيز الاقتصادات المتبادلة، ولقد قدمت الدول الإسلامية فرصاً للاستثمار في قطاعاتها الاقتصادية المختلفة، مما جذب الاستثمارات من الدول غير العربية وساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة؛ ونظراً لتبني القيم الإسلامية للعدالة الاجتماعية والتعاون، شجعت الدول الإسلامية على دعم التنمية المشتركة مع الدول غير العربية، سواء من خلال تبادل المعرفة والتكنولوجيا أو من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية، وبشكل عام، فإن التعاون الاقتصادي كان يمثل إحدى الركائز الرئيسية في العلاقات الدبلوماسية بين الدول الإسلامية والدول غير العربية، حيث كان يهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الرخاء للشعوب المعنية.^(٣٥)

٥/ **المواقف السياسية:** تعتبر المواقف السياسية لأنظمة الحكم الإسلامي السابقة قد أثرت بشكل كبير على العلاقات الدبلوماسية مع الدول غير العربية في عدة مجالات، ففي مجال السلم والأمن العالمي عبرت الأنظمة الإسلامية عن مواقفها بشأن القضايا الدولية المختلفة، مثل حقوق الإنسان والنزاعات الإقليمية والدولية، حيث كانت تلك المواقف تعبر عن مبادئ العدالة والسلام وتسعى إلى تحقيق التوازن والاستقرار العالمي، ففي التعامل مع القضايا الإنسانية كانت الدول الإسلامية تعمل على تقديم الدعم والمساعدة للدول المحتاجة سواء كان ذلك في مجالات الإغاثة الإنسانية أو توفير الدعم الاقتصادي والتنموي، وفي مجال التعاون الدولي كانت الدول الإسلامية تسعى إلى بناء تحالفات وشراكات مع الدول غير العربية سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي بهدف تعزيز التعاون في مختلف المجالات مثل الاقتصاد والأمن والتنمية، وبشكل عام فإن المواقف السياسية لأنظمة الحكم الإسلامي السابقة كانت تعكس قيم العدالة والتعاون والسلام مما ساهم في بناء علاقات دبلوماسية إيجابية مع الدول غير العربية وتعزيز التفاهم والاستقرار الدولي.^(٣٦)

٦/ **التعاون الدولي:** يعتبر التعاون الدولي من أهم أحد العوامل الرئيسية في العلاقات الدبلوماسية بين الدول ذات الأنظمة الإسلامية والدول غير العربية، ولقد يشمل هذا التعاون عدة جوانب منها التعاون الاقتصادي فلقد تبادل الدول الإسلامية والدول غير العربية الموارد والخبرات الاقتصادية من خلال توقيع الاتفاقيات التجارية وتعزيز التبادل التجاري والاستثمار المشترك، كما تشجع الدول الإسلامية على تبادل التكنولوجيا والابتكار لتحقيق التنمية المستدامة، فضلاً عن التعاون السياسي، حيث تعمل الدول الإسلامية على بناء تحالفات وشراكات دولية مع الدول غير العربية لمواجهة التحديات السياسية والأمنية المشتركة، مثل مكافحة الإرهاب وتعزيز الاستقرار الإقليمي والدولي، وكذلك التعاون الإنساني والتنموي، حيث تقديم المساعدات الإنسانية والتنموية للدول المحتاجة، سواء من خلال الإغاثة الإنسانية في حالات الطوارئ أو من خلال برامج التنمية الشاملة لتعزيز الصحة والتعليم والبنية التحتية، بالإضافة إلى التعاون الثقافي والتعليمي، يساهم في تبادل الدول الإسلامية والدول غير العربية المعرفة والخبرات الثقافية والتعليمية من خلال برامج الطلاب المشتركة والتبادل الأكاديمي والفعاليات الثقافية.^(٣٧)

أما فيما يتعلق بالنماذج الدولية للعلاقات الدبلوماسية مع الدول غير العربية فهناك عدة نماذج دولية للعلاقات الدبلوماسية مع الدول غير العربية قد توفر نماذج ملهمة للدول الإسلامية، فمن بين هذه النماذج:

١/ **التعاون الاقتصادي مع الصين:** يُعدّ التعاون الاقتصادي بين الصين والعديد من الدول حول العالم أنموذجاً ناجحاً؛ فمن خلال إطلاق مبادرة الحزام والطريق^(*) تعزز الصين الشراكات الاقتصادية مع دول مختلفة في مجالات التجارة والاستثمار والبنية التحتية، فالتعاون الاقتصادي مع الصين يمثل فرصة حيوية للدول لتحقيق الازدهار الاقتصادي وتطوير العلاقات الثنائية، ولقد تميزت الصين بأنها واحدة من أكبر الاقتصادات في العالم مما يجعلها شريكاً تجارياً مهماً للعديد من الدول.

فمن خلال تعزيز التبادل التجاري مع الصين تسعى الدول إلى تعزيز اقتصاداتها وتوسيع قواعدها التجارية؛ بالإضافة إلى ذلك تعتبر الصين وجهة مهمة للاستثمارات الأجنبية، حيث تقوم الشركات الصينية بالاستثمار في مختلف القطاعات حول العالم، مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، ويمكن للتعاون مع الصين في مجال الصناعة والتكنولوجيا أن يساعد في نقل التكنولوجيا وتطوير الصناعات المحلية، مما يعزز القدرة التنافسية للشركات ويدعم الابتكار والتطوير، بالإضافة إلى ذلك يمكن للتبادل الثقافي والتعليمي بين الدول والصين أن يساهم في تعزيز الفهم المتبادل وتقدير الثقافات المختلفة، ويمكن أن يساهم في بناء جسور الصداقة والتفاهم بين الشعوب؛ وبشكل عام يعتبر التعاون الاقتصادي مع الصين فرصة مهمة لتحقيق النمو الاقتصادي والاستفادة من قوة السوق الصينية الضخمة في تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية العالمية.^(٣٨)

ثانياً/ التحالفات الإقليمية في أمريكا اللاتينية: تُعدّ التحالفات الإقليمية في أمريكا اللاتينية مثل ميركوسور^(*) وباسيف^(*) كومينبول^(*) والاتحاد الجنوبي لأمريكا اللاتينية^(*) نماذج فعالة للتعاون السياسي والاقتصادي بين دول مختلفة في المنطقة، وقد توفر دروساً قيمة في بناء العلاقات الدولية؛ التحالفات الإقليمية في أمريكا اللاتينية تعتبر مهمة لتعزيز التكامل الإقليمي وتحقيق التعاون في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والجدير بالذكر أن التحالفات الإقليمية في أمريكا اللاتينية يعدّ نموذجاً دولياً مهماً للعلاقات الدبلوماسية مع الدول غير العربية، حيث تسعى هذه التحالفات إلى تحقيق التكامل الإقليمي وتعزيز التعاون بين الدول في مختلف المجالات، ويمكن التعرف على بعض الجوانب التي تظهر أهمية هذه التحالفات كنموذج دولي للعلاقات الدبلوماسية:

- **التكامل الاقتصادي:** تهدف التحالفات إلى تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، وتشجيع التبادل التجاري والاستثمار وتبسيط الإجراءات الجمركية، مما يعزز النمو الاقتصادي في المنطقة ويخلق فرص عمل جديدة.
- **التعاون السياسي:** توفر التحالفات منصات للتعاون السياسي بين الدول الأعضاء، حيث يمكن مناقشة القضايا المشتركة واتخاذ القرارات المشتركة لمواجهة التحديات الإقليمية والعالمية.
- **التعاون الثقافي والتعليمي:** تساهم التحالفات في تعزيز التبادل الثقافي والتعليمي بين الدول الأعضاء، مما يعزز الفهم المتبادل وتقدير الثقافات المختلفة ويعزز التواصل بين الشعوب.
- **التعاون البيئي:** تسعى التحالفات إلى التعاون في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة، مما يساهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية وتقليل التأثيرات السلبية للتغير المناخي.^(٣٩)
- **ثالثاً/ التعاون العسكري في حلف شمال الأطلسي (الناتو):** يُعدّ بالفعل أنموذجاً دولياً للعلاقات الدبلوماسية مع الدول غير العربية، حيث يجمع هذا التحالف بين دول أوروبية وشمال أمريكية لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة الأطلسية وخارجها؛ فمن بعض الجوانب التي تظهر أهمية حلف الناتو كنموذج دولي:

- **التعزيز العسكري:** يهدف حلف الناتو إلى تعزيز القوة العسكرية لدوله الأعضاء وتوفير الدفاع المشترك ضد التهديدات الأمنية، بما في ذلك الهجمات الإرهابية والتهديدات النووية والمتطرفة.
- **التعاون السياسي:** يعمل حلف الناتو على تعزيز التعاون السياسي بين الدول الأعضاء، وتنسيق الجهود في مختلف المجالات المتعلقة بالأمن والدفاع، مما يعزز الاستقرار والتضامن بين الدول الأعضاء.^(٤٠)
- **الرد السريع:** يوفر حلف الناتو القدرة على الاستجابة السريعة للتهديدات الأمنية من خلال قوات الاستجابة السريعة والتدريب المشترك وتبادل المعلومات والاستخبارات.
- **الشراكات الدولية:** يسعى حلف الناتو إلى بناء شراكات مع دول غير أعضاء لتعزيز الأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي، ويعمل على تعزيز الشراكات مع منظمات دولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، بالتالي، يظهر حلف الناتو كنموذج دولي للعلاقات الدبلوماسية مع الدول غير العربية، حيث يعمل على تعزيز الأمن والاستقرار والتعاون الدولي من خلال التعاون العسكري والسياسي بين الدول الأعضاء.^(٤١)
- **رابعاً/ الاتحاد الأفريقي^(*):** يعد بالفعل نموذجاً دولياً للعلاقات الدبلوماسية مع الدول غير العربية، حيث يوفر منصة للتعاون والتنسيق بين دول القارة الأفريقية في مختلف المجالات؛ فمن بعض الجوانب التي تُظهر أهمية الاتحاد الأفريقي كنموذج دولي:-
- **التكامل الإقليمي:** يهدف الاتحاد الأفريقي إلى تحقيق التكامل الإقليمي بين الدول الأعضاء، وتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي، مما يعزز الوحدة والتضامن بين الشعوب الأفريقية.
- **حل النزاعات:** يعد الاتحاد الأفريقي مكاناً لحل النزاعات والتوسط في الازمات السياسية والأمنية في القارة الأفريقية، ويسعى إلى تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.
- **التعاون الاقتصادي:** يشجع الاتحاد الأفريقي على التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، ويعمل على إزالة الحواجز التجارية وتعزيز التبادل التجاري والاستثمار.
- **التعاون الإنساني والتنمية:** يسعى الاتحاد الأفريقي إلى تعزيز التعاون الإنساني والتنمية بين الدول الأعضاء، من خلال دعم التنمية المستدامة ومكافحة الفقر وتعزيز حقوق الإنسان وتحقيق التنمية الشاملة، وبالتالي، يظهر الاتحاد الأفريقي كنموذج دولي للعلاقات الدبلوماسية مع الدول غير العربية، حيث يعمل على تعزيز التعاون والتضامن بين الدول الأعضاء وتحقيق التنمية المستدامة والسلام في القارة الأفريقية.^(٤٢)
- **خامساً/ العلاقات الدبلوماسية بين الهند وباكستان:** يعد نموذجاً دولياً للعلاقات الدبلوماسية مع الدول غير العربية، حيث تتميز بالتوترات والتحديات العديدة على مر السنين، وفي الوقت نفسه تشهد محاولات لتحسين العلاقات وتحقيق التعاون؛ فمن الجوانب التي تظهر أهمية هذه العلاقات كنموذج دولي:
- **التوترات الجيوسياسية:** تشمل العلاقات بين الهند وباكستان توترات جيوسياسية مستمرة، خاصة فيما يتعلق بالنزاع الدائم حول إقليم كشمير^(*) والتصعيد العسكري على طول الحدود المشتركة.
- **الجهود الدبلوماسية للتهنئة:** رغم التوترات المتواصلة، إلا أن هناك جهود دبلوماسية تبذل من قبل المجتمع الدولي والوسطاء الدوليين للتوصل إلى حلول سلمية وتهنئة التوترات بين البلدين.
- **التعاون الاقتصادي:** تسعى بعض المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي بين الهند وباكستان، من خلال تشجيع التجارة والاستثمار والمشاريع البنية التحتية المشتركة.
- **حوار السلام:** تحاول بعض المنظمات السلامية والمؤسسات الدولية تعزيز الحوار والتفاهم بين الهند وباكستان من أجل تخفيف التوترات والتصعيدات، وتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، وبالرغم من

التوترات الدائمة بين الهند وباكستان، إلا أن العلاقات بينهما تُظهر الجهود المستمرة للتوصل إلى حلول سلمية وتحقيق التعاون في المجالات المختلفة، مما يجعلها نموذجًا دوليًا مهمًا للعلاقات الدبلوماسية بين الدول غير العربية.^(٤٣)

ث/ تحليل موقف الدول ذات الأنظمة الإسلامية في المنظمات الدولية وكيف يؤثر ذلك في القرارات الدولية:

١/ أهمية تحليل موقف الدول ذات الأنظمة الإسلامية في المنظمات الدولية: تتضح أهمية تحليل موقف الدولة الإسلامية في المنظمات الدولية؛ من خلال الجوانب التالية:

أولاً/ التأثير السياسي لموقف الدولة الإسلامية في المنظمات الدولية: يمكن أن يكون متعدد الأوجه، ويمكن أن يتضمن ذلك؛ الدعم أو الاعتراض الدولي، حيث تباين تفاعل الدول والمنظمات الدولية مع وجود الدولة الإسلامية، حيث قد تجد بعض الدول داعمة لجهود مكافحتها بينما تتبنى دول أخرى مواقف أكثر حياداً أو حتى تنتقدها، والتأثير على السياسات الخارجية، الذي قد يؤدي تواجد الدولة الإسلامية إلى تحولات في سياسات الدول والتحالفات الدولية، وتأثيرها على النزاعات الإقليمية والدولية، فضلاً عن التأثير على القرارات الدولية، حيث تأثر الجهود الدولية لمواجهة الدولة الإسلامية على قرارات المنظمات الدولية مثل مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة^(٤٤) بما في ذلك فرض العقوبات أو اتخاذ إجراءات عسكرية، وأخيراً التأثير على الحوارات الدولية، ويتبين ذلك من خلال تشكيل وجود الدولة الإسلامية عاملاً محورياً في الحوارات الدولية بشأن التطرف والإرهاب، وقد يؤدي ذلك إلى تغييرات في أجندات السياسات الخارجية للدول.^(٤٥)

ثانياً/ التأثير الإنساني لموقف الدولة الإسلامية في المنظمات الدولية: وفهم التأثير الإنساني لموقف الدولة الإسلامية في المنظمات الدولية يتطلب تحليلاً دقيقاً لعواقب أعمالها على المدنيين والمجتمعات المتأثرة في تلك الوقت الذي يتطلب قياس تلك التأثير، والذي يشمل ذلك:

- النزوح واللاجئين: فهم مدى تأثير النشاطات العسكرية والإرهابية للدولة الإسلامية على عدد النازحين واللاجئين وظروفهم المعيشية.
- الإغاثة الإنسانية: تحليل جهود المنظمات الإنسانية الدولية في تقديم المساعدة والإغاثة للضحايا والمجتمعات المتأثرة بسبب نشاط الدولة الإسلامية.
- الحقوق الإنسانية: مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الدولة الإسلامية والتأثير على الحياة اليومية للسكان.
- الصحة النفسية والاجتماعية: فهم تأثير النزوح والصراع على الصحة النفسية والاجتماعية للأفراد والمجتمعات المتأثرة.^(٤٥)

ثالثاً/ فهم الأبعاد القانونية والأمنية لموقف الدول ذات الأنظمة الإسلامية: يتضمن هذا الجانب النظر في العديد من النواحي، والتي تتمثل في محاكمة المتورطين، وتحليل كيفية تعاظم المنظمات القانونية الدولية مع محاكمة أفراد الدول ذات الأنظمة الإسلامية المتهمين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بالإضافة إلى فرض العقوبات؛ وذلك من خلال دراسة جهود فرض العقوبات الدولية على الدولة الإسلامية وأفرادها، وتحليل تأثير هذه العقوبات على قدرتها على تنفيذ أنشطتها، وكذلك التعاون الأمني، من خلال مراقبة التعاون الأمني الدولي في مجال مكافحة الإرهاب ومشاركة المعلومات والخبرات لمواجهة التهديد الممثل من الدولة الإسلامية، كما أن تأثير الصراعات الإقليمية، الذي يسعى إلى دراسة كيفية تأثير النشاط العسكري والإرهابي للدولة الإسلامية على الأمن الإقليمي والدولي، وتحليل الجهود الدولية لتهذبة النزاعات المرتبطة بها.^(٤٦)

رابعاً/ الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب: في إطار تحليل موقف الدولة الإسلامية تشمل عدة جوانب متكاملة، حيث تشمل هذه الجوانب التعاون الاستخباراتي بين الدول والجهات الأمنية الدولية لرصد ومكافحة نشاطات

الدولة الإسلامية وتعقب مقاتليها، كما تركز الجهود على وضع وتعزيز التشريعات والقوانين الوطنية والدولية لمكافحة تمويل الإرهاب ومحاسبة المتورطين فيه، ويشمل التعاون القضائي تعزيز التعاون بين الدول لمحاكمة أفراد الدولة الإسلامية المتهمين بارتكاب جرائم إرهابية، بالإضافة إلى ذلك، تشمل الجهود تقديم التدريبات والبرامج التوعوية للتأكيد على مخاطر الإرهاب وطرق التعامل معها، وتعزيز التوعية بين الشباب للحد من تجنيدهم، ولقد تسعى الجهود الإنسانية والتنمية لدعم المناطق المتأثرة بنشاط الدولة الإسلامية من خلال الإعمار وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، فمن خلال هذه الجهود المتكاملة يمكن للمجتمع الدولي تحقيق نجاحات أكبر في مكافحة التهديدات الإرهابية المرتبطة بالدولة الإسلامية وتعزيز الأمن والاستقرار الدوليين.^(٤٧)

خامساً/ الجوانب الأيديولوجية والثقافية: بالإضافة إلى الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، ينبغي أيضاً مراعاة الجوانب الأيديولوجية والثقافية التي تؤثر على التفاعل الدولي مع موقف الدولة الإسلامية، ولقد يشمل ذلك فهم كيفية استخدام الدولة الإسلامية للأيديولوجيا الدينية والتطرفية لجذب الأفراد وتبرير أفعالها أمام المجتمع الدولي، كما يتضمن تحليل تأثير الدولة الإسلامية على الثقافة والتراث في المناطق التي تسيطر عليها، وتأثير ذلك على الهوية الثقافية العالمية، فيجب أيضاً مراقبة جهود الدولة الإسلامية في التحريض على الكراهية والتطرف الديني، وتعزيز التعاون الدولي لمكافحة الخطاب المتطرف ونشر رسائل تعزيز السلم والتسامح، كما يتطلب التفاعل الدولي تعزيز التعاون الثقافي وحماية التراث الثقافي، إضافة إلى تقدير الجهود الثقافية والفكرية لمقاومة وتصحيح الخطاب الإرهابي والتطرفي المتبني من قبل الدولة الإسلامية، فمن خلال معالجة هذه الجوانب، يمكن للمجتمع الدولي تطوير استراتيجيات شاملة لمكافحة التحديات الأيديولوجية والثقافية التي تطرحها الدولة الإسلامية وتعزيز الفهم المتبادل والسلم والاستقرار العالميين.^(٤٨)

٢/ العوامل المؤثرة في موقف الدولة الإسلامية في المنظمات الدولية:

أولاً/ الديناميات السياسية الداخلية: تلعب دوراً حاسماً في تحديد موقف الدولة الإسلامية في المنظومات الدولية، ولقد تتضمن هذه الديناميات طبيعة النظام السياسي واستقراره، وقوة المؤسسات السياسية مثل الحكومة والبرلمان والجيش، فضلاً عن التوجهات السياسية والفكرية التي تحكم سياسات الدولة، بالإضافة إلى ذلك، يؤثر الاستقرار الاجتماعي والوحدة الوطنية داخل البلد على قدرة الدولة على اتخاذ قرارات خارجية متناغمة وثابتة، ولا يمكن تجاهل دور الدين والثقافة في تشكيل الهوية الوطنية وتوجهات السياسة الداخلية والخارجية للدولة الإسلامية، وتفهم هذه الديناميات يساعد في تحليل كيفية تفاعل الدولة مع المنظومات الدولية وتأثيرها على سياستها الخارجية.^(٤٩)

ثانياً/ العلاقات الخارجية للدولة الإسلامية: تتأثر بعدة عوامل تشمل التحالفات الإقليمية والدولية، والتجارة والاقتصاد، والتعاون الدبلوماسي والعسكري، والقضايا الإنسانية والبيئية، فعلى سبيل المثال، قد تقوم الدولة الإسلامية بالتحالف مع دول أخرى في المنطقة بهدف مواجهة تهديدات مشتركة أو تحقيق أهداف سياسية مشتركة، كما يمكن أن تؤثر العلاقات التجارية والاقتصادية مع الدول الأخرى على سياسات الدولة الإسلامية وموقفها في المنظومات الدولية، حيث يمكن أن تكون الدول الأخرى شركاء تجاريين مهمين أو منافسين، بالإضافة إلى ذلك، تلعب القضايا الإنسانية والبيئية دوراً مهماً في تحديد موقف الدولة وصورتها الدولية، حيث يمكن أن تشارك الدولة الإسلامية في الجهود الدولية لحل النزاعات وتقديم المساعدات الإنسانية، مما يؤثر إيجاباً على سمعتها وعلاقتها مع الدول الأخرى، ففهم هذه العلاقات بشكل شامل يساعد في فهم توجهات وسياسات الدولة الإسلامية في المنظومات الدولية والإسهام في بناء علاقات دولية قوية ومستدامة.^(٥٠)

ثالثاً/ الدين والثقافة: يعتبران عاملين أساسيين في تحديد موقف الدولة الإسلامية في المنظومات الدولية، ولقد يمثل دور الدين في توجيه القيم والمعتقدات التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الهوية الوطنية، ويمكن أن يؤثر على تفضيلات الدولة وتوجهاتها في العلاقات الدولية، فعلى سبيل المثال، قد تؤثر القيم الإسلامية على سياسات الدولة بشأن قضايا مثل حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والسلام الدولي، أما الثقافة، فتلعب دوراً حيوياً في تحديد النهج الذي تتبناه الدولة في تعاملها مع العالم الخارجي، حيث تعكس القيم والممارسات والتقاليد التي تميز المجتمع الإسلامي، على سبيل المثال، يمكن أن تؤثر التقاليد الثقافية في الدولة على سياساتها المتعلقة بالتعليم والثقافة والفنون والإعلام، وبالتالي على صورتها الدولية وعلاقاتها مع الدول الأخرى.

رابعاً/ الاقتصاد: الاقتصاد يعتبر عاملاً حاسماً يؤثر على موقف الدولة الإسلامية في المنظومات الدولية، ولقد يشمل هذا الاقتصاد القدرة الاقتصادية للدولة، وحجم الناتج المحلي، ومعدلات النمو الاقتصادي، ومستوى التبادل التجاري مع الدول الأخرى، ومدى استقرار العملة والنظام المالي، ومستوى الديون الخارجية، على سبيل المثال، تعتمد قدرة الدولة الإسلامية على تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية في المنظومة الدولية بشكل كبير على قوة اقتصادها وقدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق التنمية المستدامة، كما يمكن للنمو الاقتصادي القوي أن يعزز موقف الدولة في المنظومات الدولية ويمنحها المزيد من القوة السياسية والتأثير الدولي، بشكل عام، يعتبر الاقتصاد عنصراً مهماً يساهم في تحديد موقف الدولة الإسلامية في المنظومات الدولية ويؤثر على قدرتها على الانخراط بفعالية في العلاقات الدولية وتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية.^(٥١)

خامساً/ الأمن القومي: يمثل الأمن القومي عنصراً أساسياً يؤثر على موقف الدولة الإسلامية في المنظومات الدولية. يشمل هذا الأمن القومي حماية الدولة والمواطنين من التهديدات الخارجية والداخلية، وضمان استقلالها وسيادتها على الأراضي الوطنية، والحفاظ على الاستقرار السياسي والاقتصادي، فعلى سبيل المثال، يمكن للتهديدات الأمنية مثل الإرهاب، والتخريب، والتطرف الديني، أو التدخل الخارجي أن تؤثر بشكل كبير على سياسات الدولة الإسلامية وتحديد مواقفها في المنظومات الدولية. بالإضافة إلى ذلك، تلعب القضايا الإقليمية مثل النزاعات الحدودية، والصراعات الدينية، والصراعات العرقية دوراً هاماً في تحديد موقف الدولة الإسلامية وسياساتها الخارجية، وبشكل عام، فإن فهم الأمن القومي وتحليل التهديدات المحتملة يساعد في تحديد موقف الدولة الإسلامية وسياساتها الخارجية وتوجيهها نحو تحقيق أهدافها الوطنية والاستراتيجية في المنظومات الدولية.^(٥٢)

سادساً/ القوى الكبرى: يعد تأثير القوى الكبرى عاملاً مهماً في تحديد موقف الدولة الإسلامية في المنظومات الدولية، فالقوى الكبرى هي الدول التي تمتلك نفوذاً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً كبيراً على الساحة الدولية، ولقد تشمل القوى الكبرى عادة الولايات المتحدة، وروسيا، والصين، والاتحاد الأوروبي، وغيرها، ومن ثم فقد تتأثر سياسات ومواقف الدولة الإسلامية بشكل كبير بالعلاقات مع القوى الكبرى. على سبيل المثال، قد يكون للدولة الإسلامية علاقات تعاون وشراكة مع إحدى القوى الكبرى في المجالات الاقتصادية أو العسكرية، مما يؤثر إيجاباً على موقفها في المنظومات الدولية، وعلى الجانب الآخر، قد تواجه الدولة الإسلامية تحديات وضغوطاً من قبل القوى الكبرى التي تختلف معها في الرؤى السياسية أو الاقتصادية، مما يؤثر سلباً على موقفها وتأثيرها الدولي، وبشكل عام، فإن فهم الديناميات والتفاعلات بين الدولة الإسلامية والقوى الكبرى يساعد في تحليل موقفها في المنظومات الدولية وفهم كيفية تأثيرها على سياستها الخارجية والدفاع عن مصالحها الوطنية.^(٥٣)

٣/ تأثير وتحليل موقف الدولة الإسلامية على القرارات الدولية:

يعتبر تأثير موقف الدولة الإسلامية على القرارات الدولية متعدد الأوجه ويعتمد على عدة عوامل، حيث يمثل تلك التأثير في وجود الدولة الإسلامية ونشاطاتها الإرهابية على قرارات المجتمع الدولي في اتخاذ

سياسات مكافحة الإرهاب وتعزيز الأمن الدولي، كما قد تتأثر القرارات الدولية بمصالح بعض الدول في المنطقة أو في العالم، حيث يمكن أن يؤثر تأثير المصالح السياسية والاقتصادية على مدى دعم القرارات الدولية المتعلقة بمواجهة الدولة الإسلامية؛ علاوة على ذلك، تشكل التحالفات الدولية المناهضة للدولة الإسلامية أن تؤثر على قرارات المجتمع الدولي وتوجيهاته بشأن العمل الدبلوماسي والعسكري، بالإضافة إلى ذلك، فالضغط الدولي والشعبي أن يؤثر على قرارات المنظمات الدولية في اتخاذ إجراءات تجاه الدولة الإسلامية، سواء بالضغط على الدول الأعضاء أو بتحريك الرأي العام الدولي، وأخيراً، تلعب المعايير القانونية والأخلاقية دوراً في تشكيل قرارات المجتمع الدولي بشأن التعامل مع التحديات التي تطرحها الدولة الإسلامية، بشكل عام، فإن تأثير موقف الدولة الإسلامية على القرارات الدولية يعتمد على مجموعة متنوعة من العوامل والتفاعلات بين الدول والمنظمات الدولية، ومن ثم فهناك عدة تحليلات للتحالفات الدولية، والتي تظهر فيما يلي:

أولاً/ تحليل التحالفات الدولية مع الدولة الإسلامية: يكشف تحليل التحالفات الدولية مع الدولة الإسلامية عن ديناميكيات معقدة ومتنوعة تتأثر بعدة عوامل. يمكن أن تنبثق التحالفات الاستراتيجية مع الدولة الإسلامية نتيجة للتوجهات السياسية والأمنية للدول الأعضاء، حيث قد يستفيد بعض الدول من التحالفات لتحقيق أهدافها الاستراتيجية في المنطقة؛ على سبيل المثال، قد يقوم تحالف معين بدعم الدولة الإسلامية كوسيلة لزعزعة استقرار دول منافسة أو لتحقيق مصالح اقتصادية مشتركة؛ مع ذلك، تلعب العوامل الإيديولوجية دوراً مهماً في تشكيل التحالفات، حيث قد تتخبط بعض الدول في التحالفات مع الدولة الإسلامية نتيجة لتبنيها لأيديولوجيا متطرفة مماثلة أو لتحقيق أهداف سياسية متشابهة، وبهذا يمكن أن يؤدي إلى تكوين تحالفات تقوم على الأسس الدينية والثقافية المشتركة بين الأطراف، وبجانب الأبعاد السياسية والإيديولوجية، لا يمكن تجاهل العوامل الاقتصادية التي قد تدفع بعض الدول إلى التعاون مع الدولة الإسلامية، فالتحالفات الاقتصادية مع الدولة الإسلامية نتيجة للمصالح المشتركة في المجالات الاقتصادية مثل التجارة غير الشرعية أو استخراج الموارد الطبيعية؛ وبشكل متسلسل، تتكامل هذه العوامل لتشكيل صورة شاملة للتحالفات الدولية مع الدولة الإسلامية وتوجيهاتها وتأثيراتها على الساحة الدولية.^(٥٤)

ثانياً/ تحليل موقف الدولة الإسلامية في منظمة جامعة الدول الأمم العربية: يتأثر تحليل موقف الدولة الإسلامية في منظمة الأمم العربية عن تفاعلات معقدة ومتنوعة تتأثر بعدة عوامل، حيث تتأثر مواقف الدولة الإسلامية في منظمة الأمم العربية بعلاقاتها مع الدول الأعضاء الأخرى، وقد تتبنى المواقف الإسلامية توجهات متناقضة تعكس العلاقات الثنائية والمتغيرة مع الدول الأخرى في المنظمة، ولقد تلعب الديناميات الإقليمية دوراً مهماً في تحديد مواقف الدولة الإسلامية في المنظمة؛ وقد تتأثر مواقفها بالصراعات والمصالح الإقليمية، وتتبع سياسات تدعم مواقفها الإقليمية، وقد تتبنى الدولة الإسلامية مواقف تعكس مصالحها السياسية والاقتصادية في المنظمة، سواء كان ذلك من خلال دعم القضايا التي تخدم مصالحها أو التصدي للتحركات التي تعتبر تهديداً لها، ولقد تتأثر مواقف الدولة الإسلامية بالقضايا الإنسانية والاجتماعية المطروحة في المنظمة، مثل قضايا حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية، ومن ثم فقد تعكس مواقف الدولة الإسلامية تفاعلها مع الأبعاد الثقافية والدينية المطروحة في المنظمة، وتتبع توجهات تعكس قيمها ومعتقداتها الثقافية والدينية؛ وباختلاف هذه العوامل، يتشكل موقف الدولة الإسلامية في منظمة الأمم العربية، حيث يمكن أن يكون هذا الموقف متغيراً وقابلًا للتطور بناءً على التحولات في السياسة الدولية والأحداث الإقليمية والدولية.^(٥٥)

ثالثاً/ تحليل موقف الدولة الإسلامية في الاتحاد الأوروبي: يعتمد موقف الدولة الإسلامية في الاتحاد الأوروبي على عدة عوامل متداخلة، ولقد تلعب قضايا الأمن ومكافحة الإرهاب دوراً حاسماً في تحديد هذا الموقف، حيث يعتبر الاتحاد الأوروبي من أبرز الجهات التي تعمل على مكافحة الإرهاب، ولقد تتأثر مواقف الدولة الإسلامية

أيضاً بالقيم وحقوق الإنسان التي تشكل أساساً للاتحاد، وتتضمن مسائل مثل حرية الدين والمساواة؛ بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤثر العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الاتحاد الأوروبي والدولة الإسلامية على موقف الاتحاد، حيث تلعب السياسات الاقتصادية دوراً في تحديد السياسات الخارجية للاتحاد؛ ولا يمكن تجاهل التعاون الثقافي والتعليمي بين الاتحاد والدولة الإسلامية، حيث يؤثر ذلك على العلاقات الثقافية والتفاهم المتبادل بين الشعوب والثقافات، ولقد تلعب العلاقات الثنائية والتفاهم السياسي دوراً مهماً في تحديد موقف الاتحاد الأوروبي تجاه الدولة الإسلامية، ويمكن أن يتأثر هذا الموقف بتطور العلاقات والأحداث الدولية.^(٥٦)

رابعاً/ تحليل موقف الدولة الإسلامية في المحكمة الدولية الجنائية/ يشمل تحليل موقف الدولة الإسلامية في المحكمة الدولية الجنائية عدة جوانب:

- يتأثر موقف الدولة الإسلامية بالتحقيقات والمحاكمات التي تُجرى ضدها أو ضد أعضاء فيها، وقد يتمثل هذا في مواقف مختلفة تتعلق بالتعاون مع المحكمة أو الرفض المباشر لسلطانها.
 - يتأثر موقف الدولة الإسلامية بتفاعلها مع المعايير القانونية الدولية والإنسانية التي تعتمد عليها المحكمة، وقد تحاول الدولة الإسلامية التقليل من أهمية المحكمة أو تبرئة نفسها من الاتهامات الموجهة إليها.
 - هـ. يتأثر القيم والثقافة الإسلامية على موقف الدولة الإسلامية في المحكمة الدولية الجنائية، وقد يتبع المسؤولون الإسلاميون مواقف تركز على قيم دينية أو ثقافية في مواجهة تلك الاتهامات الموجهة إليهم.^(٥٧)
- الخاتمة:**

شهدت المنطقتين العربية والإسلامية محاولات متعددة لإعادة تأسيس الحكم على أسس إسلامية، هذه المحاولات تباينت في أسلوبها ومدى تأثيرها من بلد إلى آخر، فبينما سعت بعض الدول إلى دمج القوانين الإسلامية مع النظم القانونية الحديثة اتجهت دول أخرى إلى تأسيس أنظمة حكم إسلامية بالكامل، هذا وقد تركت هذه الأنظمة من الحكم الكثير من الآثار والنتائج على الصعيدين الإقليمي والدولي، ولهذا فقد حاولت هذه الدراسة تتبع قيام هذه الأنظمة في الحكم في المنطقتين والدور الذي قامت به ولعبته على الصعيدين الإقليمي والدولي في مجالات العلاقات الخارجية والدبلوماسية، والتطرق لدورها في مجال تهدة أو تأجيج الصراعات، أو عبر موقفها من علاقاتها مع الدول غير العربية أو لتوضيح الآثار التي تركتها من خلال تبنيها للكثير من القضايا عبر المنظمات الدولية.

النتائج:

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج تمثلت في التالي:

١. هنالك الكثير من العوامل التي تقود إلى التهدة أو الصراعات مثل الدين والهوية الدينية أو العوامل الجيوسياسية أو التدخل الخارجي أو الجوانب الاقتصادية أو الحوكمة والفسل الدولي.
٢. هنالك بعض الأنظمة ذات التوجه الإسلامي في الحكم قادت لبروز الصراعات من خلال الدعم المادي أو العسكري للأطراف المتصارعة، أو التأثير الديني والأيدولوجي.
٣. قادت بعض الأنظمة الإسلامية الكثير من المبادرات لتهدة الصراعات عبر التوسط والوساطة، الحوار الديني، تعزيز ثقافة السلام وتشجيع الحكومات على التواصل.
٤. أثرت ويمكن أن تؤثر أنظمة الحكم ذات التوجه الإسلامي على العلاقات الدبلوماسية خاصة مع الدول غير العربية في جوانب تعزيز التعاون الثنائي والإقليمي والدولي، المحافظة على السلم والأمن الدوليين، التعاون الاقتصادي والثقافي وفي مجال المواقف السياسية.
٥. هنالك نماذج لشرارات ومواقف واضحة للأنظمة ذات التوجه الإسلامي في صنع علاقات خارجية مع الكثير من الدول مثل الصين وبعض دول أمريكا الجنوبية غيرها من الدول والكثير من المنظمات مثل

حلف شمال الأطلسي (الناتو)، الاتحاد الأفريقي، ميركوسور، باسيف، كومينبول والاتحاد الجنوبي لأمريكا اللاتينية.

٦. هنالك الكثير من العوامل التي تؤثر في موقف الدول ذات التوجه الإسلامي في المنظمات الدولية منها الديناميات السياسية الداخلية، العلاقات الخارجية للدولة، الدين والثقافة، الاقتصاد، الأمن القومي والموقف من القوى العظمى في العالم.
٧. للأنظمة ذات التوجه الإسلامي مواقف تبينتها في جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي ومحكمة الجنايات الدولية خاصة فيما يتعلق بقضايا الإرهاب، حقوق الإنسان، النازحين واللاجئين والمخدرات وغيرها من القضايا ذات البعد الدولي والعالمي.

التوصيات:

توصي الدراسة بالتالي:

١. الوقوف على الأسباب والدوافع التي قادت إلى ظهور حركات الإصلاح السياسي الإسلامي.
٢. أثر المواقف الدولية في ظهور تيارات الفكر السياسي الإسلامي.
٣. بيان تأثير مواقف الحكومات الإسلامية على القضايا الدولية المطروحة في المنظمات الدولية والإقليمية.
٤. إجراء دراسات مقارنة بين الأنظمة السياسية الإسلامية والأنظمة الأخرى وما حققته كل منهما على واقع الأمة العربية والإسلامية.

المصادر والمراجع:

١. الجامعة العربية، دليل العمل الخارجي للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، الجامعة العربية، ٢٠١٨م.
٢. المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، مؤتمر القمة الإسلامي: القرارات والبيانات. " المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ٢٠٢٠.
٣. الأمير، نبلي كمال، فاعلية المنظمات الإقليمية الآسيوية في ضبط التنافس والصراعات، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، ٢٠٢٢م، المجلد (٢٥)، العدد (٢٦).
٤. البدوي، اسماعيل إبراهيم، نظام الحكم الإسلامي مقارناً بالنظم السياسية المعاصرة، مكتبة الوفاء القانونية للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦م.
٥. بسيوني، عبد الحليم، استعادة التوازن: لماذا تصاعد سباق التسليح في منطقة الشرق الأوسط، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٥م، المجلد (٥)، العدد (٤).
٦. البشري، طارق، الملامح العامة لفكر السياسي الإسلامي في التاريخ المعاصر، الأنجلو مصرية، القاهرة، ١٩٩٨م.
٧. البياتي، منير، الدولة القانونية والنظام السياسي الإسلامي، الدار العربية للطباعة، بغداد، ١٩٧٩م.
٨. حميدي، محي الدين، أساسيات العلاقات الدولية، دار الفرق للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠١٦م.
٩. ربيع، عبد الله حامد، التراث السياسي الإسلامي، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٧م.
١٠. الرفاعي، عبد الله، نظام الحكم الإسلامي مقارنة بالنظم السياسية المعاصرة، دار اليازوري للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥م.

١١. الزق، محمد شاهر، التحالفات الدولية المعاصرة وأثر المصلحة فيها، دار الميسرة للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٢٠م.
١٢. السيد، راضون، حركات الإسلام السياسي والصراع علي السلطة في الوطن العربي، دار الدستور للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٥م.
١٣. السيد، محمد محمود، اتجاهات الصراعات والنزاعات الدولية خلال عام ٢٠٢١، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، ٢٠٢١م، المجلد (٨٩)، العدد (١٢).
١٤. الشاهين، محمد همر، أسس الدولة الاسلامية في المدينة المنور، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، العراق، ٢٠٠٩م، المجلد (٤)، العدد (٢).
١٥. عبيدات، ميسون منصور، التحالفات الدولية والاقليمية في المنطقة العربية والمواقف المختلفة منها (٢٠١١-٢٠١٥م): مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، ٢٠١٧م، المجلد (١)، العدد (٦).
١٦. عثمان، أحمد زكي، تأثيرات القدرات السيبرانية في الصراعات الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، ٢٠١٧م، المجلد (٥)، العدد (٤).
١٧. علي، محمود، الصراع الجيوسياسي بين الأور آسية والأطلسية، القاهرة، دار الفجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٢م.
١٨. كنعان، حسين، مستقبل العلاقات العربية الامريكية، بيروت، دار الخيال للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٥م.
١٩. لؤي، صافي، العقيدة والسياسة ما بين المعاملة النظرية العامة للدولة الإسلامية، المعد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الامريكية، ١٩٩٦م.
٢٠. النجار، باقر سلمان، الهوية وصراعات الإقليم في الخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العراق، ٢٠١٩م، المجلد (٤)، العدد (٢).
٢١. نصر، محمد، التنظيم الإسلامي للعلاقات الدولية، مركز ال (بقية بيانات المرجع)
22. Goldstein, Joshua S. "International Relations: Concepts, Theories, and Contemporary Issues." Pearson, 2016.
23. United Nations. "Charter of the United Nations." United Nations, 1945. <https://www.un.org/en/about-us/un-charter/full-text>.

(1) Goldstein, Joshua S. "International Relations: Concepts, Theories, and Contemporary Issues." Pearson, 2016.

(٢) الجامعة العربية، دليل العمل الخارجي للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، الجامعة العربية، ٢٠١٨م، ص ١٣١، القاهرة.

(٣) جامعة الدول العربية، دليل جامعته الدول العربية، ٢٠١٧م، ص ٩٨، القاهرة.

(٤) منظمة المؤتمر الإسلامي، القاهرة، ٢٠١٨.

(3) United Nations. "Charter of the United Nations." United Nations, 1945. <https://www.un.org/en/about-us/un-charter/full-text>.

- (٤) المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، مؤتمر القمة الإسلامي: القرارات والبيانات. "المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة"، ٢٠٢٠.
- (*) يشير مفهوم الصراعات الجيوسياسية إلى التنافس والصراعات بين الدول أو الكيانات السياسية على النفوذ الإقليمي والعالمي، وعلى الموارد الطبيعية والاقتصادية، وعلى السيطرة على المناطق الاستراتيجية مثل الموانئ والمضايق البحرية والمناطق الحدودية، وتكون هذه الصراعات عادة جزءاً من الديناميات العالمية للقوة والنفوذ، وقد تتصاعد إلى التوترات العسكرية أحياناً.
- علي، محمود، الصراع الجيوسياسي بين الأور آسية والأطلسية، القاهرة، دار الفجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٢م، ص ١٧-١٩.
- (٥) المصدر السابق نفسه، ص ٢٢.
- (٦) حميدي، محي الدين، أساسيات العلاقات الدولية، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠١٦م، ص ١٣-٤٩.
- (٧) حميدي، محي الدين، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨.
- (٨) النجار، باقر سلمان، الهوية وصراعات الإقليم في الخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العراق، ٢٠١٩م، المجلد (٤)، العدد (٢)، ص ١٢٩.
- نصر، محمد، التنظيم الإسلامي للعلاقات الدولية، مركز البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ص ٣٠.
- (٩) نصر، محمد، مصدر سبق ذكره، ص ١٣١.
- (١٠) عثمان، أحمد زكي، تأثيرات القدرات السيبرانية في الصراعات الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، ٢٠١٧م، المجلد (٥)، العدد (٤)، ص ١١٧.
- (١١) حميدي، محي الدين، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩-٣٢.
- (١٢) السيد، محمد محمود، اتجاهات الصراعات والنزاعات الدولية خلال عام ٢٠٢١، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، ٢٠٢١م، المجلد (٨٩)، العدد (١٢)، ص ٢٢٤.
- (١٣) المصدر السابق نفسه، ص ٢٢٦.
- (١٤) حميدي، محي الدين، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣-٣٥.
- (١٥) الأمير، نبلي كمال، فاعلية المنظمات الإقليمية الآسيوية في ضبط التنافس والصراعات، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، ٢٠٢٢م، المجلد (٢٥)، العدد (٢٦)، ص ٢٩-٣٥.
- (١٦) المرجع السابق نفسه، ص ٢٩.
- (١٧) الأمير، نبلي كمال، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣.

- (١٨) المصدر السابق نفسه، ص ٣٣.
- (١٩) حميدي، محي الدين، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣-٣٧.
- (٢٠) البشري، طارق، الملاح العامة للفكر السياسي الإسلامي في التاريخ المعاصر، الأنجلو
مصرية، القاهرة، ١٩٩٨م،، ص ٥٣-٥٩.
- (٢١) المصدر السابق نفسه، ص ٣٣.
- (٢٢) كنعان، حسين، مستقبل العلاقات العربية الامريكية، بيروت، دار الخيال للطباعة والنشر والتوزيع،
بيروت، ٢٠٠٥م، ص ١٢٥-١٣١.
- (٢٣) البشري، طارق، مرجع سبق ذكره، ص ٥٦-٥٨.
- (٢٤) كنعان، حسين، مرجع سبق ذكره، ص ١٣١-١٣٢.
- (٢٥) كنعان، حسين، مرجع سابق ص ١٣٤.
- (٢٦) المصدر السابق نفسه، ص ١٣٦.
- (٢٧) عبيدات، ميسون منصور، التحالفات الدولية والاقليمية في المنطقة العربية والمواقف المختلفة منها
(٢٠١١-٢٠١٥م): مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، ٢٠١٧م، المجلد (١)، العدد (٦)، ١٩٧-٢٠٣.
(غزة فلسطين)
- (٢٨) السيد، راضون، حركات الإسلام السياسي والصراع علي السلطة في الوطن العربي، دار الدستور
للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٥م، ص ١٤١-١٤٩.
- (٢٩) عبيدات، ميسون منصور، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٧-٢٠٣.
- (٣٠) عبيدات، ميسون منصور، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٣.
- (٣١) نصر، محمد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٣.
- (٣٢) الرفاعي، عبد الله، نظام الحكم الاسلامي مقارنة بالنظم السياسية المعاصرة، دار اليازوري للطباعة
والنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥م، ص ٣١٨-٣٢٤.
- (٣٣) المرجع السابق نفسه، ص ٢١٩.
- (٣٤) الرفاعي، عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٦.
- (٣٥) البدوي، اسماعيل إبراهيم، نظام الحكم الإسلامي مقارناً بالنظم السياسية المعاصرة، مكتبة الوفاء
القانونية للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦م، ص ٣١٢-٣٢٥.
- (٣٦) البدوي، اسماعيل إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٧.
- (٣٧) المصدر السابق ذكره، ص ٣١٥-٣١٦.

(*) مبادرة الحزام والطريق، الدورة الاستثنائية السادسة، عمان، كانون الثاني، ديسمبر، ٢٠١٩.

(٣٨) البياتي، منير، الدولة القانونية والنظام السياسي الإسلامي، الدار العربية للطباعة، بغداد، ١٩٧٩م، ص ١٦٢-١٧٣.

(١*) ميركوسور (Mercosur): يعد ميركوسور أحد أبرز التحالفات الاقتصادية والسياسية في أمريكا اللاتينية، ويضم البرازيل والأرجنتين والباراغواي وأوروغواي، بالإضافة إلى فنزويلا وبوليفيا كأعضاء مشتركين. يهدف ميركوسور إلى تعزيز التبادل التجاري والتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء. - لؤي، صافي، العقيدة والسياسة ما بين المعاملة النظرية العامة للدولة الإسلامية، المعد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٩٦م، ص ١٣١.

(١*) باسيف (Pacific Alliance): يعد باسيف تحالفاً جديداً يضم كل من تشيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو، ويهدف إلى تعزيز التبادل التجاري والاستثمار والتكامل الاقتصادي في منطقة المحيط الهادئ. - المصدر السابق نفسه، ص ١٣١.

(٢*) كومينبول (Community of Latin American and Caribbean States): تعد منتدى سياسياً للتعاون بين دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتهدف إلى تعزيز التعاون في مجالات مثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. - المصدر السابق نفسه، ص ١٣١.

(٣*) الاتحاد الجنوبي لأمريكا اللاتينية (UNASUR): يهدف الاتحاد الجنوبي لأمريكا اللاتينية إلى تعزيز التكامل السياسي والاقتصادي بين الدول الجنوبية في أمريكا اللاتينية، وتحقيق التعاون في مختلف المجالات بما في ذلك السياسة والاقتصاد والأمن؛ فهذه التحالفات الإقليمية تسعى جميعاً إلى تحقيق التكامل الإقليمي وتعزيز التعاون بين دول أمريكا اللاتينية في مختلف المجالات، وهي تمثل محاولات لتحقيق التقدم والازدهار في المنطقة.

- لؤي، صافي، مصدر سبق ذكره، ص ١٣١.

(٣٩) لؤي، صافي، مصدر سبق ذكره، ص ١٣١.

(*) حلف شمال الأطلسي، وكينيا، قمة الناتو ٢٠٢١.

(٤٠) بسيوني، عبد الحليم، استعادة التوازن: لماذا تصاعد سباق التسلح في منطقة الشرق الأوسط، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٥م، المجلد (٥)، العدد (٤)، ص ٢٠٩-٢١٤.

(٤١) المصدر السابق نفسه، ص ٢١٠.

(*) الاتحاد الأفريقي، المادة ٤٤، المنصه العربية للاندماج الرقمي، ٢٠١٨.

(٤٢) بسيوني، عبد الحليم، مرجع سبق ذكره، ص ٣١٣-٣١٤.

(*) محمود العدم، النزاع حول كشمير، الجزيرة، ٢٠١٩.

(٤٣) السيد، راضون، حركات الإسلام السياسي والصراع علي السلطة في الوطن العربي، دار الدستور للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٥م،، ص ١٤١-١٤٩.

(١*) الجمعية العامة للأمم المتحدة، عام ١٩٩٩.

- (٤٤) لؤي، صافي، مصدر سبق ذكره، ص ١٣١.
- (٤٥) لؤي، صافي، مصدر سبق ذكره، ص ١٣١-١٣٢.
- (٤٦) البياتي، منير، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٢-١٧٣.
- (٤٧) البياتي، منير، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٢-١٧٣.
- (٤٨) لؤي، صافي، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٩-١٨٢.
- (٤٩) الشاهين، محمد همر، أسس الدولة الاسلامية في المدينة المنور، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، العراق، ٢٠٠٩م، المجلد (٤)، العدد (٢)، ص ١٩٦.
- (٥٠) المصدر السابق نفسه، ص ١٩٦-١٩٧.
- (٥١) ربيع، عبد الله حامد، التراث السياسي الإسلامي، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص ١٥٤.
- (٥٢) لؤي، صافي، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٩.
- (٥٣) لؤي، صافي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٣-٣٠٤.
- (٥٤) الزق، محمد شاهر، التحالفات الدولية المعاصرة وأثر المصلحة فيها، دار الميسرة للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٢٠م، ص ١٧٣-١٨٩.
- (٥٥) الزق، محمد شاهر، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٨-١٨٠.
- (٥٦) الزق، محمد شاهر، المصدر السابق نفسه ، ص ١٨٣.
- (٥٧) الزق، محمد شاهر، المرجع السابق ذكره، ص ١٨٥-١٨٦.

السُّلم الحجاجي في كتاب البرصان والعرجان والعميان والحولان

م. د. مرتضى حسين خريبط

كلية التربية الأساسية / جامعة سومر

mrtadha.mm150@gmail.com

الملخص

إنَّ دراسة السلال الحجاجية من الدراسات المهمة في تخصص اللغة العربية؛ كونها لغة قائمة على الاقتناع والتواصل مع الآخر، ومحاولة لجذب انتباهه، لذا يتطلب الأمر أن تكون هناك قوة دافعة لهذا الاقتناع، وينسب متفاوتة، لتغيير تصوّرات أو معتقدات وأعراف وتقاليد سائدة لدى المتلقي، وسواء أكان المتكلم يريد إثبات الأمر أو تغييره، فتأتي حججه متتابعة لتحل حجة فوق أختها، وبذلك يحصل الاذعان عند مخاطبه، وهذا ما يسمى بالسلالم الحجاجية.

وكان للجاحظ وكتابه البرصان والعرجان والعميان والحولان النصيب من هذه الدراسة؛ لأنَّ الكتاب وقف على فئات مهمشة في المجتمع العربي بصورة عامة، والعباسي بصورة خاصة، لذا قدّمت كلُّ فئة حججها التي دافعتُ بها عن ذاتها، متمردة عمّا هو سائد في ذلك المجتمع.

الكلمات المفتاحية (السُّلم الحجاجي، الحجاج البرصان، العرجان، الجاحظ، شعر ذوي الهمم)

Abstract

The study of the argumentative scales is one of the important studies in the Arabic language specialty. Because it is a language based on persuasion and communication with the other, and an attempt to attract his attention, it therefore requires that there be a driving force for this persuasion, in varying proportions, and it comes sequentially to replace an argument above its sister, and thus obtains compliance from the recipient, and this is what is called the argumentative ladder.

Al-Jahiz and his book Al-Barsan, Al-Arjan, Al-Amyan, and Al-Hawlan had a share in this study. Because the book focused on marginalized groups in Arab society in general, and the Abbasid society in particular, so each group presented its arguments with which it defended itself, rebellious from what prevailed in that society.

Keywords (orbital staircase, barasan, lameness, al-jahiz, poetry of people of determination)

تعود دراسة النص الحجاجي إلى أزمنة خلت، ابتداء من مؤلفات "أرسطو" ولاسيما في "الخطابة"، ثم ما توارثه العرب عن أصول الخطابة ومميزات الخطيب، انتهاء إلى الإرث الفكري الضخم الذي أحاط بكلّ ما يمكن أن يطرأ على هذا النص عن طريق دراسات كبار المفكرين والفلاسفة والفقهاء على مختلف النصوص.

مفهوم الحجاج: تجمع المعاجم اللغوية الأساسية في تعريفها للحجاج على أنّه: ((يقال حاججته أحاجه حجاجاً حتى حججته أي غلبته بالحجج التي أدليت بها [...] والحجة البرهان وقيل: الحجة ما دافع به الخصم، وقال الأزهري: الحجة الوجه الذي يكون به الظفر عند الخصومة، وهو رجل محجاج أي جدل، وحجه يحجه حجا: غلبه على حجته، وفي الحديث: «فحج آدم موسى أي غلبه بالحجة»^(١).

تمتد جذور الحجاج في الخطاب العربي قديماً، إذ لعب دوراً مهماً في الحياة السياسية والعقيدية في البيئة العربية الإسلامية علاوة على استعمال البنية الحجاجية في الخطاب العلمي البلاغي على نحو ما نراه في دفاع عبد القاهر الجرجاني عن إعجاز القرآن في إقناع الناس بنظرية النظم ممّا طبع دلالاته بطبيعة حجاجية واضحة. إن عدم تساوي الحجج في طاقتها التي توّهلها للوصول الى نتيجة، هو الذي أسس له أوزفالد ديكر في مؤلفه السلالم الحجاجية (L'échelle argumentative) حيث عرفها بأنها: ((علاقة ترتيبية للحجج))^(١)، فالمتمكلم يُنظم حججه أثناء عملية التواصل وفق ترتيب تتحكم فيه معطيات عدّة منها مقتضيات السياق والمقام ومرتبة المرسل، وطبيعة المرسل إليه.

وكذلك عرفه ب((مجموعة غير فارغة من الأقوال مزودة بعلاقة ترتيبية))^(٢) مستوفية شرطين أساسيين أحدهما أنّ كلّ قول يقع في مرتبة ما من السلم يلزم عنه ما يقع تحته بحيث يلزم عن القول الموجود في الطرف الأعلى جميع الأقوال الأخرى، والآخر أنّ كلّ قول في السلم كان دليلاً على مدلول معين، كان ما يعلوه مرتبة دليلاً أقوى حيث تتأكد مقولة الرتبة والقوة^(٣).

السلم الحجاجي هو ترتيبُ الحجج الواردة في الملفوظ بحسب درجات ضعفها وقوّتها، وتكمن أهمية نظرية السلالم الحجاجية في إخراج قيمة القول الحجاجي من حيز المحتوى الخبري للقول الخاضع لشروط الصدق المنطقي، إلى قول حجاجي ذي وجهة حجاجية تُحدّد قيمته بعده دعماً لنتيجة ما؛ لذلك عدّت من أركان نظرية الحجاج اللغوي^(٤). وهذه الدراسة محاولة لتبيان حقيقة تسليط المناهج الحديثة على النصوص الأدبية القديمة، سواء أكانت شعرية أم نثرية.

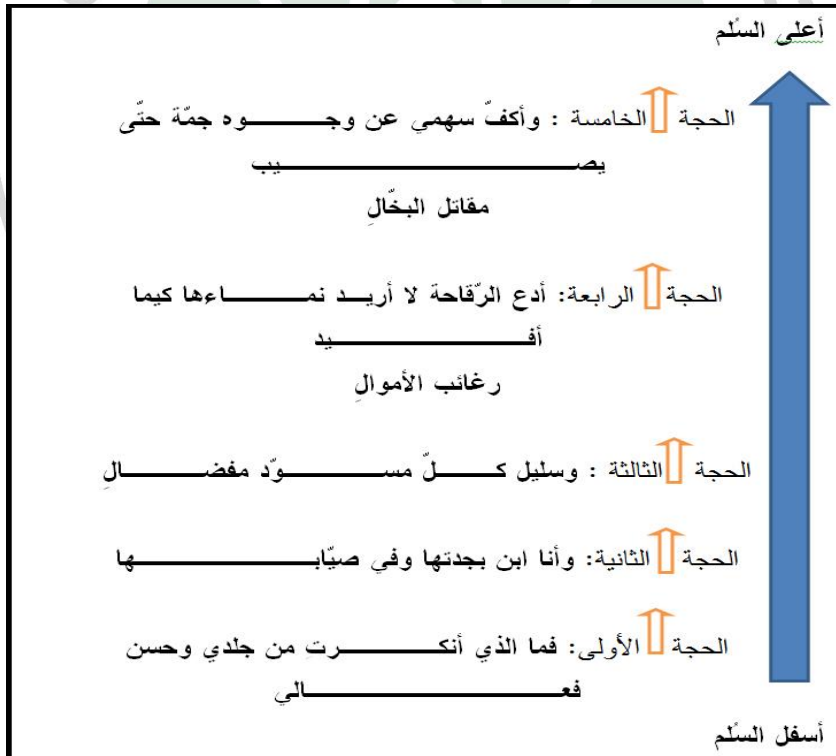
وتمكن الجاحظ بإبداعه الفذ أن يبيث الروح في الأدب النثري، هذا الأدب الذي لطالما بقي قابعاً في درجات متأخرة - بالمقارنة مع الأدب الشعري - في سلم الذوق العربي عن طريق كسر روتين التأليف السائد في ذلك الزمان؛ وإدخال أنماط التجديد عليه بجميع الأصعدة سواء أكانت تلك المتعلقة بالمواضيع التي ناقشها في مؤلفاته؛ والتي لم يسبقه إليها أحد، أو تلك المتعلقة بأسلوبه الأدبي بما يحويه من سرد قصصي وتراكيب تصويرية ومعان تخيلية فائقة الجمال، حتى باتت تلك المشاهد المتضمنة في كتاباته ناطقة ومتحركة ومملونة ومفعمة بالحياة، بل إن الجاحظ عمد في أغلب إنتاجه إلى التركيز على ما تم السكوت عنه عند الآخرين، وهذا ما جعله يخوض في ميادين بكر لم يسبقه إليها أحد؛ بل إنّه زاد على ذلك بأن سلط مجهزه الخاص على دقائق الأشياء ليغرق في سرد تفاصيلها حتى تغدو واضحة كلّ الوضوح أمام المتلقي، وهذا ما دفع بعض أبناء جيله، والمتأخرين عنه بأن يحاكو أسلوبه في تأليفهم الأدبي وأن يحذوا حذوه في طريقة انتقائه لموضوعاته^(٥).

وأشار الجاحظ إلى أنّ هذه الفئات ذات العاهات، لم تكن من الطبقة السحيقة في ذلك المجتمع، بل كان هناك من الأشرف ممّن عرّف بصفة من هذه الصفات، هذا من جانب، ومن جانب آخر تفوق هؤلاء على من هم بصحة تامة، وصار يُشار إليهم بالبنان، فلم يقف العوق عائناً أمام أصحاب الهمم العالية كما في قوله: ((والعرج الأشرف - أبقاك الله - كثير . والعمى الأشرف أكثر . ولكن ما معناه في أن أبا فلان كان أعمى ، إن لم يكن إنما اجتاب ذكر العرج والعمى ليحصل ذاك سبباً إلى قصص في أولئك العرجان ، وإلى فوائد أخبار في أولئك العميان . وإلى أن جماعة فيهم كانوا يبلغون مع العرج مالا يبلغه عامة الأصحاء ، ومع العمى يُدركون مالا يُدرك أكثر البصراء ؛ ولما جاء أيضاً في ذلك من الأشعار المصححة ، ومن الأمثال المضروبة ، وكيف تهاجوا بذلك وتمادحوا به ، وكيف جزع من جزع وصبر من صبر ، وما رويوا في ذلك من الأخبار النافعة ، والأحاديث السائرة ، واللفظ المونق والمعنى المتخير ، وكيف تبين ذلك النقص ، وظهر ذلك الخلل على بعض ولم يتبين على بعض))^(٦).

فالجاحظ أراد أن يقف على حياة هؤلاء الأفراد الذين حرموا من بعض النعم التي منَّ الله تعالى بها على خلقه، وما طبيعة العلاقة بينهم وبين العالم المحيط بهم من قبول أو رفض؟. فالشعور في نقص بعض من صفات الإنسان الخلفية، كقيلة بشعوره بالنقص في ذاته، إذ ((تمثل النوافذ التي يطل منها الكائن الحي - إنساناً كان أم حيواناً على العالم الخارجي فهي تؤدي عملاً مهماً في الحفاظ عليه بيولوجياً أو نفسياً أو اجتماعياً، بل تُمثل إدراكه للعالم الخارجي بما فيه من مثيرات ومساعدته على إيجاد نوع من التوافق والتكيف النفسي والاجتماعي والحيوي. كما أن حدوث أي خلل في هذه الحواس قد يؤدي إلى اضطراب الإنسان أو الكائن الحي وانعزاله ولو جزئياً عن محيطه الاجتماعي والنفسي والحيوي))^(٨)، فمن الطبيعي أن يكون النقص مدعاه للضعف والانزواء.

في حين نجد كتاب العميان والبرصان والعرجان والحوالان يزخر بشعراء وكُتّاب وغيرهم ممن قدّم حججه في الدفاع عن نقصه، ومن أولئك يطالعنا أبو طالب (عليه السلام)، حين ينشد أشعاره بهذا الصدد بعدما عيّرتَه إحدى نسائه فيقول:

قالت عرجت فقد عرجت فما الذي أنكرت من جلدي وحسن فعلي
وأنا ابن بجدتها وفي صيَابها وسليل كل مسود مفضـال
أدع الرقّاحة لا أريد نماءها كيما أفـيد رغائب الأموال
وأكفّ سهمي عن وجـوه جمّة حتّى يصـيب مقاتل البخال^(*)
فالشاعر لا يرى في العرج معيبة تستحق الخجل منها، بل على العكس يُقدّم أدلة كثيرة، وحجة تتبعها الأخرى كي يبعد فكرة النقص عنه. ويمكننا أن نُمثل السُّلم الحجاجي بشكل الآتي:



أورد الجاحظ السُّلم الحجاجي السابق على لسان أبي طالب (عليه السلام)، الذي عُرف برباطة الجأش، والشخصية المتزنة، التي قَدِّمَتْ للإسلام ولنبيه كلَّ سبيل الراحة، والحماية والرعاية. فالسُّلم الحجاجي أحتوى على خمس حجج، كلها صبت في حيز واحد، وهو أنَّ العرج لم يُقلل من هيئته ووقاره، لذلك جاءت الحجج متتابعة، فالحجة الأولى جاءت على شكل سؤال انكاري، لا يريد المتكلم من المخاطب الإجابة عن شيء مجهول، إنّما أراد تبيان أنَّ ما احتجبت به لا يساوي شيء، أمام ما عرفه به وما عُرف عنه. في حين جاءت الحجج الأخرى في ذكر الفضائل التي جبلت عليها الحياة في العصر السابق للإسلام، إذ جاءت الحجة الثانية في التعريف عن ذات المُتحدِّث (وأنا ابن جدتها^(*) وفي صيَابها)، فهو الخبير العارف في شؤون البلاد والعباد، أي أنه ذو سطوة على محيطه، وهكذا تتالت الحجج في بيان مكانته ومكارمه، ومفاخرته بنسبه وحسبه، وكذلك كرمه وشجاعته، لما لا يدع مجالاً للشك في دحض حججه، فكلُّ النعوت التي يفخر بها المجتمع العربي آنذاك كانت حاصلة لديه، فالعرب ((اشتهروا بحبهم للزهو والتفاخر، فكانوا يتفاخرون بالأباء والأجداد والأنساب والأحساب والشرف والسيادة، وكثرة الأبناء والأعداد والانتصارات، وتمادوا في ذلك فافتخروا بأموالهم، وما ملكوه من دواب وخيول، وغيرها ولم يقتصر تفاخرهم على الأحياء فحسب، بل امتد أيضاً إلى الأموات فكانوا ينطلقون إلى المقابر فيشيرون إليها ويذكرون أصحابها ويفتخرون بهم، وبأمجادهم))^(٩).

ومن البرصان السادة، والفرسان القادة: الربيع بن زياد، وهو أحد الكملة^(*)، وهو كان قائداً عبس وعبد الله بن غطفان في حرب داحس، وبنو زهير بن جذيمة تحت لوائه. وكان رحالاً وكثير الوفادات، شاعراً. وكان بالمنذر خاصاً، وله نديماً، وكان الملك لا يشعر بالذي به من الوضع، حتى قال لبيد بن ربيعة:

يُخْبِرُكَ عَنْ هَذَا خَبِيرٌ فَاسْمَعَهُ

مَهْلًا أَيْبَتُ النِّعْنَ لَا تَأْكُلْ مَعَهُ

إِنَّ إِسْتَهْ مِنْ بَرَصٍ مُلْمَعَهُ

وَأَنَّهُ يُدْخِلُ فِيهَا إِصْبَعَهُ

يُدْخِلُهَا حَتَّى يُوَارِيَ أَشْجَعَهُ

كَأَنَّمَا يَطْلُبُ شَيْئاً ضَيْعَهُ^(١٠)

فليبد وأهله كانوا على خلاف مع خاله الربيع، فالأحداث تبدأ عندما ((رافق لبيد وهو غلام أعمامه يقودهم عمه ملاعب الأسنة وهم يقدون على النعمان، ولكنه لم يدخل معهم عليه؛ لأن واجبه هو خدمتهم بحفظ متاعهم ورعاية إبلهم، فوجدوا عنده الربيع، فلاحظوا منه تغيراً وجفاء بعد أن ألبه عليهم الربيع، ولم يقض حاجتهم، فخرجوا من عنده غضاباً، وسمعتهم ليلة يتذكرون أمر الربيع، وما يلقون منه من إفساد علاقتهم بالملك، فسألهم فلم يخبروه؛ لكون الربيع خاله، إلا بعد ضغط منه، أن خاله الربيع قد غلبهم على الملك، وصد عنهم وجهه، فطلب منهم لبيد أن يجمعوا بينه وبين الربيع ليزجره عنهم بقول ممض، ثم لا يلف النعمان إليه بعده أبداً، وبعد أن تأكدوا من قدرته الهجائية، غدوا به معهم على النعمان بعد أن ألبسوه حلة بدلا من ثيابه، فوجدوه يتغذى ومعه الربيع وهما يأكلان ليس معه غيره، والدار والمجالس مملوءة من الوفود فقام لبيد حليق الرأس لم يبق منه سوى ذؤابته، وارتجز ارتجالاً وكأنه في معركة، بل إنه في معركة فعلاً))^(١١).

فهذه الأبيات التي اقتطعها الجاحظ من قصيدة لبيد كانت قائمة على سُلْم من الحجج التي اتكأ عليها لبيد في الوصول إلى مسعاه، وهي زرع النفور بين الربيع والملك، فبدأ القصيدة برمتها في حجج تثبت مكانته ومكانة آبائه، حتى يكون اليقين في نفس النعمان ممّا يقوله؛ كونه مازال صبيّاً، وسنذكر الأبيات التي لم يقف عندها الجاحظ كي تتضح صور السُّلم الحجاجي بشكل أكبر:

لا تَزْجُرُ الْفَتَيَانِ عَنْ سُوءِ الرَّعَا
يَا رَبَّاهِجَا هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَا
يَا ابْنَ الْمُلُوكِ السَّادَةِ الْهَبْنَقَا
أَنَا لَبِيدٌ ثُمَّ هَذَا الْمَنْزَعَا
فِي كُلِّ يَوْمٍ هَامَتِي مَقْرَعَا
قَانِعَا وَلَمْ تَكُنْ مَقْرَعَا
تَحْنُ بَنُو أُمِّ الْبَنِينَ الْأَرْبَعَا
وَتَحْنُ خَيْرٌ عَامِرُ بْنُ صَعَصَعَا
الْمُطْعِمُونَ الْجَفْنَةَ الْمُدْعَعَا
وَالضَّارِبُونَ الْهَامَ تَحْتَ الْخَيْضَعَا
يَا وَاهِبَ الْمَالِ الْجَزِيلِ مِنْ سَعَا
سَيْوَفُ حَقٍّ وَجَفَانٌ مُتْرَعَا
إِلَيْكَ جَاوَزْنَا بِلَادًا مُسْبَعَا
إِذِ الْفَلَاةُ أَوْحَشَتْ فِي الْمَعْمَعَا

فكانت النتيجة بعد كل هذه الحجج قاصمة لظهر الربيع ((ومحققة ما كان لبيد قد قال شعره من أجله، فيعد أن كتب إليه الربيع يعرض عليه أن يبعث إليه شخصا ليتعري أمامه لإثبات براءة مؤخرته من البرص، لم يفلح في كسب ود الملك من جديد، إذ أرسل إليه: إنك لست صانعا بانتقائك مما قال لبيد شيئا، ولا قادرا على ما زلت به الألسن، فالحق بأهلك))^(١٢).

وفي حديثه عن الصلحان ذكر موقف ((دخل إبراهيم بن محمد بن علي عمر بن عبد العزيز، وكان إبراهيم ذا ذهاب الشعر، وصلح قبل الثلاثين: أما إن قريشاً تزعم أن كرامها صلحانها، فقال إبراهيم: أما لنن قلت ذاك لقد قال رسول الله: (إن الله ليزين المرء المسلم بالشعر الحسن)، وقالت عائشة: (والذي زين الرجال بالحي))^(١٣).

وتكمن قوة الحجاج في هذا الحدس بمدى استجابة المخاطب لما يريد أن يقتعه به، لذلك قال محمد القارصي: ((إن معرفة المتكلم بموافقة المخاطب أو رفضه أجوبته لا تكون إلا من باب التوقع الذي تحدده معرفة الشخص، كما تحدده كذلك ظروف المقام بما فيها المسألة المطروحة، ولا يكون الاتفاق والاختلاف إلا في درجات متفاوتة في القوة والضعف، إن صوغ السؤال بهذه الطرق يحتكم أساساً إلى ما يتصوره المخاطب من علاقات اتفاق أو اختلاف تربطه بغيره وبالعالم))^(١٤)، فالحجج التي جاء بها المتكلم جعلت من عمر بن عبد العزيز يتخذ سبيل الصمت؛ لأنه من غير الممكن دحض الحديث النبوي الشريف، أو الرد عليه ومناقشته، بل هو حجة دامغة، ووسيلة اقناع لا يمكن مجابته، وقد عزز كلامه في أفضلية وجود الشعر على الصلح بحديث آخر برواية السيدة عائشة، لأن ما يوظفه الحديث النبوي الشريف من آليات في الإقناع تسهم بشكل فعال في تيسير القبول لدى المتلقين^(١٥).

وفي حديث الجاحظ عن المقارنة بين من يعمل بيده اليمنى وبين من يعمل باليسرى ذكر هذا النص ((وكان كلاس ومقلاس أخوين أحدهما أيمن والآخر أعسر، فكان الأيمن يفخر على الأعسر، فأخذ في سرقة، فقطعت أيديهما، فكان الأيمن لا يستطيع أن يعمل بيده، وكان الأعسر يعمل بيده العسرى أعماله كلها على صحته وعادته، ففخر الأعسر على الأيمن بذلك فقال الأيمن: ما علمت لأيسر فضيلة إلا أن يسرق فيؤخذ فتقطع يمينه))^(١٦).

فعلى الرغم من أن ظاهر الوضع الأفضلية تكون للأيسر؛ كونه يستطيع القيام بمهامه الحياتية بيده ذات القوة، في حين الوضع على العكس مع صاحب اليد اليمنى، كونه غير معتاد على العمل بيده اليسرى، وهذا ما دعا الأيسر للفخر على أخيه صاحب الضرر الأكبر، لكن الأيمن احتج عليه في أن أفضلية اليد اليسرى لم تكن سوى في السرعة، التي هي من أقبح الصفات التي يتصف بها الإنسان.

وممن فخر بعماء بشار بن برد إذ قرن عمى العين ببصيرة القلب، فيقول:

إذا وَلِدَ المَوْلُودُ أَعْمَى وَجَدْتَهُ وَجَدْتُكَ أَهْدَى مِنْ بَصِيرٍ وَأَحْوَلَا

عَمِيْتُ جَنِينًا وَالدُّكَاءُ مِنَ الْعَمَى فَجَنَيْتُ عَجِيبَ الظَّنِّ لِلْعِلْمِ مَعْقِلَا

وَغَاضَ ضِيَاءَ الْعَيْنِ لِلْقَلْبِ فَأَعْتَدَى بِقَلْبٍ إِذَا مَا ضَيَّعَ النَّاسُ حَصْلَا

وشعر كنور الروض لآمنت بيئته بقول إذا ما أحزن الشعر أسهلا^(١٧)

وجاء السلم الحجاجي في الشاهد أعلاه للبين وقوف بشار مع الجانب الذي يراه الآخرون أن خلا ما فيه، لذا لا يمكن المقارنة بين ما هو مبصر وما هو أعمى، فالنتيجة ظاهراً محسومة لصالح المبصر، لذا استوجب على بشار أن يقدم الحجج التي تجعل من المتلقي مدعاً له، وموافقاً لما يقوله، فجاءت حججه على نحو ما سنوضحه في المخطط الآتي:



فبشار بنى سلمه الحجاجي وفق معطيات تعارف عليها الناس، وحاضره في أذهانهم، لذا جاءت حجته الأولى أن الاعمى يعوض حاسة البصر ببصيرة القلب والذاكرة النشطة، التي تساعد في حفظ المواقف والمعارف والعلوم في وقت قصير جداً، وهكذا يتصاعد في حججه التي قدمها في عملية تبديل الأعمى بين حواسه لتعويض فقدانه للبصر، حتى تتفوق الحواس الأخرى في تعويض حاسة البصر عند المبصرين.

الخاتمة

ختاماً يمكننا أيجاز أهم النتائج التي توصلنا إليها في بحثنا :

- كتاب البرصان والعرجان والعميان والحولاء، عبارة عن جرد لأسماء من وجد الجاحظ فيه إحدى العيوب السابقة، ومن ثم يذكر الأشعار التي قيلت في هذا الصدد.

- قلة الجانب النثري في هذا الكتاب، مقارنة مع الجانب الشعري الذي حضر بكثرة.
- غياب القصص التي تخص هذه الفئات، والاكتفاء بالإشارة لها في الهامش، في حين كان لهم قصص كثيرة كان الأجدر بالجاحظ ذكرها على غرار ما موجود في كتاب البخلاء.
- لم يقف الجاحظ مع فئة دون الأخرى، بل بقي ناقلًا كلام كل فئة فلم ينحاز لجهة فمئلاً يذكر الحجج التي يقدمها الأيمن على الأيسر، ومرة أخرى يذكر حجج الأيسر على الأيمن، وحجج الأصلع على صاحب الشعر والعكس وهكذا، فلم يكن له موقف تفضيل بينهن.
- اعتماد الجاحظ في حجاجه على أسلوب الاستفهام الانكاري الذي لم يكن صاحبه يبحث عن إجابة لمجهول، إنما الغاية منه تثبيت فكرته، ودحض فكرة المقابل.

الهوامش

- (١) ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ١٩٩٢م، (مادة حجج)
- (٢) أرفالد ديكر، السلميات الحجاجية، تحقيق: أبو بكر العزاوي، مطبعة وراقة بلال، المغرب، ط١، ٢٠٢٠م، ١٩.
- (٣) المصدر نفسه: ٢٧٧.
- (٤) يُنظر: سارة حلحايت، ثلثية بليردوح، السلام الحجاجية ودورها في تأكيد المقاصد في قصيدة لم أكن قبل موتي للشاعرة عفاف فنوح، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد ١٦ / العدد ٢، الجزائر، ٢٠٢٣م، ٩٧.
- (٥) ينظر: اسمهان سهل كاظم، السلام الحجاجية ومستوياتها في كتب المجالس النحوية، حوليات آداب عين الشمس، المجلد ٤٩ / العدد ٦، ٢٠٢١م، ٩١.
- (٦) يُنظر: د. سليمان شلال سويط، د. غازي عوض العتيبي، السلم الحجاجي في كتاب البخلاء، مجلة كلية دار العلوم، المجلد ٣٨ / العدد ١٣٣، القاهرة، ١٤٥ - ١٤٦.
- (٧) الجاحظ، كتاب البرصان والعرجان والعميان والحوالان تحقيق: محمد عبد السلام هارون، دار الجبل، ط١، ١٩٩٠م بيروت، ٣٥.
- (٨) غادة خلدون أبو رمان، إشراف د. نجود عطا الله الحوامة، ترأسل الحواس في شعر العميان في العصر العباسي بشار بن برد انموذجا، جامعة جرش، كلية الآداب، الأردن، ٢٠١٦م، ٥٦.
- (٩) الأبيات غير موجودة في ديوان أبي طالب (عليه السلام).
- الرفاحة: التجارة والتثمين.
- (١٠) هذا اللقب مجازي؛ إذ هو كناية عن العالم بالشيء المتقن البارع الخبير، والهاء راجعة إلى الأرض أو الصحراء، ونحو ذلك كما في بعض المظان اللغوية.
- وفي المظان اللغوية: بجدّة الأمر: دخلته أو باطنه وحقيقته. يقال: هو ابن بجدة الأمر.
- قال الحطينة:
- أنا ابنُ بجدّتهم علما وتجربة فسَلْ يسعدُ تجدني أعلم الناس
- فهذه الكنية بحكم التركيب والمجاز ارتقت بلاغياً، وجرى مجرى المثل. وهذا ما يُسمى بالتعبير الاصطلاحي.
- (١١) د. علي جواد، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، جامعة بغداد، ط٢، ١٩٩٣م العراق، ٤ / ٥٨٥، ٥٨٦.
- (١٢) الكلمة من العرب أربعة، وهم: الربيع الكامل وعمارة الوهاب، وقيس الحفاظ، وأنس الفوارس، وأبوهم زياد بن عبد الله بن سفيان بن ناشب العبسي، وأمه فاطمة بنت الخرشب الأنمارية، يُنظر: ابن حزم الاندلسي، جمهرة انساب العرب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط٥، القاهرة، ١٩٦٢م، ٢٥٠.
- (١٣) ديوان لبدي بن ربيعة العامري، دار صادر، بيروت، ١٩٩٩م، ٩٣ - ٩٤.
- (١٤) د. قيس حمزة الخفاجي، سلطانية الإشاعة في الشعر العربي حتى نهاية العصر الأموي في ضوء الأفعال الكلامية، مجلة كلية التربية جامعة واسط، ٢٠١٦م، ٩.
- (١٥) سلطانية الإشاعة في الشعر العربي حتى نهاية العصر الأموي في ضوء الأفعال الكلامية، ١١.
- (١٦) البرصان والعرجان والعميان والحوالان، ٥١٤.
- (١٧) محمد القارصي، البلاغة والحجاج من خلال نظرية المسألة لميشيل مايير، ضمن كتاب: أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم إشراف حمادي صمود، جامعة منوبة، تونس، ١٩٩٨م، ٤٠٠.

- (١٥) د. بلخير أرفيس، الحجاج وآليات الإقناع في الحديث النبوي الشريف، مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد ٣٤ / العدد ١، الجزائر، ٢٠٢٠م، ٤٦٤.
- (١٦) البرصان والعرجان والعميان والحولان، ٥٥٤.
- (١٧) ديوان بشار بن برد، تحقيق محمد الطاهر بن عاشور، لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط١، القاهرة، ١٩٦٦م، ٣٢٥.

المصادر والمراجع

١. سارة حلحابت، ثلثية بليردوح، السلام الحجاجية ودورها في تأكيد المقاصد في قصيدة لم أكن قبل موتي للشاعرة عفاف فنوح، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد ١٦ / العدد ٢، الجزائر، ٢٠٢٣م.
٢. ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ١٩٩٢م.
٣. أرفالد ديكر، السلميات الحجاجية، تحقيق: أبو بكر العزاوي، مطبعة وراقة بلال، المغرب، ط١، ٢٠٢٠م.
٤. الجاحظ، كتاب البرصان والعرجان والعميان والحولان تحقيق: محمد عبد السلام هارون، دار الجيل، ط١، ١٩٩٠م بيروت.
٥. د. بلخير أرفيس، الحجاج وآليات الإقناع في الحديث النبوي الشريف، مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد ٣٤ / العدد ١، الجزائر، ٢٠٢٠م.
٦. د. علي جواد، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، جامعة بغداد، ط٢، ١٩٩٣م العراق.
٧. د. قيس حمزة الخفاجي، سلطانية الإشاعة في الشعر العربي حتى نهاية العصر الأموي في ضوء الأفعال الكلامية، مجلة كلية التربية جامعة واسط، ٢٠١٦م.
٨. ديوان بشار بن برد، تحقيق محمد الطاهر بن عاشور، لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط١، القاهرة، ١٩٦٦م.
٩. ديوان لبيد بن ربيعة العامري، دار صادر، بيروت، ١٩٩٩م.
١٠. غادة خلدون أبو رمان، إشراف د. نجود عطا الله الحوامدة، تراسل الحواس في شعر العميان في العصر العباسي بشار بن برد انموذجا، جامعة جرش، كلية الآداب، الأردن، ٢٠١٦م.
١١. محمد القارصي، البلاغة والحجاج من خلال نظرية المساءلة لميشيل مايير، ضمن كتاب: أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم إشراف حمادي صمود، جامعة منوبة، تونس، ١٩٩٨م.
١٢. اسمهان سهل كاظم، السلام الحجاجية ومستوياتها في كتب المجالس النحوية، حوليات آداب عين الشمس، المجلد ٤٩ / العدد ٦، ٢٠٢١م.
١٣. د. سليمان شلال سويط، د. غازي عوض العتيبي، السلم الحجاجي في كتاب البخلاء، مجلة كلية دار العلوم، المجلد ٣٨ / العدد ١٣٣، القاهرة.
١٤. ابن حزم الاندلسي، جمهرة انساب العرب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط٥، القاهرة، ١٩٦٢م.

التطرف الفكري ((الاثار والأسباب والمعالجات القانونية))

الدكتور سامر شاكر جابر

مدرس دكتور في ديوان الوقف الشيعي / مديرية الوقف الشيعي في ذي قار

alsamery1985@gmail.com

المخلص: -

التطرف الفكري يُعد خطراً جسيماً يهدد استقرار المجتمع وتوازنه، فهو ليس مجرد فكرة عابرة يمكن تجاهلها، بل انحراف خطير ينعكس على سلوك الأفراد ويُهدد تماسك المجتمع بأكمله. فما يبدأ كحالة فردية قد يتحول بسرعة إلى ظاهرة مجتمعية واسعة الانتشار، تتخذ أشكالاً مختلفة مثل التيارات الفكرية أو التنظيمات المتشددة، مما يجعلها قوة هدم تُضعف البنية الاجتماعية.

فالتطرف ليس مجرد تهديد لتطور المجتمع، بل هو خطر يُهدد وجوده واستمراره. لذا، يجب التعامل معه كمرض اجتماعي يحتاج إلى علاج عاجل، من خلال تعزيز الاعتدال، واحترام الاختلاف، ومواجهة الأفكار المتطرفة قبل أن تتحول إلى سلوكيات مدمرة تُهدد السلام الاجتماعي.

Abstract:

Intellectual extremism represents a grave danger that threatens societal stability and equilibrium. It is not merely a passing idea that can be ignored, but a serious deviation that reflects on the behavior of individuals and jeopardizes the cohesion of society as a whole. What begins as an individual state can rapidly transform into a widespread societal phenomenon, taking various forms such as ideological currents or militant organizations. This makes it a destructive force that undermines the social fabric.

Extremism is not only a threat to societal development but also a danger to its very existence and continuity. Therefore, it must be addressed as a social disease requiring urgent treatment. This is achieved by promoting moderation, respecting differences, and confronting extremist ideas before they manifest into destructive behaviors that threaten social peace.

المقدمة

إنّ من أكثر المشكلات التي تواجه المجتمع في الوقت الحاضر هي مشكلة التطرف الفكري؛ وذلك بسبب اختلاف ديانات ومعتقدات المجتمعات. إذ نمت هذه الظاهرة مؤخراً بشكل خطير بل وأصبحت من أحد أسباب تفكك المجتمع وانحلاله وعلى هذا فهو يمثل خطراً كبيراً على جميع الأنظمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وإنّ الأفكار المتطرفة في حال استفحالها تؤدي إلى عزل الدولة وشل حركتها والتطور والنقد نتيجة للفتنة والتناحر التي تولده تلك الأفكار، لذلك تبرز الحاجة بشكل جدي إلى وجود نصوص جزائية تحقق المنع والرد بشقيه الخاص والعام لتضمن إمكانية وجود مجتمع سليم يقوم على أسس صحيحة تؤهله للاستمرار كدولة فاعلة في محيطها الدولي والإقليمي. وبما أن صور الجرائم التي يجسدها التطرف الفكري متعددة ومتنوعة في آن واحد الأمر الذي يتطلب وجود نصوص قانونية تستوعب التطور المتسارع لهذه الأفكار المنحرفة التي تتكفل بحماية المجتمع من خطر تلك الجرائم، مما يستوجب دراسة معمقة لنصوص القوانين العقابية على اختلاف

مسمياتها، ولا شك إن من بين أهم القوانين العقابية المختصة بحماية الحقوق على اختلاف أنواعها هو قانون العقوبات والذي حرص المشرع عند سن نصوصه على أهمية أن تكون تلك النصوص متمتعة بصياغة تجنب الثغرات التي من الممكن أن يصل من خلالها الجاني الى الافلات من العقاب لاسيما الجرائم ذات الخطر على الشعب كالتطرف الفكري والذي من الممكن ان يترجم بصورة جرائم ارهابية تؤدي بالمجتمع الى الانهيار والتدمير. الأمر الذي يدعو الى ضرورة تعديل بعض النصوص العقابية لمواجهة هذه الصور المستحدثة لتلك الجرائم وبشأن محاربة المفاهيم والأفكار غير السوية ومواجهة الفكر المتطرف ووجوب الارتقاء الفكري. كان حتماً علينا أن نسلط الضوء على مكافحة الفكر المتطرف وماهيته وأسبابه وأثاره على المجتمعات والمواجهات القانونية التي عالجتها هذه الأفكار.

اهمية البحث: انطلاقاً من أن الوسطية والاعتدال الفكري اساس للتعاشيش السلمي والسلم المجتمعي الذي يعد المرتكز الاهم لاستمرار اي دولة وتطورها لذا فإن التطرف الفكري يعد أخطر ما يهدد المجتمع، كونه يبدد امكانية الانسجام بين فئات الشعب، وعليه فان موضوع التطرف الفكري هو أحد المواضيع المهمة. إذ ان خطره يهدد الأمن والنظام العام في المجتمع، فضلاً عن انه من المواضيع قليلة المعالجة، حيث انه لم يحظ باهتمام الكتاب والباحثين، على الرغم من توسع انماطه وأساليبه، حيث ان آثاره كثيرة الحدوث في حياتنا اليومية من فتن وحروب طائفية، وانتشار الأفكار المتطرفة، وكذلك التحريض على العنف والذي اسهمت فيه وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، وكذلك ساهمت فيه مناهج التعليم والمحاضرات والخطابات الدينية دور في اشغال نيران التطرف الفكري أو في اخمادها ، لما لهم من تأثير بارز في حياة الافراد وسلوكهم، ومعرفة كيفية امكان معالجته أو التقليل منه، وهذا ما سنتطرق اليه في بحثنا ،التطرف الفكري وأثاره. الأسباب والمعالجات.

مشكلة البحث: من الممكن ان نوجز مشكلة البحث بمجموعة من الإشكاليات ومنها عدم وجود اتفاق فقهي حول التطرف الفكري ويعود ذلك لعدم وجود نصوص تشريعية تنظم ذلك بصورة صريحة، فضلاً عن عدم تبني قانون العقوبات والقوانين الجزئية الأخرى لنصوص مباشرة تنص على بيان صور التطرف الفكري وتجريمها، الامر الذي يتطلب منا البحث في النصوص التشريعية التي وضعها المشرع في قانون العقوبات والقوانين الجزائية لبيان مدى فاعليتها في الحد من آفة التطرف الفكري التي ظهرت في المجتمعات في الفترة الاخيرة.

منهجية البحث: أن مواجهة التطرف الفكري واحدة من أهم الامور التي لا بد من أن تجد لها أساساً دستورياً كان أو قانونياً. وان موضوع " التطرف الفكري الأسباب والآثار والمعالجات القانونية " يتطلب منا ان نستخدم منهج البحث التحليلي الوصفي التي تتسجم مع متطلبات واشكاليات في هذا البحث.

هيكلية البحث: تستوجب طبيعة البحث العلمي ان يكون وفق خطة علمية رصينة تتسجم مع طبيعة الموضوع المراد دراسته وحجم المعلومة المسلط عليها الضوء، لذلك فانه من الانسب دراسة موضوع البحث وفق الخطة الآتية:

المبحث الأول: المقصود بالتطرف الفكري.

المطلب الأول: تعريف التطرف الفكري.

المطلب الثاني: أسباب التطرف الفكري.

المبحث الثاني: أثر التطرف الفكري وطرق معالجتها في القانون العراقي.

المطلب الأول: أثر التطرف الفكري على المجتمع.

المطلب الثاني: المعالجات القانونية في مواجهة التطرف الفكري في القانون العراقي.

المبحث الأول: المقصود بالتطرف الفكري:

لا يعد التطرف الفكري اصطلاحاً جديداً على العلوم الدينية والاجتماعية بقدر ما هو جديد على العلوم القانونية، ذلك ان العلوم القانونية انعكاس لحاجة المجتمع في وجود الحماية اللازمة من ظاهرة معينة تهدد استقراره وديمومته، وبما ان التطرف الفكري والصور التي تنعكس عنه باتت تهدد أمن المجتمعات على اختلاف اشكالها لذا نرى من الضروري أن نحيط بالجوانب المهمة للتطرف الفكري، ليتم بيان النصوص الجزائية الرادعة لمثل هذه الظواهر، وهذا يتطلب منا ان نتناول تعريف التطرف الفكري لغة واصطلاحاً، ومن ثم بيان الاسباب المؤدية اليه وعلى النحو الآتي:

المطلب الأول: تعريف التطرف الفكري:

من اجل تعريف التطرف الفكري نجد من المناسب التعرف على معنى التطرف الفكري لغة واصطلاحاً، وكذلك نبين أنواع التطرف الفكري وهو ما سنبحثه في الفروع الثلاث الآتية: -

الفرع الأول: التطرف الفكري لغة:

التطرف في اللغة يعني الوصول إلى طرف الشيء أو منتهاه، وهو يشير إلى مجاوزة الاعتدال والتوسط في الأمور. فكلمة "تطرف" مأخوذة من "طرف" الشيء المادي المحسوس، حيث لكل شيء طرفان، والتطرف يعني أخذ الأمر من طرفه دون الالتفات إلى وسطه أو توازنه. على سبيل المثال، نقول "تطرف الرغيف" أي أخذه من طرفه دون الوسط. ومن الكلمات ذات الصلة بمفهوم التطرف: (الغلو) و(العصبية). وقد تناول القرآن الكريم مفهوم الغلو في قوله تعالى: "قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ" (المائدة: ٧٧)، حيث جعل الله تعالى الغلو مغاييراً للحق، مما يدل على أن تجاوز الحدود في الدين أو الفكر هو انحراف عن الصواب. (احمد مختار، ٢٠٠٨، صفحة ١٣٩٦). بناءً على ما سبق، فإن التطرف في اللغة يعني مجاوزة الاعتدال والتوسط في الدين أو الفكر أو السلوك. وقد يكون التطرف في أحد اتجاهين: إما الأخذ بأدنى الطرف (التفريط) أو بأقصاه (الغلو). وفي كلا الحالتين، يُعتبر تجاوزاً للتوازن المطلوب. ويمكن القول إن (الغلو) هو شكل من أشكال التطرف، لكنه أخص منه، حيث إن الغلو يعني الأخذ بالطرف الأكثر تشدداً وتصلباً وتعصباً للشيء، مما يؤدي إلى الانحراف عن الاعتدال والوسطية التي دعا إليها الإسلام. وبالتالي، فإن التطرف يشمل كل تجاوز للحدود المعقولة، سواء كان ذلك بالتشدد أو بالإفراط في التساهل، بينما الغلو يركز على التشدد والتعصب كأحد مظاهر التطرف. وهذا الفهم يساعدنا على إدراك خطورة التطرف بجميع أشكاله، سواء كان غلوّاً في التشدد أو تفريطاً في التساهل، حيث إن كليهما يُبعد الإنسان عن الاعتدال والاستقامة التي هي جوهر الدين والحياة.

الفرع الثاني: التطرف الفكري اصطلاحاً:

عرف التطرف اصطلاحاً بتعاريف متعددة تصب أغلبها في مفهوم واحد رغم اختلاف الصياغات التي قيلت فيه، ومن بين التعريفات التي قيلت فيه انه: "كل ما يناقض الاعتدال والتوسط زيادة أو نقصاناً". كما ويعرف بانه: "التعصب لفكرة تؤمن بها جماعة معينة واخذ الامور بشدة والاقبال عليها بما يجاوز حد الوسط والاعتدال ومجانبة اليسر واللين والسماحة وقبول الآخر. وعرف ايضاً: "الغلو في عقيدة، أو فكرة، أو مذهب، أو غيره يختص به دين أو جماعة أو حزب" وقد وصفت جماعات كثيرة بالتطرف هو؛ معروف بما يسمى باليمين المتطرف (الشبل، ٢٠٢٤، صفحة ٣٠) وعرف كذلك بأنه: "لفظ مرادف للانحراف والغلو الذي يترتب عليه العنف والارهاب. كما ويعرف بانه: مبالغة الشخص في فكرة أو موقف معين دون تسامح أو مرونة، بينما يعرفه جانب اخر بانه: تجاوز حد الاعتدال والنقاش والحجج والتناظر والتفكير والنقد، والابتعاد عن الحدود المعقولة في تقديم الرأي، والمبالغة فيه الى درجة الهوى والادعاء باللجوء الى العنف المادي والرمزي والميل الى التعصب وعدم التسامح والتعايش مع الغير او الآخر (الدوري، ٢٠٢٠، صفحة ٣٥). فقد جعل التطرف في جانب الغلو وهذا صحيح، فالمصطلح إنما يكون مصطلحاً بعدة اعتبارات، وقد تعارف الناس على أن التطرف

يكون في الطرف المتشدد، فالتطرف إذن هو؛ مجاوزة الحد ومجانبة التوسط باتجاه التشدد والغلو. ومما يلاحظ على التعاريف السابقة انها رغم اتفاقها على ان التطرف يعني المبالغة والغلو ومجاوزة الحد المقبول الا انها اغفلت جانباً مهماً جداً يتمثل بمحاولة فرض الرأي المتطرف على الآخرين بالقوة أياً كانت صورتها، ولذلك من الممكن ان نعرف التطرف الفكري بالآتي: " التعصب لفكرة معينة واخذها بصورة لا تقبل النقاش والاقبال عليها بما يجاوز حد الاعتدال واليسر واللين والسماحة وتقبل الآخر، مع الرغبة بفرضها على الآخرين بالقوة".

الفرع الثالث: أنواع التطرف:

التطرف يمكن أن يكون فكرياً أو فعلياً (سلوكياً)، وهذا الأخير هو نتيجة طبيعية وترجمة عملية للتطرف الفكري. بمعنى اخر هو سلوك يهدف إلى ترويع الأمنين وإحداث الفوضى في المجتمعات المستقرة، من خلال فرض الرأي والقناعات والأفكار بالضغط أو التهديد أو باستخدام القوة والعنف. وبذلك، يُعتبر التطرف السلوكي صورة من صور الإرهاب، ويدخل صاحبه في نطاق التجريم من أوسع أبوابه. أما التطرف الفكري، فهو الأساس الذي ينبثق منه التطرف السلوكي، وله العديد من الأوجه والأنواع، والتي يمكن توضيحها على النحو التالي (زغير، ٢٠٢٠، صفحة ١٠٨):

١. **التطرف الفكري الديني:** الإسلام لم يأت سيقاً مسلطاً على رقاب العباد، ولم يأت أيضاً مترخياً تاركاً الناس بلا ضوابط. بل جاء ديناً وسطاً، عدلاً وقيماً، يراعي جميع مناحي الحياة دون تكلف أو عناء. ومع ذلك، فإن التطرف الديني يظهر عندما يتم تفسير الدين بشكل خاطئ أو متشدد، مما يؤدي إلى تعصب شخص أو مجموعة لمذهب أو ديانة معينة. ويشمل التطرف الديني الديانات السماوية كافة، ويتمثل في الفهم الخاطئ لبعض المعتقدات الدينية، مما قد يؤدي إلى إيذاء الآخرين أو التعدي على حقوقهم. ومن أشكال التطرف الديني (تكفير الآخرين - فرض الرأي الديني بالقوة - استخدام الدين كذريعة لارتكاب العنف).

٢. **التطرف الفكري الأيديولوجي:** يعرف أيضاً بالتطرف الفلسفي أو العقلي، ويتمثل في المبالغة أو التشدد في تبني أفكار معينة، سواء كانت دينية أو سياسية أو اقتصادية أو أدبية أو سلوكية. ويتميز المتطرف أيديولوجياً بالتمحور حول أفكاره ورفضه للنقاش أو الحوار مع الآخرين، مما يجعله يعيش في عزلة فكرية ويمارس الإقصاء تجاه كل من يخالفه الرأي.

٣. **التطرف الفكري السياسي:** يرتبط هذا النوع بالأفكار والمواقف السياسية المتشدة، ويتمثل في المبالغة في تبني أفكار سياسية محددة أو الانحياز المطلق لجهة سياسية معينة. وينقسم التطرف السياسي إلى نوعين رئيسيين: هما (التطرف الفوضوي: الذي يدعو إلى إسقاط النظام القائم دون تقديم بديل واضح والنوع الثاني هو التطرف الديكتاتوري: الذي يدعو إلى فرض نظام استبدادي يلغي الحريات ويقمع المعارضة).

٤. **التطرف الفكري الاقتصادي:** يتمثل في التشدد في تبني أنظمة اقتصادية معينة دون مراعاة لظروف المجتمع أو احتياجاته. وينقسم التطرف الاقتصادي إلى نوعين الأول النظام الرأسمالي المتطرف: الذي يقوم على إعطاء الأفراد حريات مطلقة لتحقيق أعلى ربح شخصي، دون مراعاة للعدالة الاجتماعية أو حقوق الفقراء. ومن مشاكل هذا النظام: (الاحتكار التجاري. - عدم الاعتراف بحقوق الفقراء. - زيادة الفجوة بين الطبقات الاجتماعية). والنوع الثاني النظام الاشتراكي المتطرف: الذي يقوم على سيطرة الدولة على جميع جوانب الاقتصاد، مما يحد من حريات الأفراد في التملك أو الإبداع. ومن عيوب هذا النظام: (تقييد الملكية الفردية. - عدم تشجيع الابتكار بسبب غياب المنافسة. - البيروقراطية المفرطة التي تعيق التنمية).

ومن خلال ما تقدم يتضح ان التطرف بجميع أشكاله (ديني، أيديولوجي، سياسي، اقتصادي) يُعتبر خطراً يهدد استقرار المجتمعات وتماسكها. فهو لا يقتصر على الأفكار المجردة، بل يتحول إلى سلوكيات عنيفة تُهدد الأمن

والسلام الاجتماعي. لذلك، فإن مواجهة التطرف تتطلب تعزيز قيم الاعتدال والوسطية، واحترام التنوع الفكري والثقافي، وترسيخ الحوار كأداة لحل الخلافات بدلاً من اللجوء إلى العنف أو الإقصاء.

المطلب الثاني: أسباب التطرف الفكري:

إن من يلاحظ المرحلة الفكرية والحضارية المتأخرة التي عايشتها الأمة الإسلامية يجد تخلفاً في الفكر والوعي والثقافة، أو يجد حالة من الانحراف الفكري بسبب بعد الأمة عن ثقافتها وحضارتها. إذ إن كل ظاهرة اجتماعية لابد وأن تكون لها أسباب مباشرة تؤدي إليها، فضلاً عن الأسباب المساعدة غير المباشرة، وبما أن التطرف الفكري ظاهرة اجتماعية قديمة ومتجددة بصورها لذا فإن أسبابها المتعدد من الممكن تصنيفها إلى أسباب اجتماعية واقتصادية ودينية فضلاً عن الأسباب السياسية، ولكي تعالج هذه الظاهرة الخطيرة والوضعية المنحرفة عن الإسلام لا بد من السعي نحو تشخيص الداء لمعرفة الأسباب الكامنة وراء تولد هذا الانحراف والتخلف الفكري المروع، والذي تحول إلى صراع فكري بين أبناء الأمة الإسلامية. نجد أن أسباب التطرف الفكري متعددة وهو ما سوف نسلط الضوء عليه في فرعين نتطرق في الفرع الأول إلى الأسباب الاجتماعية والاقتصادية المساعدة المؤدية إلى التطرف الفكري؛ وفي الفرع الثاني الأسباب السياسية والدينية التي تؤثر في استفحال هذه الظاهرة.

الفرع الأول: الأسباب الاجتماعية والاقتصادية:

إن الأسباب الاجتماعية والاقتصادية تعد من أهم الأسباب المؤدية إلى التطرف الفكري إذ أنها تؤثر في تفكير الفرد وتقوده نحو التطرف، ومن هذه الأسباب: الفقر، وارتفاع معدلات البطالة، والجهل، والأمية، والتذمر، والمعاناة، وغياب الحوار الواعي. وإن كل هذه الأسباب لها أثر بارز في ظهور العنف وازدياده، حتى يصل في مرحلته الأخيرة إلى الانحراف الفكري، إذ نرى من الأنسب أن نتناول ذلك وفق التقسيمات التالية:

أولاً: الأسباب الاجتماعية: تتعدد الأسباب الاجتماعية المؤثرة بالمجتمع ولاسيما تلك التي تؤدي إلى التطرف والغلو في طريقة التفكير والتعصب لرأي معين وذلك سنبحثها بشيء من الإيجاز: -

١ - **الجهل والامية:** الجهل هو أن تعتقد الشيء على خلاف ما هو عليه، أي أن تتوهم شيئاً خلاف الواقع. أما الامية فهي بمعناها التقليدي الضيق فهي تعني عدم القدرة على القراءة والكتابة والجهل بمبادئهما. لكن هذا المفهوم البسيط قد تم تجاوزه حالياً إلى عدم معرفة استعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة المتعلقة بالاتصال كالحاسوب. مع العلم أن هناك أشكالاً كثيرة من الأمية، فالجاهل بالقانون وباللغات الأخرى يعتبر أمياً في ذلك المجال. ومما يفعله الجهل بصاحبه يخيّل له الحق باطلاً، والباطل حقاً، ويزخرف له الخطأ حتى يظهره في عينيه في أعلى درجات اليقين والصواب، ولذلك تجد الجاهل حينما يتكلم فإن أسلوب كلامه بغرور واستعلاء. والحقيقة أن كثير من المتطرفين المتشددون في واقعنا الحالي جهلة لما يدور حولهم فضلاً عن جهلهم بتعاليم الدين الإسلامي والوسطية التي يدعوا إليها إذ إن غالبية المتطرفين لم يتلقوا تعليمهم الدراسي أو لم يكملوه بشكل صحيح يؤهلهم إلى التفكير السوي والمناقشة الإيجابية في ابداء الرأي (الدوري، ٢٠٢٠، صفحة ١٧٧)، الأمر الذي يؤدي إلى فهم الأمور بسطحية بما فيها المسائل الدينية مما يجعلهم عرضة لقبول الفكر المتشدد ممن يستطيع التأثير فيهم. إذ ينتج عن هذا الجهل العام فقدان الحاجة الفكرية والعملية التي يمكن من خلالها معالجة المشاكل والقضايا الحضارية المستجدة في عالم الإنسان. لأن الجاهل لا يحكم عقله بل يندفع وراء عاطفته. وهو من الأسباب الأساسية للانحراف الفكري (إبتسام حمود محمد و ثامر عزام حمد، ٢٠١٩، صفحة ١٥٤).

٢ - **ال فراغ الفكري:** وهو الذي يهدم الحاجات المعاصرة للإنسان. كما أن عدم الاهتمام بشؤون الثقافة والمعرفة، يؤدي إلى نهوض التيارات الفكرية المادية التي غزت البلاد الإسلامية، بسبب عدم تطور الدراسات الفقهية

والأصولية والإبقاء على شكلها التقليدي، دون أن ينظر في دراستها وتدريبها، وبحوثها وموضوعاتها إلى ما يستجد من حاجات جديدة للفكر والثقافة، والحياة العلمية (الدوري، ٢٠٢٠، صفحة ١٧٧).

مثال ذلك؛ حال الشباب اليوم يجده تائها في فراغ فكري وقد أدى هذا الخلو في الساحة إلى بروز بعض الجهلة الذي يحكمون فهمهم للواقع عن طريق أهوائهم وجهلهم، ويعملون على تسخير هؤلاء الشباب لتحقيق أهدافهم الهدامة، فينتج عن ذلك تأسيس خاطئ لعقول الشباب، وذلك ما يجرفهم نحو الضياع في متهاتات التطرف الفكري، والذي يولد تلك التداعيات الخطيرة.

٣- بروز مظاهر الانحلال والتفكك في المجتمع: والذي يعرف أيضاً باسم "الفساد والانحطاط الأخلاقي" وهو مفهوم يعبر عن تدهور أو انهيار المبادئ الأخلاقية للحضارة وهو "سلوك يُظهر أخلاقاً متدنية وغير إنسانية"، ويمكن رؤية هذا السلوك في الأفراد والمجتمعات كنمط للتخلي عن المعتقدات والقيم الدينية والأخلاقية، ويلقي العديد من الباحثين اللوم على السلوكيات الفاسدة والأخلاق الفاسدة التي تؤدي إلى تدهور وتفكك المجتمعات والحضارات. وهو ما ينتج عنه تطرف معاكس بالغلو والتشدد وبالتالي الضياع في متهاتات التطرف الفكري (طرازغة، ٢٠٢١، صفحة ٨).

ثانياً: الأسباب الاقتصادية: مما لا يخفى ان للعامل الاقتصادي أثره الفاعل في التطورات الحاصلة في المجتمع سلباً وإيجاباً، ومن بين الظواهر التي تتأثر بالعوامل الاقتصادية والتي تزداد بوجود اسباب اقتصادية أبرزها تردي الواقع الاقتصادي للبلاد وتغليب المصلحة والمنفعة الخاصة. أذ تؤدي هذه السياسات إلى خلق فجوة بين الفقراء والأغنياء وبين المتعلمين وغير المتعلمين وبين ذوي المصالح الاقتصادية الواسعة والفئات الاقتصادية المهمشة الفقيرة التي تعاني من مستويات بطالة عالية هي الأكثر عرضاً لتبني أفكار التطرف الفكري (احمد، ٢٠١٧). اذ ان تردي الواقع الاقتصادي؛ يعد ذا أثر فاعل على تقدم الامم وتطورها على الصعد كافة سيما الثقافية والفكرية وان الامكانية المادية التي تدعم التعلم والتعليم واكتساب العادات الجيدة من الشعوب المتقدمة والمتحضرة، ومن التأثيرات الاقتصادية الهامة في المجتمع ظاهرة الفقر والذي قد يكون نسبياً او مطلقاً اذ يرتبط الفقر النسبي بفكرة العيش الكريم. ويعد الفقر أحد اسباب التطرف الفكري؛ وللفقر وجوه عديدة منها ما هو ظاهر ومنها ما هو مستتر، منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو اجتماعي ومنها ما هو قيمي، ومنها ما هو سياسي، كما للفقير جذوره وروافده وأسبابه داخل المجتمعات منها ما هو متشابه ومنها ما هو يختلف بتنوع أحوال المجتمعات، وللفقير أيضاً إثارة وتداعياته على الفرد والمجتمع، ويعد الفقر مشكلة مركبة ومعقدة. اذ يرى بعض الباحثين ان الفقر سبب رئيسي في ظهور التطرف، حيث تستغل بعض الجماعات ظروف الفقراء، وعدم قدرتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية حيث يكونوا بيئة خصبة لتجنيدهم. وقد أثبتت العديد من الدراسات أن أغلب المنضمين للجماعات المتطرفة جاءوا طوعاً وبارادتهم وينتمون إلى الطبقات الفقيرة (مصطفى، ٢٠١٣، صفحة ٢٦). اما البطالة؛ فتعد هي بحد ذاتها مشكلة مركبة فأن كان ظاهرها يبدو اقتصادياً بحثاً فإن باطنها ثقافي اجتماعي أمني. وعواقب البطالة عديدة منها ارتفاع معدل الجريمة والانحراف والتعصب والتطرف، وكذلك القلق والإحباط الاجتماعي الذي قد يؤثر على استقرار المجتمع. وظهور مشكلة البطالة في أي مجتمع من المجتمعات يأخذ أبعاداً اقتصادية وسياسية واجتماعية وإنسانية تترك أثراً متعدد على الفرد وذلك بفقدانه مصدر رزقة ودخلة، والفراغ الذي يعيشه، والآثار الاجتماعية السيئة، والمجتمع إن تعطل وهدر هذه الطاقات القادرة على الإنتاج والعمل سيؤدي بدوره إلى تفشي أنواع مختلفة من السلوك المنحرف والجريمة، وعدم الشعور بالأمان والاطمئنان في الأسرة. وقد ترتب على مشكلة البطالة بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والآثار النفسية؛ فالبطالة تشكل السبب الرئيسي لنهوض فكرة التطرف الاجتماعي اذ تعد ردة فعل الفرد على المجتمع (صالح، ١٩٩٧، صفحة ١٣). ويعد الحرمان النسبي؛ عاملاً ذا تأثير كبير في احساس الكثير من

الأفراد بعدم الرضا حتى إذا كانت أحوالهم المعيشية في تحسن، ويصبح الحرمان طبعاً أكثر حدة إذا كانت أحواله لا تتحسن، وعلى هذا فإن الحرمان بدرجاته المختلفة يؤدي إلى الاحساس بالسخط والاحباط واعتناق افكار ناقدة للنظام الاجتماعي والسياسي والداعية للتمرد والثورة ويصبح الاستعداد للتطرف مسألة واردة تنتظر الظروف الملائم.

بناءً على ما تقدم تعتبر العوامل الاقتصادية على اختلاف مستوياتها وحدتها مؤشراً من مؤشرات التطرف الفكري ودافعاً لها، ولذا يجب ضبط تلك المؤثرات والعوامل (حرير، ١٩٩٦، صفحة ١٩٦).

الفرع الثاني: اسباب دينية:

ان التطرف الديني اصطلاحاً هو: "الغلو في عقيدة، أو فكرة، أو مذهب، أو غيره يختص به دين أو جماعة أو حزب"، فقد جعل التطرف في جانب الغلو وهذا صحيح، فالمصطلح إنما يكون مصطلحاً بعدة اعتبارات ومنها اعتبار العرف. وقد تعارف الناس على أنّ التطرف الديني إنما يكون في الطرف المتشدد، فالتطرف الديني إذن هو مجاوزة الحد ومجانبة التوسط باتجاه التشدد والغلو في الجوانب الدينية، وقد وصفت جماعات كثيرة بالتطرف الديني كما هو معروف بما يسمى باليمين المتطرف. ولقد جعل الله -تعالى- أمة الإسلام أمة وسطاً عدلاً من بين الأمم، يقول الله -تعالى-: (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا) (البقرة، الآية ١٤٣)، وينبغي للمسلم أن ينتبه إلى هذه القيمة العظيمة التي من الله بها على عباده المسلمين، فالمسلم يؤدي ما عليه من واجبات والتزامات على هدي النبي (صلى الله عليه واله وسلم) من غير إفراط ولا تفريط. وإن ما يعانيه العالم المعاصر من ظاهرة التطرف؛ لها امتدادات تاريخية وظواهر متعددة، كالتزمّت الفكري والتشدد الديني، وإن من الاسباب الرئيسة المؤدية للتطرف هو الجهل بمعرفة النصوص، ومقاصد الشريعة، واللغة العربية، والإعراض عن العلماء، والتأويل والتحريف، والاجتهاد من غير أهله، والتعصب للرأي وعدم الاعتراف بالرأي الآخر. اذ يعد الجهل بكتاب الله ورسله ومقاصد الشريعة الإسلامية من اهم أسباب التطرف الفكري؛ حيث يرى المتطرف أنه الوحيد على الحق وغيره على ضلال وجهل، لذلك هو يقوم بالاجتهاد في قضايا الدين وهو غير مؤهل لذلك، ويحاسب الآخرين لأنهم في نظره منحرفون لا يعملون بما أمر به الله، وينتهي به المطاف إلى استباحة دمائهم واموالهم (يحيى، ٢٠٢٢). إن ما ابتليت به الأمة اليوم قضية العنف والغلو والتطرف التي عصفت زوابعها بأذهان البسطاء من الأمة وجهالها، وافتتن أهل الأهواء الذين زاغت قلوبهم عن اتباع الحق فكانت النتيجة الحتمية أن وقع الاختلاف بين أهل الأهواء وافترقوا إلى فرق متنازعة متناحرة همها الأوحاد إرغام خصومها على اعتناق آرائها بأي وسيلة كانت، فراح بعضهم يصدر أحكاماً ويفعل إجراماً يفجرون ويكفرون ويعيثون في الأرض فساداً.

الفرع الثالث: الأسباب السياسية:

تؤثر التحديات السياسية بشكل فاعل في وجود ظاهرة التطرف الفكري والتي بدورها تتنوع من حيث أهميتها، وهذه التحديات المعاصرة الصعبة، التي يواجهها العالم اليوم ، يضاعف من حدتها ويزيد من ضراوتها ، تحديات أخرى خطيرة ومدمرة تتمثل في تنامي الارهاب والتطرف، وتفاقم الصراعات الدامية في عدد من دول العالم الاسلامي، وشيوع النزعات الطائفية والنعرات المذهبية والخلافات الدينية بين أهل القبيلة الواحدة والتي تدفع بالقوى الأجنبية إلى التدخل في الشؤون الداخلية لبعض البلدان الإسلامية، وتفتح السبيل أمامها للتغلغل في المجتمعات الإسلامية واختراق الصف الوطني في دول غير مستقرة للوصول إلى تحقيق مصالحها. وهذا هو الأمر الذي يجعل العالم الإسلامي اليوم مستهدفاً على الدوام. اذ ان المخططات كثيرة وذات خطورة بالغة، وتسبب في زعزعة الاستقرار، وفي اضطراب الأمن، مما ينعكس سلباً على الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها الشعوب الإسلامية، وهو ما يدفع بالعالم الإسلامي إلى التراجع، أو إلى

الجمود، أو إلى التعثر في مسيرته نحو الأمام، أو إلى الاقتراب من خطر التمزيق والتشتيت وتغيير الخرائط والمساس بالسيادة الوطنية للدول. إذ تعد الدكتاتورية والمغالاة في المركزية أحد أهم أسباب التطرف، حيث يسهم الاستبداد والحكم المطلق في تأجيج التطرف، وزرع التشدد في نفوس الأفراد الضعفاء من المواطنين، ولاسيما المتطلعين إلى الحرية والديمقراطية والحياة السياسية الفاضلة، بعيداً عن الفساد المتقشري، وتزوير الانتخابات، ومصادرة حريات الناس وحقوقهم الطبيعية والمكتسبة. كما يعد الخلل في المؤسسات الحكومية أن يكون عبارة عامة تشمل الكثير من الاخفاقات التي يرتكبها العاملين في الادارة بشكل متعمد او غير متعمد تؤدي الى ظهور التطرف او ازدياده ومن بينها الفساد الاداري، والفساد المالي والفساد السياسي وهذا الاخير قد يتجسد في الصراع الحزبي فضلاً عن عدم كفاءة النخب السياسية. فوجود خلل وظيفي في الأنظمة السياسية قد يؤثر سلباً في الإنسان، فتدفعه إلى الانحراف والجنوح والإقدام على التصرفات الشاذة التي تهدد المجتمع الإنساني بأسره (الدوري، ٢٠٢٠، صفحة ١٠٨).

المبحث الثاني: أثر التطرف الفكري وطرق معالجته:

عند مناقشة آثار التطرف الفكري كظاهرة سلبية، أو نتفق جميعاً على سلبية تأثيره، نجد أنفسنا أمام وجهتين. أولاً، يمكننا أن ننظر إلى التطرف الفكري كمفهوم مجرد، بمعزل عن أي فكر معين. في هذه الحالة، نفهم بوضوح طبيعة الظاهرة ونتفق عليها، حيث لا خلاف في أن التطرف الفكري يعني انحرافاً عن الفكر المستقيم وفهم الأمور بشكل معتدل، وهو ما ينتج عن أفكار متطرفة، دون النظر إلى نتائجها. أما وجهتنا الثانية، فهي أن نبحث في مفهوم التطرف من خلال حقيقته. في هذه الحالة، نحتاج إلى وضع معيار لتحديد الفكر المعتدل، والذي سيحدد بالطبع ما هو التطرف الفكري. تعطي النظرة الأولى للبحث قيمة شاملة، حيث تنفتح على مختلف المدارس الفكرية التي عُرفت وشُعرِف في المستقبل. بينما تمنحنا النظرة الثانية قيمة معنوية، لأنها تتعلق بتشخيص الواقع المتطرف بشكل دقيق، مما يجعلها أكثر قدرة على توضيح سلبيات التطرف في هذا السياق المحدد، الذي قد يحمل خصوصيات تعكس سلبيات إضافية ومختلفة عن غيرها. وتستند هذه النظرة إلى معيار يمكن من خلاله تمييز المعتدل عن المتطرف (العباس، ٢٠٢٠، صفحة ١٥٥). وهو ما يدفعنا إلى أن نبحث في جانبين؛ الأول سنتكلم فيه عن أثر التطرف الفكري على المجتمع، والثاني سنخصصه للمعالجات القانونية في مواجهة التطرف الفكري.

المطلب الأول: أثر التطرف الفكري على المجتمع:

لا يمكن إنكار أن الانحراف الفكري، الذي يعني الابتعاد عن الاستقامة في الفكر والعقلانية في الفهم، يُعدّ شيئاً سلبياً لا جدال حول ضرره. لكننا نرغب في عدم الاكتفاء بفهم الضرر العام لهذا الانحراف الفكري؛ بل نهدف إلى عرض نتائجه السلبية لنقوم بعملية توعية يحتاجها الأفراد والمجتمع لتفادي الوقوع في فخ التطرف، وللحفاظ على نهج الاستقامة والتوازن. عندما نتحدث عن النتائج السلبية للانحراف الفكري، سنركز على النقاط الأساسية التي تُظهر آثار هذا الانحراف، لأن التعمق في التفاصيل قد يكون صعباً، بالإضافة إلى أنه غير منظم. والأنسب هو ذكر الأبعاد الرئيسية التي تبقى قادرة على استيعاب جميع التفاصيل، سواء التي تم التفكير بها أو التي لم تُطرح، وسواء التي حدثت بالفعل أو تلك التي قد تظهر في المستقبل. وإن أهم الآثار المحورية السلبية للتطرف هي:

الفرع الأول: الأثر الذاتي على المتطرف نفسه:

خلق الله الإنسان في أروع صورة، وجعله سوي الخلق والعقل، ومنحه ميزات مثل الإرادة والعقل ليقوده نحو التفكير السليم. لا يمكن إنكار أن التطرف الفكري يخرج الفرد عن طريق الاعتدال، مما يؤدي إلى حدوث انقسام بين الواقع الذي يعيش فيه وما يجب أن يكون عليه، وهذا يسبب آثاراً نفسية سلبية تتغلغل في عقل

الشخص الباطن. هذا الأمر يؤثر سلباً على علاقته بالمجتمع، فيتغير نظرته إلى أفراد المجتمع وإلى أهل الاعتدال، مما يؤدي إلى قلب المفاهيم والقيم لديه، فيبدأ برؤية الواقع بطريقة غير صحيحة وغير موضوعية. لذا يعتبر التطرف الفكري مرضاً يصيب الفكر، ويجعل الشخص في حالة غير طبيعية وغير سوية. كما يسعى الإنسان إلى الحفاظ على صحته النفسية والجسدية، ويعرف أن أي مشكلة في العقل أو الجسم هي حالة مرضية، يجب أيضاً أن يتعامل مع التطرف الفكري كحالة انحراف عن الاعتدال في الفكر والتفكير السليم، فهو حالة مرضية تخرج الفكر عن طبيعته. من الجانب الديني، فإن التطرف الفكري يقود الشخص إلى الابتعاد عن المنهج الديني الصحيح، مما يؤدي إلى خلل في العقيدة وسلوك غير سليم، مما يسقطه من رحمة الله عز وجل، ويجعله عرضة للمحاسبة والعقاب في الآخرة، وهذا يعد خسارة كبيرة (العباس، ٢٠٢٠، صفحة ١٥٦).

الفرع الثاني: الأثر السلوكي:

من المعروف في علم الاجتماع وعلم النفس أن السلوك البشري يعكس الثقافة والفكر، مما يعني أن التطرف الفكري لا يقتصر على الأفكار المجردة، بل يتحول إلى سلوكيات ملموسة. وعندما يكون التطرف الفكري حالة غير سوية تشوّه التفكير، فإن انعكاسه السلوكي سيكون حتماً سلوكاً غير سوي أيضاً. هذا السلوك المرضي لا يؤثر فقط على الفرد، بل يمتد تأثيره إلى المحيط الاجتماعي، حيث يصبح قابلاً للانتشار والعدوى، مما يوسع دائرة آثاره السلبية ويفتح الباب أمام مضاعفات خطيرة. وهذا الانتشار يُشكل تهديداً كبيراً للمجتمع، حيث يُضعف تماسكه ويهدد استقراره، مما يجعل التصدي لهذه الظاهرة أمراً ضرورياً للحفاظ على الأمن الاجتماعي والسلام العام (طه، ٢٠٢١).

الفرع الثالث: الأثر السلبي على الأمن المجتمعي:

تُعد العناصر المعيارية حجر الأساس في بناء النظام الاجتماعي والحفاظ على استقراره واستمراره. فعندما تكون هذه المعايير إيجابية ومتوازنة، فإنها تعزز التماسك الاجتماعي وتدعم الأمن المجتمعي. ولكن إذا كانت المعايير سلبية أو غير متوازنة، فإنها تتحول إلى عامل هدم يُضعف النظام الاجتماعي ويهدد استقراره. والتطرف الفكري، بحكم انحرافه عن الاعتدال في الفهم والاستقامة في التفكير، يعتمد على معايير سلبية تشوّه الرؤية وتُضعف التوازن الاجتماعي. فهو لا يكتفي بخلخلة النظام الاجتماعي، بل يحمل في طياته معايير مضادة تُعزز القيم السلبية وتُضعف القيم الإيجابية. وبذلك، يصبح التطرف الفكري عاملاً تخریبياً يُهدد العناصر المعيارية الإيجابية التي تُشكل أساس أي نظام اجتماعي مستقر. هذا الخطر لا يقتصر على تهديد الاستقرار فحسب، بل يمتد إلى تقويض الأمن المجتمعي، حيث تُسهم المعايير السلبية في تعميق الانقسامات وخلق بيئة من التوتر وعدم الثقة بين أفراد المجتمع. وعندما تنفّش هذه المعايير السلبية، تتراجع القيم الإيجابية التي تُعزز التعاون والتفاهم المتبادل، مما يجعل المجتمع أكثر عرضة للصراعات والاضطرابات. لذلك، فإن مواجهة التطرف الفكري ليست مجرد ضرورة فكرية أو أخلاقية، بل هي أيضاً حاجة اجتماعية ملحة للحفاظ على النظام الاجتماعي والأمن المجتمعي. فبدون معايير إيجابية ومتوازنة، يصبح المجتمع عُرضة للتفكك، وتتضاءل فرص تحقيق الاستقرار والسلام الاجتماعي. ومن هنا، تبرز أهمية تعزيز الاعتدال والاستقامة في الفكر والسلوك، كأساس لبناء مجتمع قوي و متماسك.

الفرع الرابع: الأثر السلبي على المنظومة الفكرية والاجتماعية:

عندما يتغلغل التطرف الفكري في المجتمع ويتحول من ظاهرة فردية إلى حالة جماعية، سواء أخذ شكل تيار فكري أو فرقة أو تنظيم أو ما شابه، فإنه يصبح قوة هدم تُهدد تماسك المجتمع واستقراره. فالتطرف الفكري لا يكتفي بالتأثير على الأفراد، بل يمتد ليشوّش على الحقائق، ويُضلل الرؤى، ويخلّ بنسق القيم والمعايير التي يقوم عليها المجتمع. هذا التشويش قد يتطور إلى إشكالية كبرى، تتحول في كثير من الأحيان إلى فتنة، سواء كانت

دينية أو سياسية أو ثقافية. وهذه الفتنة توجه ضربة قوية لما يُعرف في علم الاجتماع بـ "منهجية الجماعة"، أي النظام الذي يعتمد على التعاون والتوافق بين أفراد المجتمع لتحقيق الاستقرار والتقدم. وإذا نظرنا إلى التاريخ، نجد أن المجتمعات المتنوعة قد عانت بشكل كبير من الانشقاقات التي سببها التطرف الفكري، والتي ضربت وحدتها وتماسكها في الصميم. فالتطرف لا يقتصر على مجتمع دون آخر، بل هو ظاهرة عالمية تترك آثاراً مدمرة على أي مجتمع تظهر فيه، مما يجعل مواجهته ضرورة ملحة للحفاظ على السلام الاجتماعي والاستقرار. كما إن تاريخنا الإسلامي حافل بالمعاناة من انشقاقات أحدثها التطرف الفكري تصدع منها شمل الأمة الإسلامية. لقد أوجد الإسلام أمة رسالية صاغها على عين تعاليم الرسالة الإسلامية واستمدت ثقافتها من كتاب الله تعالى وسنة نبيه المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام، فقامت هذه الأمة على أساس ثقافة الأمة الواحدة، ولم يلتحق رسول الله صلوات الله عليه واله وسلم بالرفيق الأعلى حتى أكمل الله الدين وأتم النعمة إذ ألف قلوب المسلمين وجعلهم إخواناً، فنزل قوله تعالى في عرفة في حجة الوداع ((الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ)) (مؤبد، ٢٠٢١، صفحة ٢٥) ومن خلال إدراكنا لهذه الحقيقة ندرك أن التطرف عن الصراط المستقيم هو انحراف خطير يتجه خطره إلى الدنيا والآخرة، فإن الهدف الذي وضعت السماء للبشرية في الدنيا هو قيام الناس بالقسط، والانحراف عن الصراط المستقيم خروج عن العدل والقسط وإخلال به، وإعاقة عن قيام الناس بالقسط، وأخروياً فإن الموصل إلى سعادة الآخرة ونعيمها هو سلوك الصراط المستقيم، فالتطرف عنه ضلال يهوي بالإنسان إلى الشقاء والعذاب. إن التطرف هو النقيض للعدل، وهو انحراف عن الوسطية التي أرادها الله تعالى للمسلمين، وهي لا تتحقق إلا بالالتزام ببيانات الكتاب والسنة النبوية، فهما البوصلة التي تضبط حركة المسلم على الصراط المستقيم، وما شط عنها فهو تطرف يحرف الإنسان عن الصراط القويم. هذه جملة من المحاور الرئيسية التي تلخص لنا الآثار السلبية للتطرف الفكري (المعاطية، ٢٠٢٠).

يُعد التطرف الفكري انحرافاً خطيراً يتطلب من المجتمع النهوض لمعالجته بجدية، من خلال وضع أبحاث ودراسات متعمقة تُحدد سبل العلاج الفعالة. وكأمة إسلامية تتحرك فيها عوامل عديدة تُغذي التطرف الفكري، فإننا بحاجة ماسة إلى مواجهة هذا المرض الوبيل الذي ينخر في جسد الأمة الإسلامية من الداخل، ويعيق مسيرتها ويشوه سمعتها. فالتطرف الفكري يمثل حالة من الجمود والانغلاق العقلي، حيث تُعطل القدرات الذهنية عن الإبداع والابتكار، وعن إيجاد حلول لمشكلات عصر سريع التغير. وهذا الانتشار يُهدد ليس فقط تطور المجتمع، بل وجوده واستمراره أيضاً. والجدير بالذكر أن التطرف الفكري هو سبب ونتيجة في آن واحد للتخلف والركود، حيث يؤدي إلى آثار خطيرة تُضعف المجتمع وتُعيق تقدمه. ومن بين هذه الآثار:

١. **التدهور في الإنتاج:** يُعتبر الإنسان العامل أهم عنصر في قوى الإنتاج. ولكي يُطور إنتاجه، يجب أن تتطور قدراته العقلية ليصبح قادراً على الإبداع والابتكار. إلا أن التطرف الفكري يحبس الإنسان داخل أفكار جامدة، مما يجعله متمسكاً بأساليب إنتاجية قديمة وعتيقة، ويعيق تطوير العمليات الإنتاجية ذاتها.

٢. **الحنين إلى الماضي:** يميل التطرف دائماً إلى العودة إلى الماضي، مما يجعله ذا طابع رجعي أو محافظ في أحسن الأحوال. وهذا الاتجاه يُجَرِّع العلاقات الاجتماعية إلى أوضاع بالية لا تتناسب مع متطلبات العصر الحديث.

٣. **التعصب والعنف:** يرتبط التطرف بالتعصب الأعمى والعنف، مما يؤدي إلى صراعات داخلية مدمرة تُضعف تماسك المجتمع وتُهدد استقراره.

٤. **التدهور الثقافي والفكري:** يُعتبر التطرف قاتلاً للإبداع والابتكار، حيث يُقيد حرية الفكر ويُحجر على العقل البشري. وهذا يؤدي إلى تدهور في المجالات الثقافية والفكرية والعلمية والفنية، مما يُفقد المجتمع قدرته على الإسهام في الحضارة الإنسانية.

٥. **تعطيل الطاقات الإنسانية:** يعمل التطرف على تعطيل الطاقات البشرية وتحويلها من الإنتاج والإبداع إلى الصراعات والعداوات، مما يحول دون تكامل المجتمع ويُضعف قدرته على تحقيق التقدم.

٦. **فرض الرأي وعدم احترام الاختلاف:** يفرض التطرف رأياً واحداً على الآخرين دون مراعاة لسنة الاختلاف الفكري والنفسي والروحي التي فطر الله الناس عليها. وهذا يُعيق الحوار البناء ويُعمق الانقسامات داخل المجتمع (مؤيد، ٢٠٢١، صفحة ٢٧). لذلك، فإن مواجهة التطرف الفكري ليست مسؤولية فردية فحسب، بل هي مسؤولية جماعية تتطلب تعزيز قيم الاعتدال والوسطية، واحترام التنوع الفكري والثقافي، وترسيخ الحوار كأداة لحل الخلافات بدلاً من اللجوء إلى العنف أو الإقصاء. فبدون ذلك، ستظل المجتمعات عُرضة للانقسامات والفتن التي تُهدد استقرارها ومستقبلها.

من خلال ما تقدم يكون لكل نوع من أنواع التطرف الفكري أثره الخاص على الفرد من ناحية، وعلى المجتمع من ناحية أخرى. ولكن مع هذه الآثار البالغة للتطرف وخطورتها نتساءل هل يمكننا معالجته والقضاء عليه؟

المطلب الثاني: مواجهة التطرف الفكري والمعالجات القانونية في القانون العراقي:

تتصرف حرية الفكر في جوهرها الى حق الفرد في تبني الافكار والآراء عن قناعة والتصريح بها علناً فلا فائدة من اعتناق الفرد للأفكار دون امكانية التعبير عنها قولاً او كتابة او بأي شكل آخر، فحرية الفكر وحرية التعبير وجهان لعملة واحدة. وأن دراستنا لأي مشكلة تواجهنا إنما يكون من أجل وضع الحلول المناسبة لمواجهتها، ولا بد أن نسعى قبل أن نواجهها أن نضع آليات للوقاية منها قبل القضاء؛ وذلك لأن آثارها الجسيمة تحتم علينا أن نضع الآليات التي تحد من استئراء مثل هذه الظاهرة المنبوذة، وأن تنتشر هذه الظاهرة أدت إلى بروز أمور خطيرة أكبرها الإخلال بالأمن التي تعتبر من أهم النعم التي أنعم الله بها على جميع المخلوقات، ومن هنا كان لزاماً علينا أن نتخذ السبل الكفيلة بالقضاء على التطرف، ومن أبرز هذه السبل هي المواجهات الوقائية والقانونية للتطرف الفكري وهو ما سنبحثه في هذا المطلب.

الفرع الأول: المواجهات الوقائية للتطرف الفكري:

عرف البعض المواجهات الوقائية للتطرف الفكري بأنها: "السياسة التي تبحث في ماهية الأمن الفكري ومعوقاته، والتدابير الواجب اتخاذها لمنع انتشار الانحلال الفكري، والعمل على إزالة العوائق التي تُهدد استقرار الفكر في المجتمع". وتتمثل هذه المواجهات في مجموعة من الإجراءات والاستراتيجيات التي تهدف إلى منع انتشار الأفكار المتطرفة وحماية المجتمع من تأثيراتها السلبية. ومن ثم نجد أن مكافحة الوقائية للانحلال الفكري يتحقق عن طريق معرفة البواعث أو العوامل التي تساعد على انتشاره في المجتمع والعمل على إزالتها بهدف الحيلولة دون انتشار الفكر المتطرف، وحماية الفكر الوسطي من الإخلال به من الجماعات المتطرفة التي تقوم بنشر فكرها الهدام (سليمان، ٢٠٠٣، صفحة ١٠٢). من خلال ما تقدم سنبين لا على سبيل الحصر اليات تحقق المواجهات الوقائية والتي ستحقق بالتالي استقرار اقتصادي وسياسي واجتماعي ونفسي.

اولاً: آليات تحقيق المواجهات الوقائية:

١. **دراسة الأسباب والعوامل المؤدية للتطرف:** يجب تحديد البواعث والعوامل التي تساعد على انتشار التطرف الفكري، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، والعمل على معالجتها بشكل جذري. وهذا يتطلب إجراء دراسات معمقة وتحليل ظاهرة التطرف لفهم جذورها وتأثيراتها.

٢. تعزيز دور المؤسسات التعليمية والأكاديمية: مما يجب ان نشير انه يقع على عاتق المؤسسات التعليمية في مراحل التعليم المختلفة مسؤولية الاهتمام بالأمن الفكري وذلك بأعداد المناهج التي تدعو إلى الوسطية وإعداد المعلمين المؤهلين تربوياً وفكرياً للتصدي للفكر المنحرف. فالتربية التي تقوم بها المؤسسات التعليمية لها دور مهم في ترسيخ الفكر، فهي تعتبر من أهم وسائل حفظ الأمن الفكري وتنقية الثقافات والمحافظة عليها. فالمدارس والجامعات لها دور هام في التصدي للانحرافات الفكرية التي يتعرض لها الطلاب الذين هم أساس وجود المؤسسات التعليمية وحماية فكرهم أصبح ضرورة ملحة من خلال تشكيل سلوكهم بما تملكه من نظم وأساليب تربوية وكفاءات متخصصة (السلمان، ٢٠٠٦).

٣. تعاون مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية: يجب أن تعمل مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية جنباً إلى جنب مع الدولة لمواجهة التطرف الفكري. وذلك من خلال تعزيز الحوار المجتمعي، ونشر الوعي بمخاطر التطرف، ودعم المبادرات التي تُعزز العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية.

٤. تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية: يُعد الفقر والظلم الاجتماعي من العوامل الرئيسية التي تغذي التطرف. لذلك، يجب العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير فرص عمل لائقة، والقضاء على الفقر، مما يُسهم في تقليل انتشار الأفكار المتطرفة.

٥. تعزيز دور المؤسسات الدينية: فالشريعة الإسلامية قد سبقت القوانين الوضعية في مكافحة الاختلال الفكري قبل وقوعه، وذلك عن طريق التربية على الفضيلة ومكارم الأخلاق والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باعتباره من أقوى الركائز التربوية في المجتمعات الإسلامية والعربية. وللمؤسسات الدينية دور كبير في مكافحة التطرف من خلال الإفتاء والوعظ والإرشاد. يجب أن تعمل هذه المؤسسات على نشر الفهم الصحيح للدين، القائم على الوسطية والاعتدال، ومحاربة الأفكار المتطرفة التي تُسيء إلى صورة الدين والمجتمع.

مما تجدر الإشارة إلى ان للمؤسسات الدينية الدور الهام في تحقيق الامن الفكر بصفة عامة والتي تتمثل في المرجعية الدينية الرشيدة في النجف الاشرف او دواوين الاوقاف او المساجد والحسينيات وحتى الكنائس اذ يعد دورها بالغ الأهمية في تحقيق الامن الفكري. وهذا منوط بالعلماء المؤهلين علمياً وفهماً للواقع ومقاصد الشريعة (هاشم، ٢٠١٩).

ولو نلاحظ ما ورد في خطبة الجمعة من قبل المرجعية الرشيدة بتاريخ ١٠/كانون الثاني/٢٠١٤؛ على لسان ممثلها الشيخ عبد المهدي الكربلائي، حيث حذرت من خطر الإرهاب وتشوه صورة الإسلام في العراق وان انتشار ظاهرة الفكر المتطرف المبني على استعمال العنف وعدم القبول بالتعايش مع الآخر تعايشاً يتيح عنها تصرفات شوهت الاسلام وتسببت بآفة الكثير من دماء المسلمين وعدم الاستقرار في عدد من دول المنطقة، وإشارة المرجعية بأسف اتساع تلك الظاهرة أكثر في المستقبل لتشمل دولاً وشعوباً أخرى، ودعت إلى تكاتف الجميع في سبيل مكافحة الأفكار المتطرفة واعتماد الفكر الوسطي المعتدل، الذي بني عليه الاسلام والديانات السماوية كأساس في التعايش السلمي بين مكونات أي مجتمع ومن دون ذلك فإن هذه الظاهرة لا يمكن الحد من تأثيراتها السيئة على الاسلام ودول المنطقة بل ستتسع لتشمل المزيد من الدول الاسلامية ودول المنطقة وغيرها وإزاء تنامي مشكلة الارهاب وتصدرها عناوين الاخبار المسموعة والمريئة ومعاناة المجتمع الدولي من خطورتها اوضح معتمد المرجعية في خطبة الجمعة بتاريخ 17 كانون الثاني 2014 حقيقة الارهاب وفحواه موضحاً انها مبنية على قضية التطرف في الاعتقاد فالإنسان عندما يعتقد انه هو الصحيح فقط والآخر خطأ ولا بد ان يستعمل معه طريقة العنف بالقتل والارهاب هنا تكمن المصيبة وهنا تكمن المشكلة التي تتناقض مع فطرة الانسان المبنية على الاختلاف، مبيناً ان العراق عانى من هذه المشكلة كتفجير السيارات المفخخة والقتل والعبوات التي استهدفت الابرياء والمجالس الحسينية ومجالس العزاء الخاصة ؛ لان من قام بتلك الاعمال يعتقد

بالعنف كجزء من معتقداته هو ان يقتل الآخرين لذلك فالمسألة لا تنحصر في العراق رغم ان العراق دفع ثمنًا كبيراً، وحذرت المرجعية من خطر التطرف والارهاب وامتداده الى المحيط الاقليمي والدولي مؤكدة ان التطرف الفكري انتج مشكلة حقيقية تسمى "مشكلة الإرهاب" ولا بد من حلول جذرية لها وهذه الحلول لاتقف عند دولة وأخرى، لان الجميع سيعاني ان لم تحل هذه المشكلة ولذلك لابد من وجود قنوات حقيقية لمعالجة الارهاب وكل ما يتعلق بهذه الافة المسمومة سواء بحواضن او دعم او توجهات (الحدراوي، ٢٠٢٢، صفحة ٣٧٠). وهذا ما يقتضي إعداد أئمة المساجد وتأهيلهم بما يتناسب مع هذه المهمة الأساسية لحماية الناس من مخاطر الأفكار الهدامة والانجراف ورائها.

٦. تفعيل دور المجتمع في المواجهة: للمجتمع دور مهم في مكافحة التطرف الفكري، وذلك من خلال تعزيز الثقافة الإسلامية الحقيقية التي تدعو إلى التسامح والتعايش. كما يجب تشجيع الأفراد على المشاركة في الأنشطة المجتمعية التي تُعزز الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي. ان المواجهات الوقائية للتطرف الفكري تتطلب جهودًا متكاملة من جميع أفراد المجتمع ومؤسساته. فمن خلال تعزيز العدالة الاجتماعية، ونشر الوعي، وتعزيز الفكر المعتدل، يمكن بناء مجتمع قوي ومتماسك يقاوم التطرف بجميع أشكاله.

٧. تفعيل دور الأسرة في تحقيق الأمن الفكري: تعتبر الأسرة هي الأساس الأول في تحقيق الأمن الفكري من خلال الأسس التربوية والتي تتمثل في العناية بالطفل وتطوير شخصيته بواقبته من مفسدات الفكر، ويكون ذلك بالتخلي بالأخلاق الحميدة وحسن المعاملة مع الآخرين، وتقوية الوازع الديني والضميري فيه وإيجاد القدوة الصالحة من أهل العلم الوسطي والبعد به عن أصحاب الفكر المتطرف. وعلى هذا يتبين لنا أن للأسرة دوراً كبيراً في حماية فكر الطفل وهي تعتبر من أهم الآليات لتعزيز الأمن الفكري لأبنائها وذلك لأن الطفل في داخل أسرته يتكون لديه بؤر الفكر السليم أو المنحرف. ومن ثم فإن الأسرة هي الوعاء التربوي الذي تتشكل فيه شخصية الطفل ويكتسب منه اللغة والعادات والاتجاهات، وبذلك تكون الأسرة لها أهمية كبيرة في تعزيز الأمن الفكري باعتبارها المحضن الأول للطفل الذي يأخذ الطفل فكره سواء كان سيئاً منضبطاً (عبد، ٢٠٠٦، صفحة ١٢٠).

٨. تفعيل دور الإعلام في تحقيق الأمن الفكري: مما لا شك فيه أن وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية لها دور كبير في تثبيت القيم والعادات المرغوبة ونبذ أنماط السلوك المحرف في المجتمع. وعلى هذا فإن الإعلام يعتبر من أهم وسائل تعزيز الأمن الفكري؛ وذلك لأن الإعلام يعتبر بمثابة الجسر الذي تعبر عليه الكلمة المسموعة التي تؤثر في الأذهان بما يملكه من أدوات تمكنه من صناعة الرأي العام وتوجيهه والدخول إلى أعماق المجتمع ليؤثر في الفرد والجماعة بما يحدثه من تغييرات في الأفكار والمفاهيم والتصورات ويستطيع إعادة صياغتها بما يتفق مع المنهج الوسطي الذي تحتاج إليه المجتمعات الإنسانية للتعايش السلمي الذي يقوم على السماحة والرحمة والاعتدال. فالإعلام يستطيع توجيه حركة الحياة ومسار الأفكار بما يملكه من أدوات للتوجيه والتنقيف وأحاديث التعارف الاجتماعي وجاذبية الترفيه (احمد ح.، بلا سنة نشر، صفحة ٥٧). وعلى هذا يمكن لنا القول بأن وسائل الإعلام تعتبر هي القوة الأكبر في العالم للسيطرة الفكرية في العالم، والتي يمكن من خلالها حماية الأمن الفكري بما تملكه من أدوات للتغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

٩. تفعيل الحوار في تحقيق الأمن الفكري: مما يجدر الإشارة إليه أن الحوار الذي يتمثل في الحديث أو تجاذب الكلام بين شخصين أو أكثر في موضوع ما من أجل الوصول إلى الحق والخير والتعمير لا التخريب والإصلاح لا الفساد والاعتصام لا التفريق والتعاون على البر والتقوى لا على الإثم والعدوان. وعلى هذا فإنه يكون للحوار دور وقائي علاجي في الحفاظ على الأمن الفكري، وذلك من خلال محاربة الفكر المنحرف الذي يتعارض مع العلم الراسخ والوسطية الفكرية، فلا يمكن محاربة المفاصد الفكرية إلا باتباع أسلوب الإقناع الحواري ومواجهة

الفكر بالفكر، فمن خلال الحوار تفتتح المدارك الفكرية التي تنتج عنها الاقتناعات بالفكر الوسطي (طنطاوي، ٢٠٢٠). وعلى هذا نخلص إلى أنه لا يمكن استئصال الفكر المنحرف إلا من خلال الحوار وذلك بتفهم الإشكالات والتناقضات من خلال اللقاءات الحوارية في الندوات والمؤتمرات والبرامج الإعلامية وغير ذلك من الجلسات التي يمكن من خلالها الوصول إلى الإقناع الفكري والإقحام بالحجة.

ولما تقدم نرى ضرورة وقوف مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية بجانب الدولة لتحقيق المكافحة الوقائية للتطرف الفكري، ومنع وقوعه أو تكراره في المستقبل وذلك عن طريق دراسة أسبابه والعمل على القضاء عليها سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، وهذا ما يتحقق عن طريق الديمقراطية والحرية للمواطنين والعدالة الاجتماعية وتحقيق حياة أفضل بالقضاء على الفقر، وتتحقق المكافحة الوقائية للتطرف الفكري أيضاً عن طريق المؤسسات الدينية التي يكون لها عظيم الأثر في مكافحة اختلال الأمن الفكري من خلال الإقناع والوعظ والإرشاد والدعوى. وعلى هذا فتحقق الأمن الفكري عن طريق التوعية الإسلامية الرشيدة التي تقوم على الوسطية والاعتدال، وللمجتمع دور مهم في تقديم المكافحة والعلاج لمرض الاختلال الفكري ولا يتحقق ذلك إلا بثقافة إسلامية حقيقية. ويتحقق أيضاً بمكافحة التطرف عن طريق فتح باب الحوار عن طريق الإعلام سواء كان مرئياً أو مسموعاً، فقد يترتب على ذلك عودة بعض أصحاب الفكر المتطرف إلى جادة الصواب. ومما سبق نجد أن الحماية الفكرية يجب أن تحقق الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والنفسي على النحو الآتي:

ثانياً: الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والنفسي:

- ١ - تحقيق الاستقرار الاقتصادي: مما تجدر الإشارة إليه أنه لا يتحقق الأمن الفكري إلا إذا أُتيح للأشخاص الحصول على المال المُعين لهم على أمور الحياة، وذلك لأنه إذا صعبت الحالة الاقتصادية فإن الأمن الفكري يكون مهدداً، فالصعوبات الاقتصادية تؤدي إلى زعزعة الأمن الفكري.
- ٢ - تحقيق الاستقرار السياسي: يرتبط الأمن الفكري بتحقيق الاستقرار السياسي، وذلك عن طريق الديمقراطية، ومشاركة الشباب في الحياة السياسية، وهذا يكون له مردود إيجابي على الشباب تجاه المجتمع بما يحدث لهم من ولاء للقيادة السياسية، فالأمن الفكري يتحقق من خلال الترابط والتكاتف بين أبناء الوطن نتيجة الاستقرار السياسي الذي يسود في البلاد.
- ٣ - تحقيق الاستقرار الاجتماعي: يتحقق الأمن الفكري بالاستقرار الاجتماعي الذي يقوم على مجموعة من القواعد أو المبادئ أو القيم الحياتية والتي تعقد عليها الدول آمالها في بناء مجتمعاتها، وتحقيق أهداف تميزتها، وهذا لا يتحقق إلا في ظل الدور المهم للتطرف الفكري في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والنفسي.
- ٤ - تحقيق الاستقرار النفسي: مما لا شك أن الأمن الفكري يرتبط بالاستقرار النفسي للأشخاص؛ وذلك لأن الضغوط النفسية التي يتعرض لها الأشخاص نتيجة التغيرات التي يمر بها داخل المجتمع يكون لها تأثير على الانحرافات الفكرية. ومن ثم يجب على الدولة أن تعمل على بث روح الطمأنينة للأفراد؛ وذلك لحماية الأمن الفكري الذي يتأتى نتيجة الآثار النفسية للقلق والاكتئاب بسبب ضعف العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع. والعلاج الوقائي يقوم في هذه الحالة على تحقيق الاستقرار النفسي لأفراد المجتمع (الجني، ٢٠٠٦، صفحة ٣٠٧).

الفرع الثاني: المعالجات القانونية لمواجهة التطرف الفكري في القانون العراقي:

وإنّ مواجهة التطرف الفكري واحدة من أهم الأمور التي لا بد من أن تجد لها أساساً دستورياً كان أو قانونياً. أذ تتجسد مواجهة القانونية للأفعال الماسة بالمصالح عادة بنصوص القوانين العقابية بصورة خاصة والنصوص الأخرى بصورة عامة، حيث إنّ نصوص الدساتير تركز على قدسية بعض الحقوق دون النص على

العقوبة المناسبة لها، وذلك لان التجريم والعقاب من اختصاص القوانين الجزائية التي تضعها السلطة التشريعية تبعاً لاختصاصها المبين في الدستور. لذا سنبين النصوص الدستورية المتعلقة بالتطرف الفكري في الدساتير العراقي، ومن ثم نخرج على القوانين الجزائية الخاصة بذلك. وكما سوف نبين في الآتي:

أولاً: الأساس الدستوري لمكافحة التطرف الفكري: لدراسة أساس مكافحة التطرف الفكري هذا يتطلب منا البحث في الدساتير العراقية الملغاة ابتداء من القانون الأساس عام ١٩٢٥ وحتى الدستور النافذ لسنة ٢٠٠٥، وذلك لمعرفة أساس مكافحة هذه الظاهرة، حيث سنبحث في مكافحة التطرف الفكري في الدساتير الملغاة، وكذلك في دستور ٢٠٠٥ النافذ.

- **مكافحة التطرف الفكري في الدساتير العراقية الملغاة:** درستنا في هذا الجانب تتضمن البحث في الدساتير العراقية الملغاة، بدءاً من القانون الأساسي لعام ١٩٢٥ وحتى دستور ١٦ تموز ١٩٧٠ المؤقت، وذلك للوقوف على كيفية معالجة ظاهرة التطرف الفكري في هذه الدساتير. وفيما يلي تحليل لتلك الدساتير وفقاً للتسلسل الزمني:

١. **القانون الأساسي لعام ١٩٢٥.** جاء في الباب الأول من القانون الأساسي، الذي يتعلق بحقوق الشعب، نص المادة الثانية عشرة: "للعراقيين حرية إبداء الرأي والنشر والاجتماع." هذا يعني أن الحريات الأساسية، بما في ذلك حرية التعبير والنشر، قد تم تنظيمها منذ عام ١٩٢٥. كما نصت المادة الثالثة عشرة على: "حرية القيام بشعائره المألوفة في العراق على اختلاف مذاهبه محترمة لا تمس، وتضمن لجميع ساكني البلاد حرية الاعتقاد التامة وحرية القيام بشعائره العبادية. من خلال هذه المادة، نلاحظ أن المشرع العراقي قد كفل حرية ممارسة الشعائر الدينية وحرية الاعتقاد، مما ساهم في منع ظهور التطرف الفكري بدوافع دينية.

٢. **دستور ٢٧ تموز ١٩٥٨ المؤقت.** في الباب الثاني من الدستور، الذي حمل عنوان "مصدر السلطات والحقوق والواجبات العامة"، جاء في المادة العاشرة: "حرية الاعتقاد والتعبير مضمونة وتنظم بقانون." كما نصت المادة الثانية عشرة على: "حرية الأديان مصونة، وينظم القانون أداء وظيفتها، على أن لا تكون مخلة بالنظام العام ولا متنافية مع الآداب العامة." هذه النصوص تعكس حرص الدستور على ضمان حرية الاعتقاد والتعبير، مع تنظيمها بالقانون لمنع أي انحراف قد يؤدي إلى التطرف.

٣. **دستور ٤ نيسان ١٩٦٣ (قانون المجلس الوطني لقيادة الثورة رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٣).** احتوى هذا الدستور على عشرين مادة، ركزت على تنظيم سلطات المجلس الوطني لقيادة الثورة وحصانات أعضائه. ومع ذلك، جاءت مواد هذا الدستور خالية من أي إشارة إلى حقوق وحريات الأفراد، مما يعني غياب أي نص صريح لمكافحة التطرف الفكري.

٤. **دستور ٢٢ نيسان ١٩٦٤ (قانون المجلس الوطني لقيادة الثورة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ المعدل).** هذا الدستور أيضاً ركز على تنظيم عمل المجلس الوطني لقيادة الثورة، ولم يتطرق إلى حقوق الأفراد أو حرياتهم، مما يعني غياب أي أساس لمكافحة التطرف الفكري.

٥. **دستور ٢٩ نيسان ١٩٦٤.** احتوى هذا الدستور على ١٠٦ مواد، موزعة على ستة أبواب. في الباب الثالث، الذي تناول الحقوق والواجبات العامة، جاء في المادة ٢٩: "حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك في حدود القانون." كما نصت المادة ٢٨ على: "حرية الأديان مصونة، وتحمي الدولة حرية القيام بشعائرها." هذه النصوص تعكس حرص الدستور على مكافحة التطرف الفكري من خلال كفالة حرية الرأي والتعبير، وحماية حرية ممارسة الشعائر الدينية.

٦. **دستور ٢١ أيلول ١٩٦٨ المؤقت.** احتوى هذا الدستور على ٩٥ مادة، موزعة على خمسة أبواب. في الباب الثالث، الذي تناول الحقوق والواجبات العامة، جاء في المادة ٣١: "حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة، ولكل

إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك في حدود القانون." كما نصت المادة ٣٠ على: "حرية الأديان مصونة، وتحمي الدولة حرية القيام بشعائرها." هذه النصوص تشير إلى أن الدستور قد كفل حرية الرأي والتعبير، وحماية حرية الأديان، مما يعكس أساساً لمكافحة التطرف الفكري.

٧. دستور ١٦ تموز ١٩٧٠ المؤقت. في الباب الثالث من الدستور، تحت عنوان "الحقوق والواجبات الأساسية"، جاء في المادة ٢٦: "يكفل الدستور حرية الرأي والنشر والاجتماع والتظاهر وتأسيس الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات وفق أغراض الدستور وفي حدود القانون." كما نصت المادة ٢٥ على: "حرية الأديان والمعتقدات وممارسة الشعائر الدينية مكفولة، على أن لا يتعارض ذلك مع أحكام الدستور والقوانين، وأن لا ينافي الآداب والنظام العام." هذه النصوص تعكس حرص الدستور على مكافحة التطرف الفكري من خلال كفالة الحريات الأساسية، مع وضع ضوابط قانونية لمنع أي انحراف. من خلال تحليل الدساتير العراقية الملغاة، نلاحظ أن معظمها قد تضمنت نصوصاً تكفل حرية الرأي والتعبير، وحماية حرية الأديان والمعتقدات، مما يشكل أساساً لمكافحة التطرف الفكري. ومع ذلك، فإن بعض الدساتير، مثل دستور ١٩٦٣ ودستور ١٩٦٤، ركزت على تنظيم السلطات دون الاهتمام الكافي بحقوق الأفراد وحرياتهم. بشكل عام، يمكن القول إن الدساتير العراقية قد سعت إلى مكافحة التطرف الفكري من خلال كفالة الحريات الأساسية ووضع ضوابط قانونية لمنع الانحراف. ومع ذلك، فإن فعالية هذه النصوص تظل مرتبطة بمدى تطبيقها على أرض الواقع واحترامها من قبل السلطات الحاكمة.

- مكافحة التطرف الفكري في دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ النافذ: حرص دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ على مكافحة التطرف الفكري من خلال نصوص واضحة تكفل الحريات الأساسية وتحظر الأفكار والممارسات التي تؤدي إلى التطرف. وفيما يلي تحليل لأهم النصوص الدستورية التي تعالج هذه القضية:

١. حرية التعبير والرأي: نصت المادة (٣٨/أولاً) على: "تكفل الدولة، وبما لا يخل بالنظام العام والآداب، حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل." هذا النص يؤكد على ضمان حرية التعبير، مع وضع ضوابط تحول دون استخدام هذه الحرية في نشر الأفكار المتطرفة أو المخلة بالنظام العام.

٢. حرية الفكر والضمير والعقيدة: جاء في المادة (٤٢): "لكل فرد حرية الفكر والضمير والعقيدة." هذه المادة تعتبر تطوراً مهماً في الدستور العراقي، حيث إنها تنص صراحة على حرية الفكر والضمير، مما يوفر حماية دستورية ضد أي محاولة لإكراه الأفراد على تبني أفكار أو معتقدات معينة.

٣. حماية الفرد من الإكراه الفكري والسياسي والديني: نصت المادة (٣٧/ثانياً) على: "تكفل الدولة حماية الفرد من الإكراه الفكري والسياسي والديني." هذا النص يعكس حرص المشرع الدستوري على حماية الأفراد من أي شكل من أشكال الإكراه، سواء كان فكرياً أو سياسياً أو دينياً، مما يساهم في منع انتشار الأفكار المتطرفة.

٤. حرية ممارسة الشعائر الدينية: نصت المادة (٤٣/أولاً) على: "أتباع كل دين أو مذهب أحرار في: أ - ممارسة الشعائر الدينية." هذا النص يكفل حرية ممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان والمذاهب، مما يعزز التعايش السلمي بين مكونات المجتمع العراقي المتنوعة، ويحد من انتشار التطرف الديني.

٥. حظر العنصرية والإرهاب والتكفير: نصت المادة (٧/أولاً) على: "يحظر كل كيان أو نهج يتبنى العنصرية أو الإرهاب أو التكفير أو التطهير الطائفي." هذا النص يعتبر من أقوى النصوص الدستورية في مكافحة التطرف الفكري، حيث يحظر صراحة أي كيان أو نهج يدعو إلى العنصرية أو الإرهاب أو التكفير، مما يساهم في الحد من انتشار الأفكار المتطرفة.

٦. التنوع القومي والديني والمذهبي: نصت المادة (٣) على: "العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب."

هذا النص يؤكد على التنوع الثقافي والديني في العراق، ويعزز قيم التسامح والتعايش، مما يسهم في تقليل فرص انتشار التطرف الفكري.

ان دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ يعتبر وثيقة متقدمة في مجال مكافحة التطرف الفكري، حيث حرص على كفالة الحريات الأساسية مثل حرية التعبير والفكر والاعتقاد، مع وضع ضوابط تحول دون استخدام هذه الحريات في نشر الأفكار المتطرفة. كما نص الدستور على حظر العنصرية والإرهاب والتكفير، مما يعكس موقفاً واضحاً وصريحاً ضد التطرف بجميع أشكاله. بالإضافة إلى ذلك، أكد الدستور على التنوع القومي والديني والمذهبي في العراق، مما يعزز قيم التسامح والتعايش السلمي بين مكونات المجتمع. وبذلك، يمكن القول إن دستور ٢٠٠٥ قد نجح في وضع إطار دستوري قوي لمكافحة التطرف الفكري، مما يجعله وثيقة رائدة في هذا المجال مقارنة بالدساتير العراقية السابقة. اذ نجد أن موقف المشرع من ظاهرة التطرف الفكري موقف واضح، فقد حرص على مكافحتها على اختلاف صورها وأنماطها، وبذلك فإن المشرع كان موقفاً في موقفه من ظاهرة التطرف الفكري ومسلك لم تشهد مثله الدساتير السابقة له.

ثانياً: المواجهات الجزائية لمكافحة التطرف الفكري: إن التطرف الفكري من الظواهر التي لا بد للقوانين من مكافحتها، وهو ما سناحوا بحته في قانون العقوبات العراقي المعدل قانون مكافحة الارهاب واخيراً ما استقر عليه القضاء العراقي، وكما يلي: -

- **التطرف الفكري في قانون العقوبات رقم ١١١ لعام ١٩٦٩ المعدل:** على الرغم من أن قانون العقوبات العراقي لم يتطرق إلى التطرف الفكري بشكل صريح، إلا أنه يمكن استنتاج معالجته لهذه الظاهرة من خلال بعض النصوص التي تفرض عقوبات صارمة على الأفعال التي يمكن أن تُعد تطرفاً فكرياً. وفيما يلي تحليل لأهم النصوص ذات الصلة:

١. المادة (١٩٥): إثارة الحرب الأهلية أو الاقتتال الطائفي: نصت المادة (١٩٥) على: "يعاقب بالسجن المؤبد من استهدف إثارة حرب أهلية أو اقتتال طائفي، وذلك بتسليح المواطنين أو بحملهم على التسليح بعضهم ضد البعض الآخر أو بالحث على الاقتتال. وتكون العقوبة الإعدام إذا تحقق ما استهدفه الجاني." هذه المادة تعالج الأفعال التي تؤدي إلى إثارة الفتنة الطائفية أو الحروب الأهلية، والتي غالباً ما تكون ناتجة عن أفكار متطرفة. وبالتالي، يمكن اعتبار هذه المادة وسيلة لمكافحة التطرف الفكري الذي يهدف إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي.

٢. المادة (٣٧٢): الاعتداء على المعتقدات الدينية: نصت المادة (٣٧٢) على: "يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات أو بغرامة: كل من (من اعتدى بإحدى طرق العلانية على معتقد لإحدى الطوائف الدينية أو حقر من شعائرها. او من تعمد التشويش على إقامة شعائر طائفة دينية أو على حفل أو اجتماع ديني. او من خرب أو أتلف أو شوه أو دنس بناءً معداً لإقامة شعائر طائفة دينية أو رمزاً له حرمة دينية. او من طبع ونشر كتاباً مقدساً عند طائفة دينية إذا حرق نصه عمداً تحريقاً يغير من معناه. او من أهان علناً رمزاً أو شخصاً هو موضع تقديس أو تمجيد أو احترام لدى طائفة دينية. او من قلد علناً نسجاً أو حفلاً دينياً بقصد السخرية منه). هذه المادة تعالج الأفعال التي تسيء إلى الأديان أو المذاهب أو الرموز الدينية، والتي تعد من مظاهر التطرف الفكري. وبفرض عقوبات على هذه الأفعال، يسعى المشرع إلى الحد من انتشار الأفكار المتطرفة التي تهدد التعايش السلمي بين مكونات المجتمع.

٣. المادة (٢٠٠): التحريض على تغيير مبادئ الدستور أو النظم الاجتماعية: نصت المادة (٢٠٠) على: "يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنوات أو بالحبس كل من حذب أو روج أيّاً من المذاهب التي ترمي إلى تغيير مبادئ الدستور الأساسية أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية، أو لتسويد طبقة اجتماعية على غيرها من

الطبقات، أو للقضاء على طبقة اجتماعية، أو لقلب نظم الدولة الأساسية الاجتماعية أو الاقتصادية، أو لهدم أي نظام من النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية، متى كان استعمال القوة أو الإرهاب أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة ملحوظاً في ذلك. ويعاقب بالعقوبة ذاتها: على كل من (حرض على قلب نظام الحكم المقرر في العراق أو على كراهيته أو الازدراء به. أو روج ما يثير النعرات المذهبية أو الطائفية. وعلى كل من حرض على النزاع بين الطوائف والأجناس. وكل من أثار شعور الكراهية والبغضاء بين سكان العراق). هذه المادة تعالج الأفكار والمذاهب التي تهدف إلى زعزعة الاستقرار السياسي والاجتماعي، والتي تعد من مظاهر التطرف الفكري.

٤. المادة (٢٠١): الترويج للمبادئ الصهيونية أو الماسونية: نصت المادة (٢٠١) على: "يعاقب بالإعدام كل من حبّز أو روج مبادئ صهيونية، بما في ذلك الماسونية، أو انتسب إلى أي من مؤسساتها، أو ساعدها مادياً أو أدبياً، أو عمل بأي كيفية كانت لتحقيق أهدافها." هذه المادة تعكس موقف المشرع من الأفكار التي تهدف إلى نشر العنصرية أو التفوق العرقي، والتي تعد من أبرز مظاهر التطرف الفكري.

٥. المادة (٢٠٢): الإهانة العلنية للأمة العربية أو الشعب العراقي: نصت المادة (٢٠٢) على: "يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنوات أو بالحبس كل من أهان بإحدى طرق العلانية الأمة العربية أو الشعب العراقي أو فئة من سكان العراق أو العلم الوطني أو شعار الدولة." هذه المادة تعالج الأفعال التي تسيء إلى الهوية الوطنية أو الرموز التي تمثلها، والتي يمكن أن تكون ناتجة عن أفكار متطرفة. على الرغم من أن قانون العقوبات العراقي لم يتطرق إلى التطرف الفكري بشكل صريح، إلا أن النصوص السابقة تعكس معالجة غير مباشرة لهذه الظاهرة من خلال تجريم الأفعال التي تنتج عن أفكار متطرفة، مثل التحريض على العنف الطائفي أو الإساءة إلى المعتقدات الدينية أو الرموز الوطنية. ومع ذلك، نرى ضرورة تعديل قانون العقوبات لإضافة نصوص صريحة تجرم التطرف الفكري، وتشدّد العقوبات في حالات التكفير أو التحريض على العنف الذي يؤدي إلى وفاة أشخاص. وهذا يتطلب إضافة فقرات جديدة تتناول التطرف الفكري بشكل مباشر، مع فرض عقوبات رادعة مثل الإعدام في الحالات التي تؤدي إلى خسائر بشرية. بالإضافة إلى ذلك، يجب تعزيز التوعية المجتمعية بأهمية الاعتدال والوسطية، ودعم المؤسسات الدينية والتعليمية في مكافحة الأفكار المتطرفة، لضمان بناء مجتمع قوي ومتماسك يقاوم التطرف بجميع أشكاله.

- **التطرف الفكري في قانون مكافحة الإرهاب رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥:** نصت المادة الثانية من قانون مكافحة الإرهاب رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥ على أن (تعدّ الأفعال الآتية من الأفعال الإرهابية؛ العمل بالعنف والتهديد على إثارة فتنة طائفية أو حرب أهلية أو اقتتال طائفي وذلك بتسليح المواطنين أو حملهم على تسليح بعضهم بعضاً وبالتحريض أو التمويل). نلاحظ أن قانون مكافحة الإرهاب رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥ جاء على ما يدل على أنه من القوانين التي سعت إلى مكافحة التطرف الفكري على اختلاف أنماطه وصوره، حيث جاء في نص المادة الثانية منه على أنه تعدّ الأفعال الآتية من الأفعال الإرهابية وذكرت الفقرة الرابعة من المادة المذكورة أن العمل بالعنف والتهديد على إثارة الفتنة الطائفية أو ما يثير حروب أهلية أو اقتتال طائفي وهي من صور التطرف الفكري، من هذا نجد أن قانون مكافحة الإرهاب قد عالج الظاهرة بالنص على صور الأفعال الإرهابية ووضع عقوبات على من يقوم بأحد تلك الأفعال، وبهذا فإن قانون مكافحة الإرهاب النافذ واحد من القوانين التي كافحت التطرف الفكري، على الرغم من أنه لم ينص على مكافحة هذه الظاهرة إلا بفقرة واحدة فقط من المادة الثانية، وهذا ما يدفعنا إلى دعوة المشرع بتشريع أكثر من مادة لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة والحد منها، أو تشريع قانون خاص بمكافحة التطرف الفكري، لأنه من غير الممكن تجريم ظاهرة التطرف الفكري إذا بقي قيد التصريح ما لم يترجم إلى أفعال ينطبق عليها أحكام القانون، ولخطورتها نرى ضرورة إضافة نص مادة تجرم

التطرف الفكري اذ ما تم نشره بالوسائل العلنية بغية تحقيق جرائم ارهابية. اذ تجدر بنا الإشارة الى القول بضرورة تضمين قانون مكافحة الإرهاب على نصوص صريحة تجرم التكفير، وضرورة قيام المشرع بتعديل نص المادة (٣٧٢) أنفة الذكر بإضافة فقرة جديدة فيها تشدد العقاب إذا كان الفعل العمدي ناتج عن تطرف فكري، ونفس العقوبة تكون للمحرض او المشجع او الممول. كما ندعو الى إضافة نصوص جزائية في قانون العقوبات تجرم أفعال التمييز العنصري والجهر علناً بأفكار متطرفة تعمل على حقن المجتمع سلباً ضد بعضهم البعض، وتجريم الجهر بالكراهية وخاصة ممن كان له مكانة اجتماعية او رسمية مؤثرة في المجتمع.

- مكافحة التطرف الفكري في القضاء العراقي: حرص القضاء الإداري العراقي على مكافحة التطرف الفكري، على الرغم من قلة الأحكام الصادرة في هذا الخصوص. إلا أن مضمون تلك الأحكام يعكس إقراراً من القضاء بأهمية مواجهة هذه الظاهرة، التي تُعد تهديداً للنظام العام في المجتمع. وفيما يلي تحليل لدور القضاء في مكافحة التطرف الفكري، مع التركيز على أحد الأحكام القضائية البارزة في هذا المجال.

١. دور القضاء الإداري في مكافحة التطرف الفكري: يعتبر القضاء الإداري في العراق أحد الأطراف الفاعلة في مكافحة التطرف الفكري، حيث يقوم بمراقبة القرارات الإدارية التي قد تسهم في انتشار الأفكار المتطرفة أو التي تعيق حرية التعبير المشروعة. ومن خلال أحكامه، يسعى القضاء إلى تحقيق التوازن بين حماية النظام العام وضمان الحريات الفردية، بما يتوافق مع أحكام القانون والمبادئ الاجتماعية السائدة.

٢. حكم محكمة القضاء الإداري بشأن منع نشر كتاب: من أبرز الأحكام التي تعكس دور القضاء في مكافحة التطرف الفكري، الحكم الصادر عن محكمة القضاء الإداري بإلغاء قرار إداري كان يمنع نشر كتاب بعنوان "الأديان والمعتقدات وجزاء الثواب والعقاب في الحياة الدنيا". اذ أوضحت المحكمة أن الكتاب يحذر المجتمع من ارتكاب الموبقات ومخالفة شرع الله، ولا يتضمن أي محتوى يتقاطع مع مبدأ السلامة الفكرية أو يهدد النظام العام. كما أيد الخبراء المختصون أمام المحكمة أن الكتاب لا يشكل خطراً على المجتمع، بل على العكس، فهو مفيد للقراء ويسهم في تعزيز الوعي الديني والأخلاقي. حيث قررت المحكمة إلغاء القرار الإداري الذي منع نشر الكتاب، مؤكدة أن المحتوى لا يخل بالنظام العام ولا يثير الشقاق أو التفرقة بين شرائح المجتمع. اذ تعد أهمية الحكم انه يبين عدة نقاط مهمة: أهمها حماية حرية التعبير اذ أكدت المحكمة على أهمية حرية التعبير والنشر، شريطة ألا يتعارض المحتوى مع النظام العام أو يهدد الاستقرار الاجتماعي. وكذلك التمييز بين التطرف والوعي: ميزت المحكمة بين المحتوى الذي يحذر من الانحرافات الأخلاقية والدينية، وبين المحتوى الذي يروج لأفكار متطرفة تهدد السلام الاجتماعي. كما ان دور الخبراء اعتمدت المحكمة على رأي الخبراء المختصين في تقييم المحتوى، مما يعكس منهجية علمية وموضوعية في اتخاذ القرار. ويكون الدور الكبير الى تقييم دور القضاء في مكافحة التطرف الفكري على الرغم من قلة الأحكام الصادرة في هذا المجال، إلا أن القضاء العراقي يعد مساراً مهماً لمكافحة التطرف الفكري. ومن خلال أحكامه، يسعى القضاء إلى: (حماية النظام العام من خلال منع نشر الأفكار التي تهدد الاستقرار الاجتماعي. وضمان الحريات الفردية من خلال إلغاء القرارات الإدارية التي تعيق حرية التعبير المشروعة. وتعزيز الاعتدال: من خلال التمييز بين المحتوى الذي يعزز الوعي والمحتوى الذي يروج للتطرف (قرار الهيئة العامة لمجلس شوري الدولة ، ١٩٩٣).

الخاتمة :

حرية التفكير والتعبير تُعد من أهم الحريات الممنوحة للأفراد بموجب المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية. ومع ذلك، لا يمكن ترك هذه الحرية مطلقة دون تنظيم، حيث إن الإفراط في ممارستها قد يؤدي إلى المساس بحقوق الآخرين أو تهديد النظام العام. وفي الوقت نفسه، فإن فرض قيود شديدة على هذه الحرية قد يحرم الأفراد

من ممارسة حقوقهم الأساسية. لذلك، يجب تحقيق التوازن بين المنح والمنع، بحيث تُمارس هذه الحرية في إطار يحافظ على النظام العام والأمن المجتمعي.

في ختام هذا البحث، توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي نرى أنها تسهم في مواجهة التطرف الفكري بفعالية.

أولاً: النتائج:

١. تعريف التطرف الفكري: يمكن تعريف التطرف الفكري بأنه التعصب لفكرة معينة وتبنيها بشكل لا يقبل النقاش، مع تجاوز حدود الاعتدال واللين والسماحة، والسعي إلى فرضها على الآخرين بالقوة.
٢. أنواع التطرف الفكري: التطرف الفكري قد يكون دينياً أو مذهبياً أو سياسياً أو أيديولوجياً. إلا أن أخطر أنواعه هو ذلك الذي يستخدم الدين أو المذهب كأداة لتحقيق أهدافه، لما له من تأثير عميق على المجتمعات.
٣. أسباب التطرف الفكري: التطرف الفكري ظاهرة اجتماعية قديمة تجددت بأشكال جديدة، وأسبابها متعددة، فقد تكون اجتماعية أو اقتصادية أو نفسية أو دينية أو سياسية، أو نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل.
٤. دور الدستور في مكافحة التطرف الفكري: على الرغم من أن القوانين العقابية هي الأكثر اختصاصاً بتجريم الأفعال التي تهدد المجتمع، إلا أن الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ قد أظهر موقفاً واضحاً في مكافحة التطرف الفكري من خلال نصوصه التي تكفل الحريات الأساسية وتحظر الأفكار المتطرفة.
٥. قصور القوانين العقابية: رغم أهمية القوانين العقابية في مكافحة التطرف الفكري، إلا أنها لم تكن بالمستوى المطلوب لمواجهة خطورة هذه الظاهرة في الوقت الراهن، حيث تقتصر إلى نصوص صريحة ومعالجة شاملة لهذه القضية.

ثانياً: التوصيات:

١. وضع تشريع خاص لمكافحة التطرف الفكري: نوصي المشرع العراقي بوضع تشريع خاص لمكافحة التطرف الفكري، يتناول جميع أنماطه وأساليبه بشكل شامل. وذلك لأن التطرف الفكري أخطر من الإرهاب المادي، حيث يُعد السبب الرئيسي لظهور الإرهاب.
 ٢. تعزيز الاعتدال والوسطية في الدين: يجب على الجهات المختصة تعزيز قيم الاعتدال والوسطية في الدين، وذلك من خلال الرقابة على التطبيقات الدينية للأفراد، والتأكيد على أن الإسلام يدعو إلى الوسطية ورفض التطرف.
 ٣. مراجعة مناهج التعليم: يجب وضع رقابة علمية على مناهج التعليم وتحديثها بشكل دوري لمواكبة التطورات المجتمعية. كما يجب تعزيز القيم الدينية والوطنية التي تعزز التسامح والوحدة، والابتعاد عن أي محتوى يزرع الحقد أو الطائفية.
 ٤. دور الرموز الدينية: على الرموز الدينية، بوصفهم قادة المجتمع، أن يستخدموا منابرهم للتوعية بمخاطر التطرف الفكري، وتعزيز قيم التسامح والاعتدال، والابتعاد عن أي خطاب يثير الفتن الطائفية.
 ٥. رقابة صارمة على وسائل الإعلام: يجب فرض رقابة شديدة على وسائل الإعلام، ووضع جزاءات صارمة على القنوات أو البرامج التي تحرض على العنف أو الطائفية. كما نوصي بإنشاء جهات رقابية متخصصة تتولى مراقبة المحتوى الإعلامي قبل نشره أو بثه.
- وفي الختام إن مكافحة التطرف الفكري تتطلب جهوداً متكاملة من جميع أفراد المجتمع ومؤسساته، بدءاً من التشريعات والقوانين، مروراً بالتعليم والإعلام، ووصولاً إلى الخطاب الديني والثقافي. ومن خلال تعزيز قيم الاعتدال والوسطية، ووضع تشريعات صارمة، وتعزيز الوعي المجتمعي، يمكن بناء مجتمع قوي ومتماسك يقاوم التطرف بجميع أشكاله.

قائمة المصادر:

١. ابتسام حمود محمد، و ثامر عزام حمد. (٢٠١٩). التطرف الفكري اسبابه واثاره وطرق العلاج. تكريت: جامعة تكريت.
٢. ابراهيم سلمان السلطان. (٢٠٠٦). دور الادارات المدرسية في تعزيز الامن الفكري للمدارس والجامعات. السعودية: جامعة نايف للعلوم الامنية.
٣. احمد سليمان. (٢٠٠٣). جرائم الارهاب وتطبيقاتها الفقهية المعاصرة. السعودية: جامعة نايف للعلوم الامنية.
٤. اسامة يحيى. (١٧ نوفمبر، ٢٠٢٢). تعريف التطرف الديني لغة واصطلاحاً. تم الاسترداد من موضوع: <https://mawdoo3A>.
٥. امل محمد احمد عبد. (٢٠٠٦). مفهوم التطرف الفكري في الاسلام. السعودية: كلية التربية في ام القرى.
٦. جميل ابو العباس. (٢٠٢٠). التطرف الفكري نشأته وطرق علاجه. المانية برلين: المركز اليموقراطي العربي.
٧. جميل ابو العباس زغير. (٢٠٢٠). المتطرفون التطرف الفكري نشأته واسبابه واثاره. القاهرة: المركز الديموقراطي العربي.
٨. حازم سيد احمد. (سبتمبر، ٢٠١٧). الفساد الاخلاقي سبب الانحلال في المجتمعات. تم الاسترداد من الدفاع العربي: <https://www.aldefaaalarabi.com/show879#>.
٩. حافظ فرج احمد. (بلا سنة نشر). التربية وقضايا المجتمع المعاصر. مصر: عالم الكتاب.
١٠. حسين مؤيد. (٢٠٢١). اثار التطرف الفكري. مصر: مجلة الشريعة والقانون.
١١. حمزة المعاينة. (٢٠٢٠). الارهاب والتطرف الفكري، المفهوم والدوافع وسبل المعالجة. الاردن: المجلة العربية للنشر العلمي.
١٢. سامية خضر صالح. (١٩٩٧). البطالة بين الشباب حديثي التخرج. مصر: جامعة عين الشمس.
١٣. سلامة طرازغة. (٢٠٢١). اسباب التطرف وسبل الوقاية والعلاج. غزة: مجلة الابحاث للابحاث.
١٤. عبد الناصر حرير. (١٩٩٦). الارهاب السياسي دراسة تحريرية. القاهرة: مكتبة مدبولي.
١٥. عدي طلفاح محمد الدوري. (٢٠٢٠). المعالجات الجنائية للتطرف الفكري في التشريع العراقي. مجلة كلية الحقوق للعلوم القانونية والسياسية.
١٦. علي بن عبد العزيز بن علي الشبل. (٢٠٢٤). الجذور التاريخية لحقيقة الغلو والتطرف والارهاب والعنف. السعودية: وزارة الاوقاف السعودية.
١٧. علي فايز الجحني. (٢٠٠٦). الفهم المفروض للارهاب المفروض. الرياض: مركز الدراسات والبحوث.
١٨. عمر احمد مختار. (٢٠٠٨). معجم اللغة العربية المعاصرة. القاهرة: عالم الكتاب.
١٩. عهود سامي هاشم. (٢٠١٩). دور المرجعية الدينية في القضاء على الارهاب. بغداد: مؤسسة الهدى للدراسات الاستراتيجية.
٢٠. قرار الهيئة العامة لمجلس شوري الدولة ، ٩٣/٤ (المحكمة الادارية ٧ فبراير، ١٩٩٣).
٢١. مجيد حميد الحدراوي. (٢٠٢٢). توجيهات المرجعية الدينية الرشيدة في المعركة ضد الارهاب الداعشي، دراسة في خطب الجكة. الكوفة: مركز دراسات الكوفة.
٢٢. محمد جلال مصطفى. (٢٠١٣). اثر الارهاب على معدل النمو الاقتصادي. مصر: جامعة المنصورة.
٢٣. محمد سيد طنطاوي. (١٤ سبتمبر، ٢٠٢٠). اركان الحوار في الاسلام. الفكر والقران.

٢٤. هيثم عبد الله طه. (٢٠٢١). اليات تحقيق الموائمة بين مكافحة الفكر المتطرف والارهاب ومراعاة حقوق الانسان. تونس: وزارة الداخلية التونسية .



تأثير التكنولوجيا في تطور الفكر الجغرافي: دراسة تحليلية

تطبيقية في العالم العربي

م.م سوسن رؤوف سعيد الكبيسي

وزارة التربية/ مديرية تربية الرصافة الثانية

sawsanrawuwf@gmail.com

المخلص

يهدف هذا البحث إلى تحليل تأثير التكنولوجيا الحديثة في تطور الفكر الجغرافي، مع التركيز على العالم العربي بوصفه دراسة حالة تطبيقية وتحليلية. يتناول البحث كيف غيرت نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، والاستشعار عن بعد، والذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة (Big Data) من طبيعة التفكير الجغرافي، ليس فقط من حيث الأدوات، بل من حيث الأسس الفلسفية والمعرفية التي يقوم عليها هذا الفكر. اعتمدت الدراسة منهجاً يجمع بين التحليل النظري والتطبيق العملي، عبر دراسة تجارب العراق، ومصر، والسعودية، والمغرب للكشف عن أبعاد العلاقة بين التحول التكنولوجي والتطور الفكري في الجغرافيا العربية. وقد خلص البحث إلى أن التكنولوجيا أحدثت نقلة نوعية في الفكر الجغرافي، نقلته من مرحلة التحليل الوصفي إلى مرحلة التحليل الديناميكي التنبؤي المعتمد على البيانات، وأن الفكر الجغرافي العربي يشهد بداية تشكل مدرسة رقمية عربية تحتاج إلى دعم مؤسسي وفلسفي لتترسخ في الإطار الأكاديمي. الكلمات المفتاحية: الفكر الجغرافي، التكنولوجيا، نظم المعلومات الجغرافية، العالم العربي، التحليل المكاني، الجغرافيا الرقمية.

Abstract

This research explores the impact of technological advancement on the evolution of geographical thought, focusing on the Arab world as a case study. It analyzes how tools such as Geographic Information Systems (GIS), Remote Sensing, Artificial Intelligence, and Big Data have transformed not only the methods but also the philosophical foundations of geography. The study combines theoretical and applied approaches, examining the experiences of Iraq, Egypt, Saudi Arabia, and Morocco to reveal the interplay between technological innovation and spatial thinking. The results show that technological development has shifted geography from descriptive spatial analysis to dynamic, data-driven, and predictive science. Moreover, the Arab world is witnessing an emerging phase of digital geographical thought that requires institutional, educational, and philosophical reinforcement to achieve independent intellectual maturity.

Keywords: Geographical thought, technology, GIS, Arab world, spatial analysis, digital geography.

المبحث الاول: الإطار العام للبحث

١ - المقدمة

شهد الفكر الجغرافي خلال العقود الأخيرة تحولًا جذريًا بفعل التطور التكنولوجي الذي غيّر أدوات الجغرافيين ومناهج البحث وأساليب تحليل الظواهر المكانية. لقد أصبحت التكنولوجيا الرقمية - بما فيها نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، والاستشعار عن بُعد، والذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات المكانية - محورًا أساسيًا في إعادة بناء الفكر الجغرافي المعاصر. إن هذا التحول لم يكن مجرد تحديث في الأدوات التقنية، بل مثل ثورة معرفية أعادت تعريف مفاهيم الزمان والمكان، والعلاقة بين الإنسان والبيئة. وفي السياق العربي، كان لهذا التحول أبعاد خاصة نظرًا لوجود فجوة معرفية وتقنية بين العالمين العربي والغربي، إلا أن السنوات الأخيرة شهدت نضجًا تدريجيًا في الوعي بأهمية التكنولوجيا في التعليم والبحث الجغرافي.

٢ - مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في الفجوة القائمة بين الفكر الجغرافي العربي التقليدي الذي لا يزال يعتمد على المنهج الوصفي، والفكر الجغرافي الحديث القائم على التحليل الرقمي الزمني والمكاني. كما تتمثل في محدودية توظيف التكنولوجيا في صياغة المفاهيم الجغرافية العربية، واقتصار استخدامها غالبًا على الجانب الفني دون الفكري أو النظري، ويمكن صياغة مشكلة البحث من خلال الاسئلة وعلى النحو الاتي .

١ - كيف أثرت التكنولوجيا الحديثة في تطور الفكر الجغرافي على المستويين العالمي والعربي؟
٢ - ما التحولات المفاهيمية والمنهجية التي أحدثتها نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بُعد في الفكر الجغرافي العربي؟

٣ - ما مدى توظيف التكنولوجيا في البحث الجغرافي والتخطيط الإقليمي في العالم العربي؟

٤ - كيف يمكن بناء نموذج عربي للفكر الجغرافي الرقمي يجمع بين التكنولوجيا والهوية المكانية؟

٣ - فرضيات البحث

١ - التكنولوجيا ليست أداة تقنية فحسب، بل هي قوة فكرية أعادت تشكيل المنهج الجغرافي المعاصر.
٢ - الفكر الجغرافي العربي في طور الانتقال من الاستيعاب التقني إلى التأسيس الفكري الرقمي.
٣ - ضعف التكامل بين التكنولوجيا والمعرفة الجغرافية يؤدي إلى فجوة بين الإنتاج الأكاديمي والتطبيق العملي.
٤ - تطوير الفكر الجغرافي العربي الرقمي يتطلب رؤية تكاملية تجمع بين التكنولوجيا والهوية المكانية.

٤ - أهداف البحث

١ - تحليل أثر التكنولوجيا في تطور الفكر الجغرافي عالميًا وعربيًا.
٢ - رصد الاتجاهات الحديثة في الجغرافيا الرقمية وأثرها في المناهج الأكاديمية العربية.
٣ - تقييم واقع استخدام التكنولوجيا الجغرافية في الدول العربية.
٤ - اقتراح نموذج عربي للفكر الجغرافي الرقمي الحديث.
٥ - دعم التكامل بين التكنولوجيا والهوية المكانية لضمان تنمية مكانية مستدامة.

٥ - أهمية البحث

- يساهم في إعادة بناء الفكر الجغرافي العربي على أسس تكنولوجية معاصرة.
- يعالج الفجوة بين المنهج الجغرافي التقليدي والمناهج الرقمية الحديثة.
- يُقدّم رؤية نظرية وتطبيقية لتطوير التعليم الجغرافي الجامعي في الوطن العربي.
- يدعم مفهوم التحول الفكري الرقمي في الجغرافيا.

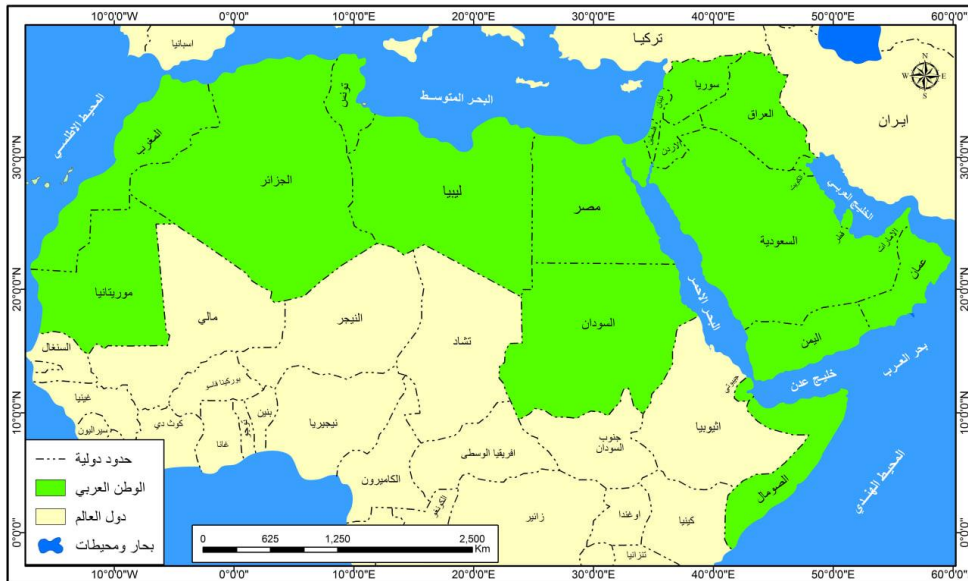
٦- منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج التحليلي المقارن من خلال دراسة تطور الفكر الجغرافي بين المدرسة الغربية والعربية، بالإضافة إلى المنهج التطبيقي الوصفي لتحليل تجارب الدول العربية باستخدام التكنولوجيا الجغرافية. كما استخدم البحث تحليل الوثائق والأدبيات الأكاديمية الحديثة (٢٠٠٠-٢٠٢٤)، وبيانات من مؤسسات عربية ودولية مثل الهيئة العربية للاستشعار عن بُعد، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٧- حدود البحث

- **المكانية:** الدول العربية (المشرق، الخليج، والمغرب العربي)، اذ تمثل هذه المناطق الوطن العربي كما موضح في الخريطة (١).

خريطة (١) منطقة الدراسة .



المصدر: الباحث ، اعتماداً على برنامج Arc Map 10.8.5 .

- **الزمانية:** من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٤.
- **الموضوعية:** تأثير التكنولوجيا في الفكر الجغرافي، دون التطرق للتطبيقات الاقتصادية أو العسكرية.

٨- هيكل البحث

يتكون البحث من خمسة مباحث:

١. الإطار العام للبحث.
٢. الإطار النظري لتطور الفكر الجغرافي.
٣. التكنولوجيا وتحولات الفكر الجغرافي.
٤. الدراسة التطبيقية (العالم العربي نموذجاً).
٥. النتائج والتوصيات.

المبحث الثاني: الإطار النظري لتطور الفكر الجغرافي في ضوء الثورة التكنولوجية

١ - مقدمة

يُعدّ الفكر الجغرافي من أكثر أنماط الفكر العلمي مرونة وتطوراً، نظراً لقدرته على التكيف مع التحولات العلمية والفكرية والتقنية التي يشهدها العالم. فمنذ نشأة الجغرافيا بوصفها علماً وصفيّاً في العصور القديمة وحتى تحولها إلى علم رقمي ديناميكي في القرن الحادي والعشرين، ظلّ السؤال المركزي الذي يشغل الجغرافيين هو: كيف يمكن فهم العلاقة بين الإنسان والمكان والزمان في ضوء أدوات المعرفة المتاحة؟ لقد جاءت الثورة التكنولوجية لتحديث تحولاً معرفياً جذرياً في الإجابة عن هذا السؤال، فلم تعد التكنولوجيا مجرد وسيلة لتحليل البيانات، بل أصبحت منظوراً فكرياً يعاد من خلاله بناء المفاهيم الجغرافية الأساسية مثل المكان، الزمان، والبيئة.

٣ - مراحل تطور الفكر الجغرافي

أ. الجغرافيا الكلاسيكية (المرحلة الوصفية)

في بدايات الفكر الجغرافي، ركزت الدراسات على الوصف المكاني وربط الظواهر الطبيعية بالأنشطة البشرية. برز في هذه المرحلة أعلام مثل هيرودوت وبطليموس وياقوت الحموي، الذين قدّموا أعمالاً وصفية تأسيسية في رسم الخرائط وتحديد المواقع. تميّز هذا الفكر بالاستقرار المفاهيمي، إذ كان المكان يُنظر إليه ككيان ثابت، والزمن بوصفه خلفية للأحداث.

ب. الجغرافيا الإقليمية والبيئية (القرن ١٩ - منتصف القرن ٢٠)

شهد الفكر الجغرافي نقلة نوعية مع ظهور المدرسة الإقليمية التي أسّسها فيدال دو لابلاش وكارل ريتير، واهتمت بدراسة "الإنسان في بيئته". أصبحت العلاقة بين الطبيعة والمجتمع محور التحليل، وتبلورت فكرة "الشخصية الإقليمية" لكل مكان. غير أنّ الزمن بقي بعداً ثانوياً، إذ ظلّ التحليل مكانيّاً بالدرجة الأولى، مع إهمال التغير الزمني في دراسة الظواهر.

ج. الثورة الكمية والمعلوماتية (1950-1970)

مع التطور العلمي والرياضي، دخلت الجغرافيا مرحلة "الثورة الكمية" التي أعادت تعريف المنهج العلمي فيها. ظهر اتجاه جديد يُعرف بـ الجغرافيا النظرية أو الجغرافيا النمذجة (Model Geography)، إذ استُخدمت الإحصاءات ونماذج المحاكاة لدراسة الظواهر المكانية. وكان هاغرستران (T. Hägerstrand) من أوائل من أدخل مفهوم "الزمن" إلى الجغرافيا عبر نموذج "الانتشار الزمني المكاني"، مؤكداً أن المكان لا يمكن فهمه دون إدراك ديناميكية الزمن. هذه الثورة وضعت الأساس لظهور نظم المعلومات الجغرافية GIS لاحقاً.

د. الجغرافيا الإنسانية وما بعد الحداثة (1970-2000)

جاءت هذه المرحلة كردّ فعل على الجمود الكمي، فظهرت الجغرافيا الإنسانية التي ركزت على التجربة والمعنى والوعي الإنساني بالمكان. قدّم ديفيد هارفي في كتابه *The Condition of Postmodernity* (1989) مفهوم "ضغط المكان وتسارع الزمن"، مؤكداً أن التكنولوجيا الحديثة جعلت الزمان والمكان يتقلصان في وعي الإنسان بفعل التواصل الفوري والعولمة. أما يي-فو توان (Yi-Fu Tuan) فقد أرسى مفهوم "المكان المعاش" الذي يتشكل عبر التفاعل الزمني بين الإنسان وبيئته. وهكذا، تطوّر الفكر الجغرافي من علم للمكان إلى علم للزمان والمكان معاً.

هـ. الجغرافيا الرقمية والمعرفية (2000-2024)

في عصر الثورة الرقمية، أصبح الجغرافي لا يرسم الخرائط بل ينتج الفضاءات الرقمية. ظهرت مفاهيم مثل:

• الجغرافيا الافتراضية (Virtual Geography)

• الجغرافيا الذكية (Smart Geography)

• التحليل الزمني المكاني (Spatio-Temporal Analysis)

أصبحت نظم المعلومات الجغرافية (GIS) منصة فكرية متكاملة لتحليل الواقع المكاني والزمني، وأصبح الاستشعار عن بُعد وسيلة لرصد التحولات البيئية الفورية. بل إن الجغرافيا اليوم باتت تُعرف في بعض المراجع باسم:

“علم المكان والزمن في الفضاء الرقمي. (The Science of Space-Time in the Digital Realm)”

٣- التحول المعرفي في الفكر الجغرافي

أ. من الوصف إلى النمذجة

تغيّر منهج الجغرافيا من الملاحظة والوصف إلى النمذجة والتحليل الكمي. لم يعد الجغرافي يسجّل الظاهرة بل يحاكيها رقمياً، مستخدماً البيانات الضخمة والتحليل الإحصائي الزمني.

ب. من المكان الثابت إلى المكان الدينامي

تحول المكان إلى منظومة تفاعلية تتأثر بالعوامل الطبيعية والبشرية والزمنية. وتُعد المدن الذكية أبرز مثال على هذا التحول، حيث أصبح المكان يُبنى رقمياً ويُدار بالبيانات الآنية.

ج. من الزمن الخطي إلى الزمن التفاعلي

لم يعد الزمن في الجغرافيا يُفهم بوصفه تسلسلاً للأحداث فقط، بل أصبح “زمنًا مركّبًا” تُدرس فيه الظواهر عبر طبقات زمنية متداخلة. فصور الأقمار الصناعية مثلاً تتيح تحليل الظواهر على مدى سنوات في سلسلة زمنية متصلة، مما جعل الزمن متغيراً علمياً حقيقياً في الفكر الجغرافي الحديث.

٤- أثر الثورة التكنولوجية في إعادة صياغة المفاهيم الجغرافية

أ. مفهوم المكان

تحول المكان من “موضع جغرافي” إلى “شبكة رقمية” تُنتج المعرفة من خلالها. وظهر ما يُعرف بـ “المكان الافتراضي”، إذ تتقاطع الجغرافيا مع علوم المعلومات والاتصال.

ب. مفهوم الزمان

بفضل أدوات مثل الاستشعار عن بُعد متعدد الأزمنة، أصبح الزمن يُعامل كعنصر تحليلي أساسي. تُستخدم سلاسل زمنية للأقمار الصناعية مثل Landsat و Sentinel لدراسة التحولات البيئية الحضرية.

ج. الإنسان كمنتج للبيانات

لم يعد الإنسان موضوعاً للدراسة فحسب، بل أصبح جزءاً من منظومة البيانات التي تُحلّل جغرافياً. فكل حركة أو نشاط بشري يترك “بصمة مكانية” تُغذي قواعد البيانات الجغرافية.

٥- الفكر الجغرافي العربي في ظل الثورة التكنولوجية

أ. الجغرافيا العربية بين الإرث والتجديد

يرث الفكر الجغرافي العربي إرثاً عظيماً من الجغرافيين الكبار مثل الإدريسي والحموي والبيروني، لكنه واجه تحدياً في الانتقال من الوصف إلى التحليل الرقمي. ومع بداية القرن الحادي والعشرين، بدأت الجامعات العربية (القاهرة، بغداد، الرياض، اليرموك، الرباط) بتأسيس مراكز لنظم المعلومات الجغرافية وتحديث المناهج الأكاديمية.

ب. التحولات الفكرية الحديثة

بدأ الفكر الجغرافي العربي يتبنى مفاهيم مثل "المدينة الذكية" و"الجغرافيا الرقمية"، إلا أن هذا التحول ما زال في بدايته ويحتاج إلى تأصيل فلسفي. لا تزال معظم الدراسات تركز على الجانب التقني أكثر من التحليل المعرفي، ما يجعل الحاجة ملحة لتأسيس مدرسة عربية في الفكر الجغرافي الرقمي.

٦- خلاصة المبحث

يتضح أن الثورة التكنولوجية لم تغير أدوات الجغرافيا فقط، بل أعادت بناء فلسفتها الفكرية. فالجغرافيا الحديثة لم تعد علم المكان فحسب، بل أصبحت علم "العلاقات الديناميكية بين المكان والزمان والإنسان". وقد شكلت التكنولوجيا الرقمية الأساس لهذا التحول، لتفتح آفاقاً جديدة أمام الفكر الجغرافي العربي نحو مرحلة الوعي الرقمي النقدي، التي تجمع بين الإبداع العلمي والهوية المعرفية.

المبحث الثالث: التكنولوجيا وتحولات الفكر الجغرافي - التحليل النقدي والمعرفي

(Technology and the Transformation of Geographical Thought - Critical and Epistemological Analysis)

١- مقدمة

شهد الفكر الجغرافي في العقود الأخيرة ما يمكن تسميته بـ الثورة المعرفية الرقمية، التي لم تقتصر على تطوير الأدوات والمنهجيات، بل تجاوزتها إلى إعادة صياغة المفاهيم الجغرافية الأساسية. فالتكنولوجيا بما تتضمنه من نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، والاستشعار عن بُعد، والذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الضخمة - لم تحدث فقط تحولاً في أدوات الجغرافي، بل غيرت طبيعة التفكير الجغرافي ذاته. لقد أصبح الجغرافي اليوم يحلل الظواهر المكانية في الزمن الحقيقي، ويربط بين البعد الطبيعي والاجتماعي ضمن إطار دينامي تفاعلي لم يكن ممكناً في الفكر الجغرافي الكلاسيكي.

٢- التكنولوجيا الجغرافية: المفهوم والمكونات

يُقصد بـ التكنولوجيا الجغرافية منظومة الأدوات الرقمية التي تُستخدم في جمع وتحليل وتمثيل البيانات المكانية والزمانية.

وتشمل أربع ركائز رئيسية تمثل مراحل تطور الفكر الجغرافي الحديث:

جدول (١) مراحل تطور الفكر الجغرافي الحديث .

المحور	التقنية الأساسية	الوظيفة الفكرية	الأثر في الفكر الجغرافي	التقنية الأساسية
١- نظم المعلومات الجغرافية (GIS)	التحليل المكاني الرقمي	دمج البيانات وتفسير الظواهر المكانية	نقل الفكر الجغرافي من الوصف إلى التفسير والتحليل	التحليل المكاني الرقمي
٢- الاستشعار عن بُعد (RS)	صور الأقمار الصناعية	ربط الزمن بالمكان وتحليل التغير عبر الزمن	جعل الزمن متغيراً تحليلياً	صور الأقمار الصناعية
٣- الذكاء الاصطناعي الجغرافي (Geo-AI)	تعلم الآلة، التحليل التنبؤي	بناء أنماط معرفية وتفسير الظواهر المعقدة	إدخال الفكر التنبؤي في الجغرافيا	تعلم الآلة، التحليل التنبؤي
٤- البيانات الضخمة المكانية (Spatial Big Data)	تخزين ومعالجة البيانات الهائلة	فهم السلوك البشري والمكاني في الزمن الحقيقي	دمج البعد الاجتماعي في التحليل المكاني	تخزين ومعالجة البيانات الهائلة

٣- التحول الفكري الناتج عن التكنولوجيا

أ. من الخريطة الورقية إلى الخريطة الذكية

في الفكر الجغرافي الكلاسيكي، كانت الخريطة تُعد أداة تصوير للمكان. أما اليوم، فقد تحولت إلى نظام معرفي حي، يُحدّث البيانات آنياً، ويُمكنه التفاعل مع الواقع لحظة بلحظة. ففي مشروع “المدن الذكية”، أصبحت الخريطة تمثل واجهة فكرية تجمع بين التحليل المكاني والزمني والاجتماعي.

ب. من المكان المادي إلى الفضاء الرقمي

تغيّر مفهوم “المكان” في الفكر الجغرافي ليشمل الفضاءات الافتراضية (Virtual Spaces)، مثل شبكات الإنترنت والبيانات الجيومكانية. وبذلك أصبحت الجغرافيا الحديثة تدرس ليس فقط ما هو مادي، بل أيضاً ما هو رقمي ومُنْتَج معرفياً من خلال التفاعل الإنساني عبر التكنولوجيا.

ج. من التحليل الوصفي إلى الفكر النمذجي

غيّرت التكنولوجيا طريقة إنتاج المعرفة الجغرافية، حيث أصبح النموذج (Model) الأداة الرئيسة في التفكير الجغرافي. تُستخدم النمذجة الجغرافية الآن للتنبؤ باتجاهات النمو الحضري، أو انتشار التصحر، أو التغيرات المناخية. وأصبح الفكر الجغرافي أكثر استشرافاً للمستقبل من أي وقت مضى.

٤- التحليل النقدي: التكنولوجيا والفكر الجغرافي العربي

أ. التلقي مقابل الإبداع

رغم التطور في استخدام التكنولوجيا الجغرافية بالعالم العربي، لا تزال معظم الجهود تطبيقية لا فكرية. غالباً ما تُستخدم التكنولوجيا في إعداد الخرائط دون توظيفها في تطوير النظرية الجغرافية. وهذا ما يطرح سؤالاً نقدياً:

هل التكنولوجيا في الفكر العربي وسيلة تطبيق أم أداة تفكير؟

حتى الآن، تُظهر المؤشرات أن الفكر الجغرافي العربي ما زال في مرحلة “الاستيعاب التقني”، ولم ينتقل بعد إلى “الإبداع الفكري الرقمي”.

ب. أزمة الفصل بين التقنية والفكر

في أغلب الجامعات العربية، تُدرّس الجغرافيا الرقمية في كليات الآداب أو العلوم كمادة تقنية، بينما تُدرّس الفلسفة الجغرافية بمعزل عنها. هذا الفصل بين التقنية والفكر أنتج ضعفاً في البنية النظرية للتحول الرقمي الجغرافي. أما في الجامعات العالمية، فالتكنولوجيا تُدرّس بوصفها منهجاً معرفياً لا مجرد أداة. إذ يُربط بين البيانات الجغرافية والنظرية الاجتماعية والفكر الفلسفي.

ج. التحديات الفكرية والتقنية

١- فكرية: غياب الإطار المفاهيمي العربي للجغرافيا الرقمية.

٢- تقنية: نقص في البنية التحتية الرقمية المتخصصة في التحليل الزمني المكاني.

٣- مؤسسية: ضعف التنسيق بين الجامعات ومؤسسات التخطيط الحكومية.

٤- لغوية: اعتماد شبه كلي للمراجع الأجنبية، مما يُضعف التأصيل العربي للمصطلحات الجغرافية الرقمية.

٥- أثر التكنولوجيا في الفكر الجغرافي المعاصر

يُظهر الجدول أن الفكر الجغرافي المعاصر أصبح أكثر شمولية وتفاعلية، إذ لم يعد يفصل بين الزمان والمكان، بل يتعامل معهما كمنظومة معرفية متكاملة.

جدول (٢) أثر التكنولوجيا في الفكر الجغرافي المعاصر .

المرحلة	طبيعة الفكر الجغرافي	دور الزمن	دور المكان	السمة الفكرية
ما قبل الثورة التكنولوجية	وصفي- تقليدي	ثابت وخطي	جامد	دراسة التوزيع المكاني
بعد الثورة التكنولوجية	تحليلي- كمي	تفاعلي ومتغير	دينامي	دراسة العلاقات المكانية
في الفكر الرقمي المعاصر	نقدي - تكاملي	متعدد الأزمنة	متحول ومتصل	فهم الزمن والمكان بوصفهما منظومة واحدة

٦- الأبعاد الفلسفية للتكنولوجيا في الفكر الجغرافي

لقد أثارت التكنولوجيا أسئلة فلسفية جديدة في الجغرافيا حول الوجود، والمعرفة، والزمن. فكما يرى هايدغر (Heidegger)، التقنية ليست مجرد وسيلة، بل هي "طريقة في الكشف عن الوجود". وفي الجغرافيا الرقمية، باتت التقنية وسيلة لفهم كيف يُنتج الإنسان المكان عبر الوعي والمعرفة والبيانات. أما هنري بيرغسون (Henri Bergson)، فقد ميّز بين الزمن الميكانيكي والزمن المعاش - وهو ما نراه اليوم في الجغرافيا الرقمية، حيث تتعامل النماذج مع الزمن كظاهرة حية وليست رقمية فحسب. من هنا، أصبح الفكر الجغرافي الرقمي امتداداً للفلسفة الوجودية والظاهراتية، لكنه أعاد صياغتها في إطار علمي تقني معاصر.

٧- الدروس المستفادة من التجربة العالمية

- ١- دمج التكنولوجيا بالفكر الجغرافي لا يتحقق إلا بوجود رؤية فلسفية واضحة.
- ٢- الجغرافيا الحديثة تقوم على التحليل الزمني المكاني التكاملي (Spatio-temporal Integration).
- ٣- النظم العالمية مثل Google Earth Engine و ArcGIS Pro أصبحت منصات تفكير علمي وليست أدوات فقط.

١- الاتجاه نحو "الفكر الجغرافي المفتوح" (Open Geographical Thought) "يعزز التعاون بين الباحثين وتبادل البيانات.

٢- يجب على الفكر العربي الانتقال من "التقليد التقني" إلى "الإنتاج المعرفي الرقمي" لتأسيس مدرسة عربية أصيلة في الفكر الجغرافي.

٨- خلاصة المبحث

لقد أحدثت التكنولوجيا تحولاً جوهرياً في الفكر الجغرافي، إذ أعادت تعريف العلاقة بين الإنسان، المكان، والزمن ضمن إطار رقمي تفاعلي. وباتت الجغرافيا علماً نقدياً تكاملياً يجمع بين التحليل الكمي والبعد الإنساني. أما في العالم العربي، فإن مستقبل الفكر الجغرافي يعتمد على مدى القدرة على تحويل التكنولوجيا من وسيلة إلى فلسفة، ومن أداة إلى إطار معرفي. إن الجغرافيا في عصر البيانات لم تعد تُنتج خرائط، بل تنتج رؤى فكرية جديدة للمكان والإنسان في الزمن الرقمي.

المبحث الرابع: الدراسة التطبيقية - الفكر الجغرافي الرقمي في العالم العربي (Applied Study: Digital Geographical Thought in the Arab World)

١- مقدمة

تشكل الدراسة التطبيقية في هذا البحث محوراً أساسياً لفهم مدى تأثير التكنولوجيا في تطور الفكر الجغرافي العربي المعاصر. فقد شهد العالم العربي منذ بداية الألفية الثالثة تحولات ملموسة في تبني تقنيات نظم المعلومات الجغرافية (GIS) والاستشعار عن بُعد (RS) والذكاء الاصطناعي الجغرافي (Geo-AI)، إلا أن هذه التحولات لم تكن متجانسة بين الدول. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تجارب العراق، مصر، السعودية، والمغرب، بوصفها تمثل التنوع الجغرافي والمعرفي في الوطن العربي، للكشف عن علاقة التكنولوجيا بالبنية الفكرية الجغرافية في كل منها.

٢- منهجية الدراسة التطبيقية

اعتمدت الدراسة على ثلاث خطوات رئيسية:

- ١- التحليل الوثائقي: من خلال مراجعة تقارير ودراسات صادرة عن منظمات عربية ودولية (مثل الهيئة العربية للاستشعار عن بُعد، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة).
 - ٢- التحليل المقارن: بين الدول الأربع، من حيث مستوى توظيف التكنولوجيا في البحث الجغرافي ومجالات التعليم والتخطيط.
 - ٣- التحليل الزمني المكاني: (Spatio-temporal) لتتبع مراحل التحول التكنولوجي الجغرافي في العالم العربي خلال المدة (2000-2024).
 - ٣- التحليل المقارن للتجارب العربية
- يتضح من الجدول (٣) أن الفكر الجغرافي في هذه الدول يسير في مسار تصاعدي نحو الرقمنة، لكنه يختلف من حيث درجة النضج الفكري والتكامل المؤسسي.
- جدول (٣) التحليل المقارن للتجارب العربية .

الدولة	ملامح الفكر الجغرافي	أهم المؤسسات التكنولوجية	أبرز التحولات	التحديات
العراق	تركيز على الجغرافيا التطبيقية في إدارة الموارد المائية والتخطيط الحضري	المركز الوطني للاستشعار عن بُعد، جامعة بغداد	إدخال GIS في الدراسات الحضرية منذ (٢٠١٥)	ضعف البنية التقنية وقلة التدريب المتخصص
مصر	مزيج بين الفكر الأكاديمي الكلاسيكي والتحليل التطبيقي	هيئة الاستشعار عن بُعد وعلوم الفضاء، جامعة القاهرة	تأسيس برامج ماجستير GIS منذ (٢٠٠٣)	البيروقراطية وضعف التكامل بين الجهات
السعودية	توجه نحو "الجغرافيا الذكية" ضمن مشاريع المدن المستقبلية	الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية، جامعة الملك سعود	دمج الذكاء الاصطناعي في تحليل المدن	الحاجة لتوسيع البحث الأكاديمي الميداني
المغرب	تأثر بالمدرسة الفرنسية مع تطور في التحليل البيئي	المركز الملكي لرصد الأرض، جامعة الحسن الثاني	استخدام الاستشعار عن بُعد في الزراعة وإدارة المياه	ضعف الربط بين الجامعات وصناع القرار

٤ - التحليل الزمني المكاني للتحول التكنولوجي (2000-2024)

يُظهر التحليل أن الفكر الجغرافي العربي يمرّ بمرحلة "الوعي الرقمي المتأخر"، أي أنه يدرك أهمية التكنولوجيا لكنه لم يترجمها بعد إلى بناء فكري مؤسسي، الجدول (٤).

جدول (٤) التحليل الزمني المكاني للتحول التكنولوجي (2000-2024).

المرحلة الزمنية	ملامح التطور	الأدوات التقنية السائدة	السمة الفكرية
2000-2010	إدخال GIS في التعليم الجامعي والحكومي والمشروعات	ArcGIS 9، صور Landsat	مرحلة الاستيعاب التقني
2010-2018	التوسع في التطبيقات البيئية والحضرية	نظم WebGIS، البيانات الجيومكانية المفتوحة	مرحلة الانتقال المنهجي
2018-2024	دمج الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة	Google Earth Engine، Python، Spatial	مرحلة التحول الفكري الرقمي

٥ - مجالات التطبيق في الجغرافيا العربية

أ. التخطيط الحضري

- في العراق: أطلقت وزارة الإعمار والإسكان عام (٢٠٢٢) مشروعاً لتحديث خرائط بغداد باستخدام نظم المعلومات الجغرافية لتتبع الخدمات الحضرية.

- في السعودية: استُخدمت تقنيات التحليل الزمني المكاني في "نيوم" لتحليل سلوك النمو الحضري المستدام.

- في مصر: تم تطبيق نظم WebGIS في تخطيط العاصمة الإدارية الجديدة.

ب. البيئة وإدارة الموارد

- اعتمدت المغرب على صور الأقمار الصناعية لرصد التصحر وتغير الغطاء النباتي عبر مشروع الأطلس البيئي الوطني.

- في العراق، نفذ المركز الوطني للموارد المائية عام (٢٠٢١) مشروعاً لمراقبة الجفاف باستخدام بيانات Sentinel-2.

- في السعودية، استخدم مركز الاستشعار عن بُعد صور الرادار لتحليل ظاهرة العواصف الرملية.

ج. التعليم الجغرافي الرقمي

- تم إدخال مقررات "الجغرافيا الرقمية" في أغلب الجامعات العربية منذ عام (٢٠١٥).

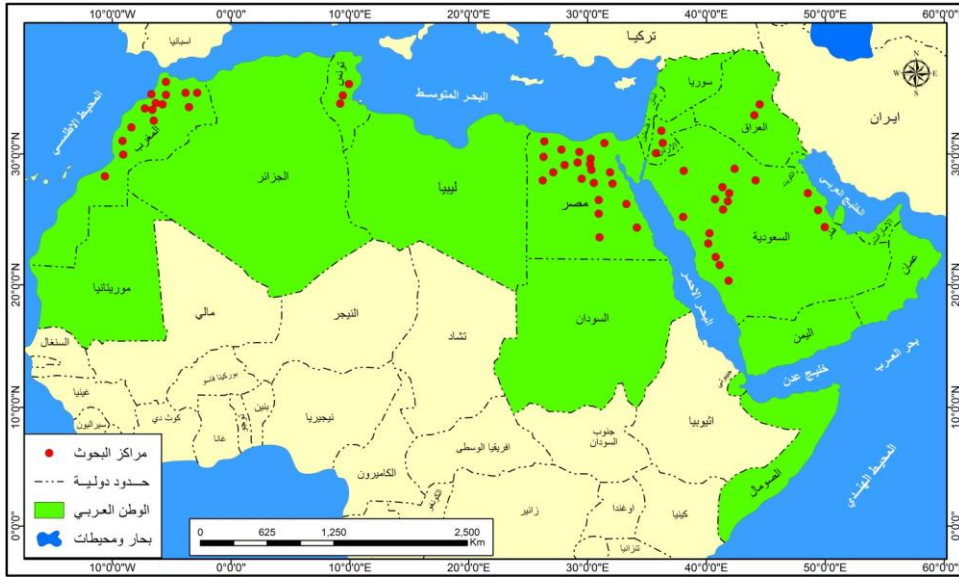
- جامعة القاهرة وجامعة الملك سعود وجامعة بغداد من أوائل المؤسسات التي أسست مختبرات GIS للتدريب البحثي.

- ومع ذلك، لا يزال التعليم الجغرافي الرقمي في كثير من الجامعات العربية يعتمد على نقل البرامج أكثر من إنتاجها.

٦ - الخريطة التحليلية الوصفية

تمثل الخريطة (1) توزيع مراكز البحوث الجغرافية الرقمية في الوطن العربي. وتُظهر الخريطة تركيز المراكز في مصر (٢٢ مركزاً)، السعودية (١٨ مركزاً)، والمغرب (١٥ مركزاً)، بينما تتوزع مراكز العراق والأردن وتونس بنسبة أقل.

خريطة (٢) التوزيع المكاني لمراكز البحوث الجغرافية الرقمية في منطقة الدراسة .



المصدر: الباحث ، اعتماداً على برنامج Arc Map 10.8.5 .

٧- التحديات المشتركة

- فكرية : غياب التنظير العربي للجغرافيا الرقمية وضعف البنية الفلسفية المعرفية.
- تكنولوجية : ضعف البنية التحتية الرقمية وقلة الموارد المالية.
- مؤسسية : الفصل بين البحث الأكاديمي والتطبيق الحكومي.
- لغوية : هيمنة المصطلحات الإنجليزية على اللغة العلمية الجغرافية العربية.
- سياسية : ضعف الاستراتيجيات الوطنية في دعم التحول الرقمي الجغرافي.

٨- التوجهات المستقبلية

- إنشاء شبكة عربية موحدة للبيانات الجغرافية المفتوحة.(Arab GeoData Network).
- تطوير مناهج الجغرافيا الذكية (Smart Geography) في الجامعات العربية.
- دعم مشاريع التكامل العربي في تحليل التغير المناخي عبر تقنيات Geo-AI.
- إطلاق برامج تدريب رقمية عربية متخصصة في التحليل الزمني المكاني.
- تشجيع الأبحاث المقارنة بين الدول العربية لبناء قاعدة معرفية رقمية عربية مشتركة.

٩- خلاصة المبحث

أثبتت الدراسة التطبيقية أن الفكر الجغرافي العربي يعيش مرحلة التحول من الاستيعاب التقني إلى الوعي الرقمي. لقد غيرت التكنولوجيا طريقة التعامل مع المكان والزمن، وجعلت من الجغرافيا علماً تحليلياً تفاعلياً متكاملًا. غير أن هذا التحول لا يكتمل دون تأصيل فكري وفلسفي عربي يضمن استقلال الهوية الجغرافية الرقمية في مواجهة النماذج الغربية الجاهزة. إن المستقبل يفرض على الفكر الجغرافي العربي الانتقال من الاستخدام إلى الإنتاج المعرفي، ومن النقل إلى الابتكار النظري والتطبيقي.

المبحث الخامس: النتائج والتوصيات (Findings and Recommendations)

١ - مقدمة

بعد تحليل الجوانب النظرية والتطبيقية لتأثير التكنولوجيا في الفكر الجغرافي العربي، يتضح أن التحول الرقمي لم يكن ظاهرة تقنية بحتة، بل عملية فكرية ومعرفية أعادت صياغة العلاقة بين الجغرافي، المكان، والزمن. يهدف هذا الفصل إلى عرض النتائج الرئيسة التي توصل إليها البحث، مع تقديم مجموعة من التوصيات العملية والأكاديمية التي يمكن أن تسهم في تطوير الفكر الجغرافي العربي في عصر الثورة الرقمية.

٢ - نتائج البحث

أولاً: نتائج فكرية

- ١- التكنولوجيا أعادت بناء المفاهيم الجغرافية، خصوصاً مفهومي الزمان والمكان، فباتا يُفهمان بوصفهما منظومة معرفية ديناميكية لا إطارين ثابتين.
- ٢- نشأ عن هذا التحول ما يمكن تسميته بـ الفكر الجغرافي الرقمي العربي، وهو فكر ناشئ يزوج بين التقنية والهوية المكانية العربية.
- ٣- الفكر الجغرافي لم يعد يُنتج خرائط فقط، بل أصبح ينتج رؤى معرفية تفسّر سلوك الإنسان في الزمان والمكان.
- ٤- الجغرافيا الرقمية لا تنفصل عن الفلسفة، إذ تمثل التكنولوجيا "أداة تفكير" بقدر ما هي "أداة تحليل".
- ٥- الفكر الجغرافي العربي لا يزال في طور التأسيس، ويحتاج إلى تأصيل فلسفي ونقدي عربي مستقل.

ثانياً: نتائج تطبيقية

- ١- شهدت الدول العربية نمواً تدريجياً في تطبيقات GIS وRS، إلا أن التفاوت بين الدول ما زال كبيراً.
- ٢- العراق ومصر يركزان على الجانب الأكاديمي والتعليمي، بينما السعودية والمغرب تتقدمان في الجانب التطبيقي العملي.
- ٣- أدّت المشاريع الكبرى مثل نيوم في السعودية والعاصمة الإدارية الجديدة في مصر إلى تحفيز الفكر الجغرافي التطبيقي.
- ٤- لا تزال هناك فجوة بين التعليم الجامعي الجغرافي الرقمي والقطاع التخطيطي والإنتاجي.
- ٥- تظهر الخرائط التحليلية أن المراكز الجغرافية الرقمية تتركز في دول محددة (مصر، السعودية، المغرب)، بينما تعاني باقي الدول من ضعف البنية التقنية.

ثالثاً: نتائج مؤسسية

- ١- ضعف التكامل بين مؤسسات التعليم والبحث العلمي والهيئات الحكومية في إدارة المعلومات المكانية.
- ٢- غياب سياسات وطنية موحدة للبيانات الجيومكانية في معظم الدول العربية.
- ٣- ضعف إنتاج المراجع والمصطلحات الجغرافية العربية الحديثة مقارنة بالمصادر الأجنبية.
- ٤- غياب التعاون العربي في إعداد أطلال رقمية مشتركة، رغم توفر الإمكانيات التقنية.

٣ - التوصيات

أ. على الصعيد الفكري والأكاديمي

- ١- ضرورة تطوير مدرسة فكرية عربية في الجغرافيا الرقمية، تنطلق من الفلسفة الجغرافية الإسلامية والعربية وتتكامل مع الفكر العالمي.
- ٢- إدماج التكنولوجيا في المناهج الجغرافية الجامعية كمكوّن فلسفي وليس تقنياً فقط.

٣- تشجيع الدراسات العليا على تناول موضوعات الفكر الجغرافي الرقمي ومفاهيم "الزمان الرقمي" و"المكان الذكي".

٤- توسيع حركة الترجمة والتأليف في مجال الجغرافيا الرقمية بمصطلحات عربية دقيقة.

ب. على الصعيد التطبيقي والمؤسسي

١- إنشاء المركز العربي للفكر الجغرافي الرقمي بالتعاون بين الجامعات العربية والهيئات الجيومكانية.

٢- إطلاق مبادرة البيانات الجغرافية المفتوحة العربية (Arab Open GeoData) لدعم الأبحاث.

٣- توحيد المعايير العربية في نظم المعلومات الجغرافية لضمان التكامل بين المشاريع.

٤- تعزيز الشراكات بين القطاع الأكاديمي والقطاع الحكومي لتطبيق التحليل الجغرافي في التخطيط والتنمية.

ج. على الصعيد المستقبلي

١- الاستثمار في الذكاء الاصطناعي الجغرافي وتطبيقاته في إدارة المدن والبيئة.

٢- بناء منصات عربية لتحليل التغيرات المناخية باستخدام أدوات التحليل الزمني المكاني.

٣- دعم مشاريع "الجغرافيا الذكية" في المدن العربية لتحقيق التنمية المستدامة.

٤- دمج البعد القيمي والثقافي العربي في الفكر الجغرافي الرقمي، لحماية الهوية المعرفية من الذوبان في النماذج الغربية.

٤- خاتمة المبحث

إن التكنولوجيا لم تعد مجرد أداة في يد الجغرافي، بل أصبحت إطاراً معرفياً متكاملًا يوجّه التفكير والتحليل. لقد أسهمت الثورة التكنولوجية في نقل الفكر الجغرافي العربي من مرحلة التبعية إلى مرحلة الاستقلال الفكري التدريجي، وهو ما يفتح المجال أمام نشوء مدرسة عربية نقدية في الجغرافيا الرقمية. إن المستقبل الجغرافي العربي مرهون بقدرته على تحويل التكنولوجيا إلى وسيلة تفكير خلاقة تُعبر عن الذات المكانية والزمنية للأمة العربية في عصر المعرفة.

الملاحق

الملحق (١): الجدول التحليلي المقارن لمراحل التحول الجغرافي العربي

المرحلة	الخصائص الفكرية	الأدوات المستخدمة	الأثر في الفكر الجغرافي
ما قبل ٢٠٠٠	وصفي - تقليدي	الخرائط الورقية	تحليل ساكن للمكان
2000-2015	تحليلي - تقني	RS ، GIS	بداية التحول المفاهيمي
2015-2024	نقدي - رقمي	Big ، Geo-AI Data	تكامل المكان والزمان والمعرفة

قائمة المراجع

- ١- عبد الجبار، خالد. *الفكر الجغرافي العربي بين التقليد والحداثة*. بغداد: دار الحكمة، ٢٠٢٠.
- ٢- الهيئة العربية للاستشعار عن بُعد. *تقرير التحول الرقمي الجغرافي في الوطن العربي*. دمشق، ٢٠٢٣.
- ٣- المصري، نبيل. *نظم المعلومات الجغرافية وتطبيقاتها في العالم العربي*. القاهرة: جامعة عين شمس، ٢٠١٩.
- ٤- السالمي، عبد الرحمن. *الفكر الجغرافي والنظم الرقمية الحديثة*. الرياض: جامعة الملك سعود، ٢٠٢٢.
- ٥- يوسف، ناصر. *التحليل المكاني والتحول الرقمي في الجغرافيا العربية*. عمان: دار صفاء، ٢٠٢١.
6. Harvey, David. *The Condition of Postmodernity*. Oxford: Blackwell, 1989.
7. Goodchild, Michael F. "The Future of GIS and Geography." *Annals of the Association of American Geographers*, 2020.

8. Longley, Paul et al. *Geographical Information Systems and Science*. Wiley, 2020.
9. Jiang, Bin. "Geospatial Big Data and the Transformation of Geography." *International Journal of Geographical Information Science*, 2023.
10. Batty, Michael. *Digital Twins and Smart Cities*. London: UCL Press, 2021.

الخاتمة العامة للبحث

يتضح من مجمل الفصول أن العلاقة بين التكنولوجيا والفكر الجغرافي العربي ليست علاقة تبعية بل علاقة تحول معرفي مستمر. فالتكنولوجيا لم تتغير فقط طريقة تحليل الظواهر، بل أعادت بناء مفهوم الإنسان في الزمان والمكان. ولعلّ التحدي الأهم أمام الفكر الجغرافي العربي في المرحلة القادمة هو توطين التكنولوجيا فكرياً، وتحويلها إلى منهج تفكير عربي نقدي يسهم في بناء جغرافيا عربية رقمية مستقلة.



امكانية توظيف البوليمرات والحجر في انجاز اعمال نحتية معاصره

الباحث : حسنين كطران مجارح

جامعة بابل/ كلية الفنون الجميلة

fin272.hassnan.ktran@student.uobabylon.edu.iq

المشرف: أ.م.د. ادهم علي حمزة

جامعة بابل/ كلية الفنون الجميلة

fine.adham.ali@uobabylon.edu.iq

الملخص

يتناول البحث الحالي والموسوم (إمكانية توظيف البوليمرات والحجر في أنجاز اعمال نحتية معاصرة) دراسة البوليمرات في الاعمال النحتية المعاصرة، من هنا جاءت مشكلة البحث بصيغة التساؤل، كيف يمكن الاستفادة من امكانية استعمال الحجر والايبوكسي في تشكيل اعمال نحتية معاصرة، اذ تتكون الاعمال النحتية من عناصر التكوين من خط وفضاء وكتلة وملمس وضوء ولون وغيرها، بالإضافة الى خصائص الايبوكسي الفيزيائية والكيميائية، حيث تتناسب مع التناسب والانسجام والتوازن والتكرار وغيرها، التي تعمل في عملية تكوين العمل الفني، ولذلك أستخدم النحات أسس وعناصر تكوين العمل الفني لصياغات مختلفة ومتنوعة، تميزت عن باقي الصياغات النحتية التي تنتمي الى أساليب وطرز ومدارس فنية في انجاز اعماله .

Adstract

The current research, entitled (The Possibility of Employing Polymers and Stone in the Completion of Contemporary Sculptural Works), deals with the study of polymers in contemporary sculptural works. Hence, the research problem came in the form of a question: How can the possibility of using stone and epoxy be utilized in the formation of contemporary sculptural works? Sculptural works are composed of elements of composition such as line, space, mass, texture, light, color, and others, in addition to the physical and chemical properties of epoxy, which are compatible with proportion, harmony, balance, repetition, and others, which work in the process of forming the artwork. Therefore, the sculptor used the foundations and elements of the composition of the artwork for different and varied formulations, which were distinguished from the rest of the sculptural formulations that belong to artistic styles, methods, and schools in the completion of his works.

الفصل الأول: (الاطار المنهجي للبحث)

أولاً: مشكلة البحث

يمثل النحت المعاصر مرحلة متقدمة في تطور الفنون البصرية، إذ يسعى الفنانون إلى استعمال مواد وتقنيات جديدة تعكس ما توصل إليه العلم والامكانيات التجريبية من أجل تشكيل نماذج تتجاوز بتكوينها الأشكال التقليدية أو العمل على إظهارها أكثر دقةً وتعبيراً بما يميزها عن سابقها، لقد أبدع النحاتون في تشكيل مجسماتهم عبر استعمال المواد المتنوعة والتقنيات المختلفة في النحت المعاصر، ورغم كل ذلك التطور إلا أن

النحاتون في العراق يواجهون عدة تحديات، أبرزها ضعف المعلومات والدراسات النظرية والتطبيقية حول الأساليب والتقنيات والمواد الحديثة المستخدمة أو حتى الحصول على هذه المواد ومعالجتها التقنية، وهذا يولد لدى النحات صعوبة المزج بين الابتكار الفني والقدرة التقنية على تحقيق الرؤية الابتكارية والإبداعية، وبذلك ينعكس على الإمكانات التعبيرية والجمالية وهي الغاية النهائية والاساسية من التشكيل، مما يؤدي إلى محدودية استعمال هذه المواد الحديثة والاعتماد على المواد التقليدية، وهذا يدل على غياب المنهجية الواضحة لاستثمار المواد والتقنيات الحديثة في النحت داخل العراق، التي تسببت بعدم تقديم أعمال نحتية ذات قيمة جمالية وتعبيرية مبتكرة قادرة على مسايرة التطورات الفنية المعاصرة.

وتكمن المشكلة في عدم وجود استراتيجيات واضحة ومنهجية لدى النحاتون لاستثمار الخصائص الفريدة للحجر والإيبوكسي في إمكانية التشكيل، وإنتاج أعمال نحتية ذات بعد جمالي وتعبيري مبتكر.

بذلك يسعى الباحث للخوض في الدراسة الأكاديمية والفنية من أجل توضيح الطرق المثلى لمعالجتهما وتقنيات تشكيلهما وإكسابهما قيمة جمالية، عبر إيجاد آليات توظيفها فنياً وتقنياً لتحقيق الإبداع في الأعمال النحتية، مما يعزز قدرته على الاسهام في تطوير الخطاب النحتي المعاصر، والسعي للوصول إلى حل لمشكلة ضعف استثمار هذه المادة الحديثة في إثراء التجربة النحتية، لهذا تمحورت مشكلة البحث حول التساؤل الآتي:

كيف يمكن الاستفادة من إمكانية استعمال الحجر والإيبوكسي في تشكيل اعمال نحتية معاصرة ؟

ثانياً: أهمية البحث والحاجة إليه

تتجلى أهمية البحث الحالي في ما يأتي:

– يمثل البحث دراسة تطبيقية لموضوع توظيف الحجر والإيبوكسي في انجاز اعمال نحتية معاصرة مما يتيح للباحثين والمختصين للاطلاع على الاعمال النحتية من خامه الحجر ومادة الايبوكسي في النحت المعاصر.

– تسليط الضوء على ماهية البوليمرات والإيبوكسي تحديداً وتأثيرها على المنجز النحتي المعاصر، مما يشكل تجربة تقنية معاصرة داخل العراق.

ثالثاً: هدف البحث

يهدف البحث الحالي إلى:

تعرّف إمكانية استخدام الحجر والإيبوكسي في إنتاج أعمال نحتية معاصرة.

رابعاً: حدود البحث

- الحدود الموضوعية: الأعمال النحتية المعاصرة (المجسمة والبارزة) التي نفذها الباحث من خامه الحجر ومادة الايبوكسي فقط.
- الحدود المكانية: (كلية الفنون الجميلة/ جامعة بابل) (بابل - العراق).
- الحدود الزمنية: انطوت الحدود الزمنية على عام (٢٠٢٥ م).

خامساً: تحديد مصطلحات البحث وتعريفها

١. أمكانية

أ - لغة: (أمكانية) كما وردت كلمة مكن (مكنة) في لسان العرب (بمعنى جعله قادراً على فعل شيء محدد ويقال أستمكن الرجل من الشيء أي صار أكثر قدرة عليه، كما يقال متمكن من العلم أو من المهارة معينة بمعنى متقناً بالعلم أو المهن^١.

التمكين : التقوية أو التعزيز^٢.

ب - اصطلاحاً: (أمكانية) هي الاستعداد والقدرة الكامنة التي تتطلب النمو والتدريب، الوسائل التي تحت التصرف أو الطاقات التي يمكن الاستفادة منها^٣.

يعرف أرسطو مفهوم الامكانية على أنه يشير بشكل عام الى أي احتمال ممكن أن يقال عن شيء ما، كما لا يمكن اعتبار جميع الاحتمالات متساوية، ويشدد على أهمية تلك التي تصبح حقيقة من تلقاء نفسها، عندما تكون الظروف مناسبة ولاشي يوقفها^٤.

التوظيف

لغة: التوظيف عند ابن منظور في كتابه (لسان العرب هو الزام الشيء ووضعه في مكانه فيقال: وظف فلانا وظفا إذا تبعه مأخوذاً من الوظيف، ويقال استوظف استوعب ذلك كله^٥، اما عند الفيروز آبادي فالتوظيف جاء بمعنى " تعيين الوظيفة والمواظفة والمواظرة والملازمة^٦.

اصطلاحاً : جاء تعريف الوظيفة عند جميل صليبا) بمعنى عمل خاص ومميز لعضو في مجموعة مرتبطة الاجزاء ومتضامنة، وهناك وظائف فيسولوجية، وسيكولوجية، واجتماعية، فالوظيفة على اساس هذا التعريف تتحد بمجموعة مترابطة تعتمد اعضاء محددى الوظيفة اى التعيين^٧.

. الايبوكسي

أ - لغة: (Epoxy Resin) إيبوكسي ريزن: هي كلمة يونانية اختصار لكلمة أكسجين أي ذرة أكسجين ترتبط من الخارج بذرتين من الكربون، وهي مادة كيميائية مكونه من مركبين راتنج الإيبوكسي (resin) والمركب المصلب (hardener) ويتم خلط المركبين وتتصلب المادة بتأثير الهواء^٨.

الإيبوكسي (اصطلاحاً): راتنج اصطناعي حراري التصلد (Thermosetting Polymer) يتكون أساساً من مركبات عضوية تحتوي على مجموعات إيبوكسي فعالة، ويتصلب عند تفاعله مع مادة مصلبة (Hardener) من خلال تفاعل كيميائي يُعرف بالبلورة الشبكية^٩، مما يمنحه خواص ميكانيكية وفيزيائية عالية مثل الصلابة، والمتانة، ومقاومة العوامل الكيميائية والحرارية^٩.

الفصل الثاني (الإطار النظري)

المبحث الأول: الإيبوكسي الخواص الكيميائية والفيزيائية

ينتمي الإيبوكسي إلى مجموعة الراتنجات المتصلبة بالحرارة، حيث تتميز هذه الراتنجات بعدم إمكانية إعادة تشكيلها بالحرارة بعد تحولها إلى مادة صلبة، وذلك بسبب تكوينها لسلاسل بوليميرية طويلة متشابكة مع بعضها البعض تسمى بالربط التشابكي، يحتوي الراتنج الإيبوكسي على مجموعتين أو أكثر من الحلقات الإيبوكسيدية المرتبطة بذرتي كربون، إذ تُعد هذه الحلقات مواقع تفاعل فعالة ترتبط كيميائياً بجزيئات المصلب، ولا سيما تلك الحاوية على مجموعات وظيفتها القدرة على فتح الحلقة الإيبوكسيدية، مما يؤدي هذا التفاعل المتبادل إلى تكوين شبكة بوليميرية متشابكة ثلاثية الأبعاد، تمتد روابطها في جميع الاتجاهات داخل البنية، مما يمنح المادة خصائص ميكانيكية وبنائية عالية الاستقرار^{١٠}.

تُعد الراتنجات مواد عضوية معقدة تتكون أساساً من مركبات (ليوغندية) أو مواد صلبة تستخلص من النباتات، وخصوصاً من الأشجار، وتمتاز هذه المواد ببنية جزيئية شبكية مكونة من البوليمرات، وأن سبب افراز النباتات لهذه الراتنجات الطبيعية هو أنها آلية دفاعية لحماية أنسجتها، إذ تعمل على سد مواضع الإصابة والحد من دخول الآفات أو مسببات المرضية، ويكون الراتنج الطبيعي عادةً ذا قوام لزج عند إفرازه، ثم يكتسب صلابة تدريجياً عند تعرضه للهواء، وقد يتحول مع مرور الزمن إلى مواد صلبة مثل (الكهرمان) ، وتوجد العديد من الأنواع المختلفة للراتنجات الطبيعية^{١١}، وفيما يأتي بعض الأمثلة عليها:

أنواع الراتنجات الطبيعية:

١. الراتنج: يوجد عادة في أشجار الصنوبر، ويستخدم في صناعة المواد اللاصقة والورنيش والمقابض اللاصقة للرياضة.

٢. العنبر: يوجد في الأشجار القديمة ويستخدم في صناعة المجوهرات.

٣. اللبان والمر: يأتي من عصارة الأشجار ويستخدم غالباً في العطور والبخور.

٤. الكوبال: مادة راتنجية تستخدم في إنتاج الورنيش والبخور، لذلك يمكننا اعتباره استخداماً متغيراً^{١٢}.

أنواع الراتنجات الصناعية:

تم تطوير الراتنجات الصناعية لتتسم بخصائص محددة ثلاث طيفاً واسعاً من التطبيقات الصناعية، بدءاً من صناعة البلاستيك والطلاءات والمواد اللاصقة، وصولاً إلى الصناعات الإلكترونية، ومن أبرز أنواعها:

١. راتنج الإيبوكسي: يتميز بقوة التصاق عالية ومقاومة ممتازة للحرارة والمواد الكيميائية، مما يجعله خياراً مثالياً في تصنيع الطلاءات والمواد اللاصقة عالية الأداء.

٢. راتنج البوليستر: يستخدم بصورة شائعة في صناعة الألياف الزجاجية وقطع غيار السيارات وهياكل السفن بسبب متانته وسهولة تشكيله.

٣. راتنج البولي يوريثين: يمتاز بمرونة كبيرة ومقاومة عالية للتآكل، مما يجعله ملائماً لتطبيقات متعددة تشمل الطلاءات والأحذية الصناعية والرقائق.

٤. الراتنج الأكريليكي: يدخل في تركيب العديد من الطلاءات، كما يُستخدم في تصنيع الزجاج الأكريليكي والمواد ذات الشفافية العالية^{١٣}.

وعلى الرغم من التقدم الكبير في مجال الراتنجات الصناعية ودورها المحوري في تعزيز عمليات التصنيع الحديثة بفضل خصائصها المشكّلة بعناية، فإن الراتنجات الطبيعية ما زالت تحظى بتقدير واسع في العديد من الاستخدامات التقليدية والجمالية.

الاستخدامات التاريخية للراتنجات

شهد التاريخ البشري استعمالاً واسعاً للراتنجات الطبيعية عبر الحضارات المتعددة، ففي مصر القديمة استخدمت أنواع مثل المرّ واللبان في الطقوس الدينية كبخور، كما كانت عنصرأ أساسياً في عمليات التحنيط نظراً لخصائصها الحافظة وروائحها العطرية المميزة، وفي الحضارتين اليونانية والرومانية، استخدمت الراتنجات كمواد لاصقة ومائعة لتسرب المياه في بناء السفن، كما استُغلت في صناعة الحلي والمجوهرات، وكذلك دخلت بعض أنواع الراتنجات في تركيب الأحبار التي استخدمت في كتابة المخطوطات التاريخية، مما يؤكد أهميتها في حفظ التراث المعرفي عبر العصور، إذ كانت بعض الراتنجات جزءاً لا يتجزأ من صناعة الأحبار المستخدمة في المخطوطات التاريخية^{١٤}.

وفي بداية القرن العشرين بدأت ملامح استخدام الراتنجات الصناعية بالظهور بالتزامن مع اختراع الراتنجات الفينولية في عام ١٩٠٧ على يد (ليو بايكلاند) التي تمثل إحدى المراحل المبكرة لصناعة البلاستيك، وأسهم في التوسع اللاحق في استخدام الراتنجات الصناعية في العديد من التطبيقات الصناعية، والإيبوكسي يعد أحد أنواع الراتنجات الذي يتكون من عملية إنكسار الرابطة الأوكسجينية، إذ يشير المصطلح إلى ذرة أوكسجين مرتبطة من الخارج بذرتين من الكربون، ولتكوين المادة النهائية يتم خلط مادة راتنج الإيبوكسي مع المركب الصلب لكي يتفاعل ويكتسب الصلابة، ويتأثر زمن التصلب بدرجة حرارة الهواء المحيط^{١٥}.

وهذا التفاعل ينتج سلسلة بوليمرية من الإيبوكسي، والتي يمكن التحكم في طولها وخصائصها من خلال تعديل نسبة المواد، ويجب أن يتم غسل خليط التفاعل للتخلص من الأملاح والمواد الجانبية، ويتم تسخين الخليط لإزالة أي مواد متطايرة، وتكون النتيجة هي راتنج إيبوكسي خام، غالباً ما يكون في شكل سائل لزج أو مادة صلبة شفافة، ولتحسين هذه المادة تتم إضافة محفزات (مواد تصلب أو مصلدات) مثل الأمينات، للتحكم في

سرعة التصلب (التفاعل الحراري)، ويمكن إضافة مواد لتحسين خواص الإيبوكسي منها ألياف الكربون أو الألياف الزجاجية لاكتساب المتانة ومواد ملونة لمنحه مظهراً جمالياً ومكونات تجعله مقاوماً للشمس^{١٦}.
فقد كانت البدايات لتطوير راتنجات الإيبوكسي تحديداً من عام (١٩٣٦-١٩٤٠) عندما قام الكيميائي السويسري (بيير كاستان) بتسجيل براءة اختراع لراتنج إيبوكسي ناتج عن تفاعل (البيسفينول A مع الإيبكلور هيدرين)، وكان لهذا الاكتشاف دور محوري في انطلاق مسيرة تطوير راتنجات الإيبوكسي الحديثة، قبل أن ترخص لاحقاً شركة سيبا (Ciba) السويسرية، التي بدأت بإنتاج راتنجات الإيبوكسي على نطاق تجاري^{١٧}، الذي دخل مرحلة التوسع في المدة (١٩٤٠ إلى ١٩٥٠) التي أطلقت فيها شركة سيبا منتج (Araldite)، وهو أحد أوائل المنتجات التجارية لراتنجات الإيبوكسي، وفي نفس الوقت قام الكيميائي الأمريكي (سيلفان غرينلي Sylvan Greenlee) بتطوير راتنجات الإيبوكسي في الولايات المتحدة الأمريكية، مما ساهم في توسيع استخدام هذه المادة في التطبيقات الصناعية، لتصبح اليوم هي مادة متعددة الاستخدامات^{١٨}، تطورت مع تطور التقنيات الصناعية وجرى تحسين الخصائص الإيبوكسية عبر إدخال محفزات وأساليب معالجة متقدمة، الأمر الذي أدى إلى تعزيز قوته وتوسيع مجالات تطبيقه، التي بلغت ذروتها بين عامي (١٩٦٠ إلى ١٩٨٠)، عندما دخلت صناعات الطائرات والسيارات والإلكترونيات، حيث استخدم في الطلاءات الواقية، والمواد اللاصقة الهيكلية، والعوازل الكهربائية، كما أنتجت أنواع متخصصة من راتنجات الإيبوكسي قادرة على تحمل درجات الحرارة العالية، مما أتاح استخدامها في الصناعات الفضائية^{١٩}.

شهدت مركبات الإيبوكسي منذ عام (١٩٩٠ إلى ٢٠٠٠) تقدماً ملحوظاً في خصائصها المقاومة للأشعة فوق البنفسجية والماء، مما أسهم في توسيع مجالات استخدامها، وقد جرى العمل على دعم الشفافية العالية والجودة محسنة، الأمر الذي جعلها خياراً مناسباً في الفنون وصناعة الطلاءات التقنية، واستخدام مواد نانوية بهدف تعزيز الخصائص الفيزيائية والميكانيكية، ومنذ عام (٢٠١٠م) حتى الآن استمر التركيز على تطوير جزيئات الإيبوكسي النانوية، مع السعي إلى تقليل استخدام المركبات العضوية المتطايرة (VOCs) المركبات العضوية المتطايرة، مما يعكس توجهاً متزايداً نحو إنتاج مواد أكثر توافقاً مع المعايير البيئية^{٢٠}.

١- تفاعلات الإيبوكسي الكيميائية:

التفاعل الأساسي هي عملية تحضير الإيبوكسي للتشكيل عند خلط (الإيبوكسي + المصلب)، تفتح الحلقة الإيبوكسيدية وتتفاعل مع مجموعة الأمين NH_2 ، كل ذرة نيتروجين في المصلب قادرة على الارتباط بعدة حلقات إيبوكسيدية، وهذا يؤدي إلى تكوين شبكة ثلاثية الأبعاد متينة جداً، تنتج عنها مادة صلبة حرارية (Thermoset) ذات قوة ميكانيكية عالية ومقاومة كيميائية جيدة، ذات طابع طارد للحرارة (Exothermic)^{٢١}، وهناك العديد من المواد المصلبة التي يمكن خلطها مع الإيبوكسي التي تنتج خصائص معينة وهي كالآتي:

١- التفاعل مع الأمينات.

الأمينات (Aliphatic أو Aromatic) هي أشهر المصلبات المستخدمة، التفاعل يتم بسرعة لأن الأمينات تهاجم الحلقة الإيبوكسيدية وتفتحها بسهولة، الأمينات العطرية تعطي شبكات أكثر صلابة ومقاومة للحرارة، بينما الأمينات الأليفاتية تمنح مرونة أكبر، التطبيقات دهانات واقية، مواد لاصقة عالية التحمل، تغليف مكونات كهربائية^{٢٢}.

٢- التفاعل مع الأحماض الكربوكسيلية.

الأحماض قادرة أيضاً على فتح الحلقة الإيبوكسيدية، ولكن التفاعل بطيء نسبياً ويحتاج غالباً إلى محفزات (مثل القواعد أو الأملاح)، النتيجة تكون تكوين إسترات، مما يعطي مواد أقل صلابة من شبكات الأمينات، الاستخدامات تصنيع بوليمرات خاصة أو راتنجات مرنة^{٢٣}.

٣- التفاعل مع الكحولات.

الكحولات لوحدها لا تتفاعل بقوة مع الإيبوكسي إلا في وجود محفزات قاعدية (مثل NaOH أو الأمينات الثانوية)، التفاعل ينتج عنه تكوين إيثرات (Ethers)، النتيجة تحسين المرونة، ولكن يقل الصلابة الميكانيكية^{٢٤}.

المبحث الثاني: الحجر مكوناته وأنواعه

تقدمة:

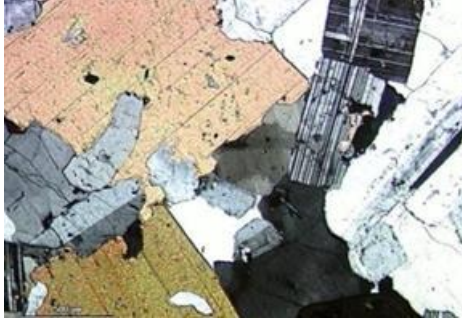
يعد الحجر مادة طبيعية رافقت الإنسان منذ فجر التاريخ، في مناطق مناخية مختلفة، عاش الناس في كهوف ذات التكوينات الصخرية، وفي وقت لاحق جمعوا حطام الصخور السائبة واستخدموها كمادة لبناء لجدران وهياكل بسيطة صالحة للسكن، لذلك نجد الحجر هو المكون الأساسي في تلبية احتياجات الإنسان في حياته اليومية والتعبير عن نوازه رغباته من خلاله، لقد كان له حضور قوي في العمارة التي حملت المضامين الدينية والطقوس ومعتقدات الشعوب، إذ كان الحجر يستعمل في بناء المعابد والقصور وزخرفت الأعمدة والواجهات بالنقوش الصخرية في الحضارات القديمة.

هذه المادة التي تعد مدونة التاريخ فقد كانت وسيلة لتوثيق الأحداث والبطولات وحياة الشعوب واخبارهم، إذ خلدت منجزات حضارة وادي الرافدين من مسلة حمورابي وتشريع القوانين في بابل إلى تمثال الثور المجنح حارس البلاد في آشور، أما في الحضارة المصرية فقط عرفت بالأهرامات والمعابد وتمثال أبو الهول، ثم النحت الكلاسيكي اليوناني والروماني التي أظهرت الجمال البشري والمثالية الجسدية، ومنحوتات عصر النهضة التي طرحت المضامين الدينية بصورة مغايرة، وإلى يومنا هذا ظل الحجر وسيطاً رئيساً لأنه متاح وقابل للحفظ عبر هذه القرون، ولكن يحتاج إلى مهارة عالية وصبراً كبيراً من قبل النحاتون لنحت هذه التماثيل، التي غالباً كانت ترمز إلى الثبات، الديمومة، الزمن، مما أعطى هذه الأعمال هيبة وقداية.

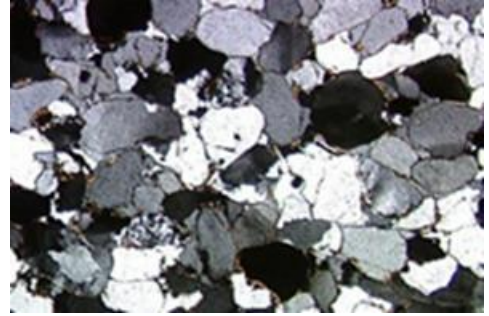
والحجر مادة صلبة تكونت طبيعياً من مجموعة من المعادن، وإن هناك بعض الأحجار تتكون من معدن واحد فقط وتسمى صخور أحادية المعدن، وفي هذه الحالة تكون المعادن موجودة بكميات كبيرة على هيئة طبقات أو جبال ممتدة على مسافات واسعة، وبذلك نجد أن المعدن هو العنصر الأساسي لبناء الصخر، وهذه الصخور هي الوحدة الأساسية في بناء الجسم الصلب من قشرة الأرض، إن المعادن التي تتكون منها الصخور هي الفلزات، والفلز هو مادة طبيعية متجانسة تشكلت باتحاد مجموعة من الذرات المختلفة مع بعضها ولها تركيب كيميائي ثابت وصفات فيزيائية ثابتة، ويمكن أن تتجمع الفلزات من نوع واحد لتشكل مادة نقية مثل

الكوارتز أو الجبس، ويمكن أن تتجمع عدة فلزات مختلفة مع بعضها لتشكل مادة ذات مركبات مختلفة مثل الصخور الكلسية والبازلت، والصخور تتكون من ثلاثة أنواع رئيسية وهي: النارية والرسوبية والمتحولة^{٢٥}

إن هذه المجموعات الرئيسية الثلاث للصخور تتعرض لعمليات التحلل والتحول الدائم، باستمرار عبر هذه العمليات، وقد ينتقل الصخر من نوع إلى آخر مع الزمن، وذلك نتيجة تعرضها للتجوية الطبيعية والنشاط الميكروبيولوجي من تفكك الصخور بفعل العوامل الجوية مثل الحرارة والماء والرياح، والتلوث البشري للغلاف الجوي، المعروف باسم التدهور، وتعتمد سرعة هذا التحلل على كل من الظروف البيئية والتركيب المعدني للحجر^{٢٦}.



بنية الحجر الكرانيت



بنية الحجر الرملي



بنية الرخام



بنية الحجر الجيري

تقنيات مادة الحجر:-

١. النحت الطرحي (Subtractive carving): إزالة المادة تدريجياً حتى الوصول للشكل.
٢. النقش (Relief): نقوش بارزة أو غائرة على لوح حجري.
٣. النسخ أو النقل: استخدام جهاز القياس (pointing machine) أو المسح ثلاثي الأبعاد و CNC لنسخ نموذج.
٤. التجميع أو التركيب: ربط كتل حجرية بواسطة دبابيس فولاذية (stainless dowels) أو ملاط خاص.
٥. التشطيب: صنفرة متدرجة، تلميع، تنعيم، أو عمل تأثيرات سطحية بالخدش أو التبخير أو الضرب بواسطة مطرقة خاصة (bush hammer) ^{٢٧}.

أدوات العمل الأساسية:-

١. أدوات يدوية: مطرقة خشبية أو مطرقة حجر، إزميل طرفي (point)، إزميل مسنن (toothed)، إزميل مسطح (flat)، مبردات أو رافس (rasps)، أدوات تنعيم (rifflers).
٢. أدوات كهربائية حديثة: مطارق هوائية (pneumatic hammers)، مناشير بأقراص ألماسية، طواحين زاوية (angle grinders) مع شفرات ألماس، قتادة مياه (waterjet) أو CNC للحفر الدقيق على الأحجار الصناعية والطبيعية ^{٢٨}.

أنواع الاحجار

١- حجر الخفاف:

وهو أكثر الأنواع استخداماً فهو نوع من الأحجار الطبيعية المعروفة أيضاً باسم (الحجر الرغوي) أو (الحجر الخفيف)، يتميز هذا الحجر بتركيبته الكيميائية التي تجعله متيناً ومقاوماً للتآكل، لذا فهو شائع الاستخدام في العديد من التطبيقات البنائية والديكورية يستخدم في الفنون والحرف بطرق إبداعية عديدة، بسبب مظهره الجميل وقوته، إذ يستخدم في بناء الجدران والأرضيات الخارجية والداخلية، وكذلك في صناعة الأعمدة والقواعد الهيكلية، يمكن أيضاً استخدامه في صنع الزخارف والنقش عليه لإضافة لمسة جمالية إلى المباني، ذلك بسبب توفر مجموعة متنوعة من الألوان والأنماط، مما يسمح بتناسقه مع أنماط التصميم المختلفة^{٢٩}، ومن بين الاستخدامات الإبداعية الشائعة:

١. **النحت والتشكيل الفني:** يستخدم هذا الحجر لإنشاء منحوتات وتمائيل فنية متنوعة بفضل خفته وسهولة تشكيله، يمكن للفنانين إنشاء أعمال فنية متقنة ومعقدة.
 ٢. **التصميم المعماري:** يمكن استخدام هذا الحجر في تصميمات الواجهات والعناصر الديكورية للمباني الحديثة والتقليدية الديكور الداخلي والخارجي للمنازل والمباني التجارية أمر شائع جداً، ويتيح للمصممين إضافة لمسة فنية فريدة إلى المساحات.
 ٣. **النقش والحفر عليه:** يمكن نقش وحفر هذا الحجر بسهولة لإنشاء أنماط معقدة وزخارف دقيقة، يُستخدم في صناعة مجموعة متنوعة من الحرف اليدوية والأوشحة والأكسسوارات والأطباق والتحف الفنية الفريدة من نوعها^{٣٠}.
- ٢- الحجر الجيري:**

وهو حجر رسوبي ناشئ من رواسب أحياء مائية متكلسة، وطبقاً لطبيعته الجيولوجية فإنه يحتوي على كميات متفاوتة من السيليكا على هيئة شوائب، للحجر الجيري استخدامات اقتصادية كثيرة كمادة البناء، كمواد أساسي في الخرسانة (أسمنت بورتلاندي) لصبه في قاعدة الشوارع وكصبغة بيضاء أو حشو في منتجات مثل معجون الأسنان والاصباغ، ومادة خام كيميائية لإنتاج الجير وكمحسن للتربة وأحجار زينة طبيعية في تزيين الحدائق^{٣١}، كما أن بعض طبقاته تكون مخازن تحت الأرض تخزن النفط والغاز الطبيعي، وهو الصخر الذي يستخلص منه الجير ويطلق على الصخور التي تحتوي ٥٠% أو أكثر من الكالسيت (كربونات الكالسيوم) أو الدولوميت (كربونات الكالسيوم + كربونات المغنيسيوم) على أن تكون نسبة الكالسيت هي الغالبة، وعندما تكون تحتوي على أكثر من ١٠% من الدولوميت يسمى بالحجر الجيري الدولوميتي، ويتزايد الطلب بصورة فائقة على الحجر الجيري عندما تزيد نسبة الكالسيت فيه عن ٩٥% ويحتوي حجر الجيري غالباً على بعض المعادن الغير كربونية مثل فتات البراكين وعلى حبيبات السيليكا أو الطين وعلى بقايا الاصداف والهياكل والعظام وأسنان الاسماك وعلى بعض المعادن الكربونية مثل الارجونيت، ويشكل الحجر الجيري حوالي ٢٠% من الصخور الرسوبية للقشرة الارضية^{٣٢}.

ويتحول الحجر الجيري نتيجة عمليات الحرارة والضغط إلى حجر الرخام الذي يتميز بصلابته وجمال ألوانه، بحيث يستخدم كحجر من أحجار الزينة، ويمثل الحجر الجيري الهيكل الرئيسي لصناعة الاسمنت حيث يخلط مع المعادن اللافلزية التي تعد وتعالج كيميائياً، ويشكل الجير المادة الرئيسة في هذه الصناعة بحيث لا تقل نسبته عن ٦٠%، ويستخدم الحجر الجيري النقي لإنتاج هذه المادة الهامة لصناعة الزجاج وصناعة التنظيف والتطهير، وتتم العملية بتفاعل ثاني أكسيد الكربون الناتج عن الكلسة مع كلوريد الصوديوم والامونيا^{٣٣}.

ويستخدم حجر الجيري كمادة صهر حيث تحتوي خامات الحديد غالباً على مادة السيليكا والامونيا كشوائب وتتم إزالتها بإضافة الحجر الجيري أو الجير كمادة رئيسة، والحجر الجيري المادة المطلوبة لإنتاج طن واحد من الحديد، وهي صناعة متعارف عليها منذ القرون وفيها يعرض الحجر الجيري للحرق (الكلسة) حيث يفقد ثاني

أكسيد الكربون و ٤٤ % من وزنه مخلفاً وراءه أكسيد الكالسيوم (الجير الحي) وهو عبارة عن بودة تدخل في كثير من الصناعات الكيميائية^{٣٤}.

يعد الحجر الجيري من أهم المعادن المستخدمة كحشوات معدنية في كثير من القطاعات لسهولة طحنه وقلة امتصاصه للزيوت وسرعة امتزاجه ولعدم تسببه في تآكل الاجهزة، كما يستخدم في صناعة لفات القار الخاصة بتغطية الأسقف وجدران الخزانات لعزلها عن التسرب ويدخل الحجر الجيري في الصناعات البلاستيكية اللازمة لصناعة القوارب والسيارات وفي صناعة أدوات السباكة والكهرباء وقطع الاثاث، وتستخدم بودة الحجر الجيري الصلب في صناعة المطاط^{٣٥}، والعديد من تكوينات الحجر الجيري مسامية وقابلة للاختراق مما يجعلها خزانات نفطية مهمة وتحتوي خزانات الكربونات على حوالي ثلث احتياطات النفط في جميع الأنحاء، وتشكل تكوينات الحجر الجيري أيضاً مصادر شائعة لخامات المعادن، لان مساميته ونفاذيتها جنباً الى جنب مع نشاطها الكيميائي تعزز ترسب الخام الحجر الجيري والرصاص^{٣٦}، وفي (الاشكال ١، ٢، ٣) صور توضح شكل الحجر الجيري.



(الشكل ٣)



(الشكل ٢)



(الشكل ١)

٣- الحجر الرملي:

الحجر الرملي هو نوع من الصخور الرسوبية يتكون أساساً من رواسب الرمل، وهو من الصخور الشائعة والمنتشرة على سطح الأرض، تتنوع ألوانه، وتستخدم أنواعه المختلفة في البناء والديكور والصناعة، لما له من خصائص تكوينية تجعله متاح في مجالات مختلفة^{٣٧}.

أولاً: ما هو الحجر الرملي:

الحجر الرملي (Sandstone) هو صخر رسوبي يتكون من حبيبات معدنية (غالباً الكوارتز أو الفلسبار) بحجم الرمال (٠.٠٦٢٥ - ٢ ملم)، مرتبطة معاً بمادة لاحمة (مثل السيليكا أو الكربونات أو أكاسيد الحديد).

ثانياً: ممن يتكون الحجر الرملي:

١. حبيبات الرمل: غالباً ما تكون من الكوارتز (SiO_2) لأنه مقاوم للتجوية.

٢. المادة اللاحمة: تعمل كمادة لاصقة تجمع الحبيبات معاً، وقد تكون:

— السيليكا (SiO_2)

— كربونات الكالسيوم (CaCO_3)

— أكاسيد الحديد (تعطي اللون الأحمر أو الأصفر)

المسامات: قد تكون موجودة بين الحبيبات، وتلعب دوراً في نفاذية الصخر^{٣٨}.

المبحث الثالث :- تقنيات النحت المعاصر .

النحت في الفن يُعدّ من أقدم وأهم الفنون التشكيلية التي عبّر بها الإنسان عن أفكاره ومشاعره منذ فجر التاريخ، وهو فنّ يعتمد على تشكيل الكتلة في الفراغ لإنتاج أشكال ثلاثية الأبعاد تعبّر عن الجمال والفكر والهوية النحت هو فن تشكيل المجسمات ثلاثية الأبعاد باستخدام مواد متنوعة مثل الحجر، الخشب، الطين، المعدن، أو مواد حديثة ويهدف إلى التعبير عن فكرة أو إحساس من خلال الكتلة والفراغ والملمس والحركة تاريخ النحت وتطوره^{٣٩} ، في العصور القديمة ظهر النحت في الحضارات القديمة مثل المصرية، السومرية، البابلية، الإغريقية، والرومانية واستخدم للتعبير عن الديانة، السلطة، والبطولة مثل تماثيل الفراعنة، وتماثيل الإلهة الإغريقية وفي العصور الوسطى ارتبط النحت بالكنائس والعمارة الدينية زخارف وتماثيل رمزية تعبر عن الإيمان والعقيدة وفي عصر النهضة بلغ النحت ذروته مع فنانين مثل مايكل أنجلو ودوناتيلو واتسمت الأعمال بالدقة، والتشريح الواقعي، والجمال المثالي وفي العصر الحديث والمعاصر تحرر النحت من القيود التقليدية واستخدمت مواد جديدة مثل الحديد، الزجاج، والبلاستيك وظهرت مدارس مثل التكعيبية، التجريدية، نحت ما بعد الحداثة، والنحت التجميعي^{٤٠}.

خامات النحت الحجر (الرخام، الجرانيت، الحجر الجيري، حجر السماوة) والخشب (الساج، الجوز، البلوط) والطين والجبس و المعادن (النحاس، البرونز، الحديد) ومواد صناعية حديثة (الإيبوكسي، الألياف الزجاجية، البلاستيك) وتقنيات النحت النحت بالطرح إزالة المادة من الكتلة الأصلية والنحت بالإضافة بناء الشكل بإضافة الخامة الصب في القوالب لصب البرونز أو الإيبوكسي والنحت التجميعي جمع مواد مختلفة في عمل واحد والنحت الرقمي والتفاعلي باستخدام التقنيات الحديثة وتكون أهمية النحت في الفن هي وسيلة للتعبير عن الجمال الإنساني والطبيعة والفكر يوثق تاريخ الشعوب وحضاراتها من خلال التماثيل والرموز ويساهم في تجميل الفضاءات العامة والمعمارية ويعبّر عن الهوية الثقافية والابتكار الفني^{٤١}.

تعد التقنية عامل أساسي في تشكيل أي عمل فني كونها تساعد الفنان على ترجمة أفكاره وخيالاته بشكل مادي ، فالتمكن التقني ضرورة لا يستطيع الفنان من دونها إيصال أفكاره وتصويراته بشكل مادي ملموس وكما تتفاعل هذه الأفكار والتصورات في مخيلته^{٤٢}.

أستخدم النحاتون منذ قديم الزمان تقنيات متعددة لإظهار ما يدور في عقولهم وترجمة أفكارهم الى أشكال مادية ، وكانت هذه التقنيات في الغالب قائمة على نحت الخشب والحجر والتشكيل بالطين و الجبس فضلاً عن صب المعادن ، كما أوجد الفنانون المعاصرون العديد من التقنيات الجديدة غير التقليدية ، نتيجة لانبهارهم بمنجزات وأشكال الأجهزة والآلات التي ابتكرها العلماء ، نتيجة لتطور العلوم الفيزيائية والكيميائية وعلم الفضاء والحاسوب ، فقد سخر العلم الوسائل والآلات لخلق تقنيات ساعدت الفنانين في ترجمة أفكارهم الى أعمال فنية تختلف في أشكالها ومضامينها عن ما سبقها في فنون الحداثة اذ يعتبر التقدم العلمي والتقني الصناعي واحداً من أهم أسباب ظهور دور التقنية في النحت المعاصر ، حيث أدى الى زيادة القدرات التشكيلية للفنان بفضل الأدوات والآلات اليدوية والكهربائية^{٤٣}.

مثلت التقنية شكلاً من أشكال الوجود الإنساني ، واستراتيجية للحياة هدفها تنظيم الوجود الإنساني وهذا الشكل من العقل التقني في الوجود الإنساني جعل التقنية قوة مسيطرة على الانسان والعالم فاذا رجعنا الى أصل فكرة التقنية سنجد أن كلمة تقنية تنحدر جذورها من الأصل الاغريقي (تيكنيكون) * وأن كان المجمع اللغوي قد أقرها سنة ١٩٧٣ نظراً لشيوع استخدامها وتعني عملياً على وجه الدقة صنع الأشياء فالتقنية هي الصناعة في عرف العامة هي العلم الحاصل بمزاولة العمل كالخياطة والحياسة هي العلم المتعلق بكيفية العمل ، مما لاشك فيه ان ثمة أسساً تاريخية لترابط العلم والفن حتى قبل أن تهب عواصف ثورة المعلومات أسهمت في تحديد أطر هذا التفاعل والالتقاء على وفق مفاهيم أكثر عصرية وتماشياً مع المتطلبات المتجددة فبصفة عامة أنه أن يكون

الاغريق لم يتجاوزهم أحد قط من وجهة نظر عامة في الابتكار فأنهم ينتزعون بالمقابل أعجابنا بمهاراتهم التقنية المدهشة التي دلو عليها في التنفيذ⁴⁴.

الخامة والتقنية المستخدمة في النحت هما عنصران أساسيان في بناء العمل الفني، إذ تحددان الشكل النهائي، الإحساس، وطريقة التعبير الفني والخامات المستخدمة في النحت الخامات هي المادة التي يُشكّل منها العمل النحتي، وتتنوّع حسب الغرض الفني، البيئة⁴⁵، والتقنية ومن أهمها:

١. **الحجر** من أقدم الخامات، مثل المرمر، الحجر الجيري، الجرانيت، البازلت، حجر السماوة (في العراق) ويرمز إلى القوة والخلود ويُستخدم للنحت الدائم والتماثيل العامة.
 ٢. **الخشب** سهل التشكيل وخفيف الوزن ويضيف دفناً وطابعاً طبيعياً على العمل ومن أشهر أنواعه: البلوط، الجوز، الساج، السرو.
 ٣. **الطين** هو خامة مرنة وسهلة التشكيل وتُستخدم كثيراً في النماذج الأولية (الماكينات) ويمكن حرقها للحصول على الخزف أو السيراميك.
 ٤. **المعادن** مثل النحاس، البرونز، الحديد، الألمنيوم وتُستخدم في النحت الحديث لصلابتها وقدرتها على الصهر والتشكيل.
 ٥. **الجبس** ويُستخدم كنموذج مبدئي قبل الصب النهائي بالبرونز أو غيره ويمكن طلاؤه أو تلوينه لإظهار التفاصيل.
 ٦. **المواد الحديثة (المعاصرة)** مثل الإيبوكسي، الألياف الزجاجية، البلاستيك، المخلفات الصناعية، الزجاج وتُستخدم في مدارس ما بعد الحداثة والتجريب⁴⁶.
- يشير مصطلح ما بعد الحداثة إلى التحولات الجمالية والفكرية التي شهدتها المجتمع الغربي ابتداءً من منتصف القرن العشرين لفن ما بعد الحداثة سلسلة متكونة من حركات صغيرة جاءت متعاقبة الواحدة بعد الأخرى فكان من بينها التعبيرية التجريدية وفن التجميع والفن الحركي فقد أنتجت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أهم الاتجاهات النحتية في أمريكا⁴⁷.
- الفن الشعبي (البوب آرت) هو أحد أبرز التيارات الفنية الحديثة التي ظهرت في منتصف القرن العشرين، ويمثل ثورة على المفاهيم التقليدية للفن، حيث اقترب من حياة الناس اليومية، واستخدم صور الثقافة الجماهيرية (الإعلانات، المجلات، التلفزيون، النجوم، والمنتجات الاستهلاكية)⁴⁸.
- فن البوب آرت الفن الشعبي أو فن البوب (Pop Art) هو اتجاه فني ظهر في بريطانيا والولايات المتحدة خلال خمسينيات وستينيات القرن العشرين، يستمد موضوعاته من الثقافة الشعبية المعاصرة، مثل الإعلانات التجارية، والقصص المصورة (الكوميكس)، والمشاهير، والسلع الاستهلاكية كلمة "بوب" مأخوذة من "Popular" أي "شعبي"، لأن هذا الفن يعبر عن الثقافة العامة المنتشرة بين الناس⁴⁹.

خصائص فن البوب آرت

١. الاعتماد على الصور الجاهزة والمألوفة من الحياة اليومية.
٢. الألوان الزاهية والقوية مثل الأحمر والأصفر والأزرق.
٣. استخدام أساليب الطباعة التجارية مثل الطباعة بالشاشة الحريرية (Silkscreen).
٤. تكرار الصور كوسيلة لإبراز طابع الإنتاج الصناعي.
٥. الدمج بين الفن والإعلان التجاري، وبين الجدية والسخرية.
٦. إبراز الثقافة الجماهيرية بدلاً من النخبوية الفنية القديمة.

٧. التلاعب بالرموز مثل صور النجوم (مارلين مونرو، إيفيس بريسلي) أو العلامات التجارية (كوكاكولا، كامبل)⁵⁰.

أهم رواد الفن الشعبي

١. آندي وارهول (Andy Warhol) أشهر فنان في البوب آرت الأمريكي واستخدم صور المنتجات التجارية مثل علبة شوربة كامبل وصور المشاهير كان يهدف إلى إلغاء الفاصل بين الفن والحياة اليومية.
٢. روي ليختنستاين (Roy Lichtenstein) اعتمد على أسلوب القصص المصورة (الكوميكس) واستخدم النقاط الطباعية (Ben-Day dots) لإعطاء تأثير الطباعة التجارية.
٣. ريتشارد هاميلتون (Richard Hamilton) من أوائل مؤسسي البوب آرت في بريطانيا أشهر أعماله: ما الذي يجعل منازلنا اليوم مختلفة جدًا ومغرية جدًا؟
٤. كلايس أولدنبرغ (Claes Oldenburg) صنع منحوتات ضخمة لأشياء بسيطة (مثل الآيس كريم أو المقعد أو الملعقة)⁵¹.

فلسفة وأفكار الفن الشعبي

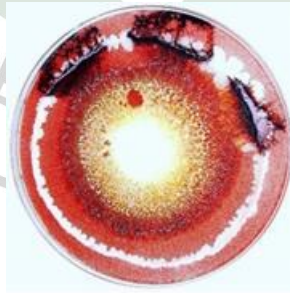
- رفض فكرة أن الفن يجب أن يكون راقياً أو نخبياً.
- أراد الفنانون أن يجعلوا الفن قريباً من الناس العاديين.
- تأثروا بثقافة الاستهلاك والإعلانات والتلفزيون.
- استخدموا السخرية والنقد الاجتماعي بطريقة مرحة وسهلة.

المواد والتقنيات المستخدمة

- الطباعة بالشاشة الحريرية (Silkscreen).
- الكولاج (Collage) ودمج الصور.
- الأكريليك والألوان الصناعية الزاهية.
- الصور الفوتوغرافية المعالجة فنياً⁵².

عرض بعض أعمال الفنانين التي عملوا بطريقة مميزة في الإيبوكسي

تستخدم (كلاري رايس) * الإيبوكسي لإنشاء أعمال فنية داخل أطباق بتري، مستوحاة من الأشكال المجهرية. تُظهر أعمالها تفاعلات كيميائية ملونة، وتستخدم أدوات مثل مجففات الشعر ومشاغل اللهب لتحقيق تأثيرات فريدة. كما في الصور (١)



رقم ١

الفنان (داستن يلين)* يتميز بأعماله النحتية التي تجمع بين طبقات من الزجاج والإيبوكسي، حيث يدمج قصاصات ورقية ومجسمات صغيرة لإنشاء مشاهد ثلاثية الأبعاد معقدة ، تُعرض أعماله في معارض فنية مرموقة وتُقدر بملايين الدولارات ، بعض الصور من أعماله (٢) .



رقم (٢)

(رامون تولسا) (Ramon Todo) - اليابان الأسلوب يمزج بين الحجر الطبيعي والراتنج الشفاف (الإيبوكسي) ، الخواص المستخدمة: الشفافية والصلابة ، أشهر الأعمال: تماثيل مكونة من أحجار مقطعة يُدخل بينها شرائح من الإيبوكسي الشفاف، مما يعطي تأثيراً بصرياً ساحراً يعكس الضوء كما في الصور رقم (٣)



رقم (٣)

ظهرت التعبيرية التجريدية في نيويورك كأول اتجاه نحتي معاصر ، ممهده لظهور عدد من الاتجاهات والتيارات الابتكارية المستحدثة في النحت الأمريكي ، وقد مثلت ثورة حقيقية في الفنون التشكيلية ، تحت على النزعة التحررية من التقاليد السابقة للفنون الموضوعية ، فقد أحدثت التعبيرية التجريدية تعبيراً في أنساق الشكل النحتي الى النحت اللا شكلي الذي يعد نحتاً تجريبياً لكنه لا يخلو من المعنى ، وقد رافق ظهور التعبيرية التجريدية تنوع تقني كبير يعبر عن ولادة الفن جديد متميزاً بمعطياته معلناً حرية على المألوف والرتابة وكل ماهو تقليدي ، الا أنه فعلياً يرتبط بالأساليب الفنية التي سادت قبله في عصر الحداثة اذ ان الأداء المباشر على العمل النحتي الذي تميزت به التعبيرية التجريدية يعد تطوراً للمنهج التعبيري53.

الفصل الثالث (إجراءات البحث)

أولاً: مجتمع البحث

نظراً لسعة مجتمع البحث الأصلي وتعدد إمكانيات حصره من ناحية العدد، بما يتلائم مع تحقيق الصياغة الشكلية لعمل النحتي .

ثانياً : عينة البحث .

قام الباحث باختيار عينة البحث عددها (٣) عملاً، من أعماله.

ثالثاً : أداة البحث.

من أجل تحقيق هدف البحث والتعرف على إمكانيات توظيف البوليمرات، أعتمد الباحث على المؤشرات التي أسفر عنها الإطار النظري.

رابعاً : منهج البحث.

أعتمد الباحث المنهج التحليلي لتحليل العينة .

خامساً: تحليل العينات.

نموذج رقم (١)

أسم العمل :- رأس تعبيرى بخامة الحجر والراتنج

الخامة:- بوليمير (الايبوكسي) + الحجر

القياسات:- ٤٠ سم × ٢٠ سم

سنة الإنجاز:- ١٠ / ١٢ / ٢٠٢٥

المكان:- بابل كلية الفنون الجميلة

تمثل العينة رأساً إنسانياً ممدوداً عمودياً، عولجت ملامحه بأسلوب تحويري يبتعد عن المحاكاة الواقعية، مع الحفاظ على الخصائص البنوية الأساسية للوجه. اتخذ العمل هيئة كتلية رأسية توحى بالثبات والوقوف، فيما أضفى الامتداد الطولي بعداً رمزياً يعزز القيمة التعبيرية للعمل.

اعتمد الباحث في إنجاز هذه العينة على دمج خامات حجرية طبيعية متضادة في خصائصها الفيزيائية واللونية، تمثلت بالكرانيت الأسود الصلب والحجر الجيري الأبيض، مع بوليمر الإيبوكسي بوصفه مادة رابطة. وقد بلغت نسبة الحجر المستخدم (٦٠%) مقابل (٤٠%) من الإيبوكسي، بكمية مقدارها (٨٠٠ غرام)، الأمر الذي أسهم في تحقيق توازن بنائي بين الخامة الطبيعية والمادة الصناعية.

أدى الإيبوكسي دوراً أساسياً في ربط الحصى الحجرية وثبيتها ضمن كتلة واحدة متماسكة، فضلاً عن توفير مرونة تشكيلية مكنت الباحث من تجاوز صعوبات النحت التقليدي بالحجر، خصوصاً في ما يتعلق بتكوين الملامح الدقيقة، جاءت الكتلة النحتية متماسكة وثقيلة بصرياً، مع توزيع مدروس لأجزاء الحجر داخل الإيبوكسي، بما يضمن الاستقرار البنائي للعمل. أما الملمس السطحي فقد اتسم بالخشونة والتنوع، نتيجة اختلاف أحجام وخصائص الحصى الحجرية، مما أضفى بعداً حسيّاً واضحاً على سطح العينة، كما أسهم التحوير المتعمد للملامح في تعزيز البعد التعبيري، إذ جرى اختزال التفاصيل التشريحية لصالح إبراز الفكرة العامة للعمل، وهو ما يتماشى مع خصائص النحت التعبيري المعاصر.

تم خلط الحجر الأبيض والأسود عمداً لتحقيق تضاد لوني واضح داخل الكتلة النحتية، أسهم في إحداث توتر بصري ودلالة رمزية تعكس الثنائيات الإنسانية (الصلابة/الهشاشة، الوجود/الغياب). ولم يكن اللون عنصراً زخرفياً، بل جاء بوصفه عنصراً بنائياً ودلالياً يدعم مضمون العمل.





النموذج رقم (٢)

أسم العمل :- أنعكاسات ملمسية

الخامة:- الحجر (الايوكسي)

القياسات:- ٣٠ سم × ٢٤ سم

سنة الإنجاز:- ٢٠٢٥ / ١١ / ٣

المكان:- بابل كلية الفنون الجميلة

يمثل هذا العمل عينة تطبيقية لجداري واقعي منقذ باستخدام خليط من الحجر الرملي المكسر بألوانه البيجية والصفراء واللبنية، وبأحجام حبيبية متفاوتة تراوحت بين الناعم جداً المطحون والخشن، إلى جانب راتنج الإيبوكسي الملون باللون التركوازي الأخضر المزرق من نوع (١×١). وقد بلغت نسبة الحجر في

العينة نحو (٥٠%) من إجمالي مكونات العمل، في مقابل نسبة مماثلة تقريباً من راتنج الإيبوكسي، حيث بلغت كمية الإيبوكسي المستخدمة (٥٠٠ غرام)، وهو ما أسهم في تحقيق توازن مادي وبنوي بين العنصرين.

اعتمدت آلية التنفيذ على توزيع عشوائي مدروس للحبيبات الحجرية داخل الإيبوكسي، الأمر الذي أفضى إلى تكوين سطح جداري غير منتظم يتسم بتنوع ملمسي واضح. وأسهم اختلاف أحجام الحبيبات في بناء مستويات سطحية متعددة، إذ عملت الحبيبات الناعمة جداً على ملء الفراغات البينية وتقليل المسامية الظاهرة، في حين أسهمت الحبيبات الخشنة في إبراز البروزات السطحية وتعزيز الإحساس بالكتلة والعمق، مما يدعم الطابع الواقعي للعمل ويقارب البنى الطبيعية للأسطح الصخرية.

من الناحية اللونية، جاء اختيار ألوان الحجر متناسقاً وقصدياً، إذ تنتمي الألوان البيجية والصفراء واللبنية إلى منظومة لونية ترابية هادئة، تعمل على استحضار المرجع الطبيعي للحجر الرملي. وقد أقيمت علاقة لونية مدروسة بين هذه الألوان الطبيعية وبين اللون التركوازي الأخضر المزرق للإيبوكسي، حيث شغل الأخير عنصراً مكملًا وليس طاغياً، وأسهم في خلق تباين لوني معتدل يعزز من وضوح الحبيبات الحجرية دون الإخلال بوحدة السطح الجداري. كما أن هذا التزاوج اللوني يوحي بعلاقة رمزية بين عنصري الأرض والماء، مما يضيف بعداً تعبيرياً إضافياً على العمل.

على المستوى البنوي، أدت النسبة المتوازنة بين الحجر والإيبوكسي، إلى جانب الكمية المحددة للإيبوكسي، إلى تحقيق تماسك إنشائي عالٍ، إذ عمل الإيبوكسي كمادة رابطة تغلف الحبيبات الحجرية وتثبتها ضمن بنية واحدة متماسكة، مع الحفاظ على مظهرها الخام وغير المصقول. كما أسهم استخدام إيبوكسي بنسبة خلط (١×١) في انتظام عملية التصلب وتقليل احتمالية التشققات السطحية، الأمر الذي يعزز من متانة العينة وصلاحياتها للاستخدام الجداري طويل الأمد.



النموذج رقم (٣)

أسم العمل :- أطياف الركام

الخامة:- الحجر (الايوكسي)

القياسات:- ٤٣ سم × ٢٨ سم

سنة الإنجاز:- ٢٠٢٥ / ١٢ / ٢٥

المكان:- بابل كلية الفنون الجميلة

تمثل العينة قيد الدراسة نموذجاً تجريبياً لمادة مركبة ناتجة عن مزج مجموعة من

الأحجار الطبيعية المختلفة مع راتنج الإيبوكسي، في محاولة لاستقصاء الخصائص البنيوية والجمالية لمركبات حجرية بوليمرية يمكن توظيفها في مجالات النحت المعاصر والأعمال التطبيقية ذات البعد المادي. تتكوّن العينة من أربعة أنواع رئيسية من الأحجار، هي الكرانيت الأخضر، والكرانيت الأسود، والحجر الجيري الرمادي، والحجر الرملي الجوزي، وقد جرى تنظيم هذه الأحجار على شكل طبقات أو أوجه متجاورة، بحيث يحمل كل وجه لوناً مختلفاً وبنية حبيبية تجمع بين الحبيبات الكبيرة والصغيرة ضمن الطبقة الواحدة. اعتمد في تكوين العينة على نسبة كلية للركام الحجري بلغت ٦٥% من إجمالي التركيب، وهي نسبة مرتفعة نسبياً تؤكد حضور المادة الطبيعية بوصفها المكوّن البنيوي الأساسي. هذا الركام الحجري المتنوع من حيث الأصل الجيولوجي والخصائص الفيزيائية تم توزيعه بشكل مدروس داخل القالب، مع مراعاة تحقيق تدرج حبيبي يساهم في تقليل الفراغات الداخلية وتحسين التراص البنيوي. إن الجمع بين الحبيبات الكبيرة والصغيرة يحقق ما يُعرف بالتعبئة المثلى، إذ تملأ الحبيبات الدقيقة الفراغات الناتجة بين الحبيبات الخشنة، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على مقاومة العينة للضغط والتشقق.

أما المادة الرابطة المستخدمة فهي راتنج الإيبوكسي، بنسبة ٣٥% من التركيب الكلي، وبكمية فعلية بلغت واحد كيلو غرام، وقد استُخدم الإيبوكسي بنسبة خلط (٢:١) وفق النظام الشائع للإيبوكسي ثنائي المكونات. أدى هذا المقدار من الراتنج إلى تكوين مصفوفة بوليمرية مستمرة تحيط بحبيبات الحجر وتربطها ميكانيكياً وكيميائياً، مما عزّز التماسك الداخلي للعينة وقّلت من المسامية، ووفّر سطحاً متماسكاً يحتفظ باللمس الحجري دون فقدان الاستقرار البنيوي.

من الناحية البنيوية، تُظهر العينة نظاماً طبقيّاً واضحاً، حيث تتجاور أنواع الأحجار المختلفة ضمن كتلة واحدة دون اندماج لوني كامل، وهو ما يسمح بقراءة كل طبقة بوصفها وحدة مستقلة نسبياً ضمن نظام متكامل. تُعد مناطق التماس بين الحجر والإيبوكسي ذات أهمية بالغة، إذ تعمل كمناطق انتقال للإجهادات، ويسهم الاختلاف في مسامية الأحجار في تفاوت درجة تغلغل الراتنج داخلها. فالكرانيت بنوعيه الأخضر والأسود، بصفتها من الصخور النارية الجوفية عالية الصلابة ومنخفضة المسامية، يوفّران مقاومة عالية للضغط والتآكل، ويعززان الاستقرار العام للعينة. في المقابل، يمتلك الحجر الجيري الرمادي مسامية أعلى نسبياً، مما يسمح للإيبوكسي بالنفوذ إلى بنيته الدقيقة وتحقيق ترابط قوي بين المصفوفة البوليمرية والسطح الحجري. أما الحجر الرملي الجوزي، بطبيعته الفتاتية وبنيته الخشنة، فيتميز بقدرة أعلى على امتصاص الراتنج، الأمر الذي يرفع من قوة الالتصاق الداخلي ويضيف بعداً ملمسياً واضحاً للعينة.

الفصل الرابع

أولاً:- النتائج .

١. إثبات قابلية الدمج التقني بين الحجر والإيبوكسي أظهرت الدراسة أن الإيبوكسي يتمتع بخصائص فيزيائية وكيميائية تجعله مادة مناسبة للاندماج مع الحجر، إذ يوفر تماسكاً عالياً وإمكانية معالجة التشققات والفراغات دون التأثير السلبي على البنية العامة للعمل النحتي.

٢. إسهام الإيبوكسي في تطوير القيم الجمالية للنحت المعاصر ساهم استخدام الإيبوكسي في تعزيز القيم الجمالية للأعمال النحتية من خلال إضفاء الشفافية واللمعان وإمكانية إدخال اللون، مما أوجد تبايناً بصرياً مع خشونة الحجر وأنتج علاقات شكلية معاصرة.

٣. توسيع آفاق التعبير الفني أتاح المزج بين الحجر والإيبوكسي للفنان حرية أكبر في التعبير، حيث مكن من تجاوز الأساليب التقليدية في النحت الحجري، وفتح المجال أمام تجارب تشكيلية مبتكرة تتوافق مع توجهات النحت المعاصر.

ثانياً:- الاستنتاجات.

١. يُعد الدمج بين الحجر والإيبوكسي توجهاً فنياً معاصراً أسهم في تجاوز الطابع التقليدي للنحت الحجري، وفتح آفاق جديدة للتجريب الشكلي والمادي.
٢. أثبت الإيبوكسي كفاءة عالية كمادة مساعدة في النحت، لما يمتلكه من خصائص لاصقة وداعمة، أسهمت في تعزيز البناء الإنشائي للعمل النحتي دون الإخلال بالقيمة الفنية.
٣. أسهم التباين بين خصائص الحجر الطبيعية (الصلابة، الخشونة، الثقل) وخصائص الإيبوكسي (الشفافية، اللمعان، المرونة) في إنتاج قيم جمالية معاصرة قائمة على التضاد والانسجام في آن واحد.

ثالثاً:- التوصيات.

١. يوصي البحث بتشجيع الفنانين والنحاتين على توظيف مادة الإيبوكسي مع الحجر لما توفره من إمكانيات تقنية وجمالية تسهم في تطوير النحت المعاصر.
 ٢. اعتماد تقنيات الدمج بين الحجر والإيبوكسي ضمن مناهج تدريس النحت في كليات ومعاهد الفنون، لما لها من دور في تنمية التفكير الإبداعي والمهارات التقنية لدى الطلبة.
- ### رابعاً:- المقترحات.

١. إجراء دراسات مقارنة بين استخدام الإيبوكسي ومواد رابطة أخرى في النحت لمعرفة أكثرها ملاءمة من الناحية الجمالية والإنشائية.
٢. اقتراح بحوث مستقبلية تتناول تأثير اللون والشفافية في الإيبوكسي على الخطاب البصري للعمل النحتي المعاصر.

إحالات البحث

١. أبين منظور، محمد بن مكرم: لسان العرب، ج ١٣، دار الكتب العملية للنشر والتوزيع، طه ، بيروت لبنان، ٢٠٠٣، ص ٤١٢ .
٢. نفس المصدر أعلاه، ص ٤١٤ .
٣. أحمد مختار عمر: معجم الصواب اللغوي، عالم الكتب للنشر والتوزيع، ط ١، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٧٦ .
٤. أسماعيل أبراهيم علي: التفكير الناقد بين النظرية والتطبيق، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ص ٨٢ .
٥. أبين منظور: لسان العرب، ج ٢، دار لسان العرب، بيروت، ب ت ، ص ٦٤٩ .
٦. الفيروز ابادي: القاموس المحيط، مراجعة وتحقيق، أنس محمد الشامي، زكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٨، ١٧٦٤ .
٧. جميل صليبا: المعجم الفلسفي ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية، ١٩٨٣، ص ٢١٥ .
٨. أحمد محمد صفي: اثر استخدام الراتنج الصناعي مع الخامات المختلفة في استحداث نماذج غير النمطية من الاثاث الداخلي وعناصر التصميم الداخلي، بحث منشور، مجلة العمارة والفنون، العدد ١٤، ٢٠١٧، ص ١١ .
٩. علي الموسوي : دراسة بعض الخواص الميكانيكية للمواد المركبة البوليميرية، مجلة القادسية للعلوم الهندسية، المجلد ٢، العدد ١، ص ٢٤ .
١٠. توماس جريجوري: القاموس الكيميائي المكثف، ط ٣، دار النشر راينهولد، نيويورك، ١٩٤٢، ص ٩٦ .
١١. علي الموسوي: دراسة بعض الخواص الميكانيكية للمواد المركبة البوليميرية المدعمة بالألياف، المجلد ٢، العدد ١، مجلة القادسية للعلوم الهندسية، ٢٠٠٩، ص ١٤-٢٤ .

١٢. ماركس موريس جية: راتنجات الايبوكسي موسوعة أولمان للكيمياء الصناعية، مجلة كوكرين، ٢٠١٢، ص ٦٥.
١٣. ريموند وايت : الكيمياء العضوية للأشياء المتحفية، ط٢، دار نشر باتروورث هاينمان، لندن، ١٩٩٤، ص ٥٢.
١٤. أحمد محمد صفي: اثر استخدام الراتنج الصناعي مع الخامات المختلفة في استحداث نماذج غير النمطية من الأثاث الداخلي وعناصر التصميم الداخلي، مصدر سابق، ص ١١.
١٥. ماجيك ريزن: تاريخ راتنج الايبوكسي، صحيفة بيانات السلامة، كندا، ٢٠١٩، ص ٢.
١٦. أيهاب محمد الزهري: مصدر سابق، ص ٦٦.
17. D. G mettes : chap 7 in handbook of fiberglass and asanced plastics composites , ed . G lubin , van nosterand reinhold , new York , 1969 , p 143.
18. J . W .S : hearle in Intergration of fundamental polymer science and technology , vol , P. J . lemstra and L . A kleintjens , elsevier , London , 1989 , p3.
١٩. صباح أمين إلهامي: الإمكانيات لأخشاب المحلية في ابراز عملية التصميم، رسالة دكتوراه، غير منشورة كلية التربية الفنية، جامعة حلوان، ١٩٩٦، ص ٣٧.
٢٠. قحطان الخزرجي: دراسة تأثير أكسيد المغنيسيوم على الموصلية الحرارية لراتنج البوليستر غير المشبع، المجلد ٩، العدد ٥، ٢٠٠٤، ص ٨٥٩.
٢١. قحطان الخزرجي: مصدر سابق، ص ٨٦٦.
22. Capricho, Jaworski C.; Fox, Bronwyn; Hameed, Nishar 2 January 2020. "Multifunctionality
٢٣. أدهم علي حمزة: مادة الحجر مراحل تكوينها وانواعها، محاضرة القيت على طلبة الدراسات العليا ماجستير نحت، قسم الفنون التشكيلية/ كلية الفنون الجميلة، ٢٠٢٤، ص ٥.
٢٤. أدهم علي حمزة: مصدر سابق، ص ٦.
٢٥. حسن الراوي: تكنولوجيا صناعة المواد البناء، منصة قسم تكنولوجيا البناء والتشييد، كلية مدينة العلم الجامعة، بغداد، ٢٠٢١، ص ٤.
٢٦. حسن الراوي: مصدر سابق، ص ٥.
٢٧. <https://share.google> الوقت العاشرة صباحاً ٢٠٢٥ / ٦ / ١٦
٢٨. هدى عبد الناصر: استخدامات حجر الخفاف، ط١، مجلة الكونستلو، مصر، ٢٠٢٤، ص ٢.
29. John, Topham: Traditional Crafts of Saudi Arabia. Stacey international. UK ص ١٠، ٢٠٠٥.
٣٠. جواد الحاج: إدارة وتكنولوجيا الحجر والرخام، جامعة بوليتكنك فلسطين، فلسطين، ب ت ، ص ١٥.
٣١. أحلام بن طاهر: دراسة الخواص الفيزيائية والكيميائية للحجر الجيري، قسم هندسة التعدين، كلية الهندسة، جامعه طرابلس، طرابلس، ليبيا، ٢٠٢٠، ص ٢١٠.
٣٢. أحلام بن طاهر: مصدر سابق، ص ٢١١.
٣٣. عباس بن عيفان الحارثي: مقرر الخواص الهندسية للصخور، جامعه الملك عبد العزيز، كلية علوم الارض، قسم الجيولوجيا الهندسية للبيئة، ٢٠٢١، ص ٢٥.
٣٤. عباس بن عيفان الحارثي: مصدر سابق، ص ٢٦.

35. Heidari: M., Momeni, A.A., Rafiei, B., Khodaba : Torabi Kaveh, M..Relationship between petro- graphic characteristics and the engineering proper ,2013, p36
36. Hamedan : ties of Jurassic sandstones , Iran , rock me – chanics and rock engineering 46 – 1091- 1101
٣٧. فخري خليل : النحت الحديث ، مؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٤ ، ص ٢٣ .
٣٨. جبرا أبراهيم جبرا : الحركات الفنية بعد الحرب العالمية الثانية ، دار المأمون ، بغداد ، ١٩٩٥ ، ص ٢٣ .
٣٩. عباس طه عبد الهادي : أساليب النحت المعاصر وتأثيرها في نتاجات طلبة قسم التربية الفنية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الفنون الجميلة ، جامعة بغداد ، العراق ، ٢٠١٥ ، ص ٦٥ .
٤٠. عصام نزار جواد : تأثير التقنيات المعاصرة على تحولات الشكل النحتي العالمي ، الأردن ، المجلة الاردنية للفنون ، ٢٠٢٢ ، المجلد ١٥ ، العدد ١ ، ص ٥٦ .
٤١. جولان حسين علوان : خصائص وجماليات الشكل في منحوتات مابعد الحداثة (فن البوب كمثال) ، مجلة كلية التربية الأساسية ، العراق ، ٢٠١٦ ، المجلد ٢٢ ، العدد ٩٣ ، ص ٤٦٤
٤٢. المجمع اللغوي : مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها المجمع ، ص ١٣٥ .
٤٣. عمار جبار حسين : جماليات التعبير الفني للنحت المعاصر ودورها في تنمية التفكير الإبداعي لطلبة التربية الفنية ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الفنون الجميلة ، جامعة بغداد ، العراق ، ٢٠١٥ ، ص ٤٥ .
٤٤. عمار جبار حسين : مصدر سابق ، ص ٤٦ .
٤٥. البكداش فواز : تقنيات النحت ، منشورات جامعة دمشق ، دمشق ، ٢٠٠٨ ، ص ٢١
٤٦. الخطاب قاسم : جماليات الفن التشكيلي في عصر النهضة الأوروبية ومدارس الفن الحديث والمعاصر بعد الحداثة ، ط١ ، بغداد ، ٢٠١٠ ، ص ١٢٤
٤٧. الخطاب قاسم : مصدر سابق ، ص ١٢٥
٤٨. أمهز محمود : الفن التشكيلي المعاصر ، دار المثلث للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ٢٦١
٤٩. أدوارد لوسي ، ت ، فخري خليل : الحركات الفنية بعد الحرب العالمية الثانية ، دار المأمون ، بغداد ، ١٩٩٥ ، ص ١٠٨ .
٥٠. أدوارد لوسي : مصدر سابق ، ص ١٠٩ .
٥١. منال هلال أيوب : أجراء بسيط للنحت، جامع حلوان، كلية الفنون التطبيقية، مصر، ٢٠١٥ ، ص ٤٢ .

المصادر والمراجع

القران الكريم:

المصادر العربية:

١. أبين منظور: لسان العرب، ج ٢ ، دار لسان العرب، بيروت، ب ت.
٢. أبين منظور، محمد بن مكرم: لسان العرب، ج ١٣، دار الكتب العملية للنشر والتوزيع، طه ، بيروت لبنان، ٢٠٠٣
٣. أحمد مختار عمر: معجم الصواب اللغوي، عالم الكتب للنشر والتوزيع، ط١ ، القاهرة، ٢٠٠٨ .
٤. أسماعيل أبراهيم علي: التفكير الناقد بين النظرية والتطبيق، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩ .
٥. أمهز محمود : الفن التشكيلي المعاصر ، دار المثلث للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨١

٦. توماس جريجوري: القاموس الكيميائي المكثف، ط٣، دار النشر راينهولد، نيويورك، ١٩٤٢
٧. جبرا أبراهيم جبرا : الحركات الفنية بعد الحرب العالمية الثانية ، دار المأمون ، بغداد ، ١٩٩٥
٨. جميل صليبا: المعجم الفلسفي ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية، ١٩٨٣
٩. ريموند وايت : الكيمياء العضوية للأشياء المتحفية، ط٢، دار نشر باتروورث هاينمان، لندن، ١٩٩٤
١٠. فخري خليل : النحت الحديث ، مؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٤
١١. فيروز ابادي: القاموس المحيط، مراجعة وتحقيق، أنس محمد الشامي، زكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٨

١٢. ماجيك ريزن: تاريخ رانتج الايبوكسي، صحيفة بيانات السلامة، كندا، ٢٠١٩
١٣. منال هلال أيوب : إجراء بسيط للنحت، جامعه حلوان، كلية الفنون التطبيقية، مصر، ٢٠١٥

الرسائل والاطاريح

١. أحلام بن طاهر: دراسة الخواص الفيزيائية والكيميائية للحجر الجيري، قسم هندسة التعدين، كلية الهندسة، جامعه طرابلس، طرابلس، ليبيا، ٢٠٢٠
٢. أدهم علي حمزة: مادة الحجر مراحل تكوينها وانواعها، محاضرة القيت على طلبة الدراسات العليا ماجستير نحت، قسم الفنون التشكيلية/ كلية الفنون الجميلة، ٢٠٢٤
٣. أوارد لوسي ، ت ، فخري خليل : الحركات الفنية بعد الحرب العالمية الثانية ، دار المأمون ، بغداد ، ١٩٩٥
٤. جواد الحاج: إدارة وتكنولوجيا الحجر والرخام، جامعه بوليتكنك فلسطين، فلسطين، ب ت
٥. حسن الراوي: تكنولوجيا صناعة المواد البناء، منصة قسم تكنولوجيا البناء والتشييد، كلية مدينة العلم الجامعة، بغداد، ٢٠٢١
٦. قاسم الخطاب : جماليات الفن التشكيلي في عصر النهضة الأوروبية ومدارس الفن الحديث والمعاصر بعد الحداثة ، ط١ ، بغداد ، ٢٠١٠
٧. صباح أمين إلهامي: الإمكانات لأخشاب المحلية في ابراز عملية التصميم، رسالة دكتوراه، غير منشورة كلية التربية الفنية، جامعه حلوان، ١٩٩٦
٨. عباس بن عيفان الحارثي: مقرر الخواص الهندسية للصخور، جامعه الملك عبد العزيز، كلية علوم الارض، قسم الجيولوجيا الهندسية للبيئة، ٢٠٢١
٩. عباس طه عبدالهادي : أساليب النحت المعاصر وتأثيرها في نتاجات طلبة قسم التربية الفنية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الفنون الجميلة ، جامعه بغداد ، العراق ، ٢٠١٥
١٠. عمار جبار حسين : جماليات التعبير الفني للنحت المعاصر ودورها في تنمية التفكير الإبداعي لطلبة التربية الفنية ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الفنون الجميلة ، جامعه بغداد ، العراق ، ٢٠١٥

المجلات

١. أحمد محمد صفي: اثر استخدام الراتنج الصناعي مع الخامات المختلفة في استحداث نماذج غير النمطية من الأثاث الداخلي وعناصر التصميم الداخلي، بحث منشور، مجلة العمارة والفنون، العدد ١٤، ٢٠١٧ .
٢. البكداش فواز : تقنيات النحت ، منشورات جامعه دمشق ، دمشق ، ٢٠٠٨
٣. جولان حسين علوان : خصائص وجماليات الشكل في منحوتات مابعد الحداثة (فن البوب كمثال) ، مجلة كلية التربية الأساسية ، العراق ، ٢٠١٦ ، المجلد ٢٢ ، العدد ٩٣

٤. عصام نزار جواد : تأثير التقنيات المعاصرة على تحولات الشكل النحتي العالمي ، الأردن ، المجلة الاردنية للفنون ، ٢٠٢٢ ، المجلد ١٥ ، العدد ١
 ٥. علي الموسوي : دراسة بعض الخواص الميكانيكية للمواد المركبة البوليميرية، مجلة القادسية للعلوم الهندسية، المجلد ٢، العدد ١
 ٦. قحطان الخزرجي: دراسة تأثير أكسيد المغنيسيوم على الموصلية الحرارية لراتنج البوليستر غير المشبع، المجلد ٩، العدد ٥، ٢٠٠٤
 ٧. ماركس موريس جية: راتنجات الايبوكسي موسوعة أولمان للكيمياء الصناعية، مجلة كوكرين، ٢٠١٢
 ٨. هدى عبد الناصر: استخدامات حجر الخفاف، ط١، مجلة الكونستلو، مصر، ٢٠٢٤
- المصادر باللغة الانكليزية

1. Capricho, Jaworski C.; Fox, Bronwyn; Hameed, Nishar 2 January 2020. "Multifunctionality
2. D. G mettes : chap 7 in handbook of fiberglass and asanced plastics composites , ed . G lubin , van nosterand reinhold , new York , 1969 , p 143.
3. Hamedan : ties of Jurassic sandstones , Iran , rock me – chanics and rock engineering 4 – 1091- 1101
4. Heidari: M., Momeni, A.A., Rafiei, B., Khodaba : Torabi Kaveh, M..Relationship between petro- graphic characteristics and the engineering proper ,2013, p36
5. J . W .S : hearle in Intergration of fundamental polymer science and technology , vol , P. J . lemstra and L . A kleintjens , elsevier , London , 1989 , p3.

المواقع

الوقت العاشرة صباحاً ١٦ / ٦ / ٢٠٢٥

<https://share.google>

ثبت مجتمع البحث

ت	أسم العمل	الخامة	القياس	سنة الإنجاز	المكان
١	رأس تعبيرية بخامة الحجر والراتنج	بوليمير + الحجر	٤٠ سم × ٢٠ سم	١٠ / ١٢ / ٢٠٢٥	بابل / كلية الفنون الجميلة
٢	أنعكاسات ملمسية	الحجر الايبوكسي	٣٠ سم × ٢٤ سم	٣ / ١١ / ٢٠٢٥	بابل / كلية الفنون الجميلة
٣	أطياف الركام	الحجر الايبوكسي	٤٣ سم × ٢٨ سم	٢٥ / ١٢ / ٢٠٢٥	بابل / كلية الفنون الجميلة

مقال مراجعة subject review الصراع في السودان- الاسباب والتداعيات والمآلات المستقبلية

م. د رشار عد حميد السلطاني

جامعة الكوفة / كلية التربية للبنات

rashar.alsultani@uokufa.edu.iq

تسعى الباحثة (شيماء محي الدين) من خلال هذه المقالة البحثية، المنشورة في يناير ٢٠٢٤، الى دراسة وتحليل الصراع في السودان الذي اندلع بين قوات الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في منتصف أبريل ٢٠٢٣ في العاصمة السودانية الخرطوم، واستناداً إلى "نظرية الحروب الجديدة تهدف هذه المقالة الى دراسة وتحليل الصراع في السودان، والتعرف على العوامل المسببة لهذا الصراع، وكذلك التعرف على اهم التداعيات التي أسفر عنها الصراع.

اذ قام الباحث(المؤلف) بتعريف نظرية الحروب الجديدة هي نظرية ومصطلح تقدمت به الاكاديمية البريطانية لشرح ماهية وخصائص او سمات الحروب الباردة في حقبة ماري كلودر بعد الحرب الباردة، فمنذ انتهاء الحرب الباردة ازداد عدد الحروب الداخلية بشكل كبير مما جعلها الشكل الاكثر شيوعاً للصراع.^١ وفي هذا السياق، فقد قدمت ماري كلودر مصطلح الحروب الجديدة، اذ اقترحت انه في اجزاء افريقيا واوروبا الشرقية، ظهر شكل جديد من اشكال العنف المنظم خلال العقدين الاخرين من القرن العشرين، تشمل المصطلحات الاخرى المستخدمة لهذا المفهوم "الحروب بين الناس"، "الحروب من النوع الثالث"، "الحروب الهجينة"، "الحروب المخصصة"، و"الحروب ما بعد الحداثة"، ووفقاً لكلودر تختلف الحروب الجديدة عن القديمة من حيث كيفية تمويلها ومن حيث الدوافع الكاملة للطرف المتحاربة، وكذلك من حيث طريقة الحرب ذاتها .

وقد تطرق الباحث المؤلف الى سمات الحروب الجديدة من خلال اشارة ماري كلودر الى اربع سمات رئيسية، تتمثل الاولى منها في التآكل التدريجي لاحتكار الدولة لاستخدام القوة الذي يحدث في سياق اضعاف عام لهياكل الدولة وتفكيكها، فقد لوحظ زيادة ظهور الجهات الفاعلة غير الحكومية في الحروب الجديدة تلك الجهات التي باتت توصف بأنها جماعات ثورية او انفصالية او متمردة تتحدى سلطة الدولة من الداخل، ولعل خير مثال على ذلك حركات التمرد وميليشيا الجنجويد في دارفور عام 2005،^٢ التي تحولت لاحقا الى قوات الدعم السريع التي تعد طرفاً في الصراع الدائر في السودان في الوقت الحالي.

اما السمة الثانية للحروب الجديدة فهي تتعلق بالطريقة التي يتم بها تمويل هذه الحروب والحفاظ عليها من قبل الاطراف المتحاربة، فخلال الحرب الباردة، دعمت الولايات المتحدة او الاتحاد السوفيتي بشكل مباشر او غير مباشر العديد من الحروب في جميع انحاء العالم .

اما عن السمة الثالثة للحروب الجديدة من وجهة نظر ماري كلودر فهي التي تتعلق بالأهداف والدوافع الكامنة في هذا النوع من الحرب، ففي حين ان الحروب القديمة كانت تنفجر في كثير من الاحيان من اجل الغزو الاقليمي او لأسباب ايديولوجية او تحت راية تقرير المصير الوطني، فإن أياً من هذه المصالح لا يسود في الحروب الجديدة بل على النقيض من ذلك تميل الدوافع الاقتصادية في الحروب الجديدة الى ان تكون الدوافع الرئيسية في الصراع.

وبالنسبة للسمة الرابعة المميزة للحروب الجديدة فهي تتعلق بأسلوب الحرب، أذ تظهر الحروب الجديدة زيادة في العنف الموجه ضد المدنيين، بما في ذلك الوحشية الصريحة في إدارة الحرب.^٣ ومن خلال المراجعة يتضح ان الباحث قدم شرحا وافيا لمفهوم الحروب الجديدة لاسيما عن الاشارة الى المصطلحات الاخرى مثل الحروب بين الناس والحروب من النوع الثالث والحروب الهجينة والحروب المخصصة والحروب ما بعد الحداثة، وكيفية اختلافها عن الحروب القديمة من حيث التمويل ودوافع الاطراف المتحاربة وكيفية الحرب نفسها.

عند المراجعة نجد ان الباحث قدم استعراضا واسعا للنظرية والمصطلحات البديلة، وقد فصل السمات الاربع تفصيلا واضحا، كما انه ربط النظرية بمثال حديث (الصراع في السودان، وقوات الدعم السريع) مما يعزز الفهم للتطبيق في الواقع.

كما تطرق الباحث الى ابرز مقدمات الصراع، واطراف الصراع في السودان

وفيما يلي ابرز مقدمات الصراع التي تم رصدها قبل تفجر الصراع فعليا على ارض الواقع:

١- تحركات عسكرية لقوات الدعم السريع في الخرطوم

٢- ردود فعل القوات المسلحة السودانية

٣- تدهور امني واضطرابات داخلية في دارفور

وتطرق الباحث الى اطراف الصراع في السودان:

١- القوات المسلحة السودانية

٢- قوات الدعم السريع

٣- الاطراف الاخرى مثل الحركات الشعبية لتحرير السودان ومليشيات الكباش وبعض الحركات المسلحة في دارفور (حركة العدالة والمساواة وحركة تحرير السودان).

كذلك ذكر الباحث (المؤلف) العوامل المسببة للصراع في السودان ولعل ابرز الاسباب الداخلية للصراع هي:

١- الميراث التاريخي والسياسات الامنية لنظام البشير/ تسببت سياسات البشير في تعظيم نفوذ المؤسسة العسكرية ومع انفصال جنوب السودان عام ٢٠١١، خسرت السودان ثلاثة ارباع ثروتها واصبحت في حوزة الدولة الوليدة في الجنوب.

٢- التنافس على السلطة بين افراد المكون العسكري/ ان الخلاف بين البرهان وحمديتي انما يرجع الى التنافس بينهما على السلطة والنفوذ، الامر الذي دفع كل طرف منهما الى حشد رجاله من اجل الاطاحة بالطرف الاخر.

٣- الخلاف حول بعض بنود الاتفاق الإطاري/ يرجع جانب كبير من الخلاف بين البرهان وحمديتي الى اختلاف الرؤى والتصورات فيما يتعلق بتطبيق بنود الاتفاق الإطاري، ولقد تم توقع الاتفاق بعد ضغوط اقليمية ودولية من كل من الآلية الثلاثية في السودان (الامم المتحدة، والاتحاد الافريقي، ومنظمة الایجاد) الى جانب المجموعة الرباعية المكونة من بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية والسعودية والامارات.

ومن خلال المراجعة نجد ان احد المشكلات الكبرى هي الانقسام بين الجيش النظامي وقوات الدعم السريع حول دمج هذه القوات في الجيش النظامي من اجل اقامة دولة مدنية في السودان، بعد عزل عمر البشير في 2019، لكن بحلول 2023 تصاعدت التوترات بين هاتين المجموعتين بشأن مسألة الدمج، ثم ادى الخلاف بين القائدين العسكريين الى اندلاع نزاع عنيف 2023 سرعان ما تحول الى حرب شاملة واصبحت العاصمة الخرطوم ساحة للمعارك واتسعت الاشتباكات لتعم مناطق اخرى من السودان، مما دفع الجيش السوداني لنقل عملياته

العسكرية في بورتسودان، وعلى الرغم من الانتقال السياسي الفاشل والانقلاب العسكري والتحكم في قوات الدعم السريع كانت من العوامل الرئيسية للنزاع في السودان، إلا أن البرهان ومنافسه من الدعم السريع يخوضان صراعا من أجل الشرعية والدعم كقادة حقيقين، لم تعد الحرب من أجل السيطرة على المدن والبلدات الاستراتيجية، بل أصبح نزاعا على شرعية القيادة بين البرهان وحميدتي، حيث يسعى كل طرف لإثبات أنه الزعيم الشرعي للسودان.^٤

كذلك تناول الباحث (المؤلف) العوامل الخارجية المسببة للصراع في السودان

١ - السياسات الأمريكية تجاه السودان وتعقيد الوضع الداخلي السوداني: ان العامل الخارجي من بين مسببات الصراع الدائر في السودان حاليا.

٢ - الدعم الخارجي لقوات الدعم السريع: لقد ساهمت سياسات التي انتهجتها بعض الدول في توفير الدعم لقائد قوات الدعم السريع، الامر الذي زاد من حرصه على توسيع نفوذه المالي.

وعند المراجعة نستطيع القول ان من العوامل الاساسية المغذية للصراع هو التدخل الخارجي التي ادت الى اشعال الحرب وتأجيجها، بسبب ما تتميز به السودان من مساحة وموقع جيوسياسي استثنائي وثروات اقتصادية هائلة فهو ثالث اكبر دول افريقيا ويطل على اكثر ممرات الشحن ازدحاماً وتلك الامتيازات جعلته مطمعا اقليميا ودوليا وهدفا لكثير من الدول استغلت توتر الاوضاع الداخلية واشتعال الحرب للتدخل في شؤونه وتحقيق مصالحها.^٥

ومن خلال المراجعة نجد ان الباحث اشار الى العوامل الداخلية والخارجية المسببة للصراع بشكل منظم ومنطقي فعند الاشارة الى العوامل الداخلية اشار الى الميراث التاريخي من اجل بيان ان نظام البشير هو الجذر الاساس للصراع وعند الاشارة الى التنافس على السلطة بين السبب الرئيسي للصراع بين البرهان وحميدتي. اما الخلاف حول الاتفاق الاطاري فهو يوضح الضغوط الاقليمية والدولية في التوقيع على الاتفاق الذي اصبح فيما بعد نقطة خلاق، اما العوامل الخارجية فقد اشار الى الدعم الخارجي والسياسة الامريكية كأسباب مغذية للصراع، والتركيز على التدخلات الدولية والاقليمية.

وتطرق الباحث الى التداعيات والآثار الكارثية للصراع

أشارت الدراسة إلى أن الصراع، أسفر عن تداعيات خطيرة على المستويات الإنسانية والمادية والإقليمية:

- ١ - تزايد اعداد القتلى من المدنيين
- ٢ - كثرة انتهاكات حقوق الانسان
- ٣ - تزايد اعداد اللاجئين والنازحين
- ٤ - إضعاف السلطة المركزية وتهديد كيان الدولة
- ٥ - تهديد الاستقرار الإقليمي.

كما ذكر المؤلف التداعيات الاقتصادية للصراع في السودان مثل

- ١ - ارتفاع اسعار الغذاء وتراجع العملة الوطنية
- ٢ - تدمير البنى التحتية
- ٣ - تعليق المساعدات الدولية وانعدام الأمن الغذائي

٤ - انتشار عمليات نهب وتدمير الممتلكات والمنشآت الاقتصادي

وعند المراجعة لتداعيات واثار الصراع نجد ان الآثار الانسانية والمادية تشير الى حجم المأساة وتعتبر تداعيات اكثر دموية، اما الآثار السياسية والوطنية مثل اضعاف السلطة المركزية فهي تداعيات خطيرة يمهد لفشل الحكومة المركزية في السيطرة ويمهد لتفتت الدولة واستمرار الفوضى، اما التداعيات الاقليمية فهي نقطة

مركزية تظهر خوف دول الجوار من عدوى الصراع، ولاسيما ان التعدد الاثني قد ينقل الحرب الاهلية عبر الحدود، واما التداعيات الاقتصادية فهي تقدم صور واضحة لتفكيك البنى الاقتصادية وتفاقم الازمة الانسانية وتدخل السكان في دائرة الفقر والجوع، فضلاً عن توقف الدعم الخارجي يؤدي الى انهيار انساني واقتصادي. مما سبق يمكن القول ان الحروب الجديدة اصبحت من الادوات التحليلية المهمة لمعرفة طبيعة الصراعات في الوقت الراهن التي تهدد الاستقرار والتماسك في المجتمعات كما في السودان، وعليه يعد هذا المقال دراسة قيمة من خلال الربط بين هذه النظرية والحالة الواقعية للصراع في السودان، كذلك هو مساهمة مهمة للتعرف على طبيعة الابعاد المتغيرة للحروب في القرن الحادي والعشرين، لاسيما ان الصراع في السودان كبد السودان شعب ودولة خسائر فادحة على كافة المستويات، وتواجه البلاد خطر المجاعة والانهيار على المستوى الصحي، وقد تتطور المواجهات العسكرية بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في منطقة كدارفور وربما يتطور الامر مع التدخلات الدولية بانفصال جزء اخر من السودان مثل دارفور، ويتطلب انتهاء الازمة ضغطاً دولية واقليمية، وتوحيد جهود القوى المدنية الاخرى.

^١ Dodeye Uduak Williams: "Relevance of Mary Kaldor's 'New wars' thesis in the 21st century"., in Journal of Law and Conflict Resolution, (Lagos : Academic Journals, vol 65, September 2014), pp. 84- 88..

^٢ Nnuriam Paul Chigozie: "The Application of New Wars Theory to African Conflicts Since 1960"., in International Journal of Arts and Humanities, (London: Spring Journals, vol. 6, no. 6, June 2018), pp. 315-316.-

^٣ Nnuriam Paul Chigozie: op. cit , p. 318

^٤ كيدان كيروس، الحرب الدائرة في السودان واثارها على الامن والاستقرار في منطقة القرن الافريقي وما راعها، مركز السياسات ، المغرب ، ٢٠٢٤، ص ٤.

^٥ يوسف كامل خطاب، عام من الصراع في السودان مركز الخليج للأبحاث، الامارات ، ٢٠٢٥ ، ص ٩.

صلاحيات رئيس الجمهورية في العراق وإيران: دراسة مقارنة في إطار الأنظمة الدستورية الهجينة

الباحث هيام عبد الامير حميد

كلية القانون جامعة طهران

Hoyamkm4@gmail.com

المشرف الدكتور أ. ابراهيم موسى زاده

كلية القانون والعلوم السياسية / جامعة طهران

E.mousazadeh@ut.ac.ir

الملخص:

في هذه الدراسة محاولة إلى تحليل صلاحيات رئيس الجمهورية في كل من العراق وإيران من خلال منظور قانوني دستوري مقارنة. تستند الدراسة إلى التحليل النصي المباشر للدساتير النافذة (الدستور العراقي ٢٠٠٥، والدستور الإيراني ١٩٧٩ المعدل ١٩٨٩)، والاجتهادات القضائية الدستورية المتاحة، والممارسات المؤسسية الموثقة.

الإشكالية الرئيسية: إلى أي مدى تعكس النصوص الدستورية المتعلقة بصلاحيات رئيس الجمهورية في العراق وإيران الممارسة السياسية الفعلية؟ وما العوامل القانونية وغير القانونية التي تفسر التباين بين النص والتطبيق؟ المنهجية: اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي المقارن، التحليل النصي للدساتير والقوانين و تحليل الاجتهادات القضائية الدستورية، و دراسة الممارسات المؤسسية الموثقة.

النتائج الرئيسية:

في العراق: يتمتع رئيس الجمهورية بصلاحيات محدودة ورمزية في اطار نظام برلماني كلاسيكي، لكن الممارسة الفعلية أضعفت هذا الدور أكثر بسبب المحاصصة الطائفية والتوافقات السياسية غير الدستورية. من ذلك توجد فجوة كبيرة بين النص الدستوري والتطبيق الفعلي ناتجة عن الغموض في بعض النصوص الحاسمة اضافة الى ضعف الالتزام بالإطار الدستوري.

في إيران: رئيس الجمهورية يمارس صلاحيات تنفيذية أوسع نسبياً، لكنها مقيدة بنيوياً بصلاحيات القيادة (ولاية الفقيه) والمؤسسات الرقابية الدستورية (مجلس صيانة الدستور، مجمع تشخيص مصلحة النظام). ويوجد تطابق كبير بين النص الدستوري والممارسة الفعلية، وذلك لوضوح النصوص اضافة الى احترام الإطار الدستوري. المقارنة: نجد ان في كلا النظامين يكون الرئيس مقيد الصلاحيات نسبياً، لكن لأسباب مختلفة: في العراق بسبب الطبيعة البرلمانية للنظام اضافة الى الممارسات السياسية المعطلة اما في إيران فالسبب هو التصميم الدستوري الذي يضع الرئيس تحت إشراف مؤسسات رقابية متعددة

الاستقرار المؤسسي: أظهرت الدراسة أن النظام الإيراني حقق استقراراً مؤسسياً أعلى (انتظام الانتخابات، انتقال سلمي للسلطة، آليات واضحة لحل النزاعات)، بينما يعاني النظام العراقي من أزمات متكررة في تشكيل الحكومات وعدم وضوح في آليات حل الخلافات الدستورية.

الاسهام العلمي: تقدم الدراسة اطاراً تحليلياً جديداً لفهم "الأنظمة الدستورية الهجينة" من خلال التمييز بين نوعين: الهجنة الناتجة عن فشل تطبيق النصوص (العراق)، والهجنة المصممة دستورياً (إيران).

الكلمات المفتاحية: القانون الدستوري المقارن، رئيس الجمهورية، النظام البرلماني، الأنظمة الهجينة، العراق، إيران، ولاية الفقيه، المحاصصة الطائفية، الاجتهاد القضائي الدستوري.

المقدمة:

شهدت العقود الأخيرة تحولا مهما في حقل القانون الدستوري المقارن، تمثل في الانتقال من التصنيفات الشكلية التقليدية (رئاسي/برلماني/شبه رئاسي) إلى مقاربات أكثر ديناميكية تأخذ في الاعتبار التفاعل بين النصوص الدستورية والممارسات السياسية الفعلية [١]. في هذا الإطار، تبرز مفاهيم مثل "النظام الهجين" و"الدستورية الهجينة" كأدوات تحليلية ضرورية لفهم الأنظمة السياسية التي تجمع بين عناصر ديمقراطية وغير ديمقراطية في تركيبات معقدة [٢].

تقدم التجربة في العراق وإيران نموذجين ثريين للبحث في هذه الظاهرة. فمنذ إقرار دستور ٢٠٠٥، تحول النظام السياسي العراقي من نموذج برلماني نظري إلى نظام برلماني هجين تسوده المحاصصة الطائفية وتوافقات النخب، مما أضعف بشكل جوهري دور رئيس الجمهورية كرمز للوحدة الوطنية. وفي الجانب الآخر، صمم الدستور الإيراني (١٩٧٩ المعدل ١٩٨٩) نظاما يجمع بين المؤسسات الجمهورية المنتخبة والهياكل الدينية منتخبة (مع الواسطة)، منتجا نظاما جمهوريا فريدا من نوعه.

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي: كيف تؤثر البنى الهجينة في العراق وإيران على صلاحيات رئيس الجمهورية وفعالية النظام السياسي ككل، وما هي الدروس الدستورية المستفادة من هذين النموذجين المختلفين؟

تحديد الاشكالية : تواجه دراسة صلاحيات رئيس الجمهورية في الانظمة المعاصرة تحديا منهجيا جوهريا يتمثل في التباين بين: النصوص الدستورية المكتوبة التي تحدد الصلاحيات الشكلية و الممارسة السياسية الفعلية التي قد تختلف جوهريا عن النصوص

الاشكالية الرئيسية: الى اي مدى تعكس النصوص الدستورية المتعلقة بصلاحيات رئيس الجمهورية في العراق وإيران الممارسة الفعلية؟ وما العوامل القانونية وغير القانونية التي تفسر التباين ان وجد؟ الاسئلة الفرعية:

١. ما الصلاحيات الدستورية الرسمية لرئيس الجمهورية في كل من العراق وإيران؟

٢. كيف طبقت أو عطلت هذه الصلاحيات في الممارسة الفعلية؟

٣. ما دور الاجتهاد القضائي الدستوري في تفسير صلاحيات الرئيس؟

٤. ما أوجه الشبه والاختلاف بين النظامين من منظور قانوني دستوري محض؟

المنهجية والادوات البحثية :

أ. المنهج الأساسي: التحليل القانوني المقارن

ب. الادوات البحثية:

١. التحليل النصي : دراسة نصوص الدساتير والقوانين ذات الصلة

٢. التحليل المؤسسي : دراسة الممارسات المؤسسية الموثقة

٣. تحليل الاجتهاد القضائي : دراسة قرارات المحاكم الدستورية

الفصل الاول: الاطار الدستوري لصلاحيات رئيس الجمهورية في العراق

المبحث الاول: التحليل النصي المباشر للدستور العراقي (٢٠٠٥)

أولاً: النصوص الدستورية الأساسية

بعد الغاء مجلس الرئاسة المكون من رئيس ونائبين واصبح المنصب للرئيس حددت المادة (٦٧) التالي :
"يشترط في رئيس الجمهورية ان يكون:

- اولاً: عراقياً بالولادة، ومن ابوين عراقيين

- ثانياً: كامل الاهلية واتم الاربعين سنة من عمره

- ثالثاً: حسن السمعة والسيرة، ومشهوداً له بالنزاهة والاستقامة والعدالة والاخلاص للوطن

- رابعاً: غير محكوم بجريمة مخلة بالشرف" [٣]

وفي المادة (٦٨): "ينتخب مجلس النواب من بين المرشحين رئيساً للجمهورية بأغلبية ثلثي عدد اعضائه." [٣]
وفي المادة (٦٩): "يؤدي رئيس الجمهورية اليمين الدستورية أمام مجلس النواب بالصيغة المنصوص عليها في المادة (٥٠) من هذا الدستور."

وفي المادة (٧٠) تم تحديد الصلاحيات الاساسية للرئيس بـ :

اولاً: اصدار العفو الخاص بتوصية من رئيس مجلس الوزراء، عدا ما يتعلق بالحق الخاص وما صدر بحقه حكم بالإدانة بارتكاب جرائم دولية أو اراهاب أو فساد مالي وإداري

ثانياً: المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية، بعد موافقة مجلس النواب، وتنتشر في الجريدة الرسمية

ثالثاً: المصادقة وإصدار القوانين التي يسنها مجلس النواب، وتعد مصادقاً عليها بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلمها

رابعاً: دعوة مجلس النواب المنتخب للانعقاد خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ المصادقة على نتائج الانتخابات العامة، وفي الحالات الأخرى المنصوص عليها في هذا الدستور

خامساً: منح الأوسمة والنياشين بتوصية من رئيس مجلس الوزراء، وينظم ذلك بقانون

سادساً: قبول السفراء

سابعاً: اصدار المراسيم الجمهورية

ثامناً: المصادقة على احكام الاعدام الصادرة من المحاكم المختصة

تاسعاً: القيادة العامة للقوات المسلحة للأغراض التشريفية والاحتفالية

عاشراً: ممارسة اية صلاحيات رئاسية اخرى منصوص عليها في هذا الدستور"

وفي المادة (٧٣):

"اولاً: يتولى رئيس الجمهورية مهام رئيس مجلس الوزراء عند خلو المنصب لأي سبب كان

- ثانياً: يكلف رئيس الجمهورية مرشح الكتلة النيابية الأكثر عددا بتشكيل مجلس الوزراء خلال خمسة عشر

يوماً من تاريخ انتخاب رئيس الجمهورية" [٣]

ثانياً: التحليل القانوني للنصوص

١. طبيعة المنصب: النصوص تشير بوضوح إلى أن رئيس الجمهورية في العراق يمارس دوراً رمزياً

بروتوكولي (في نظام برلماني كلاسيكي هذا التحليل ينبع من :

- عدم الانتخاب المباشر: الانتخاب يتم عبر مجلس النواب (م٦٨) وليس الشعب مباشرة

- الصلاحيات المقيدة: معظم الصلاحيات في المادة (٧٠) تتطلب "توصية من رئيس مجلس الوزراء"

- الطابع التشريفي: القيادة العامة للقوات المسلحة "للأغراض التشريفية والاحتفالية" (م٧٠/تاسعاً)

٢. الصلاحيات الفعلية والمقيدة: فالصلاحيات التنفيذية كإصدار العفو الخاص مقيد بتوصية رئيس الوزراء ، والشكلية كإصدار قوانين تصبح نافذة بمرور الوقت ومنح الأوسمة مقيدة بتوصية من رئيس الوزراء . وتكليف رئيس الوزراء مقيد دستوريا بالكتلة الأكبر

٣. الإشكالية الدستورية الكبرى: في المادة (٧٣/ثانيا) "يكلف رئيس الجمهورية مرشح الكتلة النيابية الأكثر عددا..."

- ما المقصود بـ "الكتلة الأكثر عددا"؟

- هل هي الكتلة الفائزة بالانتخابات؟

- أم الكتلة المتشكلة بعد الانتخابات؟

هذا الغموض أدى لأزمة دستورية حادة تطلبت تدخل المحكمة الاتحادية.

المبحث الثاني: الاجتهاد القضائي الدستوري العراقي

أولاً: قرار المحكمة الاتحادية رقم (٢٥/اتحادية/٢٠١٠) . [٤]

خلفية القرار:

- أزمة تشكيل الحكومة بعد انتخابات ٢٠١٠

- تنافس بين "القائمة العراقية" (الفائزة بأكثر عدد مقاعد) و"ائتلاف دولة القانون" (المتشكل بعد الانتخابات) المحكمة فسرت "الكتلة الأكثر عددا" بأنها:

الكتلة التي تتشكل بعد الانتخابات داخل مجلس النواب، وليس بالضرورة القائمة الفائزة

التحليل القانوني: هذا التفسير يتوافق مع منطق النظام البرلماني (حيث الأغلبية البرلمانية هي المعيار) لكنه يتعارض مع إرادة الناخب (الذي صوت لقائمة محددة) كما أنه فتح الباب لتشكيل تحالفات ما بعد الانتخابات بشكل غير محدود

الأثر الدستوري: هذا القرار حد فعليا من استقلالية رئيس الجمهورية في اختيار المكلف، إذ أصبح مجبرا على انتظار تشكل الكتل وليس الالتزام بنتيجة الانتخابات.

ثانياً: قرارات أخرى ذات صلة تتعلق بصلاحيات رئيس الجمهورية مثل اليات التكليف والاستشارات و حول مدد التكليف الدستورية وبشأن صلاحيات الرئيس الانتقالية . [٥]

المبحث الثالث: قانون رئاسة الجمهورية رقم (٣) لسنة ٢٠١٨

في السياق التشريعي صدر هذا القانون بناء على الفقرة (عاشراً) من المادة (٧٠) من الدستور تشير إلى "أية صلاحيات رئاسية أخرى منصوص عليها في هذا الدستور" . [٦]

والاشكالية تكمن في هل يمكن للقانون العادي أن يضيف صلاحيات لرئيس الجمهورية؟ أم يقتصر دوره على تنظيم الصلاحيات المنصوص عليها دستوريا؟

ففي المادة (٢) : "يمارس رئيس الجمهورية الصلاحيات المنصوص عليها في الدستور والقوانين النافذة" والمادة (٥): تنظم ديوان رئاسة الجمهورية وهيكلته و المادة (٧): تحدد العلاقة مع رئاسة الوزراء في المسائل التنفيذية والملاحظ ان القانون لم يضيف صلاحيات جديدة بل اقتصر على التنظيم الإداري لعمل المؤسسة الرئاسية. [٦]

من ذلك نفهم التقييم الدستوري للقانون : ان القانون دستوري شكلا لأنه لم يتجاوز النصوص الدستورية لكنه لم يحل الإشكاليات العملية المتعلقة بصلاحيات الرئيس كما لم يعالج العلاقة الغامضة مع رئيس الوزراء في المجالات السيادية

المبحث الرابع: الممارسة الفعلية :

نمط توزيع المنصب :

جميع رؤساء الجمهورية منذ ٢٠٠٥ حتى ٢٠٢٥ كانوا من المكون الكردي. هذا نمط ثابت رغم عدم وجود نص دستوري يفرضه. وهذا النمط يشير إلى: [٧]

١. وجود (عرف سياسي) وليس بالضرورة (عرف دستوري) بالمعنى القانوني الصارم

٢. هذا العرف يخالف مبدأ المواطنة المتساوية (م ١٤ من الدستور)

٣. لكنه ليس غير دستوري تقنيا لأن الدستور لا يمنع تكرار انتخاب أشخاص من نفس المكون وعليه ان ما يحدث في العراق هو ممارسة سياسية متكررة وليس عرفاً دستورياً ملزماً بالمعنى الفقهي الدقيق.

[٨، ٩، ١٠]

ثالثاً: تحليل حالات التكليف بتشكيل الحكومة

في عام (٢٠١٠) لم يكن رئيس الجمهورية (طالباني) مستقلاً في القرار حيث كان بناءً على تفسير المحكمة الاتحادية وليس اجتهاده . وكذلك في عام (٢٠٢٠) كلف الرئيس أكثر من شخصية ثم تم سحب التكليف ومن هذا يظهر انه يخضع للضغوط السياسية في اختيار المكلف و صلاحيته في التكليف شكلية أكثر منها فعلية. [١١]

رابعاً: دور رئيس الجمهورية في الأزمات مثال ازمة تشكيل الحكومة (٢٠٢٢-٢٠٢٣):

- تأخر تشكيل الحكومة حوالي سنة بعد انتخابات تشرين ٢٠٢١

- رئيس الجمهورية (برهم صالح ثم عبد اللطيف رشيد) كان وسيطاً أكثر منه صانع قرار

مما يدعو الى الاستنتاج ان الرئيس في النظام العراقي أصبح (راعياً للحوار) بين الكتل وليس (فاعلاً مستقلاً) في العملية السياسية. [١٢]

المبحث الخامس: التقييم النقدي للنموذج العراقي

أولاً/ الفجوة بين النص والتطبيق :النص الدستوري يقول: رئيس الجمهورية (رمز وحدة الوطن) لكن الواقع الفعلي يظهر الرئيس يتم اختياره على أساس المكون وليس على أساس وطني والنص الدستوري يقول الرئيس يكلف (مرشح الكتلة الأكثر عدداً) بينما الواقع الفعلي ينتظر الرئيس اتفاق الكتل ويكلف من يتفقون عليه .

ثانياً: الإشكاليات الدستورية البنوية

١. غموض النصوص:

- عدم تعريف (الكتلة الأكثر عدداً) في الدستور نفسه أدى لأزمات متكررة

- عدم تحديد مدد زمنية واضحة لعمليات التكليف والتشكيل

٢. ضعف المساءلة:

- لا توجد آلية دستورية واضحة لمحاسبة رئيس الجمهورية

- المادة (٩٣/ثامناً) تتحدث عن محاسبة الرئيس لكن الآليات غامضة

٣. تضارب الصلاحيات /التداخل بين صلاحيات الرئيس ورئيس الوزراء في:

- التمثيل الخارجي

- التعيينات السيادية (السفراء مثلاً)

- الأمور الأمنية

ثالثاً: مقترحات الإصلاح الدستوري

١. تعديل المادة (٧٣/ثانياً):

من النص "يكلف رئيس الجمهورية مرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً..." الى :

"يكلف رئيس الجمهورية مرشح القائمة أو الائتلاف الانتخابي الحاصل على أكبر عدد من المقاعد في الانتخابات البرلمانية، وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ أول جلسة لمجلس النواب. إذا فشل المكلف في الحصول على ثقة البرلمان خلال ثلاثين يوماً، يكلف الرئيس مرشح القائمة أو الائتلاف التالي من حيث عدد المقاعد."

٢. تعديل المادة (٦٨) لتقليل أغلبية انتخاب الرئيس:

من: "بأغلبية ثلثي عدد أعضائه" الى: "بأغلبية المطلقة (٥٠%+١) في جلسة علنية مباشرة"

ان هذا التعديل يقلل احتمالات الابتزاز السياسي

٣. إضافة مادة جديدة تحدد بوضوح:

- آليات المساءلة

- حالات سحب الثقة من الرئيس

- الحصانة ونطاقها

الفصل الثاني: الإطار الدستوري لصلاحيات رئيس الجمهورية في إيران

المبحث الأول: التحليل النصي للدستور الإيراني

أولاً: البنية الدستورية العامة

الدستور الإيراني (١٩٧٩ المعدل ١٩٨٩) يقوم على هيكليّة فريدة تجمع بين:

المستوى الأول - السلطات المنتخبة:

- رئيس الجمهورية (منتخب مباشرة)

- مجلس الشورى الإسلامي / البرلمان (منتخب مباشرة)

- مجالس المدن والقرى (منتخبة) . [١٢]

المستوى الثاني - المؤسسات الرقابية:

- مجلس صيانة الدستور

- مجمع تشخيص مصلحة النظام

- مجلس الخبراء

المستوى الأعلى - ولاية الفقيه:

- القائد / الولي الفقيه (منتخب من مجلس الخبراء)

ثانياً: النصوص الدستورية المتعلقة برئيس الجمهورية

الفصل التاسع: السلطة التنفيذية

المادة (١١٣) : "بعد مقام القيادة، رئيس الجمهورية هو أعلى مسؤول رسمي في البلاد. وتقع على عاتقه

مسؤولية تطبيق الدستور، ورئاسة السلطة التنفيذية إلا في الشؤون المتعلقة مباشرة بـ[مقام] القيادة." [١٤]

وهذه المادة تحدد بوضوح:

١. التسلسل الهرمي: الرئيس "بعد مقام القيادة"

٢. الاستثناء الجوهري: "إلا في الشؤون المتعلقة مباشرة بالقيادة"

٣. الطبيعة المزدوجة: أعلى منصب منتخب، لكن تحت سلطة أعلى منتخبة بصوره غير مباشرة من الشعب وفي المادة (١١٤) في شروط الترشيح : "ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع المباشر من الشعب لمدة أربع سنوات، ولا يجوز انتخابه لأكثر من دورتين متتاليتين." [١٥]
 - اما في المادة (١١٥) في شروط المرشح : "يشترط في رئيس الجمهورية أن يكون:
 - من الشخصيات الدينية والسياسية
 - إيراني الأصل والجنسية
 - مديرا كفوا ومدبرا
 - ذا ماض وسمعة حسنة
 - متصفا بالأمانة والتقوى
 - مؤمنا ومعتقدا بمبادئ جمهورية إيران الإسلامية والمذهب الرسمي للبلاد"
 - والملاحظ ان الشروط في الدستور الإيراني أكثر إيديولوجية من الدستور العراقي، حيث تشترط الإيمان بـ(مبادئ الجمهورية الإسلامية والمذهب الرسمي).
 - وفي المادة (١١٧) تم تحديد صلاحيات رئيس الجمهورية : "يتمنع رئيس الجمهورية، مع مراعاة الصلاحيات الممنوحة للقيادة، بالمسؤوليات التالية:
 ١. التوقيع على المصادقات والمعاهدات والعقود والاتفاقيات التي تبرمها الحكومة الإيرانية مع سائر الحكومات، وكذلك التوقيع على سائر العقود المهمة بعد موافقة مجلس الشورى الإسلامي
 ٢. تعيين نواب رئيس الجمهورية وقبول استقالتهم وعزلهم عند الضرورة بعد موافقة مجلس الشورى على النواب الذين يتولون إدارة بعض الشؤون
 ٣. رئاسة مجلس الوزراء ورسم السياسات العامة والتنسيق بين الشؤون التنفيذي
 ٤. تعيين رؤساء المؤسسات الحكومية والمؤسسات العامة والشركات الحكومية وعزلهم مع مراعاة القوانين
 ٥. اتخاذ كافة التدابير اللازمة لإقرار النظام العام ومحاربة الإجرام ورفع الحيف وإقامة العدل في نطاق القوانين
 ٦. رئاسة المجلس الأعلى للعمال والموظفين والتعيين في هذا المجلس
 ٧. رئاسة المجلس الأعلى للثورة الثقافية الذي يتألف بالشكل التالي: (أعضاء بحكم مناصبهم - ستة أعضاء من الهيئتين التشريعية والقضائية - رئيس الجامعة والرئيس الجامعي الأول - خمسة أشخاص يعينهم القائد).
 - [١٥]
 ٨. رئاسة المجلس الأعلى للأمن القومي الذي يتألف من: (رؤساء السلطات الثلاث / رئيس أركان القيادة المشتركة - المسؤول التنفيذي للقيادة - الوزراء المعنبون بالخارجية والداخلية والاستخبارات - مسؤولان عن الشؤون المتعلقة بخطة وميزانية البلاد - أعلى المسؤولين في القوات المسلحة والحرس الثوري)
 ٩. تعيين سفراء الدولة بناء على اقتراح وزير الخارجية وقبول أوراق اعتماد السفراء السياسيين الأجانب
 ١٠. منح الأوسمة الوطنية"
- ثالثاً: التحليل المقارن لصلاحيات الرئيس الإيراني
- صلاحيات التوقيع على المعاهدات (محدودة) اذ يتطلب موافقة البرلمان مع مراعاة صلاحيات القيادة . وتعيين نواب الرئيس (صلاحيات متوسطة) لان بعض النواب يحتاجون موافقة البرلمان كما ان رئاسة مجلس الوزراء (صلاحيات عالية نسبياً) كونها ضمن السياسات العامة للنظام وكذلك تعيين المسؤولين . اما تعيين السفراء (صلاحيات متوسطة كونها باقتراح وزير الخارجية.

من هذا نستنتج : ان صلاحيات رئيس الجمهورية في إيران أوسع تنفيذياً من نظيره العراقي، لكنها مقيدة بنيويًا بصلاحيات القيادة.

رابعاً/ النصوص المتعلقة بولاية الفقيه :

في المادة (٥) : "في زمن غيبة ولي العصر (عجل الله تعالى فرجه الشريف)، تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل، المتقي، البصير بأمر العصر، الشجاع، المدير، المدبر الذي تعترف به الأكثرية على أنه مرجع وقائد." [١٥]

وفي المادة (٥٧): "السلطات الحاكمة في جمهورية إيران الإسلامية هي: السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، وهي تمارس صلاحياتها تحت إشراف ولي الأمر المطلق وإمام الأمة." وهذه المادة تضع جميع السلطات الثلاث (بما فيها التنفيذية التي يرأسها رئيس الجمهورية) تحت إشراف ولي الأمر.

اما المادة (١١٠) : "تشمل صلاحيات ومسؤوليات القيادة:

١. تعيين السياسات العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام
 ٢. الإشراف على حسن إجراء السياسات العامة للنظام
 ٣. إصدار الأمر بالاستفتاء العام
 ٤. القيادة العامة للقوات المسلحة
 ٥. إعلان الحرب والسلام والنفير العام
 ٦. نصب وعزل وقبول واستقالة: كل من (فهاء مجلس صيانة الدستور - أعلى مسؤول في السلطة القضائية - رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون - رئيس أركان القيادة المشتركة - القائد العام لقوات الحرس الثوري - القادة العامون للقوات المسلحة والقوى الأمنية الداخلية)
 ٧. حل الخلافات وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث
 ٨. حل مجلس الشورى الإسلامي بعد التشاور مع رئيسي السلطتين القضائية والتشريعية
 ٩. العفو أو التخفيف من عقوبات المحكومين ضمن إطار الموازين الإسلامية"
- مما سبق يمكن ان نتوصل الى ان القائد يمتلك صلاحيات تفوق رئيس الجمهورية في:
- تعيين السياسات العامة (الرئيس ينفذها فقط)
 - القيادة الفعلية للقوات المسلحة (الرئيس دوره تنسيقي)
 - حل الخلافات بين السلطات (بما فيها السلطة التنفيذية)
 - حل البرلمان (الذي قد يسحب الثقة من الرئيس)

المبحث الثاني: المؤسسات الرقابية على رئيس الجمهورية

- أولاً / مجلس صيانة الدستور: في المادة (٩١): "يشكل مجلس باسم (مجلس صيانة الدستور) بهدف صيانة أحكام الإسلام وتطابق القوانين التي يصوغها مجلس الشورى الإسلامي معها، وذلك من:
- ستة من الفقهاء العدول الملمين بمقتضيات الزمان والقضايا الراهنة، يختارهم القائد
 - ستة من الحقوقيين المتخصصين في مختلف فروع الحقوق، ينتخبهم مجلس الشورى الإسلامي من قائمة يقترحها رئيس السلطة القضائية"
- صلاحيات المجلس المتعلقة بالرئيس:

١. الرقابة على أهلية المرشحين للرئاسة (المادة ٩٩): "يتولى مجلس صيانة الدستور الإشراف على انتخاب رئيس الجمهورية وانتخابات مجلس الشورى الإسلامي والاستفتاء العام." من ذلك نستنتج ان المجلس يمارس رقابة مسبقة على المرشحين فيمكنه رفض ترشيح أي مرشح لا يستوفي الشروط (وفق تقديره) وهذا يعني أن الشعب لا يختار إلا من بين المرشحين المعتمدين من المجلس

٢. الرقابة على دستورية تصرفات السلطة التنفيذية: منه نستنتج ان المجلس يمكنه مراجعة القرارات التنفيذية الصادرة عن رئيس الجمهورية للتأكد من دستوريته. [١٦، ١٧، ١٨]

ثانيا/ مجمع تشخيص مصلحة النظام :

المادة (١١٢): "بهدف تشخيص مصلحة النظام في الحالات التي لا يتوافق فيها مجلس صيانة الدستور مع مجلس الشورى الإسلامي، وللاستشارة في المسائل التي يحيلها إليه القائد، ولسائر الوظائف المنصوص عليها في هذا الدستور والقوانين الأخرى، يشكل مجمع تشخيص مصلحة النظام من: رؤساء السلطات الثلاث - رئيس مجلس صيانة الدستور - الفقهاء المعنيين في مجلس صيانة الدستور - أعضاء يعينهم القائد" من هنا المجمع يمثل آلية للتحكيم عندما يحدث خلاف بين: (البرلمان الذي يشرع - مجلس صيانة الدستور الذي يراقب- السلطة التنفيذية التي تنفذ) وعلية فرئيس الجمهورية عضو في المجمع لكن ليس صاحب القرار النهائي.

ثالثا/ مجلس الخبراء:

المادة (١٠٧): "بعد وفاة آية الله العظمى الإمام الخميني قدس سره الشريف، قائد الثورة الإسلامية ومؤسس الجمهورية الإسلامية، يتولى تعيين قائد الثورة مجلس الخبراء المنتخب من الشعب." العلاقة برئيس الجمهورية:

- مجلس الخبراء ينتخب القائد الذي يشرف على رئيس الجمهورية

- المجلس يمكنه عزل القائد إذا فقد شروط القيادة

- هذا يعني أن مجلس الخبراء يمارس رقابة غير مباشرة على رئيس الجمهورية

المبحث الثالث: الممارسة الفعلية في النظام الإيراني

أولا: انتخابات الرئاسة (١٩٨٠-٢٠٢١)

الدورات الرئاسية الموثقة: ١٣ دورة انتخابية رئاسية منتظمة

ثانيا: دور مجلس صيانة الدستور في فترة المرشحين

في انتخابات ٢٠١٣: كان عدد المتقدمين: ٦٨٦ مرشحا وعدد المقبولين: ٨ مرشحين فقط أي نسبة القبول أقل من ٢%

اما انتخابات ٢٠٢١: تم رفض مرشحين بارزين بينهم:

- علي لاريجاني (رئيس البرلمان السابق)

- إسحاق جهانغيري (النائب الأول للرئيس السابق)

والملاحظ ان المجلس غير ملزم بتبرير رفض المرشحين علنا وهذا يعني أن الرقابة المسبقة تحد فعليا من الاختيار الشعبي والقرارات غير قابلة للطعن أمام أي جهة قضائية. [١٩]

من هنا تظهر اشكالية : هل هذه الرقابة المسبقة تتعارض مع:

- حق الترشح (م١١٥)؟

- حق الانتخاب (م٦)؟

وان كان الدستور الإيراني نفسه يمنح المجلس هذه الصلاحية، لكن عدم وجود معايير واضحة يثير تساؤلات عن الشفافية الدستورية.

ثالثاً/ حالات عزل أو إقالة الرئيس

الآلية القانونية (المادة ٨٩): "يمكن لمجلس الشورى الإسلامي، في الحالات التالية، أن يستجوب رئيس الجمهورية:

١. إذا اتهم بمخالفة الواجبات القانونية

٢. إذا طلب ربع أعضاء المجلس ذلك

٣. إذا وافق القائد على الاستجواب"

المبحث الرابع: المقارنة بين النصوص والتطبيق في إيران

أولاً: مؤشرات الاستقرار المؤسسي

١. انتظام الانتخابات الرئاسية:

- لم تتأخر أي انتخابات عن موعدها الدستوري منذ ١٩٨٠ وهو مؤشر إيجابي للالتزام بالإطار الدستوري .

٢. التداول السلمي للسلطة: جميع الرؤساء سلموا السلطة سلمياً وهذا مؤشر استقرار مؤسسي

٣. احترام مدة الولاية: لم يمدد أي رئيس ولايته عن دورتين وهذا مؤشر احترام للنص الدستوري (م١١٤)

ثانياً: قيود الممارسة الديمقراطية

١. الرقابة المسبقة على المرشحين: تحد من التعددية الفعلية و تقلل من التنافسي الحقيقي

٢. سلطة القائد الواسعة: تجعل رئيس الجمهورية منفذاً أكثر منه صانع قرار مستقل

ثالثاً: التقييم الدستوري للنموذج الإيراني

نقاط القوة:

- وضوح النصوص الدستورية في تحديد الصلاحيات

- استقرار مؤسسي نسبي

- آليات دستورية واضحة لحل النزاعات

نقاط الضعف:

- ازدواجية السلطة (منتخبة بالشكل المباشر وغير المباشر)

- قيود على التعددية السياسية الفعلية

- غموض معايير الرقابة المسبقة على المرشحين

الفصل الثالث: التحليل المقارن

أولاً: مصدر الشرعية

البعد	العراق	إيران
آلية الانتخاب	غير مباشرة - عبر مجلس النواب (م٦٨)	مباشرة - من الشعب (م١١٤)
الأغلبية المطلوبة	ثلثا أعضاء البرلمان	أغلبية الأصوات الشعبية
الشرعية الأساسية	برلمانية (من ممثلي الشعب)	شعبية مباشرة
الشرعية الإضافية	توافقية (بين المكونات)	دينية-دستورية (موافقة مجلس صيانة الدستور)
قابلية الطعن في الانتخاب	عبر المحكمة الاتحادية	عبر مجلس صيانة الدستور

من ذلك نستطيع التحليل العراق:

- الانتخاب غير المباشر يجعل الرئيس مدينا للبرلمان أكثر من الشعب

- يتوافق مع النموذج البرلماني الكلاسيكي

- يضعف الشرعية الشعبية المباشرة للرئيس

إيران:

- الانتخاب المباشر يمنح الرئيس شرعية شعبية قوية

- يعزز الشرعية الديمقراطية الشكلية

ثانياً: نطاق الصلاحيات الدستورية

جدول مقارنة تفصيلي:

المجال	العراق	إيران	الملاحظات المقارنة
التشريع	إصدار القوانين شكلياً (٣/٧٠م)	إصدار القوانين شكلياً (١٢٣م)	متطابق - دور شكلي في كلا النظامين
المعاهدات الدولية	المصادقة بعد موافقة البرلمان (٢/٧٠م)	التوقيع بعد موافقة البرلمان (١٢٥م)	متطابق - يشترط موافقة البرلمان
تعيين رئيس الوزراء	تكليف مرشح الكتلة الأكبر (٧٣م)	لا ينطبق - الرئيس نفسه يرأس الحكومة	اختلاف جوهري
تعيين الوزراء	لا صلاحية - من حق رئيس الوزراء	يعين ويعرضهم على البرلمان (١٣٣م)	صلاحية أوسع في إيران
القيادة العسكرية	تشريفية فقط (٩/٧٠م)	لا صلاحية فعلية - للقائد (٤/١١٠م)	ضعيفة في كلا النظامين
السياسة الخارجية	محدودة - مع رئيس الوزراء	أوسع نسبياً - لكن تحت السياسات العامة	نسبياً أوسع في إيران
العفو	خاص-بتوصية رئيس الوزراء (١/٧٠م)	لا صلاحية - للقائد (١١/١١٠م)	في العراق اوسع (نسبياً)
حالة الطوارئ	غير منصوص بوضوح	لا صلاحية - للقائد (١١٠م)	غموض في العراق

من ذلك نستنتج انه من حيث اتساع الصلاحيات التنفيذية: إيران أكثر من العراق والسبب: الرئيس الإيراني

يرأس الحكومة فعلياً

اما من حيث الاستقلالية في ممارسة الصلاحيات: يتساوى العراق وإيران مع اختلاف في القيد

ثالثاً: آليات الرقابة والمساءلة :

أ. الرقابة البرلمانية:

الآلية	العراق	إيران
الاستجواب	منصوص لكن غير مفعّل	منصوص ومفعّل (٨٩م)
سحب الثقة	نظرياً ممكن (٦١م)	يتطلب موافقة القائد (٨٩م)
المساءلة عن السياسات	غير واضح دستورياً	واضحة لكن محدودة

من ذلك نلاحظ :

- في العراق: الرئيس محصن فعليا لأن سحب الثقة يتطلب توافقا سياسيا معقدا
 - في إيران: البرلمان يمكنه نظريا مساءلة الرئيس، لكن موافقة القائد شرط حاسم
- ب. الرقابة القضائية:

الجهة	العراق	إيران
الجهة الرقابية	المحكمة الاتحادية	مجلس صيانة الدستور
نوع الرقابة	لاحقة (على التصرفات)	مسبقة + لاحقة
نطاق الرقابة	محدود - غموض في النصوص	واسع - منصوص بوضوح
استقلالية الجهة	متوسطة - تعيينات سياسية	محدودة - نصف الأعضاء يعينهم القائد

ج. الرقابة فوق الدستورية:

العراق	إيران
لا توجد سلطة فوق دستورية رسمية	القائد (ولاية الفقيه) - سلطة فوق دستورية مؤسسة
الرقابة تأتي من التوافق السياسي غير الرسمي	الرقابة منصوص عليها دستورياً (م٥٧، م١١٠)

من ذلك نستنتج :

- في العراق: الرقابة غير منظمة يؤدي الى عدم استقرار
 - في إيران: الرقابة منظمة دستوريا يؤدي الى استقرار
- رابعا: الاستقرار المؤسسي
- في العراق (٢٠٠٥-٢٠٢٤) : عدم استقرار في تشكيل الحكومات و أزمات متكررة في تطبيق النصوص مع احترام شكلي للمدد الدستورية
- اما في إيران (١٩٨٩-٢٠٢٤) : استقرار في الانتقال السلمي للسلطة - التزام بالمواعيد الدستورية و لكن ضمن إطار مقيد (الرقابة المسبقة)
- خامسا: العلاقة مع السلطة التشريعية
- في العراق: رئيس الجمهورية ضعيف جدا أمام البرلمان اما في إيران: رئيس الجمهورية أقوى نسبيا لكن ليس مستقلا كليا

المبحث الثالث: التحليل النظري للاختلافات

أولا: طبيعة النظام السياسي

العراق: نظام برلماني مع انحرافات عملي:

- دستوريا: نظام برلماني صرف

- عمليا: نظام توافقي طائفي يشوه البرلمانية

إيران: نظام جمهوري مع ولاية فقهية :

- دستوريا: نظام فريد يجمع الجمهورية والولاية الفقهية

- عمليا: نظام هرمي منضبط

ثانيا: مصدر القيود على سلطة الرئيس

في العراق:

نوع القيد	المصدر	الطبيعة القانونية
دستوري	النظام البرلماني	قانونية / رسمية
العرفي	المحاصصة الطائفية	سياسية / غير رسمية
مؤسسي	رئيس الوزراء والكتل	سياسية / شبه رسمية
قضائي	المحكمة الاتحادية	قانونية / رسمية

من ذلك نستنتج ان القيود في العراق مختلطة (رسمية وغير رسمية) مما يعني عدم وضوح بالتالي عدم استقرار في إيران:

نوع القيد	المصدر	الطبيعة القانونية
الدستوري الاساسي	ولاية الفقيه (م٥٧، م١١٠)	قانونية / رسمية
برلماني	مجلس الشورى الاسلامي	قانونية / رسمية
مؤسسي	مجلس صيانة الدستور	قانونية / رسمية
القيد السياسي-الديني	مجلس الشورى الاسلامي	قانونية / رسمية

من ذلك نستنتج ان القيود في إيران كلها منصوص عليها دستورياً مما يعني وضوح نسبي وبالتالي استقرار مؤسسي

ثالثاً: آلية حل الخلافات

العراق: خلاف دستوري/سياسي

ليس هناك اليات واضحة في حل الازمات فهي بين المفاوضات السياسية الطويلة فهي اما تفشل او تدخل المحكمة الاتحادية من خلال تفسير مثير للجدل

إيران: خلاف دستوري/سياسي

من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام (م١١٢) يصدر قرار ملزم يؤدي الى إنهاء الخلاف

المبحث الرابع: التقييم النقدي المقارن

أولاً: نقاط القوة في كل نظام

العراق:

المرونة النظرية: الدستور قابل للتعديل بأغلبية بسيطة نسبياً (م١٤٢) و إمكانية الإصلاح عبر التشريع العادي

التعددية السياسية: لا توجد رقابة مسبقة على المرشحين للرئاسة و حرية نسبية في تشكيل الأحزاب والقوائم

الشرعية الشعبية للبرلمان: البرلمان منتخب بحرية نسبية و تمثيل متنوع للمكونات

إيران:

الوضوح الدستوري: النصوص واضحة ومفصلة و الصلاحيات محددة بدقة

الاستقرار المؤسسي: آليات واضحة لحل النزاعات و استمرارية في تطبيق الدستور

التنظيم المحكم : كل مؤسسة لها دور واضح و التداخل محدود نسبياً

ثانياً: نقاط الضعف في كل نظام

العراق:

غموض النصوص الحاسمة: الكتلة الأكثر عددا غير محددة و صلاحيات رئيس الجمهورية عامة جداً

الممارسات غير الدستورية: المحاصصة تتجاوز النصوص و الأعراف تغلب على القانون ضعف المؤسسات

الرقابية: المحكمة الاتحادية غير مستقلة كلياً و غياب آليات فعالة للمحاسبة

عدم الاستقرار المزمن: أزمات متكررة في تشكيل الحكومات و ضعف الثقة العامة بالمؤسسات

إيران:

القيود على التعددية: الرقابة المسبقة تحد من الاختيار الشعبي و المرشحون "مفلترون" مسبقا
ازدواجية السلطة: سلطة منتخبة مباشرة تحت سلطة منتخبة بشكل غير مباشر قد تعطي إشكالية الشرعية
الديمقراطية

محدودية استقلالية الرئيس: خاضع لـ "السياسات العامة" التي يضعها القائد و صلاحياته التنفيذية مقيدة بنويها
صعوبة تعديل الدستور (معقد) و المؤسسات الرقابية تقاوم ذلك

الفصل الرابع: الخاتمة والتوصيات

المبحث الأول: النتائج الرئيسية للدراسة من خلال الإجابة عن الأسئلة البحثية
السؤال الأول: ما الصلاحيات الدستورية الرسمية لرئيس الجمهورية في كل من العراق وإيران؟
في العراق:

- صلاحيات محدودة ورمزية في نظام برلماني
 - الدور الأساسي: التمثيل الرمزي والوساطة
 - أهم صلاحية فعلية: تكليف رئيس الوزراء (لكن مقيدة)
- في إيران:

- صلاحيات تنفيذية واسعة نسبيا
 - الدور الأساسي: رئاسة السلطة التنفيذية
 - لكن مقيدة بنويها بصلاحيات القيادة
- السؤال الثاني: كيف طبقت أو عطلت هذه الصلاحيات في الممارسة الفعلية؟
في العراق:

- التطبيق: ضعيف ومشوه بالممارسات السياسية
 - التعطيل: عبر المحاصصة والتوافقات غير الدستورية
 - النتيجة: رئيس أضعف من النص الدستوري نفسه
- في إيران:

- التطبيق: منضبط نسبيا وفق النصوص
 - التقييد: عبر المؤسسات الرقابية الدستورية
 - النتيجة: رئيس يعمل ضمن الإطار المرسوم له
- السؤال الثالث: ما دور الاجتهاد القضائي الدستوري؟
في العراق:

- المحكمة الاتحادية مؤثرة جدا لكن مثيرة للجدل
 - قراراتها (مثل قرار ٢٥/٢٠١٠) شكلت الممارسة فعليا
 - لكن استقلاليته موضع تساؤل
- في إيران:

- مجلس صيانة الدستور أداة رقابة فعالة
 - دوره مسبق (فترة المرشحين) ولاحق (مراجعة القرارات)
- السؤال الرابع: ما أوجه الشبه والاختلاف؟

أوجه الشبه:

١. كلاهما رئيس ضعيف نسبيا (لكن لأسباب مختلفة)

٢. كلاهما مقيد في صلاحياته

٣. كلاهما غير مستقل في القرارات الكبرى

أوجه الاختلاف:

١. مصدر الشرعية: غير مباشر (عراق) مقابل مباشر (إيران)

٢. نطاق الصلاحيات: رمزي (عراق) مقابل تنفيذي (إيران)

٣. مصدر القيود: سياسي-عرفي (عراق) مقابل دستوري-مؤسسي (إيران)

٤. الاستقرار: منخفض (عراق) مقابل مرتفع (إيران)

المبحث الثاني: التوصيات التفصيلية

أولا: توصيات خاصة بالنظام العراقي

أ. توصيات تشريعية دستورية (تعديلات مقترحة):

التعديل الأول - المادة (٧٣/ثانيا): سوف يحل إشكالية "الكتلة الأكثر عددا" ويحترم إرادة الناخب و يمنع الماطلات السياسية ويحدد مددا واضحة وملزمة

التعديل الثاني - المادة (٦٨): لكي يقلل فرص الابتزاز السياسي (بتخفيض الأغلبية في) ويحدد مددا واضحة ويحظر دستوريا المحاصصة الطائفية ويجعل العملية أكثر شفافية (جلسة علنية)

التعديل الثالث - إضافة مادة جديدة: حول اليات مسائلة رئيس الجمهورية لكي يملأ الفراغ الدستوري ويوازن بين حماية المنصب والمساءلة ويجعل المحكمة الاتحادية (وليس البرلمان) هي الجهة الفاصلة من اجل تقليل التسييس

ثانيا: توصيات خاصة بالنظام الإيراني

التوصيات التالية هي من منظور قانوني دستوري محض، دون أي موقف سياسي أو أيديولوجي.

أ. توصيات لتعزيز الشفافية الدستورية: توضيح معايير مجلس صيانة الدستور من خلال إصدار لائحة تنفيذية علنية تحدد المعايير الدقيقة لتقييم أهلية المرشحين للرئاسة وآلية الطعن في قرارات المجلس والتزام المجلس بتقديم تبرير مكتوب لكل رفض لان ذلك يعزز الشفافية ويقلل الانطباع بالتعسف ويحترم حق المرشح والناخب في المعرفة

ب. توصيات لتعزيز استقلالية الرئيس (في الحدود الدستورية): تمكين الرئيس في السياسة الخارجية من خلال منح رئيس الجمهورية مساحة أوسع في المفاوضات الاقتصادية الدولية والعلاقات الثقافية والعلمية والاتفاقيات الفنية والتقنية مع بقاء القضايا الاستراتيجية (الأمن، السياسة الكبرى) تحت إشراف القيادة فهو يعزز فعالية الدبلوماسية ويستفيد من الشرعية الانتخابية للرئيس ولا يتعارض مع الصلاحيات الأساسية للقيادة قائمة المراجع والمصادر

1. Al-Ali, Z. (2014). The struggle for Iraq's future: How corruption, and sectarianism have undermined democracy. New Haven, CT: Yale University Press.

2. International Crisis Group. (2010). Iraq's uncertain future: Elections and beyond (Middle East Report No. 94). Brussels, Belgium: Author.

3. Visser, R. (2010). A responsible opposition? Ayad Allawi's Iraqiyya and the government formation process. Oslo, Norway: Norwegian Institute of International Affairs

٤. دستور جمهورية العراق المواد ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧٣ ،
٥. المحكمة الاتحادية العليا. (٢٠١٠). قرار رقم (٢٥/اتحادية/٢٠١٠) في تفسير أحكام المادة (٧٦) من الدستور [ملخص القرار المنشور]. بغداد: المحكمة الاتحادية العليا العراقية. تم الاسترجاع من <http://www.iraqfsc.iq>
٦. قانون رئاسة الجمهورية رقم (٣) لسنة ٢٠١٨. (١٩ مارس). الوقائع العراقية، العدد ٤٤٩٦. بغداد: الجريدة الرسمية.
٧. رئاسة الجمهورية العراقية. (بدون تاريخ). رؤساء الجمهورية. تم الاسترجاع في ٥ ديسمبر ٢٠٢٤، من <http://www.presidencyiraq.iq>
٨. مجلس النواب العراقي. (بدون تاريخ). رؤساء الجمهورية في العراق. تم الاسترجاع في ٥ ديسمبر ٢٠٢٤، من <http://www.parliament.iq>
٩. drafting. Perspectives on Politics, 6(4), 675-689 .
<https://doi.org/10.1017/S1537592708081838>
١٠. Wheare, K. C. (1966). Modern constitutions (2nd ed.). Oxford, UK : Oxford University Press.
١١. المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. (٢٠١٠). النتائج النهائية لانتخابات مجلس النواب لعام ٢٠١٠. بغداد: المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.
12. International Crisis Group. (2010). Iraq's uncertain future: Elections and beyond (Middle East Report No. 94). Brussels, Belgium: Author.
13. Constitution of the Islamic Republic of Iran. (1989). (H. Algar, Trans Berkeley, CA: Mizan Press. Retrieved from https://www.constituteproject.org/constitution/Iran_1989.pdf Original 4.1work published 1979 .(Khomeini, R. (1981). Islam and revolution: Writings and declarations of
15. Imam Khomeini (H. Algar, Trans.). Berkeley, CA: Mizan Press.
- . Constitution of the Islamic Republic of Iran, 1989, Article 110
16. Arjomand, S. A. (2009). After Khomeini: Iran under his successors . Oxford, UK: Oxford University Press.
17. Katzman, K. (2013). Iran: U.S. concerns and policy responses. (Congressional Research Service Report No. RL32048). Washington, DC: Congressional Research Service.
18. 1Research Service Report No. RL32048). Washington, DC: Congressional Research Service.
19. Katzman, K. (2021). Iran's political, economic, and social situation and U.S policy (Congressional Research Service Report No. RL32048). Washington ,DC: Congressional Research Service.

20.Buchta, W. (2000). Who rules Iran? The structure of power in the Islamic Republic. Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy and sectarianism have undermined democracy. New Haven, CT: Yale University Press.

Abstract

Title: Presidential Powers in Iraq and Iran: A Comparative Study within the Framework of Hybrid Constitutional Systems

This study aims to analyze the constitutional powers of the president in Iraq and Iran through a comparative legal-constitutional perspective. The research is based on direct textual analysis of the constitutions in force (Iraqi Constitution 2005, Iranian Constitution 1979 as amended 1989), available constitutional jurisprudence, and documented institutional practices.

Research Problem: To what extent do the constitutional texts concerning presidential powers in Iraq and Iran reflect actual political practice? What legal and extra-legal factors explain the divergence between text and application?

Methodology: The study employs a comparative analytical approach, utilizing three research tools: textual analysis of constitutions and laws, analysis of constitutional jurisprudence, and examination of documented institutional practices.

Key Findings:

In Iraq: The president enjoys limited and symbolic powers within a classic parliamentary system, but actual practice has further weakened this role due to sectarian quota systems (Muhasasa) and extra-constitutional political arrangements. A significant gap exists between constitutional text and actual implementation, resulting from ambiguity in crucial provisions (such as "the largest parliamentary bloc") and weak adherence to the constitutional framework.

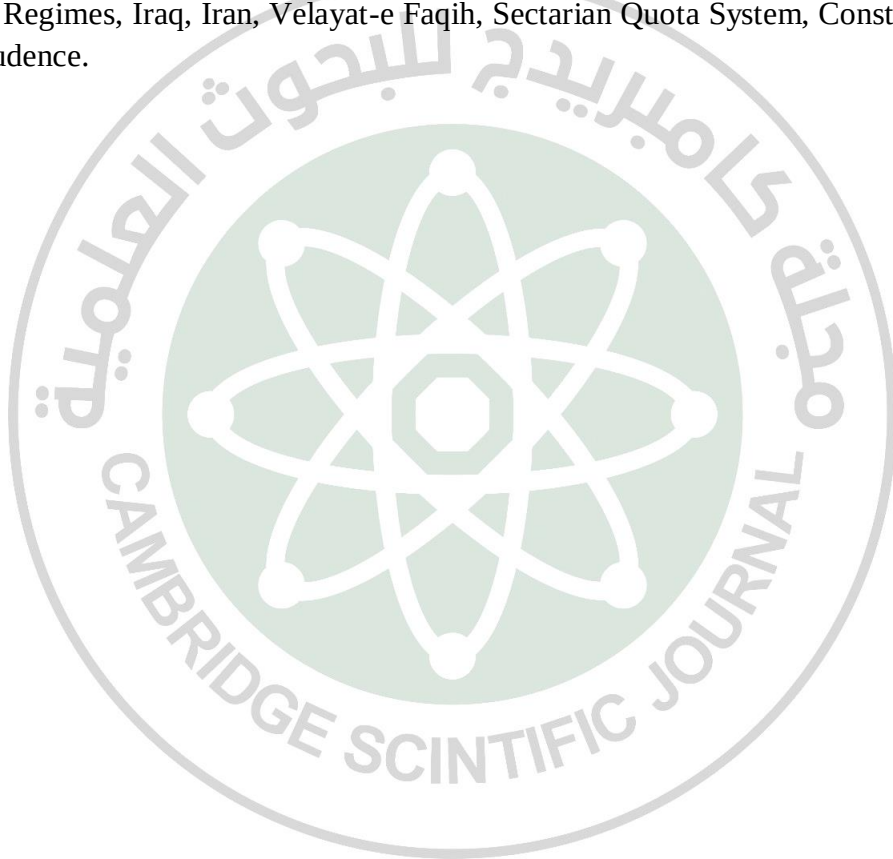
In Iran: The president exercises relatively broader executive powers (heading the government, appointing ministers), but these are structurally constrained by the powers of the Supreme Leader (Velayat-e Faqih) and constitutional oversight institutions (Guardian Council, Expediency Discernment Council). There is substantial congruence between constitutional text and actual practice, due to textual clarity and respect for the constitutional framework.

Comparison: Both systems produce a relatively "weak" president, but for different reasons: in Iraq due to the parliamentary nature of the system compounded by disruptive political practices; in Iran due to constitutional design that places the president under the supervision of institutions not directly elected by the people.

Institutional Stability: The study demonstrated that the Iranian system has achieved higher institutional stability (regular elections, peaceful transfer of power, clear mechanisms for dispute resolution), while the Iraqi system suffers from recurrent crises in government formation and unclear mechanisms for resolving constitutional disputes.

Scientific Contribution: The study presents a new analytical framework for understanding "hybrid constitutional systems" by distinguishing between two types: hybridity resulting from implementation failure (Iraq), and constitutionally designed hybridity (Iran).

Keywords: Comparative Constitutional Law, Presidency, Parliamentary System, Hybrid Regimes, Iraq, Iran, Velayat-e Faqih, Sectarian Quota System, Constitutional Jurisprudence.



تحديد المعوقات التي تحول دون تطبيق تقنيات المحاسبة المتقدمة في القطاع العام واقتراح حلول عملية

المشرف: الدكتور محمد نظري بور

في جامعة حضرت معصومة قم

m.nazaripour@hmu.ac.ir

فاضل محيسن داهي دبیس

طالب ماجستير في مجمع فارابي جامعة طهران

fadhilmohisen@gmail.com

الملخص

يهدف هذا البحث إلى تحديد أبرز المعوقات التي تحول دون تطبيق تقنيات المحاسبة المتقدمة في القطاع العام، والتي تشمل نظم المعلومات المحاسبية الحديثة، والتحليل المحاسبي المدعوم بالذكاء الاصطناعي، وتقنيات الأتمتة والرقمنة. على الرغم من أهمية هذه التقنيات في تعزيز الشفافية وتحسين كفاءة تخصيص الموارد ورفع جودة التقارير المالية الحكومية، إلا أن العديد من الجهات العامة تواجه تحديات تؤثر في قدرتها على تبني هذه التحولات. تتمثل أهم هذه المعوقات في ضعف البنية التكنولوجية، محدودية التمويل المخصص للتحول الرقمي، نقص الكفاءات البشرية الماهرة في استخدام النظم المتقدمة، إضافة إلى مقاومة التغيير داخل المؤسسات الحكومية، وتعقيد اللوائح التنظيمية التي قد تبطئ إدخال أدوات حديثة في النظام المحاسبي. كما يبرز البحث مشكلة ضعف التكامل بين الأنظمة المالية الحكومية وتباين مستويات الرقمنة بين مختلف الوحدات، مما يقلل من فعالية استخدام التقنيات ويحد من قدرتها على تبادل البيانات بشكل آمن ودقيق. وللتغلب على هذه التحديات، يقترح البحث مجموعة من الحلول العملية، من أهمها الاستثمار في تحديث البنية التحتية الرقمية، وبناء برامج تدريب متخصصة لتعزيز مهارات العاملين، وتبني استراتيجيات حكومية واضحة للتحول الرقمي في المحاسبة، إضافة إلى تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص والاستفادة من الخبرات العالمية. كما يؤكد على ضرورة تطوير أطر تشريعية مرنة تدعم الابتكار وتضمن في الوقت ذاته الامتثال المالي. يسعى هذا البحث في مجمله إلى توفير رؤية متكاملة تمكن صانعي القرار من وضع سياسات فعالة لتطبيق تقنيات المحاسبة المتقدمة بشكل تدريجي ومستدام في القطاع العام.

الكلمات المفتاحية: تقنيات المحاسبة المتقدمة، القطاع العام، التحول الرقمي، نظم المعلومات المحاسبية، المعوقات، الحلول العملية.

Abstract:

This research aims to identify the most prominent obstacles to the application of advanced accounting techniques in the public sector, which include modern accounting information systems, AI-powered accounting analysis, automation and digitization technologies. While these technologies are important in enhancing transparency, improving the efficiency of resource allocation, and raising the quality of government financial reporting, many public entities face challenges that affect

their ability to adopt these transformations. The most important of these constraints are the weak technological infrastructure, limited funding allocated to digital transformation, the lack of skilled human competencies in the use of advanced systems, in addition to resistance to change within government institutions, and the complexity of regulations that may slow down the introduction of modern tools in the accounting system. The research also highlights the problem of poor integration between government financial systems and the varying levels of digitization between different units, which reduces the effectiveness of the use of technologies and limits their ability to exchange data securely and accurately. To overcome these challenges, the research proposes a range of practical solutions, the most important of which are investing in the modernization of digital infrastructure, building specialized training programs to enhance the skills of employees, adopting clear government strategies for digital transformation in accounting, in addition to strengthening partnerships with the private sector and benefiting from global expertise. It also emphasizes the need to develop flexible legislative frameworks that support innovation while ensuring financial compliance. In its entirety, this research seeks to provide an integrated vision that enables decision-makers to develop effective policies for the progressive and sustainable application of advanced accounting techniques in the public sector.

Keywords: Advanced Accounting Technologies, Public Sector, Digital Transformation, Accounting Information Systems, Constraints, Practical Solutions.

المقدمة

في السنوات الأخيرة، شهد العالم تطوراً متسارعاً في مجال التكنولوجيا المالية وتقنيات المحاسبة الحديثة، الأمر الذي جعل من تبني هذه الأدوات ضرورة ملحة لضمان كفاءة الأجهزة الحكومية وقدرتها على إدارة الموارد العامة بفاعلية. ومع توسع دور القطاع العام في معظم الدول، أصبح الضغط أكبر على المؤسسات الحكومية لتطوير نظمها المحاسبية بما يتماشى مع المعايير الدولية ومتطلبات الحوكمة والشفافية. غير أن الواقع يشير إلى أن الكثير من الجهات الحكومية ما زالت تعتمد أساليب تقليدية في جمع البيانات وتحليلها وإعداد التقارير المالية، وهو ما يخلق فجوة واضحة بين الإمكانيات المتاحة نظرياً وبين ممارسات التطبيق الفعلي.

إن تقنيات المحاسبة المتقدمة، مثل الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات، وأتمتة العمليات المحاسبية، ونظم المحاسبة السحابية، وقواعد البيانات المتكاملة، تمثل أدوات قوية يمكن من خلالها تحسين جودة المعلومات المالية وتسريع عملية اتخاذ القرار. هذه التقنيات لا تسهم فقط في رفع مستوى الدقة وتقليل الأخطاء البشرية، بل تتيح أيضاً إمكانية التنبؤ المالي وإدارة المخاطر وتحسين الرقابة الإدارية. وعلى الرغم من هذه الفوائد الواسعة، فإن إدخال هذه التقنيات في القطاع العام يواجه مجموعة من التحديات التي ترتبط بطبيعة العمل الحكومي، ومستوى جاهزية البنى التحتية، والبيئة التشريعية، إضافة إلى عوامل تتعلق بالعنصر البشري.

وتبرز أهمية دراسة هذه المعوقات في كونها تمثل حجر الأساس لأي محاولة إصلاحية تستهدف تحديث الإدارة المالية الحكومية. فالتطوير الحقيقي لا يتحقق بمجرد اقتناء الأنظمة الحديثة، بل يتطلب فهماً عميقاً للتحديات التي قد

تواجه التطبيق، وأسبابها الجذرية، وطرق معالجتها. كما أنّ إدراك أبعاد هذه التحديات يساعد صنّاع القرار على وضع استراتيجيات واقعية تتناسب مع قدرات الدولة ومواردها، وتضمن في الوقت ذاته تحقيق الأهداف المرجوة من التحول الرقمي في المجال المحاسبي.

وتشير العديد من الدراسات إلى أنّ القطاع العام غالباً ما يتأخر في تبني التقنيات الرقمية مقارنة بالقطاع الخاص بسبب طبيعة عملياته الأكثر تعقيداً، واعتماده على هياكل بيروقراطية متعددة المستويات، إضافة إلى القيود القانونية والتنظيمية. كما أنّ نقص الوعي بأهمية التقنيات المتقدمة لدى عدد من العاملين، وضعف الارتباط بين تطوير الأنظمة والتطوير الوظيفي، يؤديان إلى مقاومة داخلية قد تعيق أي تغيير. ويضاف إلى ذلك محدودية الاستثمار المالي في تحديث الأنظمة وصيانتها، وعدم كفاية التدريب الموجه لتعزيز مهارات الموظفين في استخدام هذه الأدوات الجديدة.

ولا يمكن تجاهل تحدي غياب التكامل بين الأنظمة الحكومية، إذ تعمل العديد من الوحدات المالية بشكل منفصل دون منصات مشتركة لتبادل البيانات، مما يخلق تكراراً في الجهود ويزيد احتمالية وقوع الأخطاء ويعيق الاستفادة من التحليلات المتقدمة. كما أن القصور في سياسات الأمن السيبراني أو عدم تحديثها بشكل مستمر قد يثير مخاوف لدى الجهات الحكومية من الاعتماد على حلول سحابية أو إلكترونية بالكامل، خوفاً من تسريب البيانات أو تعرضها للهجمات.

هذه العوامل مجتمعة تجعل من الضروري دراسة المعوقات بشكل منهجي وتقديم حلول عملية قابلة للتنفيذ، سواء على مستوى البنية التحتية أو تطوير القدرات البشرية أو تحسين الإطار التنظيمي. ومن المهم أيضاً تحليل التجارب الناجحة في دول أخرى للاستفادة من الدروس المستفادة، إذ أثبتت تلك التجارب أن التحول المحاسبي الرقمي في القطاع العام ممكن، لكنه يتطلب رؤية استراتيجية واضحة، والتزاماً سياسياً، وتعاوناً مؤسسياً فعالاً، إضافة إلى الاستثمار في التدريب والابتكار.

وعليه، تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على أهم المعوقات التي تواجه تطبيق تقنيات المحاسبة المتقدمة في القطاع العام، وتحليل جذورها، ومن ثم اقتراح حلول عملية تساعد في تجاوزها، بما يمهّد الطريق نحو إدارة مالية حكومية أكثر شفافية وكفاءة واستدامة.

بيان المسئلة

في ظل التحولات الرقمية التي يشهدها العالم، يواجه القطاع العام تحدياً متزايداً في مواكبة التطور السريع في تقنيات المحاسبة المتقدمة. فعلى الرغم من توفر العديد من الأنظمة والأدوات الحديثة التي يمكن أن تحسن جودة المعلومات المالية وتدعم اتخاذ القرار، إلا أنّ تطبيق هذه التقنيات داخل المؤسسات الحكومية ما يزال محدوداً وغير متكامل. وتظهر المشكلة الأساسية في وجود فجوة واضحة بين الإمكانيات التقنية المتاحة وبين القدرة الفعلية للجهات الحكومية على الاستفادة منها، مما ينعكس سلباً على دقة التقارير المالية، وكفاءة الأداء، وشفافية إدارة المال العام.

تكمن المشكلة أيضاً في تعدد العوامل التي تعيق هذا التطبيق، والتي تشمل ضعف البنية التكنولوجية في بعض الجهات الحكومية، وانخفاض مستوى الخبرة لدى العاملين في استخدام الأنظمة المحاسبية المتقدمة، إضافة إلى التحديات التنظيمية والبيروقراطية التي تؤخر عمليات التحديث. كما تشكل محدودية الموارد المالية المخصصة لتطوير الأنظمة، وقصور التشريعات المتعلقة بالتحول الرقمي في المحاسبة، ومقاومة التغيير داخل المؤسسات، معوقات رئيسية تجعل من عملية التحديث مهمة معقدة.

وبناءً على ذلك، تتمثل مشكلة البحث في تحديد أبرز العوائق التي تحول دون تطبيق تقنيات المحاسبة المتقدمة في القطاع العام، وتحليل أسبابها وتأثيراتها، ومن ثم اقتراح حلول عملية يمكن تنفيذها ضمن السياق الحكومي. وتنبع

أهمية هذه المشكلة من تأثيرها المباشر على جودة الإدارة المالية العامة وقدرة المؤسسات الحكومية على تحقيق الشفافية والحوكمة، مما يجعل معالجة هذه المعوقات ضرورة أساسية لدعم مسار التطوير والإصلاح الإداري.

أهمية البحث و أهدافه

تتبع أهمية هذا البحث من الحاجة الملحة لتطوير الأنظمة المحاسبية في القطاع العام بما يتوافق مع التطورات التكنولوجية المتسارعة، وذلك لما لهذه الأنظمة من دور محوري في تعزيز الشفافية وتحسين الرقابة المالية ورفع كفاءة إدارة الموارد العامة. إنَّ ضعف تبني تقنيات المحاسبة المتقدمة لا ينعكس فقط على دقة البيانات المالية، بل يؤثر أيضاً على جودة القرارات الحكومية، ويحد من قدرة المؤسسات على مواجهة التحديات المعقدة المرتبطة بالتخطيط المالي وإدارة المخاطر. كما تبرز أهمية البحث في كونه يسعى إلى سد فجوة معرفية تتعلق بفهم الأسباب التي تجعل القطاع العام أقل سرعة في مواكبة التطور التقني مقارنة بالقطاع الخاص، رغم أن الحاجة إلى التطوير أكبر في المؤسسات الحكومية نظراً لاتساع نطاق مسؤولياتها ولارتباط عملها مباشرة بالمصلحة العامة. يساعد هذا البحث الجهات الحكومية وصناع القرار والباحثين على الإلمام بالمشكلات الحقيقية التي تعيق تطبيق التقنيات المتقدمة، وفهم الجوانب الفنية والإنسانية والإدارية المرتبطة بها، مما يمهد لوضع سياسات واقعية وقابلة للتطبيق. كما يساهم في فتح المجال أمام دراسات مستقبلية تتناول آليات التحول الرقمي في المحاسبة الحكومية، والتجارب الدولية الناجحة، وسبل الاستفادة منها في السياق المحلي.

أما أهداف البحث فتتمثل في:

١. تحديد أبرز المعوقات التي تواجه تطبيق تقنيات المحاسبة المتقدمة في القطاع العام من منظور تقني وبشري وإداري وتشريعي.
٢. تحليل تأثير هذه المعوقات على جودة التقارير المالية وكفاءة الأداء الحكومي.
٣. تقييم مدى جاهزية القطاع العام للتحول نحو أنظمة محاسبية أكثر تقدماً.
٤. اقتراح حلول عملية قابلة للتنفيذ تساعد الجهات الحكومية على تجاوز التحديات وتحسين قدرتها على تبني التقنيات الحديثة.
٥. تقديم إطار عام يمكن الاستفادة منه في وضع سياسات التطوير والرقمنة في المجال المحاسبي الحكومي بشكل تدريجي ومستدام.

منهجية البحث

تعتمد منهجية هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى جمع المعلومات المتعلقة بواقع استخدام تقنيات المحاسبة المتقدمة في القطاع العام، ثم تحليلها لتحديد المعوقات التي تحول دون تطبيقها. يبدأ البحث بمراجعة أدبية شاملة للدراسات السابقة والتقارير الدولية والمعايير المحاسبية الحكومية الحديثة، وذلك لتكوين إطار نظري يساعد في فهم طبيعة التقنيات المحاسبية المتقدمة وأهميتها ومتطلبات تطبيقها. كما يتناول البحث تحليل البيئة الإدارية والتكنولوجية والتشريعية في القطاع العام، بهدف رصد التحديات القائمة وربطها بالظروف المؤسسية والتنظيمية.

وفي المرحلة الثانية، يقوم البحث بتحليل البيانات والمعلومات المستخلصة من الأدبيات والنماذج التطبيقية في الدول الأخرى، مع التركيز على المقارنة بين واقع القطاع العام المحلي والمعايير العالمية في مجال المحاسبة الحكومية الرقمية. ويتم تفسير النتائج وفق منهج منطقي يربط بين الأسباب والآثار، وصولاً إلى تحديد أبرز نقاط الضعف في منظومة المحاسبة الحكومية. وفي نهاية المنهجية، يتم تقديم مجموعة من الحلول العملية المستمدة من التجارب الناجحة والممارسات المثلى، والتي يمكن تطبيقها تدريجياً بما يتناسب مع قدرات القطاع العام وإمكاناته.

المبحث الأول: الإطار النظري لتقنيات المحاسبة المتقدمة في القطاع العام

المطلب الأول: مفهوم تقنيات المحاسبة المتقدمة وطبيعتها**الفرع الأول: تعريف تقنيات المحاسبة المتقدمة وأنواعها**

تُعد تقنيات المحاسبة المتقدمة إحدى أهم التحولات التي يشهدها الفكر المحاسبي المعاصر، إذ تمثل مجموعة من الأدوات والوسائل التي تعتمد على التطور التكنولوجي لدعم العمليات المالية، سواء في تسجيل البيانات أو تحليلها أو تقديم التقارير المالية بصورة أكثر دقة وفعالية. وقد ارتبط ظهور هذه التقنيات بتطور نظم المعلومات، وتزايد الاعتماد على الحوسبة السحابية، وتنامي دور الذكاء الاصطناعي، إضافة إلى التطورات في بيئة الأعمال الحكومية التي باتت تحتاج إلى أدوات أكثر سرعة ومرونة في التعامل مع حجم كبير من البيانات المتنوعة والمعقدة. إن هذا التحول لم يعد مجرد خيار، بل أصبح ضرورة تفرضها متطلبات الشفافية والإدارة الرشيدة للمال العام، إلى جانب الحاجة لتحسين مستوى الكفاءة التشغيلية في المؤسسات العامة، التي تعتمد في نشاطها على موارد ضخمة وتتطلب دقة عالية في الإدارة المالية (أحمد، ٢٠٢٠، ص ٤٥).

وتشمل تقنيات المحاسبة المتقدمة مجموعة واسعة من الأدوات، تبدأ من نظم المعلومات المحاسبية المتطورة التي تُستخدم لتجميع ومعالجة البيانات المالية، مروراً بتقنيات التحليل المحاسبي المدعومة بالخوارزميات، وانتهاءً ببرامج الأتمتة التي تقلل التدخل البشري في العمليات المتكررة. وتُعد هذه الأدوات بمثابة بنية تحتية معرفية وتقنية تمكن المؤسسات الحكومية من الانتقال من المحاسبة التقليدية القائمة على العمليات اليدوية، إلى محاسبة رقمية تتيح سرعة في الوصول إلى المعلومات ودقة أكبر في التحليل والاستنتاج. كما تمثل هذه التقنيات نقلة نوعية في كيفية معالجة البيانات الضخمة التي تتولد يومياً في القطاع العام، نتيجة التعامل مع موازنات كبيرة، ومشروعات متنوعة، والتزامات مالية متعددة تتطلب أدوات دقيقة لمتابعها وتحليلها بشكل مستمر (حسن، ٢٠٢١، ص ١١٧).

ولا يمكن فهم طبيعة هذه التقنيات دون إدراك أنها لا تتعلق فقط باستخدام برامج حديثة، بل تشمل كذلك إعادة بناء النظام المحاسبي وفق فلسفة تعتمد على التكامل بين مكونات تكنولوجيا المعلومات والممارسات المالية. وتندرج ضمن هذا الإطار تقنيات مثل النظم السحابية التي توفر بيانات آمنة للتخزين والوصول إلى البيانات، وتقنيات تحليل البيانات الضخمة التي تساعد في الكشف عن الأنماط المؤثرة في الأداء المالي، إضافة إلى الذكاء الاصطناعي القادر على التنبؤ المالي وتحليل المخاطر واتخاذ القرارات بصورة شبه فورية. ويُضاف إلى ذلك تقنيات البلوك تشين التي بدأت تلعب دوراً مهماً في تعزيز موثوقية السجلات المحاسبية ومنع التلاعب فيها، من خلال إنشاء سجلات غير قابلة للتعديل يمكن الاعتماد عليها في العمليات الحكومية الحساسة (Smith, 2019, p. 89).

إن تنوع أدوات وتقنيات المحاسبة المتقدمة يعكس اتساع نطاقها وتأثيرها، إذ تشمل كذلك الروبوتات البرمجية التي تقوم بأتمتة العمليات الروتينية مثل إدخال البيانات، والتسويات المالية، والمطابقات البنكية، وهو ما يساهم في تقليل الأخطاء وتحسين جودة المعلومات المالية. كما تسمح هذه الأدوات بتوجيه الجهود البشرية نحو مهام تحليلية واستراتيجية ذات قيمة مضافة. ومع أن القطاع الخاص كان سابقاً في تبني هذه التقنيات، إلا أن الحاجة إليها في القطاع العام أكثر إلحاحاً بسبب ضخامة البيانات وتعقيد التشريعات المالية الحكومية، ما يتطلب نظاماً متطوراً يساعد في إدارة الموارد العامة بكفاءة عالية (Al-Mutairi, 2022, p. 134).

الفرع الثاني: أهمية تبني التقنيات المحاسبية الحديثة في القطاع العام

وتبرز أهمية تبني هذه التقنيات في القطاع العام من كونها تمثل خطوة أساسية نحو تحسين مستوى الشفافية وتعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع. فالعمليات المالية الحكومية غالباً ما تكون محل رقابة ومتابعة من المؤسسات الرقابية والجهات التشريعية، ولذلك فإن الاعتماد على نظم محاسبية متقدمة يُعد عاملاً حاسماً في تقديم بيانات

دقيقة وحديثة تُسهم في الحد من الهدر المالي وكشف التجاوزات قبل تفاقمها. ويساعد ذلك في رفع مستوى المساءلة العامة وتحسين الأداء المالي للدولة، بما يحقق أهداف الإصلاح الإداري والمالي الذي تتجه إليه العديد من الدول (يوسف، ٢٠١٩، ص ١٠٢).

كما أن تبني هذه التقنيات يساهم في تحسين جودة القرارات الحكومية من خلال توفير بيانات مالية عالية الدقة، وتحليلات عميقة يمكن الاعتماد عليها في وضع الخطط المستقبلية. فالتطور في المحاسبة لم يعد مقتصرًا على تسجيل الأحداث المالية الماضية، بل أصبح يتضمن القدرة على التنبؤ والوضع الاستباقي للسياسات المالية. ويمكن للذكاء الاصطناعي، على سبيل المثال، تقديم تنبؤات دقيقة حول اتجاهات الإنفاق والإيرادات، مما يساعد الحكومات على إدارة المخاطر المالية وتجنب الأزمات المحتملة. ويضاف إلى ذلك أن استخدام تقنيات التحليل المتقدم يساهم في تقييم أداء البرامج الحكومية بدقة، من خلال مقارنة النتائج الفعلية بالمؤشرات المستهدفة، ما يمكن متخذي القرار من تحسين السياسات أو تعديلها في الوقت المناسب (Davis, 2020, p. 156).

ولا تتوقف أهمية هذه التقنيات عند تطوير الأداء الحكومي، بل تشمل كذلك تحسين مستويات التعاون بين الجهات العامة المختلفة، إذ إن الأنظمة المحاسبية المتقدمة تعتمد على الربط الإلكتروني والتكامل بين البيانات، ما يؤدي إلى تقليل الازدواجية في العمل وتسهيل تبادل المعلومات بين الوزارات والهيئات الحكومية. وهذا التكامل يساهم في بناء منظومة حكومية موحدة تعتمد على معايير مشتركة وتعمل ضمن بيئة رقمية تتيح الرقابة الفورية على العمليات المالية، وتساعد في إدارة المشاريع والخطط التنموية بكفاءة أكبر (محمود، ٢٠٢١، ص ٨٨).

ومن جانب آخر، فإن تبني التقنيات المتقدمة يساهم في تعزيز القدرة الرقابية الداخلية داخل المؤسسات الحكومية، حيث توفر هذه الأنظمة سجلات تفصيلية دقيقة يمكن الرجوع إليها في أي وقت، إضافة إلى أدوات تحليلية تساعد في الكشف عن أي مخالفات أو انحرافات عن السياسات المالية. كما أن الاعتماد على تقنيات البلوك تشين يحد من احتمالات التلاعب في السجلات، ما يجعل النظام المالي أكثر مصداقية ويعزز النزاهة المالية. ومع توسع استخدام التقنيات المتقدمة، تترادف قدرة الجهات الحكومية على بناء أنظمة رقابية أكثر قوة تعتمد على تحليل البيانات وليس فقط على التفتيش التقليدي (Chen, 2020, p. 67).

إن أهمية هذه التقنيات لا تنحصر في جانب معين، بل تمتد لتشمل تحسين الكفاءة التشغيلية، وتقليل التكاليف طويلة الأمد، ودعم استدامة المؤسسات الحكومية في ظل التحديات الاقتصادية المتزايدة. فالاستثمار في تقنيات المحاسبة المتقدمة يُعد استثماراً طويلاً الأجل يساهم في ترشيد الإنفاق، وتقليل الأخطاء البشرية، وتحسين إدارة الأصول، وتعزيز القدرة على إعداد تقارير مالية دقيقة في فترات زمنية قصيرة. وهذا الأمر يعزز دور المؤسسات الحكومية في أداء وظائفها بكفاءة أكبر ويساعد في تعزيز ثقة المواطنين في الإدارة العامة، إذ يصبح النظام المالي الحكومي أكثر وضوحاً وتنظيماً وفاعلية (عبدالله، ٢٠٢٢، ص ٢١٥).

المطلب الثاني: متطلبات تطبيق التقنيات المحاسبية المتقدمة

الفرع الأول: المتطلبات التقنية والبنية التكنولوجية اللازمة

إن تطبيق تقنيات المحاسبة المتقدمة في القطاع العام يستلزم توافر بنية تقنية قوية تشكل الأساس لأي عملية تحول رقمي ناجحة. فالتقنيات المحاسبية الحديثة تعتمد على بيئات رقمية متكاملة قادرة على معالجة كميات كبيرة من البيانات بسرعة وكفاءة، وهو ما لا يمكن تحقيقه دون بنية تحتية تشمل تجهيزات رقمية متطورة، وأنظمة معلومات مترابطة، وقواعد بيانات موحدة. ولذلك فإن أول المتطلبات التقنية الأساسية يتمثل في تحديث الأجهزة الحاسوبية، وتعزيز قدراتها بما يتوافق مع متطلبات البرامج المحاسبية الحديثة التي غالباً ما تحتاج إلى معالجات قوية وذاكرة تخزين كبيرة لضمان أداء مستقر وسلس أثناء الاستخدام (أحمد، ٢٠٢٠، ص ٧٣).

كما تشكل الشبكات الداخلية وشبكات الاتصال بين الجهات الحكومية عنصراً جوهرياً في تطبيق التقنيات المتقدمة، إذ إن نجاح نظم المحاسبة الحديثة يعتمد بشكل كبير على قدرة الجهة الحكومية على تبادل البيانات المالية بشكل فوري وآمن مع الجهات الأخرى. وهذا يتطلب توفير شبكات اتصال مستقرة، وبسرعات عالية، إضافة إلى تطبيق بروتوكولات مراقبة وتحكم تضمن عدم انقطاع التبادل المعلوماتي. وفي هذا السياق، تأتي أهمية تبني الحوسبة السحابية التي أصبحت خياراً إستراتيجياً للعديد من الدول نتيجة قدرتها على توفير بيئة تخزين مرنة وقابلة للتوسع، إضافة إلى تحقيق مستويات أعلى من الأمن الرقمي بالمقارنة مع أنظمة التخزين التقليدية (منصور، ٢٠٢١، ص ١١٢).

ومن المتطلبات التقنية كذلك ضرورة وجود أنظمة معلومات محاسبية متكاملة تم تصميمها وفق المعايير الدولية للمحاسبة الحكومية. فهذه الأنظمة لا تقتصر على تسجيل البيانات، بل تشمل أيضاً تحليلها وتفسيرها وتقديم تقارير مالية دقيقة تتفق مع متطلبات الجهات الرقابية. ويتطلب ذلك اعتماد برامج قادرة على التكامل مع الأنظمة المالية الأخرى مثل أنظمة المشتريات، وإدارة الأصول، والرواتب، كي تكون المعلومات موحدة وغير متكررة أو متضاربة. كما ينبغي أن تكون هذه الأنظمة قابلة للتحديث المستمر بما يسمح لها بمواكبة التطورات المتسارعة في مجال المحاسبة الرقمية (Smith, 2019, p. 98).

ولا يمكن إغفال ضرورة تعزيز الأمن السيبراني باعتباره أحد أهم المتطلبات التقنية. فالأتمتة وتبادل البيانات عبر الشبكات يعرضان المؤسسات الحكومية لمخاطر أمنية متزايدة إذا لم تُعتمد إجراءات حماية قوية. ويشمل ذلك وضع سياسات أمن معلومات واضحة، وإجراء عمليات اختبار دوري للثغرات، وتوفير حلول تشفير متقدمة، إلى جانب تدريب العاملين على أساليب حماية البيانات المالية. كما أن استخدام تقنيات مثل البلوك تشين يساهم في تعزيز الأمن والشفافية، لأنه يوفر سجلات غير قابلة للتلاعب ويضمن تتبعاً دقيقاً للمعاملات المالية الحكومية (Chen, 2020, p. 144).

وتتطلب هذه البيئة التقنية وجود فريق متخصص يدير البنية الرقمية، ويعمل على صيانتها، ومعالجة أي مشكلات طارئة. فمن دون إدارة تقنية فعالة لن تكون الأنظمة الرقمية قادرة على تحقيق أهدافها، حتى لو توفرت أفضل البرامج. ولذلك يعد الاستثمار في تطوير البنية التكنولوجية عملية متكاملة تشمل الأجهزة والبرمجيات والشبكات وأنظمة الحماية وإدارة البيانات، وهي عناصر لا يمكن فصل بعضها عن بعض في إطار تطبيق محاسبة حكومية متقدمة (عبدالجليل، ٢٠٢٢، ص ٦١).

الفرع الثاني: المتطلبات البشرية والتنظيمية

لا يقل الجانب البشري أهمية عن الجانب التقني في نجاح تطبيق التقنيات المحاسبية المتقدمة. إذ إن توفر أفضل الأنظمة وأحدث البنى التكنولوجية لن يكون ذا جدوى إذا لم يكن لدى العاملين في المؤسسات الحكومية القدرة على التعامل معها بكفاءة، أو إذا لم تكن البيئة الإدارية والتنظيمية مهيأة لاستقبال هذا التحول. ويبدأ الجانب البشري بالضرورة الأساسية لتطوير مهارات الموظفين العاملين في المجال المحاسبي، بحيث يمتلكون القدرة على استخدام الأنظمة الرقمية، وفهم آليات التحليل المالي المتقدم، والتعامل مع قواعد البيانات الحديثة. وهذا يستلزم برامج تدريبية مستمرة تركز على الجوانب التقنية والتحليلية معاً، لأن المحاسب الحكومي لم يعد دوره يقتصر على إدخال البيانات، بل أصبح مطالباً بفهم أعمق لتقنيات التحليل المالي ولغات البرمجة البسيطة المتعلقة بالأنظمة المالية (يوسف، ٢٠٢١، ص ٥٥).

ومن الجوانب البشرية المهمة أيضاً تحسين ثقافة العمل المرتبطة بالتحول الرقمي. فالكثير من المؤسسات الحكومية تواجه مقاومة داخلية للتغيير نتيجة اعتماد الموظفين منذ سنوات طويلة على الأنظمة التقليدية. ولتجاوز هذه المشكلة، يجب اتباع سياسات تهدف إلى تعزيز قبول التغيير، مثل إشراك الموظفين في مراحل التخطيط،

وتوفير بيئة عمل داعمة، وتحفيز العاملين من خلال إظهار الفوائد المباشرة التي ستعود عليهم وعلى المؤسسة من استخدام الأنظمة الجديدة. كما أن نجاح عملية التحول يتطلب من القيادات الإدارية دعم هذه العملية وتشجيع الابتكار، وتجنب التمسك بالطرق التقليدية في العمل المالي والإداري (Al-Hassan, 2020, p. 131).

أما المتطلبات التنظيمية فتشمل ضرورة وجود إطار مؤسسي واضح يدعم الانتقال نحو المحاسبة الرقمية. ويعني هذا وضع سياسات وإجراءات جديدة تتناسب مع طبيعة العمل باستخدام الأنظمة المتقدمة، وتحديد المسؤوليات بدقة بين الوحدات المختصة، وتبني هيكل إداري مرن قادر على التكيف مع التغيرات التقنية. كما يجب تحديث اللوائح والتعليمات المالية لتواكب النظم المتقدمة، إذ إن الكثير من الأنظمة التقليدية وُضعت في سياق بيئة تعتمد على الورقيات والإجراءات اليدوية، مما يجعلها غير مناسبة للعمل الرقمي الحديث (محمود، ٢٠٢٢، ص ٨٩).

ويُضاف إلى ذلك أهمية تعزيز التنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة، لأن أي نظام محاسبي متقدم يعتمد على تبادل البيانات، وهذا لا يمكن تحقيقه دون وجود منهج تنظيمي موحد ومعايير مشتركة للمعلومات المالية، إضافة إلى وجود آليات واضحة لمشاركة البيانات. كما يجب تحسين آليات الرقابة الداخلية لتكون مواكبة للتكنولوجيا، بحيث تعتمد على تحليل البيانات وليس فقط على الفحص اليدوي. وهذا يستلزم تطوير وحدات التدقيق الداخلي وتزويدها بالأدوات الحديثة، وتمكينها من مراقبة العمليات المالية بشكل فوري وليس بأثر رجعي (Davis, 2021, p. 172).

إن المتطلبات البشرية والتنظيمية تشكل حجر الأساس لإنجاح التحول المحاسبي الرقمي في القطاع العام، لأنها تضمن تهيئة البيئة المناسبة لتبني التقنيات المتقدمة بطريقة فعالة ومستدامة. ومن دون هذه المتطلبات لن تكون التطورات التقنية ذات أثر حقيقي، إذ سيظل التطبيق شكلياً غير قادر على إحداث التغيير المطلوب في الأداء المالي الحكومي.

المبحث الثاني: المعوقات التي تواجه تطبيق تقنيات المحاسبة المتقدمة

المطلب الأول: المعوقات التقنية والإدارية

الفرع الأول: ضعف البنية التحتية التقنية وتشتت الأنظمة

تُعد البنية التحتية التقنية المتينة عاملاً أساسياً لنجاح تطبيق تقنيات المحاسبة المتقدمة في القطاع العام، ولكن في العديد من الدول تواجه المؤسسات الحكومية صعوبات كبيرة نتيجة ضعف هذه البنية. فالكثير من الجهات تعتمد على أنظمة قديمة لا تتوافق مع المتطلبات الحديثة للرقمنة والأتمتة، مما يؤدي إلى بطء في معالجة البيانات وصعوبة في التكامل بين الوحدات المختلفة (أحمد، ٢٠٢٠، ص ٩٢). كما أن التحديث الجزئي أو غير المنتظم للبنية التكنولوجية يؤدي إلى وجود أنظمة متفرقة تعمل بشكل مستقل، وهو ما يخلق ازدواجية في البيانات ويزيد احتمالية الأخطاء ويحد من قدرة الإدارة على الحصول على صورة شاملة ودقيقة للأداء المالي العام (Smith, 2019, p. 114).

ومن أبرز مظاهر ضعف البنية التحتية أيضاً محدودية قدرة الأجهزة على معالجة البيانات الكبيرة، فضلاً عن قلة الاعتماد على قواعد بيانات مركزية متكاملة. هذا التشتت التقني يجعل من الصعب على المؤسسات الحكومية تبني تقنيات التحليل المالي المتقدم أو الذكاء الاصطناعي، التي تتطلب قدرة معالجة عالية وتكامل سلس بين الأنظمة المختلفة. علاوة على ذلك، فإن ضعف الشبكات الداخلية أو افتقارها إلى السرعات العالية يؤثر سلباً على تبادل المعلومات بين الأقسام، مما يزيد من وقت معالجة العمليات المالية ويحد من كفاءة اتخاذ القرارات (منصور، ٢٠٢١، ص ٧٧).

ويُضاف إلى ذلك أن انعدام التحديث المستمر للبرمجيات يؤدي إلى توقف بعض الأنظمة عن العمل بشكل فعال مع مرور الوقت، ما يخلق فجوة بين الإمكانيات التقنية المتاحة والتطبيق الفعلي للنظم المحاسبية الحديثة. كما أن غياب

خطط استراتيجية لصيانة البنية التحتية أو تطويرها يعوق القدرة على مواكبة التغيرات التكنولوجية السريعة، وهو ما يضع المؤسسات في موقف غير متوازن مقارنة بالمعايير العالمية الحديثة (Chen, 2020, p. 56).

الفرع الثاني: المعوقات الإدارية والبيروقراطية

إلى جانب التحديات التقنية، تمثل المعوقات الإدارية والبيروقراطية أحد أبرز العوائق التي تواجه تطبيق التقنيات المحاسبية المتقدمة في القطاع العام. فالهيكل الإداري التقليدي في العديد من المؤسسات الحكومية يتسم بتعدد المستويات وسلسلة موافقات طويلة، ما يؤدي إلى بطء اتخاذ القرارات وتأخر تطبيق الابتكارات التقنية (محمود، ٢٠٢١، ص ١٣١). وغالباً ما تقتزن هذه الهياكل بعادات مكتبية راسخة، تجعل الموظفين مترددين في اعتماد الأساليب الرقمية الحديثة خوفاً من الأخطاء أو انتهاك الإجراءات المعمول بها.

كما أن مقاومة التغيير داخل الإدارات تعتبر أحد أبرز التحديات الإدارية، إذ يشعر بعض العاملين بعدم الثقة في الأنظمة الجديدة، أو يقلقون من فقدان سلطتهم التقليدية نتيجة تبسيط العمليات الرقمية. ومن هنا، يصبح تغيير الثقافة التنظيمية ضرورة قصوى قبل تطبيق أي تقنيات متقدمة، لضمان تقبل الموظفين للتحديثات واستمراريتها (Al-Hassan, 2020, p. 142).

ويضاف إلى ذلك أن الإجراءات البيروقراطية المعقدة، مثل تعدد الموافقات الورقية أو عدم وضوح الصلاحيات والمسؤوليات، تعيق تكامل الأنظمة الجديدة مع العمليات اليومية. فعلى الرغم من توفر الأنظمة التقنية الحديثة، إلا أن التعقيدات الإدارية تجعل من الصعب الاستفادة الكاملة منها، ويؤدي ذلك إلى تطبيق جزئي وغير فعال للأنظمة المحاسبية المتقدمة (يوسف، ٢٠١٩، ص ٨٨).

وتتجلى أهمية معالجة هذه المعوقات الإدارية في ضرورة خلق بيئة تنظيمية مرنة، تدعم الابتكار وتتيح للعاملين المشاركة في عملية التحول الرقمي. ويستلزم ذلك تعديل السياسات الداخلية، وتبسيط الإجراءات، وتوضيح الصلاحيات والمسؤوليات، إضافة إلى تعزيز القيادة الإدارية لدعم المشاريع الرقمية وتشجيع الموظفين على التعلم والتكيف مع التغيرات التكنولوجية (Davis, 2021, p. 99).

المطلب الثاني: المعوقات المالية والتشريعية

الفرع الأول: محدودية التمويل ونقص الاستثمارات في التحول الرقمي

تعد الموارد المالية عنصراً حاسماً في نجاح تطبيق تقنيات المحاسبة المتقدمة في القطاع العام. فتكاليف الاستثمار في الأنظمة الرقمية الحديثة، بما في ذلك الأجهزة، والبرمجيات، والشبكات، وتدريب الكوادر البشرية، غالباً ما تكون مرتفعة، ما يشكل تحدياً كبيراً للعديد من الجهات الحكومية ذات الميزانيات المحدودة (أحمد، ٢٠٢٠، ص ١٠١). إن نقص التمويل المخصص للتحول الرقمي يؤدي إلى تأخر تحديث البنية التكنولوجية، واستمرار استخدام الأنظمة القديمة غير القادرة على تلبية متطلبات المحاسبة الحديثة، وهو ما يضعف كفاءة الأداء المالي ويحد من قدرة المؤسسات على إنتاج تقارير دقيقة وفي الوقت المناسب (Smith, 2019, p. 88).

وعلاوة على ذلك، فإن محدودية الموارد المالية تؤثر على الاستثمارات في تطوير نظم الأمان الرقمي والحماية من الاختراقات السيبرانية، وهو ما يزيد من المخاطر المرتبطة بالتحول الرقمي. كما يؤدي نقص التمويل إلى تقليص برامج التدريب والتطوير المهني للعاملين، ما يقلل من قدرتهم على التعامل مع الأنظمة الحديثة ويزيد من مقاومة التغيير داخل المؤسسات الحكومية (منصور، ٢٠٢١، ص ١١٩). وتشير الدراسات إلى أن الفجوة بين الإمكانيات التقنية المطلوبة والموارد المتاحة تمثل أحد أهم المعوقات أمام تطبيق التحول الرقمي في القطاع العام، وتستلزم وضع خطط مالية استراتيجية تضمن تمويلاً مستداماً لهذه المشاريع (Chen, 2020, p. 73).

الفرع الثاني: قصور الأطر القانونية والتنظيمية

إلى جانب التحديات المالية، يمثل قصور الأطر القانونية والتنظيمية أحد أبرز المعوقات التي تواجه تطبيق تقنيات المحاسبة المتقدمة. فالكثير من التشريعات الحالية وُضعت في بيئة تعتمد على العمليات اليدوية أو الورقية، ولا تتوافق مع طبيعة النظم الرقمية الحديثة، ما يؤدي إلى بطء أو عرقلة تنفيذ الأنظمة الجديدة (محمود، ٢٠٢١، ص ١٤٢). كما أن القوانين واللوائح غير المرنة قد تحد من قدرة الجهات الحكومية على تبني حلول مبتكرة، مثل استخدام الحوسبة السحابية، أو تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي والتحليل المالي المتقدم، بسبب قيود تنظيمية متشددة أو غياب نصوص قانونية واضحة تسمح بذلك (Al-Hassan, 2020, p. 157).

ويضاف إلى ذلك أن غياب توحيد المعايير بين الجهات الحكومية المختلفة يزيد من صعوبة تكامل الأنظمة، إذ يعتمد نجاح المحاسبة الرقمية على وجود معايير موحدة لتبادل البيانات المالية والمعلومات المحاسبية بين الوزارات والمؤسسات المختلفة (يوسف، ٢٠١٩، ص ٩٥). كما يؤدي نقص الأطر القانونية الواضحة إلى عدم وضوح المسؤوليات والصلاحيات، مما يعيق اتخاذ القرارات بسرعة ويحد من فعالية الأنظمة الرقمية الجديدة. ومن هنا، فإن تطوير الأطر القانونية والتنظيمية يشكل عنصراً أساسياً لدعم التحول الرقمي، من خلال تبني سياسات تشجع الابتكار، وتحدد مسؤوليات واضحة، وتسهّل استخدام الأدوات التكنولوجية الحديثة دون المساس بالضوابط المالية والرقابية (Davis, 2021, p. 134).

وبذلك، يظهر أن المعوقات المالية والتشريعية تتكامل مع التحديات التقنية والإدارية، لتشكل عقبات مركبة أمام تطبيق تقنيات المحاسبة المتقدمة. ومن أجل التغلب عليها، يتطلب الأمر وضع استراتيجيات شاملة تشمل التمويل الكافي، والتحديث المستمر للبنية التكنولوجية، وإصلاح التشريعات بحيث تكون مرنة بما يكفي لدعم الابتكار مع ضمان الرقابة والمساءلة المالية (عبدالله، ٢٠٢٢، ص ١٢٣).

المبحث الثالث: الحلول المقترحة لتجاوز المعوقات وتفعيل التقنيات المحاسبية المتقدمة

المطلب الأول: حلول تطوير البنية التحتية والموارد البشرية

الفرع الأول: تعزيز البنية الرقمية وتحديث الأنظمة الحكومية

تُعَد البنية الرقمية القوية والأنظمة الحكومية الحديثة من الركائز الأساسية لتطبيق تقنيات المحاسبة المتقدمة في القطاع العام. فبدون بنية رقمية متكاملة، تبقى الجهود المبذولة لتطوير المحاسبة الحكومية محدودة التأثير. ولذلك يوصى بالاستثمار في تحديث الأجهزة والبرمجيات، وإنشاء قواعد بيانات موحدة قادرة على التعامل مع حجم البيانات الكبير والمتنوع الذي ينتج عن العمليات المالية الحكومية (أحمد، ٢٠٢٠، ص ١٠١). ويشمل ذلك أيضاً تطوير الشبكات الداخلية وربط جميع الجهات الحكومية بشكل آمن، لضمان تبادل المعلومات بسرعة وفعالية، وتقليل الازدواجية في العمليات المالية، ما يعزز دقة وجودة البيانات المقدمة لصانعي القرار (Smith, 2019, p. 120).

ويُعتبر الاعتماد على الحوسبة السحابية والتقنيات الحديثة مثل البلوك تشين والذكاء الاصطناعي خطوة استراتيجية مهمة، إذ توفر هذه الأدوات القدرة على معالجة البيانات بكفاءة عالية، وتعزيز الأمان المالي والرقابة الداخلية، إضافة إلى تحسين إمكانية إعداد تقارير مالية دقيقة في الوقت الفعلي. كما أن تحديث الأنظمة يتطلب وضع خطط صيانة وتطوير مستمرة، لضمان قدرة المؤسسات الحكومية على مواكبة التغيرات التكنولوجية السريعة دون تعطيل العمل أو فقدان البيانات (منصور، ٢٠٢١، ص ٩٨).

ويُضاف إلى ذلك أهمية إنشاء وحدات متخصصة لإدارة البنية الرقمية داخل كل مؤسسة حكومية، بحيث تقوم بمراقبة أداء الأنظمة، ومعالجة المشكلات التقنية فور حدوثها، وتحديث البرمجيات بشكل دوري، مع وضع بروتوكولات واضحة لتأمين البيانات المالية وحمايتها من أي تهديدات سيبرانية. وبهذه الطريقة يمكن ضمان

الاستفادة القصوى من الاستثمارات التقنية وتعميم العائد على التحول الرقمي في المحاسبة الحكومية (Chen, 2020, p. 83).

الفرع الثاني: برامج التدريب وبناء القدرات للعاملين في القطاع العام

لا يمكن تحقيق فاعلية الأنظمة الرقمية دون وجود كوادر بشرية قادرة على التعامل معها بكفاءة. ومن هنا تأتي أهمية برامج التدريب وبناء القدرات، التي تهدف إلى تطوير مهارات العاملين في القطاع العام في مجال المحاسبة الحديثة، وفهم آليات العمل باستخدام النظم الرقمية، والقدرة على تحليل البيانات المالية المعقدة، واتخاذ القرارات المبنية على نتائج التحليل المالي (يوسف، ٢٠٢١، ص ٦٥). ويتطلب ذلك تصميم برامج تدريبية مستمرة تغطي الجوانب التقنية والتحليلية، بالإضافة إلى رفع الوعي بأهمية التحول الرقمي في تحسين الأداء المالي والإداري. كما ينبغي أن تركز برامج التدريب على تعزيز ثقافة العمل المرتبطة بالتحول الرقمي، وتشجيع الموظفين على قبول التغيير، من خلال إشراكهم في مراحل التخطيط والتنفيذ، وتوضيح الفوائد المباشرة التي سيجنيها كل موظف والمؤسسة ككل من استخدام الأنظمة الحديثة (Al-Hassan, 2020, p. 112). ويشمل ذلك تدريب القيادات الإدارية على إدارة التغيير، بحيث يصبح القائد محفزاً للتطوير والابتكار، ويعمل على تقليل مقاومة الموظفين للتغييرات الجديدة.

وتساهم برامج بناء القدرات أيضاً في رفع كفاءة الرقابة الداخلية، إذ تمكن العاملين من استخدام أدوات التحليل الرقمي لمتابعة العمليات المالية بشكل فوري ودقيق، بدلاً من الاعتماد على الأساليب التقليدية البطيئة. كما أن التدريب المستمر يساعد على استدامة التحول الرقمي، ويضمن قدرة المؤسسات على تطوير مهارات موظفيها بما يتواءم مع التحديثات التقنية المستقبلية (Davis, 2021, p. 140).

المطلب الثاني: الحلول التشريعية والإدارية

الفرع الأول: تطوير الأطر القانونية الداعمة للتحول المحاسبي الرقمي

يمثل تحديث الأطر القانونية أحد الركائز الأساسية لنجاح تطبيق تقنيات المحاسبة المتقدمة في القطاع العام. فالكثير من التشريعات المالية الحالية وضعت في سياق يعتمد على الأنظمة التقليدية الورقية، ولا تتوافق مع طبيعة النظم الرقمية الحديثة، ما يؤدي إلى عرقلة الابتكار وتقليل فعالية التحول الرقمي (محمود، ٢٠٢١، ص ١٢٣). ومن أجل معالجة هذه المشكلة، يوصى بتطوير القوانين واللوائح المالية بحيث تسمح باستخدام التكنولوجيا الحديثة، مثل الحوسبة السحابية، والذكاء الاصطناعي، وتقنيات البلوك تشين، مع الحفاظ على الرقابة والمساءلة المالية. كما يشمل تطوير الأطر القانونية وضع معايير موحدة لتبادل البيانات بين الجهات الحكومية المختلفة، ما يسهل تكامل الأنظمة ويحد من ازدواجية البيانات وأخطاء التسجيل. ويجب أن تحدد التشريعات مسؤوليات واضحة لكل جهة فيما يتعلق بالبيانات المالية، مع وضع آليات قانونية للتعامل مع المخاطر التقنية مثل اختراقات الأمن السيبراني، وضمان حماية المعلومات الحساسة (Al-Hassan, 2020, p. 138). ومن خلال هذه الأطر، يمكن تمكين المؤسسات الحكومية من تبني الابتكار الرقمي بشكل أكثر مرونة، مع تقليل العقوبات القانونية التي تعرقل التحول الرقمي.

الفرع الثاني: تحسين الحوكمة وتفعيل إدارة التغيير داخل المؤسسات الحكومية

إلى جانب تطوير الأطر القانونية، يلعب تحسين الحوكمة الداخلية وإدارة التغيير دوراً محورياً في نجاح التحول الرقمي. فالحوكمة الرشيدة توفر بيئة تنظيمية واضحة، تحدد المسؤوليات والصلاحيات، وتعزز الشفافية والمساءلة، وهو ما يشجع العاملين على الالتزام بالأنظمة الرقمية الحديثة (يوسف، ٢٠١٩، ص ١١٢). كما تساهم إدارة التغيير الفعالة في تقليل مقاومة الموظفين للتحول الرقمي، من خلال إشراكهم في عملية التخطيط

والتنفيذ، وتوضيح الفوائد المباشرة للنظام الجديد، بالإضافة إلى تحفيزهم على المشاركة في تطوير العمليات المالية.

ويتضمن ذلك وضع سياسات تنظيمية مرنة، وتعديل الإجراءات الروتينية لتعكس طبيعة العمل باستخدام الأنظمة الحديثة، مع تطوير آليات الرقابة الداخلية لتكون قائمة على التحليل الرقمي للبيانات وليس فقط على الفحص اليدوي. كما يشمل تحسين الحوكمة تفعيل وحدات متابعة الأداء، وتقديم مؤشرات واضحة لقياس كفاءة استخدام الأنظمة، ما يسهم في تعزيز قدرة المؤسسات الحكومية على اتخاذ القرارات بسرعة وفعالية (Davis, 2021, p. 147).

وبالتالي، فإن دمج تطوير الأطر القانونية مع تحسين الحوكمة وإدارة التغيير يوفر بيئة متكاملة تدعم التحول الرقمي في المحاسبة الحكومية، ويضمن استدامته على المدى الطويل، ويعزز قدرة الجهات الحكومية على الاستفادة من التقنيات المتقدمة لتحقيق أعلى مستويات الكفاءة والشفافية المالية (Chen, 2020, p. 92).

النتائج

أظهرت الدراسة أن تطبيق تقنيات المحاسبة المتقدمة في القطاع العام يواجه مجموعة متكاملة من المعوقات التي ترتبط بالجوانب التقنية والإدارية والمالية والقانونية، مما يعكس الطبيعة المعقدة للعمل الحكومي مقارنة بالقطاع الخاص. فقد تبين أن ضعف البنية التحتية التقنية وتشتت الأنظمة يشكلان أحد أهم التحديات، حيث يؤدي الاعتماد على أنظمة قديمة أو غير متكاملة إلى بطء معالجة البيانات وزيادة الأخطاء، إضافة إلى صعوبة تحقيق التكامل بين مختلف وحدات المؤسسات الحكومية. وهذا التشتت يحد من قدرة الإدارات على الحصول على صورة شاملة ودقيقة عن الموارد المالية والعمليات التشغيلية، وبالتالي يؤثر سلباً على دقة وموثوقية التقارير المالية.

كما أظهرت النتائج أن المعوقات الإدارية والبيروقراطية تلعب دوراً مهماً في إعاقة التحول الرقمي، إذ إن الهياكل الإدارية التقليدية المعقدة وسلسلة الموافقات الطويلة تؤدي إلى بطء اتخاذ القرار وتأخر تنفيذ التحديثات التقنية. إلى جانب ذلك، تشكل مقاومة الموظفين للتغيير وعدم الثقة في الأنظمة الرقمية تحدياً إضافياً، ما يستلزم تطوير استراتيجيات لتغيير الثقافة التنظيمية وتعزيز قبول الابتكار بين العاملين. كذلك، فإن الإجراءات البيروقراطية المعقدة وعدم وضوح الصلاحيات والمسؤوليات يزيدان من صعوبة الاستفادة الكاملة من الأنظمة الحديثة، ويؤكدان أهمية وجود بيئة تنظيمية مرنة تدعم التحول الرقمي.

أما على المستوى المالي، فقد بينت الدراسة أن محدودية التمويل ونقص الاستثمارات في التحول الرقمي يمثلان عائقاً جوهرياً، إذ إن تحديث البنية التكنولوجية، واعتماد الأنظمة الرقمية الحديثة، وتدريب الكوادر البشرية يتطلبان موارد مالية كبيرة. ونقص التمويل يؤدي إلى استمرار استخدام الأنظمة التقليدية، وتقليص برامج التدريب، وتأخير تحديث الأمان السيبراني، ما يزيد من المخاطر التقنية ويقلل من فاعلية التحول الرقمي. وبالمثل، فإن قصور الأطر القانونية والتنظيمية يعيق تطبيق التقنيات الحديثة، إذ أن التشريعات الحالية غالباً ما تعتمد على العمليات الورقية التقليدية، ولا توفر نصوصاً واضحة تدعم استخدام الحلول الرقمية، كما أن غياب توحيد المعايير بين الجهات المختلفة يزيد من تعقيد التكامل بين الأنظمة.

وفيما يتعلق بالحلول، أظهرت الدراسة أن تطوير البنية الرقمية وتحديث الأنظمة الحكومية يمثلان خطوة أساسية لتحقيق التحول الرقمي الناجح. إذ توفر الأنظمة المتكاملة بيئة عمل رقمية قادرة على معالجة البيانات الكبيرة، وتسهيل تبادل المعلومات بين الوحدات المختلفة، وتحسين دقة وموثوقية التقارير المالية. كما أن اعتماد التقنيات الحديثة مثل الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي والبلوك تشين يعزز كفاءة العمليات ويقلل من المخاطر المتعلقة بالأمن الرقمي. ومن ناحية أخرى، أكدت النتائج أهمية برامج التدريب وبناء القدرات للعاملين في القطاع

العام، حيث تساعد هذه البرامج على تطوير مهارات الموظفين في التعامل مع النظم الحديثة، ورفع مستوى الوعي بأهمية التحول الرقمي، وتقليل مقاومة التغيير داخل المؤسسات. كما أظهرت النتائج أن تطوير الأطر القانونية الداعمة للتحول الرقمي وتحسين الحوكمة الداخلية وإدارة التغيير يشكلان عنصراً تكاملياً أساسياً. فالتشريعات الحديثة المرنة والمعايير الموحدة لتبادل البيانات تضمن قدرة المؤسسات على تطبيق التقنيات الرقمية بشكل فعال، بينما تعزز الحوكمة الجيدة وممارسات إدارة التغيير قبول الموظفين للتقنيات الحديثة، وتساعد على تحقيق أقصى استفادة من الأنظمة الرقمية. ومن خلال الجمع بين تطوير البنية التكنولوجية، وبناء قدرات الموظفين، وتحديث الأطر القانونية، وتحسين الحوكمة، يمكن تحقيق تحول محاسبي رقمي مستدام وفعال في القطاع العام.

وتوضح الدراسة أن نجاح التحول الرقمي يعتمد على التكامل بين هذه العناصر، وليس على عنصر واحد فقط. فالبنية التقنية بدون كوادر مدربة، أو وجود كوادر مؤهلة بدون بنية تقنية متكاملة، أو وجود أنظمة قانونية غير داعمة، كلها عوامل تؤدي إلى تقليل فاعلية المشروع الرقمي. وعليه، يجب أن تكون الاستراتيجيات المقترحة شاملة، تغطي الجانب الفني والبشري والإداري والقانوني، مع التركيز على الاستدامة والتحديث المستمر لضمان قدرة القطاع العام على مواكبة التغيرات التكنولوجية المستقبلية وتحقيق أعلى مستويات الكفاءة والشفافية في الأداء المالي.

كما أشارت النتائج إلى أن التحول الرقمي لا يقتصر على تحسين العمليات المالية فقط، بل يمتد ليشمل تعزيز الرقابة الداخلية، وتقليل الأخطاء البشرية، وتحسين سرعة اتخاذ القرارات، وتعزيز الشفافية والمساءلة أمام الجهات الرقابية والمواطنين. وبالتالي، فإن الاعتماد على تقنيات المحاسبة المتقدمة يمكن المؤسسات الحكومية من إدارة الموارد العامة بكفاءة أكبر، وتقديم تقارير دقيقة تساعد صانعي القرار على التخطيط المستقبلي واتخاذ الإجراءات المناسبة بسرعة وفعالية. وتبرز أهمية هذا التحول في تعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع، ودعم أهداف الإصلاح الإداري والمالي في القطاع العام.

وفي الختام، تؤكد النتائج أن نجاح تطبيق تقنيات المحاسبة المتقدمة في القطاع العام يعتمد على تضافر مجموعة من الإجراءات التكاملية: تحديث البنية التكنولوجية، تدريب الكوادر البشرية، تطوير الأطر القانونية، تحسين الحوكمة، وإدارة التغيير بفاعلية. وعند تحقيق هذا التكامل، يصبح القطاع العام قادراً على تبني المحاسبة الرقمية المتقدمة بطريقة مستدامة وفعالة، مما ينعكس إيجاباً على الأداء المالي العام، ورفع مستوى الشفافية، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، وتحقيق أهداف التنمية المالية والإدارية المرجوة.

المصادر والمراجع

١. أحمد، سامي. البنية التكنولوجية في المؤسسات الحكومية. دار الآفاق، القاهرة، ٢٠٢٠، ص ٧٣.
٢. أحمد، عبد الله. تحديات البنية التحتية التقنية في المؤسسات الحكومية. دار المجد، القاهرة، ٢٠٢٠، ص ٩٢.
٣. أحمد، عبد الله. تطوير البنية الرقمية في المؤسسات الحكومية. دار المجد، القاهرة، ٢٠٢٠، ص ١٠١.
٤. أحمد، عبد الله. نظم المعلومات المحاسبية وتطوير الأداء الحكومي. دار المجد، القاهرة، ٢٠٢٠، ص ٤٥.
٥. حسن، فؤاد. المحاسبة الحكومية في عصر الرقمنة. دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٢١، ص ١١٧.
٦. عبد الجليل، حسن. تحول الأنظمة المالية الحكومية. دار الفكر العربي، بيروت، ٢٠٢٢، ص ٦١.
٧. عبدالله، كمال. الإدارة المالية العامة الحديثة. دار الأمل، بغداد، ٢٠٢٢، ص ٢١٥.

٨. عبدالله، كمال. الاستراتيجيات الشاملة للتحويل الرقمي في الإدارة المالية. دار الأمل، بغداد، ٢٠٢٢، ص ١٢٣.
٩. محمود، ناصر. الإصلاح التنظيمي في الإدارة المالية العامة. دار المنهل، بغداد، ٢٠٢٢، ص ٨٩.
١٠. محمود، نبيل. الأطر القانونية وأثرها على المحاسبة الرقمية. دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٢١، ص ١٤٢.
١١. محمود، نبيل. الأطر القانونية ودعم التحويل الرقمي في القطاع العام. دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٢١، ص ١٢٣.
١٢. محمود، نبيل. البيروقراطية وتأثيرها على التحويل الرقمي في الإدارة المالية. دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٢١، ص ١٣١.
١٣. محمود، نبيل. تكامل الأنظمة الحكومية وإدارة البيانات المالية. دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٢١، ص ٨٨.
١٤. منصور، خالد. التحويل الرقمي وإدارة البيانات المالية الحكومية. دار اليمامة، الرياض، ٢٠٢١، ص ٩٨.
١٥. منصور، خالد. الحوسبة السحابية وتطبيقاتها في القطاع العام. دار اليمامة، الرياض، ٢٠٢١، ص ١١٢.
١٦. منصور، خالد. تأثير نقص الاستثمار على كفاءة التحويل الرقمي. دار اليمامة، الرياض، ٢٠٢١، ص ١١٩.
١٧. منصور، خالد. تكامل الأنظمة المالية الحكومية. دار اليمامة، الرياض، ٢٠٢١، ص ٧٧.
١٨. يوسف، سامر. الحوكمة وإدارة التغيير في المؤسسات الحكومية. دار المنهل، عمان، ٢٠١٩، ص ١١٢.
١٩. يوسف، سامر. الحوكمة والشفافية المالية. دار المنهل، عمان، ٢٠١٩، ص ١٠٢.
٢٠. يوسف، سامر. الهيكل الإداري والقيود التنظيمية في القطاع العام. دار المنهل، عمان، ٢٠١٩، ص ٨٨.
٢١. يوسف، سامر. توحيد المعايير المالية بين الجهات الحكومية. دار المنهل، عمان، ٢٠١٩، ص ٩٥.
٢٢. يوسف، مراد. برامج التدريب وبناء القدرات في المحاسبة الرقمية. دار البيان، عمان، ٢٠٢١، ص ٦٥.
23. Al-Hassan, Kareem. Change Management in Government Digitalization. Oxford Press, 2020, p. 142.
24. Al-Hassan, Kareem. Human Capital Development in Digital Transformation. Oxford Press, 2020, p. 112.
25. Al-Hassan, Kareem. Legal Barriers in Public Sector Digital Transformation. Oxford Press, 2020, p. 157.
26. Al-Hassan, Kareem. Legal Frameworks for Digital Public Sector Accounting. Oxford Press, 2020, p. 138.
27. Al-Mutairi, Khalid. Digital Accounting Transformation in Government. Kuwait University Press, 2022, p. 134.
28. Chen, Li. Blockchain Applications in Public Finance. Elsevier, 2020, p. 67.
29. Chen, Li. IT Infrastructure and Public Sector Accounting. Elsevier, 2020, p. 56.

30. Chen, Li. IT Infrastructure Management in Government Accounting. Elsevier, 2020, p. 83.
31. Chen, Li. Strategic Financing for Digital Accounting in Government. Elsevier, 2020, p. 73.
32. Chen, Wei. Cybersecurity in Public Financial Management. Elsevier, 2020, p. 144.
33. Davis, Helen. Internal Audit in Digital Government. Cambridge University Press, 2021, p. 172.
34. Davis, Laura. AI in Governmental Financial Management. Cambridge University Press, 2020, p. 156.
35. Davis, Laura. Capacity Building for Advanced Public Sector Accounting. Cambridge University Press, 2021, p. 140.
36. Davis, Laura. Governance and Change Management in Public Sector Digitalization. Cambridge University Press, 2021, p. 147.
37. Davis, Laura. Regulatory Frameworks for Digital Public Accounting. Cambridge University Press, 2021, p. 134.
38. Smith, John. Modern Government Accounting Systems. Routledge, 2019, p. 98.
39. Smith, Robert. Advanced Public Sector Accounting Technologies. Oxford University Press, 2019, p. 89.
40. Smith, Robert. Digital Accounting Challenges in the Public Sector. Oxford University Press, 2019, p. 114.
41. Smith, Robert. Financial Constraints in Public Sector Digital Accounting. Oxford University Press, 2019, p. 88.
42. Smith, Robert. Modernizing Public Sector Accounting Systems. Oxford University Press, 2019, p. 120.

التحكيم في قانون الأحوال الشخصية العراقي النافذ

م. م. هشام حامد حسين/ كلية الهدى الجامعة

husham.hs@uoalhuda.edu.iq

م. د. سمير عبود فرحان/ كلية الهدى الجامعة

Sameer@uoalhuda.edu.iq

المستخلص

يتناول هذا البحث نظام التحكيم في الأحوال الشخصية في العراق من حيث أسسه الشرعية والقانونية وتطبيقاته العملية في دعاوى الشقاق والنزاع الأسري، باعتباره وسيلة بديلة لحل النزاعات الأسرية بعيداً عن الإجراءات القضائية التقليدية التي قد تطيل أمد النزاع وتزيد حدة.

وقد انقسم البحث إلى مبحثين رئيسيين:

تناول المبحث الأول الجانب الفقهي والنظري للتحكيم في الإسلام، مبيّناً مفهوم التحكيم ومشروعيته في ضوء المذاهب الفقهية الأربعة (الحنفي، المالكي، الشافعي، الحنبلي) والمذهب الجعفري، حيث تمّ بيان أوجه الاتفاق في وجوب السعي للإصلاح قبل وقوع الطلاق، واختلافهم في مدى إلزامية حكم المحكمين وحدود ولايتهم. وخلص الباحث إلى أنّ التحكيم الأسري يُعدّ تجسّداً عملياً لمقاصد الشريعة في حفظ الأسرة واستقرارها، وأنّ اختلاف المذاهب في تفاصيله لا يخرج عن إطار التنوع في التطبيق ضمن وحدة المقصد.

أما المبحث الثاني فقد تناول التطبيق العملي والتحليل القانوني لنظام التحكيم في العراق، من خلال دراسة شروط وإجراءات اللجوء إلى التحكيم وفقاً لقانون الأحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته، وآليات تعيين المحكمين ومباشرتهم العمل، والتحقيق، وإعداد التقارير النهائية المرفوعة إلى المحكمة. كما تمّ تحليل نقاط القوة في النظام، ومنها فاعليته في تقليل حالات الطلاق وتخفيف العبء عن القضاء، إلى جانب التحديات والمعوقات مثل ضعف خبرة بعض المحكمين، وغياب إطار قانوني تفصيلي ينظم عملهم وآلية تنفيذ قراراتهم.

وانتهى البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات أبرزها أنّ نظام التحكيم في الأحوال الشخصية بالعراق يجمع بين المرجعية الشرعية والضبط القانوني، لكنه يحتاج إلى تطوير تشريعي ومؤسسي يضمن فاعليته. وأوصى الباحث بضرورة تدريب وتأهيل المحكمين، ووضع لائحة تنظيمية واضحة لعملهم، وتحديث التشريعات بما ينسجم مع الواقع الاجتماعي المعاصر ويحقق العدالة الأسرية.

الكلمات المفتاحية: التحكيم، الأحوال الشخصية، الفقه الإسلامي، المذاهب الفقهية.

Abstract

This research examines the system of arbitration in personal status matters in Iraq, focusing on its Islamic legal foundations and practical implementation in cases of marital discord and family disputes. Arbitration is analyzed as an alternative dispute resolution mechanism that promotes family stability and justice outside the traditional court framework.

The study is divided into two main chapters:

The first chapter explores the jurisprudential and theoretical basis of arbitration in Islam, discussing its legitimacy and objectives according to the four Sunni schools of

thought (Hanafi, Maliki, Shafi'i, Hanbali) and the Ja'fari (Shi'i) school. It highlights their consensus on the importance of reconciliation before divorce and their differences regarding the binding nature and scope of arbitrators' authority. The researcher concludes that family arbitration embodies the objectives of Islamic law in preserving the family unit and ensuring fairness, while variations among schools reflect diversity in application rather than divergence in principle.

The second chapter provides a practical and legal analysis of arbitration in Iraq, examining the conditions and procedures for resorting to arbitration, the appointment of arbitrators, and the investigation and reporting process as stipulated in Iraqi Personal Status Law No. 188 of 1959 (as amended). It assesses the strengths of the system—such as reducing divorce rates and alleviating court workloads—while identifying challenges, including the limited expertise of some arbitrators and the lack of detailed procedural regulations for enforcing arbitration outcomes.

The study concludes that Iraq's family arbitration framework represents a balanced model integrating Sharia principles and legal mechanisms, yet it requires legislative and institutional enhancement. The researcher recommends training programs for arbitrators, the establishment of clear procedural guidelines, and legislative reforms that align with contemporary social needs to achieve family justice and stability.

Keywords: Arbitration, Family Law, Islamic Jurisprudence.

المبحث الأول

الإطار النظري للتحكيم في الأحوال الشخصية

يُعدّ التحكيم من أهم الوسائل البديلة لحلّ النزاعات التي نشأت مع تطور الفكر القانوني والاجتماعي، إذ يمثل نظاماً قانونياً يقوم على مبدأ الرضائية، ويهدف إلى تحقيق العدالة الناجزة بعيداً عن تعقيدات القضاء وإجراءاته الطويلة. وقد اكتسب التحكيم في العصر الحديث مكانة متقدمة في مجالات القانون المدني والتجاري، غير أنّ تطبيقه في ميدان الأحوال الشخصية ما زال يثير العديد من الإشكاليات النظرية والعملية، نظراً لخصوصية هذا المجال الذي يتصل اتصالاً مباشراً بالنظام العام، وبالروابط الأسرية التي تقوم على المودة والرحمة أكثر مما تقوم على المعاملات المادية.

وتبرز أهمية دراسة الإطار النظري للتحكيم في قضايا الأحوال الشخصية في كونه يمثل الأساس العلمي لفهم طبيعة هذا النظام وحدوده ومشروعيته، سواء من الناحية الفقهية أو القانونية. فالتحكيم في هذا المجال لا يقوم على ذات الأسس التي يقوم عليها في النزاعات التجارية، بل يتطلب مراعاة لمقاصد الشريعة الإسلامية في حفظ الأسرة وصيانة الحقوق الشرعية للزوجين والأبناء. كما يقتضي تحديد طبيعة العلاقة بين التحكيم والقضاء الشرعي، ومدى استقلال المحكمين في إصدار قراراتهم، والأساس القانوني الذي تستند إليه تلك القرارات في النظام القضائي الوطني.

وعليه، فإن هذا الفصل يسعى إلى إرساء القواعد المفاهيمية والتحليلية للتحكيم في الأحوال الشخصية، من خلال بيان مفهومه اللغوي والاصطلاحي، وبيان خصائصه وأهدافه وتمييزه عن كلّ من القضاء والصلح، مع استعراض الأسس الشرعية والقانونية التي استند إليها التشريع في إقراره. كما يتناول الفصل جذور التحكيم في

الفقه الإسلامي، من خلال النصوص القرآنية والسنة النبوية، والتطبيقات التي عرفها الفقهاء في مسائل النزاع بين الزوجين، وصولاً إلى التنظيم القانوني المعاصر للتحكيم في قوانين الأحوال الشخصية في بعض التشريعات العربية.

ومن خلال هذا الإطار النظري، يتضح أن التحكيم في قضايا الأسرة لا يُعدّ مجرد وسيلة قانونية لحسم النزاع، بل هو آلية إصلاحية ذات بُعد إنساني واجتماعي، تستمد مشروعيتها من مبادئ الشريعة، وتستهدف المحافظة على استقرار الكيان الأسري، وتحقيق التوازن بين العدالة والرحمة، في ضوء الضوابط القانونية التي تكفل احترام الحقوق والواجبات بين أطراف العلاقة الزوجية.

المطلب الأول: ماهية التحكيم وأهدافه في الأحوال الشخصية

يُعدّ التحكيم من الوسائل القانونية ذات الطابع المرن التي نشأت استجابة لحاجة الأفراد إلى حلّ نزاعاتهم بطريقة أكثر سرعة وفعالية من القضاء التقليدي، مستنداً إلى مبدأ الرضا والاختيار في تعيين من يفصل في النزاع. غير أنّ تطبيقه في مجال الأحوال الشخصية يتسم بخصوصية واضحة، لكونه يتصل بأدقّ الروابط الإنسانية والاجتماعية، وهي رابطة الأسرة التي تقوم على السكن والمودة والرحمة. ومن ثمّ فإنّ التحكيم في هذا المجال لا يُراد به مجرد الفصل القضائي بين خصمين، بل يسعى بالدرجة الأولى إلى الإصلاح والتوفيق ودرء الشقاق بين الزوجين، تحقيقاً لمقاصد الشريعة في الحفاظ على الأسرة واستقرارها.

ويكتسب هذا الموضوع أهمية مضاعفة لأنّ التحكيم في الأحوال الشخصية يجمع بين البعد القانوني والبعد الأخلاقي والاجتماعي، فهو يوازن بين حفظ الحقوق وإحياء قيم التسامح والمصالحة. لذا فإنّ دراسة ماهية التحكيم وأهدافه في هذا الإطار تمهّد لفهم الأساس النظري الذي يقوم عليه، وتبرز الفروق الجوهرية بينه وبين غيره من الوسائل القضائية والصلحية، مع بيان الغاية الإصلاحية التي يتوخاها المشرع والفقه الإسلامي على حدّ سواء في تنظيمه.

أولاً: مفهوم التحكيم وأهميته

يُعدّ التحكيم في الأحوال الشخصية من الموضوعات التي تجمع بين الفقه والقانون والاجتماع، لما له من أثر مباشر في الحفاظ على كيان الأسرة واستقرارها. وتتبع أهميته من كونه وسيلة إصلاحية شرعتها الشريعة الإسلامية قبل أن تنتبأها القوانين الوضعية، وقد ورد أصلها في قوله تعالى:

"فَاتَّبِعُوا حُكْمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحُكْمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنَّ بُرِيدًا بِإِصْلَاحٍ يُوقِقُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا" النساء: ٣٥.

وهذا النصّ يُعدّ الأساس الشرعي لأصيل التحكيم الأسري، إذ يربط بين الإصلاح والتوفيق من جهة، وبين تعيين الحكّمين من أهل الزوجين من جهة أخرى، بما يضمن الجمع بين الخبرة والعاطفة والنية الصادقة في الإصلاح.

١. التعريف اللغوي والاصطلاحي للتحكيم

جاء التحكيم من مادة (حكّم)، وهي تدل على المنع والفصل، ومنه قولهم "أحكّم الشيء" أي منعه من الفساد، و"حكمت فلاناً" أي جعلته حكماً بيني وبين غيري. فالتحكيم في اللغة هو جعل شخص يُحكّم إليه للفصل بين متنازعين.

عرّفه الفقهاء بأنه توكيل الخصمين شخصاً مختاراً للفصل في النزاع بينهما على وجه القضاء، دون أن يكون قاضياً رسمياً معيّناً من ولي الأمر.

يرى ابن تيمية أن التحكيم نوع من القضاء، لكنه قضاء خاصّ ينعقد برضا الطرفين، وهو جائز باتفاق العلماء في الأموال والحقوق، كما هو جائز في النزاعات الزوجية التي تستدعي الإصلاح (مجموع الفتاوى، ج ٣٥،

ص ٤٠٥). ويؤكد أنّ الحكمين في الآية ليسا مجرد وسطاء للصلح، بل لهما سلطة الفصل إن تعدّر الإصلاح، ما دام ذلك برضا الطرفين ووفق الشرع.

تابع ابن القيم أستاذة في الرأي، وذهب إلى أنّ الحكمين في قوله تعالى «فابعثوا حكماً» ليسا وكيلين عن الزوجين، بل حكمين لهما ولاية النظر في المصلحة، حتى إنّ رأيا التفريق جاز لهما الحكم به، لأنّ الله سمّاهما «حكمين» لا «وكيلين» (زاد المعاد، ج ٥، ص ١٧٨). وهذا يدلّ على أنّ التحكيم في النزاع الأسري له صفة الإلزام متى ثبتت المصلحة في ذلك.

يرى فقهاء المذهب الحنبلي أنّ التحكيم مشروع في كل نزاع يجوز فيه التوكيل، سواء في الأموال أو في الخصومات الزوجية، بشرط أن يكون برضا الطرفين، وأن يكون المحكم عدلاً ذا علم ودين. ويعتبرون أن حكم المحكمين في مسائل الشقاق بين الزوجين نافذ إذا فوّض إليهما التفريق أو الإصلاح، لأنهما في هذه الحالة بمنزلة القاضي المعيّن من قبل الحاكم الشرعي (المعني لابن قدامة، ج ١٠، ص ٣٤٧).

جاء في المدونة الجعفرية أنّ التحكيم في الأحوال الشخصية مشروع إذا كان بإذن الحاكم الشرعي، لأنّ الفصل بين الناس في الحقوق من شؤون الولاية العامة، ولا يجوز لغير الحاكم أو من يأذن له أن يتولى القضاء (المدونة الجعفرية، ج ٣، ص ٢١٥). غير أنّها تجيز التحكيم في نطاق الصلح والإصلاح الأسري بوصفه وسيلة اجتماعية لا قضائية، أي أنّ الحكمين في الآية القرآنية ليست لهما ولاية القضاء، بل مهمتهما الإصلاح بين الزوجين بما يحقق المودة والوفاق. فإن لم يتحقق الإصلاح، يُحال الأمر إلى الحاكم الشرعي للفصل فيه وفق الضوابط القضائية.

أنّ التعريفات الفقهية والتحليل اللغوي تُبرز خصوصية التحكيم في مجال الأسرة، إذ يجمع بين الإصلاح الشرعي والوظيفة القانونية. فالتحكيم في القضايا الزوجية ليس مجرد توكيل، بل هو نظام إصلاحي قائم على الثقة والتكليف الشرعي، يهدف إلى إعادة الانسجام داخل الأسرة لا إلى تغليب طرفٍ على آخر. كما أنّ التفريق بين رأي ابن تيمية والحنابلة من جهة، ورأي المذهب الجعفري من جهة أخرى، يوضح أنّ جوهر الخلاف ليس في أصل مشروعية التحكيم، بل في مدى سلطة الحكمين؛ فبينما يرى أهل السنة لهما ولاية حكم مشروعة في نطاق الإصلاح والتفريق، يرى فقهاء الجعفرية أنّ ولايتهما تقتصر على السعي في الصلح دون الحكم القضائي الملزم، ما لم يأذن الحاكم الشرعي.

٢. أهمية التحكيم في نزاعات الأسرة ودوره في الحدّ من التفكك الأسري

يُعدّ التحكيم من أهم الوسائل التي نصّ عليها الإسلام لصيانة كيان الأسرة، إذ يوفر إطاراً إنسانياً للحوار وحلّ الخلافات في جوٍّ من الثقة والألفة، دون اللجوء إلى القضاء. وتكمن أهميته في عدة جوانب:

– **تحقيق الإصلاح قبل الطلاق:** فالتحكيم يهدف إلى إزالة أسباب الشقاق قبل أن تتفاقم النزاعات، بما ينسجم مع قوله تعالى «إن يريدوا إصلافاً يوفّق الله بينهما».

– **الحفاظ على خصوصية الأسرة:** إذ يتيح حلّ الخلافات في نطاق ضيق يراعي سمعة الزوجين ومكانتهما الاجتماعية.

– **تخفيف العبء عن القضاء الشرعي:** من خلال تسوية النزاعات داخل الأسرة بالتراضي والإصلاح. رأي ابن القيم: يؤكد أنّ التحكيم الأسري يحقق مقاصد الشريعة في درء المفساد وجلب المصالح، فهو باب من أبواب الإصلاح لا من أبواب الخصومة.

ورأي الحنابلة: يرون أن هذا النظام ينسجم مع روح الشريعة التي تُعلي من شأن الإصلاح قبل التفريق. أما المذهب الجعفري: فيرى أنّ التحكيم الأسري وسيلة إصلاح اجتماعي يُستحب اللجوء إليها قبل عرض النزاع على الحاكم الشرعي، لما فيها من حفظٍ للمودة وتقليلٍ للمخاضة (المدونة الجعفرية، ج ٣، ص ٢١٨).

أنّ التحكيم في الأحوال الشخصية يُعدّ آلية إصلاحية ذات بُعد شرعي وقانوني، تسهم في الحدّ من التفكك الأسري إذا تمّت ممارسته وفق ضوابط العدالة والأمانة. كما أنّ الجمع بين التجربة الفقهية السنيّة والجعفرية يثري الفقه الإسلامي المعاصر، إذ يمكن استلهاً التكامل بين الاتجاهين في تطوير أنظمة التحكيم الأسري بما يضمن فعاليته وعدالته في ضوء مقاصد الشريعة الغراء.

ثانياً: تمييز التحكيم عن القضاء والصلح

يتناول هذا المطلب تبيان الفروق الجوهرية بين التحكيم من جهة، وبين القضاء والصلح من جهة أخرى، في ميدان الأحوال الشخصية، لما لذلك من أهمية في تحديد طبيعة التحكيم ومجاله وحدوده، وبيان مركزه بين الوسائل الشرعية والقانونية لفضّ النزاع الأسري.

١. الفرق بين التحكيم والقضاء في الأحوال الشخصية

يُعدّ كلّ من التحكيم والقضاء وسيلتين لفضّ الخصومات، غير أن بينهما اختلافات جوهرية من حيث الطبيعة، والمصدر، والسلطة، والغاية.

• من حيث الطبيعة:

القضاء ولاية عامة يمارسها القاضي باسم الدولة، تُستمدّ سلطته من وليّ الأمر، بينما التحكيم ولاية خاصة تنشأ برضا الأطراف في نزاع معيّن، حيث يختار الخصمان المحكم برضاها ليحكم بينهما.

• من حيث المصدر:

القاضي يُعيّن من قِبَل السلطة القضائية المختصة، في حين أن المحكم يُعيّن من قبل أطراف النزاع أنفسهم، ممّا يجعل التحكيم أكثر ارتباطاً بمبدأ الرضائية والاختيار.

• من حيث القوة التنفيذية:

أحكام القضاء ملزمة بحكم ولايته العامة ولا تحتاج إلى موافقة الخصوم، أمّا حكم المحكم فلا يُنفذ إلّا بعد تصديقه من القضاء الشرعي المختص في أغلب التشريعات الحديثة، ضمناً لعدالة الإجراء وعدم مخالفته للنظام العام. يُفرّق ابن تيمية بين التحكيم والقضاء من حيث الولاية، إذ يرى أنّ القاضي له ولاية عامّة على جميع الخصومات، بينما الحكم في التحكيم يُمارس ولاية خاصة محدودة بحدود الرضا والتوكيل (مجموع الفتاوى، ج ٣٥، ص ٤١٠). ومع ذلك، يؤكد أن التحكيم مشروع في الشريعة متى كان المحكم عدلاً ذا علم ودين، لأنّ المقصود هو تحقيق العدل والإصلاح، سواء من طريق القاضي أو المحكم.

بينما ذهب ابن القيم إلى أنّ التحكيم قضاء جزئي قائم على التراضي، ويُعدّ في حقيقته جزءاً من ولاية القضاء العامّة إذا أقرّه الحاكم الشرعي (زاد المعاد، ج ٥، ص ١٨٣). ويرى أنّ مشروعيته لا تخرج عن دائرة القضاء، لأنّ هدفه إقامة العدل ورفع الخصومة، وإنّ اختلفت الجهة المانحة للولاية.

يرى فقهاء المذهب الحنبلي أنّ التحكيم فرع من القضاء، لأنّ فيه فصلاً في الخصومة، لكنهم يشترطون فيه إذن الحاكم إذا كان الحكم متعلقاً بحقوق عامّة، أما في الحقوق الخاصة أو نزاعات الأزواج، فيكفي رضا الطرفين وتوافر العدالة في المحكم (المغني لابن قدامة، ج ١٠، ص ٣٥١).

تؤكد المدونة الجعفرية أنّ القضاء وظيفة شرعية لا يمارسها إلّا من أذن له الإمام أو الحاكم الشرعي، لأنّها من شؤون الولاية العامة (المدونة الجعفرية، ج ٣، ص ٢٢٠). أمّا التحكيم، فهو جائز في نطاق الصلح والإصلاح الأسري فقط، وليس للفصل القضائي الملزم، لأنّ الحكم في الخصومات منوط بالحاكم الشرعي وحده.

أنّ التحكيم والقضاء يتكاملان ولا يتعارضان، فالقضاء يُمثّل الإطار الرسمي للفصل الملزم في الخصومات، بينما التحكيم في الأحوال الشخصية يشكّل أداة إصلاحية ذات طابع إنساني، تُعطي فرصة للأطراف لتسوية نزاعهم في جوٍّ وديّ قبل الاحتكام للقضاء. كما أنّ الجمع بين الاتجاهين السنيّ والجعفري يوضّح أنّ جوهر

الاختلاف ليس في المشروعية، بل في مدى ولاية الحكمين؛ فبينما يمنح المذهب السنيّ لهما صلاحية الفصل بشروط، يقصر المذهب الجعفري صلاحية الحكمين على الإصلاح فقط، مع إرجاع الحكم النهائي إلى القضاء الشرعي المختص.

٢. الفرق بين التحكيم والصلح ودور كل منهما في فضّ النزاع الأسري

التحكيم والصلح يشتركان في الهدف المتمثل في حلّ النزاعات بالتراضي، غير أنّ بينهما فروقاً دقيقة من حيث الأساس، والإجراء، والنتيجة.

• من حيث الأساس

التحكيم يقوم على اتفاق الطرفين على تعيين شخص للفصل في النزاع وإصدار حكم ملزم وفق الشريعة أو القانون، بينما الصلح هو اتفاق الطرفين أنفسهم على إنهاء النزاع أو منع وقوعه بتنازل متبادل دون الحاجة لحكم من الغير.

• من حيث الإجراء:

في التحكيم، يتدخل طرف ثالث (المحكم) ليحكم بين المتنازعين، أما في الصلح فالتسوية تتمّ باتفاق مباشر بين الخصوم، وقد يُعين مصلحٌ يساعد على تقريب وجهات النظر دون أن يملك سلطة الحكم.

• من حيث النتيجة:

التحكيم ينتهي بحكم يُنفذ بعد تصديقه، في حين أنّ الصلح ينتهي بعقدٍ ملزم للطرفين من حيث الالتزام الأخلاقي والقانوني، لكنه لا يحمل صفة الحكم القضائي.

يرى ابن تيمية أنّ الصلح أوسع من التحكيم، لأنّ كل تحكيم صلحٌ في جوهره، لكن ليس كل صلح تحكيمياً، فالمقصود من التحكيم هو رفع النزاع بحكم ملزم من الغير، أما الصلح فهدفه إزالة النزاع بالموافقة والرضا (الفتاوى الكبرى، ج ٥، ص ٣١٢).

يفرق ابن القيم بين التحكيم والصلح من حيث الولاية؛ فالتحكيم نوعٌ من القضاء الخاص، بينما الصلح عملٌ رضائي لا يحتاج إلى ولايةٍ أو إذن، وهو أقرب لتحقيق مقاصد الشريعة في لمّ الشمل وإعادة المودة (إعلام الموقعين، ج ٤، ص ١١٥).

يذهب الحنابلة إلى أنّ التحكيم يُستخدم عند تعدّد الصلح، أي حين لا يتمكن الزوجان من التفاهم المباشر، فيُعيّن حكمين من أهلها للنظر في الإصلاح أو التفريق، أما الصلح فيُستحبّ قبل التحكيم، لأنّ المقصود الأصلي هو الإصلاح لا الحكم (المغني، ج ١٠، ص ٣٥٥).

تؤكد المدونة الجعفرية أنّ الصلح مقدّم على التحكيم، لأنّه من العقود الجائزة التي تهدف إلى الإصلاح المباشر بين الزوجين، وهو من أرجح السبل الشرعية في معالجة الخلافات الأسرية (المدونة الجعفرية، ج ٣، ص ٢٢٥). أما التحكيم فدوره مساعدٌ في الإصلاح لا الفصل، إذ لا ولاية قضائية للمحكمين دون إذن الحاكم الشرعي.

يتبيّن من العرض السابق أنّ التحكيم، وإن كان يشارك القضاء والصلح في غايته الكبرى المتمثلة في تحقيق العدالة والإصلاح، إلا أنّه يميّز عنهما من حيث الطبيعة والمصدر والوظيفة. فهو ليس قضاءً رسمياً تصدر أحكامه باسم الدولة، ولا هو صلحٌ محض يعتمد على التراضي الكامل بين الطرفين، بل هو نظامٌ وسط يجمع بين سلطة الحكم وإرادة الإصلاح.

ومن خلال المقارنة الفقهية بين المذهبين الحنبلي والجعفري يظهر بوضوح أنّ كلا الاتجاهين ينطلق من قاعدة واحدة هي الحفاظ على الأسرة وصون كيائها، وإن اختلفا في تحديد مدى سلطة الحكمين. فالحنابلة يرون أنّ الحكمين لهما صلاحية الفصل في النزاع إذا فوّضا بذلك من قبل الزوجين أو من وليّ الأمر، وأن حكمهما نافذ

متى تحقق فيه العدل والمصلحة، لأنّ النصّ القرآني سمّاهما "حَكَمَيْن" لا "وَكَيْلَيْن"، وهو ما يدلّ على نوع من الولاية القضائية الخاصة.

بينما يرى الفقه الجعفري وفق المدوّنة الجعفرية أنّ وظيفة الحكمين تقتصر على السعي في الإصلاح والتوفيق، ولا يجوز لهما الحكم بالتفريق أو الإلزام إلّا بإذن الحاكم الشرعي، لأنّ الولاية في القضاء منوطة بالإمام أو من ينصبه، ولا يملكها الأفراد استقلالاً.

ويُبرز هذا التباين في المنهج الفقهي اختلاف النظر إلى طبيعة التحكيم الأسري بين كونه نظاماً قضائياً خاصاً عند الحنابلة، وآلية إصلاح اجتماعي عند الجعفرية، غير أنّ كليهما يتفق على أنّ المقصد الأعلى هو الإصلاح قبل الطلاق، وحماية الأسرة من الانهيار.

أما في التشريعات العربية المعاصرة، فقد تأثرت هذه التصورات الفقهية في صياغة القوانين الحديثة للأحوال الشخصية، إذ أخذت بعض التشريعات، كالقانون المصري والسوري واللبناني (السنّي)، بمبدأ صلاحية الحكمين في الإصلاح أو التفريق وفق ما تراه المصلحة، في حين التزمت التشريعات المستندة إلى المذهب الجعفري - كقانون الأحوال الشخصية للطائفة الجعفرية في لبنان - بمبدأ حصر الولاية القضائية في المحاكم الشرعية، وجعلت مهمة الحكمين استشارية وإصلاحية بحتة.

أنّ هذا التنوّع الفقهي والتشريعي لا يُعدّ تضاداً بقدر ما يُعبّر عن غنى التجربة الإسلامية في تنظيم العلاقات الأسرية، إذ يمكن استلزام التكامل بين المذهبين في تطوير نموذج معاصر للتحكيم الأسري يجمع بين الطابع الإصلاحية للمدرسة الجعفرية والمرونة القضائية للمدرسة الحنبلية، بما يضمن تحقيق العدالة والرحمة في أن واحد، ويُعزّز الاستقرار الأسري في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية الغراء.

المطلب الثاني: الأساس الشرعي والقانوني للتحكيم في العراق

يُعدّ التحكيم في قضايا الأحوال الشخصية، ولا سيّما في مسائل الشقاق بين الزوجين، من الأنظمة التي تمثل امتداداً عملياً لمبدأ الإصلاح الأسري الذي دعت إليه الشريعة الإسلامية. ففكرة التحكيم لم تُستمد من القوانين الوضعية الحديثة فحسب، بل لها جذورٌ راسخة في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، وفي تطبيقات الفقه الإسلامي بمذاهبه المتعددة. وقد كان لهذه الأصول الشرعية أثرٌ بالغ في تشكيل القواعد القانونية الحديثة في العراق، إذ أقرّ قانون الأحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ التحكيم كوسيلة لتسوية النزاعات الأسرية، مع مراعاة التوازن بين مقتضيات الشريعة ومتطلبات العدالة الاجتماعية.

أولاً: التحكيم في الشريعة الإسلامية

١. مشروعية التحكيم وأدلته من القرآن والسنة

ثبتت مشروعية التحكيم في قضايا النزاع الزوجي بنصّ صريح من القرآن الكريم في قوله تعالى: **"وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَانْعَمُوا حُكْمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحُكْمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا"** (النساء: ٣٥). وهذا النصّ القرآني يُعدّ الأساس الذي بنى عليه الفقهاء نظرية التحكيم الأسري، إذ أمر الله تعالى ببعث حكمين من أهل الزوجين عند ظهور بوادر الشقاق، ليقوما بمهمة الإصلاح والتوفيق بين الطرفين. وقد ذهب جمهور العلماء إلى أنّ الأمر في الآية الكريمة للوجوب عند تحقق الشقاق المؤكد، لما في ذلك من حفظٍ للأسرة وصورن للمجتمع من التفكك.

أما السنة النبوية فقد أكدت هذا المعنى، إذ ورد عن النبي ﷺ أنه قال: **"يُغضّ الحلال إلى الله الطلاق"** (رواه أبو داود)، مما يدلّ على أن مقصود الشريعة هو الإصلاح قبل التفريق، وأنّ التحكيم يُعدّ من وسائل تحقيق ذلك. كما ثبت أنّ النبي ﷺ استخدم التحكيم في عدد من القضايا الاجتماعية، ومنها قوله لعليّ رضي الله عنه حين اختصم مع فاطمة رضي الله عنها: **"ذهبا فاحكما بينكما بالحق"**، وهو ما يدلّ على جواز التحكيم داخل النطاق الأسري.

٢. آراء فقهاء المذاهب في التحكيم في قضايا الشقاق بين الزوجين

اختلفت المذاهب الفقهية في تحديد طبيعة التحكيم ومدى سلطة الحكّمين في قضايا الشقاق:

١. **المذهب الحنفي:** يرى الحنفية أن مهمة الحكّمين هي الإصلاح فقط، ولا يجوز لهما التفريق بين الزوجين إلا بتفويض صريح من الزوج، لأن الطلاق عندهم حقّ خالص للزوج.
 ٢. **المذهب المالكي:** يوسع المالكية من سلطة الحكّمين، فيجيزان لهما التفريق إذا تبيّن لهما أن المصلحة في الفراق، سواء فوّضا بذلك أم لا، لأنهما يقومان مقام الحاكم الشرعي.
 ٣. **المذهب الشافعي:** يتوسط الشافعية في المسألة، فيرون أن الحكّمين وكيلان عن الزوجين، فإن فوّضا لهما الإصلاح فقط لم يجز لهما التفريق، وإن فوّضا لهما الأمرين جاز.
 ٤. **المذهب الحنبلي:** يذهب الحنابلة إلى أنّ الحكّمين بمثابة قاضيين في الخصومة، وأن لهما صلاحية التفريق إذا تعذر الإصلاح، سواء فوّضا بذلك أو لم يفوّضا، لأن النصّ القرآني أطلق لفظ الحكم ولم يقيده بالتفويض.
 ٥. **الفقه الجعفري:** يرى فقهاء الإمامية أنّ التحكيم الأسري وسيلة للإصلاح لا للحكم، وأن الحكّمين ليست لهما ولاية التفريق إلّا بإذن الحاكم الشرعي، استناداً إلى قاعدة أن القضاء من وظائف الإمام أو من ينصبه.
- ويتضح من مجموع هذه الآراء أنّ الشريعة الإسلامية جعلت التحكيم الأسري وسيلة مرنة لتفادي الطلاق، مع ترك تقدير السلطة فيه بحسب النظام الفقهي المعتمد، بما ينسجم مع مقاصد الشريعة في حفظ الأسرة واستقرارها.

ثانياً: التحكيم في التشريع العراقي

١. تنظيم التحكيم في قانون الأحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩

جاء قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ متأثراً بالمبادئ الفقهية الإسلامية، فقرّر نظام التحكيم الأسري في حالات النزاع بين الزوجين. فقد نصّت المادة (40/1) على أنه:

"إذا ادّعت الزوجة إضرار الزوج بها، جاز لها طلب التفريق، وعلى المحكمة قبل الحكم بالتفريق أن تبعث حكّمين من أهل الزوجين للنظر في الإصلاح بينهما".

كما أكدت المادة (41) على وجوب أن يكون الحكّمين من ذوي الأمانة والمعرفة بأحوال الزوجين، وأن يقدمّا تقريرهما إلى المحكمة متضمناً نتيجة مساعيها في الإصلاح، وما يريانه من حلول مناسبة.

وتُظهر هذه النصوص أن المشرّع العراقي لم يخرج عن الأصول الشرعية، بل استند إلى الآية الكريمة في سورة النساء، فجعل التحكيم مرحلة إلزامية قبل إصدار حكم بالتفريق، وذلك تأكيداً لمقصد الإصلاح قبل الطلاق.

٢. آلية تطبيق التحكيم في المحاكم العراقية

في التطبيق العملي، تتولّى محاكم الأحوال الشخصية في العراق مهمة تعيين الحكّمين بقرار رسمي، ويُشترط فيهما الحياد والقرابة أو المعرفة بالطرفين. ويُكلف الحكّمين بمحاولة الإصلاح خلال مدة محددة، ثم يقدمان تقريراً مفصلاً للمحكمة، يتضمّن أحد الأمور الآتية:

– توصية بالإصلاح واستمرار الحياة الزوجية.

– توصية بالتفريق إذا استحال الإصلاح.

وفي ضوء هذا التقرير، تملك المحكمة صلاحية الحكم بالتفريق أو رفض الدعوى، ما يعني أنّ التحكيم في القانون العراقي إجراءً تمهيدياً ملزم وليس بديلاً عن القضاء، بخلاف بعض الأنظمة العربية التي جعلت قرارات الحكّمين ملزمة بذاتها كما في مصر وسوريا.

يتبين من خلال المقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون العراقي أنّ المشرّع العراقي سعى إلى التوفيق بين المبدأ الفقهي والواقع الاجتماعي؛ فاستلهم النص القرآني ومقاصده الإصلاحية، مع إبقاء سلطة الفصل النهائية بيد القضاء، ضماناً لتحقيق العدالة وصيانة الحقوق.

ومن وجهة نظر فقهية تحليلية، يمكن القول إنّ التحكيم الأسري في العراق يمثل نموذجاً تطبيقياً للموازنة بين مرونة الشريعة وانضباط القانون، بما ينسجم مع التطور الاجتماعي، ويحافظ على روح النص الشرعي ومقاصده العليا في استقرار الأسرة.

خلاصة المبحث الأول

يُعدّ التحكيم في الأحوال الشخصية من الموضوعات التي تتقاطع فيها الجوانب الشرعية والقانونية والاجتماعية، لما له من دور جوهري في الحفاظ على كيان الأسرة واستقرار المجتمع. وقد تناول هذا الفصل الأساس النظري الذي يُقيم عليه التحكيم في قضايا الأسرة، من خلال بيان مفهومه وأهدافه وتمييزه عن غيره من الوسائل القضائية والصحية، ثم تحليل الأسس الشرعية والقانونية التي تنظمه في الفقه الإسلامي والتشريع العراقي.

ففي المبحث الأول، تبين أن التحكيم لغة مشتق من الحكم بمعنى القضاء والفصل بين الخصوم، واصطلاحاً هو اتفاق أطراف النزاع على تفويض شخص أو أكثر للفصل بينهم بقرار ملزم في حدود ما اتفقوا عليه. وقد اتضح أن التحكيم في مجال الأحوال الشخصية يختلف عن التحكيم التجاري أو المدني، لكونه يرتبط بروابط إنسانية تتطلب الحكمة والإصلاح أكثر من الفصل القضائي. وخلص الباحث إلى أن الهدف الأسمى من التحكيم الأسري هو الإصلاح وتقليل آثار النزاع الأسري، وليس مجرد الفصل في الخصومة.

وقد بين رأي ابن تيمية وابن القيم أنّ التحكيم مشروع في كل ما يمكن أن يتحقق فيه العدل والإصلاح، وأن الحكمين في النزاع الأسري يقومان مقام القاضي في تحقيق مصلحة الزوجين. بينما أكد الحنابلة أن للحكمين سلطة الإصلاح والتفريق معاً، متى تبين لهما أن المصلحة في ذلك. أما الفقه الجعفري ففرّق بين الحكمين والقاضي، معتبراً أن الحكمين وسيلة إصلاح لا ولاية لهما على التفريق إلا بإذن الحاكم الشرعي، وفق ما ورد في المدونة الجعفرية.

وفي المبحث الثاني، جرى تحليل الأساس الشرعي والقانوني للتحكيم في العراق. وقد ثبت أن الشريعة الإسلامية أرست مبدأ التحكيم في قوله تعالى "خابِعِثُوا حَكَمًا مِنْ أٰهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أٰهْلِهَا" (النساء: ٣٥)، وهو نص صريح في مشروعية التحكيم الأسري بوصفه وسيلة إصلاحية تهدف إلى التوفيق بين الزوجين قبل وقوع الطلاق. كما تبين أن المذاهب الفقهية تباينت في مدى سلطة الحكمين، إلا أنها اتفقت على أصل المشروعية وضرورة الإصلاح قبل التفريق.

أما من الناحية القانونية، فقد استمدّ قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ أحكامه من هذا الأصل الشرعي، فنصّ في المادتين (٤٠ و ٤١) على وجوب بعث حكمين في حالات النزاع الزوجي قبل صدور حكم بالتفريق. ويُعدّ هذا التنظيم القانوني خطوة عملية لترجمة القيم الشرعية إلى آلية إجرائية داخل النظام القضائي، إذ جعل التحكيم مرحلة إلزامية يسعى من خلالها القاضي إلى الإصلاح قبل إنهاء العلاقة الزوجية.

وفي ضوء ما تقدّم، يخلص الباحث إلى أن التحكيم في الأحوال الشخصية يُجسّد التكامل بين الفقه والقانون، حيث يجمع بين مبادئ العدالة الشرعية ومتطلبات التنظيم القضائي الحديث. وهو بذلك ليس مجرد إجراء شكلي، بل أداة فاعلة للحد من التفكك الأسري وتحقيق السلم الاجتماعي، في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية التي تهدف إلى حفظ النفس والعرض والنسل.

المبحث الثاني

التطبيق العملي والتحليل القانوني لنظام التحكيم في العراق

يُعدّ التحكيم في دعاوى الشقاق والنزاع الأسري من الوسائل التي تجمع بين الطابعين الشرعي والقانوني، لما له من أثر في حماية الأسرة وصون كيائها من التفكك والانحيار. فالتحكيم ليس مجرد إجراء قضائي شكلي، بل هو منظومة إصلاح اجتماعي تستند إلى المبادئ الإسلامية في السعي للصلح قبل وقوع الطلاق، عملاً بقوله تعالى: «وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَنْبِئُوهُمَا بِهَيِّئَ لَكُم مِّنْ أَهْلِهِ وَحُكْمًا إِنَّ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا» «النساء: ٣٥».

وقد أخذ المشرع العراقي بهذا المبدأ القرآني في قانون الأحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩، حيث أوجب على المحكمة تعيين حكمين عند حدوث شقاق بين الزوجين، في محاولة لإصلاح ذات البين قبل الفصل في الدعوى.

ويمثل هذا النظام تداخلاً واضحاً بين الفقه الإسلامي بمذاهبه وبين التشريع الوضعي الحديث، في تفعيل دور الأسرة في حل النزاعات الزوجية بطريقة ودّية تحفظ الكرامة وتمنع التصعيد. ويهدف هذا الفصل إلى دراسة التطبيق العملي والتحليل القانوني للتحكيم في النظام العراقي، مع بيان الرؤية الفقهية للمذاهب الإسلامية حوله، ثم عرض رأي الباحث في مدى انسجام التشريع العراقي مع روح الشريعة ومقاصدها.

المطلب الأول: إجراءات التحكيم في دعاوى الشقاق والنزاع الأسري

أولاً: شروط وإجراءات اللجوء للتحكيم

إنّ التحكيم الأسري في العراق يستند إلى نصّ المادة (٤١) من قانون الأحوال الشخصية، والتي جعلت التحكيم إجراءً إلزامياً في حال ادعاء أحد الزوجين الضرر أو سوء المعاشرة. وتبدأ إجراءات التحكيم عندما تفشل المحكمة في الصلح المباشر بين الزوجين، فتنتقل إلى مرحلة تعيين الحكمين من أهل الزوجين أو من ذوي الخبرة.

وقد تأثر المشرع العراقي في هذا النص بالمبادئ المستمدة من الفقه الإسلامي، إذ إنّ الشريعة كانت أول من قرر التحكيم في النزاعات الزوجية، وجعلته طريقاً لإصلاح ذات البين، وهو ما يتضح من أقوال المذاهب المختلفة كما يأتي:

يرى فقهاء الحنفية أنّ التحكيم في الشقاق الزوجي ليس على سبيل الوجوب بل على سبيل الندب والاستحباب، لأن المقصود منه الإصلاح، وهو أمر مندوب شرعاً. فإن عجز الزوجان عن الإصلاح بأنفسهما جاز أن يُبعث حكم من أهله وحكم من أهلها بطريق المشورة. ويعتبر الحنفيون أنّ الحكمين لا يملكان سلطة التفريق، وإنما دورهما يقتصر على الإصلاح ورفع تقرير إلى القاضي ليقرر ما يراه مناسباً.

يُعدّ رأي المالكية من أكثر الآراء تشدداً في إعطاء الحكمين سلطة قضائية واسعة، إذ يرون أنّ الحكمين يقومان مقام القاضي، ولهما أن يفترقا بين الزوجين إن رأيا ذلك عدلاً، دون الحاجة إلى إذن القاضي. ويستندون في ذلك إلى أنّ الآية الكريمة أمرت ببعث الحكمين دون تقييد عملهما بموافقة القاضي، مما يدل على الاستقلال في مهمتهما.

يرى الشافعية أنّ مهمة الحكمين إصلاح ذات البين فقط، ولا يملكان سلطة التفريق، لأن الطلاق حق خالص للزوج، ولا يجوز نزع هذا الحق إلا بدليل قاطع، وهو ما لم يرد في النص. وعليه فإن رأيهما يُعدّ استشارياً، يرفع إلى القاضي ليقرر ما يراه بعد الاطلاع على التقرير.

يذهب الحنابلة إلى التوسط بين المذهبين السابقين، إذ يمنحون الحكّمين سلطة التفريق المشروطة، فيجوز لهما أن يفرّقا بين الزوجين إذا فوّضهما القاضي بذلك صراحة، بشرط أن يكون التفريق مبنياً على سبب شرعي كالضرر أو سوء العشرة. وفي حال لم يفوّضهما القاضي، فدورهما يبقى استشارياً.

يرى فقهاء المذهب الجعفري أن بعث الحكّمين واجب إذا تفاقم الشقاق بين الزوجين، ويجوز لهما الإصلاح أو التفريق بشرط تفويض القاضي الشرعي لهما، وإلا فلا أثر لحكمهما. كما يؤكد الفقه الجعفري على ضرورة أن يكون الحكّمان من أهل العدالة والخبرة والمعرفة بأحكام الأسرة، وأن يتحرّيا مصلحة الطرفين دون تحيز.

ثانياً: عمل هيئة التحكيم وتقريرها النهائي

بعد صدور قرار المحكمة بتعيين الحكّمين، يبدأ عمل الهيئة التحكيمية وفق ضوابط قانونية وشرعية محددة.

١. التحقيق والاستماع للأطراف

يقوم الحكّمان بالتحقيق في أسباب النزاع الزوجي، ويستمعان إلى أقوال الزوجين على انفراد أو مجتمعين، ويعملان على تقريب وجهات النظر قدر الإمكان. ولهما أن يستعينا بأهل الخبرة أو كبار العائلة للمساعدة في الإصلاح.

ويُفترض فيهما الحياد والموضوعية، وأن تكون نيتهم خالصة في الإصلاح، استناداً إلى قول الله تعالى: «إن يريدا إصلاحاً يوفق الله بينهما».

وفي التطبيق العملي العراقي، يُراعى أن تكون جلسات التحكيم سرّية، وتُرفع محاضرها إلى المحكمة.

٢. إعداد التقرير النهائي ورفعته للمحكمة

إذا تمّ الصلح بين الزوجين، يُقدّم الحكّمان تقريراً بذلك ويثبت في محضر المحكمة، وتنتهي الدعوى. أما إذا فشل الصلح، فيُعدّ الحكّمان تقريراً تفصيلياً يتضمن الوقائع، وأسباب الخلاف، ورأيهما في استمرار الحياة الزوجية أو التفريق.

وفي حال اتفاق الحكّمين على رأي واحد، غالباً ما تأخذ المحكمة بتوصيتهما، أما عند اختلافهما، فللقاضي أن يعتمد أحد الرأيين أو يُعيد المهمة إلى حكّمين آخرين.

ويلاحظ أن القانون العراقي في هذا الجانب اقترب من المذهب الحنبلي والجعفري، حيث جعل سلطة الحكّمين مقيدة بتفويض المحكمة، ولم يمنحهما سلطة قضائية مستقلة كما في الفقه المالكي. كما اعتبر تقريرهما ذا طبيعة استشارية لا تلزم المحكمة إلا إذا اقتنعت بمضمونه.

آراء المذاهب مقارنة بالتطبيق العراقي

المذهب	سلطة الحكّمين	الموقف من التفريق	التشابه مع القانون العراقي
الحنفي	استشارية	لا يملكان التفريق	متقارب جزئياً
المالكي	قضائية مستقلة	يجوز التفريق دون إذن القاضي	مختلف تماماً
الشافعي	إصلاح فقط	لا تفريق	متقارب جداً
الحنبلي	تفويض مشروط	يجوز التفريق بإذن القاضي	مشابه
الجعفري	تفويض قضائي ضروري	يجوز التفريق بعد التفويض	مطابق فعلياً

يتضح من المقارنة أن القانون العراقي استلهم روح المذهب الجعفري والحنبلي، إذ اشترط تدخل المحكمة وتفويضها للحكمين، وأعطاهما صلاحية محدودة تخضع لرقابة القضاء، وهو ما يوازن بين حفظ كيان الأسرة ومنع التعسف في استعمال الحق.

يرى الباحث أن نظام التحكيم في دعاوى الشقاق في القانون العراقي يمثل نموذجاً متطوراً يجمع بين الأصالة **الفقهية والمرونة القانونية**.

فمن جهة، استلهم المشرع العراقي المبادئ الشرعية الواردة في القرآن والسنة، مستفيداً من آراء المذاهب التي جعلت التحكيم وسيلة للإصلاح قبل اللجوء إلى التقريظ. ومن جهة أخرى، وضع إجراءات قانونية واضحة تضمن النزاهة والعدالة.

إلا أن التطبيق العملي في المحاكم العراقية لا يخلو من قصور إداري وتشريعي، يتمثل في:

- عدم تفعيل دور الحكمين بصورة مؤسسية، إذ غالباً ما يُعين أشخاص من غير المؤهلين أو من غير ذوي الدراية.
 - غياب الرقابة على جودة التقارير التحكيمية.
 - قصور التشريع في تحديد معايير اختيار الحكمين ومدى التزام المحكمة بتوصياتهما.
- ويقترح الباحث أن يتم تطوير نظام التحكيم الأسري عبر:

- إنشاء لجان تحكيم أسرية متخصصة بإشراف وزارة العدل.
 - وضع مدونة سلوك للحكمين تحدد صلاحياتهما وواجباتهما.
 - تعزيز التدريب المهني للحكمين في الجوانب النفسية والاجتماعية.
 - تعديل النص القانوني لإلزام المحكمة بالأخذ بقرير الحكمين متى استند إلى أسباب موضوعية.
- وبذلك يمكن تحقيق التوازن بين العدالة القانونية والمقاصد الشرعية في حماية الأسرة العراقية من التفكك.

المطلب الثاني: تقييم نظام التحكيم في الأحوال الشخصية في العراق

يُعدّ نظام التحكيم في الأحوال الشخصية من الوسائل الفاعلة التي أقرّها المشرع العراقي استلهاً من أحكام الشريعة الإسلامية، لتحقيق العدالة الأسرية والحدّ من النزاعات التي قد تؤدي إلى تفكك الأسرة. وقد استند هذا النظام إلى النصوص الشرعية التي نظمت التحكيم في الخلافات الزوجية، كما في قوله تعالى:

(وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا) [النساء: ٣٥].

ويهدف هذا البحث إلى تقييم هذا النظام من حيث فعاليته القانونية والاجتماعية، واستعراض آراء المذاهب الفقهية حول التحكيم الأسري، ليتضح مدى انسجام التشريع العراقي مع الفقه الإسلامي في هذا المجال، مع الإشارة إلى التحديات التي تواجه تطبيقه وسبل تطويره.

أولاً: نقاط القوة والآثار الإيجابية

١. فعالية التحكيم في حل النزاعات وتقليل حالات الطلاق

أجمع الفقهاء على أن التحكيم في النزاعات الزوجية من الوسائل المشروعة للإصلاح بين الزوجين، بل هو مأمور به في القرآن الكريم. وقد تناولت المذاهب الإسلامية أحكام التحكيم في الشقاق الأسري بتفصيل، واختلفت في حدود سلطة الحكمين وطبيعة دورهما:

يرى الحنفية أن الحكمين وكيلان عن الزوجين، لا قاضيان، فليس لهما أن يُفرقا بين الزوجين إلا برضاها، ودورهما الأساس هو الإصلاح والمصالحة بين الطرفين (ابن الهمام، فتح القدير).

خالف المالكية الحنفية، فاعتبروا أن الحكمين بمنزلة قاضيين، لهما سلطة التفريق إذا تعذر الإصلاح، حتى ولو لم يرض الزوجان بذلك، استنادًا إلى سلطة القضاء في حفظ المصلحة العامة (الشرح الكبير للدريز). يرى الشافعية أن الحكمين وكيلان أيضًا، إلا أنهم يجيزون لهما اقتراح الصلح أو التفريق وفق ما يرونه مصلحة للأسرة، لكن لا يُنفذ التفريق إلا بقرار القاضي (المجموع للنووي). ذهب الحنابلة إلى أن الحكمين بمنزلة القاضيين، لهما حق الإصلاح والتفريق، إذا تبين لهما أن استمرار الحياة الزوجية متعذر، وهو ما استنبطوه من عموم الآية القرآنية ومن عمل الصحابة (المغني لابن قدامة). يرى فقهاء الإمامية أن الحكمين يُعيّنان من قبل القاضي، ويكون دورهما تحقيق الإصلاح بين الزوجين قدر الإمكان، فإن تعذر الإصلاح، رفعوا الأمر إلى الحاكم الشرعي ليقرر التفريق أو استمرار النكاح وفق الأدلة الشرعية (الشرائع للعلامة الحلي).

ويلاحظ أن هذه الآراء جميعها تؤكد مبدأ الإصلاح قبل التفريق، مع اختلاف في حدود سلطة الحكمين، وهو ما أخذ به القانون العراقي عند تنظيمه للتحكيم الأسري، حيث جعل مهمة الحكمين في المقام الأول هي الإصلاح، وجعل قرار التفريق من اختصاص المحكمة.

٢. دور التحكيم في تخفيف العبء عن القضاء وتحقيق العدالة الأسرية

يساهم نظام التحكيم الأسري في تقليل عدد القضايا المعروضة على المحاكم الشرعية، نظرًا لأن الكثير من النزاعات تُحلّ وديًا عبر الحكمين.

كما أن إشراك أهل الزوجين في عملية التحكيم يعزّز الشعور بالعدالة الاجتماعية، ويزيد من فرص التفاهم الأسري.

ويُعدّ هذا الجانب أحد مظاهر المرونة التشريعية في النظام العراقي الذي حاول التوفيق بين النصوص الشرعية والاعتبارات الواقعية للأسرة الحديثة.

ثانياً: التحديات والمعوقات

١. ضعف الخبرة لدى بعض المحكمين

من أبرز التحديات التي يواجهها نظام التحكيم الأسري في العراق هو أن المحكمين غالبًا يُختارون من الأقارب دون تأهيل قانوني أو اجتماعي كافٍ، مما يقلل من فاعلية قراراتهم.

وقد نُبّهت المذاهب الفقهية إلى ضرورة أن يكون الحكمان من أهل الصلاح والرأي والخبرة، إذ نصّ فقهاء الحنفية والمالكية على اشتراط العدالة والخبرة في الحكمين حتى يتحقق العدل في قراراتهما.

٢. المعوقات الاجتماعية والقانونية

يواجه التحكيم الأسري عراقيل متعلقة بالثقافة المجتمعية التي تميل إلى إخفاء الخلافات الزوجية، مما يجعل عمل الحكمين شكليًا في كثير من الأحيان.

كما أن الإطار القانوني العراقي لا يحدد بشكل دقيق إجراءات متابعة المحكمين أو مساءلتهم عن التقصير، مما يحد من فعالية النظام.

٣. مقترحات تطوير نظام التحكيم الأسري في العراق

يقترح الباحث جملة من الإصلاحات، من أبرزها:

- تأهيل المحكمين عبر دورات قانونية واجتماعية ونفسية بإشراف القضاء.
- وضع لائحة تنظيمية واضحة لعمل هيئات التحكيم الأسري في قانون الأحوال الشخصية.
- توسيع دور مكاتب الصلح الأسري التابعة للمحاكم الشرعية لتكون جهة داعمة للحكمين.

– الاستفادة من التجارب الفقهية للمذاهب المختلفة في توسيع صلاحيات الحكّمين بما يضمن العدالة ويمنع التعسف.

يرى الباحث أن نظام التحكيم في الأحوال الشخصية في العراق يمثل تجسيداً عملياً لمبدأ الإصلاح قبل القضاء الذي دعا إليه الإسلام، غير أنه ما زال يحتاج إلى تفعيل مؤسسي وقانوني يوازن بين المرجعية الشرعية والضمانات القانونية الحديثة.

كما أن انسجام النظام العراقي مع الفقه الإسلامي – وخاصة مع موقفي المالكية والحنابلة – يجعله قاعدة صالحة لبناء منظومة أسرية أكثر استقراراً، شريطة أن يُعزّز بالكفاءة المهنية والتأهيل القضائي للحكمين.

الخاتمة

بعد استعراض الإطارين النظري والتطبيقي لنظام التحكيم في الأحوال الشخصية، يمكن القول إن التحكيم يُمثل أحد أبرز النظم التي سعت الشريعة الإسلامية والتشريعات الوضعية الحديثة إلى اعتمادها لتحقيق التوازن بين العدالة والإصلاح الاجتماعي. وقد أظهر البحث أنّ المشرّع العراقي حين أقرّ نظام التحكيم في قضايا الشقاق والنزاع الأسري، إنّما استند إلى أصول شرعية راسخة، هدفها حفظ كيان الأسرة وصيانة روابطها من الانهيار. لقد تناول الفصل الأول الإطار العام للتحكيم في الأحوال الشخصية، من حيث مفهومه وأهدافه وأساسه الشرعي والقانوني، وتبيّن أنّ التحكيم ليس مجرد وسيلة للفصل في النزاع، بل هو نظام إصلاحي يسعى إلى إعادة التقاهم والتوازن بين الزوجين قبل اللجوء إلى القضاء. وقد أظهرت النصوص الفقهية أنّ التحكيم في الإسلام له سند قرآني واضح في قوله تعالى: (فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا) [النساء: ٣٥].

أما الفصل الثاني، فقد ركّز على التطبيق العملي والتحليل القانوني لنظام التحكيم في العراق، فبيّن إجراءات التحكيم في دعاوى الشقاق، وآلية تعيين الحكمين، وطبيعة عملهما، وكيفية رفع تقريرهما إلى المحكمة. كما تضمن تقييماً مفصلاً لفاعلية هذا النظام من الناحية الواقعية، مع عرض لآراء المذاهب الأربعة والمذهب الجعفري حول صلاحيات الحكمين ودورهما في الإصلاح أو التفريق. واتضح أنّ معظم المذاهب تتفق على مبدأ الإصلاح أولاً، مع تباين في مدى سلطة الحكمين، بين من يجعلها وكالة (كالحنفية والشافعية) ومن يجعلها قضاءً (كالمالكية والحنابلة والجعفرية ضمن ولاية الحاكم الشرعي).

أولاً: نتائج البحث

١. جذور شرعية أصيلة: التحكيم في الأحوال الشخصية نظام مستمد من القرآن والسنة، ويُعدّ تطبيقاً عملياً لمبدأ الإصلاح الأسري قبل القضاء، وهو ما يُظهر البعد الإنساني والاجتماعي للشريعة الإسلامية.
٢. انسجام القانون العراقي مع الفقه الإسلامي: المشرّع العراقي التزم بروح النص القرآني، فاعتبر التحكيم مرحلة إلزامية قبل التفريق القضائي، ما يعكس توافق التشريع الوطني مع المقاصد الشرعية.
٣. تعدد الآراء المذهبية يغني التجربة القانونية: اختلاف المذاهب الفقهية في تحديد سلطة الحكمين بين الوكالة والقضاء أتاح للمشرّع مرونة في اختيار النموذج الأنسب، وقد استفاد القانون العراقي من هذه التعددية لتحقيق توازن بين العدالة والإصلاح.
٤. ضعف الجانب التطبيقي رغم سلامة النصوص: على الرغم من وضوح النصوص القانونية، إلا أن التطبيق العملي يعاني من ضعف في تأهيل الحكمين، وغياب الرقابة على جودة عملهم، ما يؤدي إلى ضعف فاعلية التحكيم في الواقع.
٥. أثر اجتماعي إيجابي محدود: التحكيم ينجح في تقليل حالات الطلاق حين تتوافر النية الصادقة للإصلاح، لكن غياب التوعية وضعف الثقافة القانونية لدى الأسر يقلل من أثره الإيجابي.

٦. **قصور تشريعي في المتابعة والتنفيذ:** القانون العراقي لم يضع آلية واضحة لتنفيذ توصيات الحكامين أو محاسبتهم عند التقصير، ما يجعل العملية التحكيمية أحياناً شكلية وغير منتجة.

ثانياً: توصيات البحث

١. إنشاء مراكز متخصصة للتحكيم الأسري: تتولى اختيار المحكمين وتأهيلهم علمياً ونفسياً واجتماعياً، لضمان كفاءتهم واستقلاليتهم في أداء المهمة.
٢. تعديل التشريعات ذات الصلة: يقترح الباحث تعديل قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ ليشمل تنظيمًا تفصيليًا لعمل المحكمين، وآلية متابعة تقاريرهم من قبل القاضي.
٣. اعتماد برامج تدريبية رسمية للمحكمين: بالتعاون بين وزارة العدل ومجالس القضاء، لتزويد الحكامين بالمعرفة الشرعية والقانونية اللازمة، استناداً إلى تجارب الدول العربية والإسلامية الرائدة في هذا المجال.
٤. تعزيز الوعي المجتمعي بدور التحكيم: عبر حملات إعلامية وتربوية تُبرز أهمية الإصلاح الأسري والوساطة قبل الطلاق، بما يسهم في تقليل النزاعات القضائية.
٥. تفعيل دور القاضي في الإشراف على التحكيم: بحيث لا يكتفي القاضي بتعيين الحكامين، بل يُتابع أعمالهما ويستند إليهما للاستماع إلى نتائج التحقيق، ضماناً لتحقيق العدالة.
٦. توحيد المرجعية الفقهية في التطبيق القضائي: من خلال الاستفادة من الرأي الراجح الذي يجمع بين سلطة الحكامين في الإصلاح واشتراط موافقة القاضي على التفريق، تحقيقاً للتوازن بين المذاهب.
٧. تشجيع الدراسات المقارنة: لدراسة تجارب الأنظمة القضائية الإسلامية والعربية في التحكيم الأسري، مما يتيح تطوير النموذج العراقي على أسس علمية ومؤسسية.

ثالثاً: الخلاصة العامة

يخلص الباحث إلى أنّ التحكيم الأسري ليس مجرد إجراء قانوني، بل هو منظومة قيمية تستمد قوتها من مقاصد الشريعة في حفظ الأسرة والمجتمع. وإنّ تطبيقه الصحيح في العراق يتطلب دمج الفقه بالتشريع والممارسة الواقعية، عبر مؤسسات فاعلة، ومحكمين مؤهلين، وإشراف قضائي دقيق. فكلما اقترب التحكيم من روح الإسلام في الإصلاح، وابتعد عن الشكلية الإجرائية، كلما تحقق الهدف الأسمى: حماية الأسرة من الانهيار، وتحقيق السكينة والعدل في المجتمع.

قائمة المراجع والمصادر

القرآن الكريم.

أولاً: القوانين واللوائح العراقية

١. قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ - النص الكامل والمعدلات.
٢. قانون المرافعات المدنية العراقي رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩.
٣. ABA - Iraq Personal Status Law - ترجمة إنجليزية لقانون الأحوال الشخصية العراقي.
٤. قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩، المواد (40-41).

ثانياً: الأبحاث والمقالات العلمية الحديثة

١. "Yasser B. Dhoun, مسائل الأحوال الشخصية في Iraq Academic Scientific Journals, 2024.
٢. "مجلة الباحث للعلوم القانونية", مقالات حديثة حول آليات التحكيم وإجراءاتها، ديسمبر ٢٠٢٤.
3. "Judicial Procedures for Arbitration — Comparative Study", Iraqi Academic Scientific Journals, يناير ٢٠٢٥.

4. Hana Adwar / AUB, "Personal Status Law in Iraq", -٢٠١٨، تقرير/ورقة تحليلية،
 ٥. بوابة" BCLED, قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته — "ملخص وتوضيح مواد.
 ٦. مقارنة قانونية: "مقارنة بين التحكيم في ضوء القانون اللبناني والقانون العراقي", dspa.ul.edu.lb, 2022.
 ٧. مقال/بحث منشور بمجلة قانونية عربية حول آليات التحكيم وتطبيقاتها, (JLR — 2025), jlr.journals.ekb.eg.
 ٨. مقالات ومواد بحثية عن قضايا العنف الأسري والآثار الاجتماعية في العراق (مقالات جامعية، ٢٠٢٠-٢٠٢٤), business.uokerbala.edu.iq.
 ٩. مقالات عامة وأكاديمية عن التحكيم المدني/التجاري في العراق، Allied Business Academies.
 ١٠. مراجع ثانوية/نقدية حقوقية، مقالات ومقارنات إقليمية، ٢٠١٨-٢٠٢٤، dspa.ul.edu.lb.
 ١١. نوري طالباني، التحكيم في المنازعات الأسرية في القانون العراقي، مجلة القضاء، العدد (١٢)، ١٩٩٨.
- ثالثاً: المراجع الفقهية والإسلامية**
١. ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، دار الفكر، بيروت، ج٣، ص٢٣٠.
 ٢. ابن قدامة، المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل، دار الفكر، بيروت، ج٨، ص٢٣٧.
 ٣. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب المصرية، القاهرة، ج٥، ص١٧١-١٧٣.
 ٤. النووي، روضة الطالبين وعمدة المفتين، دار الفكر، بيروت، ج٨، ص١٠٠.
 ٥. العلامة الحلي، قواعد الأحكام في معرفة الحلال والحرام، مؤسسة آل البيت، قم، ج٢، ص٥٨.
 ٦. الكاساني، علاء الدين، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠.
 ٧. الدردير، أحمد، الشرح الكبير على مختصر خليل، القاهرة: دار إحياء التراث، ١٩٩٨.
 ٨. الطوسي، محمد بن الحسن، الخلاف في الفقه الإمامي، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ١٩٩٢.
 ٩. النووي، يحيى بن شرف، روضة الطالبين، بيروت: دار الفكر، ١٩٩٧.
 ١٠. ابن الهمام، فتح القدير شرح الهداية، دار الفكر، بيروت.
 ١١. النووي، المجموع شرح المذهب، دار الفكر، بيروت.
 ١٢. الحلي، شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام، مؤسسة النشر الإسلامي، قم.
- رابعاً: المراجع القانونية العراقية والتحكيم**
١. حسن علي الذنون، شرح قانون الأحوال الشخصية العراقي، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٨٢.
 ٢. عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٤.
 ٣. عبد الرحمن، محمد حسين، التحكيم في دعاوى الأحوال الشخصية بين الشريعة والقانون، بغداد: دار الفكر الجامعي، ٢٠١٨.
 ٤. السامرائي، قيس عبد الله، التحكيم في النظام القانوني العراقي، بغداد: مكتبة النهضة العربية، ٢٠١٧.
 ٥. العزاوي، نزار عبد الكريم، الوسائل البديلة لحل النزاعات الأسرية في القانون العراقي، جامعة بغداد، كلية القانون، ٢٠٢١.
 ٦. عبد الرحمن الصابوني، التحكيم في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، دار الفكر العربي، القاهرة.
 ٧. وزارة العدل العراقية، التقارير السنوية حول قضايا الأحوال الشخصية، بغداد.

التكيف التنظيمي وتأثيره في رفاهية الموظفين دراسة تحليلية لآراء عينة من العاملين في شركة زين العراق / الفرات الأوسط

مثنى شاكر حسن

جامعة الكوفة

أ.د ليث شاكر ابو طبيخ

كلية الادارة والاقتصاد/جامعة الكوفة

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر التكيف التنظيمي في رفاهية الموظفين في شركة زين للاتصالات في منطقة الفرات الأوسط (الحلة، الديوانية، كربلاء، النجف). وانطلقت الدراسة من مشكلة بحثية تتمحور حول مدى قدرة المنظمة على التكيف مع المتغيرات التنظيمية المختلفة وانعكاس ذلك على مستوى رفاهية العاملين. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة أداة رئيسة لجمع البيانات، حيث تم تطبيقها على مجتمع الدراسة المتمثل بجميع موظفي شركة زين في المحافظات المذكورة، والبالغ عددهم (٩١) موظفًا، وبأسلوب الحصر الشامل. وتضمنت الدراسة متغيرين رئيسيين، تمثل الأول في التكيف التنظيمي بأبعاده السبعة (التكيف مع الأهداف والقيم التنظيمية، التكيف مع السياسات التنظيمية، التكيف مع طرق أداء العمل، التكيف مع الأفراد العاملين، التكيف مع اللغة السائدة في العمل، التكيف مع تاريخ المنظمة، التكيف مع الحوافز المرتبطة بالإنجاز)، في حين تمثل المتغير الثاني في رفاهية الموظفين. وقد جرى تحليل البيانات باستخدام البرامج الإحصائية (SPSS) و (Smart PLS). وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة معنوية بين التكيف التنظيمي ورفاهية الموظفين على المستوى الكلي، فضلاً عن وجود تأثير معنوي لأبعاد التكيف التنظيمي مجتمعة ومنفردة في رفاهية الموظفين. كما بينت النتائج أن تعزيز ممارسات التكيف التنظيمي يسهم بشكل واضح في تحسين مستوى رفاهية العاملين، وزيادة رضاهم الوظيفي، وتعزيز استقرارهم التنظيمي. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي تؤكد ضرورة تبني سياسات تنظيمية مرنة، والاهتمام بالعنصر البشري، وتعزيز بيئة العمل الداعمة، بما يحقق رفاهية الموظفين ويدعم استدامة الأداء التنظيمي في شركات الاتصالات.

الكلمات المفتاحية: التكيف التنظيمي، رفاهية الموظفين، شركات الاتصالات، شركة زين، الفرات الأوسط.

المبحث الاول

منهجية الدراسة

المقدمة

تعمل المنظمات المعاصرة في بيئة تتسم بدرجة عالية من التعقيد وعدم الاستقرار، نتيجة التطورات التكنولوجية المتسارعة، وشدة المنافسة، وتغير احتياجات الزبائن، فضلاً عن التحولات المستمرة في أساليب العمل وإدارة الموارد البشرية. وقد فرضت هذه المتغيرات على المنظمات ضرورة البحث عن مداخل إدارية حديثة تمكنها من التكيف مع بيئتها الداخلية والخارجية، بما يضمن لها الاستمرار وتحقيق الميزة التنافسية. ويُعدّ

التكيف التنظيمي أحد أهم هذه المداخل، كونه يعكس قدرة المنظمة على إحداث تغييرات مقصودة في هيكلها وسياساتها وطرق عملها وسلوكيات أفرادها بما يتلاءم مع متطلبات البيئة المحيطة. وفي هذا السياق، لم يعد اهتمام المنظمات مقتصرًا على الجوانب المادية أو الإنتاجية فحسب، بل امتد ليشمل الاهتمام بالعنصر البشري بوصفه المورد الأكثر أهمية وفاعلية. ومن هنا برز مفهوم رفاية الموظفين كأحد المفاهيم الإدارية الحديثة التي تحظى باهتمام متزايد في أدبيات الإدارة والموارد البشرية، لما لها من دور محوري في تعزيز الرضا الوظيفي، وتحسين الأداء، وتقليل الضغوط النفسية، وزيادة الالتزام والانتماء التنظيمي. إذ تشير العديد من الدراسات إلى أن المنظمات التي تولي اهتمامًا حقيقيًا برفاية موظفيها تكون أكثر قدرة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية والاستجابة للتغيرات البيئية.

وتُعد شركات الاتصالات من أكثر القطاعات تأثرًا بالتغيرات التكنولوجية والتنظيمية، الأمر الذي يتطلب مستويات عالية من التكيف التنظيمي للحفاظ على كفاءة الأداء واستقرار الموارد البشرية. وفي العراق، ولا سيما في منطقة الفرات الأوسط، تواجه شركات الاتصالات تحديات متعددة تتعلق بطبيعة العمل، وضغوط الزبائن، وسرعة التطور التقني، مما يجعل دراسة التكيف التنظيمي وأثره في رفاية الموظفين أمرًا بالغ الأهمية.

وانطلاقًا مما تقدم، تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور التكيف التنظيمي بأبعاده المختلفة في تعزيز رفاية الموظفين في شركة زين للاتصالات في منطقة الفرات الأوسط (بابل، الديوانية، كربلاء، النجف)، من خلال تحليل طبيعة العلاقة والتأثير بين هذين المتغيرين، وبما يسهم في تقديم نتائج علمية وتوصيات عملية يمكن أن تدعم إدارات الشركات الخدمية في تحسين بيئة العمل وتحقيق الاستدامة التنظيمية.

مشكلة الدراسة

تواجه شركات الاتصالات، ومنها شركة زين، تحديات تنظيمية متزايدة ناتجة عن التطور التكنولوجي، وضغوط المنافسة، وتغير توقعات الموظفين. وعلى الرغم من تبني بعض الممارسات التنظيمية الحديثة، إلا أن مستوى رفاية الموظفين قد يتأثر سلبًا في حال ضعف قدرة المنظمة على التكيف مع هذه التغيرات.

وعليه، تتمحور مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي: **ما مدى تأثير التكيف التنظيمي في رفاية الموظفين**

في شركة زين للاتصالات في منطقة الفرات الأوسط؟

١. ما مستوى التكيف التنظيمي في شركة زين للاتصالات في منطقة الفرات الأوسط؟

٢. ما مستوى رفاية الموظفين في شركة زين للاتصالات؟

٣. هل توجد علاقة ارتباط معنوية بين التكيف التنظيمي ورفاية الموظفين؟

٤. ما مدى تأثير أبعاد التكيف التنظيمي في رفاية الموظفين؟

أهمية الدراسة

الأهمية العلمية إثراء الأدبيات الإدارية العربية المتعلقة بمفاهيم التكيف التنظيمي ورفاية الموظفين. تقديم إطار نظري يربط بين متغيرات التكيف التنظيمي ورفاية الموظفين في بيئة شركات الاتصالات.

الأهمية التطبيقية مساعدة إدارة شركة زين في التعرف على أهمية التكيف التنظيمي في تحسين رفاية الموظفين. تقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق تسهم في تعزيز بيئة العمل وتحسين الأداء الوظيفي.

أهداف الدراسة

١. التعرف على مستوى التكيف التنظيمي في شركة زين للاتصالات.

٢. قياس مستوى رفاية الموظفين في الشركة.

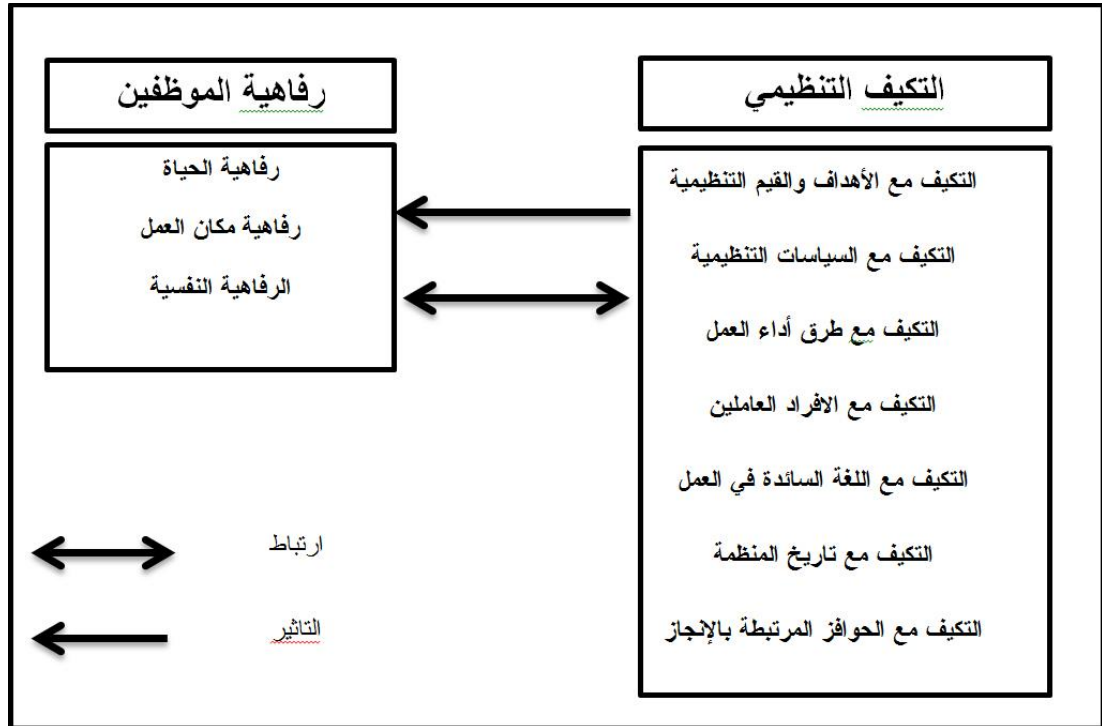
٣. اختبار علاقة الارتباط بين التكيف التنظيمي ورفاية الموظفين.

٤. تحليل تأثير أبعاد التكيف التنظيمي في رفاية الموظفين.

مخطط البحث الفرعي (النموذج الفرضي)

يتكون النموذج الفرضي للدراسة من:

المتغير المستقل: التكيف التنظيمي بأبعاده (التكيف مع الأهداف والقيم، السياسات التنظيمية، طرق أداء العمل، الأفراد العاملين، اللغة السائدة، تاريخ المنظمة، الحوافز المرتبطة بالإنجاز).



الشكل (١) المخطط الفرضي للدراسة

المصدر: من اعداد الباحث

فرضيات البحث

الفرضية الرئيسية الأولى

توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التكيف التنظيمي ورفاهية الموظفين.

الفرضيات الفرعية

١. توجد علاقة ارتباط معنوية بين التكيف مع الأهداف والقيم التنظيمية ورفاهية الموظفين.
 ٢. توجد علاقة ارتباط معنوية بين التكيف مع السياسات التنظيمية ورفاهية الموظفين.
 ٣. توجد علاقة ارتباط معنوية بين التكيف مع طرق أداء العمل ورفاهية الموظفين.
 ٤. توجد علاقة ارتباط معنوية بين التكيف مع الأفراد العاملين ورفاهية الموظفين.
 ٥. توجد علاقة ارتباط معنوية بين التكيف مع اللغة السائدة في العمل ورفاهية الموظفين.
 ٦. توجد علاقة ارتباط معنوية بين التكيف مع تاريخ المنظمة ورفاهية الموظفين.
 ٧. توجد علاقة ارتباط معنوية بين التكيف مع الحوافز المرتبطة بالإنجاز ورفاهية الموظفين.
- الفرضية الرئيسية الثانية: توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين التكيف التنظيمي ورفاهية الموظفين.

الفرضيات الفرعية

١. توجد علاقة تأثير بين التكيف مع الأهداف والقيم التنظيمية ورفاهية الموظفين.
٢. توجد علاقة تأثير بين التكيف مع السياسات التنظيمية ورفاهية الموظفين.
٣. توجد علاقة تأثير بين التكيف مع طرق أداء العمل ورفاهية الموظفين.
٤. توجد علاقة تأثير بين التكيف مع الأفراد العاملين ورفاهية الموظفين.
٥. توجد علاقة تأثير بين التكيف مع اللغة السائدة في العمل ورفاهية الموظفين.
٦. توجد علاقة تأثير بين التكيف مع تاريخ المنظمة ورفاهية الموظفين.
٧. توجد علاقة تأثير بين التكيف مع الحوافز المرتبطة بالإنجاز ورفاهية الموظفين.

مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من موظفي شركة زين للاتصالات في منطقة الفرات الأوسط، والمتمثلة بمحافظات (الحلة، الديوانية، كربلاء، النجف). وقد تم اعتماد أسلوب الحصر الشامل، حيث بلغ حجم مجتمع وعينة الدراسة (٩١) موظفًا، نظرًا لمحدودية المجتمع وإمكانية الوصول إلى جميع أفراده.

المبحث الثاني

الجانب النظري

التكيف التنظيمي

أولاً: مفهوم التكيف التنظيمي

استخدم علماء الإدارة والتنظيم مصطلح التكيف التنظيمي للإشارة إلى عملية التكيف بين المنظمة وبيئتها. والهدف من التكيف التنظيمي هو مساعدة المنظمات على تحقيق التوافق الجيد مع التحديات البيئية وبالتالي تحسين قدرتها على البقاء. (ابو زيد، ٢٠٢٠: ١٧٧) وقد ظهرت عدة تعريفات كثيرة للتكيف التنظيمي، يمكن ان نذكر منها ما يلي :

التكيف التنظيمي هو عبارة عن التغييرات في عمل المنظمات التي تستضيف أو تدعم الأنظمة الدقيقة. (Schneider,etal;2006:4) ويعرف التكيف التنظيمي ايضا انه عملية تغيير تدريجية وممتدة ومتزايدة للمنظمة ، وعادة ما تكون استجابة لضغوط خارجية ناشئة عن بيئة عمل المنظمة. (Linnenlueckeetal;2008:10) في حين يرى (ابو زيد، ٢٠٢٠: ١٧٢) ان التكيف التنظيمي هو قدرة المنظمات على تحسين فرص نجاحها عن طريق التغيير من اجل مواجهة المحفزات الخارجية ، او قدرة المنظمة على تبني التغيير بهدف تحقيق المواءمة مع بيئة المنظمة التي تتسم بالتغيير بشكل مستمر. بينما ذكر (Sarta & Vergne;2021:44)

التكيف التنظيمي هو عملية اتخاذ قرارات متعمدة يقوم بها أعضاء المنظمة، مما يؤدي إلى إجراءات يمكن ملاحظتها تهدف إلى تقليص المسافة بين المنظمة وبيئتها الاقتصادية والمؤسسية.

تُعد مفاهيم التكيف التنظيمي من المفاهيم الحيوية في حقل الإدارة الحديثة، لما لها من دور في تعزيز قدرة المنظمات على مواكبة التغيرات البيئية الداخلية والخارجية، وقد تنوعت تعريفات الباحثين لهذا المفهوم تبعاً لاختلاف الزوايا النظرية والوظيفية التي انطلقوا منها. مثل الدراسة (Schneider et al., 2006:4) اذ ركزت على التغيرات داخل المنظمة لدعم أو استضافة الأنظمة الدقيقة. ويميل إلى النظرة التقنية أو البنيوية، حيث يُفهم التكيف كاستجابة فنية أو وظيفية لاحتياجات معينة داخل النظام التنظيمي المصغر يهتم بالبُعد البنيوي الدقيق، وليس التغير التنظيمي الكلي أو الاستراتيجي.

ثانياً: أهمية التكيف التنظيمي

The importance of organizational adaptation

إن التكيف التنظيمي مفهوم غامض. فمن ناحية، نجد هذا المفهوم منتشرًا في كل مكان في أبحاث الإدارة، ويعمل بمثابة الغراء الذي يربط بين القضايا المركزية المتعلقة بالتغيير التنظيمي والأداء والبقاء (Sarta et al., 2021:46).

١. يساهم التكيف التنظيمي في تحقيق أهمية كبيرة للمنظمات يمكن ان تبرز الاهمية من خلال بعض النقاط التالية:
٢. المساهمة في زيادة انتاجية المنظمة وتقديم منتجات عالية الجودة وبكفاءة عالية .
٣. اكساب الافراد المستجدين الاتجاهات والمعتقدات والقيم والمهارات اللازمة للمشاركة بكفاءة وفعالية في الحياة الاجتماعية داخل المنظمة .
٤. تهدف الى اكساب الافراد ثقافة المنظمة وسلوكيات الدور وتطلعات المنظمة المستقبلية ومعايير النجاح والفشل (المالكية والحبسية، ٢٠٢٣: ١٩٤).
٥. يساهم التكيف التنظيمي في تحسين الاداء التنظيمي للمنظمة .
٦. يساهم التكيف التنظيمي ايضا في اكساب الافراد خبرة لمواجهة التقلبات والظروف التي تواجههم في العمل (Carley, 1997:2).
٧. يساهم التكيف التنظيمي المنظمة والموظفين في تحقيق النجاح وتجنب الفشل (ابو زيد، ٢٠٢٠: ١٦٧).
٨. ابتكار سياسات واستراتيجيات جديدة تمكن المنظمة من الاستمرار في العمل .
٩. يساهم التكيف التنظيمي بشكل كبير في قدرة المنظمة على تحقيق والحفاظ على الميزة التنافسية في منتجاتها (Nwaeke, 2013:317).

ثالثاً: ابعاد التكيف التنظيمي

Dimensions of organizational adaptation

إن التكيف التنظيمي مفهوم غامض، فمن ناحية، نجد هذا المفهوم منتشرًا في كل مكان في أبحاث الإدارة، ويعمل بمثابة الغراء الذي يربط بين القضايا المركزية المتعلقة بالتغيير التنظيمي والأداء والبقاء، ومن ناحية أخرى، نجده يتربص بنا في أشكال مختلفة (على سبيل المثال، "الملاءمة"، و"المحاذاة"، و"التوافق"، و"التغيير الاستراتيجي")، وهو مفهوم تمت دراسته من خلال تيارات نظرية متعددة (على سبيل المثال، السلوكية، والقائمة على الموارد، والمؤسسية) وعلى مستويات مختلفة من التحليل (Sarta & Vergne, 2021:43). يُعدّ التكيف التنظيمي من المفاهيم الحيوية التي تُمكن المنظمات من البقاء والاستمرار في بيئة تتسم بالتغير المستمر. ولتحقيق هذا التكيف بشكل فعال، لا بد من فهم أبعاده المختلفة التي تُعبر عن الجوانب المتعددة التي يجب أن تتسجم معها سلوكيات الأفراد داخل المنظمة. وتشكل هذه الأبعاد مرتكزاً أساسياً لفهم كيفية استجابة العاملين للمتغيرات التنظيمية وتفاعلهم معها وتشمل هذه الأبعاد:

١ - التكيف مع الأهداف والقيم التنظيمية :

يُعد مفهوم التوافق من المفاهيم المركزية في فهم فعالية الأداء التنظيمي، إذ تشير الأدبيات إلى أن "التوافق التنظيمي" يعكس مدى الاتساق والانسجام بين مكونات المنظمة المختلفة مثل الاستراتيجية، والعمل، والموظفين، والهيكّل، والثقافة، وقد أشار بعض الباحثين إلى أن "كلما زادت درجة التوافق بين هذه العناصر، زادت فعالية المنظمة"، مما يؤكد على أهمية هذا التناسب في تحسين الأداء، وفي هذا السياق، يُعد التكيف مع الأهداف والقيم التنظيمية أحد المداخل الحيوية لتحقيق التوافق، إذ يتطلب من الأفراد استيعاب وتبني الرؤية

التنظيمية وقيمها الجوهرية، ما يضمن اندماجهم الفعّال في سياق العمل ويُسهّم في دعم أهداف المؤسسة على نحو منسجم ومترابط (Schiemann, 2009:46).

٢- التكيف مع السياسات التنظيمية :

يشير التكيف مع السياسات التنظيمية إلى قدرة الأفراد أو المؤسسات على الاستجابة بمرونة للتغيرات في السياسات الرسمية، خصوصاً في البيئات المعقدة مثل التكيف مع تغير المناخ، ويتطلب ذلك فهماً عميقاً للأنظمة المؤسسية، وعمليات صنع السياسات، وأدوات التنفيذ، بما يشمل الدمج بين القطاعات، والتنسيق العمودي، واتخاذ القرارات في ظل عدم اليقين. كما يعتمد هذا التكيف على القدرة على التعلم من السياسات السابقة، وتطوير آليات مرنة تسهم في الاستجابة الفعّالة للتحديات التنظيمية المتغيرة (Dovers & Hezri, 2010:1).

٣- التكيف مع طرق أداء العمل:

يشير التكيف مع طرق أداء العمل إلى قدرة الأفراد وفرق العمل على تعديل سلوكياتهم واستجاباتهم لمواكبة المهام الجديدة والظروف المتغيرة في بيئات العمل، في ظل التغيرات المتسارعة وعدم الاستقرار التنظيمي والتكنولوجي، يُتوقع من الموظفين التعامل مع الغموض والتعقيد بمرونة وكفاءة، وقد ركزت الأدبيات الحديثة على فهم العوامل التي تمكن الأفراد من التكيف مع متطلبات العمل المتجددة، مثل تغيير الأدوار أو بيئات العمل أو فرق العمل، ويُعرّف هذا التكيف بأنه الاستجابة السلوكية الفعّالة للتغيرات في المهام أو السياقات، ونقل التعلم من موقف لآخر (Baard et al., 2014:49). أي يشير إلى القدرة على تبني الخطوات والمهارات التي تلبي متطلبات إنجاز العمل.

٤- التكيف مع الأفراد العاملين

يشير التكيف مع الأفراد العاملين إلى قدرة الموظفين على تطوير سلوكيات ومواقف مرنة تسهم في بناء علاقات عمل فعّالة ضمن بيئات تتسم بالتغيير المتسارع، في ظل التحول نحو طرق عمل جديدة تعتمد على التكنولوجيا والمرونة، يصبح التفاعل الإيجابي والتعاوني مع الزملاء ضرورياً لإنجاح عمليات التغيير، ويُعد الانخراط في العمل والتفاني فيه مؤشراً مهماً على مدى تكيف الأفراد مع زملائهم وبيئة العمل المتغيرة. كما يتطلب التكيف مع الزملاء فهماً عميقاً لكيفية التأقلم مع ديناميكيات الفريق والتغيرات التنظيمية المستمرة (Van Den et al., 2020:1).

٥- التكيف مع اللغة السائدة في العمل

يشير التكيف مع اللغة السائدة في العمل إلى قدرة الأفراد على استخدام اللغة المقبولة أو الرسمية داخل بيئة العمل، بما يسهم في تسهيل التواصل وتجنب التمييز أو الصدامات الثقافية، وقد أظهرت بعض السياسات، مثل قواعد "اللغة الإنجليزية فقط"، آثاراً سلبية على الأقليات اللغوية، وأثارت دعاوى قانونية متزايدة، وتتبع هذه الإشكالات غالباً من تصورات خاطئة حول اللهجات واللغات، تؤثر في اتخاذ القرارات التنظيمية، ويؤكد الباحثون أن إدارة التنوع اللغوي بوعي واحترام يحقق بيئة أكثر شمولاً وتعاوناً (Teboul & Speicher, 2007:3).

٦- التكيف مع تاريخ المنظمة:

التكيف مع تاريخ المنظمة يعكس وعي الأفراد بجذور المؤسسة ومسار تطورها عبر الزمن، فعندما يدرك الموظفون القيم والممارسات التي شكلت هوية المنظمة، يصبح من الأسهل عليهم فهم السياقات التنظيمية الحالية، هذا الفهم يعزز من قدرتهم على التكيف مع التغيرات، واتخاذ قرارات منسجمة مع ثقافة المؤسسة، كما يساهم في بناء شعور بالانتماء والمسؤولية تجاه استمرارية نجاح المنظمة. وبالتالي، يُعد الوعي بتاريخ المنظمة

أداة فعالة لتعزيز التكيف التنظيمي المستدام (Byun & Cheverst, 2004:534). أي يتمثل في إدراك الأفراد لتاريخ المنظمة التي يعملون فيها.

٧- التكيف مع الحوافز المرتبطة بالإنجاز:

يُعد التكيف مع الحوافز المرتبطة بالإنجاز عنصراً جوهرياً في تحفيز الأفراد داخل المنظمة. إذ يتطلب الأمر الاعتراف بجهود الموظف وتقدير عطائه عبر حوافز مادية أو معنوية تتناسب مع ما يقدمه من أعمال، فكلما شعر الفرد بالعدالة في توزيع الحوافز، ازدادت دافعيته نحو العمل والإبداع. كما أن هذا التقدير يسهم في تعزيز الولاء المؤسسي ورفع مستوى الأداء، ومن ثم، يصبح نظام الحوافز وسيلة استراتيجية لتحقيق التكامل بين أهداف المنظمة وطموحات العاملين فيها (Stussi et al., 2019:1). أي يتمثل في ضرورة تقدير مجهودات الفرد ومنحه الحوافز المادية والمعنوية والتي تتناسب مع ما يقوم به من أعمال.

رفاهية الموظفين

رابعا : مفهوم رفاهية الموظفين: concept

مصطلح الرفاهية يشير إلى موقف استباقي لتحقيق الرفاهية العقلية والبدنية والعاطفية المثلى وقد يتجاوز هذا المصطلح وصف الصحة على أنها مجرد غياب المرض (Gallie, 2016:13). توصف الرفاهية من حيث تحقيق الذات، وتتنظر إلى أن السعادة الحقيقية توجد في التعبير عن الفضيحة. يرى العديد من الباحثين أن منظور الرفاهية يمكن تعزيزه من خلال المشاركة في الأنشطة التي تعزز النمو البشري، مثل الاستقلال والنمو الشخصي وقبول الذات والغرض من الحياة والإتقان والعلاقة الإيجابية، ضرورة للرفاهية. (SONNY, 2020:8). كما تشير الرفاهية بالنسبة للموظف إلى الجوانب المختلفة لحياة العمل، والتي لديها القدرة على التأثير على الاداء الوظيفي بشكل كبير. Gupta, 2020:19، هناك العديد من التعريفات والعديد من المفاهيم ذات الصلة برفاهية الموظف. لقد اكتسب مصطلح "رفاهية الموظف" شعبية متزايدة بمرور الوقت واستبدل بالكامل تقريباً المصطلح القديم "قدرة العمل". (Kiviniemi & Leppänen; 2012:2). الرفاهية تتعلق بطبيعتها أيضاً بمن أنت كشخص وتصوراته حول الطريقة التي تسير بها حياته Khatri & Gupta; 2019:3). وقد ظهرت عدة تعريفات كثيرة لرفاهية الموظفين، يمكن أن نذكر منها ما يلي:

يمكن تعريف رفاهية الموظف هي حالة ذاتية تأخذ بعين الاعتبار الفرد ككل بما في ذلك العوامل الفسيولوجية والبيئية والاجتماعية والعاطفية والتنموية. (Kiviniemi, & Leppänen; 2012:2) وتُعرف رفاهية الموظفين أيضاً بأنها الحالة التي يكون فيها الموظفون بحالة من النشاط ومتحفزين ويتمتعون بالصحة ومنتجين وملتمزين (Gallie; 2016:13).

في حين يرى (Koon & Ho; 2021:83) رفاهية الموظف هي حالة عاطفية تتصف بالمتعة أو الإيجابية تنتج عن تقييم الفرد لعمله أو تجربته في الوظيفة. بينما يرى (SONNY; 2020:8) الرفاهية بأنها الرضا العام والمشاعر الإيجابية تجاه العمل.

خامسا : أهمية رفاهية الموظفين:

The importance of employee well-being

الموظفون هم الأصول الأكثر قيمة في أي شركة بسبب طبيعتها التي تركز على الإنسان. Ngo & Doan; 2023:1). يرى الموظفون ومجتمعات العمل أن عملهم مفيد ومجز ويعتبرون العمل داعماً لسيطرتهم على الحياة (Nissi; 2021:23). في بيئة الأعمال اليوم، يمكن اعتبار رفاهية الموظفين عنصراً أساسياً لنجاح

المنظمة والميزة التنافسية. (Kiviniemi&Leppänen;2012:1). رفاية الموظف هي في الأساس "حالة عاطفية ممتعة أو إيجابية ناتجة عن تقييم الفرد لعمله أو تجاربه الوظيفية (Koon & Ho;2021:83). يُنظر إلى رفاية الموظفين كنوع من مخرجات الاستثمار في الموظفين، على المستوى الفردي. لقد أصبح هناك اهتمام متزايد برفاية الموظفين في أدبيات إدارة الموارد البشرية. في نماذج إدارة الموارد البشرية التقليدية التي تحركها أنظمة العمل عالية الأداء أو عالية المشاركة أو عالية الالتزام. (Ngo, & Doan;2023:1). من خلال ذلك يمكن ان تتجلى اهمية رفاية الموظفين بالنقاط التالية :

١. تساهم رفاية الموظفين في تحقيق وزيادة رضا الموظفين .
 ٢. من ابرز ما تقدمه رفاية الموظفين هي المساهمة في زيادة الإنتاجية
 ٣. تساعد في انخفاض معدلات الغياب ودوران العمل
 ٤. تعد ميزة تنافسية في جذب المواهب والاحتفاظ بها. (Gomathy et al;2024:5)
 ٥. أن زيادة رفاية الموظفين لها تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على الأداء الوظيفي والتنظيمي
 ٦. أن رفاية الموظفين تساهم بالإضافة الى الالتزام التنظيمي فهي تعد حافزا للمشاركة في العمل وسلوك المواطنة التنظيمية (Guest;2017:4)
 ٧. تعد رفاية الموظفين استراتيجية للحفاظ على الموظفين ومواجهة الازمات
 ٨. أن ضعف رفاية الموظفين في العمل يؤدي بطبيعته إلى تأثيرات غير مواتية على الأداء التنظيمي وكذلك إنتاجية العمل. (Ngo & Doan;2023:1:2)
 ٩. أهمية رفاية الموظفين في تعزيز رضا الموظفين والإنتاجية والنجاح التنظيمي بشكل عام.
- (Molnár & Papp;2024:1059)
١٠. تعد رفاية الموظفين من الادوات التي تحقق ميزة تنافسية للشركة
- (Kiviniemi & Leppänen;2012:34)
- سادسا : ابعاد رفاية العاملين:

Dimensions of employee well-being

ساهم مفهوم الرفاية في تشكيل نموذج للرفاية سداسي الأبعاد يتضمن ستة مجالات وظيفية نفسية إيجابية:

١. قبول الذات: ويضم (الاتجاهات الإيجابية تجاه الذات وحيات الفرد)
٢. العلاقات الإيجابية مع الآخرين : وتتضمن (الحفاظ على علاقات دافئة)
٣. الاستقلالية: التي يتضمن (القدرة على الحفاظ على معتقدات الفرد)
٤. الإتيان البيئي: ويضم (القدرة على مواجهة متطلبات الحياة)
٥. الهدف في الحياة : يتضمن (امتلاك الأغراض)
٦. النمو الشخصي : ويضم (امتلاك الشعور بالانتماء) (Jaskeviciute., etal;2021:3)

١. رفاية الحياة :

كلمة "رفاية" مشتقة من كلمة "لوكسوس" التي تعني الحسية والروعة والبذخ، ومشتقتها "لوكسوريا" التي تعني الإسراف والتبذير وما إلى ذلك. يرتبط تنامي الرفاية في المجتمع الغربي بزيادة الثراء والاستهلاك. إنها ظاهرة تتسلل إلى المجتمع منذ مئات السنين. (Yeoman., & McMahon-Beattie;2011:72). يُعد الرضا عن الحياة أحد مفاتيح الرفاية النفسية. وينعكس هذا في تقييم الشخص لحياته بشكل عام أو في مجالات معينة (الصحة والعلاقات الاجتماعية). ويمكن الاستنتاج أن الرضا عن الحياة هو بنية نفسية أساسية في الحركة النفسية الإيجابية لدى الشباب (Sharbafshaaer;2019:66).

اما على مستوى الوظيفة فأن الموظفين يطورون دعماً تنظيمياً مُدرّكاً عندما يعتقدون أن منظماتهم تُقدّر مساهماتهم بصدق وتهتم برافاهيتهم. (Rehan, 2025:58). فإن الشعور بالرضا عن الحياة والتنظيم الذاتي له وظيفة إيجابية للرفاهية. تعني الرفاهية محاولة ازدهار المواهب والتجلي في قدرات الفرد. وفي الوقت نفسه، تشمل التدابير السلوكية والفسيولوجية. (Sharbafshaaer;2019:66)

٢. رفاهية مكان العمل:

اليوم، تولي العديد من الشركات أهمية كبيرة لرفاهية موظفيها، وتستخدم الشركات مجموعة متنوعة من التكتيكات لتحسين رفاهية الموظفين لتعزيز مكان عمل آمن وفعال، وتحليل التوازن بين العمل والحياة، وتعزيز القوة العقلية، وتقييم أداء الموظفين، وتوفير التدريب المناسب هي مكونات أساسية لتحقيق هذا الهدف Zen., & (Rony;2023:2526). أن الموظفين يطورون دعماً تنظيمياً مُدرّكاً عندما يعتقدون أن منظماتهم تُقدّر مساهماتهم بصدق وتهتم برافاهيتهم. أن المعاملة العادلة والممارسات التنظيمية العادلة تُظهر اهتماماً مؤسسياً برافاهية الموظفين. أن الموظفين الذين يتمتعون بخبرة قوية في نقاط القوة لديهم انخفاض في ضغوط العمل وأظهروا مرونة أكبر في أعقاب الأزمات التنظيمية. (Rehan, 2025:58). وفقاً للأدبيات العلمية، فإن أكبر تأثير إيجابي على حس المسؤولية عن العمل ينتج عن عوامل مثل مساعدة المشرف في تقليل ضغوط، وبيئة العمل الصحية، وممارسات العمل المرنة، والقدرة على التحكم في مكان ووقت العمل Stankevičienė., (etal;2021:992).

٣. الرفاهية النفسية

يدرس نهج الرفاهية النفسية التطور الملحوظ في مواجهة تحديات الحياة ويؤكد على تطوير حل المشكلات النفسية. يمكن أن يكون للتنظيم الذاتي تأثير فعال على الرفاهية النفسية وأبعادها وبناءً على ذلك، طور الباحثون نظريات ووجهات نظر بحثية مختلفة لدراسة الصحة العقلية (Sharbafshaaer;2019:66). من ناحية أخرى، فإن عدم القدرة على الجمع بين العمل والأدوار الأسرية والانفصال النفسي عن العمل، وزيادة أعباء العمل، ومتطلبات العمل غير الملائمة، ونقص بيئة العمل الصحية، وما إلى ذلك، يؤثر سلباً على الأسرة والرضا عن الرفاهية، ويسبب القلق والتوتر النفسي، والإجهاد في العمل هو أحد العوامل المهمة التي تحدد الرفاهية (Stankevičienė., etal;2021:992).

المبحث الثالث

الجانب العملي

اختبار فرضيات الدراسة

أولاً: اختبار فرضيات الارتباط

سيتم اختبار فرضيات الارتباط بين متغيرات الدراسة الرئيسية والفرعية وكالاتي:

الفرضية الرئيسية الاولى: يرتبط متغير التكيف التنظيمي ارتباطاً معنوياً بمتغير رفاهية الموظفين على المستوى الكلي لمتغيرات الدراسة، واشتقت عنها الفرضيات الآتية:

١. يرتبط بُعد التكيف مع الأهداف والقيم التنظيمية ارتباطاً معنوياً بمتغير رفاهية الموظفين.
٢. يرتبط بُعد التكيف مع السياسات التنظيمية ارتباطاً معنوياً بمتغير رفاهية الموظفين.
٣. يرتبط بُعد التكيف مع طرق أداء العمل ارتباطاً معنوياً بمتغير رفاهية الموظفين.
٤. يرتبط بُعد التكيف مع الافراد العاملين ارتباطاً معنوياً بمتغير رفاهية الموظفين.

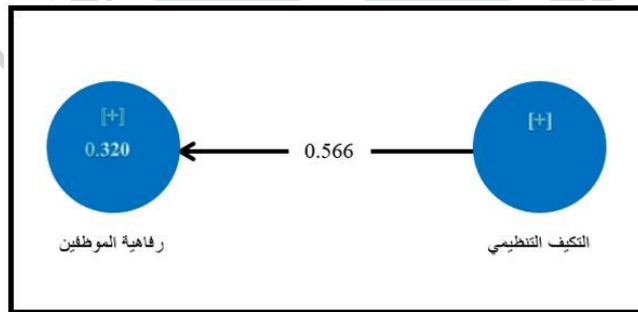
٥. يرتبط بُعد التكيف مع اللغة السائدة في العمل ارتباطاً معنوياً بمتغير رفاهية الموظفين.
٦. يرتبط بُعد التكيف مع تاريخ المنظمة ارتباطاً معنوياً بمتغير رفاهية الموظفين.
٧. يرتبط بُعد التكيف مع الحوافز المرتبطة بالإنجاز ارتباطاً معنوياً بمتغير رفاهية الموظفين.
- وتم اختبار هذه من خلال البرنامج الإحصائي (SPSS v.27) وكالاتي:
- الجدول (١) اختبار علاقات الارتباط

البعد/ المتغير	رفاهية الموظفين	مستوى المعنوية
التكيف مع الأهداف والقيم التنظيمية	0.638	0.000
التكيف مع السياسات التنظيمية	0.703	0.000
التكيف مع طرق أداء العمل	0.584	0.000
التكيف مع الافراد العاملين	0.643	0.033
التكيف مع اللغة السائدة في العمل	0.686	0.000
التكيف مع تاريخ المنظمة	0.766	0.000
التكيف مع الحوافز المرتبطة بالإنجاز	٠.654	0.000
التكيف التنظيمي	0.674	0.000

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS V. 27 تشير النتائج الواضحة في جدول (١) إلى المتغير المستقل (التكيف التنظيمي) له علاقة ارتباط موجبة ومعنوية بالمتغير التابع (رفاهية الموظفين) على المستوى الكلي لمتغيرات الدراسة، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما (٠.٦٧٤) وبدلالة معنوية (٠.٠٠٠)، وباعتماد هذه النتائج تقبل فرضيات الارتباط الرئيسة والفرعية بين متغيرات البحث، لأنها جاءت اقل من مستوى المعنوية (٠.٠٥).

ثانياً: اختبار فرضيات التأثير المباشرة

فرضية التأثير المباشر الاولى: يؤثر التكيف التنظيمي تأثيراً معنوياً في المتغير المعتمد رفاهية الموظفين على المستوى الكلي لمتغيرات الدراسة، ولكي يتم اختبار هذه الفرضية تم بناء أنموذجاً هيكلياً لبيان مسار علاقة التأثير بين المتغيرين (التكيف التنظيمي ورفاهية الموظفين)، وتم استخراج النتائج بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Smart PLS) وجاءت النتائج كما في الشكل (٢) والجدول (٢).



الشكل (٢) انموذج اختبار فرضية التأثير الأولى

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي Smart PLS v.3.3.2

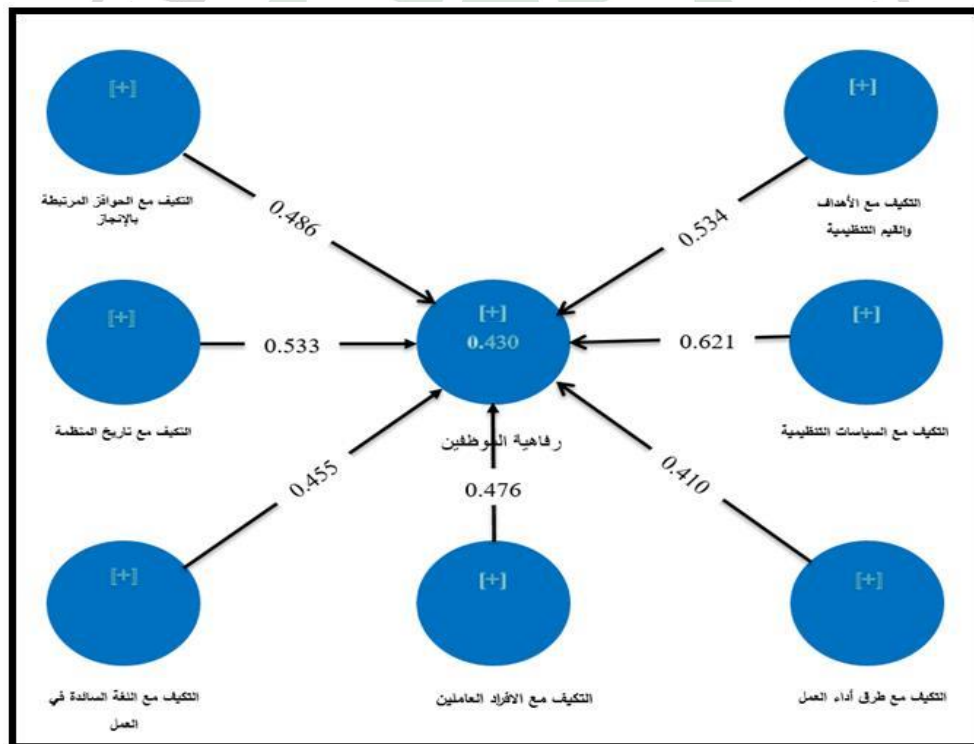
يتبين من خلال النتائج الظاهرة في الشكل (٢) والجدول (١) بوجود تأثير معنوي طردي للمتغير المستقل التكيف التنظيمي في المتغير المعتمد رفاية الموظفين بمقدار (٠.٥٦٦) وبحدود معنوية (٠.٠١١)، بمعنى ان متغير رفاية الموظفين يزداد بمقدار (٥٦.٦%) بزيادة متغير التكيف التنظيمي وحدة واحدة. أيضاً ان متغير التكيف التنظيمي يفسر (٣٢%) من التغيرات التي تحصل في متغير رفاية الموظفين وهي قيمة معامل التفسير ($R^2=0.320$)، وعند اعتماد هذه النتائج يتم قبول فرضية التأثير الرئيسية الاولى التي مفادها (يؤثر التكيف التنظيمي تأثيراً معنوياً في المتغير التابع رفاية الموظفين على المستوى الكلي لمتغيرات الدراسة).

الجدول (٢) نتائج فرضية التأثير الرئيسية الاولى

مسار الفرضية	معامل التأثير β	قيمة R^2	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى المعنوية	نتيجة الفرضية
التكيف التنظيمي <- رفاية الموظفين	0.566	0.320	0.067	8.404	0.011	مقبولة

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي Smart PLS v.3.3.2

اما الفرضيات الفرعية المنبثقة عن فرضية التأثير الرئيسية الاولى والتي نصت على وجود تأثير معنوي لأبعاد التكيف التنظيمي (التكيف مع الأهداف والقيم التنظيمية، التكيف مع السياسات التنظيمية والتكيف مع طرق أداء العمل والتكيف مع الافراد العاملين والتكيف مع اللغة السائدة في العمل) في المتغير التابع رفاية الموظفين، ولأجل ذلك قام الباحث بتصميم نموذج هيكلي تضمن ابعاد المتغير البالغة (7) ابعاد كما في الشكل (٣):



الشكل (٣) نموذج اختبار تأثير أبعاد التكيف التنظيمي في رفاية الموظفين

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي Smart PLS v.3.3.2

تشير النتائج الظاهرة في الشكل (٣) والجدول (٣) إلى الآتي:

١. تبين أن بُعد التكيف مع الأهداف والقيم التنظيمية يؤثر تأثيراً معنوياً في متغير رفاية الموظفين، إذ جاءت قيمة معامل التأثير بينهما بمقدار (٠.٥٣٤)، وبمستوى معنوية (٠.٠٠١)، وهي أقل من حدود المعنوية المقبولة والمحددة (٠.٠٥)، ومعنى ذلك أن رفاية الموظفين يزداد في شركة زين للاتصالات بمقدار (٥٣.٤%) عندما يزداد بُعد التكيف مع الأهداف والقيم التنظيمية وحدة واحدة، وعلى أساس هذه المعطيات تقبل هذه الفرضية.
٢. اتضح أن بُعد التكيف مع السياسات التنظيمية يؤثر تأثيراً معنوياً إيجابياً في متغير رفاية الموظفين، إذ بلغت قيمة معامل التأثير بينهما (٠.٦٢١)، وبمستوى معنوية (٠.٠٠٠)، وهي أقل من حدود المعنوية المقبولة (٠.٠٥)، ومعنى ذلك أن رفاية الموظفين يزداد في شركة زين للاتصالات بمقدار (٦٢.١%) عندما يزداد بُعد التكيف مع السياسات التنظيمية وحدة واحدة، وعلى أساس هذه المعطيات تقبل هذه الفرضية.
٣. اتضح أن بُعد التكيف مع طرق أداء العمل يؤثر تأثيراً معنوياً إيجابياً في متغير رفاية الموظفين، إذ بلغت قيمة معامل التأثير بينهما (٠.٤١٠)، وبمستوى معنوية (٠.٠٠٠)، وهي أقل من حدود المعنوية المقبولة (٠.٠٥)، ومعنى ذلك أن رفاية الموظفين يزداد في شركة زين للاتصالات بمقدار (٤١%) عندما يزداد بُعد التكيف مع طرق أداء العمل وحدة واحدة، وعلى أساس هذه المعطيات تقبل هذه الفرضية.
٤. اتضح أن بُعد التكيف مع الأفراد العاملين يؤثر تأثيراً معنوياً إيجابياً في متغير رفاية الموظفين، إذ بلغت قيمة معامل التأثير بينهما (٠.٤٧٦)، وبمستوى معنوية (٠.٠٠٠)، وهي أقل من حدود المعنوية المقبولة (٠.٠٥)، ومعنى ذلك أن رفاية الموظفين يزداد في شركة زين للاتصالات بمقدار (٤٧.٦%) عندما يزداد بُعد التكيف مع الأفراد العاملين وحدة واحدة، وعلى أساس هذه المعطيات تقبل هذه الفرضية.
٥. اتضح أن بُعد التكيف مع اللغة السائدة في العمل يؤثر تأثيراً معنوياً إيجابياً في متغير رفاية الموظفين، إذ بلغت قيمة معامل التأثير بينهما (٠.٤٥٥)، وبمستوى معنوية (٠.٠٢٠)، وهي أقل من حدود المعنوية المقبولة (٠.٠٥)، ومعنى ذلك أن رفاية الموظفين يزداد في شركة زين للاتصالات بمقدار (٤٤.٥%) عندما يزداد بُعد التكيف مع اللغة السائدة في العمل وحدة واحدة، وعلى أساس هذه المعطيات تقبل هذه الفرضية.
٦. اتضح أن بُعد التكيف مع تاريخ المنظمة يؤثر تأثيراً معنوياً إيجابياً في متغير رفاية الموظفين، إذ بلغت قيمة معامل التأثير بينهما (٠.٥٣٣)، وبمستوى معنوية (٠.٠٠٠)، وهي أقل من حدود المعنوية المقبولة (٠.٠٥)، ومعنى ذلك أن رفاية الموظفين يزداد في شركة زين للاتصالات بمقدار (٥٣.٣%) عندما يزداد بُعد تاريخ المنظمة وحدة واحدة، وعلى أساس هذه المعطيات تقبل هذه الفرضية.
٧. اتضح أن بُعد التكيف مع الحوافز المرتبطة بالإنجاز يؤثر تأثيراً معنوياً إيجابياً في متغير رفاية الموظفين، إذ بلغت قيمة معامل التأثير بينهما (٠.٤٨٦)، وبمستوى معنوية (٠.٠٠٠)، وهي أقل من حدود المعنوية المقبولة (٠.٠٥)، ومعنى ذلك أن رفاية الموظفين يزداد في شركة زين للاتصالات بمقدار (٤٨.٦%) عندما يزداد بُعد التكيف مع الحوافز المرتبطة بالإنجاز وحدة واحدة، وعلى أساس هذه المعطيات تقبل هذه الفرضية.

فضلا عن ذلك ان أبعاد متغير التكيف التنظيمي مجتمعة تفسر (٤٣%) من مجمل التغيرات الحاصلة في متغير رفاية الموظفين، اما النسبة المتبقية فهي راجعة لمتغيرات أخرى لم يتناولها نموذج اختبار الدراسة الحالية. الجدول (٣) نتائج اختبار الفرضيات التأثير الفرعية

مسار الفرضية	معامل التأثير β	قيمة R^2	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى المعنوية	نتيجة الفرضية
التكيف مع الأهداف والقيم التنظيمية - < رفاية الموظفين	0.534	0.430	0.045	4.672	0.001	مقبولة
التكيف مع السياسات التنظيمية - < رفاية الموظفين	0.621		0.051	5.512	0.030	مقبولة
التكيف مع طرق أداء العمل - < رفاية الموظفين	0.410		0.053	3.709	0.000	مقبولة
التكيف مع الافراد العاملين - < رفاية الموظفين	0.476		0.049	6.320	0.000	مقبولة
التكيف مع اللغة السائدة في العمل - < رفاية الموظفين	0.455		0.062	5.398	0.020	مقبولة
التكيف مع تاريخ المنظمة - < رفاية الموظفين	0.533		0.056	6.094	0.000	مقبولة
التكيف مع الحوافز المرتبطة بالحوافز - < رفاية الموظفين	0.486		0.068	3.652	0.000	مقبولة

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي Smart PLS v.3.3.2

الاستنتاجات

١. يتمتع التكيف التنظيمي بأهمية كبيرة في تحسين رفاية الموظفين.
٢. وجود علاقة ارتباط إيجابية ومعنوية بين التكيف التنظيمي ورفاية الموظفين.
٣. تسهم أبعاد التكيف التنظيمي مجتمعة في تفسير نسبة مهمة من التغير في رفاية الموظفين.
٤. يعد الاهتمام بالحوافز، والسياسات، وطرق أداء العمل من العوامل الأساسية لتعزيز رفاة الموظفين.

التوصيات

١. ضرورة تعزيز سياسات التكيف التنظيمي بما ينسجم مع احتياجات الموظفين.
٢. تطوير برامج تدريبية تسهم في رفع قدرة الموظفين على التكيف مع التغيرات التنظيمية.
٣. الاهتمام بأنظمة الحوافز المادية والمعنوية لتحسين رفاية الموظفين.
٤. تبني استراتيجيات تنظيمية مرنة تعزز بيئة العمل الإيجابية في شركة زين للاتصالات.

المصادر العربية:

١. ابو زيد ، احمد ناصر ابو زيد ، اثر الرقابة الاستراتيجية في التكيف التنظيمي على شركات قطاع الصناعات الاستخراجية والتعدينية المدرجة في سوق عمان المالي ، مؤتة للبحوث والدراسات ٢٠٢٠، الاردن

٢. المالكية والحسبية ، عائشة المالكية ، رضية الحسبية ، البراعة التنظيمية لدى مديري مدارس الصفوف (١٢-١٠) وعلاقتها بالتكيف التنظيمي للمعلمين في محافظة شمال الشرقية بسلطنة عمان ، المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية ٢٠٢٣، مصر
المصادر الاجنبية:

1. Baard, S. K., Rench, T. A., & Kozlowski, S. W. (2014). Performance adaptation: A theoretical integration and review. *Journal of Management*, 40(1), 48-99.
2. Byun, H. E., & Cheverst, K. (2004). Utilizing context history to provide dynamic adaptations. *Applied Artificial Intelligence*, 18(6), 533-548.
3. Carley, K. M. (1997). Organizational adaptation. *Annals of Operations Research*, 75(0), 25-47.
4. Dovers, S. R., & Hezri, A. A. (2010). Institutions and policy processes: the means to the ends of adaptation. *Wiley interdisciplinary reviews: climate change*, 1(2), 212-231.
5. Gallie, F. A. T. I. M. A. (2016). The relationship between sense of coherence, work engagement and burnout in a Public-Sector organisation (Doctoral dissertation, Doctoral dissertation). University of South Africa, Pretoria.
6. Gomathy, D., Samudrala, M. S. G., & Manohar, M. S. (2024). Human resource management: Case study with solutions. *International Journal of Scientific Research in Engineering and Management*, 8(03), 1-11.
7. Guest, D. E. (2017). Human resource management and employee well-being: Towards a new analytic framework. *Human resource management journal*, 27(1), 22-38.
8. Gupta, R. (2020). Examining The Impact Of Employee's Well-Being & Mental Health On Productivity In The IT Sector (Doctoral dissertation, Dublin, National College of Ireland).
9. Jaskeviciute, V., Stankeviciene, A., Diskiene, D., & Savicke, J. (2021). The relationship between employee well-being and organizational trust in the context of sustainable human resource management. *Problems and perspectives in management*, 19(2), 118-131.
10. Kiviniemi, J., & Leppänen, M. (2012). Employee Well-Being as Competitive Advantage
11. Khatri, P., & Gupta, P. (2019). Development and validation of employee wellbeing scale—a formative measurement model. *International Journal of Workplace Health Management*, 12(5), 352-368.

12. Koon, V. Y., & Ho, T. S. (2021). Authentic leadership and employee engagement: The role of employee well-being. *Human Systems Management*, 40(1), 81-92.
13. Linnenluecke, M. K., Griffiths, A., & Winn, M. I. (2008, August). Organizational adaptation and resilience to extreme weather events. In annual meeting of the Academy of Management, Anaheim. Recipient of the 2008 Carolyn Dexter Best International Paper Award (Vol. 35).
14. Molnár, C., & Papp, I. C. (2024). Organizational strategies and human resource management practices to support the improvement of employee well-being. *Journal of Eastern European and Central Asian Research (JEECAR)*, 11(6), 1043-1065.
15. Ngo, T., Le, D., & Doan, T. (2023). "Are your employees mentally prepared for the pandemic?" Wellbeing-oriented human resource management practices in a developing country. *International Journal of Hospitality Management*, 109, 103415.
16. Nissi, E. (2021). Employee well-being in self-managing organizations.
17. Nwaeke, I. L. (2013). Environmental Dynamics, Organizational Adaptation, and Business Effectiveness in Nigeria. *AFRREV IJAH: An International Journal of Arts and Humanities*, 2(2), 316-338.
18. Rehan, M. (2025). Inclusive HR Practices and Their Impact on Disabled Employees' 6. Well-being, Consumer Perception, and Business Performance in Hospitality. *LBS Journal of Marketing and Analytics*, 1(1).
19. Sarta, A., Durand, R., & Vergne, J. P. (2021). Organizational adaptation. *Journal of management*, 47(1), 43-75.
20. Sarta, A., & Vergne, J.-P. (2021). Organizational Adaptation and AI. *Organization Science*, 32(4), 41-55.
21. Schiemann, W. A. (2009). Aligning performance management with organizational strategy, values, and goals. *Performance management: Putting research into action*, 45-87.
22. Schneider, J. E., Peterson, N. A., Vaughn, T. E., Mooss, E. N., & Doebbeling, B. N. (2006). Clinical practice guidelines and organizational adaptation: A framework for analyzing economic effects. *International journal of technology assessment in health care*, 22(1), 58-66.

23. Sharbafshaaer, M. (2019). Correlation between dimensions of psychological well-being with life satisfaction and self-regulation. *Journal of Fundamentals of Mental Health*, 21(3), 160-166.
24. SONNY, A. M. (2020). A Study on Work-life Balance in the age of Covid-19 and Impact on Employee Well-being and Performance (Doctoral dissertation, SCHOOL OF BUSINESS, SIAM UNIVERSITY, BANGKOK, THAILAND).
25. Stankevičienė, A., Tamaševičius, V., Diskienė, D., Grakauskas, Ž., & Rudinskaja, L. (2021). The mediating effect of work-life balance on the relationship between work culture and employee well-being. *Business Economics and Management (JBEM)*, 22(4), 988-1007.
26. Stussi, Y., Ferrero, A., Pourtois, G., & Sander, D. (2019). Achievement motivation modulates Pavlovian aversive conditioning to goal-relevant stimuli. *npj Science of Learning*, 4(1), 4.
27. Teboul, J. B., & Speicher, B. L. (2007). Regulating “foreign” language in the workplace: From myths to best practices. *International Journal of Diversity in Organisations, Communities and Nations*, 7, 169-180.
28. Van Den Heuvel, M., Demerouti, E., Bakker, A. B., Hetland, J., & Schaufeli, W. B. (2020). How do employees adapt to organizational change? The role of meaning-making and work engagement. *The Spanish journal of psychology*, 23, e56.
29. Yeoman, I., & McMahon-Beattie, U. (2011). The changing meaning of luxury. In *Revenue management: A practical pricing perspective* (pp. 72-85). London: Palgrave Macmillan UK.
30. Zen, A., & Rony, Z. T. (2023). Implementation Employee Wellbeing: Analysis of Work-Life Balance, Resilience, Assessment, and Coaching. *East Asian Journal of Multidisciplinary Research*, 2(6), 2525-40.
- 31.

المخاطرة في الاستثمار

الباحث: حسام فرحان

جامعة طهران - فارابي - كلية الادارة والاقتصاد قسم المحاسبة

mailto:hussamhu239@gmail.com

المشرف: الاستاذة الدكتورة نفيسة تقى زاده

تدريسية في جامعة طلوع مهر قم/ قسم المحاسبة

Nafisetaghizade@gmail.com

المخلص

تُعَدُّ المخاطرة الاستثمارية من أبرز التحديات التي تواجه المستثمرين والمديرين الماليين، حيث إنّ إدارتها الدقيقة تلعب دوراً حيوياً في الحفاظ على رأس المال وزيادة العوائد. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أنواع المخاطر المرتبطة بالاستثمار، واستعراض الأدوات والأساليب المستخدمة في إدارة المخاطر، بالإضافة إلى مناقشة التحديات القائمة في هذا المجال واستشراف الاتجاهات التكنولوجية الحديثة في إدارة المخاطر. في البداية، تمّ التعريف بمختلف أنواع المخاطر، مثل مخاطر السوق، والمخاطر الائتمانية، والمخاطر التشغيلية، مع توضيح أهمية فهمها. ثمّ تمّ تناول الأدوات المالية والأساليب التحليلية التي تُستخدم لتغطية وإدارة هذه المخاطر. بعد ذلك، تناولت الدراسة التحديات الهيكلية والثقافية والمؤسسية التي تعيق التطبيق الفعال لإدارة المخاطر. وأخيراً، تمّت مناقشة التوجّهات الحديثة، مثل استخدام الذكاء الاصطناعي، ودمج إدارة المخاطر مع الحوكمة المؤسسية، والاعتماد على المنهجيات المتعدّدة المستويات كاتجاهات مستقبلية لإدارة المخاطر. تشير نتائج الدراسة إلى أنّ النجاح في إدارة المخاطر يتطلّب منهجاً شاملاً يجمع بين المعرفة الفنية، والتكنولوجيا الحديثة، والثقافة التنظيمية الفعالة.

الكلمات المفتاحية

المخاطر الاستثمارية، إدارة المخاطر، الأدوات المالية، الذكاء الاصطناعي، الحوكمة المؤسسية، تحليل المخاطر، التكنولوجيا الحديثة، تغطية المخاطر

Abstract

Investment risk is one of the most critical challenges facing investors and financial managers, as its proper management plays a vital role in preserving capital and maximizing returns. This paper explores various types of investment risks, the tools and analytical methods used in risk management, the structural and institutional challenges in the field, and the emerging trends in risk governance supported by advanced technologies.

The study begins by identifying major risk categories such as market, credit, and operational risks, emphasizing the importance of understanding each type. It then investigates financial instruments and modern risk assessment techniques employed to mitigate exposure. Furthermore, it examines key cultural, organizational, and regulatory obstacles that hinder effective risk management in financial institutions.

Finally, the paper highlights modern trends including the application of artificial intelligence, integration of risk management into corporate governance frameworks, and multilayered approaches to risk handling.

Findings suggest that successful risk management requires a holistic approach—combining technical knowledge, advanced technology, and organizational culture—to create a resilient investment environment and ensure long-term financial sustainability.

Keywords : Investment Risk, Risk Management, Financial Instruments, Artificial Intelligence, Corporate Governance, Risk Analysis, Emerging Technologies, Risk Mitigation

المقدمة

يُعدّ الاستثمار أحد الركائز الأساسية للنمو الاقتصادي وتطور الأسواق المالية، لكنه غالباً ما يكون محفوفاً بدرجات متفاوتة من عدم اليقين والمخاطر. فالمخاطرة، بوصفها احتمال وقوع نتائج غير مرغوبة أو سلبية، قد تؤدي إلى خسائر مالية تؤثر على رأس المال المستثمر. وتتبع هذه المخاطر من تغيرات اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو تكنولوجية أو حتى بيئية، ما يجعل من الضروري فهمها وإدارتها بشكل دقيق لضمان استدامة العوائد المالية.

مع تطور الأسواق المالية وتعقيد أدوات الاستثمار، أصبحت أنواع المخاطر أكثر تنوعاً وتشابكاً. فلم تعد المخاطر تقتصر على السوق والائتمان، بل امتدت لتشمل المخاطر التشغيلية، التكنولوجية، وحتى المخاطر البيئية. هذا الواقع يحتم على المستثمرين ومديري المؤسسات المالية الاستعانة بأساليب وتقنيات حديثة لإدارة المخاطر، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي والتحليل الذكي للبيانات.

من جهة أخرى، تلعب الأطر التشريعية والرقابية دوراً بالغ الأهمية في تنظيم وتحجيم المخاطر، خاصة في ظل البيئة المالية المتقلبة. كما أنّ الثقافة التنظيمية داخل الشركات ومدى تبنّيها لفكر إدارة المخاطر ينعكسان بشكل مباشر على فاعلية الاستراتيجيات المتبعة.

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل شامل لمفهوم المخاطرة في الاستثمار، وتصنيف أنواعها، واستعراض الأدوات والأساليب الحديثة في إدارتها، إلى جانب تحليل التحديات القائمة، واستشراف الاتجاهات المستقبلية. ومن خلال الاعتماد على مصادر علمية عربية وفارسية، تسعى هذه الورقة إلى تقديم رؤية معرفية وتطبيقية تساعد صانعي القرار والمستثمرين في اتخاذ قرارات رشيدة ومبنية على فهم عميق للمخاطر.

بيان المشكلة

يُعدّ الاستثمار في الأسواق المالية نشاطاً محفوفاً بالمخاطر، على الرغم من الفرص الكامنة لتحقيق العوائد. ففي ظل تزايد التقلبات الاقتصادية، وتعقيد الأدوات المالية، والتغيرات السريعة في التكنولوجيا، إضافة إلى التحولات السياسية والاجتماعية، أصبحت إدارة المخاطر عاملاً أساسياً في عملية اتخاذ القرار الاستثماري. ورغم الأهمية البالغة لهذا الجانب، لا يزال العديد من المستثمرين، وحتى بعض مديري الأموال، يفتقرون إلى المعرفة المتخصصة، ويواجهون صعوبات في الوصول إلى أدوات الإدارة الحديثة، إلى جانب ضعف في البنية التحتية المؤسسية، مما يؤدي إلى ضعف القدرة على التعرف على المخاطر وتقييمها والتحكم بها.

هذه التحديات تُفسي إلى اتخاذ قرارات استثمارية غير مدروسة، وخسائر مالية كبيرة، وتراجع في ثقة المستثمرين بالأسواق. كما أن التقلبات الشديدة في الأسواق المحلية والعالمية تفرض ضغوطاً متزايدة على أنظمة إدارة المخاطر، ما يستدعي توظيف أدوات تحليلية وتقنيات متقدمة لمواكبة هذا الواقع المتغير. بناءً على ما سبق، تتمثل المشكلة المركزية لهذه الدراسة في السؤال التالي: كيف يمكن تعزيز إدارة المخاطر الاستثمارية من خلال استخدام الأساليب الحديثة، والتقنيات المتطورة، ومعالجة العقبات التنظيمية والثقافية والبنوية؟ وتسعى الدراسة إلى إيجاد حلول علمية وعملية تساهم في تحسين فعالية أنظمة إدارة المخاطر، وزيادة قدرة المستثمرين على اتخاذ قرارات رشيدة في بيئات استثمارية عالية المخاطر.

المبحث الأول: أساسيات المخاطرة في الاستثمار

المطلب الأول: تعريف وأهمية المخاطرة

الفرع الأول: تعريف المخاطرة في الأدبيات المالية

تُعد المخاطرة من المفاهيم الأساسية في العلوم المالية والاقتصاد، حيث تلعب دوراً مهماً في اتخاذ قرارات الاستثمار. بشكل عام، تعني المخاطرة احتمال حدوث نتائج مختلفة وغير مؤكدة في المستقبل، والتي قد تؤدي إلى ربح أو خسارة.

في الأدبيات المالية الفارسية، يُعرّف المخاطرة عادةً على أنها «عدم اليقين بالنسبة لعائد الاستثمار». وبحسب الدكتور حسن طاهري (١٣٩٨)، تعني المخاطرة في الاستثمار احتمال انحراف العائد الحقيقي عن العائد المتوقع (طاهري، ١٣٩٨، ص. ٤٥، دار نشر الجامعة في طهران). يمكن أن يكون هذا الانحراف إيجابياً أو سلبياً، إلا أن الأدبيات المالية تركز غالباً على الجانب السلبي.

من الناحية العربية، يُعرف الدكتور محمد الحسن (٢٠١٥) المخاطرة على أنها «احتمال وقوع خسارة أو عدم تحقيق المنافع المتوقعة»، ويجب أخذها بعين الاعتبار بدقة في عملية اتخاذ القرار المالي (الحسن، ٢٠١٥، ص. ١٢، دار العلم للكتب). كما يؤكد أن المخاطرة تعبر عن التقلبات المحتملة في عائد الاستثمار والتي يجب على المستثمر إدارتها.

من خلال التعريفات السابقة، يمكن الاستنتاج بأن المخاطرة تُعتبر أداة لقياس عدم اليقين وتقلبات العائدات في الاستثمارات، وأن الفهم الدقيق لها ضروري للمستثمرين لاتخاذ قرارات استثمارية مثلى.

الفرع الثاني: أهمية معرفة المخاطرة للمستثمر

تُعد المعرفة الدقيقة بالمخاطرة من المبادئ الأساسية للاستثمار الناجح. فمن دون فهم صحيح للمخاطر الموجودة، لن يكون المستثمر قادراً على اتخاذ قرارات مالية مناسبة، وقد يتعرض لخسائر لا يمكن تعويضها. في كتابه «إدارة المخاطر في الأسواق المالية»، يوضح الدكتور علي رضائي (١٣٩٧) أن «فهم المخاطرة يساعد المستثمر على تحديد مدى تحمله لتقلبات السوق، ومن خلال ذلك يستطيع بناء محفظة استثمارية تتناسب مع أهدافه ومستوى تحمله للمخاطرة» (رضائي، ١٣٩٧، ص. ٣٢، دار نشر پیام نور). وبعبارة أخرى، تُعد معرفة المخاطرة أساساً لوضع استراتيجيات الاستثمار.

وفي الأدبيات العربية، تؤكد الدكتورة فاطمة الزهراء القحطاني (٢٠١٨) أن «عدم المعرفة الصحيحة بالمخاطرة قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات مالية غير مناسبة وتقليل عوائد الاستثمار، لذا فإن التعليم والتوعية بأنواع المخاطر وطرق التعامل معها أمر حيوي» (القحطاني، ٢٠١٨، ص. ٥٠، دار الفكر العربي).

وبالنظر إلى هذه المناقشات، يمكن الاستنتاج أن معرفة المخاطرة لا تقتصر فقط على تحديد مستوى الخطر، بل تساهم أيضاً في تحسين إدارة رأس المال وتقليل احتمالية الخسائر الكبيرة. ولهذا السبب، يجب أن يكون تعليم المستثمرين واستخدام أدوات تحليل المخاطر جزءاً من متطلبات أي سوق مالي.

المطلب الثاني: الفرق بين المخاطرة وعدم اليقين**الفرع الأول: المخاطرة مقابل عدم اليقين (تعريفات وأمثلة)**

في العلوم المالية والاقتصاد، يُستخدم أحياناً مصطلحا المخاطرة وعدم اليقين بالتبادل، لكن هناك فروق جوهرية بينهما. ومن الضروري فهم هذه الفروق لتحليل ظروف الاستثمار بشكل صحيح. تعني المخاطرة حالة يمكن فيها قياس أو تقدير احتمالات وقوع نتائج مختلفة. بمعنى آخر، يمكن للمستثمر استخدام البيانات التاريخية والنماذج الإحصائية لتقدير احتمال حدوث كل نتيجة. يقول الدكتور مهدي حسيني (١٣٩٦): «المخاطرة تعني وجود توزيع احتمالي يمكن قياسه للنتائج المحتملة للاستثمار» (حسيني، ١٣٩٦، ص. ٢٨، دار النشر العلمية والثقافية).

في المقابل، عدم اليقين هو حالة لا يمكن فيها تحديد احتمالات النتائج بدقة أو لا تتوفر معلومات كافية. ببساطة، لا يستطيع المستثمر تحديد الاحتمالات بثقة. وتظهر هذه الحالة أكثر في الأسواق الناشئة أو في الظروف الاقتصادية المتقلبة جداً.

يوضح الدكتور سامر النجار (٢٠١٧) في كتابه «إدارة المخاطر المالية»: «الفرق الأساسي بين المخاطر وعدم اليقين هو أن المخاطر يمكن قياس احتمالاتها وتحليلها، أما عدم اليقين فهو غياب المعلومات الكافية للتنبؤ الدقيق بالنتائج» (النجار، ٢٠١٧، ص. ١٤٢، دار النهضة العربية).

على سبيل المثال، إذا كان المستثمر يعلم أن عائد السهم يحقق ربحاً في ٦٠٪ من الحالات وخسارة في ٤٠٪، فإن هذه الحالة تُعد مخاطرة لأن الاحتمالات معروفة. أما إذا استثمر في سوق جديدة تماماً بلا سجل تاريخي ولا توجد بيانات للتنبؤ، فهذه الحالة تُعد عدم يقين.

إدارة المخاطر تعتمد على الاحتمالات والإحصاء، بينما يتطلب عدم اليقين حلولاً أخرى مثل جمع معلومات إضافية، إنشاء سيناريوهات مختلفة، أو تبني سياسات احترازية.

الفرع الثاني: تأثير عدم اليقين على قرارات الاستثمار

يُعد عدم اليقين أحد أكبر التحديات في عملية اتخاذ قرارات الاستثمار، حيث يمكن أن يؤثر بشكل كبير على النتائج النهائية. عندما يواجه المستثمر حالة من عدم اليقين، لا يمكنه بسهولة تقدير احتمالية حدوث كل نتيجة، مما يجعل عملية اتخاذ القرار أكثر تعقيداً.

وفقاً للدكتور ناصر الغامدي (٢٠١٩)، «في مواجهة عدم اليقين، يميل المستثمرون عادة إلى اتخاذ قرارات أكثر حذراً أو يسعون إلى تقليل المخاطر من خلال جمع معلومات إضافية وتحليل سيناريوهات مختلفة» (الغامدي، ٢٠١٩، ص. ٨٧، دار الفكر الحديث). تساعد هذه المقاربة المستثمر على إدارة المخاطر غير المعروفة بشكل نسبي.

من ناحية أخرى، في ظل ظروف عدم اليقين، قد تكون النماذج المالية التقليدية المبنية على الاحتمالات الدقيقة غير فعالة. تشير الدكتورة مريم جبّاري (١٣٩٩) إلى أن «نماذج اتخاذ القرار في ظروف عدم اليقين يجب أن تكون مرنة وقادرة على التكيف مع البيانات غير الكاملة والمتغيرة» (جبّاري، ١٣٩٩، ص. ٦٠، دار نشر جامعة طهران).

بالإضافة إلى ذلك، تُعد الأسواق الناشئة أو الدول التي تعاني من عدم استقرار سياسي واقتصادي أمثلة بارزة على بيئات يرتفع فيها مستوى عدم اليقين، ويجب على المستثمرين فيها تحليل الظروف بحذر وذكاء أكبر.

يمكن القول إن عدم اليقين يزيد من تحديات اتخاذ القرار في الاستثمار، ويتطلب استخدام أدوات تحليلية متقدمة واستراتيجيات مرنة لإدارة المخاطر.

المطلب الثالث: تاريخ وتحولات مفهوم المخاطرة**الفرع الأول: التطور التاريخي لدراسة المخاطرة في الاقتصاد والمالية**

لدراسة مفهوم المخاطرة تاريخ طويل في علوم المالية والاقتصاد، حيث شهدت تحولات كثيرة من العصور القديمة وحتى يومنا هذا. في البداية، كانت المخاطرة تعني في الغالب المخاطر المادية والقمار في المعاملات التجارية، لكن مع مرور الوقت تطور المفهوم وأصبح أحد المحاور الرئيسية في التحليل المالي. في الأدبيات الفارسية، يشير الدكتور يوسف محمدي (١٣٩٥) في كتابه «تاريخ نظريات المخاطر» إلى أن «مفهوم المخاطرة بدأ في العصور الوسطى من خلال وثائق التأمين والمعاملات البحرية، ومع تطور الأسواق المالية، أصبح معياراً قابلاً للقياس والتحليل» (محمدي، ١٣٩٥، ص. ٢٠، دار نشر جامعة علامه طباطبائي). ومن الجانب العربي، يوضح الباحث البارز الدكتور عبد الله الزهراني (٢٠١٦): «تعود دراسة المخاطر إلى العصور القديمة، حيث كانت تُعتبر المخاطر تهديدات ملموسة مثل الكوارث الطبيعية والحروب، ولكن مع تطور الأسواق المالية، أصبحت المخاطر مفهوماً إحصائياً وتحليلياً أكثر تعقيداً» (الزهراني، ٢٠١٦، ص. ٣٥، دار الفكر).

مع مرور الوقت، بدأ الاقتصاديون والعلماء الماليون في تطوير نماذج ونظريات لقياس وإدارة المخاطرة بشكل كمي وكيفي. وتسارعت هذه العملية مع ظهور نظرية الاحتمالات والإحصاء والنماذج الرياضية في القرن العشرين، مما جعل مفهوم المخاطرة أكثر دقة وتطبيقاً.

الفرع الثاني: المناهج الحديثة للمخاطر

تتناول المناهج الحديثة للمخاطر، إلى جانب قياس تقلبات العائدات، تأثيرات الجانب النفسي للمستثمر، والعوامل الاقتصادية الكلية، والتقنيات الجديدة. تسعى هذه المناهج إلى فهم وإدارة المخاطر بصورة أكثر شمولاً وواقعية. تكتب الدكتورة سارة حسيني (١٣٩٩) في كتابها «المناهج الحديثة في إدارة المخاطر»: «مع تقدم التكنولوجيا ودخول البيانات الضخمة، تحول تحليل المخاطر من النماذج الإحصائية التقليدية إلى استخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة، مما يوفر قدرة أفضل على التنبؤ بتقلبات السوق» (حسینی، ١٣٩٩، ص. ٧٥، دار نشر جامعة طهران).

وفي الأدبيات العربية، يشير الأستاذ خالد الحمود (٢٠١٨) إلى أن «المنهجيات الحديثة في تحليل المخاطر تشمل استخدام التقنيات الرقمية وتحليل البيانات الضخمة، مما يمكن المستثمرين من اتخاذ قرارات أكثر دقة وفعالية» (الحمود، ٢٠١٨، ص. ٩٠، دار النشر الجامعي).

تعد هذه التحولات بشارة لبداية عصر جديد في إدارة مخاطر الاستثمار، حيث تلعب التكنولوجيا والمحورية على البيانات دوراً أساسياً.

المبحث الثاني: أنواع المخاطر في الاستثمار**المطلب الأول: المخاطر النظامية (المخاطر الشاملة)****الفرع الأول: تعريف المخاطر النظامية وأهميتها**

تُعرف المخاطر النظامية بأنها تلك المخاطر التي تؤثر على السوق بأكمله ولا يمكن تجنبها من خلال تنويع المحفظة الاستثمارية. تنجم هذه المخاطر عن عوامل اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية تؤثر على جميع أصول السوق.

وفقاً للدكتور رضا نصيري (١٣٩٧)، «المخاطر النظامية هي المخاطر الناتجة عن التغيرات في الاقتصاد الكلي مثل التضخم، أسعار الفائدة، والتقلبات السياسية، والتي لا يمكن تقليلها عن طريق التنويع» (نصيري، ١٣٩٧، ص. ٤٥، دار نشر جامعة طهران).

ويؤكد الدكتور أحمد الزهراني (٢٠١٩) أن «المخاطر النظامية تمثل التحديات التي يواجهها جميع المستثمرين بسبب الأحداث الاقتصادية والسياسية الكبرى التي تؤثر على السوق ككل» (الزهراني، ٢٠١٩، ص. ٥٢، دار الفكر).

لذلك، فإن فهم وإدارة المخاطر النظامية أمر بالغ الأهمية للمستثمرين لأنها تمثل الحد الأدنى من المخاطر التي لا يمكن إزالتها.

الفرع الثاني: مصادر المخاطر النظامية

تتعدد وتتنوع مصادر المخاطر النظامية كما يلي:

العوامل الاقتصادية: مثل التضخم، أسعار الفائدة، النمو الاقتصادي، وتقلبات أسعار النفط. تقول الدكتورة سمارة جمشيد (١٣٩٨): «التغيرات الاقتصادية الكبرى تؤدي إلى تحركات واسعة في الأسواق المالية مما يزيد من المخاطر النظامية» (جمشيد، ١٣٩٨، ص. ٣٥، دار نشر پیام نور).

العوامل السياسية: الأحداث السياسية مثل الحروب، تغير الحكومات، والسياسات الاقتصادية تؤثر على ثقة السوق. في المصادر العربية، يوضح الدكتور سامي الحسن (٢٠١٧) أن «عدم الاستقرار السياسي هو أحد أهم مصادر المخاطر النظامية لأنه يسبب تقلبات حادة في الأسواق المالية» (الحسن، ٢٠١٧، ص. ٤٧، دار الكتب العلمية).

العوامل الاجتماعية والطبيعية: الأزمات الاجتماعية مثل الاحتجاجات، الكوارث الطبيعية، والأوبئة لها تأثيرات واسعة على الأسواق.

المطلب الثاني: المخاطر غير النظامية (المخاطر الخاصة)

الفرع الأول: تعريف المخاطر غير النظامية وتمييزها عن المخاطر النظامية

المخاطر غير النظامية أو المخاطر الخاصة هي تلك المخاطر التي ترتبط بشركة معينة، أو صناعة محددة، أو قطاع معين من الاقتصاد، وعلى العكس من المخاطر النظامية، يمكن تقليلها أو إزالتها عن طريق تنويع محفظة الاستثمار.

يذكر الدكتور مهدي يوسف (١٣٩٨) في كتابه «تحليل وإدارة مخاطر الاستثمار» ما يلي:

«المخاطر غير النظامية تنشأ من عوامل مثل الإدارة الضعيفة للشركة، المشاكل القانونية، المنافسة داخل الصناعة، أو الأزمات الداخلية التي تؤثر فقط على أصل أو عدة أصول محددة، ويمكن تقليلها من خلال بناء محفظة متنوعة» (يوسف، ١٣٩٨، ص. ٧٨، دار أريانا قلم).

وفي الأدب العربي، يكتب الدكتور عبد السلام الخالدي (٢٠١٧) «المخاطر غير النظامية هي الخطر المرتبط بظروف خاصة لكيان مالي معين، ويختلف عن الخطر النظامي لأنه يمكن تقليله عن طريق التنويع في الاستثمارات» (الخالدي، ٢٠١٧، ص. ٥٨، دار النهضة العربية).

لذا، بينما المخاطر النظامية لا يمكن تجنبها، فإن المخاطر غير النظامية يمكن إدارتها وحتى إزالتها من خلال استراتيجيات مثل التنويع المناسب.

الفرع الثاني: استراتيجيات إدارة المخاطر غير النظامية

تُعتبر المخاطر غير النظامية قابلة للتقليل أو الإزالة من خلال تطبيق استراتيجيات مناسبة لإدارة المحفظة الاستثمارية. من أبرز هذه الاستراتيجيات هي التنويع، حيث يقوم المستثمر بتوزيع أصوله على مختلف القطاعات والشركات لتقليل تأثير أي حدث سلبي خاص بأصل معين. يقول الدكتور أحمد الزهراني (٢٠١٩): «التنويع هو الوسيلة الأساسية لإدارة المخاطر غير النظامية، حيث يساعد على تقليل الخسائر المحتملة الناتجة عن مشاكل داخلية في شركة أو قطاع معين» (الزهراني، ٢٠١٩، ص. ٦٥، دار الفكر).

كما يشير الدكتور فهد القحطاني (٢٠١٨) إلى أن: «التقييم الدقيق للأصول واختيار الشركات ذات الأداء المالي القوي يمكن أن يقلل من المخاطر غير النظامية بشكل كبير» (القحطاني، ٢٠١٨، ص. ٤٣، دار الكتب العلمية). بالتالي، فإن فهم طبيعة المخاطر غير النظامية وتطبيق استراتيجيات التنويع السليمة يعتبران من أهم عوامل نجاح المستثمر في تحقيق عوائد مستقرة وتقليل الخسائر المحتملة.

المطلب ثالث: المخاطر الناشئة في الاستثمار

الفرع الأول: تعريف وتصنيف المخاطر الناشئة

تشير المخاطر الناشئة إلى التهديدات التي تكون جديدة أو غير معروفة أو في طور الانتشار، والتي لم تُكتشف أو تُقاس بشكل كافٍ ضمن أطر إدارة المخاطر التقليدية في الماضي. هذه المخاطر غالباً ما تكون ذات طبيعة خفية، متطورة ومعقدة، وغالباً ما يتم التعرف عليها فقط بعد وقوع أضرار كبيرة. وفقاً لتعريف الدكتور الهام رضائي (١٤٠٠): «تشير المخاطر الناشئة إلى تلك التهديدات التي في مراحلها الأولى والتي لا تتوفر معلومات كافية لتحليلها بشكل كامل» (رضائي، ١٤٠٠، ص. ١١٢، منشورات منظمة الإدارة الصناعية).

وفي الأدبيات العربية، يذكر الدكتور حسن الطائي (٢٠٢٠) في كتابه "إدارة المخاطر المعاصرة: «المخاطر الناشئة هي تلك التي لم تكن معروفة أو ملموسة سابقاً، وقد تنجم عن التطورات التكنولوجية أو الاجتماعية أو المناخية» (الطائي، ٢٠٢٠، ص. ٩٥، دار صفاء للنشر).

تظهر هذه المخاطر عادة في مجالات مثل التغير المناخي، التحول الرقمي، الاضطرابات الجيوسياسية، الأوبئة، والتطورات السريعة في التكنولوجيا الحديثة.

تصنيف المخاطر الناشئة:

- المخاطر التكنولوجية: مثل الهجمات السيبرانية، الذكاء الاصطناعي غير الخاضع للرقابة، الاعتماد الكبير على الحوسبة السحابية وتقنية البلوك تشين.
- المخاطر البيئية: تغيرات المناخ، نقص الموارد الطبيعية، والكوارث الطبيعية غير المتوقعة.
- المخاطر الاجتماعية والسياسية: ظهور الحركات المدنية، زيادة عدم المساواة، عدم استقرار السياسات.
- مخاطر الصحة العامة: الأوبئة مثل كورونا، التهديدات البيولوجية، وضعف الأنظمة الصحية.

الفرع الثاني: تأثير المخاطر الناشئة على قرارات المستثمرين

تؤثر المخاطر الناشئة بشكل كبير على عملية اتخاذ القرار لدى المستثمرين بسبب عدم قابليتها للتنبؤ. عدم وجود بيانات تاريخية وعدم القدرة على التوقع الدقيق لنتائجها يجعل التحليلات التقليدية أقل فعالية. تكتب الدكتورة فرييا محمودي (١٤٠١) «يحتاج المستثمرون في مواجهة المخاطر الناشئة إلى مراقبة مستمرة للمعلومات ومرونة عالية في التكيف» (محمودي، ١٤٠١، ص. ٨٣، منشورات مركز البحوث النقدية والمصرفية).

ومن جهة أخرى، تؤكد المصادر العربية: «يجب على المستثمر الذكي أن يعتمد على سيناريوهات متعددة وخطط طوارئ لمواجهة المخاطر الجديدة التي قد تظهر فجأة» (حامد الراوي، ٢٠١٩، ص. ١٠٨، دار الجامعة الجديدة).

تشمل التأثيرات المهمة للمخاطر الناشئة:

- إحداث عدم استقرار في توقع عوائد الاستثمار
- تقليل ثقة المستثمرين في النماذج التقليدية

- زيادة تكاليف التغطية التأمينية والمالية
 - ضرورة تعزيز الهياكل الرقابية وأنظمة التقارير المستمرة
- لذلك، من الخطوات الأساسية لمواجهة هذه المخاطر تطبيق أنظمة إنذار مبكر، وتحليل المعلومات بشكل فوري، وتعزيز القدرة على الاستجابة السريعة في المؤسسات المالية.

مبحث الثالث: إدارة المخاطر في الاستثمار

المطلب الأول: المبادئ والأهداف لإدارة المخاطر

الفرع الأول: تعريف إدارة المخاطر وموقعها في عملية الاستثمار

إدارة المخاطر هي مجموعة من العمليات والسياسات والأدوات التي تُستخدم لتحديد وتقييم والسيطرة وتقليل المخاطر المحتملة. تساعد هذه العملية المستثمرين على فهم المخاطر بدقة واتخاذ قرارات استثمارية أكثر حكمة. يقول الدكتور محمد مهدي قاسمي (١٣٩٩) «إدارة المخاطر في الاستثمار هي عملية منظمة لتحديد أنواع التهديدات، تحليل تأثيرها، وتقديم حلول وقائية لمواجهة الخسائر المحتملة» (قاسمي، ١٣٩٩، ص. ٢٧، دار آريا نغار).

ويكتب الدكتور فهد العلي (٢٠١٨) في كتابه "إدارة المخاطر المالية: «إدارة المخاطر ليست مجرد عملية وقائية، بل هي عنصر أساسي في اتخاذ القرار الاستثماري الحكيم» (العلي، ٢٠١٨، ص. ٣٠، دار النهضة العربية).

إدارة المخاطر، بالإضافة إلى تحديد التهديدات، تساعد في التخصيص الأمثل للموارد، زيادة العائد، وحماية رأس المال في الظروف الاقتصادية غير المستقرة.

الفرع الثاني: الأهداف الرئيسية لإدارة المخاطر في الاستثمار

الهدف من إدارة المخاطر هو تقليل تأثير التهديدات على الأداء المالي وزيادة احتمال النجاح في تحقيق أهداف الاستثمار. وتتضمن بعض الأهداف الرئيسية ما يلي:

- حماية رأس المال: الهدف الأهم لإدارة المخاطر هو منع الخسائر غير القابلة للتعويض. يكتب الدكتور علي شريفي (١٤٠٠): «كل قرار استثماري بدون تقييم للمخاطر يعادل قبولاً غير واع لاحتمال الفشل» (شريفي، ١٤٠٠، ص. ٤٩، دار مهتاب دانش).
- زيادة العائد المعدل حسب المخاطر: الاستثمار الأمثل ليس فقط تحقيق عائد مرتفع، بل خلق توازن مناسب بين المخاطر والعائد.
- تعزيز اتخاذ القرار الاستراتيجي: الإدارة الفعالة للمخاطر تمكن صناع القرار من تحليل السيناريوهات المختلفة واختيار الخيارات الأمثل.
- الاستدامة على المدى الطويل: الاستثمارات التي تتضمن إدارة مخاطر تتحمل تقلبات السوق بشكل أفضل.

وفي المصادر العربية أيضاً: «الهدف من إدارة المخاطر ليس تجنبها تماماً، بل معرفة كيفية التفاعل معها والتقليل من آثارها على الأهداف الاستثمارية» (مازن عبد الفتاح، ٢٠١٩، ص. ٦٤، دار اليقظة للنشر).

المطلب الثاني: الأدوات والأساليب في إدارة مخاطر الاستثمار

الفرع الأول: الأدوات المالية والعقدية

في عملية إدارة المخاطر، تلعب الأدوات المالية خاصة المشتقات المالية والأدوات العقدية مثل التأمين دوراً محورياً في تغطية المخاطر.

١. العقود المشتقة: (Derivatives)

تتيح أدوات مثل العقود الآجلة، وعقود الخيارات، والمقايضات للمستثمرين اتخاذ رد فعل استباقي تجاه تقلبات السوق.

في كتاب إدارة المخاطر في الأسواق المالية للدكتور عبد السلام فاضل المجالي جاء: «الأدوات المالية المشتقة هي الوسيلة الأكثر فعالية للسيطرة على تقلبات السوق، حيث تُستخدم للتحوط ضد المخاطر المرتبطة بتغيرات الأسعار أو أسعار الفائدة أو حتى العملات الأجنبية» (المجالي، ٢٠١٧، ص. ١٠٤، دار اليقظة العربية للنشر والتوزيع).
٢. التأمينات المالية والعقود التغطية:

يمكن للمستثمرين استخدام وثائق التأمين المالي لتعويض جزء كبير من خسائرهم في حال حدوث حادث أو ضرر معين.

وذكر الدكتور محمد الطحاوي في كتابه التحوط وإدارة المخاطر: «تلعب التغطية التأمينية دوراً رئيسياً في تخفيف آثار المخاطر التمويلية، وخاصة في حالات التقلبات غير المتوقعة في الأسواق» (الطحاوي، ٢٠١٩، ص. ٧٩، دار الجامعات المصرية).

الفرع الثاني: الأساليب التحليلية والاستراتيجية

إدارة المخاطر العلمية تعتمد على نماذج وتحليلات دقيقة إحصائية وسيناريوهات مستقبلية.

١. تحليل السيناريو وتحليل الحساسية:

يُعتبر تحليل السيناريو أداة للتنبؤ بردود فعل الاستثمار تجاه ظروف اقتصادية مختلفة، بينما يقوم تحليل الحساسية بدراسة تأثير تغير متغير واحد (مثل سعر الفائدة أو التضخم) على العائد.

في كتاب استراتيجيات إدارة المخاطر للدكتور خالد النعيمي جاء: «يُعتبر تحليل السيناريوهات أداة ضرورية في إدارة المخاطر، خصوصاً عند اتخاذ قرارات استثمارية في بيئات غير مستقرة» (النعيمي، ٢٠٢٠، ص. ١١٩، دار الشروق العربية).

٢. النماذج الكمية مثل - VaR القيمة المعرضة للخطر

هذا النموذج الإحصائي يحدد مقدار الخسارة المحتملة في أسوأ الحالات خلال فترة زمنية معينة.

في بحث النماذج الكمية في إدارة مخاطر المحافظ الاستثمارية الذي قدمته الدكتورة هناء الزيد في جامعة الكويت، جاء: «يُستخدم نموذج القيمة المعرضة للخطر لتحديد أسوأ خسارة محتملة في فترة زمنية محددة مع مستوى ثقة معين، ويُعد من أهم أدوات تقييم المخاطر» (الزيد، ٢٠٢١، ص. ٢١، منشورات جامعة الكويت، قسم إدارة الأعمال).

٣. أنظمة الذكاء الاصطناعي والتنبؤ المبكر:

تعتمد بعض المؤسسات الاستثمارية على الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة لاكتشاف الاتجاهات عالية الخطورة. في مقال علمي بمجلة التمويل والاستثمار: «الأنظمة الذكية التي تعتمد على التحليل التنبؤي أصبحت ضرورية لإدارة المخاطر المعقدة والمتغيرة بسرعة» (مجلة التمويل والاستثمار العربي، العدد ٢٣، ٢٠٢٢، ص. ٣٨).

المطلب الثالث: التحديات والرؤى المستقبلية في إدارة مخاطر الاستثمار

الفرع الأول: التحديات الحالية في تطبيق إدارة المخاطر

على الرغم من الأهمية الكبيرة لإدارة المخاطر في مجال الاستثمار، إلا أن هناك عقبات وتحديات تعرقل التطبيق الفعال لها. وغالباً ما تشمل هذه التحديات الجوانب الفنية، والثقافية، والمعلوماتية، والمؤسسية.

١. ضعف في البنية التحتية المعلوماتية والتحليلية:

في العديد من المؤسسات المالية، لا تتوفر بيانات كافية لتقييم دقيق للمخاطر، أو لا يتم تحديثها بانتظام. كما أن عدم توفر نماذج تحليلية متقدمة يعيق التنبؤ الدقيق بالمخاطر.

وبحسب تقرير للدكتور علي رحمانى (١٣٩٩ هـ ش): «عدم وجود معلومات حديثة ومتكاملة في مجال الاستثمار يُعدّ العائق الأكبر أمام تحديد وتقييم المخاطر» (رحمانى، ١٣٩٩، ص. ٧٥، منشورات معهد التعليم العالي للمصرفية في إيران)

٢. المقاومة التنظيمية للتغيير:

في العديد من الشركات، تُظهر الثقافة المؤسسية مقاومة تجاه تبني أنظمة حديثة لإدارة المخاطر. كما أن صناع القرار في بعض الأحيان لا يبدون استعداداً لتغيير الأساليب التقليدية.

وقد ورد في كتاب إدارة المخاطر وأساليب التحدي للدكتور زيد الحريري: «الافتقار إلى ثقافة مؤسسية داعمة لإدارة المخاطر يُعد من أهم العوائق التي تمنع تطبيق استراتيجيات فعالة في هذا المجال»

(الحريري، ٢٠٢١، ص. ٥٩، دار الروافد الثقافية، بيروت)

٣. عدم اتساق القوانين والمؤسسات الرقابية:

في بعض الدول، لا سيما الدول النامية، لا يتم تصميم الأطر القانونية بما يتناسب مع تعقيد الأسواق المالية، كما أن الهيئات الرقابية تفتقر إلى الأدوات اللازمة لمتابعة وتقييم المخاطر بشكل فعال.

الفرع الثاني: الاستشراف المستقبلي والاتجاهات الناشئة في إدارة المخاطر

مع تسارع التحولات الاقتصادية والتكنولوجية والمناخية، تتجه إدارة المخاطر نحو استخدام أدوات متقدمة واستشرافية لمواجهة التحديات المستقبلية.

١. الاستفادة من الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة:

تُستخدم أنظمة تحليل البيانات الضخمة (Big Data)، والخوارزميات التنبؤية، والشبكات العصبية الاصطناعية في العديد من شركات الاستثمار حالياً لتحليل المخاطر بشكل أكثر دقة وسرعة.

وفي بحث بعنوان المخاطر والإدارة الذكية جاء ما يلي: «تُعد أدوات الذكاء الاصطناعي حجر الأساس في مستقبل إدارة المخاطر، حيث توفر قدرة غير مسبقة على تحليل الأنماط والتوقعات السريعة»

(مجلة دراسات إدارية ومالية، جامعة بغداد، المجلد ١٨، العدد ٢، ٢٠٢٣، ص. ٤٤)

٢. دمج إدارة المخاطر مع الحوكمة المؤسسية:

في المستقبل، لن تُعتبر إدارة المخاطر وحدة مستقلة، بل ستكون جزءاً أساسياً من عمليات الحوكمة المؤسسية الشاملة. (Corporate Governance)

وقد كتبت الدكتورة منيرة كريمي (١٤٠٢ هـ ش): «ستكون إدارة المخاطر ناجحة فقط عندما تنتقل من كونها نهجاً دفاعياً إلى أن تصبح جزءاً من عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي» (كريمي، ١٤٠٢، ص. ١٠٢، منشورات علم اقتصاد نوين)

٣. الاستراتيجية متعددة الطبقات: (Multi-Layer Risk Strategy)

سيكون النموذج السائد في المستقبل قائماً على الجمع بين الأساليب التقليدية والحديثة، واستخدام التحليلات الكمية والنوعية، ومشاركة كافة مستويات المؤسسة في تحديد ومراقبة المخاطر.

وقد ورد في المصادر العربية: «يجب أن يعتمد مستقبل إدارة المخاطر على استراتيجية متعددة المستويات تشمل الجانب التكنولوجي، البشري، والتنظيمي» (نبيل حمود، استراتيجيات إدارة المخاطر المعاصرة، ٢٠٢٢، ص. ١٢٣، دار الفكر العربي، القاهرة)

الاستنتاج

تعدّ مخاطر الاستثمار من أكثر التحديات تعقيداً وأهمية التي تواجه المستثمرين، وهي تتطلب إدارة ذكية وعلمية. في هذه الدراسة، ومن خلال الاستفادة من مصادر متنوعة باللغة الفارسية والعربية، قمنا بتحليل دقيق للمفاهيم والأدوات والتحديات والاتجاهات الحديثة في إدارة المخاطر.

تشير الدراسات المستندة إلى المصادر الفارسية، مثل كتب قاسمي (٢٠٢٠)، شريفي (٢٠٢١) ورحماني (٢٠٢٠)، إلى أن التعرف على المخاطر واستخدام الأدوات التحليلية مثل نماذج "القيمة المعرضة للخطر" (VaR) وتحليل السيناريوهات يلعب دوراً محورياً في بيئة الأسواق المالية الإيرانية. كما تؤكد أبحاث منيژه كريمي (٢٠٢٣) على أهمية دمج إدارة المخاطر مع الحوكمة المؤسسية، مما يُعد نقطة تحول في مستقبل الإدارة المالية.

من ناحية أخرى، توضح المصادر العربية مثل أعمال عبدالسلام المجالي (٢٠١٧)، خالد النعيمي (٢٠٢٠)، محمد الطحاوي (٢٠١٩) وزيد الحريري (٢٠٢١)، أن الأدوات المالية المشتقة، والعقود التحوطية، واستخدام التقنيات الذكية مثل الذكاء الاصطناعي، تُعتبر حلولاً فعالة لإدارة المخاطر في الدول العربية بالمنطقة. إضافة إلى ذلك، تؤكد المقالات الأكاديمية والأبحاث الحديثة في مجال الأنظمة الذكية والتعلم الآلي (مجلة دراسات إدارية ومالية، جامعة بغداد، ٢٠٢٣) أن مستقبل إدارة المخاطر مرهون ببنية التكنولوجيا الحديثة والمقاربات متعددة الأبعاد.

وفي الختام، يمكننا القول إن إدارة المخاطر عملية متعددة الجوانب تتطلب تكاملاً بين التحليلات الإحصائية، والتقنيات المتقدمة، والأطر القانونية، والثقافة التنظيمية. لذلك، ينبغي على المستثمرين والمديرين الماليين في كلا السياقين (الفارسي والعربي) أن يعتمدوا نهجاً شاملاً قائماً على المعرفة لتطوير استراتيجيات مناسبة لتحديد وتقييم والتعامل مع المخاطر، من أجل تحقيق النجاح المستدام في بيئات الأسواق المتغيرة والمعقدة في عصرنا الحالي.

قائمة المراجع

• المراجع العربية:

١. العلي، فهد. (٢٠١٨). إدارة المخاطر المالية. بيروت: دار النهضة العربية. الصفحة المستخدمة: ص. ٣٠.
٢. البغدادي، عبدالله. (٢٠١٨). إدارة المحافظ المالية والتحوط. القاهرة: دار الحكمة. الصفحة المستخدمة: ص. ٧٣.
٣. النعيمي، خالد. (٢٠٢٠). استراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية. عمان: دار الشروق العربية. الصفحة المستخدمة: ص. ١١٩.
٤. الطحاوي، محمد. (٢٠١٩). التحوط وإدارة المخاطر. الإسكندرية: دار الجامعات المصرية. الصفحة المستخدمة: ص. ٧٩.
٥. الزيد، هناء. (٢٠٢١). النماذج الكمية في إدارة مخاطر المحافظ الاستثمارية. الكويت: منشورات جامعة الكويت، قسم إدارة الأعمال. الصفحة المستخدمة: ص. ٢١.
٦. الحريري، زيد. (٢٠٢١). إدارة المخاطر وأساليب التحدي. بيروت: دار الروافد الثقافية. الصفحة المستخدمة: ص. ٥٩.
٧. المجالي، عبدالسلام فاضل. (٢٠١٧). إدارة المخاطر في الأسواق المالية. عمان: دار اليقظة العربية للنشر والتوزيع. الصفحة المستخدمة: ص. ١٠٤.
٨. حمود، نبيل. (٢٠٢٢). استراتيجيات إدارة المخاطر المعاصرة. القاهرة: دار الفكر العربي. الصفحة المستخدمة: ص. ١٢٣.

٩. مجلة دراسات إدارية ومالية، جامعة بغداد. (٢٠٢٣). المخاطر والإدارة الذكية. المجلد ١٨، العدد ٢، ص. ٤٤

١٠. مجلة التمويل والاستثمار العربي. (٢٠٢٢). تحليل المخاطر المالية في ظل الذكاء الاصطناعي. العدد ٢٣، ص. ٣٨

• المراجع الفارسية:

١. قاسمي، محمدمهدي. (٢٠٢٠). إدارة المخاطر في الاستثمار. طهران: منشورات آريا نغار. الصفحة المستخدمة: ص. ٢٧

٢. شريف، علي. (٢٠٢١). استراتيجيات اتخاذ القرار المالي بمنهجية إدارة المخاطر. طهران: منشورات مهتاب دانش. الصفحة المستخدمة: ص. ٤٩

٣. توکلي، سعيد. (٢٠٢٢). المشتقات المالية وتغطية المخاطر في سوق رأس المال. طهران: منشورات البورصة والأوراق المالية. الصفحة المستخدمة: ص. ٩١

٤. ناصري، بروين. (٢٠٢٠). الإدارة الحديثة للمخاطر والتقنيات الناشئة. طهران: نشر ترمه. الصفحة المستخدمة: ص. ٥٩

٥. رحمان، علي. (٢٠٢٠). البنى التحتية المعلوماتية في اتخاذ القرارات المالية. طهران: المعهد العالي لتعليم المصرفية الإيرانية. الصفحة المستخدمة: ص. ٧٥

٦. كريمي، منير. (٢٠٢٣). الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر. طهران: منشورات علم الاقتصاد الحديث. الصفحة المستخدمة: ص. ١٠٢

العفو العام ومدى تأثيره على الموظف المُعاقب في القانون العراقي

م.د. أحمد محمد عزيز

كلية الأمام الكاظم (عليه الصلاة والسلام) للعلوم الإسلامية الجامعة/ قسم القانون

المخلص

يتناول بحثنا موضوع العفو العام ومدى تأثيره على الموظف المُعاقب في القانون العراقي من خلال دراسة مفهوم العفو العام وتمييزه عن العفو العام وبيان موقف القضاء العراقي من اعادة الموظف المُعاقب لوظيفته بعد العفو، وتوضيح العقوبة، التأديبية الأصلية والتبعية التي يمكن فرضها الشخص ومدى تأثرها بالعفو. وتم تسليط الضوء على النصوص والقواعد القانونية التي تحكم العفو العام في العراق والتشريعات التي تُخص الخدمة المدنية، وتم مناقشة امكانية إعادة الموظف المُعاقب لوظيفته بعد صدور العفو العام، وتم تقديم رؤية تحليلية لموقف المشرع العراقي من تأثير العفو العام على السجل الجنائي والإداري للموظف، ومدى قدرة العفو العام على تحقيق التوازن فيما بين مصلحة الموظف ومقتضيات النظام الوظيفي العام. الكلمات المفتاحية: العفو العام، العقوبات التأديبية الأصلية، العقوبات التأديبية التبعية، السجل الإداري، السجل الجنائي.

Summary

Our research deals with the topic of general amnesty and its impact on the punished employee in Iraqi law by studying the concept of general amnesty and distinguishing it from general amnesty and clarifying the position of the Iraqi judiciary on the reinstatement of the punished employee to his job after the amnesty, and clarifying the original and subsidiary disciplinary penalties that can be imposed on the employee and the extent to which they are affected by the general amnesty. The legal texts and rules governing the general amnesty in Iraq and the legislation related to the civil service were highlighted, and the possibility of reinstating the punished employee to his job after the issuance of the general amnesty was discussed. An analytical vision was presented of the position of the Iraqi legislator on the impact of the general amnesty on the employee's criminal and administrative record and the extent to which the general amnesty can achieve a balance between the employee's interest and the requirements of the general employment system.

Keywords: General amnesty, original disciplinary sanctions, subsidiary disciplinary sanctions, administrative record, criminal record.

المقدمة

أن العفو العام يُعد من الأدوات القانونية المهمة التي عادة ما تلجأ إليها الدول من أجل تحقيق أهداف اجتماعية وسياسية وقانونية مختلفة، إذ يتم بموجبه إسقاط الصفة الجرمية عن أفعال كانت تُعد جرائم من وجهة نظر نظر القانون، بالتالي يؤدي إلى إنهاء العقوبات التي ترتبت على تلك الأفعال وآثارها القانونية. ويتميز العفو العام عن

العفو الخاص بكونه يشمل فئة كبيرة و واسعة من الأشخاص، ويصدر عادةً بقانون عن السلطة التشريعية، بينما العفو الخاص يكون قراراً فردياً يصدر عن رئيس الدولة وفق ضوابط محددة.

ويستخدم العفو العام في العراق، مثل غيره من الدول، كأداة لتحقيق المصالحة الوطنية أو لتخفيف العبء عن المؤسسات العقابية أو لتجاوز ظروف استثنائية، مثل الأزمات السياسية أو الحروب أو فترات الانتقال والانتقال السياسي، والعراق شهد صدور قوانين عدة للعفو العام في مراحل مختلفة، كان آخرها قانون العفو العام رقم ٢٧- لسنة ٢٠١٦، الذي تم تعديله بموجب القانون رقم ٢ لسنة ٢٠٢٥، والذي أثار جدلاً واسعاً حول نطاق تطبيقه، ولا سيما فيما يتعلق بالعقوبات التأديبية التي تفرض على الموظفين.

فإن العفو العام يبرز إشكالية قانونية بالغة الأهمية تتعلق بمدى شموله للعقوبات التأديبية التي تفرض على الموظف الذي ارتكب مخالفة إدارية أو وظيفية، فبينما يهدف العفو العام إلى منح فرصة جديدة للأفراد الذين ارتكبوا جرائم أو مخالفات معينة، فإنه من الممكن أن يتعارض مع القواعد الإدارية التي تهدف إلى ضمان كفاءة الجهاز الوظيفي للدولة وحماية المال العام.

أهداف البحث:

لما تقدم، فإن بحثنا يهدف إلى دراسة الأثر القانوني للعفو العام على الموظف المعاقب تأديبياً، من خلال تحليل النصوص القانونية ذات الصلة، واستعراض الاجتهادات القضائية وآراء الفقه القانوني في هذا الشأن، كما يتناول البحث التوازن بين حق الموظف في الاستفادة من العفو العام، وضرورة الحفاظ على القواعد الوظيفية التي تضمن انضباط الجهاز الإداري للدولة، كما يهدف إلى بيان مفهوم العفو العام وأساسه القانوني في التشريع العراقي، وتوضيح نطاق تطبيق العفو العام ومدى شموله للعقوبات التأديبية.

وتحليل موقف المشرع العراقي في القوانين المختلفة من تأثير العفو العام على حقوق الموظف المعاقب تأديبياً، وهدف أيضاً إلى استعراض بعض الاجتهادات والقرارات القضائية ذات الصلة من أجل توضيح الاتجاهات المختلفة حول هذه المسألة.

أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث في ظل تكرار صدور قوانين العفو العام في العراق، وأثرها المباشر على الموظفين الذين سبق أن تعرضوا لعقوبات تأديبية، وكما تكمن أهمية البحث أيضاً في الحاجة إلى تحديد الأثر القانوني للعفو العام على الوضع الوظيفي للموظف لاسيما السجل الإداري والجنائي للموظف، وما إذا كان العفو يتيح له استعادة حقوقه الوظيفية بصورة كاملة، أم أنه لا يؤثر على العقوبات التأديبية المفروضة عليه.

إشكالية البحث:

تدور إشكالية البحث حول مدى تأثير العقوبات الانضباطية الأصلية والتبعية المفروضة على الموظفين المرتكبين مخالفات إدارية بالعفو العام، وما إذا كان العفو العام يمتد ليشمل هذه العقوبات، أم أنه يقتصر على العقوبات الجنائية فقط.

تساؤلات البحث:

تطرح الدراسة تساؤلات حول كيفية تعامل المشرع العراقي مع مسألة العفو العام ومدى تأثيره على الموظف المعاقب، وأن كان هناك تعارض بين قرارات العفو العام والقوانين الوظيفية التي تحكم عمل الموظفين وأهم هذه التساؤلات:

- ١- ما مفهوم العفو العام؟ وهل يختلف عن العفو الخاص؟
- ٢- ما موقف القضاء العراقي من إعادة الموظف المعاقب لوظيفته بعد صدور العفو العام؟
- ٣- ما المقصود بالعقوبات التأديبية الأصلية؟

٤ - ما المقصود بالعقوبة الأنضباطية التَّبَعِيَّة؟

٥ - ما مدى تأثير العفو العام بالعقوبات التأديبية الأصلية والتبعية؟

منهج البحث:

أعتمدنا على المنهج التحليلي لدراسة النصوص القانونية والتشريعات ذات الصلة بالعفو العام والعقوبات التأديبية الأصلية والتبعية في العراق، بالإضافة إلى المنهج المقارن لمقارنة موقف التشريع العراقي مع بعض القوانين العربية والدولية، وأيضاً المنهج الوصفي لاستعراض تطبيقات العفو العام وتأثيراته في العراق.

هيكلة البحث:

تم تقسيم بحثنا على مبحثين، نتناول في المبحث الأول، ماهية العفو العام والموظف العام، ومن خلال مطلبين الأول تناول مفهوم العفو العام، اما المطلب الثاني خُصص لمفهوم الموظف العام وموقف القضاء العراقي من إعادته للوظيفة بعد العفو عنه.

أما المبحث الثاني تطرق لمدى تأثير العفو العام على العقوبات التأديبية في الوظيفة العامة ومن خلال مطلبين، الأول خُصص للعقوبات التأديبية الأصلية ومدى تأثير العفو العام عليها، في حين تناول المطلب الثاني للعقوبات التأديبية التبعية ومدى تأثير العفو العام عليها.

المبحث الأول: ماهية العفو العام والموظف العام

لبيان ماهية العفو العام والموظف العام، سنقسم، هذا المبحث إلى مطلبين، نتناول في الأول مفهوم العفو العام وفي الثاني مفهوم الموظف العام وموقف القضاء العراقي من إعادته للوظيفة بعد العفو عنه.

المطلب الأول: مفهوم العفو العام

أن العفو العام بصورة عامة عبارة عن قرار يصدر من السلطات المختصة في الدولة ويكون الهدف منه إعفاء مجموعة من الأشخاص من العقوبات أو الملاحقات القانونية المرتبطة بجرائم معينة، وعادة ما يكون لأسباب اقتصادية أو سياسية، أو اجتماعية.

ولبيان مفهوم العفو العام سنتطرق في هذا المطلب لتعريف العفو العام في الفرع الأول والفرع الثاني نُخصّصه لبيان أهم إيجابيات وسلبيات العفو العام.

الفرع الأول: تعريف العفو العام

هو إجراء تذهب إليه الدولة من خلال إصدار قانون ينظم الطريقة والآلية الرصينة للعمل به، حيث أنه لا يستهدف شخصاً معين بذاته أو مجموعة من الأشخاص، بل يستهدف من يصدق عليهم تنفيذ هذا القانون عامه

ونفذ هذا القانون يشمل الجرائم المقترفة قبل ذلك ولا يسري لما بعد نفاذه كما في المادة (٦) من قانون رقم ٢ لسنة ٢٠٢٥ التعديل الثاني لقانون العفو العام رقم ٢٧ لسنة ٢٠١٦ بنصها "تسري أحكام، قانون العفو العام رقم ٢٧ لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته على الجرائم الواقعة قبل نفاذ هذا القانون"، حيث تتقدم الدولة بأكملها بمبادرتها الإصلاحية بالتنازل عن حقها بالشروط المذكورة في بنود القانون وتعليمات تنفيذه الصادرة من الجهات المعنية لتسهيل تنفيذ هذا القانون، دون غصب أصحاب الحق الشخصي بالتنازل عن حقهم.

وعند استيفاء الشروط المطلوبة لشمول مرتكب الجريمة شمولاً حقيقياً لا ليس فيه، فإنه يترتب عليه القضاء الدعوى الجزائية ومحو حكم الإدانة الصادر فيها وخلع الصفة الجرمية عنه، وسقوط جميع العقوبات الأصلية (أحكام الإعدام والسجن والحبس والغرامة، في حالة عدم نص القانون على غير ذلك). (العراقي،

(١٩٦٩)

والعقوبات التبعية (الحرمان من بعض الحقوق والمزايا كالحُرمان من تولي الوظائف العامة والخدمات وعضوية المجالس التمثيلية وإدارة الشركات والعضوية فيها)، والعقوبات التكميلية (المصادرة والحرمان من تولي بعض الوظائف العامة وبعض المجالس، ونشر الأحكام).

والتدابير الاحترازية (الحجز في مأوى علاجي، وحظر ارتياد بعض الأماكن، ومراقبة الشرطة). والعقوبات التبعية هي العقوبات التي تلحق المحكوم عليه، بحكم القانون دون الحاجة إلى النص عليها في الحكم (المادة ٩٥- من قانون العقوبات)، أما العقوبات التكميلية فهي التي يجوز للمحكمة أن تقرر عند الحكم فرضها على المحكوم عليه، أي أن أمر الحكم بها متروك لتقدير المحكمة (المواد ١٠٠-١٠٢ من قانون العقوبات). ومن جانبنا نؤيد مثل هكذا خطوات تشريعية وتنفيذية وقضائية تهدف إلى منح الفرصة الإصلاحية لمرتكبي الجرائم وأخص هنا: ممن اقترحها بدافع العجلة المقيتة والعصبية الضارة حيث أن بعضهم ليس لديهم سوابق قضائية وغير ممتنعين مهنة الجريمة كغيرهم.

بشرط أن تراعي هذه الخطوات الضوابط الشرعية والقانونية اللازمة للتطبيق لمنع إشاعة الاستسهال لارتكاب الجرائم من خلال الايضاح للرأي العام عن هدف هذا القانون والغاية السامية منه وهي الاستقرار الاجتماعي ومحو الجرائم التي أرتكبت بظروف خاصة سيئة قد لا تمثل صاحبها. ويخاطب هذا القانون العراقي حصرا كما في المادة الأولى منه، ولا يشمل غير العراقيين ممن ارتكبوا الجرائم التي تحاسب عليها القوانين العراقية المرعية.

يبرز أبوية الدولة العراقية من خلال السرعة الملحوظة في تنفيذ هذا القانون بالمادة (٨) من قانون رقم (٢) لسنة ٢٠٢٥ التعديل الثاني لقانون العفو العام رقم ٢٧ لسنة ٢٠١٦ والتي تنص على "ينشر هذا القانون بالجريدة الرسمية وينفذ من تاريخ التصويت عليه في ٢١-٠١-٢٠٢٥".

والعفو هو ضد الانتقام، وهو اسقاط ما تبقى ممن يستحقه من القصاص والغرامة وإيقاف التثريب والتفريع لمرتكبي الجرائم ومحو ذلك من الصحيفة الجنائية الخاصة به. وقد عرف القضاء العراقي العفو بأنه "سقوط الجريمة ويترتب عليه إنقضاء الدعوى الجزائية ومحو آثارها بأثر رجعي". (قرار محكمة التمييز الاتحادية، ٢٠٠٣).

وعرف القضاء المصري العفو (العام) الشامل بأنه "عبارة عن قانون يؤدي إلى تعطيل نصوص قانون العقوبات المصرية بأنه" دون المساس بالحقوق المدنية" (الملك، ١٩٣٠، صفحة ٢٥٠)، وكذلك عرفه قانون العقوبات المصري بأنه "منع أو إيقاف السير في إجراءات الدعوى، أو هو حكم الإدانة ولا يمس حقوق الغير، إلا إذا نص القانون الصادر بالعفو على خلاف ذلك". (المصري، ١٩٧٣، صفحة المادة ٧٦).

ولما تقدم نستطيع تعريف العفو العام بأنه المقدرة المنضبطة للسلطات المعنية على محو الماضي الجرمي بقانون ينظم لذلك.

الفرع الثاني: إيجابيات العفو العام وسلبياته

لأهمية التطرق لذلك لابد لنا من تقسيمه إلى:

أولاً: إيجابيات العفو العام:

يمكن تجسيد إيجابيات العفو العام بشكل عام وفي المجال الأدبي بشكل خاص بما يأتي:

١- لكل خطوة تشريعية غيث من المنافع التي يحظى بها المستهدف منه، كون هذه النصوص تقف خلفها

أرواح تراعي المصلحة العامة بلحاظ الحفاظ على الحقوق العامة والخاصة وفقا لمبادئ العدالة وسيادة

القانون مما لا يعرض السلم المجتمعي إلى أخطار محدقة.

٢- تقديم المساعدة لمن حاد عن جادة الحق والصواب بتصحيح مساره ونهجه وخطه.

- ٣- التخفيف عن كاهل عوائلهم النفسية والجسدية.
- ٤- مراجعة الذات لاتخاذ القرارات الصائبة بعدم السير في هذه المنزلاقات مجدداً.
- ٥- وأيضا من الإيجابيات المهمة لتشريع قانون العفو العام وتنفيذه بصورة صحيحة هي بث روح التسامح والتصالح في المجتمع وغلّق الملفات السابقة وفتح صفحة جديدة.
- ٦- والجدير بالذكر أن من أهم الإيجابيات هو الافراج عن الأبرياء ممن قمعوا في السجون نتيجة مسببات غير صحيحة.
- ٧- وكذلك الحد من الاكتظاظ الشديد داخل السجون العراقية، مما يقلل الأعباء المالية على خزينة الدولة.
- ٨- في المجال التأديبي يمكن للعفو العام أن يحقق المصالحة داخل المؤسسات المهنية حيث يُستخدم العفو كوسيلة لإصلاح العلاقات بين الإدارة والموظفين، لاسيما بعد فترات التغييرات أو الاضطرابات الإدارية الكبيرة.
- ٩- يَمنح العفو العام الفرصة للمؤسسات حتى تُظهر الجانب الإنساني في تعاملها مع الأخطاء والمخالفات غير الجسيمة، مما يُحسن من صورتها أمام الموظفين والمجتمع، وفي الوقت ذاته تُحقق التوازن المطلوب بين الصرامة والمرونة.
- ١٠- أن الموظفين المشمولين بالعفو العام والذين حصلوا على فرصة ثانية قد يشعرون بعد العودة للوظيفة العامة بولاء أكبر للمؤسسة ويبدلون جهداً أكبر من أجل تعويض الأخطاء السابقة التي صدرت منهم، وهذا الأمر يُعزز الولاء المؤسسي.

ثانياً : سلبيات العفو العام:

- يمكن توضيح أهم سلبيات العفو العام بشكل عام وفي المجال التأديبي بشكل خاص بما يأتي:
- ١- العفو العام قد يُشجع في بعض الحالات الإفلات من العقاب مما يؤدي إلى تقليل الردع العام للمجرمين، إذ يشعرون بإمكانية الهروب من العقوبة مستقبلاً.
 - ٢- في حالات العفو عن المجرمين الكبار والمتمرسين من الممكن أن يُعيد العفو العام إنتاج الجريمة، إذ يعود هؤلاء المجرمين إلى ارتكاب الجرائم، خاصة إذا لم يتم دعمهم ببرامج تأهيلية فعالة.
 - ٣- يرى البعض أن العفو العام يتعارض مع مبدأ سيادة القانون، مما يؤدي إلى اهتزاز الثقة في المؤسسات القضائية، وبالتالي إضعاف ثقة المجتمع بالقضاء والقانون بالدرجة الأساس.
 - ٤- قد تستخدمه بعض الحكومات كأداة سياسية من أجل ارضاء جماعات معينة أو لكسب تأييد شعبي، وليس لتحقيق العدالة الحقيقية بين الأفراد.
 - ٥- يمكن أن يؤثر العفو العام على السمعة المهنية، إذ تفقد بعض المؤسسات مصداقيتها إذا كان العفو يشمل مخالفات جسيمة أو متكررة دون وضع ضوابط واضحة.
 - ٦- يمكن أن يكون للعفو العام تأثير سلبي على الانضباط المؤسسي، مما يؤدي إلى تراجع مستوى الالتزام بالقوانين والأنظمة داخل المؤسسة.
 - ٧- في المجال التأديبي يمكن أن يضر العفو العام بروح العدالة داخل المؤسسة المهنية، حيث يشعر الموظفون الملتزمون بالقوانين والأنظمة والتعليمات أن زملاءهم الذين ارتكبوا مخالفة للقواعد لم يُحاسبوا بشكل جدي وعادل، مما يؤدي ذلك إلى تراجع الروح المعنوية لديهم.
 - ٨- يمكن أن يشعر زملاء العمل أو الافراد المتضررين من المخالفات الإدارية بعدم الإنصاف إذا أعفي المخطئون من العقوبات التي فُرضت عليهم بالعفو العام.

٩- يمكن أن يُشجع العفو العام بعض الموظفين على ارتكاب المخالفات الإدارية مُستقبلاً، وخاصة إذا علموا أن العقوبات الجنائية والإدارية بأنواعها المختلفة يمكن إلغاؤها لاحقاً بالعفو. وعليه فإن نجاح العفو العام بالدرجة الأساس يعتمد على كَيْفِيَّة تطبيقه، فضلاً عن الشروط التي تحكمه، ومدى التوازن الذي يمكن للعفو العام أن يحققه بين العدالة والمصلحة العامة.

المطلب الثاني: مفهوم الموظف العام وموقف القضاء العراقي من إعادته للوظيفة بعد العفو عنه: سنقسم هذا المطلب على فرعين تُخصص الأول لتعريف الموظف العام طبقاً لأحكام القانون العراقي، والفرع الثاني نتناول فيه موقف القضاء العراقي من إعادة الموظف المعاقب لوظيفته بعد العفو.

الفرع الأول: تعريف الموظف العام طبقاً لأحكام القانون العراقي

نظراً للأهمية البالغة للدور الذي يقوم به الموظف العام في تواجده كركيزه هامة في أدامة الوظيفة العامة بأنظمة واطراد فلا بد لنا من بيان التعريف المنسجم مع طبيعته والملائم لدوره ليكشف لنا مضامينه بصورة واضحة، لذا تصدى المشرع العراقي لطرح عدة تعريفات للموظف العام في قوانين متعددة طبقاً لطبيعة الجهاز الإداري الذي يعمل به، إذ ورد في قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ - المعدل في المادة الثانية منه بأن الموظف " كل شخص عهدت إليه - وظيفة دائمة - داخلية في الملاك الخاص للموظفين " (منصور، ١٩٨٠، صفحة ٢٧٠). وعرفه قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل في المادة (٢/١٩) بأن " الشخص المكلف بخدمة عامة هو كل (موظف، أو مستخدم، أو عامل) أنيطت به خدمة الحكومة، ودوائرها الرسمية، والشبه الرسمية، والمصالح الموضوعة تحت رقابتها، أو التابعة لها ويشمل ذلك: رئيس الوزراء ونوابه، والوزراء، وأعضاء المجالس النيابية، والإدارية والبلدية كما يشمل المحكمين والخبراء ...".

وعرفه قانون انضباط موظفي الدولة في المادة (١) منه الفقرة (ثالثاً) والتي تنص على أن " الموظف: كل شخص عهدت إليه الوظيفة داخل ملاك الوزارة أو الجهة غير المرتبطة بوزارة".

ولأن الوظيفة العامة هي عبارة عن تكليف وطني شرعي وخدمة اجتماعية (المادة الثالثة، ١٩٩١) فلا بد من معايير واضحة وشروط حازمة لمن يتقدم لهذا العنوان، وهذا ما أكدت عليه المادة (٧) من قانون الخدمة المدنية النافذ كونه التشريع الرئيسي الأم والخاص بالوظيفة العامة بنصها "لا يمكن أن يُعين لأول مرة في الوظائف الحكومية، إلا مَنْ كان:

- ١- حاملاً للجنسية العراقية، أو متجنساً مضى على حصوله على الجنسية مدة لا تقل عن خمس سنوات.
- ٢- قد أكمل الثامنة عشرة من عمره، أما بالنسبة للممرضات، فيشترط إتمام السادسة عشرة.
- ٣- مجتازاً الفحص الطبي، وخالياً من الأمراض أو الإعاقات الجسدية أو العقلية التي تعيق أداء مهام الوظيفة، وذلك بموجب تقرير صادر عن الجهات الطبية المختصة وفقاً للأنظمة المعمدة.
- ٤- حسن السيرة والسلوك، ولم تصدر بحقه إدانة في جريمة غير سياسية، أو في جنحة مخلة بالشرف مثل السرقة، الاختلاس، التزوير، أو الاحتيال.
- ٥- حائزاً على شهادة دراسية معترف بها".

عليه فإن المادة اعلاه حددت الشروط التي ينبغي أن تتوفر في الشخص حتى يكون موظف. ولم يقف قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام النافذ مكتوف الايدي إزاء التفصيل الواجب ذكره في الموظف العام، لذا وضع الواجبات التي يجب أن يقوم بها الموظف العام في المادة (٤) منه والمتمثلة (بإداء الاعمال المناطة به بشكل شخصي وبأمانة، واحترام مواعيد العمل وعدم التغيب، احترام الرؤساء، مُعاملة المرؤسين بالحسنى، أنجاز مُعاملات المواطنين بسهولة تامة، الحفاظ على أموال الدولة، كتمان الوثائق

والمعلومات التي يطلع عليها، أن يُحافظ على كرامة الوظيفة العامة والامتناع عن استغلال الوظيفة العامة لتحقيق ربح أو منفعة شخصية لنفسه أو لغيره، القيام بالواجبات الوظيفية حسب القوانين والتعليمات والانظمة). وذكر أيضا المحذورات التي يلتزم بها الموظف العام، بعدم القيام بها، كما ذكرتها المادة (٥) منه والتي تتمثل بـ (الجمع بين وظيفتين ومزاولة الاعمال التجارية، وتأسيس الشركات، والعنصرية في مجالس إدارتها والاشتراك في الامور والاعمال التي تخص المناقصات والمزايدات، استعمال المواد والآلات العائدة لدوائر الدولة لأغراض شخصية وخاصة، عدم الاستغلال الصحيح لوسائل الانتاج و لساعات العمل، العبث بالمشروع، انقاص الانتاج أو الاضرار بالانتاج بشكل عمدي والتأخير في انجاز الاعمال، الاقتراض أو قبول هدية أو مكافأة أو أي منفعة من المراجعين، الحضور إلى مكان العمل أو الظهور في محل عام بحالة سكر،.... الخ).

الفرع الثاني: موقف القضاء العراقي من إعادة الموظف المعاقب لوظيفته بعد العفو

لبيان موقف القضاء العراقي من إعادة الموظف المعاقب لوظيفته بعد صدور العفو العام، سنطرح بعض القرارات القضائية ذات الصلة بالموضوع والتي تبين موقف القضاء العراقي ومجلس الدولة وديوان الرقابة المالية الاتحادي في العراق من مدى تأثير العفو العام على الوضع الإداري للموظف وعلى النحو الآتي:

أولاً: في قرار حديث لمحكمة قضاء الموظفين في مجلس الدولة في العراق مُصدق من المحكمة الإدارية العليا بتاريخ ٢٠٢٥/٢/١٧ أرسى المبدأ القانوني الآتي:-

"إلغاء الأحكام القضائية الجزائية سواء بقانون العفو أو بقرارات محكمة التمييز الاتحادية يترتب عليه إلغاء العقوبات التأديبية التي ترتبت عليه، مما يتطلب قبول مباشرة الموظف وإعادته لوظيفته وإلغاء عقوبة الفصل التي فرضت عليه أو أي عقوبة انضباط تبعية أخرى وصرف أنصاف رواتبه واعتبار مدة التوقيف".

حيث جاء في القرار أن (العقوبات التبعية هي التي تلحق المحكوم عليه بحكم القانون دون الحاجة إلى النص عليها في الحكم)، وحيث أن المادة (٢٥٩) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ تنص "على محكمة التمييز بعد تدقيق أوراق الدعوى أن تصدر قرارها فيها على أحد الوجوه الآتية ١- نقض الحكم الصادر بالإدانة والعقوبات الأصلية والفرعية وأية فقرة حكمية أخرى وبراءة المتهم أو إلغاء التهمة والإفراج عنه وإخلاء سبيله، وحيث أن المادة (٢٧٨) من القانون المذكور تنص على "يترتب على إلغاء الحكم زوال آثاره الجزائية والمدنية كلا أو جزء و رد الغرامة والتعويض والأشياء والأموال المسلمة أو المصادرة عينا أن وجدت أو دفع قيمتها أن لم تكن موجودة ما لم تكن المصادرة واجبة قانوناً، وحيث أن عقوبة الفصل فرضت على المدعي بسبب الحكم عليه، وتم إلغاء الحكم القضائي مما يترتب عليه وجوب إلغاء الفصل واعتبار مدة بقاء المدعي في السجن فترة توقيف وتسري بحقه الأحكام الواردة اعلاه".

ثانياً: وجاء في قرار لمحكمة التمييز الاتحادية التي تتلخص حثياته بأن "ادعى وكيل المدعي لدى محكمة بداءة السدة بأن المدعي عليه ثم تعيينه على ملاك المديرية العامة لتربية بابل بصفة معلم حيث أنه قام بتزوير وثيقة دراسية على أنها وثيقة تخرج ثم حصلت إحالته إلى أحد المحاكم المختصة بالقضية وشمل بقائون العفو العام وترتب بذمته لذاترته مبلغ مقداره (١٢٣٦١٥٩٨) (اثنا عشر مليون وثلاثمائة وواحد وستون ألف وخمسمائة وثمانية وتسعون ديناراً) عن الرواتب والمخصصات التي تسلمها من تاريخ وتعيينه وصولاً إلى ما انتهى إليه، لذا طلب دعوته للمرافعة والإلزام بدفع المبلغ اعلاه وتحمله الرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة، أصدرت محكمة الموضوع بتاريخ ٢٠١٣/٧/١٥ وبعدد اضبارة ١٤/ب/٢٠١٣ حكماً حضورياً قابلاً للاستئناف وللتمييز يقضي بالإلزام المدعي عليه بتأديته للمدعي/إضافة لوظيفته مبلغاً مقداره (١٢.٣٦١.٥٩٨) (اثنا عشر مليون وثلاثمائة وواحد وستون ألف وخمسمائة وثمانية وتسعون ديناراً) وتحمله المصاريف، والرسوم، وأتعاب محاماة، وكذا المدعي/إضافة لوظيفته الموظفين الحقوقيين (ع.خ.ع.ال) و (م.م.ن) مبلغاً مقداره (مائة

وخمسون ألف دينار) على أن يُوزع بين الموظفين الحَقوقيين في دائرة المدعي، قطعن وكيل المدعى عليه بالحكم طالباً تدقيقه تمييزاً ونقضه بعريضته المؤرخة ٢٠١٣/٧/٢٨.

تشير وقائع القضية إلى تعيين المدعى عليه بوظيفة تعليمية استناداً إلى كتاب وزارة التربية المرقم (٥٦٦٥) والمؤرخ في ٢٠١٠/٦/٢٦. لاحقاً، تبين أنه قدم وثيقة تخرج غير صحيحة، حيث تم تغيير نوع الدراسة من المسائية إلى الصباحية، مما شكل مخالفة لأحكام قانون الخدمة المدنية، الأمر الذي ترتب عليه إنهاء خدمته وإحالاته إلى المحكمة المختصة، وبناءً على قرار لجنة العفو في رئاسة استئناف بابل الاتحادية، ذي العدد (٣- عفو عام ٢٠١٠) والصادر بتاريخ ٢٠١٠/١/١٩، تم إيقاف الإجراءات القانونية بحقه، ومع ذلك، أقيمت دعوى قضائية تهدف إلى استرداد الرواتب والمخصصات التي تقاضاها خلال فترة عمله.

وبما أن المدعى عليه كان مؤهلاً لشغل الوظيفة حتى بشهادة الدراسة المسائية، وأنه قد أتم فترة خدمة فعلية مقابل ما تقاضاه من مستحقات مالية، فإن المطالبة بإعادة تلك المبالغ تفتقر إلى السند القانوني. كما أن قرار فصله لم يكن مشروطاً بكونه خريجا في الدراسة الصباحية.

وبناءً على ما تقدم، وجدت محكمة التمييز أن الحكم الصادر لم يكن في محله القانوني، وقررت نقضه وإعادة الدعوى إلى المحكمة المختصة لإعادة النظر فيها وفقاً لما ورد أعلاه، مع إبقاء رسم التمييز مرهوناً بالنتيجة النهائية، صدر القرار بالأغلبية بتاريخ ١٥ شوال ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٠١٤/٨/١١. (قرار محكمة التمييز الاتحادية، ٢٠١٤).

ثالثاً: ورد في قرار لديوان (الرقابة المالية الاتحادية) في العراق المبدأ القانوني الآتي "أن الحكم بالعفو العام معناه محو حكم الأذانة ويكون بمنزلة البراءة، ويسقط كافة العقوبات الانضباطية الأصلية، والتبعية، فضلاً عن التكميلية استناداً لأحكام المادة (١/١٥٣) من قانون العوبات، ويترتب على ذلك أن يكون الشخص المعني بمنزلة غير المحكوم لأغراض تنفيذ المادة (٤/٧) من قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ على أن يتم مراعاة شرط حسن الأخلاق الواردة في المادة المذكورة". (قرار ديوان الرقابة المالية الاتحادية، ٢٠٢٤).

رابعاً: في إحدى القضايا طلبت (وزارة البلديات والأشغال العامة- المديرية العامة للمجاري) الرأي القانوني من مجلس شورى الدولة في قضية تتلخص وقائعها بأن "أحد الموظفين في الوزارة وجهت له عقوبة العزل لقيامه بتزوير وثيقة الدراسة لغرض التعيين، وتم إحالته بهذا الصدد إلى أحد المحاكم المختصة وفقاً لأحكام المادتين (٢٨٩ و ٢٩٨) من قانون العقوبات رقم- ١١١- لسنة ١٩٦٩ عن جريمة تزوير محرر رسمي واستعماله، وأصدرت المحكمة قراراً بإلغاء التهمة الموجهة له وفقاً للمادة (٢٩٢) من قانون العقوبات والافراج عنه، وألغيت الكفالة المأخوذة منه بموجب المادة (١٨٢) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم -٢٣- لسنة ١٩٧١ ومصادرة الوثيقة المزورة، وبعدها تم شمول الموما اليه بقانون العفو العام رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٨، وقدم طلباً لأعادته إلى الوظيفة استناداً إلى قرار الحكم المصدق تمييزاً، في صدد ذلك بينت وزارة البلديات والأشغال العامة عدم جواز إلغاء عقوبة العزل لكونه مخالف للشكلية الواردة في القانون لأن قرار العزل أكتسب الدرجة القطعية بموجب المادة (١٥) من قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (١٤) لسنة ١٩٩١، وجاء قرار مجلس الدولة بأن للإدارة إلغاء قرارها الصادر بحق الموظف وأعادته إلى الوظيفة عند زوال المانع القانوني ولا يوجد سبب آخر يحول دون ذلك". (قرار مجلس الدولة، ٢٠١٣).

خامساً: وجاء في قرار للمحكمة الإدارية العليا في قضية عرضت على محكمة قضاء الموظفين تتلخص بما يأتي " أقام المميز دعوى امام محكمة قضاء الموظفين مدعياً فيه أنَّ المميز عليه صدر بحقه امر وزاري متضمن فصله من الوظيفة طيلة مدة بقائه في السجن لصدور قرار الحكم عليه بالسجن لمدة (٦ أعوام)، وتم شموله بقانون العفو العام رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٨ فقدم طلب لغرض اعادته للوظيفة ولم يثبت في الطلب لذلك طلب

دعوة المُميز عليه للمُرافعة والحُكم باعادته للوظيفة والغاء قرار الفصل الصادر، وقررت المحكمة "محكمة قضاء المُوظفين" نتيجة المُرافعة رد الدعوى لأن اعادة المُميز ومباشرة تحقق بموجب امر اداري وعليه انتقلت المصلحة من اقامة الدعوى، ولعد قناعة المُميز بالقرار تصدى له تمييزاً عند المحكمة الإدارية العليا طالباً نقضه، ورأت المحكمة الإدارية بأنه يكون قرار فصل المُميز من طيلة مدة بقاءه في السجن قرار صحيح قانوناً والمحكمة (قضاء المُوظفين) كانت ملتزمة بوجهة النظر القانونية هذه وقررت رد دعوى المُميز، عليه يكون قرارها صحيح وموافقاً للقانون لذلك قررت تصديق الحُكم المُميز، ورد الطعن التمييزي، وتحميل المُميز الرسم التمييزي، وصدر القرار بالاتفاق". (قرار محكمة قضاء المُوظفين، ٢٠١٤).

سادساً: وفي قرار لمحكمة استئناف بابل الاتحادية تم التأكيد على "أن العفو العام يسري على العقوبات الجنائية فقط ولا يشمل العقوبات التأديبية، إذ أن المحكمة أشارت إلى أن المخالفة الإدارية تختلف عن الجريمة الجنائية من حيث الأثر والتقسيم والهدف، وبالتالي لا يشملها العفو العام إلا في حالة وجود نص صريح في القانون (قانون العفو) ينص على ذلك، وهو ما لم يكن موجوداً في قانون العفو العام رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٨". (قرار محكمة استئناف بابل الاتحادية، ٢٠١٢).

سابعاً: وفي قرار للمحكمة الإدارية العليا رقم ٢٠١٥/١٩٦، إذ "تم عزل أحد المُوظفين في بلدية البصرة بسبب تورطه في جريمة تزوير وثائق خاصة بتسجيل قطع اراض، والمُوظف اعترض على قرار العزل، مُشيراً إلى شمول فعله بقانون العفو العام رقم ١٩ - لسنة ٢٠٠٨، إلا أن المحكمة الإدارية العليا قضت بأن العفو العام اذا صدر يسري على العقوبات الجزائية، ولا يشمل العقوبات الانضباطية (التأديبية)، إلا إذا نص القانون على ذلك صراحة، وبناءً على ذلك تم تأييد قرار العزل".

خلاصة ما تقدم: في بعض الحالات، يمكن أن يؤدي العفو العام إلى تغيير وضع المُوظف المعزول بسبب مخالفات مُعينة مما يسمح باعادته إلى وظيفته، ويعتمد ذلك على طبيعة المخالفة وظروفها، فضلاً عن النصوص القانونية السارية في ذلك الوقت.

المبحث الثاني: مدى تأثير العفو العام على العقوبات التأديبية في الوظيفة العامة

العفو العام اذا صدر يكون له تأثير على المركز القانوني والوظيفي للمُوظف المعاقب بعقوبة تأديبية، سواء كانت هذه العقوبة أصلية، أم تبعية، وسواء أدت هذه العقوبات إلى إنهاء علاقة المُوظف بالوظيفة، أو مجرد أثر يؤثر على السجل الإداري والجنائي للمُوظف العام.

وللاحاطة أكثر بموضوع مدى تأثير العفو العام على العقوبات التأديبية في الوظيفة العامة، تم تقسيم هذا المبحث على مطلبين، المطلب الأول خُصص للعقوبات التأديبية الأصلية ومدى تأثير العفو العام عليها، والمطلب الثاني خُصص للعقوبات التأديبية التبعية ومدى تأثير العفو العام عليها.

المطلب الأول: العقوبات التأديبية الأصلية ومدى تأثير العفو العام عليها

لبيان ماهية العقوبات التأديبية الأصلية سنقسم هذا المطلب على فرعين نُخصص الأول لمفهوم العقوبات التأديبية الأصلية، والفرع الثاني لمعرفة مدى تأثير العفو العام على العقوبات التأديبية الأصلية والسجل الجنائي للمُوظف.

الفرع الأول: مفهوم العقوبات التأديبية الأصلية

تعددت تعريفات الفقه القانوني للعقوبة التأديبية بشكل عام، إذ عرفها الاستاذ فالين بأنها "عقوبة تعلنها السلطة الإدارية تجاه المُوظف العام لارتكابه خطأ اثناء الخدمة أو بسببها". (القيسي، ١٩٩٤، صفحة ٢٧ و٢٨).

كما تعرف العقوبة التأديبية بأنها "العقاب المستخدم تجاه أخلال المُوظف وخروجه على واجب الخدمة أو أنها العقوبة المهنية التي تقع على من أخل بواجبه الوظيفي أو أنها وسائل الصلاح والتقييم في مجال الوظيفة العامة

بوصفها ضماناً واداة في يد الحكومة استخدمها لتحقيق حسن سير العمل وانتظامه في المرفق العام". (غيلان، ٢٠١٠، صفحة ٢٠٦).

يتضح لنا أن العقوبة التأديبية هي الجزاء الذي تفرضه الإدارة مباشرة على الموظف العام عندما يخلّ بواجباته الوظيفية، أو يخرج على مقتضيات الوظيفة العامة.

والجدير بالذكر أن العقوبات التأديبية على العكس من الجرائم التأديبية، إذ أنّ العقوبات التأديبية تحكمها مبدأ الشرعية (مبدأ لاجرمية ولا عقوبة إلا بنص). (بركات، ١٩٧٩، صفحة ٩٠).

لما تقدم يمكن تعريف العقوبات التأديبية الأصلية بأنها "الجزاء المفروض بموجب القانون بشكل مباشر على الموظف المرتكب لمخالفة أو جريمة معينة، دون أن تقتدر بعقوبة أخرى، وهذه العقوبات تعد هي الأساس في معاقبة الموظف المخالف، وأنها تختلف حسب جسامة الجريمة المرتكبة".

والعقوبات التأديبية الأصلية قد تكون منصوص عليها في القوانين الجنائية مثل قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل أو في القوانين الانضباطية مثل قانون انضباط موظفي الدولة العراقي رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ وعلى النحو الآتي:

أولاً: العقوبات التأديبية الأصلية في قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩

لقد نص قانون العقوبات العراقي في المواد من (٣٠٧-٣٤١) على العقوبات التي تطبق بحق الموظف العام اذا ارتكب بعض المخالفات التي تتعلق بالوظيفة العامة وبعنوان (الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة العامة) حيث نصت المواد من ٣٠٧ إلى ٣١٤ على عقوبة جريمة الرشوة التي تطبق على (الموظف العام)، فجاء في مضمون المادة (٣٠٧) "يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنوات أو بالحبس والغرامة، كل موظف أو مكلف بخدمة عامة طلب أو قبل لنفسه أو لغيره أي عطية أو منفعة أو ميزة، أو تلقى وعداً بذلك، مقابل تنفيذ عمل من أعمال وظيفته، أو الامتناع عنه، أو الإخلال بواجباته الوظيفية، على أن لا تقل الغرامة عن قيمة ما طلب أو قُدم أو وُعد به، وألا تتجاوز في جميع الأحوال خمسمائة دينار.

وفي حال كان الطلب أو القبول أو الحصول على العطية قد تم بعد أداء العمل أو الامتناع عنه، أو بعد الإخلال بالواجبات الوظيفية، بنية الحصول على مكافأة لما تم ارتكابه، تكون العقوبة السجن لمدة لا تزيد على سبع سنوات أو الغرامة".

في حين نصت المواد من ٣١٥ إلى ٣١٧ على جريمة الاختلاس المرتكبة من قبل الموظف العام، إذ جاء في مضمون المادة ٣١٥ "تُفرض عقوبة السجن على كل موظف أو مكلف بخدمة عامة قام باختلاس أو إخفاء أموال أو ممتلكات أو مستندات تثبت حقوقاً، أو أي شيء آخر كان في حيازته بحكم وظيفته.

وتُشدد العقوبة إلى السجن المؤبد أو السجن المؤقت إذا كان الموظف أو المكلف بخدمة عامة من العاملين في مجال التحصيل، أو مندوباً عنه، أو مكلفاً بحفظ الودائع، أو يعمل كصراف، واختلس شيئاً مما سُم له بهذه الصفة".

ونصت المواد من (٣١٨-٣٢١) على جريمة اضرار الموظف بالمصلحة العامة من خلال استغلال وظيفته، إذ نصت المادة (٣١٨) على "يعاقب بالسجن كل موظف أو مكلف بخدمة عامة عهدت اليه المحافظة على مصلحة للجهة التي يعمل فيها في صفقة أو قضية فاضر بسوء نية أو تسبب بالاضرار لهذه المصلحة ليحصل على منفعة لنفسه أو لغيره".

والمادة (٣٢٢) بينت عقوبة الموظف الذي قبض أو حبس شخص في غير الاحوال التي ينص عليها القانون حيث جاء في مضمونها بأن "يعاقب بالسجن لمدة لا تتجاوز سبع سنوات أو بالحبس، كل موظف أو مكلف بخدمة عامة قام بالقبض على شخص أو احتجازه أو حبسه دون مسوغ قانوني.

وتُشدد العقوبة إلى السجن لمدة لا تزيد على عشر سنوات أو الحبس، إذا ارتكبت الجريمة من قبل شخص ادعى زوراً حمله لرتبة رسمية، أو تظاهر بصفة غير حقيقية، أو قدّم أمراً مزوراً مدعياً صدوره عن جهة مخولة قانوناً بإصداره".

وفي السياق نفسه نجد أنّ المادة (٣٢٣) نصت على معاقبة الموظف أو المكلف بخدمة عامة بالحبس، إذا عاقب المحكوم عليه بعقوبة لم يحكم بها عليه، أو بعقوبة أشد من العقوبة المحكوم بها. والمادة (٣٢٤) عاقبت الموظف في المنشآت المعدة لتنفيذ العقوبات أو التدابير الاحترازية، عند مخالفته للأوامر الصادرة بحق الأشخاص الذين هم تحت حراسته في السجون.

في حين بينت المادة (٣٢٥) عقوبة الموظف الذي استخدم الأشخاص سخرة في أعمال غير متعلقة بالمنفعة العامة، والمادة (٣٢٦) عاقبت الموظف بالحبس أو بالغرامة أو بأحدى هاتين العقوبتين إذا أجرى تفتيش لمنازل الأشخاص دون وجه حق.

وكذلك الأمر بالنسبة للمواد من (٣٢٧ - ٣٤١) فإنها بينت الجرائم والمخالفات التي يمكن أن يرتكبها الموظف العام أو المكلف بخدمة عامة وحددت العقوبات المترتبة عليها.

نستنتج من نصوص المواد الواردة أعلاه أن أنواع العقوبات التأديبية الأصلية التي يعاقب بها الموظف العام بموجب قانون العقوبات العراقي تتمثل بما يأتي:

- ١- السجن المؤبد: يعد السجن من العقوبات السالبة للحرية وهو أيداع المحكوم عليه في أحد المنشآت العقابية لمدة ٢٠ سنة. (العراقي، قانون العقوبات العراقي رقم ١١١، ١٩٦٩، صفحة ٨٧).
- ٢- السجن المؤقت: وهو حبس المحكوم عليه لمدة محددة، تختلف حسب الجريمة المرتكبة تتراوح مدته من خمس سنوات إلى خمس عشرة سنة.

وبموجب المادة (٨٧) من قانون العقوبات العراقي يجب أن لا يزيد مجموع مدد العقوبات السالبة للحرية (السجن المؤبد والمؤقت) على خمس وعشرين سنة، وإذا استخدم القانون لفظ السجن بشكل مطلق عد ذلك سجناً مؤقتاً، ويمكن تكليف المحكوم عليه بالسجن المؤبد، أو المؤقت، باداء الاعمال المقررة قانوناً في المنشآت العقابية.

- ٣- الحبس: أقل شدة من السجن، ويكون أما شديد أو بسيط، فالحبس الشديد "هو أيداع المحكوم عليه في إحدى المنشآت العقابية، التي تخصص قانوناً لهذا الغرض خلال المدة المقررة في الحكم، ولا تقل مدته عن ثلاثة شهور، ولا تزيد على خمس سنوات، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، وعلى المحكمة ان تحكم بالحبس الشديد كلما كانت مدة الحبس المحكوم بها أكثر من سنة، ويكلف المحكوم عليه بالحبس الشديد باداء الاعمال المقررة قانوناً في المنشآت العقابية". (العراقي، قانون العقوبات العراقي رقم ١١١، ١٩٦٩، صفحة المادة ٨٨).

أما الحبس البسيط "هو أيداع المحكوم عليه في إحدى المنشآت العقابية المخصصة قانوناً لهذا الغرض المدة المقررة في الحكم، ولا تقل مدته عن أربع وعشرين ساعة ولا تزيد على سنة واحدة ما لم ينص القانون على خلاف ذلك". (العراقي، قانون العقوبات العراقي رقم ١١١، ١٩٦٩، صفحة المادة ٨٩).

- ٤- الغرامة: يتمثل بدفع مبلغ مالي معين كتعويض عن الجريمة أو المخالفة المرتكبة، عرف المشرع العراقي الغرامة في المادة (٩١) من قانون العقوبات بأنها "هي إلزام المحكوم عليه بأن يدفع إلى الخزينة العامة المبلغ المعين في الحكم، وتراعي المحكمة في تقدير الغرامة حالة المحكوم عليه المالية، والاجتماعية، وما أفاده من الجريمة، أو كان يتوقع أفادته منها وظروف الجريمة وحالة المجنى عليه، ولا يقل مبلغ الغرامة عن نصف دينار، ولا يزيد على خمسمائة دينار ما لم ينص القانون على خلاف ذلك".

ثانيًا: العقوبات التأديبية الأصلية في قانون انضباط موظفي الدولة العراقي رقم ١٤ لسنة ١٩٩١

حدد قانون الانضباط العقوبات التأديبية الأصلية التي يتم فرضها على الموظف عند ارتكابه مخالفة تأديبية، وهذه العقوبات تتدرج من حيث الشدة، وتتمثل بما يأتي:

- ١- الإنذار: ويكون من خلال التنبيه الكتابي للموظف على ضرورة تحسين سلوكه المخالف وتجنب تكرار ارتكاب المخالفة مستقبلاً.
- ٢- قطع الراتب: يكون باستقطاع جزء من راتب الموظف المخالف ولمدة محددة جزاء لارتكابه المخالفة.
- ٣- تأخير الترفيع: يكون من خلال تأجيل ترفيع الموظف لمدة معينة.
- ٤- تنزيل الدرجة: من خلال اشعار الموظف تحرييراً بالمخالفة التي ارتكبها، واما يكون التنزيل إلى درجة أدنى مباشرة ضمن نفس السلم الوظيفي، أو يكون التنزيل إلى وظيفة أدنى مع تقليل الراتب أو الدرجة الوظيفية.
- ٥- الفصل: يقصد به إنهاء خدمة الموظف العام الذي ارتكب مخالفة مع امكانية تعيينه مجدداً بعد مرور فترة معينة تحدد في قرار الفصل وفقاً للضوابط.
- ٦- العزل: يكون بإنهاء خدمة الموظف بشكل نهائي مع حرمانه من كافة الحقوق التقاعدية.

والجدير بالذكر في هذا الصدد أن هذه العقوبات التأديبية الأصلية سواء التي وردت في نصوص قانون العقوبات أو قانون الانضباط، تهدف إلى تحسين سلوك الموظفين وضبطه، ورفع درجات الضبط الإداري من دون الاضرار بالمصلحة العامة، على أن يتم فرضها بعد إجراء التحقيق الرسمي مع الموظف لضمان العدالة.

الفرع الثاني: مدى تأثير العفو العام على العقوبات التأديبية الأصلية والسجل الجنائي للموظف

بالنظر لاختلاف العفو العام عن العفو الخاص، إذ أن العفو العام بصدوره يمحى جميع النتائج الناتجة عن الجريمة، لأن العفو العام عبارة عن تدبير عام يصدر في بعض الظروف ليشمل نوعاً معيناً أو أنواعاً عدة من الجرائم. (الراشدي، ١٩٩٣، صفحة ١١٩)، عليه فإن العفو العام بصدوره تسقط كل العقوبات الأصلية. وتحديد مدى تأثير العفو العام على العقوبات التأديبية، يختلف من نظام قانوني لآخر إذ أكدت محكمة الاستئناف في الإمارات العربية المتحدة "أن العفو العام، الذي تم إصداره بقرار من الحكومة، لا يشمل العقوبات التأديبية التي تم فرضها على الموظف بسبب مخالفات وظيفية". فإن المحكمة أوردت أن العفو العام يسري فقط على القضايا الجنائية، بينما تبقى العقوبات التأديبية قائمة وفقاً لقوانين العمل والوظيفة العامة"، (قرار، ٢٠٢٠) و يختلف بحسب ما إذا كان قانون العفو العام صدر قبل الحكم بالادانة أو بعده، إذ أنه إذا صدر قانون العفو العام قبل أن يصدر حكم بالادانة يترتب على ذلك انقضاء الدعوى العامة إذا تم تحريكها أو حولت، (سلامة، ١٩٧٩، صفحة ٢٣٩). أي بمعنى إيقاف جميع إجراءات المحاكمة والتحقيق التي اتخذت بحق المتهم المخالف بشكل نهائي. (الجزائرية، ١٩٧١، صفحة المادة ٣٠٥).

أما إذا صدر قانون العفو العام بعد صدور الحكم بالادانة، ففي هذه الحالة يجب انقضاء حكم الادانة فضلاً عن سقوط اثره كافة فيشمل العقوبات التأديبية الأصلية، والتأنيب والتكميلية والتدابير الاحترازية، ويجدر الإشارة إلى أن العفو العام في هذه الحالة لا يؤثر على التنفيذ العقابي الذي تم قبل صدوره، وهذا ما نص عليه وأكده المشرع العراقي في المادة (١/١٥٣) من قانون العقوبات العراقي بنصها على أن "..... لا يكون له أثر على ما سبق تنفيذه من العقوبات ما لم ينص على خلاف ذلك". (الراشدي، ١٩٩٣، صفحة ١١٩ و ١٢٠).

فيما يتعلق بتأثير العفو العام على العقوبات التأديبية الأصلية، حسب القواعد العامة فإن العقوبة التأديبية الأصلية تنقضي بعمل تشريعي يتجسد بصدور قانون العفو العام.

إذ أن العفو العام التشريعي عبارة عن إجراء متخذ من قبل المشرع يؤدي إلى إزالة حكم الادانة والاثار المترتبة عليه كافة، ومن ثم يحظر اتخاذ أية إجراءات جديدة بشأن الافعال محل العفو التشريعي. (الشيخلي، ١٩٨٣، صفحة ٤٧٣).

في مصر نجد الفقه المصري يتجه في مجموعه إلى عدم تأثير العفو العام على العقوبات التأديبية، إلا في حالة وجود نص خاص يقضي بذلك. (ندا، ١٩٨١، صفحة ١٤٨).

هناك رأي آخر في مصر يذهب إلى أن صدور قانون العفو العام لا يمنع من استمرار المحاكمة التأديبية للموظف عن الفعل الذي شمله العفو العام، لأن المقرر من وجهة نظره أن العفو العام لا يسري إلا على العقوبات الجنائية دون العقوبات التأديبية. (عصفور، ١٩٦٣، صفحة ٢٥٢).

وأيد القضاء المصري هذا الرأي في إحدى قراراته، إذ أكدت المحكمة الإدارية العليا في مصر "أن العفو العام لا يشمل العقوبات التأديبية في الوظيفة العامة، وإنما يسري على العقوبات الجنائية فقط". إذ أشارت المحكمة إلى أن المسؤولية التأديبية مستقلة عن المسؤولية الجنائية ولا يمكن للعفو العام أن يؤثر عليها إلا إذا تم النص على ذلك صراحة في قانون العفو. (المحكمة الإدارية العليا، ٢٠١٢).

وفي هذا الصدد يرى الدكتور (محمود ندا) أن صدور العفو العام كما يشمل محو اثار الجرم الجنائي عن الفعل المجرم، فإنه يحو أيضاً عن هذا الفعل الجرم التأديبي، وبالتالي ينقضي بصور قانون العفو العام الدعوى التأديبية اضافة للدعوى الجنائية. (ندا، ١٩٨١، صفحة ١٤٨ و ١٤٩).

أما في فرنسا يرى الفقهاء أن العقوبات التأديبية التي تصدر بناءً على الحكم الجنائي الصادر بالادانة يشترط حتى يشملها العفو العام الذي محى الحكم الجنائي النص صراحة في القانون على أن حكمه يشمل العقوبات التأديبية. (Merle, 1967, p. 129).

فيما يتعلق بموقف المشرع العراقي من تأثير العفو العام على العقوبات التأديبية الأصلية، فإن موقف المشرع كان واضحاً وصريحاً في نص المادة (١٥٣-١) من قانون العقوبات العراقي التي نصت على أن "١ - العفو العام يصدر بقانون ويترتب عليه انقضاء الدعوى ومحو حكم الادانة الذي يكون قد صدر فيها، وسقوط جميع العقوبات الأصلية، ولا يكون له أثر على ما سبق تنفيذ من العقوبات، ما لم ينص قانون العفو على غير ذلك". ٢ - وإذا صدر قانون بالعفو العام عن جزء من العقوبة المحكوم بها، اعتبر في حكم العفو الخاص وسرت عليه أحكامه. ٣ - لا يمس العفو العام الحقوق الشخصية للغير".

نستخلص من نص هذه المادة، أن صدور قانون (العفو العام) يؤدي إلى انقضاء الدعوى وحكم الادانة التي صدر فيها، والواضح من النص أنه أورد كلمة (الدعوى) بشكل مطلق دون تحديدها بالدعوى الجزائية أو المدنية، بالتالي فإن العفو يكون شاملاً للدعوتين، وبمقتضى النص فإن شمول (العفو العام) للدعوى المدنية، والجزائية يترتب عليه سقوط جميع العقوبات الأصلية التي صدرت في حق المتهم المخالف.

عليه فإن تأثير العفو العام على العقوبات التأديبية الأصلية يكون من خلال سقوط جميع هذه العقوبات بمجرد صدوره، سواء العقوبات التأديبية الأصلية الواردة في قانون انضباط موظفي الدولة العراقي رقم ١٤ لسنة ١٩٩١، والمتمثلة بـ " الأذكار، قطع الراتب، تأخير الترفيع، تنزيل الدرجة، الفصل، العزل"، أو العقوبات التأديبية الأصلية الواردة في قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩، والتي ورد النص عليها في المواد (٣٠٧-٣٤١).

كما نصت المادة (الأولى) من قانون العفو العام رقم ٢٧ لسنة ٢٠١٦ على أنه "يُعفى عفوًا عامًا عن العراقي المحكوم بالاعدام أو بأحدى العقوبات، أو بالندائير السالبة للحرية، سواء كان الحكم وجاهيًا، أم غائبًا اكتسب درجة التبات أم لم يكتسب، ودون الاخلال بالمسؤولية المدنية، أو التأديبية، أو الانضباطية".

نستنتج من هذه المادة أن صدور قانون العفو العام يشمل جميع العقوبات التي صدرت على الشخص وكذلك التدابير السالبة للحرية، سواء كان الحكم فيها صدر بشكل وجاهي أو غيابي، اكتسب درجة البتات، أم لم يكتسب، إلا أن النص اشترط عدم الإخلال بمسؤولية الشخص المدنية، أو التأديبية، أو الانضباطية، ومع ذلك فإن بإمكان الموظف أن يطعن بالعقوبات التأديبية التي صدرت بحقه كالعزل أو الفصل أمام المحكمة الإدارية استناداً إلى العفو العام، وللمحكمة أن تقرر اعادته إلى الوظيفة العامة في حالة عدم وجود أسباب أخرى لعزله أو فصله.

إلا أنه يجدر الإشارة إلى أن القانون رقم ٢ لسنة ٢٠٢٥ التعديل الثاني لقانون العفو العام رقم ٢٧ لسنة ٢٠١٦، استتنت بصريح العبارة في المادة (٢) بعض الجرائم من شمولها بالعفو العام من خلال تعديلها لنص المادة (٤) من قانون العفو العام رقم ٢٧ لسنة ٢٠١٦ المعدل، والمتمثلة بما يلي: (المادة الثانية، ٢٠٢٥).

" أولاً: الجرائم المنصوص عليها في قانون المحكمة الجنائية العراقية رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥ (المعدل) ولا تسري عليهم الأحكام المنصوص عليها في المادة ٩ من أحكام هذا القانون.

ثانياً: الجريمة الإرهابية التي نشأ عنها قتل أو عاهة مستديمة وجريمة تخريب مؤسسات الدولة وجريمة محاربة القوات المسلحة العراقية وكل جريمة إرهابية ساهم بارتكابها بالمساعدة أو التحريض أو الاتفاق، وكل من قام بتجنيد العناصر للتنظيمات الإرهابية ومن أنتمى إليها بإرادته.

ثالثاً: الجرائم الماسة بأمن الدولة الخارجي والداخلي والمنصوص عليها في المواد من (١٥٦) إلى (١٩٨) من قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ (المعدل).

رابعاً: جريمة الاتجار أو جريمة حيازة واستعمال الأسلحة الكاتمة للصوت والمفرقات والأسلحة ذات التصنيف الخاص.

خامساً: جرائم الاتجار بالبشر وكل ما يندرج تحت عنوان (السبي) حسب ما يصطلح عليه عن الجماعات الإرهابية والكفيرية.

سادساً: جرائم الخطف التي نشأ عنها موت المخطوف أو مجهولية مصيره أو أحداث عاهة مستديمة.

سابعاً: جريمة تهريب المسجونين أو المحبوسين أو المقبوض عليهم وجريمة أبواء المحكومين أو المتهمين عن الجرائم المستثناة في هذه المادة أن لم يكن المحكوم أو المتهم زوجاً أو قريباً من الدرجة الأولى.

ثامناً: جريمة الاتجار بالمخدرات.

تاسعاً: جرائم الأغتصاب واللواط والزنى بالمحارم.

عاشراً: أ- جرائم اختلاس وسرقة أموال الدولة وأهدار المال العام وجرائم الفساد المالي والإداري ما لم يُسد ما بذمته من أموال بإجراء تسوية مع الجهة المتضررة تضمن إسترداد الأموال العامة على أن يُسد المبلغ كاملاً.

ب- لا يُعاد المشمول بأحكام الفقرة (أ) أعلاه إلى الوظيفة العامة من هو بدرجة معاون مدير عام فما فوق ويمنع من ممارسة العمل السياسي بما فيها الترشح في الانتخابات أو تأسيس الأحزاب ويحظر من التعامل مع مؤسسات الدولة إذا كان من القطاع الخاص.

حادي عشر: جرائم تهريب الآثار.

ثاني عشر: جريمة غسل الأموال.

ثالث عشر: جريمة تزيف العملة أو أوراق النقد أو السندات المالية وجريمة تزوير المهرات الرسمية التي أدت إلى حصول المزور على درجة وظيفية في ملاك الدولة مدير عام فما فوق مع مراعاة ماورد في المادة ٣-

من أحكام هذا القانون".

فكل شخص ارتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها اعلاه لايشمله العفو العام سواء كان شخصا عاديا أو موظفا ومكلفا بخدمة عامة، وَمَنْ لَمْ لَا تَنْقُضِي الدَّعْوَى فِي هَذِهِ الْجَرَائِمِ سِوَاءَ كَانَتْ جَنَائِيَّةً أَوْ مَدْنِيَّةً أَوْ تَأْدِيبِيَّةً، وَلَا تَسْقُطُ الْعُقُوبَاتُ الْأَصْلِيَّةُ الَّتِي صَدَرَتْ عَلَى الشَّخْصِ الْمُرْتَكِبِ لَهَا.

أما فيما يتعلق بتأثير العفو العام على السجل الجنائي للموظف، فأن العفو العام بمجرد أن يصدر يؤدي إلى محو الجريمة والعقوبة من السجل الجنائي، وكان الموظف لم يُدانَ بها إطلاقاً، وليس من حق الإدارة فيما بعد استخدام الادانة السابقة للموظف والتي صدر فيها عفو عام ضده في التوظيف أو الترفيع أو الترقية أو أي أمر إداري آخر يخص الموظف. وكما أن العفو العام يُعيد للموظف العام اعتباره القانوني فأن إدانته السابقة لا تبقى سبب لحُرمائه من الحقوق الوظيفية، فإذا كان الموظف فصل من الوظيفة بسبب الجريمة التي صدر فيها عفو عام يمكن له طلب عودته لوظيفته بموجب القانون، وإذا كان الموظف محروم من التعيين في الوظيفة بسبب إدانته في إحدى الجرائم، فأن العفو العام يرفع هذا الحرمان عن الموظف بشكل تلقائي ويمكن للموظف من جديد التقديم على الوظيفة العامة دون أي عائق قانوني، لأن العفو العام جعل سجله الجنائي خالي من الادانة. أما الجرائم المستثناة من العفو التي نص عليها قانون التعديل الثاني لقانون العفو العام، فأنها تبقى مسجلة في السجل الجنائي للموظف.

المطلب الثاني: العقوبات التأديبية التبعية ومدى تأثير العفو العام عليها

لبيان ماهية العقوبات التأديبية التبعية سنقسم هذا المطلب على فرعين نخصص الأول لمفهوم العقوبات التأديبية التبعية، والفرع الثاني لمعرفة مدى تأثير العفو العام على العقوبات التأديبية التبعية والسجل الإداري للموظف.

الفرع الأول: مفهوم العقوبات التأديبية التبعية

يُقصد بالعقوبات التبعية بأنها العقوبات التي تترتب بشكل تلقائي على الحكم الصادر بعقوبة أصلية ومن دون الحاجة إلى النطق بها في منطوق الحكم، والهدف من العقوبات التبعية تعزيز العقوبات الأصلية ومن ثم ردع المحكوم عليه من ارتكاب الجرائم في المستقبل.

والفرق بين العقوبات التبعية والتكميلية يتجسد في أن الأخيرة يجب أن ينطق بها القاضي بشكل صريح في الحكم.

فالعقوبات التبعية لا يمكن فرضها بمفردها كلياً أو جزئياً، لأن فرضها من دون العقوبات الأصلية لا تحدث الأثر المطلوب منها لمعظم الأفراد، فالمعروف أن العقوبات التبعية تكمل أو تزيد من الأثر المتوقع من العقوبات الأصلية وتساعد في إعطائها لونها خاصاً، بعبارة أخرى العقوبات التبعية هي التي تكفل في جعل العقوبات الأصلية مضمونة النتائج. فكل واحدة من هذه العقوبات التبعية هدفها التضييق من التمتع ببعض الحقوق أو ممارستها، إذ أن الإدارة ترغب في إبعاد الشخص المخالف بشكل مؤقت من الوظيفة. (الخلف و سلطان عبدالقادر الشاوي، ٢٠١٥، صفحة ٤٣٣).

عليه يمكن تعريف العقوبات التأديبية التبعية بأنها العقوبات التي تفرض على الموظف الذي ارتكب مخالفة أو جريمة (جناية، جنحة) تبعاً للعقوبة الأصلية الصادرة بحقه دون الحاجة إلى نص قانوني صريح أو أمر إداري خاص بفرضها.

و هذه العقوبات التأديبية التبعية قد تكون منصّوصا عليها في القوانين الجنائية مثل قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل، أو في القوانين الانضباطية مثل قانون انضباط موظفي الدولة العراقي رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ وعلى النحو الآتي:

أولاً: العقوبات التأديبية التبعية المنصوص عليها في قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل:

من خلال تصفح نصوص قانون العقوبات العراقي نجد أنه نصّ على العقوبات التبعية في المواد (٩٦-٩٩)، وبموجب هذه المواد هناك نوعين من العقوبات التبعية في قانون العقوبات وهي:

١- **الْحُرْمَانُ مِنْ بَعْضِ الْحُقُوقِ وَالْمَزَايَا:** بموجب المادة ٩٦ من قانون العقوبات، يشمل الحكم بالسجن المؤبد أو المؤقت، من حيث آثاره القانونية، الحرمان من بعض الحقوق والمزايا التي كانت يتمتع بها المحكوم عليه، وذلك من تاريخ صدور الحكم وحتى الإفراج عنه من السجن. وتشمل هذه الحقوق والمزايا ما يلي:

- أ- الوظائف والخدمات التي كان يتولى المحكوم عليها شغلها.
- ب- حق أن يكون ناخباً أو منتخباً في المجالس التمثيلية.
- ت- حق أن يكون عضواً في المجالس الإدارية أو البلدية أو في أي شركة، أو مديراً لها.
- ث- حق أن يكون وصياً أو قِيماً أو وكيلًا.
- ج- حق أن يكون مالكا أو ناشراً أو رئيساً لتحرير أي صحيفة.

والجدير بالذكر ان المحكوم عليه بالسجن المؤبد أو المؤقت لا يستطيع أن يدير أمواله أو التصرف فيها بغير الإيصاء والوقف إلا بأذن من المحكمة الشرعية وذلك من يوم صدور الحكم إلى تاريخ إنتهاء تنفيذ العقوبة أو إنقضاءها لأي سبب آخر. (قانون العقوبات العراقي رقم ١١١، ١٩٦٩، صفحة مادة ٩٧).

ونلاحظ أنّ المشرع العراقي في قانون العقوبات جعل من العقوبة "عقوبة الحرمان من بعض الحقوق، والمزايا، وكذلك من إدارة الأموال، أو التصرف فيها بأنها عقوبة مستمرة من يوم صدور الحكم، وحتى اخلاء سبيل المحكوم عليه من السجن".

٢- **مراقبة الشرطة:** ويقصد بها "اخضاع الشخص المحكوم عليه لملاحظة ومراقبة الشرطة خلال مدة من الزمن، للتحقق من سلوكه، ومنعه من ارتكاب الجرائم، بما يتطلبه ذلك من تقييده بالاقامة في مكان معين، وبغير ذلك من القيود التي يمكن أن تساعد على تحقيق هذه الغاية". (الخلف و سلطان عبدالقادر الشاوي، ٢٠١٥، صفحة ٤٣٥).

وقد نص المشرع العراقي على مراقبة الشرطة بوصفها عقوبة تبعية في المادة (٩٩ ف ١) حيث جاء في مضمونها بأن "تطبق عقوبة مراقبة الشرطة كعقوبة تبعية على من حكم عليه بالسجن بسبب ارتكاب جريمة تمس أمن الدولة الداخلي أو الخارجي، أو جرائم مثل تزيف النقود أو طوابع أو سندات مالية حكومية، أو رشوة أو اختلاس أو سرقة، أو القتل العمدى المقترن بظرف مشدد. وتستمر المراقبة بعد انقضاء العقوبة الرئيسية، وفقاً لأحكام المادة (١٠٨) من هذا القانون، لمدة مساوية لمدة العقوبة الأصلية، على ألا تتجاوز خمس سنوات. ومع ذلك، يجوز للمحكمة أن تخفف من مدة المراقبة أو تعفي المحكوم عليه منها أو تخفف من قيودها".

ونستنتج من المادة (١٠٨) من قانون العقوبات العراقي بأن "يخضع المحكوم عليه بمراقبة الشرطة لبعض القيود التي تحددها المحكمة، وتشمل: ١- عدم الإقامة في أماكن معينة، بشرط ألا يؤثر ذلك على عمله أو حالته الاجتماعية أو الصحية. ٢- إلزامه بتحديد محل إقامته، وإذا لم يلتزم، تقوم المحكمة بتحديد مكان إقامته بناءً على طلب الادعاء العام. ٣- عدم تغيير محل إقامته إلا بموافقة المحكمة المعنية. وعدم مغادرة مسكنه ليلاً إلا بإذن من دائرة الشرطة. ٤- منع ارتياد محال شرب الخمر أو أماكن مماثلة وفقاً لقرار المحكمة".

والجدير بالذكر أنّ (عقوبة مراقبة الشرطة) وأن كان يتم تنفيذها خارج السجن إلا أنها العقوبة الوحيدة التي يصدق عليها مصطلح "العقوبات المقيدة للحرية".

وبهذا الصدد نشير إلى أن العقوبات التبعية الواردة أعلاه رغم أنها جنائية حيث ورد النص عليها ضمن نصوص قانون العقوبات، إلا أنها تجسد جانبا تأديبيا وانضباطيا عند فرضها على الشخص الموظف، أو المكلف بخدمة عامة، فالحرمان من بعض الحقوق، والمزايا التي اشارت إليها المادة (٩٦) تفرض على الموظف المخالف تبعاً

للعقوبة الأصلية التي صدرت بحقه، وهذا الحرمان من الحقوق وبعض المزايا تبين أن الموظف غير مؤهل تأديبياً وانضباطياً ليمارس هذه الحقوق التي كان له الحق في ممارستها قبل ارتكابه المخالفه. وكذلك بالنسبة لمراقبة الشرطة فعند وضع الموظف أو المكلف بخدمة عامة تحت مراقبة الشرطة بوصفها عقوبة تبعية، فإن هذا الإجراء دليل على أن سلوك الموظف أصبح غير منضبط إدارياً وتأديبياً مما جعل الإدارة تتخذ هذا الإجراء المقيد للحرية بحقه، لاسيما عند ارتكابه للجنايات، أو الجُنْح، أو المخالفات الإدارية الجسيمة. **ثانياً: العقوبات التأديبية التبعية في قانون انضباط موظفي الدولة العراقي رقم ١٤ لسنة ١٩٩١** من خلال نصوص قانون انضباط موظفي الدولة العراقي يمكن أن نستخلص بعض العقوبات التأديبية التبعية وعلى النحو الآتي:

- ١- **الحرمان من الترقية والعلاوة السنوية:** عندما يتم فرض عقوبة أصلية معينة على الموظف العام مثل (الإنذار، التوبيخ، تنزيل الدرجة) فينتبع ذلك حرمان الموظف من الترقية والعلاوة السنوية لمدة معينة وحسب العقوبة الصادرة بحقه، وأن هذا الحرمان يكون تلقائياً دون الحاجة إلى صدور قرار جديد.
- ٢- **فقدان الموظف للوظيفة أو العزل من الخدمة:** عند فرض العقوبات التأديبية الأصلية على الموظف مثل العزل من الوظيفة العامة، فإن هذا العزل يستتبع حرمان الموظف بشكل نهائي من العمل في الدولة. وفي بعض الحالات عند الحكم بعقوبة جنائية مخلة بالشرف، يتبع ذلك اعتبار الموظف مفصولاً بشكل تلقائي من الوظيفة دون الحاجة إلى اصدار قرار إداري جديد.
- ٣- **حرمان الموظف من تولي بعض الوظائف العامة:** عند تعرض الموظف لعقوبة تأديبية جسيمة كالعزل أو الفصل، فإنه ذلك يتبعه منع الموظف من العودة إلى العمل في الوظائف العامة وتولي المناصب الإدارية في المستقبل، وهذا الحرمان يكون بشكل ضمني وحسب طبيعة العقوبة التأديبية الأصلية.
- ٤- **تأثير العقوبات التأديبية على الحقوق التقاعدية:** في بعض الحالات يتم حرمان الموظف العام من مكافأة نهاية الخدمة أو من الامتيازات المالية المرتبطة بمدة خدمته الوظيفية، بمعنى فقدان أو تخفيض بعض الحقوق التقاعدية للموظف، ويكون ذلك تبعاً للعقوبات التأديبية الأصلية.
- ٥- **المساءلة الجنائية أو القانونية:** عندما يرتكب الموظف مخالفة إدارية تستوجب إحالته إلى القضاء، ففي هذه الحالة فإن المخالفة الإدارية الانضباطية من قبل الموظف أدت إلى مساءلته جنائياً فضلاً عن مساءلته التأديبية، كما لو تم فصل الموظف العام بسبب جريمة التلاعب واختلاس المال العام أو جريمة تزوير أو جريمة غسل أموال أو جريمة رشوة.... الخ ففي هذه الجرائم تتم إحالته الموظف إلى القضاء بشكل تلقائي للنظر في مسؤوليته الجنائية، وهذا ما ورد النص عليه في المادة (١٠/ثالثاً) من قانون الانضباط العراقي بنصها " ثالثاً : إذا رأت اللجنة، أن فعل الموظف المحال عليها يشكل جريمة، نشأت عن وظيفته، أو ارتكبتها بصفته الرسمية، فيجب عليها أن توصي بإحالته إلى المحاكم المختصة". وكذلك نص المادة ٢٤ من القانون نفسه بنصها "إذا ظهر للوزير، أو رئيس الدائرة، أو الموظف المخول من الوزير، أو مجلس الانضباط العام، أن في فعل الموظف المحال إلى التحقيق، أو في محتويات التهمة جرماً نشأ من وظيفته، أو ارتكبه بصفته الرسمية، فتجب إحالته إلى المحاكم المختصة".

مما تقدم نستخلص أن العقوبات التأديبية التبعية في قانون الانضباط العراقي ليست صريحة دائماً، فهي تكون نتيجة طبيعية للعقوبات التأديبية الأصلية ولاسيما في حالات العزل، الفصل، أو الادانة بجرائم تمس النزاهة والوظيفة العامة.

وقد جاء في فتوى لمجلس الدولة من المعزول ((الوحيد)) المشمول (بقانون العفو) رقم ٢٧ لسنة ٢٠١٦ " ان عقوبة العزل التبعية المذكورة في قرار مجلس الدولة تشمل فئتين هما :-

١- أن الموظف الذي شمل بقانون العفو والمحال الى المحاكم وفق المادة ٨/ثامناً ب/ من قانون انضباط موظفي الدولة رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ ويمكن ان يعود الى الوظيفة والتي تنص (- اذا حكم عليه عن جنائية ناشئة عن وظيفته او ارتكبها بصفة رسمية) إذ ان الموظف المشمول بقانون العفو لعام ٢٠١٦ سوف يتم محو حكم ادانته وإزالة الصفة الجنائية تماماً عن الفعل المرتكب وبموجب قانون العفو وحسب المادة ١٥١-١ من قانون العقوبات العراقي.

٢- الموظف المشمول بقانون العفو ممن تم عزله وفق قرار (مجلس قيادة الثورة المنحل) رقم ١٨ لسنة ١٩٩٣، إذ نصت المادة (١) منه على " أن الحكم بالعقوبة في جرائم الرشوة، أو الاختلاس، أو السرقة، يستتبعه بحكم القانون عزل الموظف العام من الخدمة، و من ثم عدم جواز إعادة تعيينه من جديد في دوائر الدولة، والقطاع الاشتراكي". (فتوى مجلس الدولة، ٢٠١٧).

الفرع الثاني: مدى تأثير العفو العام على العقوبات التأديبية التبعية والسجل الإداري للموظف

تبين لنا أن العفو العام كإجراء قانوني يؤدي إلى إسقاط العقوبات الأصلية التي فرضت على المحكوم عليه، ويزيل صفة الجريمة عن الفعل المرتكب، أي إزالة ومحو جميع الآثار التي ترتبت على الجريمة، ومن ثم تسقط العقوبات التبعية والتكميلية والتدابير الاحترازية كافة. (<http://shafaq.com>، ٢٠١٧).

وهذا ما نص عليه بشكل صريح وواضح المشرع العراقي في المادة (١/١٥٣) من قانون العقوبات العراقي التي نصت على أن " ١- العفو العام يصدر بقانون، ويترتب عليه انقضاء الدعوى، ومحو حكم الادانة الذي يكون قد صدر فيها، وسقوط جميع العقوبات الأصلية، والتبعية، والتكميلية، والتدابير الاحترازية، ولا يكون له أثر على ما سبق تنفيذه من العقوبات، ما لم ينص قانون العفو على غير ذلك. ٢- وإذا صدر قانون العفو العام عن جزء من العقوبة المحكوم بها، اعتبر في حكم العفو الخاص، وسرت عليه أحكامه. ٣- لا يمس العفو العام الحقوق الشخصية للغير".

من خلال نص الفقرة الثالثة من المادة اعلاه، نلاحظ أن العفو العام لا يؤثر على الحقوق الشخصية والمدنية للغير، حيث يكون للمتضرر الحق في المطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت به بسبب الجريمة.

وهذا ما نص عليه أيضاً المادة (الأولى) من قانون العفو العام رقم ٢٧ لسنة ٢٠١٦، بنصها على أنه "..... ، ودون الاخلال بالمسؤولية المدنية، أو التأديبية، أو الانضباطية". وهذا يعني أن الموظف الذي ارتكب مخالفة تأديبية قد يستمر في تحمل المسؤولية التأديبية حتى بعد صدور قانون العفو العام، إلا إذا نص القانون صراحة على شمول هذه العقوبات بالعفو.

نستخلص مما تقدم أن تأثير العفو العام يكون بشكل اساس على العقوبات الجنائية الأصلية والتبعية، دون المساس بحقوق المتضرر المدني، وقد لا يشمل العقوبة التأديبية، ما لم ينص القانون بشكل صريح على ذلك، جاء بقرار للمحكمة الإدارية العليا في العراق بأن "العفو العام يتعلق بالعقوبات الجنائية ولا يمكن أن يمتد تلقائياً إلى العقوبات التأديبية ما لم ينص القانون على ذلك"، حيث تم عزل موظفة بسبب تقديمها وثيقة مزورة ورغم صدور قانون العفو العام لعام ٢٠٠٨ لم يشمل العفو العام العقوبات التأديبية، المتمثلة في العزل من الوظيفة العامة، وهذا يعكس مبدأ استقلال المسؤولية التأديبية عن المسؤولية الجنائية. (العفو العام ، قضاء الموظفين، تمييز، ٢٠١٥) (<http://moj.gov.iq>، ٢٠٢٥).

وبهذا الصدد نصت المادة (الأولى) من القانون رقم ٢ لسنة ٢٠٢٥ المعدل لقانون العفو العام رقم ٢٧ لسنة ٢٠١٦ على أنه "يلغى نص المادة ٣ من قانون العفو العام رقم ٢٧ لسنة ٢٠١٦ ويحل محله الآتي: يشترط حتى تنفذ أحكام المادتين ١، ٢ من قانون العفو العام المعدل رقم ٢٧ لسنة ٢٠١٦ ما يأتي:

- أولاً: ١- تَنَازُلُ الْمُشْتَكِيِّ، أَوْ ذَوِي الْمُجْنَى عَلَيْهِ أَمَامَ قَاضِي التَّحْقِيقِ، أَوِ الْمَحْكَمَةِ الْمُخْتَصَّةِ، وَتَسَدِيدَ مَا تَرْتَبُ بِذِمَّةِ الْمَسْمُولِينَ بِأَحْكَامِ قَانُونِ الْعَفْوِ الْعَامِ مِنَ التَّزَامَاتِ مَالِيَّةٍ، لِلْمَدْعِينَ بِالْحَقِّ الشَّخْصِيِّ.
- ب- يُعَدُّ الْفَصْلُ الْعَشَائِرِيُّ الْمُثَبَّتُ بِمَوْجِبِ وَثِيقَةٍ مُوقَعَةٍ مِنْ شَيْخٍ عَشَائِرٍ وَبِتَأْيِيدٍ مِنْ مُدِيرِيَّةِ شُؤُونِ الْعَشَائِرِ فِي الْمَحَافِظَةِ، بِمَثَابَةِ وَثِيقَةِ تَنَازُلِ الْمُشْتَكِيِّ أَوْ ذَوِي الْمُجْنَى عَلَيْهِ.
- ثانياً: لَا يَشْتَرِطُ تَنَازُلُ الْمُثَبِّلِ الْقَانُونِيِّ عَنِ الْحَقِّ الْعَامِ.
- ثالثاً: لَا يَخْلُ شُمُولُ الْمَحْكُومِينَ بِأَحْكَامِ قَانُونِ الْعَفْوِ الْعَامِ مِنْ اسْتِحْصَالِ الْمَبَالِغِ الْمُتَرْتِبَةِ بِذِمَّتِهِمْ بِإِجْرَاءِ تَسْوِيَةٍ مَعَ الْجِهَاتِ الْمُتَضَرَّرَةِ أَوْ وَفْقاً لِقَانُونِ (تَحْصِيلِ الدِّيُونِ الْحُكُومِيَّةِ) رَقْمَ ٥٦ لِسَنَةِ ١٩٧٧ الْمُعَدَّلِ أَوْ قَانُونِ التَّضْمِينِ رَقْمَ ٣١ لِسَنَةِ ٢٠١٥ أَوْ أَيْ قَانُونٍ آخَرَ يَخْلُ مَحْلُهُمَا".
- فيموجب هذه المادة فإن المشمول بأحكام قانون العفو العام حتى يستفيد من العفو الصادر، يجب تنازل المشتكي في حال حياته أو ذوي المجني عليه في حال وفاته، وتسديد جميع الالتزامات المالية، المترتبة في ذمته لمدعي الحق الشخصي، و الفصل العشائري يُعد بمثابة التنازل ويستفيد الشخص من أحكام قانون العفو العام.
- مع ملاحظة أن العفو العام لا يشمل العقوبات التبعية الصادرة بشأن الجرائم المستتنة بموجب المادة الثانية من القانون رقم ٢ لسنة ٢٠٢٥ المعدل للمادة (٤) من قانون العفو العام رقم ٢٧ لسنة ٢٠١٦، وبالأخص الجرائم المتعلقة بالفساد والنزاهة أو المخلة بالشرف، بمعنى استمرار العقوبات التأديبية التبعية المرتبطة بتلك الجرائم. (فالح، ٢٠٢٠، صفحة ٤٢١).
- أما بالنسبة لتأثير العفو العام على السجل الإداري للموظف يعتمد بالدرجة الأساس على النصوص القانونية الواردة بهذا الشأن وكيفية تفسيرها وتطبيقها من قبل الجهات المختصة والأمر يختلف باختلاف التشريعات على النحو الآتي:
- ١- بعض التشريعات تذهب إلى أن العفو العام يمحي الجريمة واثارها القانونية ويسقط العقوبة الجنائية دون أن يؤثر بشكل تلقائي على السجل الإداري الخاص بالموظف، فعندما يرتكب الموظف العام جريمة ويُدان بها، فإن إدانته قد تؤدي إلى عقوبات إدارية مثل الفصل من الوظيفة أو تنزيل الدرجة أو الحرمان من الترقية، فإن العفو العام يسقط العقوبة الجنائية في هذه الحالة لكنه لا يلغي بالضرورة العقوبات الإدارية، بالأخص إذا كانت الإدارة قد فرضت العقوبة بناءً على تحقيق داخلي مستقل وليس فقط بسبب الإدانة الجنائية، بعبارة أخرى، حتى لو لم يعد الموظف مداناً جنائياً، فقد تظل القرارات الإدارية سارية. (حسن، ٢٠٢١، صفحة ١٦٧)
 - ٢- إمكانية إعادة الاعتبار الإداري للموظف العام في بعض القوانين، فإذا كانت العقوبة الإدارية تمت بسبب الجريمة فقط، فإن العفو العام يسمح بإعادة الموظف إلى وظيفته أو محو العقوبات الإدارية من سجله، شريطة عدم وجود سبب إداري أدى لقرض العقوبة الإدارية.
 - ٣- بعض قوانين العفو العام تنص صراحةً على أن العفو لا يقتصر على العقوبة الجنائية فقط، بل يشمل أيضاً محو الآثار الإدارية المترتبة عليها، فإن في هذه الحالة، يتم اعتبار الموظف وكأنه لم يرتكب الجريمة أصلاً، وبالتالي إزالة أي عقوبات إدارية ترتبت عليها بمجرد صدور العفو العام.
- فيما يتعلق بتأثير العفو العام على السجل الإداري للموظف بموجب القانون العراقي، فإن القوانين ذات الصلة تناولت تأثير العفو العام على الموظف وسجله الإداري، واخذت بنظر الاعتبار طبيعة الجريمة المرتكبة وتأثيرها على الوظيفة العامة، ومن أبرز هذه القوانين:
١. قانون العفو العام رقم ٢٧ لسنة ٢٠١٦: نص هذا القانون على شمول المحكومين بالعفو العام وإسقاط العقوبة عنهم، لكنه استثنى جرائم معينة مثل الإرهاب والفساد المالي والإداري، فإن هذا القانون لم ينص صراحةً على

إعادة الموظفين المفصولين بسبب الجريمة التي شملت بالعفو، عليه فإن العودة للوظيفة تعتمد على قرارات الجهات الإدارية المختصة.

٢. قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته: حدد هذا القانون الأحكام المتعلقة بالسجل الإداري للموظف، وأعتد في إلغاء العقوبات التأديبية على قرارات السلطة المختصة، بغض النظر عن العفو العام.

٣. قرارات مجلس شورى الدولة: تضمنت بعض القرارات والفتاوى الإدارية لمجلس شورى الدولة تفسيراً بأن العفو العام يسقط العقوبة لكنه لا يحو آثارها التأديبية تلقائياً. (<http://moj.gov.iq>، ٢٠٢٥).

٤. قرارات الجهات الإدارية: في بعض الحالات أعادت الجهات المختصة الموظفين المفصولين بعد تقديم طلبات رسمية وموافقة الإدارة.

نستخلص مما تقدم أن المشرع العراقي، لم ينص بشكل صريح على أن العفو العام يُزيل آثار العقوبات التأديبية من السجل الإداري أو يُعيد الموظف إلى عمله تلقائياً، بل ترك الأمر إلى الجهات الإدارية للنظر في كل حالة على حدة، خاصة إذا كان الفصل قد تم لأسباب تتعلق بالسلوك الوظيفي وليس فقط بسبب الجريمة.

الخاتمة

من خلال البحث في موضوع العفو العام ومدى تأثيره على الموظف المعاقب في القانون العراقي، تم التوصل إلى استنتاجات عدة وتوصيات مهمة من الممكن أن تساهم في تطوير السياسات والتشريعات المتعلقة بهذا الموضوع.

أولاً: الاستنتاجات:

- ١- يترتب على العفو العام آثار قانونية مهمة تتمثل في محو العقوبة واثارها، إلا أنه ليس من الضرورة أن يؤثر على الحقوق المدنية للموظف ما لم ينص القانون صراحة على ذلك.
- ٢- أن التمييز بين العفو العام والعفو الخاص في القانون العراقي يؤثر على الحقوق الوظيفية، لأن العفو العام أكثر شمول من العفو الخاص الذي لايمحو العقوبة انما يخففها.
- ٣- أن العفو العام على الرغم من تأثيره الواضح على العقوبات التأديبية الأصلية والتبعية، فإنه قد لا يؤدي بالضرورة إلى عودة الوظيفة العامة، لأن عودة الموظف العام المعاقب إلى وظيفته تبقى خاضعة لبعض المعايير المتعلقة بالمصلحة العامة.

ثانياً: التوصيات:

- ١- نوصي المشرع العراقي بأضافة تكملة صريحة للمادة (١٠) من قانون العفو العام، على النحو الآتي "بصرف كل روايته عن المدة التي قضاها اذا كان موظفاً"، كون هذا الفعل (مقاومة الاحتلال والقوات الاجنبية) لا يعد جريمة أو خطيئة يعاقب عليها القانون، كونه مشروعاً بنظر الشرع، واستناداً إلى المادة (٢ / ١) من الدستور، لا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت الاسلام.
- ٢- ضرورة وضع المعايير الواضحة التي تحكم إعادة الموظف العام إلى الوظيفة بعد العفو العام، من خلال وجود توازن بين المصلحة العامة وحقوق الموظف في العودة للوظيفة.
- ٣- ادراج النصوص الواضحة والصريحة في قانون العفو العام تُحدد تأثير العفو العام على الحقوق الوظيفية للموظف العام، مثل مدى التأثير على الترقية والترفيه والتعويض.
- ٤- ضرورة تفعيل دور القضاء الإداري في العراق للبت في قضايا الموظفين المشمولين بالعفو العام من أجل ضمان العدالة القضائية في قرارات العودة للوظيفة العامة.

٥- من الضروري جدا إجراء الدراسات التحليلية الدورية التي تُقيم تأثير قرارات العفو العام على الوظيفة العامة، والتأكد أنها لا تؤدي الاضرار بالكفاءة الوظيفية أو التراخي في إداء المهام الوظيفية.

المصادر

- قرار محكمة التمييز الاتحادية، ١٩/هيئة عامة (محكمة التمييز الاتحادية ٢٠٠٣).
- العفو العام، ٣٨٩/٢٠١٢ (المحكمة الادارية العليا في مصر ١٠، ٧، ٢٠١٢).
- المحكمة الادارية العليا، ٣٨٩/٢٠١٢ (المحكمة الادارية العليا ١٠، ٧، ٢٠١٢).
- قرار، ٢٢/ت/عفو عام/٢٠١٢ (محكمة استئناف بابل الاتحادية ١٤، ١٠، ٢٠١٢).
- قرار محكمة استئناف بابل الاتحادية، ٢٢/ت/عفو عام/٢٠١٢ (محكمة استئناف بابل الاتحادية ١٤، ١٠، ٢٠١٢).
- قرار مجلس الدولة، ١١٥/٢٠١٣ (مجلس الدولة ١٢، ١، ٢٠١٣).
- قرار محكمة التمييز الاتحادية، ٣٧٤/اتحادي/ الهيئة الموسعة المدني (محكمة التمييز الاتحادية ١١، ٨، ٢٠١٤).
- قرار محكمة قضاء الموظفين، ٣١٥/تمييز/٢٠١٣ (محكمة قضاء الموظفين ٢٨، ٥، ٢٠١٤).
- العفو العام، قضاء الموظفين، تمييز، ٢٠١٥/١٦٣/٤٠١ (المحكمة الادارية العليا ١٥، ٢٠١٥).
- المعزول الوحيد، ١٣٣/٢٠١٧ (مجلس الدولة ٢٣، ١١، ٢٠١٧).
- فتوى مجلس الدولة، ١٣٣/٢٠١٧ (مجلس الدولة ٢٣، ١١، ٢٠١٧).
- قرار، ٢٠٢٠/١٠١ (محكمة الاستئناف- الامارات العربية المتحدة ٢٠، ١، ٢٠٢٠).
- قرار ديوان الرقابة المالية الاتحادي، ١٩/٣/٢٣٠٣٠ (ديوان الرقابة المالية الاتحادي ٢٨، ٨، ٢٠٢٤).
- Merle, R. (1967). *Traite De Droit Crim*. Paris: editions Gujas.
- جمهورية العراق، وزارة العدل. (٢٣، ٢، ٢٠٢٥). <http://moj.gov.iq>. تم الاسترداد من <http://moj.gov.iq>.
- جندي عبد الملك. (١٩٣٠). *الموسوعة الجنائية*. بيروت: دار احياء التراث العربي.
- حسين إبراهيم حسن. (٢٠٢١). *الاستثناءات على قاعدة حظر التعيين أو البقاء بالوظيفة العامة لصدور حكم جنائي*. المنوفية، مصر: كلية الحقوق- جامعة المنوفية.
- حنان محمد مطلق القيسي. (١٩٩٤). *الرقابة القضائية على الملاءمة بين المخالفة والعقوبة في القرارات التأديبية*. بغداد: جامعة بغداد- كلية القانون.
- سرى وعد فالح. (٢٠٢٠). أثر العفو العام على استغلال النفوذ الوظيفي. *مجلة النهرين للعلوم القانونية*، مجلد ٢٢ العدد ١.
- عبدالقادر الشخيلي. (١٩٨٣). *النظام القانوني للجزاء التأديبي*. عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع.
- عثمان سلمان غيلان. (٢٠١٠). *شرح قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم ١٤ لعام ١٩٩١ المعدل*. العراق، بغداد: دار الكتب والوثائق الوطنية.
- علي حسين الخلف، و سلطان عبدالقادر الشاوي. (٢٠١٥). *المبادئ العامة في قانون العقوبات*. بغداد، شارع المتنبي: المكتبة القانونية.
- عمر فؤاد أحمد بركات. (١٩٧٩). *السلطة التأديبية*. مصر - القاهرة: مكتبة النهضة العربية.
- قانون أصول المحاكمات الجزائية. (١٩٧١). *المادة ٣٠٥. العراق*. الجريدة الرسمية.
- قانون العفو العام. (١٨، ١، ٢٠٢٥). *المادة الثانية: العفو العام*. بغداد، العراق: الجريدة الرسمية.

- قانون العفو العام رقم. (١٨، ١، ٢٠٢٥). المادة ٤ من قانون العفو العام رقم ٢٧ لسنة ٢٠١٦ المعدل والمادة ٢ من القانون رقم ٢ لسنة ٢٠٢٥ و٢٠١٦ و٢٠٢٥. بغداد، العراق: الجريدة الرسمية.
- قانون العقوبات العراقي. (١٩٦٩). قانون العقوبات العراقي رقم ١١١. العراق.
- قانون العقوبات العراقي. (١٩٦٩، ١٩٦٩). قانون العقوبات العراقي رقم ١١١. عراق. بغداد، العراق.
- قانون العقوبات المصري. (١٩٧٣). المادة ٧٦.
- كاظم عبدجاسم الزبيدي. (٣، ١، ٢٠١٧). <http://shafaq.com>. تاريخ الاسترداد ٢٢ ٢، ٢٠٢٥، من <http://shafaq.com>.
- مأمون محمد سلامة. (١٩٧٩). *الاجراءات الجنائية في التشريع المصري*. مصر - القاهرة: دار الفكر العربي.
- محمد عصفور. (١٩٦٣). *جريمة الموظف العام واثرها في وضعه التأديبي*. مصر: دار الجيل.
- محمود ندا. (١٩٨١). *انقضاء الدعوى التأديبية (الإصدار الطبعة الأولى)*. مصر: دار الفكر العربي.
- وليد بدر نجم الراشدي. (١٩٩٣). *العفو العام في التشريعات المقارنة*. بغداد: جامعة بغداد - كلية القانون.
- شباب توما منصور. (١٩٨٠). *القانون الإداري (الإصدار الطبعة الأولى)*. بغداد: مطبعة الفرات للطبع والنشر.
- قانون انضباط موظفي الدولة رقم (١٤) لسنة ١٩٩١. المادة ٣.
- قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠. المادة ٧.
- قانون انضباط موظفي الدولة رقم ١٤ لسنة ١٩٩١. المادة ٤.
- قانون انضباط موظفي الدولة رقم ١٤ لسنة ١٩٩١. المادة ٥.

فلسفة الطيّ وشعريّته في (أوريغامي) لشاكر لعبيبي

م.د. سالار سليم عبدالكريم الخواجه

كلية التربية الأساسية/ جامعة بابل

Bas770.a.saleem@babylon.edu.iq

الملخص

نحاول، هنا، تلمس أثر الطيّة بوصفها عينا شفافة تنظر إلى العالم وقادرة على تنشيط قولا حدسيًا حوله. إذ كتبت نصوص المجموعة الشعرية (أوريغامي) لشاكر لعبيبي، من منطلق هذا الشعور بالتشابه أو بالتطابق بين فنّ طيّ الورق والشعر نفسه، مادام الأمر يتعلق بفلسفة تضع الوجود وموجوداته والعالم وأشياءه ومن ثم الكلمات والمعاني في مادة واحدة متصلة ومنسجمة؛ فإنّ كل تعارض أو تناقض أو اختلاف يبدو من السطح، ما هو إلّا طية إثر طية في دائرة لا تريد أن تنقطع .
الكلمات المفتاحية : الطيّة، الأوريغامي، الشعر، شاكر لعبيبي .

Abstract

Here, we attempt to explore the effect of the fold as a transparent eye that gazes upon the world and is capable of activating an intuitive discourse about it. The texts of Shaker Laibi's poetry collection (Origami) were written from this sense of similarity or congruity between the art of paper folding and poetry itself. Since this concerns a philosophy that places existence and its beings, the world and its objects, and subsequently words and meanings, in a single, connected and harmonious material, every opposition, contradiction, or difference that appears on the surface is nothing more than fold after fold in a circle that never wants to end.

Keywords: folding, origami, poetry, Shaker Laibi.

المقدمة

صدرت المجموعة الشعرية (أوريغامي) عن دار خطوط وظلال الأردنية في طبعها الأولى، عام ٢٠٢٤م. للشاعر والتشكيلي العراقي (شاكر لعبيبي) وهو من الباحثين المتوسّعين في الكتابة عن فنون الشعر والرسم والعمارة، بصنوفها الإبداعية والأكاديمية وبعديد اللغات، ولد في (١٩٥٥م) في البصرة، ويقع منذ زمن طويل في مدينة لوزان في سويسرا .

تمثل أوريغامي آخر ما أنتجه على مستوى الكتابة في الشعر، وتتطوي من اسمها على خصوصيّة لافتة من حيث التوفيق الاستعاري للكلمة بوصفها كلمة من شجرة لغويّة بعيدة تعبّر عن حرفة محدّدة أو فنّ شرق آسيوي خاصّ قد نضج تحت امتداد تلك الشجرة. في اليابانية تؤلف الكلمة الواحدة (origami) بين مقطعين أوري (ori) وتعني الطيّة أو الثنية و (kami) وتعني الورق ^(١) فهي، إذن، الطريقة أو الكيفية التي تتشكّل فيها الورقة التي يصنع منها هياكل ومجسّمات لنماذج حيوية من الطبيعة مثل مجسم لوردة أو فراشة أو نماذج جامدة من مثل: زورق أو كرسي، وما يميّز العمل، هنا، ويضفي عليه مزيدا من الفريدة والخصوصيّة هو الامتناع عن الاستعانة فيه بوسائل مساعدة كالمقصّ أو المواد والشرائط اللاصقة أو سواها، مما يجعل هذه الصناعة مقتصرة على التمكن اليدويّ والامكانيات العالية في تمرين الورق بالاعتماد على الأصابع، لورقة واحدة فقط.

لم يبق هذا الفن في حدود الوظيفة التي نشأ في أصولها بوصفه ضربا من التسلية أو طريقة بدائية مبسطة في التزيين والتجميل والديكور الفني في إطار التمثيل الهوياتي للثقافة التي ابتدعتها، إنما قد عبر إلى مديات أخرى، حتى فتح له أفقا في تجريب أصوله في حقول معارف كثيرة، لم تقف عند هندسة البناء والعمارة التي تعدّ من أبرزها في توظيف أسس جديدة في عملها من منطلقات فنّ الطيّ، حتى توسّع إلى علوم التربية والتعليم والطب والتكنولوجيا والأزياء والتجارة وغيرها، التي اعتمدت في اختراع أدوات وتقنيات مستلهمة في جوهرها من القدرة على استغلال امكانيات الطيّ والانتشاء.

يلحق شاكر لعبيبي مجموعته الشعرية بمقال عنوانه (فن الشعر بوصفه أوريغامي) وتعلّل هذه البدعة التاريخ الشخصي للشاعر بوصفه باحثا أصيلا في الفنون، أراد بذلك أن يعرف القارئ بالكلمة وأن يعطي تصورا عاما حول مجالات الدلالة التي تنقلت بينها، وصولا إلى الشعر الذي لم ينطو في منظوره سوى عن المعنى الأصيل لفلسفة الطيّ (pli). فلم يكنف بكلمة أوريغامي اسما لمجموعته إنما بسط شارحا خلاصة مفهوم الاسم في المعايينة الدقيقة للغة وللكتابة ومن ثم للشعر وللأشياء والعالم.

سنبحث، هنا، أصالة الطيّة في منظورين :

١. الطيّة مجازا في الفلسفة .

٢. الطيّة لغة في الشعر .

أولا: الطيّة مجازا في الفلسفة

مال الفكر الأوروبي بالنظر إلى العالم من الزاوية التي تصنّف هذا العالم وأشياءه تصنيفا قائما على الإيمان به بوصفه طيّة " إذ أنّ كل شيء يطوى، يتكشف (يفكّ طياته) وينثني (يعيد الانطواء) " (2)، إذ تمثل هذه الحركة الجوهر الذي يصنع حيوية كلّ حركة في أي شيء آخر، ويجعله مُعلّلا أو قابلا للفهم. فقد ألهم الأوريغامي " الفنّ الأوروبي المعاصر حيث ظهرت في فرنسا الحركة التشكيلية الفرنسية المسماة طاوي الورق (mfpp) التي أنشأها جان كلود كوربا (jean-claude correa) وتلتها حركات مماثلة " (3).

إذ أثارت هذه الفكرة الفيلسوف الفرنسي جيل دولوز (1925-1995م)، الذي درس في كتابه (Le pli. Leibniz et Le Baroque) (الطيّة، لايبنتز والباروك)، والباروك " حركة فنيّة عامّة بدأت في إيطاليا في منتصف القرن 16... وهي تقوم على الإيغال في الزخرف واعتبار أنّ الأضداد يمكن أن تكون منسجمة " (4) إذ تعبّر الكلمة (باروك) ذات الأصل البرتغالي المشتق من كلمة (barroco) بمعنى (اللؤلؤ الخام) عن كل أسلوب مفارق غير منتظم، غريب، وموغل في الإبهام، الذي طبع عصرا جديدا ناقض فيه كل ما هو كلاسيكي مفترض على التعقّل والانسجام (5)، وقد أشار دولوز إلى أنّ اللحظة التي دفعته إلى الكتابة عن الطيّة كانت خالصة للحديث عن مفهوم الطيّة في الأساس وقد تزامن بأن ارتبطت جوهريا بليبنتيز دون غيره (6). فهو يقترح " أنّ العالم وكل ما فيه (الزمان، المكان، الأفكار، المادة) يتكون من مادة واحدة متصلة. الأشياء التي تبدو كأشياء منفصلة تُعطى ببساطة شكلا وتقديرا مفترضا من خلال عملية طيّ وانحناء " (7) فهو يؤصّل لمعنى جديد في تفسير التناقض الذي يظهر في الأشياء أو في الأفكار، وأنّ ما يبدو غريبا أو ناشزا، ليس، هو، سوى حركة أو طيّة ضمن وحدة الشيء نفسه، أو يمكننا أن نقول بأنّ هذه الطيّة هي ليست أكثر من تفصيل يخفي تفصيلا على نحو لانهائي ومتشابه ولا تحيل أبدا إلى انحراف أو تناقض أو فوضى. وقد أكد في سياق كتابه عن الباروك بأنّه " لا يحيل على جوهر، وإنما هو يحيل بالأحرى على وظيفة إجرائية، على خط أو سمة، إنّه لا يفتأ يرسم طيّات " (8). إذ ينفي بذلك أي فهم يستند في مقامه على النظرة التقليدية في تجزئة الشيء الواحد إلى متعددات، إذ يولد الشيء في ظل طيّة من طيّات كثيرة متصلة مع بعضها تعبّر عن شيء واحد في نهاية الأمر. ويمكن الإشارة، هنا، إلى ما قصده (جاك دريدا) في (التفكيك) الذي فرّق المتعاونين على تفسيره حول معناه، بأنّه " لا تعريف

له سوى تلك العبارة الواضحة ... إنه أكثر من لغة " (9)، ولا تعني لغة مقابل لغة، أو لغة ضد لغة، بل إن ما نفككه هو يحمل الشيء وضده ولا يمكن للشيء أن يوجد خارج هذا الالتباس دوماً، بأن يصبح على نحو مستقل ومجرد في العبارة المنطقية، (أما أو). إنما، هو، يكتمل ويتكامل مع نقيضه الذي ليس نقيضاً له في الأساس (10). فإن الشيء الذي يبدو متحولاً ومتناقضاً ومختلفاً ومتعزراً على الثبات عند دريدا، قد تكثف متبسطاً في طية دولوز. الذي جبر الحدود في أوضح الاعمال تجزءاً وانقساماً لتبدو على أنها عمل واحد. وأن هذا العمل الواحد هو ثمرة الاتصال بين الطيات التي شكلته من الأبعاد التي تولدها السلسلة المتواصلة من طي شيء في آخر (11)

ثانياً: الطية لغة في الشعر

معجمياً، نقول في الطية؛ أنها من الفعل : طوى يطوي طياً، طاو (الطاوي) مطوي، طواه: لفّ بعضه فوق بعض (طوى الورقة) ، وطي الرسالة: مرفق بها طي الشيء : وفي طي الغيب : مجهول في طي الكتمان : سري . و طيات جمع لطي : حمل في طياته : تضمن (12)، تشير المادة جملة إلى معنى الطي تحت ظل كل ما يتوسع من معاني التخفي والغموض وعدم الاكتمال. وأن معنى الشيء محتجب في طياته. إلا أن فعل الطي هذا لا يحمي ما يخفيه أو ما يختبئ في طياته بالقوة، أو لا ينتهي عليه بشدة، إنما ينحني برقة وطواعية، وكأنه فعل شاعري في الأصل، يؤجل ما ينطوي عليه ويؤسس للرغبة في احتماله من أفق جديد .

{ يوم نطوي السماء كطيّ السجل للكتب كما بدأنا أول خلق نعيده وعدا علينا إنا كنا فاعلين : الأنبياء، ١٠٤ } إذ يجسد الطي في قوله تعالى بساطة الفعل وهامشية المطوي، أدبياً، تظهر قصدية استعمال الكلمة أو توظيف فعل الطي في أنه عمل بسيط وسهل وهادئ، فالوجود والموجود ليسا أكثر من طية، في الطي تلك الحركة الرقيقة الصامتة يعزلهما الخالق عن نظره إلى الأبد؛ وأن ما سيبدأ من جديد هو طية أيضاً، أو لن يتعدى في تمثله الحد الذي لن يظهره إلا بوصفه طية .

في الشعر، يقول إليوت " هناك أكثر مما يعرفه الشاعر نفسه " (13)، فإنه دائماً ما " يطوي (أمرًا) وينطوي على (أمر) " (13)، ففي " عالم الشعر ما من شيء يوجد في راحة، كل شيء يصير ويتحول ويتحرك بانسجام " (14)، وعليه؛ من منطلق هذا المعنى يمكن القول؛ بأن القصيدة هي " طية تجاور طيات أخرى وتشكل كلها ملمس الشعر، وطبعه. ما فتئت تطويها فتفتح على طية أخرى، قصيدة أخرى، حتى تكتب ديواناً شعرياً ثم ديواناً آخر وآخر، وكل مرة تحاول فكّ طية حتى تنغلق كي تنفتح أو تحيلك إلى طية أخرى " (15)؛ وكأن لا شيء يستقيم داخل هذا العالم إلا بمنطق دورانه في أصول هذه الحركة؛ لأن " الشعر، القصيدة تسعى لفكّ المطوي لكنها لا تفعل سوى لفه بمطوي آخر كي تفكه بمطوي آخر، بطية أخرى " (16). إذ يصبح السبيل إلى قراءة النص هو " السير من اسم إلى آخر، من ثنية إلى أخرى؛ إنها الطي تحت اسم ما، ثم نشر النص وفق الطيات الجديدة لهذا الاسم " (17). فإنا نقرأ من سلسلة لانهائية متصلة ومشتبكة، لا تكشف أو تتكشف إلا على النحو الذي تتمكن فيه من إغراقنا بمزيد من الثنايا التي تقع في شكل جديد لا يتكرر . إذ " لن تكفي أي مهارة في تنضيد المكتوب، ولا أي براعة معجمية أو تركيبية لإسماع صوتها المتعدد، ينبغي صنعه ليس بالمثابرة على إضافة بعد أعلى، وإنما بالعكس، وبأكثر ما يمكن من البساطة " (18)، فما تتطابق فيه القصيدة مع الأوريغامي هو أن " كلاهما مغموس بالهشاشة. الهشاشة جوهر كينونتيهما " (19)، وليست الهشاشة بمعنى التهلك والاهتراء، إنما هي ما يمكن أن يبقى رقيقاً و غامضاً وعابراً غير مكتمل أو حاسماً في وضوحه . لتصبح، هنا، " السلسلة الدلالية هي بمثابة عسقل يضمّ في أحضانه أفعالا شديدة التنوع " (20)؛ فإنا حين نقرأ القصيدة من أثر الأفق الذي يبلوره مفهوم الطية، لم تعد الغاية هي البحث عن معنى مناسب ومعقول يمكن أن يمنح للنص من أجل تحديده، إنما على العكس من ذلك،

تصبح القراءة هي بمثابة احتفاء خاص، بالتعدّد واللانهائية والحركات والانقسامات داخل دوائر النص نفسه⁽²¹⁾، يقول الشاعر :

أشرعت طيّات قاربي كي يجري في رياح الألب، على مياه
هذه البحيرة، مترّحاً تحت طيور الغطاس ذات الأعراف، عندما
انثنى أحدها فجأة أعلى كاغد الصاري. كلّ طيور البحيرة
اجتمعت قصاصات منثورة فوق، مطوية من منتصفها، بألوان
محمرّة ومزرقة رمادية.

لكن بجعة مغتبطة ضربت الماء، بجناحيها، قرب الورقة
فازدادت رواءً. يدور النورس ذو الرأس المربع عبثاً حول
طحالب القاع. أمضي بثبات نحو غرقي تحت موجة لمّاعة،
تحت بصر أنثى الذعرة الرمادية المتكورة على سطح الماء،
وعلى صوت نواح طائر الرمل (٦٩).

إنّ، يبدو النص مثلاً مثيراً لصور الأوريغامي التي تتبسّط وتتعدّد في صور شعرية، تراوح بين الظهور والاجتماع والمراقبة والتأهب، كلّ حركة متصلة ومنسجمة مع ما قبلها وما بعدها في شبكة الطبيعة. لا شيء ينتهي إلّا ليبرز شيئاً آخر، الطيّة عقب الطيّة وكأُنها موصولة فيزيائياً مع بعضها. (أشرعت طيّات قاربي كي يجري في رياح الألب) طيّة، قد فتح ما كان مغلقاً دفعة واحدة كي يجري في رياح الألب، والقارب نفسه طيّة قد انطوت على طيّات قد اطلقت القارب نحو الرياح بمجرد أن انكشفت وتحرّرت. فالقارب يجري وهو طيّة متحركة لا تثبت؛ فإنّ ما يمرّ باتجاهه هو طيّات متحركة تشكل وتحدّد هندسة المشهد، (انثناء أحد الطيور على نحو مفاجئ أعلى كاغد الصاري) يشبه ثني الورقة بزوايا جمالية معينة، انتشار الطيور فوقه مطوية من المنتصف، تمثل هذه الصورة، حركة أوريغامي بدائية في الصناعة، ضغط أو طي الورقة من المنتصف، وكأُنها شكل لطيور أو وردة، بألوان مختلفة وكأُنها مظلة من الورق من الملون. وحين يستطرد القارئ متبصّراً بتلك الصورة، يستدعي بـ(لكن) بحركة بلاغية عالية بأن (بجعة مغتبطة ضربت الماء، بجناحيها، فازدادت رواءً)، وتلك طيّة جديدة كلياً قد سرّعت و نقلت المشهد من حالة الاستقرار والهدوء إلى الغيطة والجنون، (الدوران العبثي للنورس، ذو الرأس المربع/ المضي نحو قاع الماء نحو الغرق/ تحت موجة لمّاعة) يمتدّ شيئاً (تحت بصر أنثى الذعرة المتكورة/ طيّة معقدة متجعدّة/ على صوت نواح طائر الرمل).

١. أشرعت: انفتحت الطيات مرّة واحدة حدوث الانطلاق ثم انطوت على انثناء الطائر وانفتحت مع تناثر الطيور المطوية الملونة ————— سلسلة صور تمثل سلسلة طيّات انفتحت في حركة واحدة. ويمكن تأويل الطيّات من زاوية الشعور فتصبح : حركة شروع طيّات القارب هو التحرر من الانعزال والانفتاح تجاه العالم ثم العودة إلى التوحّد بانعزال الطائر أعلى الصارية طيّة ثم بهجة الاجتماع والتلاقي بمنظر الطيور المنثورة طيّة أخرى.

٢. البجعة التي ضربت الماء/ طيّة متطرفة انفتحت على طيّة أخرى بحركة النورس الدائر ثم انحنت في الغرق تحت ظلال الموجة اللّماعية ثم نظر أنثى الذعرة/ انثناء الطيّة ثم صوت نواح طائر الرمل/ طيّة أخرى منتثبة .

البجعة التي ضربت الماء بجناحيها/ الدوران العبثي للنورس ، الطيّة بوصفها مساحة تحت الموجة/ تحت بصر أنثى الذعرة ، الطيّة بوصفها استتاراً

التربّع / والتكورّ ، الطيّة بوصفها شكلا

بصر أنثى الذرة/ صوت نواح طائر الرمل، الطيّة بوصفها حاسة

إذا، النصّ على المستوى الصوري، هو شبكة لامتناهية من الطيّات، التي تنفتح، تنكشف، تظهر، تقول، تبالغ، تنطرف، تنتثني، تزداد انثناء، تتحول...الخ، طيّة تحيا بأخرى، فتصبح الكلمات وكأنّها أبواب مؤقتة نحو عوالم لا تريد أن تنفصل . يقول :

الحصان الورديّ مستطيل الوجه، والبجعة الخضراء

أسطوانيّة الرقبة، زعنف السمكة وذيل الطائرة مقلان

بمفتاح موسيقي واحد. دارت الدوائر وانغلقّت الزوايا على

هشاشة الوجود والموجود. لم يعد الثور بقرنين ورقيين

قادرا على شيء. كل كائن ورقة وكل حيّ طيّة (٧٠) .

إذ، يختزل النص نظرة للأشياء وللعالم، ويبسطها على النحو الذي تصنع فيه في عالم الأوريغامي نفسه. وهو يباعد بين الشيء ونفسه، بأنّ ما يبدو هو ليس هو، وأنّ شيئا مقترقا عن آخر، قد لا يكون سوى الشيء نفسه في الأساس. وأن نعكس القراءة فنبداً من الجملة الأخيرة التي طوت النص فأننا نفتح المطويّ بأن نصل الخلاصة التي انطوى عليها النص. (كل كائن ورقة وكل حيّ طيّة). فالكائن ليس أكبر من ورقة مطوية في وجوده ، موجود هشّ ضمن وجود هشّ ، تلك هي الحقيقة الميتافيزيقية التي تفسّر الانقلاب أو التلاعب الخيالي بالصور الأصولية للأشكال الواقعية، (الحصان الورديّ مستطيل الوجه/ البجعة الخضراء أسطوانية الرقبة / الطي في لامعولية الأشكال للحيوانين التي تنزاح إلى طي ثان يتدلّل بلونيهما. فيزيد من عجائبيّة ما ينطوي عليه الطيّ نفسه. وهو يختار أكثر الأشكال الأساسية ألفة في ما يصنع، عادة، من الورق: الحصان والبجعة. فيخلق الطيّ صورة غرائبية تحمل اسم الشيء نفسه. ثم (زعنف السمكة وذيل الطائرة/ طيّة جانبية أو جزئية لمقطع محدد، تنتثني ضمن طيّة تنفتح عليهما بالتساوي، على الرغم من اختلاف اصولهما؛ إلّا أنّهما في الطي يتصادقان وينسجمان) مقلان بمفتاح موسيقي واحد). مقلان/ طيّة انغلقّت، المفتاح الموسيقي/ طيّة تنفتح باستمرار، هكذا يوازي بين مجموع الأشياء المختلفة التي يعددها (زعنف سمكة، ذيل طائرة، المفتاح الموسيقي قفل لهما) وبين شكل أوريغامي (الكوسوداما)، إذ تجمع فيه قطع مختلفة من الورق، وتربط المصنوعات من أطرافها⁽²²⁾. يواصل الطيّ انفتاحه وانغلاقه في دوران الدوائر وانغلاق الزوايا، فيتوسّع الطيّ، بالحركة المستمرة من انفتاح وانغلاق الطيّات؛ إلّا أنّ هذه الطيّات لا تتغلق إلّا على هشاشة الوجود بموجوداته. فإنّ (الموجود)، ما هو سوى ورقة انطوت في ورقة أخرى(الوجود) وكلاهما انطويا على الهشاشة التي تشكل جوهرهما. بالطيّ تنقلّص الحدود وتذوب الحقائق، فكل شيء هو نصف مكشوف، مؤقت في وضوحه(لم يعد الثور بقرنين ورقيين قادرا على شيء/ فإن القوة ليست أكثر من انخداع يمكن أن يطوى أو يقطع . فالنص لوحة وجوديّة يتنقلّ الطيّ بالكشف عن عوالمه التي تبدو متطرفة أو غير مألوفة إلّا أنّها تعبّر عن البعد الميتافيزيقي الذي يبنينا، فإنّ كلّ موجود ما هو إلّا طيّة في ورقة الوجود الذي هو طيّة رقيقة تنفتح وتتغلق على الهشاشة .

ولأنّ " الشعر لا يحطّم اللغة العادية إلّا ليعيد بناءها"⁽²³⁾، ولأنّ الشعر ما هو إلّا طيّة لا نهائية لا تكررّها اللغة :

للليل عين مصابة برمد الغابة. تغور عميقا في كآبته

حتى أنّها ستختفي، طابوة أخيرا المشهد الغابيّ الذي

شهد نهيم الصغير والكبير. أدناه كانت ورقتي قلّاس،

اللحظة ورقتان يابانيتان مطليتان بزيت السمسم

وقدماه محض طيّاتٍ من الكاغد المقوّى (٧١).

لا تقتصر النصوص على الكتابة من وحي الأوريغامي وكيفيات الاستلهام والتوظيف لمفهومه ؛ إنما، تصوّر الأشياء على النحو الذي لا يمكن النظر إليها إلّا بوصفها طية، وأنّ هذه الطيّة، ليست حركة عابرة أو جزئية في الشيء، بل هي التعبير الدقيق عن الطريقة التي يتكتّف فيها العالم ويدور وينثني ويمتد. الفيل الذي أصيبت عينه برمد الغابة/ خبر ينطوي على المرض ، المرض الذي في العين، ينفّث على طيّة أعمق توحى بمشاعر المرض التي تطغى على الزمان والمكان. الشعور المعمّم للمرض والتعب هو طيّة تنفرج على طيّة أخرى بعد أن غارت وتوسّعت وامتدت ستطوى وتتغلق في مشهد أخير؛ وأنّ ما يطوى سيفسح، بداهة، المجال لطيّة جديدة. فالرمد الذي تعذّر به النظر إلى الأفق هو طيّة تشبه ورقة انكششت وتداعت. فمشهد الغابة هو سطح الورقة الذي يطوى ويعاد تشكيله مرارا وتكرارا.

(أذناه كانت ورقتي قلفاس/ الأذن/ عضو بشري، طيّة تشبّه بورق القلقاس/ النبات لينحرف الطيّ فجأة نحو اللحظة ورقتان يابانيتان/ الأذن ورقة واللحظة ورقة، وأنّ ما مضى قد أتلّف في طيّة وأنّ اللحظة يمكن أن تتلف أو ستلتف؛ لأتّها ورقة قابلة للطيّ، وما يطوى لا يدوم على حال أو هيئة. الفمادة (الأذن/ العضو، القلقاس) النبات) اللحظة(الزمن)، يابانيتان(الهوية) هي(الورقة) التي هي شيء واحد في الأساس، يطوّعه الطيّ في مختلف الأشكال والطبائع . وهذا ما تؤكده الجملة الأخيرة(قدماء محض طيّات من الكاغد المقوّى وليس من الورق المقوّى لما في الورقة من رقة تناسبت مع الأذن واللحظة/ الكاغد المقوّى هي طيّة لغوية. لقد انزاح التعبير من كلمة ورقة الى الكاغد الذي يشير إلى الورق المقوّى الذي يستعمل على نحو خاصّ في اللّف والطيّ. وأنّ القدم التي هي رمز للقوة والثبات قد استلب الطيّ هذه الرمزية وأعاد تعريفها على النحو الذي انهارت فيه هذه القوة، وكانّ القدم هي مجرد انثناء أو تقلّص على سطح هذا الكاغد. إذ يصبح الفيل المريض هو الطيّة التي تمهّدت من طيّة أعمق تمثّلها وضعية شعورية تعبّر عن إحساس عميق باليأس والكآبة.

في فصل الموت، بعد الفصول الأربعة، الفراشات، يابسة، والزهور مثل الوجود مطوية، طيّة إثر طيّة. لا أثر لظلّ أصبع ولا لرمشة ضوء (٧٢).

الفصول الأربعة التي تشير إلى الحياة، تطوى في فصل الموت، الموت سينثني على الحياة وفصلوها إلى الأبد في طيّة أبدية موعلة في الغموض والإبهام، سجد أنّ الفراشات، رمز الحيوية والرقّة والجمال يابسة؛ لأنّ كلّ كائن هو ورقة وكل ورقة تنطوي على يباسها أو موتها. والزهور التي هي طيّة في الوجود، إلّا أنّهما مطويان ومنغلقان على النحو نفسه، وكأنّهما يحملان سرّاً واحداً. وأتّنا داخل هذه الحركة التي تطوي شيئاً في شيء، وكأنّ الوجود يدور في دائرة لا تتوقف نذوب فيها الأشكال أو يتضمن بعضها بعضاً أو يتحول الشيء فيها إلى نقيض أو إلى شيء جديد مختلف، فإنّ ما يدور سيأخذ شكل الدائرة ولن نجد، عندئذ، أثر خاصّ بالأشياء نفسها، إذ لا أثر في الطيّ لظلّ أصبع ولا لرمشة ضوء، فكلاهما مطويان ومتحوّلان، موجودان ومعدومان في الوقت نفسه. فالنص كاملاً هو طيّة رقيقة وهادئة تبسّط الوجود بالموجود، لأنّ الطيّة/الحياة التي تنكمش على الموت، لا تنكمش على نحو أبديّ، فالموت شيء صغير، مؤقت، هو فصل، والفصل ليس أكثر من طيّة من الطيّات. يقول:

طائرة ولدي الورقية تخوّض في بحار الأنوار. من يده
ليدي، يتناوب الخيط سحب سماء مائلة بعد سماء
سماؤه مخضرة وزرقاء وبيضاء، وطائرتي خفّاش
رماديّ مرّقط الجناحين. أصابع ولدي نورٌ يجرّ نوراً في
فسحة خافتة من الهواء (٧٣).

يوظف النص فنّ الأوريغامي، مستعينا بمجازاته بأدوات هذا الفنّ. إذ يبدو النصّ وكأنّه تحريك لأشكال الأوريغامي، إذ تتحرر من ثبوتها بوصفها أشكال جامدة. فصارت الطائرة التي هي شكل كلاسيكي في متون هذه الصناعة، إلّا أنّ هذه الطائرة (تخوّض في بحار الأنوار)، إذ يغيّر الطيّ هندستها ويحوّلها من طائرة إلى كرة تتحرك بالتساوي بين يديهما (من يده ليدي) هذا التكرار للحركة يشبه حركة الطيّ للورقة، ثمّ يتسع التناوب على مجموعة من الانطواءات التي تبدو فيها السماء كورقة مائلة، إلّا أنّها ملوّنة بألوان الحياة بالنسبة لابنه) مخضرة وزرقاء وببيضاء)، ليصبح الطيّ عملاً مقارناً يروي زمنين، أحدهما واضح، متجدّد وحيوي، والآخر، قد انزوى وتعكر وتشاءم. فالابن والأب، هما ورقتان، الطيّة في ورقة أحدهما تشبه الطيّة في الثانية، إلّا أنّها لا تنطوي على المضمون نفسه، لأنّ الزمن لا يتحرك بالطريقة نفسها بين الاثنين. قد اتسعت إحداها لما يكفي من الطيات، فبدت وكأنّها قد نضجت وتقدمت؛ وأنّ (فسحة خافتة من الهواء) هي مساحة صغيرة تقلص الفراغ الذي ملأ روحه التي ستنغلق على احتمالها الأخير في طيّة واحدة، أمام سلسلة من الطيات التي تنطوي على ما لا ينتهي من الاحتمالات والمعاني، إذ سيتسع الأفق له ويفتح على النحو، الذي، تقوى وتتقن فيه الأصابع في تشكيل الورقة وتنسيقها. ومنه؛ فإنّ الطيّة التي تعتم الزمن في زاوية تضيقه في أخرى، وما يضاء في طيّة قد يتضاعف في نصف طيّة، في الفكرة والشئ والكلمة :

الكلام مرايا، الكلام طيات، لبان شمسيّ ندوره بين القواطع والضواحك والأضراس، ثم ننفخه فقاعة بين الشفتين، كي نتجهّاه بلهاة مبوحه (٦٤) .

إنّ الشعر هو لغة داخل لغة، أي، طيّة في طيّة، إنّهُ شبكة معقدة من الطيات، الكلمات فيها هي الورقة التي تُطوى وتُلف وتتكور وتنسطح، توصل وتقطع، تنثني وتنبت. الشعر هو كلام الشاعر، الذي تظلّ عوالمه عصيّة على الانكشاف الكلي، فما يبدو مرئياً أو طريفاً أو واضحاً أو ملحوظاً، إنّما، هو كذلك، لطرف دون آخر؛ " لأنّ أي نصّ، لا يقدّم لنا كل ما يمكن قوله إذ يوجد باستمرار خبر صمّي" (24). فالكلام مرايا، أي أنّه يعكس من يقوله أو من ينطق به، إلّا أنّه لا يعكس الشئ نفسه في كلّ مرّة. فما يظهر في واحدة، يختفي في أخرى، وهو يشبه بذلك الورق المقوّ الذي يشكّله الطيّ بزوايا مختلفة. والكلام طيات، يتعدّد ويتنوّع ويتحوّل في درجات غموضه ووضوحه، فالكلمة التي تحذف هي طيّة يعاد تنسيقها، والنبرة؛ كأنّها طيّة تتكرّر لتمنح المصنوع روحاً ثابتة أو طابعا خاصاً. فإنّ الحكّي أو الكلام هو حركة تنسيق وتتحرف، تنضج وتتداعى وتشقّ وتنكسر، هو دائرة تنغلق وتنفّث وتتشابك وتلتبس على المعنى. (لبان شمسيّ ندوره بين القواطع والضواحك والأضراس/ الكلام/ نص أو قطعة لها طعم ورائحة وشكل إلّا أنّها تنطوي على المعنى نفسه دوماً؛ فهو يدور ويتلونّ بألوان المتكلمين والمتلقين والظروف والسياقات، الكلام يتداول أو يطوى. فالكلمة/ اللّبان/ الورقة، كينونات أو هيئات متشابهة في فلسفة الطيّ. (ثم ننفخه كالفقاعة بين الشفتين/ لا وجهة ثابتة له، فالشفة طيّة الكلام حين يطلق/ تنفتح الطيّة، يتحرر إلّا أنّ هذه الفقاعة لا تدوم سرعان ما تذوي وتختفي وتطوى. في الأوريغامي الشكل الذي يصبح مكتملاً وثابتاً، يمكن في حركة أصبع واحدة أن تفكك الشكل وتعيد الورقة إلى مجرد ورقة مسطحة) كالفقاعة بين الشفتين) أو أن تطويها على النحو الذي يخلق شكلاً مختلفاً عن الشكل السابق، أن (نتجهّاه بلهاة مبوحه). إذ لا شئ يشبه شيئاً، كلّ شئ مطوي على نفسه وعلى شئ آخر لا يشبهها :

لا شئ يشبه شيئاً، لا أحد يشابه أحداً. لون الحقل صباحاً ليس ذاته في المساء. رائحة الزهرة العشية ليست كما قبل عشية. رقدة الكلب الوفي ليست أمينة لنفسها. العالم ينقلب بصور شتى. شكلك في المرأة لا

يشبهك قط، حتى البرج المستقيم يميل يمنة مرةً
ويسرة مرةً حسب المكان الذي تتأمله فيه. هذه
اللحظات لا تشابهك فهي تفرّ منك. كتابك لا
يشبهك. جسدك لا يشبهك. شبيهك ورقة من كرّاس
آخر، شبيهك كرّاس آخر (٧٤).

عندما ننظر إلى العالم وأشياءه على النحو الذي ترويه فلسفة الطيّات، نرى بأنّ كل شيء ناقص أو غير مكتمل أو مغلق على نفسه في حدود واضحة. لأنّ الطيّة هي نصف أو هي باب مغلق على مجهول، فإنّ النور الذي يضيء الطيّة، إنّما يسقط، هو، على الباب فقط. (فالعالم يتقلب بصور شتى)، كما أنّه لا يتقلب بالدرجة نفسها، إنّما بزوايا مختلفة، وأنّ ما يظهر منها هو نصف الحقيقة دوماً، على سة ورقة مطوية لا يظهر منها سوى الجانب ويختفي أو يغيب الآخر. هكذا تبدو الأشياء للمتأمل فيها. كل شكل هو امتداد لآخر، يشبهه ولا يشبهه، لا شيء يدلّ على نفسه بنفسه، إنّما هو معقود وملتبس وملفوف ومطوي بعديد المعاني والعوالم، بانتظار من يكشف ويفكك ويحلّ؛ فإنّ (شبيهك ورقة من كرّاس آخر، شبيهك كرّاس آخر)، إذ ينطوي الواحد على شبيهه فيه، إلّا أنّه لا يشبهه بالتطابق، أي، بوصفه نسخة، لا توجد، هنا، نسخة؛ لانعدام الأصل، إذ لا يوجد أصل. إنّما ما يشبهه هو آخر والآخر قد يشارك أو يختلف أو يصاد، أو يتقّع. وهذا ما يرمز إليه في الأوريغامي، فإنّ كلّ طيّة لا تشبه طيّة أخرى في شكلها أو فيما تنطوي عليه وتضمّه. فإنّ كلّ معنى معلق وعابر في معنى آخر، مثل ورقة مطوية لم تفتح، بعد، أو لم تطو .

ولأنّ الشعر ما هو سوى طيّة في اللغة، والنص الشعريّ مطويّ مع غيره في مجموعة والمجموعة طيّة في مجموع الأعمال، عمل إثر عمل، فعل مطوي في آخر، وكل كلمة هي ضوء وظلّ وظلمة، نلمح في نصوص أوريغامي، أشكالاً متنوعة من الطي، فعندما يضع في ورقة مستقلة عنواناً بين ظفرين (قصيدة نثر) ويورد بيتاً شائعاً من قصيدة للمخضرم (دريد بن الصّمّة الجُشمي: وما أنا إلا من غزّيّة إن غوت / غويت وإن ترشد غزّيّة أرشد)، إلّا أنّه يقول: (ولست من غزّيّة إن غوت غويت/ ولكن إن ترشد غزّيّة نرشد)؛ وكأنّ القصيدة طيّة تفتح في الزمان من جديد، تعيد رواية الثابت في المتحول، بعد أن عبرت حضارة الشعر العربي من العمود إلى قصيدة النثر، من شاعر إلى آخر، ومن طبقة إلى طبقة، تلك الزاوية الحادة في القراءة أو الطيّة بوصفها فعل قراءة منقلب ومخالف؛ وكأنّها أشكال مختلفة مصنوعة من ورقة واحدة، تمحو شكلاً وتثبت شكلاً، ولا يبقى سوى طرس الطيّات على سطح الورقة؛ فإنّ قصيدة النثر، هنا، طيّة جديدة على سطح بيت قديم .

ومن أشكال تقاطع النصوص مع فنّ الأوريغامي، تضمّنّها لأسماء أشكال حيوانيّة ونباتيّة وجامدة من الشعارات الكلاسيكية التي ترتبط بتراث هذا الفنّ من مثل: طائر الكركي، يقول: (يرتفع بين أصابع الصعو المنفي والكركي المهاجر، ٦٦)، (لوتر الكمان المسترخي في عتمة الصندوق الأسود، ٥٤)، (روح الفراشة المتحرّرة، ٥٤)، (تننفس مثل وميض النجوم، ٣٨)، (أحببت ضفادع مستنقعاتها، ٢٩)، (رشقات من الرعد تضيء هيكل الثنين، ٩٢)، (اصغ إلى صوت بجع الحديقة، ١٦)، (ألم أكن زهرة بنفسجية علقت بخشب صليبك؟، ٢٣)، (مع الشوكة الثابتة تحت بتلات الورد، ١٧)، (طيّات السروال، ٦٥).

مثلاً يمكننا أن نتلمّس تأثير فلسفة الطيّة التي طبعت أسلوب الكتابة في جمل كثيرة، وكأنّها تحاكي أو تتشبه بأفعال الأصابع على الورقة، في تنسيق الطيّات، فتتصوّر المعاني بصورة الطيّات، واحدة لأخرى أو إثر الأخرى: (ضياء أصابعك وظلها، ٩)، فالطيّة ضوء وظلّ الأصابع/ الورقة، (يحصين الضوء نامة نامة في عيون اليرقات/ قصيدة الحياة السريعة تكتب حرفاً حرفاً ببطء محموم، ٢١)، (عبثاً قبل الحساء من قرطها/ عبثاً ألهم عنب النّباذين/ عبثاً يتكلّم عندما يصمت الآخرون/ عبثاً عبثاً عبثاً، ٢٧)، (فراشة أخرى تتبيّس بين أصابعنا

وتتساقط جناحا إثر جناح، (٣٣)، (ويديا هباءً مبسوط على هباء، ٣٦)، (كأنها جسر لا مرئي يصل الضفة بالضفة، ٥٣)، (دَعُهُ يَحْلُم بين موتٍ وموت، ٥٤)، (الغبطة لحاملة النبع على كتفها من عطش لآخر، ٥٦)، (تثمين هفوات الكتابة التي تتخفى عند سطح الهوامش، ٧٨)، (قلبٌ يقينك كما ثقلُ خزرات المسبحة، ثم افطره حبة حبة، ١٠١)، (العنف الذي حطم المرايا نام في بياض الكرّاس، ١٠٤).

الخاتمة

تمثلت خصوصية المجموعة الشعرية (أوريغامي)؛ بأنها مكتوبة من الأفق الجمالي لفنّ طيّ الورق؛ فبدت وكأنها صورة عنه أو منه، فطوّرت رؤية فريدة في النظر إلى الشعر بوصفه أوريغامي، في اللغة والأسلوب والصور. فما يقوله النص وما نقوله عن النص، ينبني من التطلع إلى العالم وأشياءه على أنه طيّة، وليس شيئاً متصلاً بشيء ومنفصلاً عن آخر، وعليه، فلم يعد انتظار المعنى المناسب للنص هو الفعل المناسب؛ لأنّ النص لا يؤوّل، أي، ليس في النص جوهر ومظهر أو ظاهر وباطن، وعلينا التأمل فيه من الجهة التي توصلنا إلى معناه الممكن بالاحتمالات المقترحة. إنّما هو عملية متواصلة من الطي، تطوى على النحو الذي يتعتر فيها الفصل بين الشبيه والنقيض والمختلف، إذ تبدو كلها داخل وتيرة واحدة من الانسجام والتآخي والتوحد.

هوامش البحث

١. ينظر: استراتيجية الأوريغامي في العمارة، عباس علي حمزة وسجى خالد خلف، المجلة العراقية لهندسة العمارة والتخطيط، المجلد 19، العدد 2، 2020م : 19.
٢. أوريغامي، شاكر لعبي، خطوط وظلال للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2024م: 115.
٣. ن : 113.
٤. الأدب والفلسفة، بهجة المعرفة في الأدب، كاميل ديمولي، تر: الصادق قسومة، مراجعة: فوزي الزمرلي، معهد تونس للترجمة. تونس، ط1، 2021م : 26.
٥. ينظر: الحضور الباروكي في فلسفات مابعد الحداثة النقدية (التأويلية والتفكيكية) من منظور محمد شوقي الزين، أ. جميلة بلفاضل وأ.د. فاتح علاّق، المدونة، المجلد 9، العدد2، 2022م : 574.
٦. ينظر : ألف باء دولوز، جيل دولوز ، كلير بارنت، تر: أحمد حسان، المحروسة : 151
٧. حول كتاب دولوز، الطية: لايبنتز والباروك، مدونة الكاتب : ديفيد بيرن <https://onarchitecture.substack.com/p/on-the-fold>
٨. الأدب والفلسفة، بهجة المعرفة في الأدب : 27
٩. أحادية الآخر اللغوية، جاك دريدا، ترجمة وتقديم: د. عمر مهيب، الدار العربية للعلوم ناشرون، منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة. الجزائر، ط1، 2008م : 144.
١٠. انظر: مبحث الفارماكون في كتاب صيدلية أفلاطون، جاك دريدا، تر: كاظم جهاد، دار الجنوي للنشر، تونس، 1998م : 49.
١١. ينظر : خارج الفلسفة، نصوص مختارة، جيل دولوز، نقلها إلى العربية: عبدالسلام بنعبد العالي وعادل حدجامي، منشورات المتوسط، 2021م : 112.
١٢. المعجم العربي الأساسي ، تأليف وإعداد: جماعة من كبار الغويين العرب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مادة طوى : 805.
١٣. القلب المفكر، القصيدة تغني لكنها تفكر أيضاً، فوزي كريم، منشورات المتوسط. إيطاليا، ط1، 2017م : 57.
١٤. أوريغامي : 199.

١٥. نظرية الأجناس الأدبية، دراسات في التناس والكتابة والنقد، تزيطان تودورف، تر: عبدالرحمن بو علي، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق. سورية، ط1، 2016م : 33 .
١٦. أوريغامي : 118 .
١٧. ن : 119 .
١٨. س/ ز، رولان بارت، ترجمة وتقديم وتعليق : محمد بن الراهه البكري، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت. لبنان، ط1، 2016م : 131 .
١٩. خارج الفلسفة، نصوص مختارة : 113 .
٢٠. أوريغامي : 120 .
٢١. خارج الفلسفة، نصوص مختارة : 115 .
٢٢. ينظر : س/ ز : 37 .
٢٣. ينظر : أوريغامي : 114 .

مصادر البحث

القرآن الكريم .

١. أحادية الآخر اللغوية، جاك دريدا، ترجمة وتقديم: د. عمر مهيل، الدار العربية للعلوم ناشرون، منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة. الجزائر، ط1، 2008م .
٢. الأدب والفلسفة، بهجة المعرفة في الأدب، كاميل ديمولي، تر: الصادق قسومة، مراجعة: فوزي الزمرلي، معهد تونس للترجمة. تونس، ط1، 2021م .
٣. استراتيجية الأوريغامي في العمارة، عباس علي حمزة وسجي خالد خلف، المجلة العراقية لهندسة العمارة والتخطيط، المجلد 19، العدد 2، 2020م .
٤. ألف باء دولوز، جيل دولوز ، كلير بارنت، تر: أحمد حسان، المحروسة
٥. أوريغامي، شاكرا لبيبي، خطوط وظلال للنشر والتوزيع، عمان. الأردن، ط1، 2024م .
٦. الحضور الباروكي في فلسفات مابعد الحداثة النقدية (التأويلية والتفكيكية) من منظور محمد شوقي الزين، أ. جميلة بلفاضل وأ. د. فاتح علاق، المدونة، المجلد 9، العدد 2، 2022م .
٧. حول كتاب دولوز، الطية: لاينتر والباروك، مدونة الكاتب : ديفيد بيرن <https://onarchitecture.substack.com/p/on-the-fold>
٨. خارج الفلسفة، نصوص مختارة، جيل دولوز، نقلها إلى العربية: عبدالسلام بنعبد العالي وعادل حدجامي، منشورات المتوسط، 2021م .
٩. س/ ز، رولان بارت، ترجمة وتقديم وتعليق : محمد بن الراهه البكري، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت. لبنان، ط1، 2016م .
١٠. صيدلية أفلاطون، جاك دريدا، تر: كاظم جهاد، دار الجنوب للنشر، تونس، 1998م .
١١. القلب المفكر، القصيدة تغني لكنها تفكر أيضا، فوزي كريم، منشورات المتوسط. إيطاليا، ط1، 2017م .
١٢. المعجم العربي الأساسي ، تأليف وإعداد: جماعة من كبار الغويين العرب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .
١٣. نظرية الأجناس الأدبية، دراسات في التناس والكتابة والنقد، تزيطان تودورف، تر: عبدالرحمن بو علي، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق. سورية، ط1، 2016م .

The Main Hero and the Substitute Hero (the Double/Stunt) in Animal Narratives in Pre-Islamic Poetry

Lect. Muna Abdulrazzaq Al-Yasiri (Ph.D.)

Prof. Khamis Ahmed Hamadi Al-Shammari (Ph.D.)

muna.a@uokerbala.edu.iq

khamiss.homadi@uokerbala.edu.iq

University of Kerbala

College of Education for the Humanities

Key Words: Main hero, sub-hero, animal narrations.

Abstract

Animal narratives in pre-Islamic poetry contain rich literary and symbolic dimensions that merit renewed critical examination in light of modern scientific and literary developments. Many concepts once taken for granted in earlier scholarship now require reassessment, verification, or even rejection due to the complex transmission of pre-Islamic texts from oral performance to later written compilation. This study argues that pre-Islamic poets employed, with remarkable artistic foresight, a narrative technique comparable to the modern cinematic concept of the “double” or stunt performer. In these poetic narratives, secondary animal figures—most notably the riding camel—function as substitute heroes who endure danger, violent conflict, and harsh environmental conditions in place of the primary human hero. This technique parallels contemporary filmmaking practices, in which a stunt double performs hazardous scenes on behalf of the main actor, positioning the poet as a conceptual “director” of the narrative. Given the absence of definitive historical evidence due to the long temporal gap between poetic creation and documentation, this phenomenon cannot be conclusively interpreted but remains open to critical inquiry. The study further suggests that this narrative strategy served specific poetic purposes, particularly in praise and elegy, where endurance, sacrifice, and emotional mitigation are central themes. Methodologically, the research adopts a quantitative and thematic approach and is divided into two sections: the first examines the wild

cow and wild bull, while the second focuses on the wild donkey and other animal figures.

الملخص

تزرخر قصص الحيوان في الشعر الجاهلي بأبعاد فنية ودلالية عميقة تستوجب إعادة قراءتها في ضوء المستجدات العلمية والأدبية الحديثة، ولا سيما في ظل الإشكالات المرتبطة بانتقال النص من المشافهة إلى التدوين. فقد أصبحت كثير من المسلمات النقدية القديمة موضع مراجعة وتمحيص، بل وربما الرفض، نتيجة تطور المناهج النقدية وتعدد زوايا النظر. تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن الشاعر الجاهلي لجأ، بوعي فني متقدم، إلى توظيف شخصيات بديلة عن البطل الرئيس في السرد الشعري، يمكن تشبيهها بمفهوم «الدوبلير» أو الممثل البديل في السينما الحديثة. وتتمثل هذه الشخصيات غالباً في الحيوان، ولا سيما الناقة، التي تُسند إليها أدوار المواجهة والصراع وتحمل الأخطار والظروف القاسية نيابة عن البطل الإنساني. ويكشف هذا التوظيف عن رؤية سردية تجعل من الشاعر بمثابة مخرج للعمل الفني. ونظراً للفجوة الزمنية الطويلة بين مرحلة الإبداع الشعري ومرحلة التدوين، وغياب الأدلة المادية الحاسمة، تبقى هذه الظاهرة مفتوحة على التأويل والدراسة دون الجزم بتفسير نهائي لها. كما تشير الدراسة إلى أن هذا الأسلوب يخدم أغراضاً شعرية محددة، ولا سيما المديح والثناء، حيث تتجلى قيم التحمل والتضحية والتخفيف النفسي. وتعتمد الدراسة منهجاً كمياً وتحليلياً، وقد قُسمت إلى مبحثين: يتناول الأول البقرة الوحشية والثور الوحشي، فيما يختص الثاني بالحمار الوحشي وشخصيات حيوانية أخرى.

المقدمة

لعل من فوائد التكرار أن نقول إن قصص الحيوان في الشعر الجاهلي تحفل بكثير من المعطيات التي تحتاج إلى إعادة قراءة وتأمل على وفق كثير من المتغيرات التي طرأت علمياً وأدبياً، فما كان أمراً مسلماً به قبل سنوات عديدة صار الآن مثاراً للشك والتمحيص والعكس صحيح.

إن حركة العلم لا يمكن أن تتوقف عند نقطة بعينها، ومن هنا يمكن القول إن النص الجاهلي اليوم هو بأمس الحاجة لإعادة النظر فيه وحل كثير من الإشكالات التي رافقت مرحلة الانتقال من المشافهة إلى التدوين أولاً، ومن ثم مرحلة الدراسات الأكاديمية المتقدمة، فقد استجدت كثير من المعطيات التي توجب عن الدارسين والباحثين التوجه صوب هذا النوع من الدراسات؛ لأن كثيراً من المفاهيم والمعلومات التي مرت علينا في المصادر والمراجع تحتاج للتوثيق بل وحتى الرفض إن لزم الأمر، فالسير في ركاب بعض من تلك الدراسات ربما يسلمنا للوهم إن لم يوصلنا مرحلة التوقف عن التفكير والاكتفاء بالتلقي غير المجدي.

إن الشاعر الجاهلي قد عمد -بسبق زمني مذهل- إلى شخصيات بديلة عن البطل الرئيس في القصة، ونعني به الناقة التي حاول الشاعر إبعادها عن الصراع بصورة مباشرة، والغاية من وجود تلك الشخصيات الثانوية (الدوبلير) هي الدخول في صراعات خطيرة، وقتال عنيف، والتعرض لقسوة الظروف الجوية بدلاً من الشخصية الرئيسة، كما يحصل اليوم في السينما حينما يؤتى بممثل بديل (مغمور على الأغلب)؛ لأداء المشاهد الخطرة بدلاً عن البطل الرئيس.

إن هذا الإجراء لا يمكن تفسيره بصورة نهائية لا يرقى الشك إليها؛ لانعدام دليل ملموس يرجح هذا الرأي أو وجهة النظر تلك.

إن الدوبلير " هو الممثل البديل الذي يحل محل البطل عند تصوير المشاهد الخطيرة، ويجب أن يتمتع بقدر من الشجاعة، والتدريب على أداء المهام التي تتطلب قوة بدنية"^(١)، كذلك يعرف بأنه " الشخص الذي ينوب عن الممثل أو البطل في القيام بالمشاهد الخطرة، حيث يقوم مخرج العمل باستبدال الممثل بشخص متمرس يمكنه

أداء المهام الخطرة نيابة عن بطل الفيلم" ^(٢)، ومن ملاحظة التعريفين السابقين لا نجد فرقا يذكر بين ما عمله الشاعر الجاهلي وبين ما تعلمه السينما في الوقت الحاضر، فالشاعر الجاهلي هو الذي يقوم بدور المخرج في الوقت الحالي.

إن الفاصل الزمني البعيد بين مرحلة الإبداع الشعري في العصر الجاهلي ومرحلة التدوين بعيدة نسبياً، فضلاً عن ذلك فنحن لا نمتلك رؤية واضحة عن الظروف التي نقل النص من خلالها من المشاهدة إلى التدوين، فيبين هاتين المرحلتين هنالك أجيال كثيرة مرت تشكل الوسط الناقل لتلك النصوص، فلا دليل مدون، ولا تاريخ مثبت، ولا معلومة محفوظة حتى لدى بعض الممالك التي كانت تعد متحضرة قياساً ببقية القبائل البدوية المتنقلة ^(٣)، فالرأي السابق للدكتور حسين نصار يؤكد بطريقة أخرى أكثر وضوحاً عند حديثه عن الشعر في أيام العرب في الجاهلية إذ يقول " فأحياناً يكون النثر شرحاً للقصيدة، وأحياناً يكون الشعر مرتجلاً على لسان أحد أبطال الخبر دون أن تربطه صلة بالخبر المنثور، وكان الشعر في كلتا الحالتين هو الذي يحافظ على تناقل الخبر وانتشاره. فلما نسي نسيات هذه الأشعار نسيات الروايات القديمة، وابتكرت أشعار جديدة للتنويه بمآثر القبيلة من أفعال مجيدة" ^(٤)، إن هذا الرأي لا يختلف كثيراً عن آراء الدكتور طه حسين لكن الفارق هنا هو ما أوضحه الدكتور نصار في موضوع النسيان وإيجاد بديل بعد مرور وقت طويل على ضياع الأصل.

إن فكرة الشاعر الجاهلي في موضوع الدوبلير يمكن أن تكون وسيلة أوجدتها الظروف المحيطة ببعض الأغراض الشعرية ولا سيما المديح والثناء، ففي الأول يحاول الشاعر أن يظهر للممدوح حرصه على الوصول لبلاطه مهما كلف الأمر حتى لو اضطر لإيجاد مراحل راحة (افتراضية) لناقته؛ لكي تواصل سعيها نحو الممدوح، وكلما كانت الجهد المبذول كبيراً كانت المكافأة كبيرة، أما في الثناء فكان الشاعر يشفق على نفسه من شدة الهول فيلجأ لمواساتها بشخصية بديلة حتى وإن ضحى بناقته في نهاية المطاف جرياً على هذا التقليد الفني في غرض الثناء.

إن دراسة هذا الظاهرة في القصيدة الجاهلية توجب علينا النظر إليها من الزاوية الكمية؛ لذلك سيتم تقسيم الدراسة إلى مبحثين:

المبحث الأول: البقرة الوحشية والثور الوحشي

المبحث الثاني: الحمار الوحشي وشخصيات أخرى

المبحث الأول: البقرة الوحشية والثور الوحشي

إن هاتين الشخصيتين هي من أكثر الشخصيات البديلة التي وردت في النص الجاهلي، وحتى الإسلامي والأموي؛ لأسباب عدة ليس المجال مناسباً لسردها أو الخوض فيها، ولعل معلقة الشاعر المخضرم لبدي بن ربيعة، هي من أشهر القصائد التي تطرقت لموضوع البقرة الوحشية في معرض تشبيه ناقته بها، إذ يقول ممهداً للوصول للبطل الثانوي-البقرة الوحشية- من خلال البدء مع البطل الرئيس الناقة: ^(٥)

بِطَلِيحٍ أَسْفَارٍ تَرَكْنَ بَقِيَّةً مِنْهَا فَأَحْنَقَ صُلْبُهَا وَسَتَامُهَا

وَإِذَا تَغَالَى لَحْمُهَا وَتَحَسَّرَتْ وَتَقَطَّعَتْ بَعْدَ الْكَلَالِ خِدَامُهَا

فهو هنا يصف البطل الرئيس (الناقة)؛ ليجعل من ذلك وسيلة للوصول إلى الشخصية الثانوية البديلة التي تقوم بالمشاهد الصعبة والمعارك الطاحنة بدلاً من الناقة، فيقول واصفاً بقرته الوحشية: ^(٦)

أَفْتَلِكَ أَمْ وَحْشِيَّةٌ مَسْبُوعَةٌ خَذَلَتْ وَهَادِيَةُ الصَّوَارِ قِيَامُهَا
 خَنَسَاءُ ضَيَّعَتِ الْفَرِيرَ فَلَمْ يَرَمْ عُرْضَ الشَّقَائِقِ طَوْفُهَا وَبُغَامُهَا
 لِمُعَفَّرٍ قَهْدٍ تَنَازَعَ شِلْوُهُ غُبْسٌ كَوَاسِبٌ لَا يُمَنُّ طَعَامُهَا
 صَادَفَنَ مِنْهَا غِرَّةٌ فَاصْبَنَهَا إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا
 بَاتَتْ وَأَسْبَلَ وَاكْفٌ مِنْ دِيمَةٍ يُرْوِي الْحَمَائِلَ دَائِمًا تَسْجَامُهَا
 يَعْلُو طَرِيقَةً مَتْنِيهَا مُتَوَاتِرٌ فِي لَيْلَةٍ كَفَرَ النُّجُومَ غَمَامُهَا
 تَجَنَّفُ أَصْلًا قَالِصًا مُتَنَبِّذًا بِعُجُوبٍ أَنْقَاءٍ يَمِيلُ هُبَامُهَا
 وَتُضِيءُ فِي وَجْهِ الظَّلَامِ مُنِيرَةٌ كَجُمَانَةِ الْبَحْرِيِّ سُلَّ نِظَامُهَا
 حَتَّى إِذَا انْحَسَرَ الظَّلَامُ وَأَسْفَرَتْ بَكَرَتْ تَزُلُّ عَنِ الثَّرَى أَزْلَامُهَا
 حَتَّى إِذَا يَنْشَتُ وَأَسْحَقَ حَالِقٌ لَمْ يُبْلِهِ إِرْضَاعُهَا وَفِطَامُهَا
 حَتَّى إِذَا يَنْشُ الرُّمَاءُ وَأَرْسَلُوا غَضْفًا دَوَاجِنَ قَافِلًا أَعْصَامُهَا
 فَلَحِيقُنَ وَاعْتَكَرَتْ لَهَا مَدْرِيَّةٌ كَالسَّمْهَرِيَّةِ حَدُّهَا وَتَمَامُهَا
 لِيَتَذَوْدَهُنَّ وَأَيَقُنَّ إِنْ لَمْ تَذُدْ أَنْ قَدْ أَحْمَ مَعَ الْخُتُوفِ حِمَامُهَا
 فَتَقْصَدَتْ مِنْهَا كَسَابٌ فَضْرُجَتْ بَدَمٍ وَغُودَرَ فِي الْمَكْرَرِّ سُخَامُهَا

إن شخصية البطل (الناقة) تلاشت بمجرد قوله: أفْتُك!....؛ لتكون البقرة الوحشية هي البطل الثانوي أو الدوبلير الذي يؤدي المشاهد الصعبة بدلا عن الناقة (البطل)، وهذه المشاهد تمثلت في الصراع مع الصياد وكلابه المدربة بعد أن اقتربت الكلاب -التي لا يَمَنُ طعامها- وليدها الصغير؛ بسبب غفلتها.

إن معلقة لبيد تحفل بالصراعات التي جعلت مهمة الدوبلير صعبة جدا، ومن هنا فإن التحول الدرامي من البطل إلى الدوبلير له ما يبرره في ضوء مجريات النص، فالناقة -رفيقة الشاعر في حله وترحاله- لا يمكن تعريضها لأية مخاطر، وعليه فإن التحول هنا ليس تحولا أو تقليدا فنيا فحسب إنما هو تحول على صعيد بنية النص والانتقالات والانفعالات التي يشتمل عليها.

لقد حاول لبيد في نصه السابق أن يكون أكثر اتساقا وتعاطفا من الناحية النفسية على الأقل مع شخصية الدوبلير عدا ما أصابها من فعل قاس تمثل في مصرع صغيرها من قبل الكلاب المتوحشة، " ولما كانت الحيوانات بعضها لبعض عدو اقتضت الحكمة الإلهية لكل حيوان آلة يحفظ بها نفسه من عدوه" (٧).

إن الانتقالات الزمانية والمكانية التي حفل بها نص لبيد أَلَقَتْ بظلالها على تلك البقرة، فالشاعر هنا يسلك مسلكين مغايرين: الأول القسوة، وتمثل في صورة صغير البقرة الوحشية والكلاب تنهش بقايا جسده المعفر

بالتراب، أما الثاني فهو الشعور الإنساني الذي تعاطف الشاعر من خلاله مع تلك البقرة وهو يصور معاناتها، وكيفية طوفها وبغامها بحثاً عن صغيرها الذي ضاع في لحظة غفلة منها وتباعدها عن بقية القطيع. نلاحظ هنا أن الشاعر الجاهلي يعي تماماً فكرة الشخصية البديلة التي تؤدي المشاهد الخطرة - مثلاً يحدث في السينما الآن - فليبدع عاد لشخصية البطل - الناقصة - بمجرد انتهاء القتال والمشاهد الخطرة، فقال: ^(٨)

فَبِتِلْكَ إِذْ رَقَصَ اللّوَامِعُ بِالضُّحَى واجْتَنَبَ أُرْدِيَةَ السَّرَابِ إِكَامُهَا
أَقْضَى اللَّبَانَةَ لَا أَفْرَطُ رِيَّةً أو أن يلومَ بِحَاجَةِ لُؤَامِهَا

فقوله (فبتلك) يقتضي إنهاء دور الدوبلير والعودة للشخصية الأساس؛ لأنها ستكمل بقية المشاهد التي لا خطورة فيها، فالدوبلير على وفق ذلك هو البطل الحقيقي؛ لأنه يؤدي المخاطر كلها بلا تردد ^(٩)، وهو الشخص الذي ينوب عن الممثل أو البطل ببعض المشاهد الخطرة التي تتطلب مهارة معينة ^(١٠). أما النابغة الذبياني فإن معلقته يمكن أن تعد خير نموذج لثور الوحش، فبعد أن مهد لقصيدته بذكر البطل الرئيس إذ قال: ^(١١)

مَقْدُوفَةٌ بِدُخَيْسِ النَّحْضِ ، بَازِلُهَا له صَرِيفٌ ، صَرِيفُ الْقَعْرِ بِالسَّيْدِ
كَأَنَّ رَحْلِي ، وَقَدْ زَالَ النَّهَارُ بِنَا ، يومَ الْجَلِيلِ ، عَلَى مُسْتَأْنِسٍ وَحِيدِ
مِنْ وَحْشٍ وَجَرَّةٍ ، مَوْشِيٍّ أَكَارِعُهُ ، طاوِي الْمَصِيرِ ، كَسِيفِ الصَّيْقِلِ الْفَرْدِ

عاد ليجعل من هذا التمهيد - كما فعل لبيد - منطلقاً للحديث عن الشخصية الثانوية (الدوبلير)، وهي ثور الوحش، إذ قال: ^(١٢)

أَسْرَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْجَوَازِ سَارِيَةٌ تُزْجِي الشَّمَالُ عَلَيْهِ جَامِدَ الْبَرْدِ
فَارْتَاعَ مِنْ صَوْتِ كَلَّابٍ فَبَاتَ لَهُ طَوْعُ الشَّوَامِتِ مِنْ خَوْفٍ وَمِنْ صَرْدِ
فَبَهَنَ عَلَيْهِ وَاسْتَمَرَ بِهِ صُمْعَ الْكُعُوبِ بَرِثَاتٍ مِنَ الْحَرْدِ

وكان ضُمرانُ منه حيثُ يُوزَعُهُ ، طَعَنَ الْمُعَارِكِ عِنْدَ الْمُحْجَرِ النَّجْدِ
شَكَّ الْفَرِيصَةَ بِالْمِدْرَى ، فَأَنْقَذَهَا ، طَعَنَ الْمُبْطِطِ ، إِذْ يَشْفِي مِنَ الْعَضْدِ
كَأَنَّهُ ، خَارِجًا مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ ، سَقُودُ شَرْبِ نَسْوِهِ عِنْدَ مُفْتَأَدِ

فَظَلَ يَعْجُمُ أَعْلَى الرَّوْقِ ، مُنْقَبِضًا ، فِي حَالِكِ اللَّوْنِ صَدَقٍ ، غَيْرِ ذِي أَوْدِ
لَمَّا رَأَى وَاشْتَقَّ لِقَاعَ صَاحِبِيهِ ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى عَقْلٍ ، وَلَا قَوْدِ
قَالَتْ لَهُ النَّفْسُ : إِنِّي لَا أَرَى طَمَعًا ، وَإِنْ مَوْلَاكَ لَمْ يَسْلَمْ ، وَلَمْ يَصِدِ

فبعد هذه الصراعات مع الكلاب المتوحشة وصاحبها وانتهاء المشهد عاد الشاعر إلى بطله الرئيس (الناقة) التي لم تشترك في الصراع ، ولم يصبها مكروه، ولم تبذل جهدا ما؛ ليجعل هذه الطاقة المكتنزة سببا في حركتها السريعة باتجاه الممدوح، إذ قال: (١٣)

فَتَلْكَ تُبْلِغُنِي النِّعْمَانَ ، إِنْ لَهُ فَضْلاً عَلَى النَّاسِ فِي الْأَدْنَى ، وَفِي الْبَعْدِ

فاستخدامه لاسم الإشارة (تلك) مشيراً للناقة؛ سببه أنها ليست قريبة من ساحة الصراع الذي أدته الشخصية البديلة (الثور الوحشي)، ويمكن أن نستنتج من هذا أن النابغة لم يشأ جعل ناقته قريبة من أماكن الخطر حتى على سبيل الافتراض، فهو مشغول بالاعتذار من النعمان بن المنذر، وهذا الاعتذار جاء بعد جفوة ، وكل هذه العوامل تجعل الناقة مهمة جدا في حياة الشاعر في هذه اللحظات، فهو في مرحلة مفصلية إما أن يرضي النعمان ويعود لسابق عهده معه، أو أن تستمر الجفوة بينهما، ليست الجفوة وحدها بل ربما الخوف على حياة الشاعر نفسه الذي قال في معرض قصيدته أن أبا قابوس أو عده، فضلا عن ذلك فيمكننا قراءة لفظة (فتلك) قراءة أخرى تتعلق بالدلالة المكانية ونعني بذلك أن الشاعر كأنه يريد الاستعجال في الوصول لبلاط النعمان وهذا الاستعجال ليس حكرا عليه فحسب ربما تكون ناقته أكثر اشتياقا منه (من وجهة نظر النابغة)، ولعل قوله فتلك فيه دليل على أن تلك الناقة كانت تتعجل المسير صوب الممدوح؛ ولذلك تبدو وكأنها بعيدة عن الشاعر الذي انشغل بالصراع الذي أداره الدوبلير (الثور)؛ لكي يمهّد الأرضية المناسبة للبطل كي يعود للساحة بعد زوال الخطر. ونجد عبدة بن الطبيب يشبه ناقته القوية بثور وحشي إذ يقول: (١٤)

بِجَسْرَةٍ كَعَلَاةِ الْقَيْنِ دَوْسَرَةٍ

فِيهَا عَلَى الْأَيْنِ إِرْقَالٌ وَتَبْغِيلٌ

عَنْسٍ تُشِيرُ بِقِنْوَانٍ إِذَا زِحَرَتْ

مِنْ خَصْبَةٍ بَقِيَتْ فِيهَا شَعَالِيلٌ

ثم ينتقل للشخصية البديلة (الثور) إذ يقول: (١٥)

كَأَنَّهَا يَوْمٌ وَرَدُّ الْقَوْمِ خَامِسَةٌ
مُسَافِرٌ أَشْعَبُ الرُّوقَيْنِ مَكْحُولٌ
مُجْتَابٌ نَصْعٍ جَدِيدٍ فَوْقَ نَقَبَتِهِ
وَلِلْقَوَانِمِ مِنْ خَالِ سَرَاوِيلِ
مُسَفَّعُ الْوَجْهِ فِي أَرْسَاغِهِ تَخْدَمُ
فَوْقَ ذَلِكَ إِلَى الْكَعْبَيْنِ تَخْجِيلُ
بَاكِرُهُ قَانِصٌ يَسْعَى بِأَكْلِبِهِ
كَأَنَّهُ مِنْ صَلَاةِ الشَّمْسِ مَمْلُوكُ
يَأْوِي إِلَى سَلْفَعٍ شَعْنَاءَ عَارِيَةٍ
فِي حَجَرِهَا تَوَلَّبَ كَالْقِرْدِ مَهْزُولُ
يُشْلِي ضَوَارِي أَشْبَاهَا بُجْوَعَةً
فَلَيْسَ مِنْهَا إِذَا أُمْكِنَ تَهْلِيلُ
فَأَنْصَاعَ وَأَنْصَعْنَ يَهْفُو كُلُّهَا سَدِكُ
كَأَنَّهُنَّ مِنَ الضُّمُرِ الْمَزَاجِيلِ
فَاهْتَزَّ يَنْفُضُ مَدْرِيَيْنِ قَدْ عَتَقَا
مُخَاوِضُ غَمَرَاتِ الْمَوْتِ مَخْذُولُ

حَتَّىٰ إِذَا مَضَىٰ ظَغْنًا فِي جَوَاشِئِهَا

وَرَوْقَهُ مِنْ دَمِ الْأَجْوَافِ مَغْلُولُ

وَلَّىٰ وَصْرُ عَنْ فِي حَيْثُ التَّبَسُّنَ بِهِ

مُضَرَّجَاتُ بِأَجْرَاحٍ وَمَقْتُولُ

كَأَنَّهُ بَعْدَ مَا جَدَّ النَّجَاءُ بِهِ

سَيْفٌ جَلَا مَتْنَهُ الْأَصْنَاعُ مَسْلُولُ

وهذه القصيدة يرى بعض الباحثين أنها نسجت على غرار لامية كعب بن زهير المعروفة بالبردة، وهي قد نظمت في امرأة تدعى خولة^(١٦) جريا على عادة شعراء الجاهلية في ذكر أسماء كثير من النساء في قصائدهم ولا سيما في المطالع.

وفي نص آخر لزهير بن أبي سلمى نجد أنه يبدأ بالحديث عن ناقته قائلا: (١٧)

نهضت إلى وجناء، كالफल، جلعد

على ظهرها، من نيهها، غير محفد

فتسعف، أو تنهك إليه، فتجهد

ليجعل من ذلك منطلقا للحديث عن البقرة الوحشية (الدولير)، فيقول (١٨)

إِلَيْهِ السَّبَاعُ فِي كِنَاسٍ وَمَرْقَدٍ

فَلَاقَتْ بَيَانًا عِنْدَ آخِرِ مَعَهْدٍ

وبضع لحام، في إهاب، مقدد

وتخشى رماة الغوث، من كل مرصد

مسربلة، في رازقي، معضد

وقد قعدوا أنفاقها، كل مقعد

فلما رأيت أنها لا تجيبني

جمالية، لم يبق سيري ورحلي

متى ما تكلفها مآبة منهل

ليجعل من ذلك منطلقا للحديث عن البقرة الوحشية (الدولير)، فيقول (١٨)

طَبَاهَا ضَحَاءُ أَوْ خَلَاءُ فَخَالَقَتْ

أَضَاعَتْ فَلَمْ تُغْفَرْ لَهَا خَلَوَاتُهَا،

دماً، عند شلو، تحجل الطير حوله

وتنفض، عنها، غيب كل خميلة

فجالت، على وحشيها، وكأنها

ولم تدر وشك البين، حتى رأتهم

دَمًا عِنْدَ شِلْوٍ تَحْجُلُ الطَّيْرُ حَوْلَهُ، وَيَضَعُ لِحَامٍ فِي إِهَابٍ مُقَدِّدٍ
وَتَنْفُضُ عَنْهَا غَيْبَ كُلِّ خَمِيلَةٍ، وَتَخْشَى رُمَاءَ الْغَوْثِ مِنْ كُلِّ مَرْصَدٍ
فَجَالَتْ عَلَى وَخْشِيَّتِهَا وَكَأَنَّهَا مُسْرَبَلَةٌ فِي رَازِقِي مُعْضَدٍ
وَلَمْ تَذِرْ وَشَكَّ الْبَيْنِ حَتَّى رَأَتْهُمْ وَقَدْ قَعَدُوا أَنْفَاقَهَا كُلَّ مَقْعَدٍ
وَنَارُوا بِهَا مِنْ جَانِبَيْهَا كِلَيْهِمَا، وَجَالَتْ، وَإِنْ يُجْشِمْنَهَا الشَّدَّ تَجْهَدِ
تَبْذُ الْأَلَى يَأْتِيْنَهَا مِنْ وَرَائِهَا، وَإِنْ يَتَقَدَّمُهَا السَّوَابِقُ تَضْطَدِ

وَنَارُوا بِهَا، مِنْ جَانِبَيْهَا كِلَيْهِمَا وَجَالَتْ، وَإِنْ يُجْشِمْنَهَا الشَّدَّ تَجْهَدِ
تَبْذُ الْأَلَى يَأْتِيْنَهَا، مِنْ وَرَائِهَا وَإِنْ تَتَقَدَّمُهَا السَّوَابِقُ تَضْطَدِ
فَأَنْقَذَهَا، مِنْ غَمْرَةِ الْمَوْتِ، أَنَّهَا رَأَتْ أَنَّهَا تَنْظُرُ النَّبْلَ تَقْصِدِ
نَجَاءً، مَجْدًا، لَيْسَ فِيهِ وَتِيرَةٌ وَتَذْيِيبُهَا عَنْهَا، بِأَسْحَمٍ، مَذُودِ
وَجَدَتْ، فَأَلْقَتْ بَيْنَهُنَّ وَبَيْنَهَا غِبَارًا، كَمَا فَارَتْ دَوَاخِنَ غُرْقَدِ
بِمَلْثَمَاتٍ، كَالْخِذَارِيفِ، قَوْبَلَتْ إِلَى جَوْشِنَ، خَاطِي الطَّرِيقَةِ، مَسْنَدِ

فالبقرة الوحشية هنا تكاد أن تتطابق مع بقرة لبيد بن ربيعة في معلقته إلا في بعض التفصيلات، فقد خرجت مع القطيع تاركة صغيرها في الكناس لكن السباع خالفتها إلى المكان نفسه؛ لتفترس صغيرها وعند عودتها تدخل صراعا داميا من أجل البقاء.

إن هذا الصراع كان مع كلاب الصيد، فضلا عن الرماة الذين كمنوا لها؛ بغية اقتناصها بواسطة النبل، فرأت أن العدو هو الذي سيحميها من هذه المخاطر من خلال سرعة الجري بحيث تغيب وسط التراب الذي تثيره بحوافرها.

لقد عمد زهير في هذا النص إلى أسلوب مخالف لما اعتدنا عليه في كثير من قصص الحيوان، فبعد انتهاء القصة لم يعد إلى الشخصية الرئيسية أو البطل-الناقة- وإنما انتقل إلى الحالة التالية من خلال الانطلاق بتلك الناقة إلى ممدوحه هرم بن سنان، فكان الانطلاق كان كافيا من وجهة نظر الشاعر من غير الحاجة لربط الأحداث التي تلت القصة، ومن ثم عودة الناقة إلى مسرح الأحداث ثانية، فالاختصار هنا جاء لمصلحة الناتج النهائي للنص إن صح التعبير، فزهير حاول تجاوز التقليد المتبع بالعودة للبطل الرئيس بعد انتهاء دور الدوبلير في المشاهد الخطرة، ويبدو لي إن ذلك ناتج عن علاقته المميزة بهرم فهو يحاول كسر النمطية المعروفة في القصيدة؛ لأنه أمام شخصية يعرفها وتعرفه، شخصية تتسم بالخلق الكريم والإيثار ومن هنا فلا ضير في الخروج عن النمطية والاكتفاء بتحديد وجهة الناقة بعد انتهاء دور الدوبلير، وكان الناقة هنا تعرف طريق هرم فهي لا تحتاج لتلك العودة النمطية فقد اعتادت على هذا الطريق وألفته وألفها.

إن خروج زهير بن أبي سلمى عن النمطية -وهو من عبيد الشعر- له مبرر من خلال الاكتفاء على القرب النفسي مع الممدوح، فهرم هنا ليس بعيدا عن زهير لذلك لم يفعل ما فعله النابغة حين مدح النعمان معتذرا منه

بالتعبير عن ناقته بالقول (فتلك تبلغني النعمان)، أما زهير فليس محتاجا لكل ذلك يكفي أن يذكر اسم هرم لتطلق الناقة في رحلة ليست غريبة عنها؛ لذلك قال زهير: (٩)

إلى هرم تهجيرها، ووسيجها تروح، من الليل التمام، وتغتدي

فالناقة هي رفيقة سفره إلى هرم بن سنان وليست مجرد حيوان يستخدم في السفر، إذ " تعد الناقة من أكثر الحيوانات اتصالا ببيئة بمكونات بيئة الشاعر الجاهلي، وحياته اليومية، وأكثرها كشفا عن مشاعره، مما جعلها وسيلة من وسائل التعبير عن الذات والجماعة، لذلك فإن أنسنة الناقة ظهرت في لوحات شعرية غنية بالمشاهد والعواطف، وتفيض بالحركة والخصب في المعنى" (١٠).

فصور زهير بن أبي سلمى مستمدة من بيئته وهو شديد الحرص على توثيقها، "ولعل زهيراً، في تعامله مع هذه البيئة شديد الاعتماد على الحواس في إخراج صورته الشعرية كأستاذ أوس بن حجر بل هو أحرص منه على هذا" (١١)، فهذه الصور والمتبنيات ليست بعيدة عن المجتمع والبيئة وكل ما يحيط بالشاعر " وتجدر الإشارة إلى أن شعر المديح أستمدت معانيه من بيئة العرب ومجتمعهم، من جود وعزة وكرم وشجاعة... إلخ، وعمل الشعراء على ترسيخ هذه القيم الإنسانية في النفوس، ولم يأت المديح في الشعر الجاهلي بقصائد مستقلة، بل من خلال قصيدة تتضمن أغراضاً عدة" (١٢)، اعتماداً على شكل القصيدة واللوحات التي تشتمل عليها من مقدمة ورحلة وظل فضلاً عن الغرض الأساس الذي نظمت القصيدة لأجله.

المبحث الثاني: الحمار الوحشي وأتانه وشخصيات أخرى

ورد الحمار الوحشي وأتانه في قصائد كثيرة في الشعر الجاهلي ضمن محور شخصيات الدوابير التي تؤدي المشاهد الخطرة والصراعات نيابة عن الناقة بوصفها البطل الرئيس في القصة.

إن معلقة لبدي بن ربيعة من القصائد الجاهلية المميزة التي وردت فيها شخصية الحمار الوحشي وأتانه ضمن التحول من شخصية البطل الرئيس إلى الدوابير إذ يقول لبدي: (١٣)

يَعْلُو بِهَا حُدْبَ الْإِكَامِ مُسَحَّجٌ قَدْ رَابَهُ عَصِيَانُهَا وَوَحَامُهَا
فَتَنَازَعَا سَبَطًا يَطِيرُ ظِلَالُهُ كَدْحَانِ مُشْعَلَةٍ يُشْبُ ضِرَامُهَا
مَشْمُولَةٌ غَلِيَتْ بَنَابَتِ عَرْفَجٍ كَدْحَانِ نَارٍ سَاطِعٍ أَسْنَامُهَا
فَمَضَى وَقَدَّمَهَا وَكَانَتْ عَادَةً مِنْهُ إِذَا هِيَ عَرَدَتْ إِقْدَامُهَا
فَتَوَسَّطَا عُرْضَ السَّرِيِّ وَصَدَّعَا مَسْجُورَةً مُتَجَاوِرًا قَلَامُهَا

والملاحظ دائماً في شخصية حمار الوحش أن الأتان تكون برفقته دائماً، ولست هنا مع الدكتور سليمان الطعان حين علق على إحدى قصائد الأعشى التي وصف فيها علاقة حمار الوحش بأتانه بقوله " وليس هذا الحيوان إلا رمزا للشاعر نفسه، وقد ظفر بزوجة وهو في ريعان شبابه، بعد أن عانى الكثير من المشقة للظفر بحبها، كما تفعل المرأة دائماً في بداية كل علاقة غرام معها. كما أنه ينعم بالعيش في وسط الجماعة التي يتخذ لها القطيع رمزا، وتلك دلالة واضحة على الطمأنينة التي تحيط بالإنسان الجاهلي يعيش في ظل قبيلة يشعر بالأمن والحماية اللتين توفرهما له" فهذا الرأي لو كان دقيقاً فإنه سيجعلنا نفرس قول لبدي بن ربيعة في معلقته: (١٤)

يَعْلُو بِهَا حُدْبَ الْإِكَامِ مُسَحَّجٌ قَدْ رَابَهُ عَصِيَانُهَا وَوَحَامُهَا

فمضى وَقَدَّمَهَا وكانت عادةً منه إذا هي عَرَدَتْ إقدامها

بأنه يصور حالته مع إتانه وهي في حالة الوحام؟؟ وأنه في البيت الثاني يصور كيفية خروجه معها ومحاولته جعلها تسير أمامه؛ لأنها تعانده ولا تلتزم بما أمرها به، أو بما يريده منها؟ أيعقل هذا؟ كيف يمكن أن نسقط هذه الشخصيات التي ترد بصورة شبه متكررة على حياة الشعراء ونعدها من الرمزيات التي لا يعبر الشاعر عنها صراحة؟ أعتقد أن هذا الأمر صعب ولا يمكن قبوله بهذه السهولة؛ لعدم وجود دليل نقلي أو عقلي يعزز وجهة النظر التي قبلت أنفاً، وهل كان لبيد يصف حالته امرأته حين وصف البقرة الوحشية التي أكلت الكلاب صغيرها بغفلة منها؟ بالتأكيد لا.

يمكن أن تكون قصيدة زهير بن أبي سلمى أنموذجاً مميزاً في الشعر الجاهلي من خلال ميزة التصوير الحركي التي استخدمها في هذا النص، فهذه القصيدة عبارة عن حركة دائمة بين السماء والأرض. إن الشخصية البديلة هنا هي القطاة في صراعها مع الصقر، أما الناقة-البطل- فكما هي العادة بدأ بها المشهد الحركي ثم تركها مستعينا بشخصية بديلة؛ لتقوم بالمشاهد الخطرة والصراعات المتعددة نيابة عنها، إذ يقول متحدثاً عن ناقته: (٢٦)

هَلْ تُبَلِّغُنِي أَذْنَى دَارِهِمْ قُلُوصٌ يُزْجِي أَوَائِلَهَا التَّبْغِيلُ وَالرَّتْكَ
مُقَوَّرَةٌ تَتَبَارَى لَا سَوَارَ لَهَا إِلَّا الْقُطُوعُ عَلَى الْأَنْسَاعِ وَالْوُرُكُ
مَثَلُ النِّعَامِ إِذَا هَيْجَتَهَا ازْتَفَعَتْ عَلَى لَوَاجِبٍ بَيْضَ بَيْنَهَا الشَّرْكَ

إذ يبدأ لوحة الصراع التي تؤديها القطاة بدلاً عن الناقة فيقول: (٢٧)

أَهْوَى لَهَا أَصْفَعُ الْحَدَّيْنِ، مُطَرِّقٌ رِيشَ الْقَوَادِمِ، لَمْ تُنْصَبْ لَهُ الشَّرْكَ
لَا شَيْءٌ أَجُودُ مِنْهَا، وَهِيَ طَيِّبَةٌ نَفْساً، بِمَا سَوْفَ يُنْجِيهَا، وَتَتَرِكُ
دُونَ السَّاءِ، وَفَوْقَ الْأَرْضِ، قَدَرُهَا عِنْدَ الذَّنَابِيِّ، فَلَا قُوَّةَ، وَلَا دَرَكَ
عِنْدَ الذَّنَابِيِّ، لَهَا صَوْتُ، وَأَزْمَلَةٌ يَكَادُ يَخْطِفُهَا، طَوْرًا، وَتَهْتَلِكُ
ثُمَّ اسْتَمَرَّتْ، إِلَى الْوَادِي، فَالْجَاهَا مِنْهُ، وَقَدْ طَمَعَ الْأَظْفَارُ، وَالْحَنْكَ
فَزَلَّ عَنْهَا، وَوَفَى رَأْسَ مَرْقَبَةٍ كَمَنْصِبِ الْعِثْرِ، دَمَى رَأْسَهُ النَّسْكُ

فالنص عبارة عن صراع بين القطاة (الدوبلير) والصقر الذي اجتهد في مطاردتها وصيدها لكنه لم يفلح. " ولا يفوت الشاعر الجانب النفسي لهذه القطاة، فيشكل صورة لها من قوة المنظور ما يضخم الشعور بالحدث، وهي صورة أختها التي وقعت في شباك الصائد، مما أثار في نفسها كوامن الفرار وسرعة الهرب" (٢٨)؛ حتى لا تكون فريسة سهلة للصيد أو للصقر الذي يطاردها.

أما امرؤ القيس، فيتخذ من حمار الوحش شخصية بديلة عن ناقته التي لم يسهب في الحديث عنها ربما؛ بسبب قصر القصيدة إذ انتقل مباشرة للحديث عن ثنائية ناقته وحمار الوحش قائلاً: (٢٩)

كَأَنِّي وَرَحَلِي فَوْقَ أَحْقَبَ قَارِحٍ بِشَرْبَةٍ أَوْ طَافٍ بَعِيرَانِ مُوجِسِ

فالانتقال للشخصية البديلة كان بمعية ناقته، من خلال الفوقية (فوق أحقب قارح)، محددا مكان وجود ذلك الحمار الوحشي في عجز البيت.

ثم يكمل المشهد من خلال تغير الزمن والمكان ودخول القارح في مكان مبيته قائلاً: (٣٠)

تَعَنَّى قَلِيلًا ثُمَّ أَنْحَى ظُلُوفَهُ يُشِيرُ التَّرَابَ عَنْ مَيِّتٍ وَمَكْنَسِ

يَهِيلُ وَيَذْرِي تُرْبَهَا وَيُثِيرُهُ إِثَارَةَ نَبَاتِ الْهَوَاجِرِ مُخْمِسِ

ثم يغير الزمن استعدادا لبدء الصراع مع كلاب الصياد: (٣١)

فَصَبَّحَهُ عِنْدَ الشُّرُوقِ غُدِيَّةً كِلَابُ ابْنِ مَرٍّ أَوْ كِلَابُ ابْنِ سَنِيَسِ

مُغَرَّثَةً زُرْقًا كَأَنَّ عَيْوَنَهَا مِنْ الدَّمْرِ وَالْإِيحَاءِ نَوَارُ عَضْرَسِ

فَأَدْبَرَ يَكْسُوهَا الرِّغَامَ كَأَنَّهُ عَلَى الصَّمَدِ وَالْأَكَامِ جِنْدُةٌ مُقْبِسِ

وَأَيَقَنَ إِنَّ لَاقِيَتَهُ أَنْ يَوْمَهُ بِلَدِي الرُّمَثِ إِنَّ مَوْتَهُ يَوْمَ أَنْفُسِ

فَأَدْرَكَنَّهُ يَأْخُذُنَ بِالسَّاقِ وَالنَّسَا كَمَا شَبَّرَقَ الْوِلْدَانُ ثَوْبَ الْمُقَدَّسِ

وَعَوَّرَنَ فِي ظِلِّ الْغَضَا وَتَرَكَنَّهُ كَقَرْمِ الْهَيْجَانِ الْفَادِرِ الْمُتَشَمِّسِ

فهو هنا يعتمد على ثنائية الزمان والمكان؛ للتلاعب بأحداث النص، وهذه الصراعات التي تقوم بها الشخصية الثانوية (الدولير) غايتها حماية البطل (الناقة) وعدم تعرضه لمخاطر الدخول في صراعات مميتة" فالشاعر يفخر بمقدرة ناقته على اجتياز الفلوات الخالية التي لا ماء فيها، ويثق فيها ثقة تامة، فهي لن تدخله بضعف أو بعضيان" (٣٢).

إن النص السابق ينتهي بالقصة ولا يعود الشاعر لتكملة الحديث عن ناقته بعد انتهاء القصة، وربما يكون هذا الأمر هو الذي دفعه للقول في بداية النص (كأنني ورحلي فوق أحقب قارح)، أي بمعنى آخر إن الشاعر لم يشأ التكملة فجعل نفسه وناقته فوق القارح الذي ينجو من المعركة وينجوان معه.

أما أوس بن حجر صاحب الاتجاه الشعري الذي أطلق عليه طه حسين اسم المدرسة الأوسية، فيقول: (٣٣)

وَلَقَدْ أَرُوغُ عَلَى الْخَلِيلِ إِذَا خَانَ الْخَلِيلُ الْوَصْلَ أَوْ كَذَبَا

بِجُلَالَةٍ سَرَحِ النَّجَاءِ إِذَا آلَ الْحَفَاجِفِ حَوْلَهَا اضْطَرَبَا

وَكَسَتْ لَوَامِعُهُ جَوَانِبَهَا قُصَصًا وَكَانَ لِأَكْمِهَا سَبَبًا

خَلَطَتْ إِذَا مَا السَّيْرُ جَدَّ بِهَا مَعَ لَيْنِهَا بِمِرَاحِهَا غَضَبًا

فهو هنا يبدأ المشهد بوصف ناقته بأنها ضخمة سريعة المشي حتى ولو كانت الأرض غير معبدة، والغاية كما هو معروف بيان صفاتها وسماتها وقوتها، فهي تسير بسرعة كبيرة مهما اختلفت الظروف المحيطة بها، وبعد اكتمال تلك السمات يتحول الشاعر للشخصية البديلة وكأنه مخرج يدير العمل على وفق مشاهد السيناريو المعدة سلفاً والتي يعرفها جميع من حول المخرج، فهذه الشخصية البديلة تدخل الصراع بدلا عن ناقته قائلا: (٣٤)

وَكَأَنَّ أَقْتَادِي رَمَيْتُ بِهَا بَعْدَ الْكَلَالِ مُلَمَعًا شَبَبًا

مِنْ وَحْشٍ أَنْبَطَ بَاتٌ مُنْكَرِسًا حَرَجًا يُعَالِجُ مُظْلِمًا صَخِبًا

حَتَّى أُتِيحَ لَهُ أَخُو قَنْصٍ شَهْمٌ يُطَرِّضُ وَارِيًا كُشْبًا

يُنْحِي الدَّمَاءَ عَلَى تَرَائِبِهَا وَالْقِدَّ مَعْقُودًا وَمُنْقَضِبًا

فَذَاوْنَهُ شَرْفًا وَكُنَّ لَهُ حَتَّى تَفَاضِلَ بَيْنَهَا جَلَبًا

حَتَّى إِذَا الْكَتْلَابُ قَالَ لَهَا كَالْيَوْمِ مَطْلُوبًا وَلَا طَلَبًا

ذَكَرَ الْقِتَالَ لَهَا فَرَاغَهَا عَنْ نَفْسِهِ وَنَفُوسَهَا نَدَبًا

فَنَحَا بِشِرَّتِهِ لِسَابِقِهَا حَتَّى إِذَا مَا رَوْقُهُ اخْتَضَبًا

كَرِهَتْ ضَوَارِيهَا اللَّحَاقَ بِهِ مُتَبَاعِدًا مِنْهَا وَمُقْتَرِبًا

وَانْقَضَ كَالدَّرِيِّ يَتَّبَعُهُ نَقْعٌ يَشُورُ تَخَالُهُ طُنْبًا

فهو يصور صراعه مع الصياد وكلايه المدربة، وهذا الصراع لا يمكن للبطل الرئيس (الناقة) القيام به؛ لأسباب عدة أهمها وزنها وصعوبة حركتها، فضلا عن افتقارها لأدوات القتال التي يمتلكها الثور أو البقرة الوحشية. ولدى الأعشى لا تختلف شخصية الدوبلير عن بقية الشعراء، فهو يبدأ الحديث عن ناقته المرقال التي ربما يكون في سيرها شيء من الانحراف؛ بسبب شدة سرعتها، إذ يقول: (٣٥)

وَكُورٍ عَلَاقِيٍّ وَقَطْعٍ وَتُمْرُقٍ
كَأَنَّ عَلَى أَسَائِهَا عِذْقُ خَصْبَةٍ
وَوَجَنَاءَ مِرْقَالٍ الْهَوَاجِرِ عَيْهِمِ
تَلَلٌ مِنَ الْكَافُورِ غَيْرِ مُكَمَّمِ
كَأَحْقَبَ بِالْوَفَرَاءِ جَابٍ مُكَدَّمِ
عَرْنَدَسَةٍ لَا يَنْقُضُ السَّيْرُ غَرَضَهَا

فناقته وجناء، مرقال، عيهم، عرندس،... إلخ، فهذه الصفات مجتمعة تشكل الصورة الكلية لناقته، والقصيدة قصيدة هجاء وجهها لأحد أبناء عمومته، مما يوجب عليه أن يسم تلك الناقة بكل سمات القوة والصلابة؛ لكي تعينه في حجاجه وخصومته مع ابن عم له، ولما كانت الناقة أثيرة إلى نفس الأعشى كما هو الحال مع بقية شعراء الجاهلية فإنه لجأ لشخصية الدوبلير للقيام ببعض المشاهد الخطرة والصراعات المميّنة فكان حمار الوحش هو الأفضل للقيام بتلك المشاهد بدلا عن الناقة.

إن شخصية حمار الوحش هنا تتسم بالغلظة والشدة، وهذا أمر طبيعي فسماته لا بد أن تكون مطابقة إلى حد كبير لسمات شخصية البطل الرئيس (الناقة) كما هو الحال في السينما، وحمار الوحش هنا ليس وحيدا إذ ترافقه أتانته كما هو معروف، إذ يقول الأعشى: (٣٦)

تَلَا سَقَبَةً قَوْدَاءَ مَشْكُوكَةِ الْقَرَى
إِذَا مَا دَنَا مِنْهَا التَّقْتُّهُ بِحَافِرٍ
مَتَى مَا تَخَالَفَهُ عَنِ الْقَصْدِ يَعْزِمِ
كَأَنَّ لَهُ فِي الصَّدْرِ تَأْثِيرَ مَجْجَمِ

إن الأتان هنا متمنعة على ذلك الحمار، وهي صورة تتكرر في أكثر من نص جاهلي، وكما هي العادة فإن رحلة حمار الوحش مع أتانته تكون بحثا عن الماء، وهنا يجتهد حمار الوحش للبحث عن ذلك الماء إلى أن يجده، فيقول الأعشى: (٣٧)

فَأَوْرَدَهَا عَيْنًا مِنَ السَّيْفِ رِيَّةً
بَنَاهُنَّ مِنْ جَلَانٍ رَامَ أَعْدَهَا
بِهَافٍ بَرَّةٍ مِثْلَ الْفَسِيلِ الْمَكَمَّمِ
لِقَتْلِ الْهَوَادِي دَاجِنٌ بِالتَّوْقَمِ

إن وصوله لمكان الماء ليس نهاية المطاف، فحين " يصل الحمار وأتانته إلى الماء تبرز الشخصية الثالثة المتوقعة في القصة، وهي شخصية الصياد الذي بنى وكرا ليصطاد منه" (٣٨)، فشخصية الصياد هنا كانت هي مكنم الخطورة على حياة الحمار وأتانته، فبعد أن وصلا موضع الماء ولمحا الصياد أيقنا أن شرب الماء مستحيل، وهو ما عبر عنه الأعشى بقوله: (٣٩)

فَلَمَّا عَفَاها ظَنُّ أَنْ لَيْسَ شَارِبًا
مِنَ الْمَاءِ إِلَّا بَعْدَ طَوِيلٍ تَحْرُمِ

إن لحظة تصاعد الأحداث تمثلت بروية ذلك الصياد، وعندها على حمار الوحش أن يتخذ قراره بسرعة وهو واحد من اثنين: الإصرار على التقدم نحو الماء؛ بسبب شدة العطش والإجهاد الذي أصابهم جراء تلك الرحلة، والأمر الثاني هو ردة الفعل السريعة والهرب، فالصياد -الذي ألفنا صورته في قصص الحيوان في الشعر الجاهلي- حياته وحياة أفراد عائلته على المحك كذلك، فالقرار هو في اختيار التوقيت المناسب من الطرفين،

فالأمر لا يحتمل التأجيل، وعندها كان قرار حمار الوحش بوصفه شخصية بديلة عن البطل الرئيس هو ما صورته الأعشى في هذه الأبيات: (٤٠)

وَصَادَفَ مِثْلَ الذَّنْبِ فِي جَوْفِ قَرَّةٍ فَلَمَّا رَأَاهَا قَالَ يَا خَيْرَ مَطْمٍ
وَيَسَّرَ سَهْمًا ذَا غِرَارٍ يَسُوقُهُ أَمِينُ الْقُوَى فِي صُلْبَةِ الْمُتَرَنِّمِ
فَمَرَّ نَضِي السَّهْمِ تَحْتَ لَبَانِهِ وَجَالَ عَلَى وَحْشِيهِ لَمْ يَثْمُمْ
جَالَ وَجَالَتْ يَنْحِلِي التُّرْبَ عَنْهُمَا لَهُ رَهَجٌ فِي سَاطِعِ اللَّوْنِ أَقْتَمِ
كَأَنَّ احْتِدَامَ الْجَوْفِ فِي حَمِي سَلِّهِ وَمَا بَعْدَهُ مِنْ شِدَّةٍ عَلَيَّ قُمْمِ
فَذَلِكَ بَعْدَ الْجَهْدِ شَبَّهْتُ نَاقَتِي إِذَا مَا وَنَى حَدُّ الْمَطِيِّ الْمُخْرَمِ

إن هذه اللوحة هي عبارة عن صراع الحياة والموت اللذين اجتماعا في مكان واحد، فالأعشى هنا يدقق الوصف في هذه اللوحة من خلال تشبيهه الصياد بالذئب، فهو ربما كمن لساعات طوال؛ لغرض الحصول على طعام له ولعائلته، وهذا الانتظار على ما يبدو أفقده صبره حين تسرع بإطلاق السهم نحو الحمار وأتانه ولم يتمهل بعض الوقت لحين وصول الباحثين عن الماء إلى منطقة لا يمكن معها الفرار من رمية السهم تلك. إن المشهد السابق بكل ما فيه من مخاطر قد أداه البطل البديل أو الدوبلير بحرفية عالية، ولا سيما مع اشتداد الأحداث وتساعد الغبار الناتج عن ردة فعل الحمار وأتانه، فالمشهد هنا يشبه ما نشاهده في السينما والتلفاز عند تصاعد الأحداث، إذ يعتمد المخرج حينها إلى موسيقى تصويرية تلائم حركة الممثلين في ذلك المشهد ومدى تتابعهم مع حدة الصراع، ولما كانت الموسيقى التصويرية غير موجودة هنا كان البديل هو الغبار المتصاعد من المكان، فضلا عن الحركة المرتبكة للحمار وأتانه، مع عدم تناسي حسرة الصياد على فقدان ما كان يبتغيه؛ لذلك فإن الأعشى هنا أدى دور المخرج بجدارة حين أخبرنا أن المشهد الخطر قد انتهى من خلال قوله: (٤١)

فَذَلِكَ بَعْدَ الْجَهْدِ شَبَّهْتُ نَاقَتِي إِذَا مَا وَنَى حَدُّ الْمَطِيِّ الْمُخْرَمِ

فالأعشى هنا يقرر أن الدوبلير قد أدى المشهد كما هو مطلوب منه من خلال قوله (فذلك بعد الجهد شبّهت ناقتي)، فالشاعر (المخرج) يشير هنا للجهد الذي بذله ذلك الدوبلير؛ لكي يكون شكله وفعله مشابهًا للبطل الرئيس (الناقة)، وعندها يمكن القول إن أي عمل إبداعي لا بد أن يتم التحضير له بشكل جيد؛ لكي تكون النهايات جيدة وكما رسم لها مبدعها (٤٢)، فالشاعر-المخرج أنهى المشهد كما ينبغي وعلى الدوبلير أن ينفصل جسديا ونفسيا عن أجواء القصيدة؛ لذلك أنهى الأعشى كل ذلك بقوله: (٤٣)

فَدَعْ ذَا وَلَكِنْ مَا تَرَى رَأْيِي كَاشِحٍ يَرَى بَيْنَنَا مِنْ جَهْلِهِ دَقَّ مَنَشِمِ

فهو هنا يفعل ما يفعله مخرجو السينما أو التلفاز عند انتهاء مشهد بعينه، أو عند الانتهاء من التصوير في مكان ما، عندها يقول المخرج عبارته المشهورة (CAT) للإشارة للانتهاء من أمر ما، وهو عين ما فعله الأعشى في

البيت السابق، فقد أعلن انتهاء أمر ما بقوله (فدع ذا)، فهذه العبارة وهي من الجسور اللفظية التي تستخدم في الشعر الجاهلي والغاية منها ترك ما سبق والاستعداد لمرحلة جديدة قد تكون منقطعة تماما عما سبقها، ونلاحظ هنا أن الأعشى في هذا البيت قد أنهى دور الدوبلير والبطل الرئيس معا على النقيض من نصوص جاهلية أخرى؛ لأن النص في الهجاء لذلك لم يشأ الأعشى أن تكون ناقته مرافقة له في حلبة الهجاء كما فعل النابغة الذبياني حين اعتذر من النعمان من المنذر، فقد أنهى دور الدوبلير، لكنه أبقى ناقته من خلال قوله: (٤٤)

فتلك تبليغي النعمان ، إنَّ لهُ فضلاً على النَّاسِ في الأدنى ، وفي البعدِ

إن التحول من البطل الرئيس إلى شخصية الدوبلير في القصيدة الجاهلية هو تحول تقني كلي، فمن خلال هذه العملية تتغير وتيرة الصراع تبعاً للأحداث التي تستجد على مستوى النص نفسه فضلاً عن الشخصيات التي تتحرك على مسرح القصيدة، فمفهوم "البطولة لا يمكن أن يتحقق ما لم تكتمل في إطاره كل أشكال التضحية" (٤٥).

نتائج البحث

- إن الشاعر الجاهلي بعنقوية تحسب له، وبسبق زمني مميز استطاع الوصول لفكرة الدوبلير في قصص الحيوان، والتي طبقت بعدها في السينما والتلفاز.
- كانت الغاية الرئيسة من وجود شخصية الدوبلير أو البطل البديل هي القيام بما تتطلبه القصيدة من صراعات وظروف قاسية فضلاً عن مهاجمة الصيد لها.
- إن عقد أية مقارنة بين الدوبلير في القصيدة الجاهلية وبين السينما في العصر الحديث تظهر لنا أن التشابه كبير بينهما، وأحياناً يصعب إيجاد فروق واضحة تميز أحدهما عن الآخر.
- إن فكرة الدوبلير في القصيدة الجاهلية يمكن أن تكون ناتجة طبيعياً للظروف التي أحاطت بالشاعر آنذاك ولا سيما بعض الأغراض الشعرية مثل المديح والهجاء.
- إن البقرة الوحشية والثور الوحشي ربما تكون من أكثر الشخصيات التي استخدمت في الدوبلير؛ بسبب حجمها وقوتها على ما يبدو.
- كانت البيئة هي المؤثر الأكبر في فكرة الدوبلير في القصيدة الجاهلية.

الهوامش

١- سوليود، كواليس الصناعة السينمائية، إصدار رقم ٥، نوفمبر ٢٠٢٠ / ٤/

٢- م.ن/ ١٣

٣- ينظر: نشأة التدوين التاريخي عند العرب، د. حسين نصار / ٥

٤- م.ن/ ٦- ٧

٥- شرح ديوان لبید، إحسان عباس/ ٣٠٣-٣٠٤

٦- م.ن / ٣٠٧- ٣١٢

٧- الحيوان في تراثنا بين الحقيقة والأسطورة، عزيز علي العزي / ١٥

٨- شرح ديوان لبید، إحسان عباس/ ٣١٢- ٣١٣

٩- <https://www.alaraby.co.uk>

١٠- <https://www.arageek.com/art/cinema-idioms-should-know>

١١- ديوان النابغة الذبياني / ١٦- ١٧

- ١٢- م.ن / ١٨ - ٢٠
١٣- م.ن / ٢٠
١٤- شعر عبدة بن الطبيب، الجبوري / ٦٠
١٥- م.ن / ٦٥ - ٧٠
١٦- ينظر: عبدة بن الطبيب في معارضة أدبية لقصيدة البردة " كعب بن زهير، د.سمية كاظمي نجف آبادي / ٩٩-٩٦
١٧- شعر زهير بن أبي سلمى ، قباوة / ١٧٧-١٧٨
١٨- م.ن / ١٨٢ - ١٨٦
١٩- م.ن / ١٨٦
٢٠- أنسنة الحيوان في الشعر الجاهلي، المبيضين / ٣٢٧
٢١- زهير بن أبي سلمى حياته وشعره، محمد يوسف فران / ٤٥
٢٢- صورة الممدوح في شعر عرقلة الكلبي، د.نجية فايز الحموي / ٣٤
٢٣- شرح ديوان لبيد بن ربيعة، إحسان عباس / ٣٠٤-٣٠٧
٢٤- دور الحيوان في التعبير عن التجربة الجاهلية، حمار الوحش نموذجاً / ٤٨٥
٢٥- شرح ديوان لبيد بن ربيعة ، إحسان عباس / ٣٠٤-٣٠٦
٢٦- شرح ديوان زهير، قباوة / ١٢٩-١٣٠
٢٧- م.ن / ١٣٢ - ١٣٥
٢٨- صورة القطاة في الجاهلي والإسلامي / سلامة السويدي: ١٥٣
٢٩- ديوان امرئ القيس، محمد أبو الفضل إبراهيم / ١٠١
٣٠- م.ن / ١٠٢
٣١- م.ن / ١٠٣ - ١٠٤
٣٢- صورة الناقة في تجربة الشاعر الجاهلي، المعلقات العشر أنموذجاً، عميرة نمر / ١٩
٣٣- ديوان أوس بن حجر / ١
٣٤- م.ن / ٢ - ٣
٣٥- ديوان الأعشى ج ١، الرضواني / ٣١٣
٣٦- م.ن / ٣١٤
٣٧- م.ن / ٣١٥
٣٨- معركة الحيوان الوحشي في قصائد جاهلية، د.خالد عمر يسير / ٨٢
٣٩- ديوان الأعشى، ج ١ / ٣١٥
٤٠- م.ن / ٣١٦ - ٣١٧
٤١- م.ن / ٣١٧
٤٢- ينظر: فن الإخراج السينمائي، سيدني لوميت / ١٥٢-١٥٣
٤٣- ديوان الأعشى / ٣١٧
٤٤- ديوان النابغة الذبياني، محمد أبو الفضل / ٢٠
٤٥- صورة البطل في الشعر العربي، تحليل ثقافي، د.علي متعب جاسم / ٣٥٥

قائمة المصادر والمراجع

- أنسنة الحيوان في الشعر الجاهلي، ماهر أحمد المبيضين، عماد عبد الوهاب الضمور، حوليات آداب عين شمس، المجلد ٤٣، يناير-مارس ٢٠١٥
- الحيوان في تراثنا بين الحقيقة والأسطورة، عزيز العلي العزي، دار الشؤون الثقافية العامة-بغداد-١٩٨٧، ط١
- دور الحيوان في التعبير عن التجربة الجاهلية حمار الوحش نموذجاً، د.سليمان الطعان، مجلة مجمع اللغة العربية-دمشق، المجلد ٨٤، الجزء ٢
- ديوان الأعشى الكبير، تحقيق: د.محمود إبراهيم الرضواني، وزارة الثقافة والفنون والتراث-قطر، ٢٠١٠، ط١
- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف-مصر، ١٩٩٠، ط٥
- ديوان أوس بن حجر، تحقيق: د.محمد يوسف نجم، دار صادر-بيروت، ١٩٧٩، ط٣
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف-مصر، ط٢
- زهير بن أبي سلمى حياته وشعره، محمد يوسف فران، دار الكتب العلمية-بيروت، ١٩٩٠، ط١
- سوليود-كواليس الصناعة السينمائية، إصدار رقم ٥، نوفمبر ٢٠٢٠
- شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري، تحقيق: د.إحسان عباس، وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، ١٩٦٢
- شعر زهير بن أبي سلمى، صنعة الأعلام الشنتمري، تحقيق: د.فخر الدين قبادة، منشورات دار الآفاق الجديدة-بيروت، ١٩٨٠، ط٣
- شعر عبدة بن الطبيب، د.يحيى الجبوري، دار التربية للطباعة والنشر والتوزيع-بغداد، ١٩٧١
- صورة البطل في الشعر العربي تحليل ثقافي، د.علي متعب جاسم، شيماء نزار عايش، مجلة ديالى، العدد ٧٠، ٢٠١٦
- صورة القطاة في الشعر الجاهلي والإسلامي، د.سلامة عبدالله السويدي، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية-العدد ١٣، لسنة ٢٠٠١
- صورة الممدوح في شعر عرقلة الكلبي (حسان بن نمير بن عجل)، د.نجية فايز الحمود، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية-جامعة بابل، العدد ٣٣، حزيران ٢٠١٧
- صورة الناقة في تجربة الشاعر الجاهلي المعلق العشر أنموذجاً، عميرة نمر، سومية سعو، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، كلية الآداب اللغات، الجزائر، ٢٠١٧
- عبدة بن الطبيب في معارضة أدبية لقصيدة البردة (كعب بن زهير)، د.سمية كاظمي نجف آبادي، د.عبد الغني إيرواني زادة، مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها، العدد ٢٢، لسنة ٢٠١٦
- فن الإخراج السينمائي، سيدني لوميت، ترجمة: أحمد يوسف، المركز القومي للترجمة-مصر، ٢٠١٤، ط١
- معركة الحيوان الوحشي في قصائد جاهلية، د.خالد عمر يسير، مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها، جامعة تشرين-سوريا، العدد ١٨، ٢٠١٤
- نشأة التدوين التاريخي عند العرب، د.حسين نصار، مكتبة النهضة المصرية

الروابط الإلكترونية

-<https://www.alaraby.co.uk/>

- <https://www.arageek.com/art/cinema-idioms-should-know>

تأثير تعدد المعايير على قرارات تسعير المنتجات في الشركات الصناعية العراقية

الاستاذة المشرفة : دكتورة مهسا پيشدار

استاذة في جامعة طهران

mahsa.pishdar@ut.ac.ir,

سيف جالي سلمان و لطيف بوش خشان

طالبة ماجستير في ادارة الاعمال / قسم التسويق ، كلية الادارة والمحاسبة ،
جامعة طهران (مجمع فارابي)

المخلص

يهدف هذا البحث الى تحليل تأثير تعدد المعايير على قرارات تسعير المنتجات في الشركات الصناعية العراقية من خلال بناء نموذج علمي يجمع بين مراجعة الادبيات المتخصصة واسلوب دلفي ومنهج تعدد المعايير في اتخاذ القرار. ينطلق البحث في خطوته الاولى من استقراء منهجي للدراسات والبحوث والرسائل ذات الصلة بتسعير المنتجات وتقنيات الكلفة والاستراتيجيات التسويقية في البيئة الصناعية العراقية من اجل استخلاص قائمة اولية بالعوامل المؤثرة في القرار السعري. ثم يتم في الخطوة الثانية تنقيح هذه القائمة باستخدام اسلوب دلفي عبر جولات متتالية من الاستبيانات الموجهة الى عينة قصدية من الخبراء والاكاديميين والمتخصصين في التسويق والمحاسبة الادارية ممن يمتلكون خبرة نظرية وميدانية في الشركات الصناعية العراقية بهدف الوصول الى قائمة نهائية من المعايير التي تحظى بدرجة عالية من الاتفاق. في الخطوة الثالثة يجري تحديد الوزن النسبي لكل معيار من هذه المعايير بالاعتماد على احدى طرق اتخاذ القرار متعددة المعايير من خلال استبانة ميدانية موجهة الى المديرين والمسؤولين عن التسويق والتسعير في عينة من الشركات الصناعية العراقية لبناء مصفوفة قرار تسمح باشتقاق اوزان معيارية للعوامل المدروسة. توضح النتائج ان معايير الكلفة المباشرة وغير المباشرة تحتل اعلى الاوزان تليها معايير الطلب ومرونة الزبائن ثم معايير المنافسة وجودة المنتج في حين تأتي المعايير التنظيمية والاقتصادية في مرتبة تالية مع بقاء تأثيرها معتبرا في بعض القطاعات. تبين الدراسة ان الانتقال من الاعتماد على معيار واحد في التسعير الى نموذج يعتمد تعدد المعايير يؤدي الى تعديل ملموس في القرارات السعرية ويعزز مواءمة الاسعار مع اهداف الربحية والحصة السوقية والقدرة التنافسية للشركات الصناعية العراقية مما يجعل من تبني هذا النموذج اداة عملية لترشيد السياسات السعرية في بيئة تتسم بتقلبات كلفية وسوقية مرتفعة.

الكلمات المفتاحية: تسعير المنتجات ، الشركات الصناعية ، تعدد المعايير ، اسلوب دلفي ، اتخاذ القرار ، العراق.

Abstract

This research aims to analyze the impact of multi-criteria on product pricing decisions in Iraqi industrial companies by building a scientific model that combines a review of specialized literature, the Delphi method, and the Multi-Criteria Decision-Making (MCDM) approach. The research begins, in its first step, with a systematic

survey of studies, research, and theses related to product pricing, costing techniques, and marketing strategies within the Iraqi industrial environment to extract a preliminary list of factors influencing pricing decisions. In the second step, this list is refined using the Delphi method through successive rounds of questionnaires directed to a purposive sample of experts, academics, and specialists in marketing and managerial accounting who possess theoretical and practical experience in Iraqi industrial companies, with the goal of reaching a final list of criteria that achieve a high degree of consensus.

In the third step, the relative weight of each of these criteria is determined by relying on one of the MCDM methods through a field questionnaire directed to managers and officials responsible for marketing and pricing in a sample of Iraqi industrial companies, to construct a decision matrix that allows for deriving standard weights for the studied factors. The results show that direct and indirect cost criteria hold the highest weights, followed by demand and customer elasticity criteria, then competition and product quality criteria, while regulatory and economic criteria come in a subsequent order, although their impact remains significant in some sectors.

The study reveals that shifting from reliance on a single criterion in pricing to a model based on multiple criteria leads to a tangible adjustment in pricing decisions and enhances the alignment of prices with the profitability goals, market share, and competitive capability of Iraqi industrial companies. This makes adopting this model a practical tool for rationalizing pricing policies in an environment characterized by high cost and market fluctuations.

Keywords: Product Pricing, Industrial Companies, Multi-Criteria, Delphi Method, Decision-Making, Iraq.

المقدمة

تسعى الشركات الصناعية العراقية يمثل من أكثر القرارات الإدارية حساسية لاعتماده بشكل مباشر على استرداد التكاليف وتحقيق الربحية والمحافظة على الحصة السوقية في بيئة تتسم بتقلبات الطلب وشدة المنافسة وضغوط التكاليف. تعتمد الكثير من الشركات الصناعية على أساليب تقليدية في التسعير تركز على معيار الكلفة أو الأسعار الجارية في السوق مع إهمال عدد كبير من المعايير الأخرى ذات الصلة مثل خصائص الزبائن ومستوى الجودة والابتكار والبدائل المتاحة في السوق واستراتيجية الشركة طويلة الأجل. يؤدي هذا التركيز المحدود إلى قرارات تسعير قد لا تعكس حقيقة القيمة التي يدركها الزبون أو مستوى المخاطر التي تتحملها الشركة الصناعية أو القيود التي تفرضها البيئة التنظيمية والتشريعية. تظهر الحاجة الملحة إلى اعتماد مقاربات علمية أكثر شمولية تأخذ في الحسبان تعدد المعايير وتعارضها المحتمل في آن واحد لاسيما في السوق العراقية التي تشهد تحديات هيكلية في البنية الإنتاجية وتذبذباً في الكلف وأسعار الصرف.

تعدد المعايير المؤثرة في قرارات التسعير لا يقتصر على البعد الكلفي فقط بل يمتد ليشمل ابعادا تسويقية واستراتيجية ومالية وتشغيلية تجعل من الصعب على متخذ القرار الاعتماد على الحكم الشخصي وحده في اختيار السعر الملائم. يبرز هنا دور مناهج اتخاذ القرار متعددة المعايير التي تتيح نمذجة العوامل الكمية والكيفية على حد سواء ومنح كل عامل الوزن النسبي الذي يعكس اهميته في السياق المدروس. في هذا الاطار جاءت توجيهات بضرورة الانطلاق في الخطوة الاولى من مراجعة شاملة للادبيات المتخصصة لاستخلاص العوامل الاولى المؤثرة في تسعير المنتجات في الشركات الصناعية العراقية ثم الانتقال في الخطوة اللاحقة الى تنقيح تلك العوامل وتحديد العوامل النهائية باستخدام اسلوب دلفي بالاستفادة من خبرة نخبة من المختصين في التسويق وادارة التكاليف في القطاع الصناعي. بعد ذلك يتم تحديد الوزن النسبي لكل عامل من خلال استخدام احد اساليب تعدد المعايير في اتخاذ القرار بما يسمح ببناء نموذج متكامل يدعم الادارة في صياغة سياسات تسعير اكثر رشدا وموضوعية.^١

الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التسعير في البيئة العراقية ركزت في الغالب على تحليل الكلفة وادوات المحاسبة الادارية الحديثة او على استراتيجيات تسويقية محددة في قطاعات معينة من دون ان تجمع بصورة منهجية بين مختلف المعايير المؤثرة في قرار التسعير ضمن اطار واحد لقياس الاوزان النسبية لها. يهدف هذا المقال الى سد جانب من هذا الفراغ من خلال بناء مدخل متكامل لدراسة تأثير تعدد المعايير على قرارات تسعير المنتجات في الشركات الصناعية العراقية اعتمادا على المزاجية بين مراجعة الادبيات واسلوب دلفي ومناهج اتخاذ القرار متعددة المعايير. يسعى البحث الى تقديم مقدمة نظرية وتمهيد تطبيقي يمكن ان يستفيد منه المديرون في الشركات الصناعية عند تصميم سياسات التسعير بما ينسجم مع اهداف تعظيم الربحية وتعزيز القدرة التنافسية وتحسين الاستجابة لتقلبات البيئة الصناعية في العراق، لهذا الغرض يتوزع مضمون المقال على اطار نظري ومنهجية بحثية ودراسة تطبيقية تتضمن عرض النتائج ومناقشتها ثم الاستنتاجات والتوصيات.

مشكلة البحث

تعاني العديد من الشركات الصناعية العراقية من غياب وضوح منهجي في تحديد المعايير المعتمدة عند اتخاذ قرارات تسعير المنتجات نتيجة تعدد هذه المعايير وتنوع مصادرها بين الكلفة والطلب والمنافسة وجودة المنتج واستراتيجية الشركة والعوامل التنظيمية والاقتصادية المحيطة. هذا التعدد يؤدي في الممارسة العملية الى اعتماد قرارات تسعيرية تقوم في الغالب على خبرة المدير او ضغوط السوق الآنية من غير وجود نموذج علمي يساعد على ترتيب المعايير حسب اهميتها النسبية وربطها باهداف الربحية والحصة السوقية. تظهر المشكلة بصورة اشد حدة في ظل بيئة صناعية عراقية تنسم بتقلبات في اسعار المدخلات ومحدودية الاستقرار في الاسواق المحلية بما يجعل الاعتماد على معيار واحد مثل الكلفة التاريخية او سعر المنافس امرا غير كاف وقد يقود الى تسعير غير عادل للمنتج قياسا بقيمته او بتوقعات الزبائن.^٢

توضح مراجعة الادبيات المتاحة ان معظم الدراسات ركزت على تحليل جزئي لبعض جوانب التسعير مثل استخدام تقنيات الكلفة المستهدفة او انظمة التكاليف على اساس النشاط او دراسة استراتيجيات تسويقية خاصة من غير ان تقدم اطارا متكاملا يحدد بصورة منظمة مجموعة العوامل المؤثرة في تسعير المنتجات الصناعية في العراق ويرتبها باستخدام منهج تعدد المعايير في اتخاذ القرار. لا تتوافر كذلك دراسات كافية طبقت اسلوب دلفي لاختيار العوامل النهائية اعتمادا على رأي خبراء من بيئة الاعمال العراقية ثم قياس اوزان هذه العوامل في نموذج واحد يساعد المدير التسويقي على المفاضلة بين بدائل التسعير. من هنا تتجسد مشكلة البحث في وجود فجوة معرفية وتطبيقية تتمثل في عدم توافر اطار منهجي واضح لاستخلاص العوامل الاولى من الادبيات ثم

تنقيحها بأسلوب دلفي وصولاً إلى تحديد أوزانها باستخدام منهج تعدد المعايير بما يبين بدقة تأثير تعدد المعايير على قرارات تسعير المنتجات في الشركات الصناعية العراقية. تتجلى أبعاد المشكلة كذلك في الصعوبة التي تواجهها الإدارات التسويقية عند محاولة تقييم أو مقارنة السياسات السعرية المعمول بها داخل الشركات الصناعية العراقية في غياب نموذج موحد يحدد بوضوح المعايير المؤثرة وأوزانها النسبية. هذا الغياب يؤدي إلى تفاوت كبير في التسعير بين شركات تعمل في قطاع صناعي واحد رغم تشابه ظروف السوق نتيجة اختلاف التصورات الفردية حول ما يجب إعطاؤه الأولوية من معايير الكلفة أو الطلب أو المنافسة أو الجودة. يترتب على ذلك مخاطر اتخاذ قرارات تسعيرية غير متناغمة مع الاستراتيجية الكلية للشركة أو مع أوضاعها المالية الحقيقية مما يضعف قدرة هذه الشركات على التخطيط طويل الأجل ويجعلها أسيرة ردود أفعال قصيرة المدى على تغيرات السوق. الحاجة تبرز بالتالي إلى بحث علمي يضع إطاراً منهجياً متكاملاً يسمح بتشخيص هذه الفجوة وتحويل تعدد المعايير من مصدر ارتباك وعدم وضوح إلى عنصر قوة يمكن إدارته كمياً من خلال الاستخلاص المنظم للعوامل من الأدبيات ثم اختبارها بدقة عبر أسلوب دلفي وتحديد أوزانها بنموذج اتخاذ قرار متعدد المعايير يوجه السياسات السعرية في الشركات الصناعية العراقية.^٣

أهمية البحث وأهدافه

تتبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول أحد أكثر موضوعات إدارة الأعمال حساسية في الشركات الصناعية العراقية وهو موضوع تسعير المنتجات في ظل تعدد المعايير التي تحكم القرار السعري وتعارضها في كثير من الأحيان. تسعير غير دقيق يمكن أن يقود إلى خسارة ربحية الشركة أو تآكل حصتها السوقية أو إضعاف قدرتها التنافسية في مواجهة المنتجات المستوردة أو المحلية البديلة. أهمية البحث تظهر أيضاً في تركيزه على بناء إطار منهجي منظم لعملية التسعير يقوم على استخلاص العوامل المؤثرة من خلال مراجعة الأدبيات المتخصصة ثم اختبارها وتنقيحها بمشاركة الخبراء باستخدام أسلوب دلفي بدلاً من الاعتماد على التقديرات الشخصية أو القرارات العفوية. يسهم هذا الإطار في توفير أداة عملية للمديرين في الشركات الصناعية تساعد على استيعاب شبكة العلاقات المعقدة بين الكلفة والطلب والمنافسة والجودة والبيئة التنظيمية عند تحديد السعر المناسب. كما تكمن أهمية البحث في كونه يتناول البيئة الصناعية العراقية تحديداً وهي بيئة تتميز بتحديات هيكلية وتقلبات في عناصر الكلفة وقيود سوقية متعددة الأمر الذي يجعل تبني مناهج تعدد المعايير في التسعير ضرورة عملية وليس مجرد خيار نظري.

يتمثل الهدف الرئيس للبحث في تحديد تأثير تعدد المعايير على قرارات تسعير المنتجات في الشركات الصناعية العراقية من خلال بناء نموذج علمي يساعد على ترتيب هذه المعايير حسب أهميتها النسبية واتاحتها لصناع القرار التسويقي في صورة عملية قابلة للتطبيق. يندرج تحت هذا الهدف العام عدد من الأهداف الفرعية منها أولاً استخلاص قائمة أولية بالعوامل المؤثرة في قرار التسعير اعتماداً على مراجعة شاملة للدراسات والبحوث السابقة المتعلقة بالكلفة وتقنيات قياسها وسياسات التسعير في القطاع الصناعي العراقي. ثانياً تنقيح هذه القائمة والوصول إلى مجموعة من العوامل النهائية المعتمدة باستخدام أسلوب دلفي بمشاركة عينة مناسبة من الخبراء والممارسين في مجالات التسويق والمحاسبة الإدارية في الشركات الصناعية. ثالثاً تحديد الأوزان النسبية لكل عامل من هذه العوامل باستخدام أحد أساليب اتخاذ القرار متعددة المعايير بما يتيح صياغة نموذج مرتبط للعوامل المؤثرة في التسعير. رابعاً اختبار قابلية هذا النموذج للتطبيق في بيئة الشركات الصناعية العراقية وبيان مدى إسهامه في ترشيد قرارات التسعير وتقليل درجة الذاتية فيها وتعزيز ارتباطها بأهداف الربحية والقدرة التنافسية للشركات محل الدراسة.

تتجاوز أهمية هذا البحث حدوده التطبيقية المباشرة لتسعير المنتجات في الشركات الصناعية العراقية لتسهم في اغناء الادبيات العربية في مجال ادارة الاعمال والتسويق الصناعي من خلال تقديم نموذج متكامل يجمع بين مراجعة الادبيات واسلوب دلفي ومنهج تعدد المعايير في اتخاذ القرار في اطار واحد. يمثل هذا النموذج اضافة معرفية يمكن الرجوع اليها عند تصميم دراسات لاحقة تتعلق بتسعير المنتجات او تقييم البدائل الاستراتيجية في مجالات اخرى كاختيار خطوط الانتاج او تقييم الاسواق المستهدفة او ترتيب اولويات الاستثمار في التقنيات الانتاجية. يسهم البحث كذلك في تزويد صناع السياسات الاقتصادية والجهات الداعمة للقطاع الصناعي بمؤشرات كمية حول طبيعة المعايير التي تحكم قرارات التسعير واهميتها النسبية مما يساعد على صياغة برامج ارشادية وتدريبية تستهدف تعزيز كفاءة التسعير في الشركات الصناعية ورفع قدرتها على التعامل مع التقلبات الكلفة والسوقية ضمن اطار علمي منظم.

تساؤلات البحث أو فرضياته

تنطلق تساؤلات هذا البحث من المشكلة المتمثلة في غياب اطار واضح يوجه قرارات تسعير المنتجات في الشركات الصناعية العراقية في ظل تعدد المعايير المؤثرة فيها. يتحدد السؤال الرئيس للبحث في الآتي: ما تأثير تعدد المعايير على قرارات تسعير المنتجات في الشركات الصناعية العراقية في ضوء استخلاص العوامل الاولى من مراجعة الادبيات ثم تنقيحها باستخدام اسلوب دلفي وتحديد اوزانها النسبية عبر احد اساليب اتخاذ القرار متعددة المعايير. كما تتفرع عن هذا السؤال الرئيس عدة تساؤلات فرعية من بينها:

١. ما المعايير الاساسية المؤثرة في قرارات تسعير المنتجات في الشركات الصناعية العراقية كما تعكسها الادبيات والدراسات السابقة ذات الصلة؟
٢. ما مدى الاتفاق بين آراء الخبراء في ادارة الاعمال والتسويق والمحاسبة الادارية حول أهمية هذه المعايير بعد تطبيق اسلوب دلفي؟

٣. ما الازان النسبية لكل معيار من المعايير المعتمدة عند استخدام منهج تعدد المعايير في اتخاذ القرار؟
٤. ما مدى اسهام النموذج المقترح في تحسين مستوى موضوعية قرارات التسعير وتقليل الاعتماد على التقدير الشخصي في الشركات الصناعية العراقية؟

استنادا الى هذه التساؤلات يمكن صياغة فرضيات البحث على النحو الآتي. ١ يوجد تأثير ذي دلالة احصائية لتعدد المعايير في قرارات تسعير المنتجات في الشركات الصناعية العراقية بحيث يؤدي اعتماد مجموعة منظمة من المعايير الى تغيير جوهري في القرارات التسعيرية مقارنة بالاسلوب التقليدي المعتمد على معيار واحد. ٢ يسهم استخدام اسلوب دلفي في تنقيح قائمة العوامل المستخلصة من مراجعة الادبيات والوصول الى مجموعة مستقرة من المعايير التي تحظى بدرجة عالية من الاتفاق بين الخبراء. ٣ تختلف الاهمية النسبية للمعايير المؤثرة في قرار التسعير بين ابعاد الكلفة والطلب والمنافسة وجودة المنتج والبيئة التنظيمية وتظهر هذه الفروق في اوزان المعايير المستخلصة من تطبيق منهج تعدد المعايير في اتخاذ القرار. ٤ يؤدي تبني نموذج تسعير مبني على تعدد المعايير الى ترشيد قرارات التسعير في الشركات الصناعية العراقية من خلال تحسين موافاة الاسعار مع اهداف الربحية وتعزيز القدرة التنافسية وتقليل الانحرافات الناتجة عن الاعتماد على الخبرة الشخصية فقط في تحديد الاسعار.

تكتسب هذه التساؤلات والفرضيات بعدها العملي من خلال ما تتيحه للبحث من امكانية فحص تأثير تعدد المعايير على التسعير عبر مستويات متعددة تشمل مستوى الشركة ومستوى القطاع الصناعي ومستوى بيئة الاعمال العراقية بصورة عامة. كما تسمح هذه الصياغة بتفكيك القرار السعري الى مكوناته الرئيسة وتحويل كل تساؤل او فرضية الى مجموعة من المؤشرات الكمية التي يمكن قياسها من خلال استجابات الخبراء والمديرين

في الشركات الصناعية وعبر تحليل المصفوفات الناتجة عن منهج تعدد المعايير في اتخاذ القرار. يسهم ذلك في اختبار مدى اتساق النتائج التطبيقية مع الفرضيات الموضوعية سلفا وفي الكشف عن الجوانب التي قد تحتاج الى نماذج تفسيرية اضافية سواء تعلق الامر باختلاف اوزان المعايير بين القطاعات الصناعية او بتأثير خصائص الشركات في بنية قرارات التسعير الامر الذي يعمق فهم الظاهرة المدروسة ويمنح البحث قدرة اكبر على تفسير الفروق والفجوات التي تظهر في الممارسات السعرية داخل البيئة الصناعية العراقية.

حدود البحث

يتحدد هذا البحث بمجموعة من الحدود الموضوعية والمكانية والزمنية والمنهجية التي ينبغي اخذها في الاعتبار عند تفسير نتائجه وتعميمها. يقتصر البحث موضوعيا على دراسة تأثير تعدد المعايير في قرارات تسعير المنتجات داخل الشركات الصناعية العراقية من منظور ادارة الاعمال وقسم التسويق تحديدا بحيث يركز على قرارات تسعير المنتجات التامة في الوحدات الصناعية ولا يتناول تسعير الخدمات او المنتجات الزراعية او الانشطة التجارية البحتة. كما يقتصر البحث على المعايير التي يتم استخلاصها في الخطوة الاولى من خلال مراجعة الادبيات المتخصصة ذات الصلة بالكلفة وتقنيات قياسها واستراتيجيات التسعير في البيئة الصناعية ثم تلك التي يتم الاحتفاظ بها بعد تنقيحها عبر اسلوب دلفي في الخطوة الثانية؛ لذلك لا يدعي البحث الاحاطة بجميع العوامل الممكنة في مجال التسعير بل يلتزم بما يتفق عليه الخبراء ضمن الاطار المعتمد. كذلك لا يمتد نطاق الدراسة الى تحليل تفصيلي لكل تقنية من تقنيات التسعير بقدر ما يهدف الى بيان تأثير تعدد المعايير في القرار السعري من خلال بناء نموذج يستند الى اوزان نسبية لهذه المعايير.

تتحدد الحدود المكانية للبحث في عينة من الشركات الصناعية العراقية التي يمكن الحصول منها على بيانات ملائمة حول ممارسات التسعير والمعايير المعتمدة في تحديد الاسعار؛ لذلك لا تشمل النتائج الشركات غير الصناعية او الشركات العاملة خارج العراق. كما تقتصر الحدود البشرية على فئتين رئيسيتين هما الخبراء والاكاديميون والمتخصصون في ادارة الاعمال والمحاسبة الادارية والتسويق الصناعي الذين يشاركون في جولات اسلوب دلفي من جهة ومديرو وحدات التسويق في الشركات الصناعية محل الدراسة الذين يتم الاعتماد على آرائهم وبياناتهم في الجانب التطبيقي من جهة اخرى. تتمثل الحدود المنهجية في استخدام المنهج الوصفي التحليلي الى جانب منهج تعدد المعايير في اتخاذ القرار بطريقة تتضمن ثلاث خطوات هي استخلاص العوامل الاولى من مراجعة الادبيات ثم تحديد العوامل النهائية باستخدام اسلوب دلفي ثم تحديد وزن كل عامل باحدى الطرق المتاحة مما يعني ان نتائج البحث ترتبط بطبيعة هذه المناهج وادواتها وبمدى صدق البيانات المتاحة ولا يمكن تعميمها خارج البيانات المماثلة الا بحذر علمي مناسب.

يضاف الى ما تقدم ان البحث يخضع لحدود زمنية تتمثل في تركيزه على فترة معينة تعكس اوضاع الشركات الصناعية العراقية خلال سنوات محددة من دون تتبع تطور السياسات السعرية عبر مدد زمنية طويلة مما يجعل نتائجه اقرب الى الدراسة المقطعية منها الى الدراسة الطولية. يعتمد الجانب التطبيقي كذلك على بيانات يتم جمعها من خلال استبانات وآراء خبراء ومديرين قد تتأثر باتجاهاتهم الشخصية ومدى دقتهم في تعبئة الادوات مما يفتح المجال لاحتمال وجود قدر من التحيز او عدم الدقة في بعض الاجابات رغم مساعي الباحث لضبط ذلك. يقتصر البحث ايضا على استخدام اسلوب واحد من اساليب اتخاذ القرار متعددة المعايير في تحديد الاوزان النسبية للعوامل من بين اساليب اخرى محتملة قد تعطي نتائج متفاوتة نسبيا الامر الذي يحد من مقارنة النتائج عبر مناهج كمية مختلفة. هذه الحدود مجتمعة تحتم التعامل مع نتائج البحث بوصفها مؤشرات مساندة لاتخاذ

القرار السعري في الشركات الصناعية العراقية ضمن السياق والشروط التي اجري فيها البحث مع الحاجة الى دراسات لاحقة توسع الاطار الزمني والقطاعي وتختبر نماذج بديلة لتعدد المعايير.

المنهجية البحثية

يعتمد هذا البحث منهجية مركبة تجمع بين المنهج الوصفي التحليلي ومنهج تعدد المعايير في اتخاذ القرار من اجل دراسة تأثير تعدد المعايير على قرارات تسعير المنتجات في الشركات الصناعية العراقية بصورة علمية ومنظمة. تجري هذه المنهجية وفق ثلاث خطوات مترابطة تتمثل في استخلاص العوامل الاولية من مراجعة الادبيات ثم تحديد العوامل النهائية باستخدام اسلوب دلفي واخيرا تحديد وزن كل عامل باحدى طرق اتخاذ القرار متعددة المعايير. يقوم المنهج الوصفي التحليلي بدور اساس في بناء الاطار النظري للبحث من خلال مراجعة موسعة للادبيات المتخصصة في موضوع تسعير المنتجات وتقنيات الكلفة والاستراتيجيات التسويقية في القطاع الصناعي العراقي بهدف استخلاص العوامل الاولية المؤثرة في قرارات التسعير. تتم في هذه المرحلة قراءة وتحليل البحوث والرسائل والكتب ذات الصلة وربط نتائجها بالسياق العراقي لرسم صورة متكاملة عن المعايير التي تؤثر في قرار التسعير من زاوية الكلفة والطلب والمنافسة وجودة المنتج والبيئة التنظيمية. بعد ذلك يجري توظيف هذه النتائج في صياغة قائمة اولية بالعوامل التي سيتم عرضها في المرحلة اللاحقة على الخبراء من اجل تنقيحها والتحقق من مدى ملاءمتها وواقعيتها في ضوء الممارسة الفعلية في الشركات الصناعية العراقية.^٤

الخطوة الثانية في المنهجية تتمثل في استخدام اسلوب دلفي بوصفه اداة منهج تعدد المعايير في اتخاذ القرار لاختيار العوامل النهائية وتحديد اوزانها النسبية. يتم اختيار عينة قصدية من الخبراء والاكاديميين في مجالات ادارة الاعمال والتسويق والمحاسبة الادارية ممن لديهم خبرة عملية في الشركات الصناعية العراقية ثم توجه اليهم استمارات متتالية لاختارهم حول اهمية كل عامل من العوامل المستخلصة من مراجعة الادبيات وتعديل القائمة او توسيعها او تقليصها الى حين الوصول الى درجة مقبولة من الاتفاق. بعد تثبيت العوامل النهائية ينتقل البحث الى تحديد وزن كل عامل باستخدام احدى الطرق المتاحة في مجال اتخاذ القرار متعددة المعايير بما يسمح ببناء نموذج كمي لترتيب المعايير حسب تأثيرها في قرارات التسعير. يشمل هذا الجزء تحديد مجتمع البحث وعينته من الشركات الصناعية التي سيتم تطبيق النموذج عليها وتحديد ادوات جمع البيانات من استبيانات ومقابلات وتحليل وثائق داخلية عن سياسات التسعير المعتمدة فيها بحيث تغطي المنهجية اربعة محاور هي المنهج الوصفي التحليلي ومنهج تعدد المعايير في اتخاذ القرار ومجتمع البحث وعينته وادوات جمع البيانات كما سيجري تفصيلها في الفقرات الفرعية اللاحقة.

تعتمد مراحل التحليل في هذا البحث على معالجة البيانات المتحصلة من جولات دلفي والاستبيانات التطبيقية باستخدام اساليب وصفية واستدلالية ملائمة لطبيعة المتغيرات المدروسة بهدف استخراج مؤشرات الاتفاق بين الخبراء وتقدير الاوزان النسبية للمعايير بدقة. يتم التحقق من صدق المحتوى لادوات جمع البيانات عبر عرضها المسبق على عدد من المختصين كما يتم التحقق من ثباتها باستخدام معاملات ملائمة لضمان اعتماد النتائج المستخلصة منها. كما يجري تنظيم البيانات في مصفوفات قرار خاصة بمنهج تعدد المعايير في اتخاذ القرار ثم تحليلها خطوة بعد اخرى وصولا الى بناء نموذج يبين ترتيب المعايير التي تحكم تسعير المنتجات في الشركات الصناعية العراقية. تتيح هذه المنهجية المركبة الربط بين الجوانب النظرية والابعاد التطبيقية للموضوع بحيث تصبح النتائج قابلة للاستخدام العملي من جانب المديرين ومتخذي القرار في مجال التسعير الصناعي ضمن البيئة العراقية.

المنهج الوصفي التحليلي

يعتمد البحث في بنائه النظري على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه الوعاء العلمي الذي يتم من خلاله استقراء الادبيات المتعلقة بتسعير المنتجات في الشركات الصناعية العراقية وتحليلها لاستخلاص العوامل الاولى المؤثرة في القرار السعري. يقوم هذا المنهج على جمع ما امكن من الدراسات والرسائل والبحوث المنشورة في مجالات الكلفة وتقنيات قياسها وسياسات التسعير والاستراتيجيات التسويقية في البيئة الصناعية ثم وصف مضامينها وصفا منظما يبرز المفاهيم والاتجاهات الرئيسة التي تناولتها تلك الادبيات. بعد ذلك يتم تحليل نتائج هذه الدراسات وتحويلها من معطيات متفرقة الى مجموعة من العوامل المحتملة التي تؤثر في قرارات التسعير مثل عناصر الكلفة والطلب والمنافسة وخصائص الزبائن وجودة المنتج والبيئة التنظيمية. يسهم هذا التحليل في تكوين قائمة اولية شاملة للعوامل المرشحة للدخول في النموذج التطبيقي.^٥

يتجاوز استخدام المنهج الوصفي التحليلي مجرد عرض النصوص السابقة الى تفسير علاقات الترابط بين المتغيرات التي تناولتها تلك الدراسات وبيان اوجه الاتفاق والاختلاف بينها في تفسير سلوك التسعير في الشركات الصناعية. يتم تصنيف الادبيات بحسب موضوعاتها ومستوى ارتباطها ببيئة الشركات الصناعية العراقية ثم تحليل الادلة النظرية والتطبيقية التي تقدمها بشأن تأثير تعدد المعايير في قرارات التسعير. يتيح هذا المسار بناء تصور مبدئي عن الاوزان النسبية لبعض العوامل قبل اختبارها ميدانيا كما يساعد على كشف الفجوات المعرفية التي يسعى البحث الى معالجتها. يتم في ضوء هذه المرحلة صياغة قائمة منظمة بالعوامل الاولى مع توصيف موجز لكل عامل تمهيدا لعرضها في الخطوة التالية على الخبراء ضمن اسلوب دلفي للوصول الى العوامل النهائية التي سيجري ادراجها في نموذج تعدد المعايير وتحديد اوزانها الكمية في الجزء التطبيقي من البحث.

يقتضي اعتماد المنهج الوصفي التحليلي تحديد معايير واضحة لاختيار الدراسات والبحوث التي تشكل مادة الاطار النظري بحيث تراعى حداثة المراجع وملاءمتها لبيئة الشركات الصناعية العراقية وارتباطها المباشر بموضوع تسعير المنتجات او بتقنيات قياس الكلفة والسياسات التسويقية المرتبطة به. يتم التركيز بصورة خاصة على الدراسات التي تناولت موضوع تعدد المعايير في اتخاذ القرار او اشارت بشكل صريح الى تفاعل العوامل الكلفة والسوقية والتنظيمية في صياغة السياسات السعرية من اجل ضمان اتساق البناء النظري مع اهداف البحث. تسهم هذه الدقة في الانتقاء والتحليل في تقليل التحيز المحتمل الناتج عن الاعتماد على عينة محدودة من الادبيات وتسمح ببناء قاعدة معرفية صلبة يمكن الانطلاق منها نحو المراحل اللاحقة التي تستخدم اسلوب دلفي ومنهج تعدد المعايير في اتخاذ القرار لتطوير نموذج تطبيقي ملائم لواقع الشركات الصناعية العراقية.^٦

يعرض الجدول ١ قائمة المعايير والمؤشرات التشغيلية المستخلصة من مراجعة الادبيات تمهيدا لتفقيحها عبر دلفي وادخالها في نموذج تعدد المعايير.

الجدول ١: قائمة المعايير والمؤشرات التشغيلية لقياسها في دلفي والاستبانة الميدانية

التسلسل	مجموعة المعيار	رمز المؤشر	عنوان المؤشر	المقياس المقترح	التوضيح العملي	المصادر المختارة
1	الكلفة	C1	تكاليف المواد الأولية المباشرة	دينار عراقي لكل وحدة	متوسط ثلاثة اشهر مع احتساب مشتريات الطوارئ	أسعد ٢٠٢٥؛ البلداوي وخميس ٢٠١٩؛ ناصر ٢٠١٠
2	الكلفة	C2	الاجر المباشر	دينار عراقي لكل وحدة	الاجور النقدية مع البدلات وساعات العمل الاضافية المرتبطة بالمنتج	أسعد ٢٠٢٥؛ الجنابي ٢٠١١؛ توفيق ٢٠٢٠
3	الكلفة	C3	كلفة التحميل الصناعي	دينار عراقي لكل وحدة	تخصيص كلف التحميل بالاعتماد على مسببات الأنشطة او ساعات تشغيل الآلة	الجنابي ٢٠١١؛ الشعباني واليامور ٢٠١٢؛ العبادي ٢٠٢١
4	الكلفة	C4	تكاليف التوزيع والتسويق	دينار عراقي لكل وحدة	تشمل النقل والخزن والاعلان وعمولات البيع	الحبيطي وثابت ٢٠١٢؛ شيت ٢٠١٤؛ الحسنوي والشمري ٢٠٢٤
5	السوق والطلب	D1	التنبؤ بحجم المبيعات	وحدة في الشهر	السيناريو الأكثر ترجيحاً استناداً الى بيانات المبيعات السابقة	شيت ٢٠١٤؛ عباس والشمري ٢٠٢٤
6	السوق والطلب	D2	المرونة السعرية للطلب	معامل	تقدير تغير حجم المبيعات في مقابل تغيرات السعر	شيت ٢٠١٤؛ الحسنوي والشمري ٢٠٢٤
7	السوق والطلب	D3	قدرة الزبون على الدفع	درجات من ١ الى ٥	خلاصة تقييمات استبانات مدير المبيعات وفريق التسويق حول قدرة الزبائن الشرائية	شيت ٢٠١٤؛ عباس والشمري ٢٠٢٤
8	المنافسة	K1	مستوى اسعار المنافسين	دينار عراقي	متوسط سعر السوق لمنتجات مماثلة في نفس القطاع الصناعي	شيت ٢٠١٤؛ الحسنوي والشمري ٢٠٢٤
9	المنافسة	K2	شدة المنافسة	درجات من ١ الى ٥	عدد المنافسين في السوق وضغط البدائل المباشرة وغير المباشرة	شيت ٢٠١٤؛ الحسنوي والشمري ٢٠٢٤
10	الجودة والقيمة	Q1	مؤشر الجودة الفنية	درجات من ١ الى ٥	معدل العيوب مدى التطابق مع المواصفات ومعدل المرتجعات	السامرائي والعبيدي ٢٠١٨؛ الشعباني وعبد الحديدي ٢٠١٠

التسلسل	مجموعة المعيار	رمز المؤشر	عنوان المؤشر	المقياس المقترح	التوضيح العملي	المصادر المختارة
11	الجودة والقيمة	Q2	القيمة المدركة	درجات من ١ الى ٥	تقييم الزبون لنسبة الجودة الى السعر ومقارنتها بالمنتجات البديلة	شيت ٢٠١٤؛ السامرائي والعبيدي ٢٠١٨
12	الاستراتيجية	S1	هامش الربح المستهدف	نسبة مئوية	الهدف السنوي للادارة من هامش الربح مع مراعاة قيود السيولة	أسعد ٢٠٢٥؛ ترکان ٢٠١٩
13	البيئة التنظيمية والاقتصادية	R1	قيود التسعير	درجات من ١ الى ٥	الحدود الرسمية للتسعير المتطلبات الرقابية والحساسيات الاجتماعية	توفيق ٢٠٢٠؛ ترکان ٢٠١٩
14	البيئة التنظيمية والاقتصادية	R2	مخاطر سعر الصرف والتضخم	درجات من ١ الى ٥	درجة تأثير تقلبات سعر الصرف والتضخم في عناصر الكلفة والسعر	توفيق ٢٠٢٠؛ العبادي ٢٠٢١

منهج تعدد المعايير في اتخاذ القرار

يعتمد هذا البحث في جزءه التطبيقي على منهج تعدد المعايير في اتخاذ القرار بوصفه الإطار الكمي الذي يسمح بتمثيل تعقيد قرارات تسعير المنتجات عندما تتداخل مجموعة كبيرة من العوامل الكفية والتسويقية والاستراتيجية في آن واحد. يقوم هذا المنهج على فرضية ان متخذ القرار لا يواجه معيارا واحدا بل يواجه مجموعة من المعايير التي قد تتكامل او تتعارض فيما بينها وان الحكم الشخصي وحده لا يكفي لترتيب هذه المعايير حسب اهميتها النسبية. يتم في ضوء ذلك بناء نموذج قرار يتضمن المعايير التي جرى استخلاصها اولا من مراجعة الادبيات ثم تنقيحها باسلوب دلفي بحيث تصبح هذه المعايير هي الاساس الذي يحدد من خلاله الوزن النسبي لكل عامل وتأثيره في تحديد السعر. يتطلب هذا المنهج تحويل تقييمات الخبراء بشأن اهمية كل معيار الى قيم كمية داخل مصفوفة قرار ثم معالجتها رياضيا وفق خطوات متسلسلة تؤدي في النهاية الى اشتقاق اوزان معيارية تعبر عن درجة اسهام كل عامل في قرار التسعير في الشركات الصناعية العراقية.^٧

يتم ادماج منهج تعدد المعايير في هذا البحث و تؤكد على ثلاث خطوات مترابطة هي استخلاص العوامل الاولية من مراجعة الادبيات ثم تحديد العوامل النهائية باستخدام اسلوب دلفي ثم تحديد وزن كل عامل باحدى الطرق المتاحة في مجال اتخاذ القرار متعددة المعايير. يجري بعد تثبيت قائمة العوامل النهائية اختيار الاسلوب الكمي الملائم لطبيعة البيانات المتاحة ثم اعداد استمارة تقييم موجهة الى عينة من الخبراء والمديرين في الشركات الصناعية العراقية من اجل تقدير اهمية كل معيار بمقاييس رقمية مناسبة. تجمع هذه التقديرات وتعالج وفق خطوات المنهج المختار لتوليد اوزان نسبية تسمح بترتيب المعايير من الاكثر تأثيرا الى الاقل تأثيرا في قرار التسعير مع بيان الفروق فيما بينها. يسهم هذا الدمج بين اسلوب دلفي ومنهج تعدد المعايير في تقليل درجة الذاتية في تقييم العوامل وفي توفير اساس علمي منظم يمكن الاعتماد عليه في تحليل نتائج الدراسة التطبيقية وصياغة الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بسياسات تسعير المنتجات في الشركات الصناعية العراقية.

يسمح اعتماد منهج تعدد المعايير في هذا البحث بتوفير اداة مرنة يمكن تكيفها مع اختلاف طبيعة الشركات الصناعية والقطاعات التي تنتمي اليها من خلال امكانية تعديل مجموعة المعايير او اوزانها عند تغير الظروف

السوقية او الاستراتيجية. كما يتيح هذا المنهج اختبار سيناريوهات سعرية متعددة عبر ادخال قيم مختلفة لمتغيرات الكلفة والطلب والمنافسة والجودة ضمن النموذج وملاحظة تأثير كل سيناريو في ترتيب البدائل السعرية المتاحة امام الادارة. تتحول نتائج النموذج في ضوء ذلك الى وسيلة دعم قرار تساعد المديرين على مقارنة السياسات السعرية الحالية بالسياسات المقترحة استنادا الى معايير واضحة واوزان كمية محددة بدلا من الاعتماد على التخمين او التجربة والخطأ. تسهم هذه المقاربة في ترسيخ ثقافة اتخاذ القرار المبني على الادلة داخل الشركات الصناعية العراقية وترفع من قدرة هذه الشركات على الاستجابة المنظمة لتعدد المعايير التي تحكم تسعير منتجاتها في بيئة تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار.^٨

مجتمع البحث وعينته

يتكون مجتمع البحث الرئيس من الشركات الصناعية العراقية التي تمارس نشاط انتاج السلع المادية وتتحمل عبء تحديد اسعار منتجاتها في اسواق تتسم بالمنافسة وتقلبات الطلب والتكاليف. يشتمل هذا المجتمع على الشركات الصناعية التابعة للقطاعين العام والخاص التي تعتمد اساليب محاسبية وتسويقية منتظمة في تسعير منتجاتها بحيث يمكن الحصول منها على بيانات عن عناصر الكلفة وسياسات التسعير والمعايير المعتمدة في اتخاذ القرار السعري. تركيز البحث ينصرف بصورة خاصة الى الشركات الصناعية التي تنتج سلعا قابلة للتسويق في الاسواق المحلية وتخضع لضغوط تنافسية فعلية لأن هذه الفئة تمثل البيئة الأكثر ملاءمة لدراسة تأثير تعدد المعايير على قرارات التسعير في الواقع العراقي. يتحدد مجتمع البحث البشري داخل هذه الشركات في المديرين والمسؤولين عن التسويق والمحاسبة الادارية والتسعير لما لهم من دور مباشر في صياغة السياسات السعرية واتخاذ القرارات المتعلقة بها.

يتفرع عن مجتمع البحث الكلي مجتمعان فرعيان يتكاملان في تحقيق اهداف الدراسة واحدهما يمثل خبراء اسلوب دلفي والآخر يمثل عينة الشركات التي يطبق عليها نموذج تعدد المعايير. يضم مجتمع خبراء دلفي الاكاديميين والمتخصصين في ادارة الاعمال والتسويق والمحاسبة الادارية ممن لديهم خبرة علمية وعملية في مجال تسعير المنتجات في الشركات الصناعية العراقية ويتم اختيار عينة قصدية منهم لا تقل عن ١٥ خبيراً يضمون تنوع الخلفيات العلمية والوظيفية مع السعي الى تحقيق قدر مناسب من التوازن بين من يعملون في الجامعات ومن يعملون في الميدان الصناعي. مجتمع الشركات التطبيقية يتكون من مجموعة من الشركات الصناعية التي تتوفر فيها شروط انتظام البيانات ووضوح سياسات التسعير ويتم اختيار عينة منها بطريقة ملائمة تهدف الى تمثيل اكثر من قطاع صناعي مثل الصناعات الغذائية والصناعات الكيماوية والصناعات الهندسية. تعتمد الدراسة على مدير التسويق او المدير المالي او من يمثلهم في هذه الشركات بوصفهم مفاتيح للحصول على بيانات الاستبيانات والمقابلات المتعلقة بتقييم اهمية المعايير المختلفة في تسعير المنتجات بما يسمح بتقدير الاوزان النسبية للعوامل المعتمدة في نموذج اتخاذ القرار متعدد المعايير وتحليل تأثيرها في واقع قرارات التسعير في الشركات الصناعية العراقية.

يراعى عند تحديد حجم العينة وطريقة اختيارها تحقيق توازن بين متطلبات الدقة الاحصائية وقيود الوقت والامكانيات المتاحة للبحث حيث يتم اعتماد حجم عينة يسمح بإجراء التحليلات المطلوبة مع المحافظة على تمثيل كاف للفروع الصناعية المختلفة وللشركات الكبرى والمتوسطة على حد سواء. تعتمد الدراسة في ذلك على اسلوب العينة الطبقية المقصودة بقدر الامكان من خلال توزيع الشركات المختارة على طبقات بحسب نوع الصناعة وحجم الشركة وموقعها الجغرافي ثم اختيار عدد ملائم من الوحدات داخل كل طبقة من اجل تقليل التحيز وتحسين امكانية تعميم النتائج على مجتمع الشركات الصناعية العراقية. يجري التعامل مع حالات عدم الاستجابة من خلال المتابعة واعادة الاتصال واستبدال الوحدات غير المستجيبة عند الضرورة لضمان توافر

عدد كاف من الاستبيانات الصالحة للتحليل بما يعزز موثوقية تقدير الاوزان النسبية للمعايير المؤثرة في قرارات التسعير ضمن العينة المبحوثة.

أدوات جمع البيانات

يعتمد هذا البحث في جمع بياناته على مزيج من الادوات الكمية والكيفية بما ينسجم مع طبيعته التي تقوم على مراجعة الادبيات اولا ثم استخدام اسلوب دلفي ومنهج تعدد المعايير في اتخاذ القرار لتحديد الاوزان النسبية للعوامل المؤثرة في تسعير المنتجات في الشركات الصناعية العراقية. تتمثل الاداة الاولى في الاستقراء الوثائقي المنظم لادبيات الموضوع من كتب وبحوث ورسائل جامعية ومقالات علمية متخصصة في مجالات تسعير المنتجات وتقنيات الكلفة والاستراتيجيات التسويقية في البيئة الصناعية العراقية حيث يجري من خلال هذه المراجعة استخلاص قائمة اولية بالعوامل المحتملة المؤثرة في قرارات التسعير. تشمل عملية المراجعة تحليل مضمون الدراسات من حيث نوع المعايير التي ركزت عليها والنتائج التي توصلت اليها وطبيعة القطاعات الصناعية التي تناولتها ثم تلخيص هذه المعطيات في صورة مجموعة من العوامل القابلة للقياس يتم استخدامها في المراحل اللاحقة من البحث.^٩

الاداة الثانية تتمثل في استمارات اسلوب دلفي التي توجه الى عينة من الخبراء والاكاديميين في مجالات ادارة الاعمال والتسويق والمحاسبة الادارية ممن لديهم خبرة في واقع الشركات الصناعية العراقية حيث تتضمن الجولة الاولى من هذه الاستمارات عرض القائمة الاولى للعوامل المستخلصة من مراجعة الادبيات وطلب تقييم اهميتها واقتراح حذف او اضافة او دمج بعض البنود. بعد تحليل استجابات الجولة الاولى تعدل القائمة وتصاغ استمارة الجولة الثانية التي تهدف الى تعزيز درجة الاتفاق بين الخبراء حول العوامل النهائية المعتمدة. الاداة الثالثة تتمثل في استبانة كمية موجهة الى المديرين والمسؤولين عن التسويق والتسعير في عينة الشركات الصناعية المبحوثة تتضمن مقياسا رقميا لتقدير درجة اهمية كل عامل من العوامل النهائية بما يسمح ببناء مصفوفة القرار لمناهج تعدد المعايير وتحديد الوزن النسبي لكل عامل. يمكن دعم هذه الاستبانة بعدد محدود من المقابلات شبه المقننة مع بعض المديرين والخبراء لتفسير النتائج الكمية واضفاء بعد تفسيري اعمق عليها مع الالتزام في جميع الادوات بضوابط الصدق والثبات ووضوح العبارات وملاءمة المحتوى لبيئة الشركات الصناعية العراقية.

تخضع ادوات جمع البيانات في هذا البحث لمجموعة من اجراءات الفحص المسبق بغية التأكد من صلاحيتها قبل تعميمها على مجتمع الدراسة حيث يتم اجراء اختبار اولي للاستبانة على عينة محدودة من المديرين والخبراء للتأكد من وضوح الفقرات وسهولة الاجابة عنها وعدم تعارضها مع واقع الممارسات السائدة في الشركات الصناعية العراقية. تعتمد نتائج هذا الاختبار الاول في ادخال التعديلات الضرورية على صياغة البنود وترتيبها وحذف البنود الملتبسة او الضعيفة ثم يتم حساب بعض مؤشرات الثبات والاتساق الداخلي لضمان موثوقية البيانات التي ستننتج عن التطبيق الفعلي. يسهم هذا المسار في تقليل اخطاء القياس وتعزيز دقة تقدير الاوزان النسبية للعوامل المؤثرة في تسعير المنتجات بما ينعكس بصورة مباشرة على قوة النتائج التي يتوصل اليها نموذج تعدد المعايير في اتخاذ القرار في المرحلة التطبيقية من البحث.^{١٠}

الإطار النظري

يهدف الاطار النظري في هذا البحث الى بناء اساس مفاهيمي وتحليلي متماسك يفسر طبيعة قرارات تسعير المنتجات في الشركات الصناعية العراقية في ضوء تعدد المعايير التي تؤثر فيها. يقوم هذا الاطار على استعراض الادبيات ذات الصلة بمفهوم التسعير واهدافه ووظائفه في منظمات الاعمال الصناعية ثم تحليل الاسس النظرية لمداخل التسعير المختلفة التي اعتمدتها الدراسات السابقة مثل مدخل الكلفة ومدخل الطلب

ومدخل المنافسة ومدخل القيمة المدركة للزبون مع بيان حدود كل مدخل في التعامل مع واقع تتداخل فيه عوامل عديدة في آن واحد. يتم التركيز على خصوصية الشركات الصناعية العراقية من حيث هيكل التكاليف وطبيعة الاسواق التي تعمل فيها ومستوى المنافسة والقيود التنظيمية التي تخضع لها من اجل ربط المفاهيم العامة للتسعير بالسياق المحلي. يتحول الاطار النظري من خلال هذا الاستعراض والتحليل الى وعاء يجمع بين البعد المحاسبي للكلفة والبعد التسويقي للسعر والبعد الاستراتيجي للمنافسة في صيغة مفهومية واحدة تمهد لبناء نموذج يعتمد تعدد المعايير في اتخاذ القرار السعري.

يتناول الاطار النظري في فقراته الفرعية اولا مفهوم تسعير المنتجات في الشركات الصناعية من حيث مكوناته واهدافه والعوامل التي تحكمه داخليا وخارجيا مع بيان العلاقة بين التسعير وبقية عناصر المزيج التسويقي واثار سياسات الكلفة والتجهيز والانتاج في تحديد حدود السعر الممكن. بعد ذلك يتم الانتقال الى تحليل المعايير المؤثرة في قرارات التسعير كما عكستها الدراسات المحاسبية والتسويقية والادارية التي تناولت البيئة الصناعية العراقية او البيئات القريبة منها حيث يجري تصنيف هذه المعايير في مجموعات رئيسة تشمل معايير الكلفة ومعايير السوق والطلب ومعايير المنافسة ومعايير جودة المنتج وخصائص الزبائن والمعايير التنظيمية والتشريعية. يسمح هذا التصنيف باشتقاق بناء مفاهيمي متكامل يوضح كيفية تفاعل هذه المعايير وتضاربها المحتمل في الواقع العملي الامر الذي يبرر الحاجة الى استخدام منهج تعدد المعايير في اتخاذ القرار. يشكل هذا الاطار النظري المرجع الذي تستند اليه الدراسة التطبيقية في تحديد العوامل الاولية ثم تنقيحها باسلوب دلفي وتقدير اوزانها النسبية داخل نموذج تسعير موجه للشركات الصناعية العراقية.^{١١}

يعتمد الاطار النظري كذلك على الاستفادة من النماذج التي عرضتها الادبيات في مجالات اتخاذ القرار متعددة المعايير في موضوعات قريبة مثل اختيار الموردين او تقييم المشروعات الاستثمارية او ترتيب البدائل الاستراتيجية بهدف توسيع فهم آليات التعامل مع تعدد العوامل وتعارضها. كما يسعى الاطار الى بيان الكيفية التي يمكن بها تكيف تلك النماذج العامة مع خصوصية قرار تسعير المنتجات الصناعية في العراق من خلال ربط مفاهيم اوزان المعايير ومصفوفات القرار بالابعاد المحاسبية والتسويقية والتنظيمية التي تميز البيئة الصناعية العراقية. كما يهدف هذا البناء النظري الى تهيئة ارضية صلبة لاختيار اسلوب دلفي ومنهج تعدد المعايير في الجزء التطبيقي بما يجعل الانتقال من المفاهيم العامة الى القياس الكمي للعوامل المؤثرة في التسعير انتقالا منطقيا ومسنودا بادلة نظرية تكفي لتفسير النتائج التي سيتوصل اليها البحث لاحقا.

مفهوم تسعير المنتجات في الشركات الصناعية

يقصد بتسعير المنتجات في الشركات الصناعية عملية تحديد المقابل النقدي الذي يحصل عليه المنتج الصناعي عند بيعه في السوق بما يضمن تغطية التكاليف وتحقيق مستوى مقبول من الربحية والمحافظة في الوقت نفسه على القدرة التنافسية وحصة الشركة في السوق. يمثل السعر في هذا السياق ترجمة رقمية لقيمة المنتج كما يدركها الزبون وكأداة اساسية لاسترداد ما تتحمله الشركة من تكاليف ثابتة ومتغيرة مرتبطة بالمواد الاولية والعمالة والطاقة والاهلاك والانشطة التسويقية والادارية. يختلف تسعير المنتجات الصناعية عن تسعير السلع البسيطة بسبب خصوصية دورة الانتاج الصناعي وطولها وتعقيد هيكل التكاليف وارتباط القرار السعري بقرارات اخرى مثل تحديد الطاقات الانتاجية وسياسات الجودة وقرارات الاستثمار في التكنولوجيا والتجهيزات. السعر في الشركات الصناعية لا يعد مجرد رقم يوضع على المنتج بل يعد قرارا استراتيجيا يترتب عليه تحديد موقع الشركة في السوق مقارنة بالمنافسين وتوجيه سلوك الزبائن نحو منتجاتها او نحو البدائل المتاحة لهم.^{١٢} يتبلور مفهوم تسعير المنتجات الصناعية في ضوء تفاعل مجموعة واسعة من العوامل الداخلية والخارجية التي تجعل القرار السعري بطبيعته قرارا متعدد المعايير لا يمكن اختزاله في بعد الكلفة فقط او بعد الطلب فقط.

العوامل الداخلية تشمل هيكل التكاليف واهداف الادارة العليا والاستراتيجية التسويقية ومستوى الجودة والابتكار وطاقة خطوط الانتاج اما العوامل الخارجية فتشمل خصائص الزبائن وحساسيتهم للسعر ومستوى المنافسة المحلية والاجنبية والبدائل المتاحة والظروف الاقتصادية والتنظيمية السائدة في السوق. يقتضي هذا التعدد في العوامل النظر الى التسعير على انه عملية موازنة بين اعتبارات ربحية قصيرة الاجل وبناء ميزة تنافسية مستدامة على المدى الطويل ضمن اطار من القيود التنظيمية والاخلاقية. في ضوء ذلك يكتسب تسعير المنتجات في الشركات الصناعية العراقية خصوصية اضافية بسبب ما تشهده هذه الشركات من تقلبات في التكاليف وظروف السوق مما يعزز الحاجة الى تبني منهجيات علمية تقوم على استخلاص العوامل المؤثرة من مراجعة الادبيات ثم تنقيحها بأسلوب دلفي وتحديد اوزانها باستخدام منهج تعدد المعايير في اتخاذ القرار من اجل الوصول الى سعر يعكس بصورة ادق مجموع هذه الاعتبارات المتداخلة.

يقتضي تحديد مفهوم تسعير المنتجات في الشركات الصناعية العراقية استحضار الابعاد التشغيلية والتنظيمية التي تميز هذا القطاع مثل محدودية الطاقات الانتاجية الفعلية مقارنة بالطاقات التصميمية وقدم جزء من الموجودات الثابتة وتذبذب امدادات المواد الاولية واثار ذلك في تكوين الكلفة ووضع الحدود الدنيا والقصى للسعر الممكن. يتطلب هذا الواقع من الادارة التسويقية والادارة الانتاجية والادارة المالية تنسيقا مستمرا حتى لا ينفصل القرار السعري عن القدرة الحقيقية على الانتاج او عن خطط الاستثمار والتجديد التكنولوجي. يصبح السعر في هذه الحالة اداة لادارة العلاقة بين الشركة وبيئتها وليس فقط وسيلة لتغطية التكاليف حيث يعكس مدى استعداد الشركة لتحمل مخاطر تخفيض السعر لاختراق سوق معين او رفعه للاستفادة من تموضع تفضيلي لمنتجاتها. يندرج مفهوم التسعير الصناعي بذلك ضمن اطار اوسع لادارة القيمة في سلسلة النشاط الصناعي بدءا من تصميم المنتج وتحديد خصائصه وانتهاء بتقديمه للزبون بالسعر الذي يعبر عن مزيج معقد من الكلفة والجودة والمنافسة والظروف الاقتصادية المحيطة.

المعايير المؤثرة في قرارات التسعير

تعد قرارات تسعير المنتجات في الشركات الصناعية نتاج تفاعل مجموعة واسعة من المعايير الداخلية والخارجية التي تتباين في طبيعتها ودرجة اهميتها وتأثيرها في المخرجات السعريّة النهائية. المعايير الداخلية تبدأ بعناصر الكلفة المباشرة وغير المباشرة التي تشمل كلفة المواد الاولية والاجور والطاقة والصيانة والاهلاك والانشطة التسويقية والادارية حيث تمثل هذه العناصر الحد الأدنى الذي لا يجوز ان يهبط السعر دونه من غير المساس باستمرارية الشركة. تلعب الاهداف الاستراتيجية للشركة دورا حاسما في تشكيل القرار السعري سواء تعلق الامر بالسعي الى تعظيم الربح او التوسع في الحصة السوقية او اختراق اسواق جديدة او التخلص من مخزونات راكدة. تشمل المعايير الداخلية كذلك مستوى جودة المنتج ودرجة تميزه التكنولوجي وطاقة خطوط الانتاج ومرونتها وقدرة الشركة على تحسين الكفاءة وخفض التكاليف عبر تقنيات الكلفة المستهدفة وانظمة التكاليف المعتمدة على النشاط وغيرها من الأدوات التي عنيت بها الادبيات المحاسبية والادارية الحديثة.^{١٣}

المعايير الخارجية لا تقل اهمية عن المعايير الداخلية في تشكيل قرارات التسعير اذ تمثل خصائص الزبائن وحساسيتهم للسعر وقدرتهم الشرائية وتفضيلاتهم عنصرا مركزيا في تحديد المستوى السعري المقبول في السوق. تدخل قوة المنافسة وعدد المنافسين وحصصهم السوقية واستراتيجياتهم السعريّة ضمن مجموعة المعايير التي تفرض على الشركة الصناعية ان توازن بين رغبتها في تحقيق الربحية وحاجتها الى الحفاظ على جاذبية سعريّة في مواجهة المنتجات البديلة المحلية والمستوردة. تسهم الظروف الاقتصادية العامة في العراق مثل معدلات التضخم وتقلبات اسعار الصرف وسياسات الدعم والضرائب والرسوم في تشكيل فضاء القرار السعري الى جانب المعايير التنظيمية المتمثلة في التعليمات والقوانين التي قد تضع سقوف او ضوابط معينة للاسعار في

بعض القطاعات الصناعية. تستند هذه الدراسة في تحديد معايير التسعير الى مراجعة موسعة للادبيات التي تناولت هذه الابعاد ثم الى تنقيحها من خلال اسلوب دلفي للوصول الى قائمة من المعايير النهائية التي سيجري تقدير اوزانها النسبية باستخدام منهج تعدد المعايير في اتخاذ القرار بما يسمح ببناء نموذج يعكس بصورة ادق تأثير هذا التعدد على قرارات تسعير المنتجات في الشركات الصناعية العراقية.

تقتضي طبيعة تعدد المعايير في قرارات التسعير ان يتم تنظيم هذه المعايير في مجموعات فرعية متجانسة تسهل معالجتها كمياً وتحليل العلاقات فيما بينها مثل مجموعة معايير الكلفة ومجموعة معايير السوق والطلب ومجموعة معايير المنافسة وجودة المنتج ومجموعة المعايير التنظيمية والاقتصادية العامة. يتيح هذا التنظيم امكانية تحويل كل معيار الى مؤشر او اكثر قابل للقياس يمكن تضمينه في استمارات دلفي والاستبانة التطبيقية بما يساعد الخبراء والمديرين على تقييمه بدرجات رقمية واضحة بدلاً من الاكتفاء بالوصف العام. يسهم هذا التحويل من الصياغة الوصفية الى الصياغة الكمية في توفير قاعدة ملائمة لتطبيق منهج تعدد المعايير في اتخاذ القرار من خلال بناء مصفوفات قرار تعكس الاهمية النسبية لكل مجموعة من المعايير داخل نموذج التسعير المقترح للشركات الصناعية العراقية مما يجعل دراسة تأثير تعدد المعايير على التسعير عملية قابلة للاختبار والتحقق وليست مجرد طرح نظري عام.^{١٤}

منهجية الدراسة التطبيقية

تعتمد الدراسة التطبيقية في هذا البحث على ترجمة الخطوات المنهجية العامة الى اجراءات عملية تنفذ داخل بيئة الشركات الصناعية العراقية بغرض قياس تأثير تعدد المعايير على قرارات تسعير المنتجات. تنطلق هذه المنهجية من الخطوة الاولى التي تفرض استخلاص العوامل الاولى من خلال مراجعة الادبيات المتخصصة ثم الانتقال الى الخطوة الثانية بتحديد العوامل النهائية باستخدام اسلوب دلفي واخيراً تحديد وزن كل عامل باستخدام احدى طرق اتخاذ القرار متعددة المعايير. يتم في ضوء ذلك اعداد قائمة اولية بالعوامل المؤثرة في التسعير بالاستناد الى نتائج المنهج الوصفي التحليلي ثم صياغة استمارة دلفي الاولى وعرضها على عينة من الخبراء لاختبار شمول هذه العوامل وواقعيتها ودرجة ارتباطها بقرارات التسعير في الشركات الصناعية العراقية. بعد تحليل استجابات الجولة الاولى تعدل القائمة وتدمج البنود المتشابهة وتحذف البنود الضعيفة ثم تعاد صياغتها في جولة ثانية تهدف الى رفع مستوى الاتفاق والوصول الى مجموعة مستقرة من العوامل النهائية التي ستشكل اساس النموذج التطبيقي للبحث.

بعد تثبيت العوامل النهائية تنتقل الدراسة التطبيقية الى مرحلة تحديد الاوزان النسبية لكل عامل باستخدام احد اساليب منهج تعدد المعايير في اتخاذ القرار الذي يتناسب مع طبيعة البيانات المتاحة واهداف البحث. يجري اعداد استبانة موجهة الى المديرين والمسؤولين عن التسويق والتسعير والمحاسبة الادارية في عينة من الشركات الصناعية العراقية تتضمن مقياساً رقمياً لتقدير درجة اهمية كل عامل من العوامل التي اقرها خبراء دلفي ثم تجمع الاستجابات وتبنى على اساسها مصفوفة القرار التي تدخل معالجة كمية تسمح باشتقاق اوزان نسبية تعبر عن قوة تأثير كل معيار في قرار التسعير. يتم بعد ذلك تطبيق هذه الاوزان على حالات او منتجات مختارة داخل الشركات المبحوثة لتحليل كيفية تغير القرارات السعرية عند الانتقال من الاعتماد على معيار واحد الى اعتماد نموذج متعدد المعايير مع تفسير هذه النتائج في ضوء خصائص كل شركة وبيئتها التنافسية وبما يفرض في النهاية الى صياغة استنتاجات وتوصيات عملية حول سبل ترشيد تسعير المنتجات في الشركات الصناعية العراقية، بهذا الترتيب تهيئ الدراسة التطبيقية الاساس الكمي لعرض النتائج وتحليلها ثم مناقشتها في الاقسام اللاحقة.^{١٥}

تستلزم منهجية الدراسة التطبيقية اخضاع البيانات المتحصلة من استمارات دلفي والاستبانات الميدانية الى سلسلة من اجراءات التحقق الاحصائي من اجل ضمان صدقيتها وقابليتها للاعتماد في بناء النموذج الكمي لتعدد المعايير. يتم في هذا السياق ترميز البيانات وتنقيتها والتعامل مع الاستجابات الناقصة والتأكد من تجانسها ثم استخدام بعض المؤشرات الوصفية لعرض خصائص مجتمع الدراسة وعينته مثل التوزيع القطاعي للشركات المبحوثة وطبيعة مناصب المديرين المشاركين في الاستبيان. تعتمد الدراسة كذلك بعض اختبارات الثبات والاتساق الداخلي لمقاييس الاهمية المستخدمة في الاستبانة قبل الشروع في احتساب الاوزان النسبية للعوامل داخل مصفوفة القرار المعتمدة في منهج تعدد المعايير في اتخاذ القرار مما يعزز متانة النتائج التي سيتم البناء عليها في تحليل تأثير تعدد المعايير على قرارات تسعير المنتجات في الشركات الصناعية العراقية.

تطبيق أسلوب دلفي

تعتمد هذه الدراسة على أسلوب دلفي بوصفه الاداة الرئيسة في المرحلة الثانية من منهجية البحث التطبيقي، من اجل الانتقال من قائمة العوامل الاولى المستخرجة من مراجعة الادبيات الى قائمة العوامل النهائية التي تتمتع بدرجة عالية من الاتفاق بين الخبراء؛ يقوم أسلوب دلفي على تنظيم عملية استشارة جماعية لمجموعة منتخبة من الخبراء، بما يضمن استقلال آرائهم ويحد من تأثيرات تبادل الرأي او الضغوط المتبادلة فيما بينهم باستخدام جولات متتالية من الاستبانات البريدية او الالكترونية، مع تجنب عقد الاجتماعات المباشرة. في البداية تحدد معايير اختيار الخبراء بحيث يشترط لكل خبير امتلاك خلفية علمية رصينة في ادارة الاعمال او التسويق او المحاسبة الادارية، الى جانب خبرة عملية في الشركات الصناعية العراقية او في بحوث تسعير المنتجات؛ وفي هذه الدراسة يعرف الخبراء تعريفاً عملياً بانهم الافراد الذين يمتلكون خبرة لا تقل عن ٥ سنوات في مجالات ادارة الاعمال او التسويق الصناعي او المحاسبة الادارية، ويكونون عند اجراء البحث اما اعضاء هيئة تدريس متفرغين في احدى كليات الادارة والاقتصاد في العراق او يشغلون مستوى الادارة الوسطى او العليا في وحدات التسويق او التخطيط او المحاسبة الادارية في احدى الشركات الصناعية محل الدراسة. بعد ذلك يجري التواصل معهم لبيان اهداف الدراسة وطبيعة مشاركتهم وطلب موافقتهم على الاشتراك في جولات دلفي، ثم بعد اعتماد القائمة النهائية للخبراء تعرض عليهم قائمة العوامل الاولى المستخرجة من الاطار النظري ضمن استمارة الجولة الاولى لكي يقيم كل منهم اهمية كل عامل ويقدم ما لديه من مقترحات بشأن اضافة عوامل جديدة او دمج بعض العوامل المتشابهة او استبعاد العوامل التي يراها ضعيفة الصلة بقرارات التسعير في الواقع الصناعي العراقي.^{١٦}

تخضع استجابات الجولة الاولى للتحليل الاحصائي والوصف الكيفي لتحديد درجة الاهمية المتوسطة لكل عامل ومستوى التشنت بين آراء الخبراء مع الاستفادة من ملاحظاتهم لتعديل القائمة وصياغة استمارة الجولة الثانية التي تركز على العوامل التي حازت درجات اهمية متوسطة او عالية مع طرح النتائج المجملية امام الخبراء ليعيدوا النظر في تقديراتهم في ضوء رأي المجموعة مع بقاء حرية كل خبير في الاحتفاظ برأيه. تهدف هذه الجولة الى رفع مستوى الاتفاق والوصول الى مجموعة مستقرة من العوامل النهائية التي تشكل المدخل الاساس لبناء نموذج تعدد المعايير في اتخاذ قرار التسعير. يمكن عند الحاجة اجراء جولة ثالثة اذا اظهرت النتائج استمرار تباين كبير بين آراء الخبراء حول بعض العوامل الرئيسة الى ان يتم بلوغ مستوى مقبول من الاتساق في التقييمات. في نهاية هذه العملية ينتج عن تطبيق أسلوب دلفي قائمة نهائية بالعوامل المؤثرة في قرارات تسعير المنتجات في الشركات الصناعية العراقية موثقة بدرجات اتفاق واضحة مما يعزز صدقية اختيار المعايير التي ستخضع لاحقا لتحديد اوزانها النسبية باستخدام منهج تعدد المعايير في اتخاذ القرار ضمن اطار الدراسة التطبيقية.

تستلزم عملية تطبيق اسلوب دلفي في هذا البحث مراعاة عدد من الاعتبارات العملية والمنهجية مثل تحديد عدد الجولات الملائم الذي يحقق التوازن بين الحاجة الى بلوغ مستوى عال من الاتفاق وعدم ارهاق الخبراء بكثرة الاستبيانات المتتابعة وبيان اهمية الموضوع لهم لضمان جدية الاستجابة وتقليل نسبة الانقطاع بين الجولات. تحظى سرية الاجابات باهتمام خاص من خلال تجنب الكشف عن اسماء الخبراء عند عرض النتائج المجملية عليهم لتعزيز شعورهم بالحرية في تعديل آرائهم من غير خشية من التأثير الاجتماعي. يجري كذلك توثيق كل مرحلة من مراحل تطبيق اسلوب دلفي من حيث عدد الخبراء المشاركين ومعدلات الاستجابة والتعديلات التي ادخلت على قائمة العوامل بين جولة واخرى من اجل اتاحة امكانية تتبع المسار الذي ادى الى القائمة النهائية للعوامل المعتمدة في نموذج تسعير المنتجات في الشركات الصناعية العراقية.^{١٧}

يبين الجدول ٢ نتائج جولات دلفي من حيث ميانة الاهمية ومستوى التشتت ونسبة الاتفاق وصولا الى قائمة المعايير النهائية.

الجدول ٢: نتائج جولات دلفي لتثبيت المعايير النهائية

الترتيب	رمز المؤشر	وسيط الجولة ١	IQR الجولة ١	وسيط الجولة ٢	IQR الجولة ٢	نسبة الاتفاق الجولة ٢	الحالة
1	C1	5	1	5	0	92	مثبت
2	C3	5	1	5	1	88	مثبت
3	C2	4	1	4	1	79	مثبت
4	C4	4	2	4	1	74	مثبت
5	D2	4	1	4	1	83	مثبت
6	D1	4	1	4	1	76	مثبت
7	K1	4	1	4	1	81	مثبت
8	K2	3	2	4	1	71	مثبت
9	Q1	4	1	4	1	78	مثبت
10	Q2	3	2	4	1	70	مثبت
11	R1	3	2	3	1	69	محذوف في الجولة ٢
12	R2	3	2	3	1	66	محذوف في الجولة ٢

مؤشرات دلفي الكلية

المؤشر الكلي	القيمة
عدد الخبراء	15
استجابات الجولة ١	15
استجابات الجولة ٢	14
معامل التوافق كندال W في الجولة ٢	0.78
الفا كرونباخ لمقياس الأهمية	0.86

تحديد الأوزان النسبية للمعايير

يعد تحديد الأوزان النسبية للمعايير الخطوة الحاسمة في تطبيق منهج تعدد المعايير في اتخاذ القرار بشأن تسعير المنتجات في الشركات الصناعية العراقية لأنه يحول قائمة العوامل النهائية المستخلصة عبر أسلوب دلفي إلى نموذج كمي قابل للاستخدام في تقييم البدائل السعرية. تنطلق هذه الخطوة من اعتماد العوامل التي اتفق عليها الخبراء في المرحلة السابقة ثم تصميم أداة قياس مناسبة لالتقاط تقديرات المديرين والخبراء في الشركات الصناعية بشأن درجة أهمية كل معيار في قرار التسعير مثل مقياس ليكرت ذي الدرجات المتعددة أو المقارنات الثنائية بين المعايير بحسب الأسلوب الكمي الذي يعتمد عليه الباحث. توجه الاستبانة المعدة لهذا الغرض إلى عينة من المديرين والمسؤولين عن التسويق والتسعير والمحاسبة الإدارية في الشركات الصناعية العراقية المبحوثة مع توضيح طبيعة كل معيار ومعناه العملي في سياق تسعير المنتجات لضمان تجانس الفهم بين المبحوثين وتقليل أخطاء القياس. تجمع الاستجابات وتُدقّق للتأكد من اكتمالها وتناسقها ثم يتم إدخالها في جداول منظمة تمثل مصفوفة القرار الأساسية التي سينطلق منها حساب الأوزان النسبية للمعايير.^{١٨}

في هذه الدراسة تم اعتماد تقنية المتوسطات المرجحة بوصفها الأداة الكمية الرئيسة لحساب أوزان المعايير داخل نموذج اتخاذ القرار متعدد المعايير في تسعير المنتجات الصناعية في العراق. تعتمد هذه التقنية على احتساب المتوسط الحسابي لدرجات الأهمية التي يمنحها المديرون والخبراء لكل معيار في استبيان التقضيلات، ثم قسمة متوسط كل معيار على مجموع المتوسطات لجميع المعايير من أجل الحصول على وزن نسبي معياري لكل منها بحيث يكون مجموع الأوزان مساوياً لواحد أو مئة بالمئة. تعكس هذه الأوزان النسبية الحصة التي يمثلها كل معيار من إجمالي الأهمية المدركة لدى المشاركين، كما تسمح بإدخالها مباشرة في مصفوفة القرار وتحويل التقديرات اللفظية إلى قيم كمية واضحة. اختيار تقنية المتوسطات المرجحة يتلاءم مع طبيعة مقياس ليكرت المستخدم في الاستبيان ومع حجم العينة في هذه الدراسة، ويمنح نموذجاً بسيطاً وشفافاً لترجيح المعايير يمكن للشركات الصناعية العراقية إعادة استخدامه في تقييم بدائل التسعير في سياقات مختلفة.

بعد إنشاء مصفوفة القرار تتم معالجة البيانات خطوة بخطوة استناداً إلى تقنية المتوسطات المرجحة نفسها من أجل الحصول على الوزن المعياري لكل عامل؛ بحيث يكون مجموع الأوزان مساوياً للواحد أو مئة بالمئة تبعاً للصيغة المعتمدة في العرض النهائي، في هذه المرحلة يتم تطبيق المتوسطات المتحصل عليها لكل معيار وتحويلها إلى أوزان نسبية ثم فحص الاتساق الداخلي لهذه الأوزان في ضوء المعطيات النظرية والمتطلبات العملية لتسعير المنتجات الصناعية للتأكد من منطقيتها، استناداً إلى هذه الأوزان ترتب المعايير ترتيباً تنازلياً ليتضح أيها يمارس تأثيراً أكبر في قرارات تسعير المنتجات في الشركات الصناعية العراقية وأيها يأتي في مراتب أدنى؛ هذا الترتيب يتيح استخدام الأوزان المتحصل عليها في تقييم بدائل التسعير المختلفة وتفسير النتائج

التطبيقية للدراسة وربطها بعملية استخراج العوامل من الأدبيات وتنقيحها من خلال منهج دلفي وترجيحها عددياً ضمن نموذج متكامل لاتخاذ القرار السعري.

تتطلب عملية تحديد الاوزان النسبية اجراء عدد من الاختبارات التكميلية للتحقق من متانة النموذج مثل فحص حساسية النتائج تجاه التغير في تقديرات الالهمية لبعض المعايير الرئيسية او استبعاد بعض الوحدات المبحوثة ذات الاجابات المتطرفة وملاحظة مدى استقرار ترتيب المعايير في هذه الحالات. تساعد هذه الاختبارات في الكشف عن المعايير التي تحافظ على وزنها النسبي حتى عند تغير بعض الفرضيات او خصائص العينة مما يعزز الثقة في الدور المحوري الذي تؤديه في توجيه قرارات التسعير في الشركات الصناعية العراقية. كما تتيح امكانية مقارنة الاوزان بين القطاعات الصناعية المختلفة داخل العينة لرصد ما اذا كانت بعض القطاعات تعتمد بصورة اكبر على معايير الكلفة او على معايير السوق والمنافسة وهو ما يمنح الباحث والمهتمين بسياسات التسعير فهما ادق للفروق البينية داخل القطاع الصناعي العراقي عند استخدام نموذج تعدد المعايير في اتخاذ القرار.^{١٩}

عرض النتائج وتحليلها

يتضمن هذا الجزء عرض النتائج التي توصلت اليها الدراسة التطبيقية وتحليلها في ضوء الاطار النظري ومنهجية البحث المعتمدة بهدف بيان تأثير تعدد المعايير على قرارات تسعير المنتجات في الشركات الصناعية العراقية. اظهرت نتائج تطبيق اسلوب دلفي على عينة الخبراء استقرار قائمة من المعايير النهائية المكونة من مجموعة محددة من العوامل الكلفة والسوقية والتنافسية والتنظيمية التي تمثل في مجموعها البعد المتكامل لقرار التسعير في البيئة الصناعية العراقية حيث تم دمج عدد من العوامل المتشابهة وحذف بعض العوامل الضعيفة الاتصال بالممارسة الفعلية للشركات. بينت نتائج الجولات المتتالية ان هناك درجة عالية من الاتفاق بين الخبراء على اولوية معايير الكلفة المباشرة وغير المباشرة ومعايير الطلب ومرونة الزبائن تجاه السعر ثم معايير المنافسة والجودة والبيئة التنظيمية في تشكيل القرار السعري. كما اظهرت نتائج التحليل الوصفي لاستجابات الخبراء ان قائمة المعايير النهائية تعكس بصورة واقعية طبيعة سوق المنتجات الصناعية في العراق من حيث حساسية الاسعار لتقلبات التكاليف من جهة وضغوط المنافسة والطلب من جهة اخرى بما يؤكد سلامة الخطوتين الاولى والثانية في منهجية البحث المتمثلتين في مراجعة الادبيات واستخدام اسلوب دلفي لاختيار العوامل النهائية.

نتائج تحديد الاوزان النسبية للمعايير باستخدام منهج تعدد المعايير في اتخاذ القرار بينت وجود تباين واضح في قوة تأثير كل معيار في قرارات التسعير في الشركات الصناعية العراقية حيث حصلت معايير الكلفة في مجموعها على اعلى الاوزان تلتها معايير السوق والطلب ثم معايير المنافسة وجودة المنتج في حين جاءت المعايير التنظيمية والظروف العامة في مرتبة تالية مع بقاء تأثيرها معتبراً في الحالات التي تخضع فيها الاسعار لضوابط رسمية. تبين من تحليل المصفوفات الكمية ان اعتماد نموذج التسعير متعدد المعايير يؤدي في حالات عديدة الى تعديل القرارات السعرية التي اعتادت الشركات اتخاذها بناء على معيار واحد اذ تتغير اسعار بعض المنتجات صعوداً او هبوطاً عندما تدخل اوزان الطلب والمنافسة والجودة في حساب السعر النهائي الى جانب الكلفة. كما اظهرت الدراسة التطبيقية ان الشركات التي تعتمد بصورة اوضح على مجموعة متوازنة من المعايير تحقق درجة افضل من التوافق بين اهداف الربحية والحصة السوقية مقارنة بالشركات التي تركز بصورة مفرطة على الكلفة او على اسعار المنافسين فقط. في ضوء هذه النتائج يمكن القول ان تعدد المعايير ليس مجرد وصف نظري لواقع التسعير في الشركات الصناعية العراقية بل يمثل بعداً حقيقياً يحتاج الى ادارة علمية عبر نماذج كمية منظمة تساهم في ترشيد قرارات التسعير وتخفيض مستوى الذاتية فيها وتعزيز استجابة

السياسات السعرية للتغيرات التي تشهدها البيئة الصناعية والسوقية في العراق، تظهر هذه النتائج بوضوح تحقق معظم فرضيات البحث واجابتها العملية عن تساؤلاته الرئيسية والفرعية المتعلقة بتأثير تعدد المعايير في قرارات التسعير.^{٢٠}

يوضح الجدول ٣ الاوزان النسبية النهائية للمعايير وترتيبها بما يعكس تأثير كل معيار في قرار التسعير داخل الشركات الصناعية.

الجدول ٣: الاوزان النهائية للمعايير في نموذج القرار متعدد المعايير

الترتيب	المعيار	الرمز	الوزن النهائي بالنسبة المئوية
1	كلفة المواد الاولية المباشرة	C1	18
2	الكلفة غير المباشرة وسربر الانتاج	C3	14
3	مرونة الطلب السعرية	D2	13
4	مستوى اسعار المنافسين وضغطهم	K1	11
5	التنبؤ بحجم المبيعات	D1	10
6	مؤشر الجودة الفنية	Q1	9
7	القيمة المدركة لدى الزبون	Q2	8
8	هدف هامش الربح الاداري	S1	7
9	القيود التنظيمية والضريبية	R1	6
10	مخاطر سعر الصرف وتضخم المدخلات	R2	4

الاوزان التجميعية حسب المجموعة

مجموعة المعيار	الوزن التجميعي
الكلفة	32
الطلب	23
المنافسة	11
الجودة والقيمة	17
الاستراتيجية	7
البيئة التنظيمية والاقتصادية	10

تشير القراءة التفصيلية للنتائج الى ان قوة تأثير المعايير لا تتوزع بالدرجة نفسها على مختلف القطاعات الصناعية اذ يميل قطاع الصناعات الغذائية مثلا الى ابراز دور الطلب ومرونة الزبائن بدرجة اكبر مقارنة بقطاع الصناعات الهندسية الذي تظهر فيه معايير الكلفة والجودة التقنية في موقع متقدم. تكشف النتائج ايضا عن اختلاف نسبي بين الشركات العامة والخاصة في ترتيب الاوزان حيث تمنح بعض الشركات العامة وزنا اعلى

للقيدود التنظيمية وللسقوف السعرية الرسمية بينما تركز العديد من الشركات الخاصة على موازنة الكلفة مع تحركات المنافسين. هذه الفروق القطاعية والملكية تسهم في تفسير تباين السياسات السعرية بين الشركات رغم عملها داخل سوق وطني واحد وتدل على ان النموذج المقترح لتعدد المعايير يمكن توظيفه بصورة مرنة تسمح بتكييفه مع خصوصية كل قطاع وكل شركة من خلال اعادة معايرة الاوزان وفق البيانات الفعلية المتولدة عن التطبيق الميداني.^{٢١}

يقدم الجدول ٤ مثالا تطبيقيا يبين الفرق بين التسعير القائم على الكلفة فقط والتسعير متعدد المعايير عند ادخال اوزان المعايير في القرار.

الجدول ٤ : مثال عددي لتغير السعر عند الانتقال من التسعير القائم على الكلفة الى التسعير متعدد المعايير

المنتج والقطاع	السعر المقترح وفق معيار الكلفة	السعر المقترح وفق النموذج متعدد المعايير	نسبة التغير	سبب التغير الغالب
المنتج A الصناعات الغذائية	19200 دينار عراقي	18500 دينار عراقي	3.6 بالمائة انخفاض	مرونة الطلب مرتفعة وحساسية الزبون للسعر
المنتج B الصناعات الكيماوية	57500 دينار عراقي	61200 دينار عراقي	6.4 بالمائة ارتفاع	القيمة المدركة وضغط المنافسة في شريحة سعرية اعلى
المنتج C الصناعات الهندسية	120000 دينار عراقي	128500 دينار عراقي	7.1 بالمائة ارتفاع	جودة فنية وكلفة سربار مرتفعة مع هدف هامش ربح

مناقشة النتائج

تدل النتائج التي توصلت اليها الدراسة التطبيقية على ان قرارات تسعير المنتجات في الشركات الصناعية العراقية ما تزال تتمحور بدرجة كبيرة حول معايير الكلفة على الرغم من الاعتراف الواضح بأهمية معايير اخرى مثل الطلب والمنافسة وجودة المنتج والبيئة التنظيمية. يعكس هذا الامر استمرار هيمنة المنظور المحاسبي التقليدي في ممارسات التسعير قياسا بالمنظور التسويقي والاستراتيجي الذي يؤكد ضرورة النظر الى السعر كأداة لتشكيل القيمة المدركة لدى الزبون وليس فقط كوسيلة لاسترداد التكاليف. نتائج تحديد الاوزان النسبية اظهرت في الوقت ذاته ان معايير الطلب وحساسية الزبائن للسعر ومعايير المنافسة تحتل مراتب متقدمة بعد الكلفة مما يشير الى وعي متزايد لدى المديرين في الشركات الصناعية العراقية بأهمية هذه الابعاد غير الكلفية في توجيه القرار السعري. يمكن تفسير هذه التركيبة المزدوجة بكون الشركات تسعى من جهة الى حماية هامش الربح في بيئة تتسم بتقلبات حادة في عناصر الكلفة ومن جهة اخرى الى تجنب فقدان حصتها في سوق يشهد دخول منتجات بديلة محلية ومستوردة.

نتائج استخدام اسلوب دلفي اظهرت ان عملية استخلاص العوامل من مراجعة الادبيات ثم تنقيحها عبر جولات منظمة من استشارات الخبراء قد اسهمت في تضيق فجوة واضحة بين ما تعرضه الدراسات النظرية من قوائم طويلة للمعايير وما يراه الخبراء قابلا للتطبيق فعلا داخل الشركات الصناعية العراقية. هذه النتيجة تعزز اهمية المزج بين المنظورين النظري والتطبيقي في بناء نماذج التسعير متعددة المعايير اذ بينت الدراسة ان عددا من العوامل التي تذكرها الادبيات ذات تأثير محدود في الواقع العراقي بسبب خصوصية بيئة الاعمال او قيود

البيانات او طبيعة السوق بينما برزت عوامل اخرى مرتبطة بظروف محلية معينة نالت اوزانا اعلى مما توقعته الدراسات العامة. كما توضح نتائج تحديد الاوزان النسبية ان الانتقال من الاعتماد على معيار واحد الى نموذج متعدد المعايير يؤدي الى تعديل ملموس في قرارات التسعير الامر الذي يؤكد صحة الفرضية القائلة بأن تعدد المعايير يمثل بعدا حقيقيا يجب ادارته بطريقة كمية منظمة. هذه المناقشة تبرز ان النموذج المقترح لا يوفر فقط قراءة ادق للعوامل المؤثرة في التسعير بل يفتح ايضا المجال امام الشركات الصناعية العراقية لاعادة النظر في سياساتها السعرية بما يحقق توازنا افضل بين متطلبات تغطية الكلفة واعتبارات الجذب التسويقي واستدامة القدرة التنافسية.^{٢٢}

تظهر المناقشة كذلك ان اعتماد نموذج تعدد المعايير لا يعني الغاء دور الخبرة الادارية بل اعادة توجيهها ضمن اطار كمي منظم يجعل قرارات التسعير اكثر شفافية وقابلية للمراجعة والمساءلة داخل الشركات الصناعية العراقية. تعكس الفروق التي كشفتها النتائج بين القطاعات الصناعية وبين انماط الملكية ان القرار السعري يتشكل في الواقع عند تقاطع اعتبارات تقنية ومالية وتسويقية وتنظيمية الامر الذي يبرز الحاجة الى تعميق التنسيق بين وحدات الانتاج والمالية والتسويق عند استخدام النموذج المقترح. يشير ذلك الى ان القيمة المضافة الحقيقية للدراسة لا تقف عند حدود تحديد اوزان نسبية للمعايير بل تمتد لتشجيع ثقافة مؤسسية في التعامل مع التسعير بوصفه عملية استراتيجية مشتركة تتطلب بيانات موثوقة وتحليلا متكررا للأسواق في ضوء تغير الاوضاع الكلفة والتنافسية بما يمهّد لاحقا لتطوير نظم دعم قرار سعري اكثر تطوراً في الشركات الصناعية العراقية.

الاستنتاجات والتوصيات

تشير النتائج التي توصل اليها البحث الى ان قرارات تسعير المنتجات في الشركات الصناعية العراقية تخضع فعليا لتأثير مجموعة واسعة من المعايير الداخلية والخارجية غير ان الكلفة ما تزال تمثل المحور الرئيس الذي تدور حوله غالبية القرارات السعرية. يتبين ان الاعتماد شبه الحصري على الكلفة التاريخية او الجارية من دون ادماج منظم لمعايير الطلب والمنافسة والجودة والبيئة التنظيمية يقود في حالات كثيرة الى تسعير لا يعكس القيمة المدركة لدى الزبائن ولا ينسجم مع متطلبات الحفاظ على الحصة السوقية في بيئة شديدة التغير. يظهر من تطبيق اسلوب دلفي ومنهج تعدد المعايير في اتخاذ القرار ان تنظيم هذه المعايير في نموذج واحد وتحديد اوزانها النسبية كفيل بكشف جوانب الخلل في الممارسة التقليدية ويبرز بوضوح ان بعض العوامل التي كانت تعامل هامشيا تملك في الحقيقة تأثيرا جوهريا في نتائج التسعير. يتضح كذلك ان تعدد المعايير ليس عائقا امام القرار السعري متى ما خضع لضبط كمي منهجي بل يمكن ان يتحول الى مصدر قوة يعزز قدرة الشركات على التكيف مع التقلبات الكلفة والسوقية.^{٢٣}

يبين البحث ان استخدام اسلوب دلفي اسهم في تحويل القوائم النظرية الطويلة للعوامل المؤثرة في التسعير الى مجموعة مختصرة وواقعية من المعايير النهائية التي تعكس خبرة الميدان الصناعي العراقي وتقترب من احتياجات المديرين في مواقع اتخاذ القرار. تظهر الاوزان النسبية المستخلصة ان معايير الكلفة تحتفظ بموقعها المتقدم غير ان دخول معايير الطلب والمنافسة والجودة بقوة في النموذج يغير صورة القرار السعري عندما يتم الانتقال من الاعتماد على معيار واحد الى اعتماد نموذج متعدد المعايير. يتضح من مقارنة النتائج بين القطاعات الصناعية وبين انماط الملكية ان ثمة تباينا في ترتيب المعايير يعكس اختلاف ظروف التشغيل والقيود التنظيمية بين شركة واخرى الامر الذي يعزز صلاحية النموذج المقترح بوصفه اطارا قابلا للتكيف بحسب خصائص كل شركة. يخلص البحث اجمالا الى ان ترشيد قرارات التسعير في الشركات الصناعية العراقية يتطلب الانتقال من

منطق الحساب المحاسبي الضيق الى منطق ادارة القرار السعري ضمن منظومة متكاملة من المعايير الكافية والسوقية والتنافسية والتنظيمية المعبر عنها في صورة اوزان نسبية واضحة.

استنادا الى هذه الاستنتاجات يوصي البحث ادارات الشركات الصناعية العراقية باعتماد نماذج مبسطة لتعدد المعايير في اتخاذ قرار التسعير تستند الى العوامل التي اثبتت الدراسة اهميتها النسبية مع العمل على تدريب المديرين في مجالات التسويق والمحاسبة الادارية على استخدام هذه النماذج في الممارسة اليومية. يوصي كذلك بإدماج بيانات السوق وسلوك الزبائن والمعلومات التنافسية بصورة منهجية في نظم المعلومات الادارية بحيث لا يقتصر قرار التسعير على تقارير الكلفة فقط بل يستند الى قاعدة بيانات متكاملة عن البيئة الخارجية. تتجه التوصيات ايضا الى صناع السياسات الاقتصادية بضرورة دعم جهود الشركات في تطوير انظمة معلومات كلفة وتسويقية حديثة وتوفير برامج تدريبية متخصصة في اساليب دلفي ومناهج تعدد المعايير في اتخاذ القرار. يقترح البحث اخيرا ان تتجه الدراسات اللاحقة الى اختبار النموذج المقترح في قطاعات صناعية اخرى والى مقارنة نتائجه مع نماذج بديلة لتعدد المعايير او مع دراسات طويلة ترصد تطور اوزان المعايير عبر الزمن بما يسهم في تعميق الفهم العلمي لقرارات تسعير المنتجات في البيئة الصناعية العراقية.^{٢٤}

قائمة المصادر والمراجع

١. أسعد، مار. ٢٠٢٥. دور تحليل الكلفة على اساس الوظائف في قرارات التسعير التنافسية للوحدات الاقتصادية العراقية. مجلة دراسات محاسبية ومالية ٢٠، عدد ٧٠: ١٧٤، ١٤٦.
٢. الأصغري، طيفور. ٢٠١٩. أثر استخدام بطاقة الاداء المتوازن على ترشيد قرارات التسعير في المنشآت الصناعية. رسالة ماجستير، جامعة الفلوجة، كلية الادارة والاقتصاد، قسم المحاسبة.
٣. البلداوي، شاكر عبد الكريم، وصالح مهدي الكواز، واحمد ناصر عباس الدعيمي. ٢٠٢٥. دور التكامل بين تقنيتي التكلفة المستهدفة الخضراء وموازنة دورة حياة المنتج الموجهة بالوقت في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة: تطبيق في معمل محركات مبردة الهواء ضمن الشركة العامة للصناعات الكهربائية والإلكترونية. مجلة الادارة والاقتصاد ٥٠، عدد ١٤٨: ٣١، ٤٥.
٤. البلداوي، شاكر عبد الكريم، وفاضل حسن خميس. ٢٠١٩. اثر تطبيق تقنية التكلفة على اساس المواصفات لتخفيض التكاليف في الوحدات الاقتصادية العراقية. مجلة الادارة والاقتصاد ٤٢، عدد ١٢٢: ٢٤٩، ٢٦٤.
٥. ترکان، حسن. ٢٠١٩. دور تخطيط الموارد المالية في ترشيد قرارات التسعير. رسالة ماجستير، جامعة الفلوجة، كلية الادارة والاقتصاد، قسم ادارة الاعمال.
٦. توفيق، يحيى. ٢٠٢٠. قياس تكلفة المنتج اعتمادا على نظام تكاليف العمليات ودوره في قرارات التسعير: دراسة حالة. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية: ٤١١، ٤٢٨.
٧. الجنابي، ابراهيم خلف معاد. ٢٠١١. الدور الاستراتيجي لتقنية التكلفة في تحقيق قيادة التكلفة المستهدفة. مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ٧، عدد ٢١: ١٧٣، ١٩٣.
٨. الحبيطي، قاسم محسن، وثابت حسان ثابت. ٢٠١٢. استخدام انموذج المنطق المضرب لاتخاذ قرار معتمد على معايير لغوية متعددة: دراسة محاسبية في طرق تسعير المنتجات. تنمية الرافدين ٣٤، ملحق عدد ١١٠: ١٠٥، ١٢٢.
٩. الحسناوي، هيثم حامد سالم، وسرمد حمزة جاسم الشمري. ٢٠٢٤. تأثير استراتيجية التسويق في التسعير الصناعي: دراسة استطلاعية في الشركة العامة لصناعة السيارات والمعدات. مجلة الادارة والاقتصاد ٤٩، عدد ١٤٥: ١٠١، ١١١.

١٠. الحميري، فراس ابراهيم كريم. ٢٠١٧. تخفيض التكاليف باستخدام اسلوب التكلفة المستهدفة: دراسة تطبيقية في شركة بيكو لانتاج زيت المحركات في ديالى. مجلة الادارة والاقتصاد.
١١. الدباس، وفاء عبد الامير، واسيل اياد جمال الحسني. ٢٠٢٣. تأثير تطبيق تقنية الكلفة المستهدفة في ترشيد قرارات التسعير في الوحدات الاقتصادية. مجلة دراسات محاسبية ومالية ١٨، عدد ٦٣: ١٦٠، ١٧٨.
١٢. السامرائي، مهذ مجيد طالب، وعائشة عبدالكريم العبيدي. ٢٠١٨. أهمية التحليل الاستراتيجي للبيئتين في تصميم تكلفة المنتج باستعمال تقنيتي هندسة القيمة والمقارنة المرجعية: دراسة تطبيقية في الشركة العامة لمنتجات الألبان، أبو غريب. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد ٥٤: ٢٦٩، ٣٠٣.
١٣. الشاهين، اسماء. ٢٠١٩. تأثير تكاليف الحيزة على قرارات التسعير. رسالة ماجستير، جامعة الفلوجة، كلية الادارة والاقتصاد، قسم المحاسبة.
١٤. الشعباني، تور صالح ابراهيم يونس، وشام عمر حمودي عبد الحديدي. ٢٠١٠. استخدام سلسلة القيمة كأحد الاستراتيجيات الحديثة لإدارة التكلفة بهدف التفيض، بالتطبيق على الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في نينوى. تنمية الرافدين ٣٢، عدد ٩٧: ٩٥، ٩٧.
١٥. الشعباني، صالح ابراهيم يونس، وعلي حازم اليامور. ٢٠١٢. أثر اعتماد أنموذج التكلفة الشاملة لدورة حياة المنتج على خفض الكلف وتحسين العائد. مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية ٢، عدد ٢: ١٩٦، ٢٣٣.
١٦. الشمري، محمد وفي عباس، وحيدر قنبر علي. ٢٠٢٤. مدخل التكاليف على اساس الانشطة الموجه بالوقت TDABC ودوره في قرارات التسعير: بحث تطبيقي في معمل الالبسة الرجالية في النجف الاشرف.
١٧. شيت، نضال بدر. ٢٠١٤. السياسات التسعيرية واثرها في رضا الزبون: دراسة تحليلية لاراء عينة من مديري بعض المنظمات الصناعية. مجلة دورية نصف سنوية تصدر عن كلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة ٦، عدد ١٢.
١٨. العبادي، غسان علي. ٢٠٢١. الموائمة بين الكلفة المستهدفة ونظام الكلفة على اساس الأنشطة الموجهة بالوقت، واثرها في تطوير العمليات الانتاجية: دراسة تطبيقية في عينة من الشركات الصناعية العراقية. مجلة كلية مدينة العلم ١٣، عدد ١: ٣٩، ٤٩.
١٩. عباس، علي حسن، وسرمد حمزة الشمري. ٢٠٢٤. تأثير تسعير المنتج الصناعي على اساس الطلب في التسويق الريادي: بحث تحليلي لاراء عينة من المديرين في الشركة العامة لصناعة البطاريات. مجلة الادارة والاقتصاد ٤٩، عدد ١٤٢: ٣١، ٤١.
٢٠. ناصر، طه عليوي. ٢٠١٠. استخدام مدخل التكلفة المستهدفة في ترشيد قرارات التسعير: دراسة تطبيقية في معمل الالبسة الولادية في الموصل. مجلة الادارة والاقتصاد، عدد ٨٥.

^١ قاسم محسن، الحبيطي، ثابت حسان، ثابت. ٢٠١٢. استخدام انموذج المنطق المضرب لاتخاذ قرار معتمد على معايير لغوية متعددة: دراسة محاسبية في طرق تسعير المنتجات. تنمية الرافدين ٣٤، ملحق عدد ١١٠: ص ٧.

- ^٢ هيثم حامد سالم، الحساوي، سرمد حمزة جاسم، الشمري. ٢٠٢٤. تأثير استراتيجية التسويق في التسعير الصناعي: دراسة استطلاعية في الشركة العامة لصناعة السيارات والمعدات. مجلة الادارة والاقتصاد ٤٩، عدد ١٤٥: ص ٤.
- ^٣ طيفور، الأصفري. ٢٠١٩. أثر استخدام بطاقة الاداء المتوازن على ترشيد قرارات التسعير في المنشآت الصناعية. رسالة ماجستير، جامعة الفلوجة، كلية الادارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، ص ٧٤.
- ^٤ وفاء عبد الامير، الدباس، اسيل اياد جمال، الحسن. ٢٠٢٣. تأثير تطبيق تقنية الكلفة المستهدفة في ترشيد قرارات التسعير في الوحدات الاقتصادية. مجلة دراسات محاسبية ومالية ١٨، عدد ٦٣: ص ١٣.
- ^٥ نضال بدر، شيت. ٢٠١٤. السياسات التسعيرية واثرها في رضا الزبون: دراسة تحليلية لاراء عينة من مديري بعض المنظمات الصناعية. مجلة دورية نصف سنوية تصدر عن كلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة ٦، عدد ١٢: ص ١٤.
- ^٦ علي حسن، عباس، سرمد حمزة، الشمري. ٢٠٢٤. تأثير تسعير المنتج الصناعي على اساس الطلب في التسويق الريادي: بحث تحليلي لاراء عينة من المديرين في الشركة العامة لصناعة البطاريات. مجلة الادارة والاقتصاد ٤٩، عدد ١٤٢: ص ٦.
- ^٧ غسان علي، العبادي. ٢٠٢١. الموازنة بين الكلفة المستهدفة ونظام الكلفة على اساس الأنشطة الموجهة بالوقت، واثرها في تطوير العمليات الانتاجية: دراسة تطبيقية في عينة من الشركات الصناعية العراقية. مجلة كلية مدينة العلم ١٣، عدد ١: ص ١٢.
- ^٨ حسن، تركان. ٢٠١٩. دور تخطيط الموارد المالية في ترشيد قرارات التسعير. رسالة ماجستير، جامعة الفلوجة، كلية الادارة والاقتصاد، قسم ادارة الاعمال، ص ١١٢.
- ^٩ مار، أسعد. ٢٠٢٥. دور تحليل الكلفة على اساس الوظائف في قرارات التسعير التنافسية للوحدات الاقتصادية العراقية. مجلة دراسات محاسبية ومالية ٢٠، عدد ٧٠: ص ١١.
- ^{١٠} اسماء، الشاهين. ٢٠١٩. تأثير تكاليف الحيزة على قرارات التسعير. رسالة ماجستير، جامعة الفلوجة، كلية الادارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، ص ٦١.
- ^{١١} يحيى، توفيق. ٢٠٢٠. قياس تكلفة المنتج اعتمادا على نظام تكاليف العمليات ودوره في قرارات التسعير: دراسة حالة. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية: ص ٩.
- ^{١٢} ابراهيم خلف معاد، الجنابي. ٢٠١١. الدور الاستراتيجي لتقنية الكلفة في تحقيق قيادة التكلفة المستهدفة. مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ٧، عدد ٢١: ص ١٨.
- ^{١٣} طه عليوي، ناصر. ٢٠١٠. استخدام مدخل التكلفة المستهدفة في ترشيد قرارات التسعير: دراسة تطبيقية في معمل الالبسة الولادية في الموصل. مجلة الادارة والاقتصاد، عدد ٨٥: ص ١٧.
- ^{١٤} مهند مجيد طالب، السامرائي، عائشة عبدالكريم، العبيدي. ٢٠١٨. أهمية التحليل الاستراتيجي للبيئتين في تصميم تكلفة المنتج باستعمال تقنيتي هندسة القيمة والمقارنة المرجعية: دراسة تطبيقية في الشركة العامة لمنتجات الألبان، أبو غريب. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد ٥٤: ص ٥.

- ^{١٥} محمد وفي عباس، الشمري، حيدر قنبر، علي. ٢٠٢٤. مدخل التكاليف على اساس الانشطة الموجه بالوقت TDABC ودوره في قرارات التسعير: بحث تطبيقي في معمل الالبسة الرجالية في النجف الاشرف، ص ١٣٢.
- ^{١٦} صالح إبراهيم يونس، الشعباني، علي حازم، اليامور. ٢٠١٢. أثر اعتماد أنموذج التكلفة الشاملة لدورة حياة المنتج على خفض الكلف وتحسين العائد. مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية ٢، عدد ٢: ص ٨.
- ^{١٧} فراس ابراهيم كريم، الحميري. ٢٠١٧. تخفيض التكاليف باستخدام اسلوب التكلفة المستهدفة: دراسة تطبيقية في شركة بيكو لانتاج زيت المحركات في ديالى. مجلة الادارة والاقتصاد: ص ١٦.
- ^{١٨} شاكر عبد الكريم، البلداوي، فاضل حسن، خميس. ٢٠١٩. اثر تطبيق تقنية التكلفة على اساس المواصفات لتخفيض التكاليف في الوحدات الاقتصادية العراقية. مجلة الادارة والاقتصاد ٤٢، عدد ١٢٢: ص ١٥.
- ^{١٩} شاكر عبد الكريم، البلداوي، صلاح مهدي، الكوازي، احمد ناصر عباس، الدعيمي. ٢٠٢٥. دور التكامل بين تقنيتي التكلفة المستهدفة والخضراء وموازنة دورة حياة المنتج الموجهة بالوقت في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة: تطبيق في معمل محركات مبردة الهواء ضمن الشركة العامة للصناعات الكهربائية والإلكترونية. مجلة الادارة والاقتصاد ٥٠، عدد ١٤٨: ص ٦.
- ^{٢٠} قاسم محسن، الحبيطي، ثابت حسان، ثابت. ٢٠١٢. استخدام نموذج المنطق المضرب لاتخاذ قرار معتمد على معايير لغوية متعددة: دراسة محاسبية في طرق تسعير المنتجات. تنمية الرافدين ٣٤، ملحق عدد ١١٠: ص ١٦.
- ^{٢١} مهند مجيد طالب، السامرائي، عائشة عبدالكريم، العبيدي. ٢٠١٨. أهمية التحليل الاستراتيجي للبينتين في تصميم تكلفة المنتج باستعمال تقنيتي هندسة القيمة والمقارنة المرجعية: دراسة تطبيقية في الشركة العامة لمنتجات الألبان، أبو غريب. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد ٥٤: ص ١١.
- ^{٢٢} طيفور، الأصفري. ٢٠١٩. أثر استخدام بطاقة الاداء المتوازن على ترشيد قرارات التسعير في المنشآت الصناعية. رسالة ماجستير، جامعة الفلوجة، كلية الادارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، ص ٩٦.
- ^{٢٣} مار، أسعد. ٢٠٢٥. دور تحليل الكلفة على اساس الوظائف في قرارات التسعير التنافسية للوحدات الاقتصادية العراقية. مجلة دراسات محاسبية ومالية ٢٠، عدد ٧٠: ص ١٤.
- ^{٢٤} وفاء عبد الامير، الدباس، اسيل اياد جمال، الحسن. ٢٠٢٣. تأثير تطبيق تقنية الكلفة المستهدفة في ترشيد قرارات التسعير في الوحدات الاقتصادية. مجلة دراسات محاسبية ومالية ١٨، عدد ٦٣: ص ٨.

دور سياسة العراق وبرنامج الامم المتحدة الانمائي في تأهيل المرأة العراقية

م.م. براء ماجد عبد الحميد
جامعة بغداد

الملخص

حظيت المرأة العراقية باهتمام واسع المدى من قبل النظام السياسي والامم المتحدة، وذلك بسبب حساسية دور المرأة في تطور المجتمع وازدهاره، فالمرأة هي المربية والمعلمة والطبيبة والمهندسة والمزارعة والمحامية والقاضية والباحثة والسياسية ورائدة الاعمال الحرة وغيرها من المهن الكثيرة، فضلاً عن كونها العامل الرئيسي في مجالات عديدة، لذلك لابد من تأهيلها ونشأتها نشأة صحيحة وقوية والتأكيد على تعليمها بأحسن الطرق واشاعت محو الامية بين صفوف النساء فضلاً عن بناء كيان نسوي ذي شخصية قيادية، هذا ما اهتم به كل من النظام العراقي السياسي ومبادرات الامم المتحدة من خلال التجمعات والدورات والندوات التحفيزية المختلفة في عدة مجالات فضلاً عن تشريع القوانين التي من شأنها الحفاظ على حقوق المرأة ومحاربة كل الظواهر المعادية للمرأة وكيانها ومكانتها الاجتماعية، إذ يجب حمايتها من العنف بجميع اشكاله، فضلاً عن المساواة في الحقوق المشروعة ومن اهمها حق المرأة في نيل فرص التعليم وتبوء المناصب في مختلف الوظائف وتمكينها مجتمعياً.

الكلمات المفتاحية

مبادرات الامم المتحدة، المرأة العراقية، محو الامية، المشاركة السياسية للنساء، النظام السياسي العراقي.

المقدمة

يهتم النظام السياسي العراقي بتأهيل المرأة العراقية نفسياً وجسدياً واجتماعياً كونها تمثل احد اهم الاركان التي يستند عليها المجتمع، وبما ان المؤثر الاول الاقوى في شخصية الفرد هي الام لابد من التأكيد على ضرورة بناء صورة قوية للمرأة العراقية علمياً واجتماعياً، إذ يؤثر ذلك في نشأة الاجيال القادمة نشأة صحيحة محققين بذلك التقدم والتطور لمختلف جوانب الحياة، لذلك يوفر النظام السياسي العراقي الى جانب التعليم المجاني العديد من المبادرات لتنشئة المرأة العراقية بصورة صحيحة من مختلف الطبقات الاجتماعية، إذ لا يمكن تجزئتها من العملية السياسية الادارية للدولة ولا من هيكل المجتمع الاساسي، وقد بدأت هذه المبادرات منذ القدم لكن مع التقدم في الزمن اتسع مدى مشاركة المرأة في النظام السياسي العراقي واصبح صوتها مدياً ورأيها مؤثر اكثر من ذي قبل، وليس في النظام السياسي فقط بل غدت المرأة شريكة ومنافسة قوية في سوق العمل بعد ان اقتصر في العهود السابقة على المشاركة في عدد محدود من المهن الاساسية، ولم يقتصر الامر على النظام السياسي، بل كان للنساء العراقيات نصيب من المبادرات التي تقدمها الامم المتحدة لتأهيل النساء حول العالم في مختلف المجالات، سعيًا في تحقيق المساواة والاستقلال الاقتصادي، فضلاً عن التأثير القوي لتأهيل المرأة في التقليل من نسب البطالة والفقر في العراق، خصوصاً لدى الأسر التي تكون المرأة فيها هي رب الاسرة والمعيّل الاساسي او الوحيد لها، لذلك تهتم هاتين الجهتين بتأهيل المرأة العراقية وتوفير المبادرات المجانية لها وبشكل مستمر ودون انقطاع.

اشكالية الدراسة: تطرح هذه الدراسة دور النظام السياسي العراقي والمبادرات التي تطرحها الامم المتحدة عبر برنامجها الانمائي في تأهيل المرأة العراقية سياسياً واجتماعياً واقتصادياً لما تحمله تأثيراتها من اهمية بالغة على

استقرار الشعوب وتقدمها، فهل تعد تلك الفعاليات كافية، ام هناك الحاجة الى المزيد من الاجراءات الواجب اتباعها؟.

فرضية الدراسة: يسعى العراق جاهدًا بالتعاون مع الامم المتحدة وبرنامجها الانمائي الى ايجاد السبل وتوفير الامكانيات لتمكين المرأة وتعزيز دورها القيادي كونها احد الركائز الاجتماعية المهمة الواجب تطوير قدراتها وامكانياتها لتلعب دوراً فاعلاً في ادارة المجتمع وتمثيل العراق في المحافل الدولية بصورة جيدة

منهجية الدراسة: اعتمدنا في منهجية هذه الدراسة على مبدأ التحليل الوصفي لما يشهده واقع المرأة العراقية في المجتمع ولنتائج ما يتم تقديمه من محاولات لتحسين واقع المرأة العراقية الاجتماعي وما يترتب عليها من نتائج مؤثرة مهما كانت صغيرة.

هيكلية الدراسة: اشتملت صفحات هذه الدراسة على مبحثين، تفرع كل منهما الى مطلبين لإيضاح المعاني المكمونة في عناوينها، حيث جاء المبحث الاول بعنوان دور النظام السياسي في تأهيل المرأة العراقية، تحدثنا في المطلب الاول عن مكانة المرأة في النظام السياسي والمجتمع العراقي، وفي المطلب الثاني عن المبادرات السياسية العراقية لتقوية دور المرأة في المجتمع، اما المبحث الثاني فقد جاء بعنوان برنامج الامم المتحدة في تأهيل المرأة العراقية، ذكر في المطلب الاول اهمية المرأة العراقية لدى الامم المتحدة اما المطلب الثاني ذكرنا فيه مبادرات الامم المتحدة في تأهيل المرأة العراقية.

المبحث الاول

دور النظام السياسي في تأهيل المرأة العراقية

يسعى النظام السياسي العراقي بمختلف تشكيلاته الى تقديم كل ما يمكن تقديمه من تعليم وفرص عمل وندوات تثقيفية وورشات تدريبية في مختلف المجالات سعياً منه الى جعل النساء بارزات بصورة رزينة تعكس المستوى الثقافي الذي تتمتع به النساء العراقيات من جميع الطبقات الاجتماعية على اختلاف طرق المعيشة والتحصيل الدراسي وحتى من لم تحظى بفرصة للتعليم، إذ لا تمثل الشهادة التعليمية المستوى الثقافي للإنسان، خاصة إن العراق يمثل ينبوع تاريخي للعلم والثقافة فمن الطبيعي ان يكون للنساء وافر النصيب من العلوم المختلفة.

المطلب الاول

مكانة المرأة في النظام السياسي والمجتمع العراقي

تمتعت المرأة العراقية بمكانة مرموقة وبارزة في المجتمع العراقي إذ ما زالت تحافظ على القيم والاخلاق القبلية والدينية رغم اختلاف المراحل الزمنية، إذ كانت لها ادوار محورية في كثير من المحافل التاريخية، وقد حصلت على هذه المكانة بعد طريق طويل من الكفاح لإثبات الوجود رغم الظلم الذي كانت تتعرض له النساء في السابق، برز دورها الفعال في النهضة النسوية اجتماعياً لما تملكه من سيطرة وتميز نابع من شخصيتها المستقلة، ومنذ تأسيس الدولة العراقية كانت تساند الرجل في تأسيس الدولة، كما أن لها إسهامات عديدة في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والفكرية... الخ^(١).

خاضت المرأة العراقية معركة النضال والتحرر والعمل مع المنظمات السياسية المناضلة، فقامت بتأسيس (اللجنة النسائية لمكافحة الفاشية والنازية)، التي ضمت في صفوفها النساء الرائدات العراقيات الواعيات المناضلات من الطبقات المثقفة، وتم استبدال اسم اللجنة بالجمعية ثم "الرابطة النسائية العراقية التي أصدرت عام ١٩٤٧، مجلة (تحرير المرأة) إلا أنها أغلقت بعد صدور عددين فقط، ولعبت المرأة العراقية دوراً متميزاً في وثبة كانون الثاني سنة ١٩٤٨م، لإسقاط "معاهدة بور تسموث" التي أبرمت بين المملكة العراقية والمملكة

المتحدة، وتقدمت العراقية عدوية الفلكي التظاهرات حاملة علم العراق مما ترتب عليه تعرض الكثير من النساء العراقيات آنذاك إلى الاعتقال والسجن والاضطهاد^(٢).

شاركت النساء العراقيات في مختلف الجمعيات الخيرية والإنسانية ومن ضمنها الهلال الأحمر واتحاد النساء العراقي، كما ساهمت في الكثير من المؤتمرات النسوية والإنسانية داخل وخارج العراق وفي عام ١٩٥٢م، تأسست أول منظمة ديمقراطية جماهيرية باسم (رابطة الدفاع عن حقوق المرأة العراقية)، وفي عام ١٩٥٨م، عينت الدكتورة نزيهة الدليمي أول وزيرة عراقية بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م، وكانت زكية إسماعيل أول قاضية عراقية، وبعدها أصبحت أول رئيسة اتحاد نساء كردستان العراق سنة ١٩٧٥م^(٣).

تمكنت العراقيات من تحقيق بعض الأهداف المتعلقة بكسب معركة الحقوق والحريات التي ظلت لسنوات طوال تصارع من أجلها، حيث دخلت المدارس والمعاهد والجامعات وحققته نجاحات في التعليم واستطاعت العديد منهن الحصول على شهادات علمية محلية ودولية، كما انخرطت في العمل المدني المجتمعي وشكلت جمعيات نسائية ضمت في صفوفها النساء بمختلف اتجاهاتهن السياسية والقومية والدينية والاجتماعية^(٤).

وتاريخ المرأة العراقية حافل بالمنجزات الرياضية، إذ حظيت الرياضة النسوية باهتمام كبير، مما أدى إلى ولادة بطلات يحملن اسم العراق أمثال السيدات سلمى الجبوري وإيمان صبيح وإيمان الرفيعي وباسمة بهنام فضلاً عن العداء العراقية إيمان عبد الأمير، ولا ننسى مبادرة كل من زكية العبايجي وسالمة الخفاف وفائزة النجار وسهيلة كامل الشبيب ونهى النجار في تأسيس نادي الفتاة العراقي في الخمسينيات، حيث كان للهيئة الإدارية للنادي واللاعبات دور كبير في دعم الحركة الرياضية النسوية وتطورها، لكن بسبب طبيعة المجتمع والعرف العشائري الذي يسوده فضلاً عن العادات والتقاليد التي جعلت من العراق بلداً محافظاً، أدى ذلك إلى تحجيم عدد النساء المشاركات في البطولات الدولية^(٥).

المطلب الثاني

المبادرات العراقية لتقوية دور المرأة في المجتمع

يملك العراق حزمة من التشريعات والوسائل والمؤسسات الوطنية المهمة بالمرأة كوزارة الدولة لشؤون المرأة ودائرة الرعاية الاجتماعية للمرأة وقسم المرأة الموجود في كل وزارات الدولة ومؤسساتها وقسم الرصد في وزارة حقوق الإنسان ولجنة المرأة والأسرة في مجلس النواب العراقي ولجان المرأة في كل مجالس المحافظات، وقد انصف دستور بلاد الرافدين المرأة العراقية حيث ذكر في المادة الثامنة منه على أن الأسرة هي أساس المجتمع وجاء في نصها "الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق الوطنية" وركز في المادة العاشرة على حقوق المرأة في توفير فرص عمل لها مساواة بالرجل "تضمن الدولة تكافؤ الفرص لجميع العراقيين وأن من حق المرأة والرجل على الدولة توفير فرص العمل على أساس الكفاءة لكلا الجنسين"^(٦).

الوضع العام في بغداد يحتاج من السلطات العراقية العمل على وضع رؤية اصلاحية وطنية شاملة في إطار خطط الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، التي تتبناها البلاد ويتم الإعلان عنها من وقت لآخر، ومن الضروري أن تتضمن الخطط المستقبلية الاستفادة من طاقات وخبرات ومهارات وإمكانيات وثقافة المرأة العراقية مع العمل على دفعها ومشاركتها في عملية صنع القرار في البلاد لاسيما أنها لم تعد نصف المجتمع بل هي العراق حيث أصبحت تشكل ٦٥% من مجموع التركيبة السكانية في البلاد، لذا فكل خطط التهميش والتجاهل لن تعود على مستقبل العراق إلا بمؤثرات سلبية البلاد في غنى عنها^(٧).

عقد برعاية رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني وبالتعاون مع دائرة تمكين المرأة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي، مؤتمر لإطلاق حملة الـ ١٦ يوماً من النشاط لمناهضة العنف ضدّ

المرأة، وسلط المؤتمر الضوء على الدور الحاسم الذي تلعبه المرأة العراقية في الحياة العامة، من خلال المناصب الحكومية والمجتمع المدني وحركات حقوق الإنسان في منع العنف ضد النساء والفتيات والقضاء عليه. ودعا المؤتمر إلى إقرار القوانين ذات الصلة، ولاسيما قانون مناهضة العنف الاسري، وقد شارك في المؤتمر أعضاء من مجلس النواب، والحكومة ومنظمات المجتمع المدني، وممثلون عن مجلس القضاء الأعلى، ولجنة المرأة، وكل من وزارة العمل، والداخلية، والشؤون الاجتماعية، والصحة، كما وشارك أيضا عدد من الأكاديميين والخبراء وعضوات مجلس نواب سابقات، فضلا عن ذلك، فقد شارك عدد من ممثلي المجتمع الدولي بما في ذلك السفير السويدي والسفير الفرنسي، ونائبة السفير الفنلندي، ويذكر أن الدكتور حميد نعيم الغزي، الأمين العام لمجلس الوزراء، أكد في كلمته الافتتاحية على أن مكافحة العنف ضد النساء والفتيات هو من الأولويات الرئيسية للحكومة العراقية، وأضاف أن وضع الإستراتيجية الوطنية الثانية للمرأة العراقية (٢٠٢٣-٢٠٣٠) يعد خطوة مهمة لتوفير الحماية القانونية والاجتماعية للمرأة بما يتماشى مع الدستور العراقي ومنهج الحكومة^(٨).

وأعرب السيد محمد شياح السوداني، رئيس الوزراء العراقي، عن التزام حكومته بمواصلة تعزيز المساواة بين الجنسين، وإنهاء العنف ضد المرأة، مشيرا إلى أهمية الاستراتيجية الوطنية العراقية لمكافحة العنف ضد المرأة (٢٠٢٣-٢٠٣٠)، وأشار أيضا إلى تعيين أول وزيرة لوزارة سيادية، وهي الوزيرة طيف سامي، وزيرة المالية في حكومته، كخطوة مهمة لتمكين المرأة العراقية، ومواصلة الجهود في تمكين النساء أكثر في المجتمع العراقي، وأضاف قائلا إن الإصلاحات الاقتصادية لا يمكن أن تنجح دون إشراك المرأة، وأن محاربة الفساد لن يكون ممكنا إلا بدعم المرأة ومساهمتها، وتحدثت السيدة إيفان فايق، وزيرة الهجرة والمهجرين، عن الجهود التي تبذلها الوزارة لدعم وحماية النساء والفتيات النازحات حيث سلطت الضوء على مدى تعرضهن لمخاطر أكبر من العنف المرتكب ضدهن^(٩).

المبحث الثاني

برنامج الامم المتحدة في تأهيل المرأة العراقية

دائما ما تقدم الامم المتحدة العديد من المبادرات لتمكين المرأة اجتماعياً وثقافياً وفكرياً وسياسياً واقتصادياً، إذ يستفاد العالم بأسره عندما تحصل النساء على تعليم جيد يبقينها بعيدة عن خطر الجهل والامية، فإذا ما تمكنت الدولة من تعليم النساء بصورة جيدة ابادت الكثير من المشاكل المجتمعية الخطيرة وبعثرت الصعاب التي تقف حائلا امام تقدم وتطور المجتمع العراقي.

المطلب الاول

اهمية المرأة العراقية لدى الامم المتحدة

دعت الامم المتحدة الى تعزيز صوت المرأة ليس في العراق فقط بل حول العالم اجمع، فعند تحقيق المرأة لأهدافها تقترب الدولة بأسرها من تحقيق اهدافها المرجوة بالنهوض بالعراق في جميع نواحي الحياة، لذلك يجب الاستثمار في قيادة النساء والرؤية المستقبلية لهن، فإذا ما نالت الفتيات حقوقها كاملة في العيش الكريم من الصحة والتعليم والحماية من سلب الحرية فضلا عن توفير كافة الفرص لهن من ممارسة الهوايات وابرار المواهب الثمينة، اعدنا قادة ومؤسسات لدولة سليمة خالية من التصدعات الاجتماعية^(١٠).

أكدت سفيرة السويد السيدة جيسكا سفارستروم، في كلمتها على أن تعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي هو أحد أهداف السويد الرئيسية في العراق، بما يتماشى مع إطار التعاون الإنمائي السويدي مع العراق^(١١).

كما أعلن السفير الفرنسي السيد إريك شوفالييه، عن الدعم والتضامن مع الشركاء العراقيين في محاربة العنف ضد المرأة العراقية، وأوصى الحكومة العراقية بالتصديق على اتفاقية مجلس أوروبا لمنع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف الأسري التي أطلق عليها تسمية اتفاقية اسطنبول، فضلاً عن السيدة آنا مالينين، نائبة السفير الفنلندي التي سلطت الضوء على جرائم الانترنت التي يجب ان تكون لها الاولوية في المعالجة والتصرف، إذ يتم استخدامه بشكل متزايد لإيذاء المكون النسوي، وبالتالي التأثير على العديد من جوانب حياتهن العامة والخاصة^(١٢).

أكد الدكتور مدير البرامج في هيئة الأمم المتحدة للمرأة في العراق عمّار عبدالقهار، جدية الأمم المتحدة في العمل مع شركائها العراقيين على المستويين المحلي والوطني لمكافحة كافة أشكال العنف ضد النساء والفتيات من خلال دعم عدد من الإجراءات الاستراتيجية الوقائية والجزائية، مثل دعمها لتطوير وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية الأساسية، وسلط الضوء على الشراكة ما بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان بهدف تعزيز صمود النساء العراقيات، وتحسين وصول الناجيات من العنف إلى خدمات الحماية، وتعزيز أمنهن وصحتهن النفسية، وختم خطابه بتقديم الشكر الى حكومات السويد وفنلندا وفرنسا لدعمهم هذه الحملة، حيث يتيح هذا الدعم تنفيذ إجراءات حاسمة لمكافحة العنف ضد النساء العراقيات^(١٣).

عقدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالتعاون مع الدائرة الوطنية للمرأة العراقية والمجلس الاعلى للمرأة والتنمية في اقليم كردستان، اجتماعاً رفيع المستوى لتعزيز دور النساء في العراق، وقد شمل الاجتماع اصحاب المصلحة الرئيسيين من المجتمع الدولي الذين يعملون لتحقيق هدف مشترك المتمثل بتقوية الشراكات وتعزيز التنسيق لضمان التقدم الفعال والمستدام للنساء والفتيات في العراق. وكجزء من هذا التعاون المشترك، عرضت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المسودة الاولى للمذكرة الاستراتيجية، وحددت الاولويات الرئيسية لدعم النساء وتعزيز ادوارهن في العراق للسنوات المقبلة^(١٤).

ومن خلال الدعم المستمر من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، احرزت الدائرة الوطنية للمرأة العراقية والمجلس الاعلى للمرأة والتنمية تقدماً ملحوظاً في تعزيز ادوار النساء على مستوى الحكومة الفدرالية وحكومة اقليم كردستان العراق. وعليه، فأثنا نعمل على تطوير سياسات وبرامج تلبي بشكل مباشر احتياجات النساء في جميع انحاء العراق^(١٥).

المطلب الثاني

مبادرات الامم المتحدة في تأهيل المرأة العراقية

كثيرة هي مبادرات الامم المتحدة في تأهيل المرأة العراقية منفردة بجهودها الخاصة وبالمشاركة مع الكثير من المؤسسات والمنظمات العالمية والمحلية، إذ تحاول عدم ادخار أي امكانيات لتحسين واقع المرأة العراقية، قد وقعت وكلاتنا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في العراق اتفاقية شراكة بقيمة مليون دولار أمريكي في بغداد، جاء ذلك توحيداً لجهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة، دعماً لمشاركة المرأة السياسية وتمثيلها في العراق^(١٦).

ركز ذلك المشروع على معالجة القيود المفروضة على صوت المرأة العراقية السياسي، كما أكد على تعزيز دورها في صنع القرار والقيادة في المواقع المنتخبة، فضلاً عن الاستفادة من قدراتها القيادية في المساحات المدنية بشكل فعال، وتعد اهم اهداف هذه الشراكة^(١٧):

١. دعم القيادات النسائية العراقية في التأثير على القرارات والمطالبة بحقوقهن والمشاركة الفاعلة في صنع القرار على كافة الأصعدة.

٢. تحسين قيادة المرأة وتمثيلها في الأحزاب السياسية في العراق، من خلال قيام الندوات والدورات التثقيفية لزيادة الوعي السياسي.

٣. تذليل العقبات التي تواجه مشاركة المرأة في الحياة العامة من خلال معالجة العنف ضد المرأة في المجال السياسي^(١٨).

يقول المنسق المقيم للأمم المتحدة في العراق السيد غلام إيزاكزاي: "لكي تكون التنمية طويلة الأجل، شاملة وفاعلة، نحتاج إلى تمثيل للمرأة يعكس جميع النساء والفتيات بكل تنوعهن وقدراتهن، وفي جميع المواقف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. نحن بحاجة إلى تسريع التقدم من خلال عمل جريء ومكثف وحاسم في جميع أنحاء العراق لإدخال النساء في قلب أماكن صنع القرار بأعداد كبيرة وكشريات متساويات. ليس هناك شك في أن هذا ممكن ويجب القيام به، الآن!" مضيفاً: "أن الأمم المتحدة ملتزمة بتمكين القيادات النسائية، ودعم تمثيل أكبر للمرأة في السياسة، وتحقيق المساواة بين الجنسين، واستئصال العنف القائم على النوع الاجتماعي"^(١٩).

وذكرت السيدة زينة علي أحمد، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "إن وجود عدد أكبر من القيادات النسائية في الحياة السياسية والعامة يصب في مصلحة الجميع، خصوصاً في السياقات الهشة مثل العراق. لذا، فإننا بحاجة إلى المزيد من القيادات النسائية في العراق، نساء من خلفيات وتجارب متنوعة. ولهذا السبب، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتطلع قدماً لتوحيد الجهود مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل تعزيز مشاركة المرأة وتمثيلها على قدم المساواة في المجال السياسي وعلى جميع المستويات"^(٢٠).

ومن جانبها تقول ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في العراق واليمن السيدة دينا زوربا: "إن تمكين المرأة يقع في صميم ما نقوم به، ومن أولوياتنا الرئيسية ضمان تمتع المرأة بالقدرة على المشاركة بشكل هادف وقيادة عمليات صنع القرار وتمثيلها على الجبهة السياسية، نأمل من خلال هذه الشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن نكون قادرين على المضي قدماً بالقيادات النسائية والشبابية في العراق وتعزيز النظم المؤسسية من أجل توفير خدمات شاملة ومراعية للنوع الاجتماعي"^(٢١).

وتستند هذه الشراكة إلى الجهود المستمرة الطويلة الأمد التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة فيما يتعلق بالانتخابات والإصلاح التشريعي وقيادة المرأة. سيتم تنفيذ المشروع والبناء على العمل المستمر للمنظمتين بشأن تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي عبر المؤسسات العراقية، والوصول إلى العدالة وإصلاح القطاع العام^(٢٢).

الخاتمة والاستنتاجات

رغم التطور الذي شهدته مكانة المرأة العراقية في المجتمع العراقي وخاصة في النظام السياسي، ورغم كل ما يقدمه النظام السياسي العراقي بمجهداته الخاص او بالتعاون مع الامم المتحدة وبرامجها الانمائية، الا أن المرأة العراقية لا تزال تعاني من التحجيم في مشاركتها السياسية والمجتمعية، ولا تزال تكبح حرياتها الكثير من القيود المجتمعية والقبلية التي فرضتها العادات والتقاليد المجتمعية وزادت من حدتها النزعة العشائرية السائدة على المجتمع العراقي، ولابد من تكثيف الجهود ومواصلة العمل على تشريع قوانين تبيح حريات اكبر للمرأة العراقية وتمكينها في مختلف الميادين المجتمعية والسياسية، والتركيز على حفظ حقوقها وصون كرامتها دون تهميش دورها او سلب حقوقها لأن ذلك سينعكس سلباً على المجتمع العراقي.

المصادر

١. تقرير المرأة والرجل ٢٠٢١، وزارة التخطيط- الجهاز المركزي للإحصاء- قسم إحصائيات التنمية البشرية، ص ٨-٥.
٢. شاهيناز العقباني، المرأة العراقية من النضال الى الاضطهاد وتحديات المستقبل، مجلة اراء حول الخليج، ٢١ تشرين الاول ٢٠١٧، العدد ١٢٤، ص ١.
٣. المعهد الديمقراطي الوطني، اتاحة فرص جديدة للمرأة في العراق، تقرير عن نقاشات مجموعات التركيز في العراق، ٢٠١٨، ص ٩-٢٣.
٤. حسين خليل ابراهيم، تمكين المرأة العراقية في التنمية البشرية بين الواقع والطموح، مجلة قضايا سياسية، العدد ٧١، ٣١ كانون الاول ٢٠٢١.

المراجع الالكترونية

١. الاتحاد الديمقراطي العراقي، معالجة الامية بين اوساط النساء العراقيات مهمة ملحة، ص ١-٣، للمزيد ينظر: www.idu.net، تاريخ الزيارة ١٧ ايلول ٢٠٢٤.
٢. اخبار الامم المتحدة، مؤتمر في بغداد يبحث تحسين أوضاع المرأة العراقية، للمزيد ينظر: <https://news.un.org/ar/story/2009/03/101652>، تاريخ الزيارة ٢٤ ايلول ٢٠٢٤.
٣. رامي الصالحي، رغم المواهب والانجازات الدولية لماذا تهمل الرياضة النسوية في العراق، للمزيد ينظر: <https://aljeebal.com/posts/1227>، تاريخ الزيارة ٩ ايلول ٢٠٢٤.
٤. محمد البهيهاني، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة يجددان التزامهما تجاه زيادة المشاركة السياسية للمرأة في العراق، للمزيد ينظر: <https://www.undp.org/ar/iraq/press-releases/brnamj-alammm-almthdt-alanmayy-whyyt-alammm-almthdt-llmratt-yjddan-altzammhma-tjah-zyadt-alammm-almthdt-llmratt-yjddan-altzammhma-tjah-zyadt>، تاريخ الزيارة ٢٣ ايلول ٢٠٢٤.
٥. مصعب عثمان، تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء تعاونت هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة مع دائرة تمكين المرأة لإطلاق حملة ١٦ يوماً من النشاط لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات، صندوق الامم المتحدة العراق، للمزيد ينظر: <https://iraq.unfpa.org/ar>، تاريخ الزيارة ٢٠ ايلول ٢٠٢٤.
٦. هيئة الامم المتحدة في العراق، https://web.facebook.com/unwomeniraq/?locale=ar_AR&_rdc=1&_rdr، تاريخ الزيارة ٢٢ ايلول ٢٠٢٤.
٧. هيئة الامم المتحدة في العراق، للمزيد ينظر: <https://news.un.org/ar/story/2009/03/101652>، تاريخ الزيارة ٢٣ ايلول ٢٠٢٤.

References

1. Hussein Khalil Ibrahim, Empowering Iraqi Women in Human Development between Reality and Ambition, Political Issues Magazine, Issue 71, December 31, 2021.
2. National Democratic Institute, Providing New Opportunities for Women in Iraq, Report on Focus Group Discussions in Iraq, 2018, pp. 9-23.

3. Shahinaz Al-Aqabawi, Iraqi Women from Struggle to Persecution and Future Challenges, Opinions on the Gulf Magazine, October 21, 2017, Issue 124, p. 1.
4. Women and Men Report 2021, Ministry of Planning - Central Statistical Organization - Human Development Statistics Department, pp. 5-8.

Electronic References

1. Iraqi Democratic Union, Addressing Illiteracy Among Iraqi Women is an Urgent Task, pp. 1-3, for more see: www.idu.net, date of visit September 17, 2024.
2. Muhammad Al-Bahbahani, United Nations Development Program and UN Women Renew Their Commitment to Increasing Women's Political Participation in Iraq, for more see: <https://www.undp.org/ar/iraq/press-releases/brnamj-alammm-almthdt-alanmayy-whyyt-alammm-almthdt-llmratyjddan-altzamhma-tjah-zyadt-almsharkt-alsyasyt-llmrat-fy-alraq>, accessed September 23, 2024.
3. Musab Othman, Under the patronage of the Prime Minister, UN Women, UNFPA and WFP collaborated with the Women's Empowerment Department to launch the 16 Days of Activism against Violence against Women and Girls, UNFPA Iraq, for more see: <https://iraq.unfpa.org/ar>, accessed September 20, 2024.
4. Rami Al-Salihi, Despite International Talents and Achievements, Why Is Women's Sports Neglected in Iraq, for more see: <https://aljeebal.com/posts/1227>, date of visit September 9, 2024.
5. United Nations in Iraq, for more see: <https://news.un.org/ar/story/2009/03/101652>, visited on September 23, 2024.
6. United Nations in Iraq, https://web.facebook.com/unwomeniraq/?locale=ar_AR&_rdc=1&_rdr, visited on September 22, 2024.
7. United Nations News, Conference in Baghdad Discusses Improving the Conditions of Iraqi Women, for more see: <https://news.un.org/ar/story/2009/03/101652>, date of visit September 24, 2024.

Abstract

Iraqi women have received wide-ranging attention from the political system and the United Nations, due to the sensitivity of women's role in the development and prosperity of society. The mother is the educator, teacher, doctor, engineer, farmer, lawyer, judge, researcher, politician, entrepreneur and many other professions, in addition to being the president in many fields, so it is necessary to qualify her and raise her in a healthy and strong upbringing and emphasize her education in the best ways and eradicate illiteracy among women in addition to building a feminine entity with a personality. This is what both the Iraqi political system and the United Nations initiatives cared about through gatherings, courses and various motivational seminars in various fields in addition to legislating laws that would preserve women's rights and combat all phenomena hostile to women, their entity and their social status, as they must be protected from violence in all its forms, in addition to equality in legitimate rights, the most important of which is the right of women to obtain opportunities for education and hold positions in various jobs.

Keywords

United Nations initiatives, Iraqi women, literacy, women's political participation, Iraqi political system.

- (١) شاهيناز العقابوي، المرأة العراقية من النضال الى الاضطهاد وتحديات المستقبل، مجلة اراء حول الخليج، ٢١ تشرين الاول ٢٠١٧، العدد ١٢٤، ص ١.
- (٢) شاهيناز العقابوي، المصدر السابق، ص ٣.
- (٣) المصدر نفسه، ص ٤.
- (٤) الاتحاد الديمقراطي العراقي، معالجة الامية بين اوساط النساء العراقيات مهمة ملحة، ص ١-٣، للمزيد ينظر: www.idu.net ، تاريخ الزيارة ١٧ ايلول ٢٠٢٤.
- (٥) رامي الصالحي، رغم المواهب والانجازات الدولية لماذا تهمل الرياضة النسوية في العراق، للمزيد ينظر: <https://aljeebal.com/posts/1227> ، تاريخ الزيارة ٩ ايلول ٢٠٢٤.
- (٦) شاهيناز العقابوي، المصدر السابق، ص ٥.
- (٧) المصدر نفسه، ص ٦-٥.
- (٨) مصعب عثمان، تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء تعاونت هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة مع دائرة تمكين المرأة لإطلاق حملة ١٦ يوماً من النشاط لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات، صندوق الامم المتحدة العراق، للمزيد ينظر: <https://iraq.unfpa.org/ar> ، تاريخ الزيارة ٢٠ ايلول ٢٠٢٤.
- (٩) مصعب عثمان، المصدر السابق.
- (١٠) هيئة الامم المتحدة، للمزيد ينظر: <https://news.un.org/ar/story/2009/03/101652> ، تاريخ الزيارة ٢٣ ايلول ٢٠٢٤.
- (١١) تقرير المرأة والرجل ٢٠٢١، وزارة التخطيط- الجهاز المركزي للإحصاء- قسم احصائيات التنمية البشرية، ص ٥-٨.

- (١٢) المعهد الديمقراطي الوطني، إتاحة فرص جديدة للمرأة في العراق، تقرير عن نقاشات مجموعات التركيز في العراق، ٢٠١٨، ص ٩-٢٣.
- (١٣) المعهد الديمقراطي الوطني، المصدر السابق، ص ٩-٢٣.
- (١٤) هيئة الأمم المتحدة للمرأة في العراق، https://web.facebook.com/unwomeniraq/?locale=ar_AR&rdc=1&rd=1، تاريخ الزيارة ٢٢ ايلول ٢٠٢٤.
- (١٥) المصدر نفسه.
- (١٦) محمد البهبهاني، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة يجددان التزامهما تجاه زيادة المشاركة السياسية للمرأة في العراق، للمزيد ينظر: <https://www.undp.org/ar/iraq/press-releases/brnamj-alam-almthdt-llmrat-yjddan-altzamhma-tjah-zyadt-almsharkt-alsyasyt-llmrat-fy-alraq>، تاريخ الزيارة ٢٣ ايلول ٢٠٢٤.
- (١٧) المصدر نفسه.
- (١٨) محمد البهبهاني، المصدر السابق.
- (١٩) اخبار الأمم المتحدة، مؤتمر في بغداد يبحث تحسين أوضاع المرأة العراقية، للمزيد ينظر: <https://news.un.org/ar/story/2009/03/101652>، تاريخ الزيارة ٢٤ ايلول ٢٠٢٤.
- (٢٠) المصدر نفسه.
- (٢١) حسين خليل ابراهيم، تمكين المرأة العراقية في التنمية البشرية بين الواقع والطموح، مجلة قضايا سياسية، العدد ٧١، ٣١ كانون الاول ٢٠٢١.
- (٢٢) المصدر نفسه.

موقف المتأخرين من أصولي المالكية من الاستحسان -دراسة أصولية مقارنة-

م.د. عامرة عداي مهدي

تدريسية في قسم الشريعة/ الجامعة العراقية

amera.a.mahdi@aliraqia.edu.iq

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث موقف المتأخرين من أصولي المذهب المالكي من الاستحسان، بوصفه مسألة أصولية خلافية ذات أثر في الاستنباط الفقهي. ويهدف إلى بيان مفهوم الاستحسان عند المالكية المتأخرين، ومنهجهم في ضبط العمل به وتقعيده. اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، وخلص إلى أن المالكية المتأخرين لم يرفضوا الاستحسان ولم يطفقوه، بل ربطوه بالمصلحة المعتبرة والمقاصد الشرعية والقواعد الكلية. كما بين أن الخلاف حول الاستحسان هو في جوهره خلاف اصطلاحي أو تطبيقي، وأنه يمثل أداة اجتهادية منضبطة أسهمت في مرونة الفقه المالكي.

الكلمات المفتاحية: الاستحسان، أصول الفقه، المذهب المالكي، الأصوليون المتأخرون، المقاصد الشرعية.

:Abstract

This study examines the position of later Mālikī legal theorists on istiḥsān (juristic preference). It aims to clarify their understanding of istiḥsān and the methodological controls governing its application. Using descriptive-analytical and comparative approaches, the study finds that later Mālikī scholars neither rejected istiḥsān nor applied it unrestrictedly; rather, they linked it to valid public interest, legal principles, and the objectives of Sharīʿah. The study concludes that disagreement over istiḥsān is mainly terminological or methodological, and that it functions as a disciplined ijtihād-based tool contributing to the flexibility of Mālikī jurisprudence.

Keywords: Istiḥsān, Uṣūl al-Fiqh, Mālikī School, Later Jurists, Maqāṣid al-Sharīʿah.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله بعثه الله للناس كافة، اللهم صلّ وسلّم وبارك عليه وعلى آل بيته وأصحابه الطيبين الطاهرين...

وبعد:

يعد الاستحسان من المفاهيم المهمة في الفقه الإسلامي، وقد اختلف العلماء في تعريفه وحكمه. الاستحسان يعني ترك القياس والأخذ بما هو أرفق وأحسن في نظر المجتهد. وقد سعى العلماء إلى تحديد ضوابط وشروط للاستحسان لتجنب التعارض مع النصوص الشرعية.

يتناول هذا البحث موقف المتأخرين من أصولي المالكية من الاستحسان، حيث سعى المالكية إلى تحديد ضوابط وشروط للاستحسان لتجنب التعارض مع النصوص الشرعية. يهدف البحث إلى استعراض آراء المتأخرين من المالكية في الاستحسان، وتحليل أدلتهم، واستخلاص النتائج.

أهداف الدراسة

١. يهدف البحث إلى جمع وتحليل آراء العلماء المالكية المتأخرين حول الاستحسان.
 ٢. يهدف البحث إلى تحليل الأدلة التي استند إليها المالكية في قبول أو رفض الاستحسان.
 ٣. يهدف البحث إلى استخلاص الضوابط والشروط التي وضعها المالكية للاستحسان لتجنب التعارض مع النصوص الشرعية.
 ٤. يهدف البحث إلى فهم موقف المالكية من الاستحسان وتطبيقه في الفقه الإسلامي.
 ٥. يهدف البحث إلى المساهمة في فهم الفقه الإسلامي وتطبيقه بشكل صحيح.
- سبب اختيار الموضوع

١. الاستحسان مفهوم مهم في الفقه الإسلامي، وقد اختلف العلماء في تعريفه وحكمه.
 ٢. هناك اختلاف في الآراء حول الاستحسان بين العلماء، مما يجعل الموضوع جديرًا بالدراسة والتحليل.
 ٣. المالكية من المذاهب الفقهية المهمة في الإسلام، فمن الجدير دراسة موقفهم من الاستحسان؛ لأنه يساعد في فهم الفقه الإسلامي.
 ٤. هناك حاجة إلى فهم ضوابط الاستحسان لتجنب التعارض مع النصوص الشرعية.
 ٥. دراسة موقف المالكية من الاستحسان تساهم في فهم الفقه الإسلامي وتطبيقه بشكل صحيح.
- أهمية الدراسة

- فهم موقف المالكية من الاستحسان يساهم في فهم الفقه الإسلامي وتطبيقه.
- يساعد في تحديد ضوابط الاستحسان لتجنب التعارض مع النصوص الشرعية.
- مشكلة البحث:
- تتمثل مشكلة البحث في عدم وضوح موقف المتأخرين من أصولي المالكية من الاستحسان، وعدم تحديد ضوابط وشروط الاستحسان بشكل واضح، مما يؤدي إلى اختلاف الآراء والتطبيقات الفقهية.
- أسئلة البحث:

١. ما هو موقف المتأخرين من أصولي المالكية من الاستحسان؟
٢. ما هي الضوابط والشروط التي وضعها المالكية للاستحسان؟
٣. كيف يمكن تطبيق الاستحسان في الفقه الإسلامي دون التعارض مع النصوص الشرعية؟
٤. ما هي أهمية الاستحسان في الفقه الإسلامي؟

فرضيات البحث:

١. المتأخرون من أصولي المالكية يقبلون الاستحسان بشروط وضوابط محددة.
٢. الضوابط والشروط التي وضعها المالكية للاستحسان تهدف إلى تجنب التعارض مع النصوص الشرعية.
٣. الاستحسان يمكن تطبيقه في الفقه الإسلامي دون التعارض مع النصوص الشرعية إذا تم اتباع الضوابط والشروط المحددة.

منهج البحث

- استعراض آراء المتأخرين من أصولي المالكية في الاستحسان.
- تحليل أدلتهم واستخلاص النتائج.

خطة البحث

اشتمل البحث على مقدمة، وفيها بيان لأهمية، وأهداف البحث، ومشكلته وأسئلة حول البحث والمنهج والخطة

التمهيد: التعريف بالاستحسان، ومسمياته، والمعنى الإجمالي: ويشتمل على:

المطلب الأول: التعريف بالاستحسان، لغة واصطلاحاً ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الثاني _ مسميات الاستحسان.

المطلب الثالث : المعنى الإجمالي--

المبحث الأول : مذاهب علماء الأصول وأدلتهم في اعتبار الاستحسان مصدراً من مصادر التشريع، وموقف المتأخرين من أصولي المالكية
المطلب الأول : المذاهب :
المطلب الثاني : الأدلّة
_ المذهب الراجح

المبحث الثاني التفرع الفقهي على القاعدة وبيان موقف المتأخرين من أصولي المالكية من الاستحسان في الفروع، ويشتمل على:

المطلب الأول: الفرع الفقهي الأول : البول جالساً

المطلب الثاني: الفرع الفقهي الثاني: الدعاء على الجنان

المطلب الثالث: الفرع الفقهي الثالث: غسل الجمعة

الخاتمة .

وفهرس للمصادر ، والموضوعات.

التمهيد التعريف بالاستحسان ، ومسمياته ، والمعنى الإجمالي : ويشتمل على:

المطلب الأول: التعريف بالاستحسان لغة واصطلاحاً :

لغة : الاستحسان في اللغة : الاستحسان مأخوذ من الحسن، ويعني: اعتبار الشيء حسناً، سواء كان الشيء محسوساً أو معنوياً، يقال: استحسنت الطعام، ويقال: هذا ما استحسنته المسلمون، أي: اعتبروه حسناً ورأوه مناسباً^(١).

الاستحسان اصطلاحاً: وعرفه أبو الحسين: "وهو ترك وجه من وجوه الاجتهاد غير شامل شمول الألفاظ لوجه هو أقوى منه، وهو حكم طارئ على الأول" خرج بالأول: التخصيص والنسخ. وبالتالي: الحكم بأقوى القياسين، فإنه ليس في حكم الطارئ، ولو كان في حكمه لكان استحساناً^(٢).
الإمام مالك (الأصل):

عُرف عنه قوله: "الاستحسان تسعة أعشار العلم"^(٣).

الاستحسان عنده هو ترك القياس الجلي إلى قياس أقوى أو دليل أقوى (مثل المصلحة، العرف، الضرورة).
"ورواه أصبغ عن ابن القاسم عن مالك، وقال أصبغ في الاستحسان قد يكون أغلب من القياس، وجاء عن مالك أن الفرق في القياس يكاد يفارق السنة"^(٤).

المتأخرون :

التعريفات المعتمدة : عرفه المتأخرون منهم الباجي بأنه "العدول إلى أقوى الدليلين"^(٥)، وابن العربي بأنه "ترك ما يقتضيه الدليل على طريق الاستثناء والترخص لمعنى مؤثر"^(٦)، وابن رشد : "طرح قياس يؤدي لغلو في الحكم، للعدول لمعنى يؤثر فيه"^(٧).

ربط المالكية الاستحسان بأصول المذهب الأخرى مثل المصالح المرسلّة، والضرورة، والعرف، والسنة، ليكون ترجيحاً بمصالح معتبرة أو أدلة شرعية أقوى.

كما أكد المالكية أن الاستحسان ليس هوى نفسياً، بل هو استدلال بقياس خفي أو ترجيح قياس على آخر لوجود دليل شرعي يقتضي ذلك.

الاستحسان ك "قياس خفي":

يرى المالكية أن الاستحسان ليس مصدراً مستقلاً، بل هو في حقيقته استدلال بقياس خفي أو ترجيح قياس على آخر لوجود دليل شرعي مثل آية أو حديث أو مصلحة.

كما يقر المالكية المتأخرون بالاستحسان كأصل معتبر لضبط الأحكام وتخفيفها عند اللزوم، وهو ما أشار إليه الإمام مالك، تحت ضوابط صارمة ليخرج عن كونه هوى، ليصبح تطبيقاً للمصلحة أو العرف أو النص الأقوى، مما يجعله جزءاً من أصول المذهب لا مجرد رأي شخصي.

المطلب الثاني: مسميات الاستحسان:

«باب الاستحسان»^(٨).

«[باب القول في الاستحسان]»^(٩).

«في الاستحسان والاستنباط في الرأي وإبطال كل ذلك»^(١٠).

المطلب الثالث: المعنى الإجمالي للاستحسان:

الاستحسان هو القولُ بأقوى الدليلين، حيث يُعتبر ترجيحاً بين الأدلة الشرعية. وقد يقع الاستحسان عن الشهوة والاستحلاء، ولكن قد يقع أيضاً على العلم بحسن الشيء، فيقال فلان يستحسن المذهب الفلاني، ويذهب إليه. كما يقع على اعتقاد المجتهد حسن الشيء بالأمانة الدالة عليه، فيقول: استحسنت هذا الحكم فاعتقدته، وقد ورد الشرع بذلك وحصل الاتفاق عليه^(١١).

المبحث الأول: مذاهب علماء الأصول وأدلتهم في اعتبار الاستحسان مصدراً من مصادر التشريع، وموقف المتأخرين من أصولي المالكية.

المطلب الأول: مذاهب علماء الأصول في اعتبار الاستحسان مصدراً من مصادر التشريع:

المذهب الأول: يعتبره ويعترف بحجيته، وعلى رأس هذا الفريق إمامان من أئمة الفقه الإسلامي: أبو حنيفة^(١٢)، ومالك^(١٣).

وكما يوافق الحنفية المالكية في اعتباره وحجيته كمصدر تشريعي وإضفاء الأهمية الواسعة عليه ويوافقهم أيضاً الحنابلة^(١٤).

موقف المتأخرين من أصولي المالكية من الاستحسان هو التمسك به كأصل معتبر، لكن بتضييق نطاقه وتوضيح أنه ليس هوى بل "العدول إلى أقوى الدليلين" أو "الترخص لمعنى مرجح" كالمصلحة أو العرف، وأن الاستحسان الذي يخشاه الشافعي هو ما كان مجرد رأي بلا دليل، وهو ما يتوافق مع روح مذهب المالكية في الجمع بين النص وأصول المذهب كالمصالح المرسله، مما يجعلهم يتبنون الاستحسان كنوع من القياس الخفي أو الأخذ بالأقوى.

المذهب الثاني: الفريق المنكر للاستحسان، فهو لا يعترف بحجيته، وهم الشافعية^(١٥) والظاهرية^(١٦) والمعتزلة^(١٧).

المذهب الثالث: فصل في تحديد مفهوم الاستحسان: إذا عرف الاستحسان بأنه (الأخذ بأقوى الدليلين)، فهو حجة، ولا مانع من الأخذ به، إلا أن عده أصلاً في مقابل الكتاب والسنة ودليل العقل لا وجه لرجوعه إليها؛ لأن الأخذ بالأقوى منها أخذ بأحدها لا محالة.

أما إذا عرف الاستحسان بـ (ما يقع في الوهم من استقباح الشيء أو استحسانه من غير حجة ثابتة)، فالأخذ به محظور؛ لعدم الدليل على حجيته، والشك في الحجية كاف للقطع بعدمها^(١٨).

المطلب الثاني: الأدلة

أدلة المذهب الأول:

استدل المثبتون للاستحسان بأدلة من الكتاب، والسنة، والإجماع، والعقل:

من الكتاب:

استدلوا بأيتين من كتاب الله وزعموا دلالتهما على ذلك.

أ - قال تعالى: (الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ) [الزمر: ١٨]

ب - وقال تعالى: (وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ) [الزمر: ٥٥]

وجه الدلالة من الآيتين: الأولى: مدحت وألزمت باتباع الأحسن، والمدح والإلزام علامة الحجية، ويوجبان الجزم بحجية المستحسن بالفتح^(١٩).

والثانية: يفهم منها: أنه سبحانه وتعالى مدح أناساً تعرض عليهم قضايا فيها الحسن والأحسن، فيختارون الأحسن، مما يدل على أن الاستحسان حجة شرعية^(٢٠).

من السنة النبوية:

أ - استدلوا بما رواه عبدالله بن مسعود عن النبي (ﷺ): ((مَا رَأَى الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ))^(٢١).

وجه الدلالة: أن هذا الحديث حجة في الأخذ بالعرف؛ لأن ما يستحسنه الناس من معاملات، وعادات فهي مقبولة عند الله - ﷻ^(٢٢).

وقد ذكر الإمام الزركشي - رحمه الله - عن علماء الأصول أن هذا الحديث أصل لقاعدة "العادة تحكم"، كما ذكر أيضاً أنها أصل لقاعدة "العادة محكمة"^(٢٣).

واستدلوا بهذه الرواية لأصول مختلفة؛ لأن الأمر يفيد رجحان مصلحة الوجود، لامتناع الأمر بما فيه مفسدة راجحة أو مساوية، والإذن في تركه إذن في تقويت المصلحة الخالصة، وأنه قبح عرفاً فكذا شرعاً، مما يدل على أن الاستحسان له أصل في الشريعة، ويشير إلى أن المصلحة الراجحة هي الأساس في الاستحسان، وقوله - صلى الله عليه وآله وسلم: "ما رآه المسلمون قبيحاً فهو عند الله قبيح" ترك العمل به في المندوبات، فيبقى فيما عداها.

من الإجماع:

استدلوا بإجماع الأمة: وهو أن يترك القياس في مسألة لانعقاد الإجماع على غير ما يؤدي إليه؛ وذلك كانعقاد إجماع المسلمين على صحة عقد الاستصناع، فإن القياس كان يوجب بطلانه؛ لأن محل العقد معدوم وقت إنشاء العقد.

اتفاق العلماء على الاستحسان ما روي عن إياس بن معاوية أنه قال: فبينوا القضاء ما صلح الناس، فإذا فسدوا فاستحسنوا، مما يدل على أن الاستحسان له أصل في الشرع ويعتمد على مصالح الناس^(٢٤).

المذهب الراجح

هو المذهب الأول وهو لجمهور الأصوليين أن الاستحسان حجة.

المبحث الثاني

التفريع الفقهي علي القاعدة وبيان موقف المتأخرين من أصولي المالكية من الاستحسان في الفروع، ويشتمل علي:

المطلب الأول الفرع الفقهي الأول: البول جالساً

توجيه الإمام أبو عبد الله المواق لهذا الفرع الفقهي عند قوله شارحاً لقول الإمام مالك من المدونة: لا بأس بالبول قائماً في رمل ونحوه أكرهه بموضع يتطاير فيه ابن يونس: يريد والبول جالساً أحسن وأستر^(٢٥).

مذاهب العلماء في حكم التبول قائماً

تحرير محل النزاع:

أولاً: محل الاتفاق: اتفق العلماء علي تحريم البول قائماً إذا لم يأمن الرذاذ^(٢٦).

ثانيا : محل النزاع: اختلف العلماء في كيفية التبول قائماً أم جالساً.

المذهب الأول: أنه يجوز للمسلم البول جالساً ، وقائماً أيهما فعل جاز ، ولكن إن كانت الأرض التي يبول عليها صلبة، وخشي من رشاش البول بال جالساً، وإليه ذهب الشافعية^(٢٧)، والحنابلة^(٢٨).

دليلهم: ما روي ((أن النبي ﷺ أتى سباطة قوم فبال قائماً))^(٢٩).

وجه الدلالة: دلّ على جواز البول قائماً^(٣٠).

المذهب الثاني: منع من التبول قائماً ، أن من يبول قائماً يحرم عليه ذلك إلا إذا أمن الرذاذ، فإذا لم يأمن فهو عليه حرام، وإليه ذهب بعض العلماء ، وهو مذهب أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها متأخروا أصول المالكية يعتبرون البول جالساً من الأمور المستحسنة في بعض الحالات، ولكن ليس على إطلاقه.

وجعلوا لذلك شروط هي :

١. أن يكون البول جالساً في مكان طاهر.

٢. أن لا يكون هناك خطر من تنجس الملابس أو الجسم.

٣. أن يكون البول جالساً في حالة الضرورة أو الحاجة..^(٣١)

مما سبق تبين أن :

متأخرو أصول المالكية يستحسنون البول جالساً في بعض الحالات، ولكن يشترطون لذلك شروطاً معينة لتجنب التعارض مع النصوص الشرعية

دليلهم: ما روى عن عائشة رضي الله عنها : ((من حدثكم أن رسول الله ﷺ بال قائماً؛ فلا تُصدّقوه))^(٣٢). والظاهر أنه لم يبلغها ذلك فحدثت بما رأتها من غالب حاله عليه الصلاة.

وجه الدلالة: فيه دلالة على أن النبي ﷺ كان لا يبول إلا جالساً، وقد نهى عن البول قائماً، وقد جاءتنا القرينة تصرف التحريم إلى الكراهة عند جمهور أهل العلم^(٣٣).

٢. قول الإمام مالك: "البول جالساً أحسن"^(٣٤).

١. البول جالساً أستر للعورة.

٢. البول جالساً أبعد عن تنجس الملابس والجسم..^(٣٥)

٢_ أن الموضع الذي رأى فيه حذيفة رسول الله ﷺ يبول قائماً، كان مزبلة لقوم، فلم يمكنه القعود فيه، ولا الطمأنينة^(٣٦).

المذهب الرابع: هو المذهب الأول هو الذي يري جواز البول قائماً وقاعداً ويستحسن قاعداً لئلا يرش علي شيء.

تطبيق الفرع علي القاعدة:

فأصحاب المذهب الأول وهم : الشافعية والحنابلة يقولون: أنه يجوز للمسلم البول جالساً ، وقائماً أيهما فعل بناء علي ما ذهبوا إليه في الأصول: أن الاستحسان حجة

وأصحاب المذهب الثاني، وهو لبعض العلماء وهو مذهب عائشة _ يقولون أنه يحرم التبول قائماً؛ بناء علي ما ذهبوا إليه في الأصول: أن الاستحسان ليس بحجة.

المطلب الثاني : الفرع الثاني: الدعاء على الجنائز

توجيه الإمام أبو عبد الله المواق عن هذا الفرع الفقهي من خلال قوله: " «قال مالك: هذا أحسن ما سمعت في الدعاء على الجنائز»"^(٣٧).

اختلف العلماء في حكم الدعاء في صلاة الجنازة إلي قولين :

المذهب الأول: الدعاء للميت فرض كفاية، إذا قام بها من يكفي سقط الإثم عن الباقيين، وتسقط بمكلف، وهذا ما ذهب إليه جمهور العلماء من الحنفية^(٣٨)، والصحيح عند المالكية^(٣٩)، والشافعية^(٤٠)، والحنابلة^(٤١).

موقف متأخري أصول المالكية في الدعاء على الجنائز في الاستحسان:

متأخرو أصول المالكية يعتبرون الدعاء على الجنائز من الأمور المستحسنة، ولكن ليس على إطلاقه.

ولكن جعلوا لذلك شروط:

١. أن يكون الدعاء بالخير والرحمة للميت.
٢. أن لا يكون الدعاء بدعاء غير مشروع.
٣. أن يكون الدعاء في حالة حضور الجنازة أو في الصلاة عليها^(٤٢).

مما سبق تبين أن :

متأخرو أصول المالكية يستحسنون الدعاء على الجنائز بشروط معينة، ويعتبرونه من الأمور المستحسنة في الفقه الإسلامي.

دليلهم:

من الكتاب : قوله تعالى: ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾^(٤٣).

وجه الدلالة: قوله تعالى " وصل " أمر، والأمر للوجوب، وأما كونها فرض كفاية؛ لأنها تقام حقاً للميت، فإذا قام بها البعض صار حقه مؤداً، فيسقط عن الباقيين^(٤٤).

من السنة : ما روي عن أبي هريرة: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - كَانَ يُؤْتَى بِالرَّجُلِ الْمُتَوَفَّى، عَلَيْهِ الدِّينُ، فَيُسَالُ: «هَلْ تَرَكَ لِدِينِهِ قَضَاءً؟»، فَإِنْ حَدَّثَ أَنَّهُ تَرَكَ لِدِينِهِ وَقَاءً صَلَّى، وَإِلَّا قَالَ لِلْمُسْلِمِينَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ»، فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْقُبُورَ، قَالَ: «أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، فَمَنْ تَوَفَّى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَتَرَكَ دِينًا، فَعَلَى قَضَاؤُهُ، وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِوَرَثَتِهِ»^(٤٥).

وجه الدلالة: قوله -ﷺ- «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ»، أمر، والأمر للوجوب، وإنما تجب علي من علم بالميت من المسلمين، فتكون فرض كفاية علي من علم بالميت من المسلمين ، لا علي جميع المسلمين ، وهذا خطاب للجمع ، وأقل الجمع ثلاثة^(٤٦).

١. حديث النبي صلى الله عليه وسلم: "استغفروا لأخيك وسلوا له بالنتيثة فإنه الآن يسأل"^(٤٧).

٢. قول الإمام مالك: "الدعاء للميت في الجنازة مستحب"^(٤٨).

١. الدعاء على الجنائز من أعمال البر والرحمة للميت.

٢. الدعاء على الجنائز يخفف عن الميت ويؤنس وحشته.

من الإجماع : وقد نقلوا الإجماع علي أن صلاة الجنازة فرض كفاية، إلا ما حكي عن بعض المالكية من أنها سنة، وهذا متروك لا يلتفت إليه وقد واظب النبي -ﷺ- وأصحابه-، والأمة من لدن النبي -ﷺ- إلي يومنا هذا عليها^(٤٩).

المذهب الثاني : أن الدعاء للميت سنة، وهذا رأي الإمام أصبغ^(٥٠)، من المالكية^(٥١).

دليلهم: حديث الأعرابي لما سأل عن الإسلام فقال عليه السلام : « خَمْسُ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ »، فَقَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا؟ قَالَ: «لَا، إِلَّا أَنْ تَطُوعٌ»^(٥٢).

وجه الدلالة: أنه -ﷺ- لما بين فرائض الخمس الصلوات، قال له السائل: هل علي غيرهن؟ قال لا إلا أن تطوع؛ ولأن الإقامة من شعائر الدين، وفرائض الصلاة؛ فلو كانت هذه الصلاة فرضاً لشرعت لها الإقامة والأذان، كسائر الفرائض، فلما لم يشرع لها الإقامة دل ذلك على انتفاء الفريضة فيها كسائر النوافل، فتكون سنة^(٥٣).

المذهب الرابع: هو المذهب الأول: وهو رأي الجمهور القائلين بأن صلاة الجنازة فرض كفاية ، ولإنعقاد الإجماع عليه^(٥٤).

تطبيق الفرع على القاعدة :

بعد عرض مذاهب الفقهاء في حكم صلاة الجنازة وأدلة كل مذهب يتبين أن اختلاف الفقهاء في حكم صلاة الجنازة مبني على اختلاف الأصوليين في قاعدة فرض الكفاية هل هو موجه إلى جميع المكلفين أو هو موجه إلى بعض غير معين ؟

فأصحاب المذهب الأول وهم : الجمهور يقولون : بأن صلاة الجنازة فرض كفاية، إذا قام بها من يكفي سقط الإثم عن الباقيين، بناء على ما ذهبوا إليه في الأصول، وهو أن فرض الكفاية يسقط بفعل البعض من المكلفين،
وأصحاب المذهب الثاني، وهو لبعض المالكية يقولون : بأن صلاة الجنازة سنة، وخالفوا ما ذهبوا إليه في الأصول ، وهو أن فرض الكفاية يسقط بفعل البعض من المكلفين ؛ لدليل رأوه راجحاً لما استدلوا إليه.

المطلب الثالث : الفرع الفقهي الثالث: غسل الجمعة

تناول الإمام أبو عبد الله المواق الحديث عن هذا الفرع الفقهي بقوله : "غسل الجمعة هذا الغسل ليس بواجب فيهما إنما هو مستحسن؛ لأنه من المروءة والنظافة" (٥٥).

مذاهب العلماء في حكم غسل الجمعة

تحرير محل النزاع:

أولاً: محل الاتفاق: اتفق العلماء على أن غسل الجمعة مسنون (٥٦).

اتفق العلماء على أنه ليس من شروط إدراك الجمعة ، إدراك الخطبة ، ومن صلى الجمعة فقد صحت له الجمعة وإن لم يدرك الخطبة (٥٧).

ثانياً : محل النزاع: اختلف العلماء في حكم غسل الجمعة

سبب الخلاف: تعارض الأحاديث ظاهرياً فبعضها قال بوجوب الغسل يوم الجمعة علي كل محتلم، وبعضها يفيد ظاهرياً أنه مسنون.

المذهب الأول: أن الغسل يوم الجمعة ليس بفرض، إنما هو سنة مؤكدة وإليه ذهب جمهور الفقهاء الحنفية (٥٨) والمالكية (٥٩) والشافعية (٦٠)، وأكثر الحنابلة (٦١)، وابن عباس (٦٢).

دليلهم : عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت ((كان الناس ينتابون الجمعة من منازلهم من العوالي فيأتون في الغبار ويصيبهم الغبار والعرق فيخرج منهم الريح فأتى رسول الله إنسان منهم وهو عندي فقال لو أنكم تطهرتم ليومكم هذا)) (٦٣).

وجه الدلالة: أشار الحديث الشريف إلى: أن هذا يقضي أن الغسل ليس بواجب؛ لأن التقدير لو اغتسلتم لكان أفضل وأكمل (٦٤).

حديث سمرة : ((من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت، ومن اغتسل فبالغسل أفضل)) (٦٥).

وجه الدلالة: أشار الحديث الشريف إلى: أن هذا يقضي أن الغسل ليس بواجب؛ وأن الغسل فيه مستحسن (٦٦).

المذهب الثاني: أنه يجب غسل الجمعة على من له عرق أو ريح يتأذى به غيره وهو بعض من مذهب من يوجب مطلقاً بطريق الأولي، وإليه ذهب بعض الحنابلة (٦٧).

موقف متأخري أصول المالكية من غسل الجمعة في الاستحسان:

متأخرو أصول المالكية يعتبرون غسل الجمعة من الأمور المستحسنة، ويستدلون على ذلك بأدلة شرعية. متأخرو أصول المالكية يستحسنون غسل الجمعة لأنه من الأمور التي تعين على الخشوع في الصلاة، وتؤدي إلى اجتماع المسلمين في المسجد.

مما سبق تبين أن :

متأخرو أصول المالكية يستحسنون غسل الجمعة ويعتبرونه من الأمور المستحسنة في الفقه الإسلامي.

دليلهم: ١_ قول النبي (ﷺ): ((غسل الجمعة واجب على كل محتلم)) ^(٦٨).

وجه الدلالة: أشار الحديث الشريف إلى: أن يجب أن يغتسل لها كما يغتسل للجنابة وجوباً، في الشتاء وفي الصيف ^(٦٩).

٢_ (أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما تكلم عن عثمان حين جاء متأخراً، فقال له عثمان رضي الله عنه: ما زدت على أن توصأت يا أمير المؤمنين، قال: والوضوء أيضاً، وقد علمت أن النبي (ﷺ) قال: من جاء منكم الجمعة فليغتسل))

وجه الدلالة: أشار الحديث الشريف إلى: أن لا غسل على من لم يأت الجمعة ^(٧٠).

٢. قول الإمام مالك: "الغسل يوم الجمعة سنة" ^(٧١).

١. النظافة والتطهر للصلاة.

٢. إحياء سنة النبي صلى الله عليه وسلم.

٣. الاستعداد للصلاة والاجتماع.

المذهب الراجح:

هو المذهب الأول الذي يري أن الغسل يوم الجمعة ليس بفرض، إنما هو سنة مؤكدة ، وإليه ذهب جمهور الفقهاء الحنفية ، والمالكية ، والشافعية، وأكثر الحنابلة، وابن عباس عملاً بالجمع بين الحديثين.

تطبيق الفرع على القاعدة:

فأصحاب المذهب الأول وهم : الجمهور يقولون:

أن الغسل يوم الجمعة سنة مؤكدة، بناء على ما ذهبوا إليه في الأصول: أن الاستحسان حجة.

وأصحاب المذهب الثاني، وهو لبعض الحنابلة يقولون:

أن الغسل يوم الجمعة واجب بناء على ما ذهبوا إليه في الأصول: أن الاستحسان ليس بحجة.

الخاتمة:

بعد دراسة موقف المتأخرين من أصولي المالكية من الاستحسان، وقد توصلت في خاتمة هذا البحث إلى جملة من النتائج والتوصيات أسجلها على النحو الآتي:

أهم النتائج

١. المتأخرون من أصولي المالكية يقبلون الاستحسان بشروط وضوابط محددة.

٢. الضوابط والشروط التي وضعها المالكية للاستحسان تهدف إلى تجنب التعارض مع النصوص الشرعية.

٣. الاستحسان يمكن تطبيقه في الفقه الإسلامي دون التعارض مع النصوص الشرعية إذا تم اتباع الضوابط والشروط المحددة.

التوصيات

١. ضرورة فهم ضوابط وشروط الاستحسان لتجنب التعارض مع النصوص الشرعية.

٢. تشجيع البحث العلمي في مجال الاستحسان وتطبيقاته في الفقه الإسلامي.

٣. ضرورة اتباع منهج علمي في دراسة الفقه الإسلامي وتطبيقاته.

ختاماً: نسال الله أن يكون هذا البحث قد ساهم في فهم موقف المالكية من الاستحسان، وأن يقدم إضافة علمية مفيدة في مجال الفقه الإسلامي. والله ولي التوفيق.

فهرس المصادر والمراجع

أولا القرآن الكريم:

١. إحكام الفصول في أحكام الأصول ، ابو الوليد الباجي تحقيق عبدالمجيد، تركي دار الغرب الاسلامي، ط١/ ١٩٩٥م.
٢. الإحكام في أصول الأحكام - ابن حزم: لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت: ٤٥٦هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر: دار الآفاق الجديدة، بيروت- ط: بدون طبعة وبدون تاريخ.
٣. اختلاف الأئمة العلماء للشيباني: يحيى بن (هَبِيرَة بن) محمد بن هبيرة الذهلي الشيباني، أبو المظفر، عون الدين (ت ٥٦٠ هـ)، المحقق: السيد يوسف أحمد: دار الكتب العلمية / بيروت، ط١، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢م.
٤. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: ١٢٥٠هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق - كفر بطنا، قدم له: الشيخ خليل الميس والدكتور ولي الدين صالح فرفور: دار الكتاب العربي، ط ١/ ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩م.
٥. الإشارة في أصول الفقه: أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب الباجي الذهبي المالكي (ت ٤٧٤ هـ) المحقق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل: دار الكتب العلمية، بيروت ط١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م (ص٣١٢ ت فركوس)،
٦. الاعتصام للشاطبي: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي: دار ابن عفان، السعودية/ ط١، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م.
٧. إعلام الموقعين عن رب العالمين لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١ هـ)، قدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه وأثاره: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان. (١/ ٥٢ ط العلمية)
٨. إكمال المعلم بفوائد مسلم لعياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن يحيى السبتي، أبو الفضل (ت: ٥٤٤ هـ)، المحقق: الدكتور يحيى إسماعيل: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.
٩. الأم للشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلب القرشي المكي (ت: ٢٠٤ هـ): دار المعرفة - بيروت، الطبعة: بدون طبعة
١٠. البحر المحيط في أصول الفقه لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت: ٧٩٤ هـ): دار الكتبي، ط١/ ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤م.
١١. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: لعلاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (ت: ٥٨٧ هـ): دار الكتب العلمية، ط١ ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.
١٢. البيان في مذهب الإمام الشافعي لأبي الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي (ت: ٥٥٨ هـ)، تحقيق: قاسم محمد النوري: دار المنهاج - جدة، ط١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م.
١٣. التاج والإكليل لمختصر خليل: محمد بن يوسف بن أبي القاسم بن يوسف العبدري الغرناطي، أبو عبد الله المواق المالكي (ت ٨٩٧ هـ): دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٤م.
١٤. التبصرة في أصول الفقه: لأبي اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت: ٤٧٦ هـ)، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، دار الفكر - دمشق، ط١/ ١٤٠٣ هـ.

١٥. التحرير لإيضاح معاني التيسير المؤلف: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كآسلافه بالأمير (ت ١١٨٢هـ) حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه وضبط نصه: محمد صبحي بن حسن حلاق أبو مصعب : مكتبة الرشد، الرياض - المملكة العربية السعودية ط١، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م
١٦. التحصيل من المحصول: سراج الدين محمود بن أبي بكر الأرُموي (ت ٦٨٢ هـ) دراسة وتحقيق: الدكتور عبد الحميد علي أبو زنيد، أصل التحقيق: رسالة دكتوراه: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - ط١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
١٧. تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي: لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق: د سيد عبد العزيز - د عبد الله ربيع، المدرسان بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بجامعة الأزهر: مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث - توزيع المكتبة المكية، ط١/ ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
١٨. تفسير الإمام الشافعي: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (ت ٢٠٤هـ) جمع وتحقيق ودراسة: د. أحمد بن مصطفى الفُزَّان (رسالة دكتوراه) دار التدمرية - المملكة العربية السعودية ط١: ١٤٢٧ - ٢٠٠٦ م.
١٩. تفسير الطبري جامع البيان ، لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري (ت: ٣١٠هـ)، تحقيق : أحمد محمد شاكر: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م. - ط دار التربية والتراث.
٢٠. تفسير مقاتل بن سليمان: أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخي (ت ١٥٠هـ) تحقيق: عبد الله محمود شحاته: دار إحياء التراث - بيروت، ط١ - ١٤٢٣ هـ .
٢١. تقويم الأدلة في أصول الفقه: أبو زيد عبيد الله بن عمر بن عيسى الدبوسي الحنفي (ت ٤٣٠ هـ) تحقيق: خليل محيي الدين الميس، مفتي زحلة والبقاع ومدير أزهر لبنان: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
٢٢. التلقين في الفقه المالكي لأبي محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي البغدادي المالكي (ت: ٤٢٢هـ)، تحقيق: ابي أويس محمد بو خبزة الحسني التطواني: دار الكتب العلمية، ط١: ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
٢٣. التمهيد في أصول الفقه لمحمود بن أحمد بن الحسن بن أحمد الكلؤاني، أبو الخطاب البغدادي الفقيه الحنبلي (ت: ٥١٠ هـ)، تحقيق: مفيد محمد أبو عمشة (الجزء ١ - ٢) ومحمد بن علي بن إبراهيم (الجزء ٣ - ٤): مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى (٣٧)، ط١/ ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م
٢٤. حاشية الروض المربع لابن قاسم المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي الحنبلي النجدي (ت ١٣٩٢هـ): (بدون ناشر) ط١- ١٣٩٧ هـ
٢٥. الحجة على أهل المدينة: أبو عبد الله محمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩ هـ) رتب أصوله وصححه وعلق عليه: السيد مهدي حسن الكيلاني القادري، عنيت بنشره: لجنة إحياء المعارف النعمانية بحيدر آباد الدكن، تحت مراقبة رئيسها: أبي الوفاء الأفغاني، بإعانة: وزارة المعارف للتحقيقات العلمية والأمور الثقافية للحكومة الهندية، عالم الكتب - بيروت ط٣.

٢٦. الحدود في الأصول المؤلف: أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب الباجي الذهبي المالكي (ت ٤٧٤ هـ) المحقق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل: دار الكتب العلمية، بيروت ط١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
٢٧. خلاصة الجواهر الزكية في فقه المالكية لأحمد بن ثركي: أحمد بن ثركي بن أحمد المنشلي المالكي (ت ٩٧٩ هـ) مراجعة: حسن محمد الحفاوي حاشية: الشيخ عبده يوسف بن سعيد بن إسماعيل الصفتي: المجمع الثقافي، أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة: ٢٠٠٢ م.
٢٨. الرسالة للشافعي: محمد بن إدريس الشافعي (١٥٠ هـ - ٢٠٤ هـ)، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاکر (عن أصل بخط الربيع بن سليمان كتبه في حياة الشافعي) ط١، ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨ م: مصطفى البابي الحلبي وأولاد - مصر.
٢٩. العناية شرح الهداية لمحمد بن محمد بن محمود، أكمل الدين أبو عبد الله ابن الشيخ شمس الدين ابن الشيخ جمال الدين الرومي البابر تي (ت: ٧٨٦ هـ): دار الفكر، ط: بدون طبعة وبدون تاريخ.
٣٠. فتح القدير للكمال ابن الهمام للكمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام (ت: ٨٦١ هـ): دار الفكر، ط: بدون طبعة وبدون تاريخ.
٣١. الفروق للقرافي = أنوار البروق في أنواء الفروق» لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (ت: ٦٨٤ هـ): عالم الكتب، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.
٣٢. الفصول في الأصول المؤلف: أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (ت ٣٧٠ هـ): وزارة الأوقاف الكويتية/ ط٢/ ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
٣٣. الكوكب الوهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج جمع وتأليف: محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهَرَرِي الشافعي، نزيل مكة المكرمة والمجاور بها مراجعة: لجنة من العلماء برئاسة البرفسور: هاشم محمد علي مهدي، المستشار برابطة العالم الإسلامي - مكة المكرمة: دار المنهاج - دار طوق النجاة، ط١، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
٣٤. المجموع شرح المذهب (((مع تكملة السبكي والمطيعي)))، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦ هـ): دار الفكر، (طبعة كاملة معها تكملة السبكي والمطيعي).
٣٥. المحصول لابن العربي» للقااضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (ت: ٥٤٣ هـ)، تحقيق: حسين علي اليدري - سعيد فودة: دار البيارق - عمان- ط: الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
٣٦. المحيط البرهاني في الفقه النعماني لأبي المعالي برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة البخاري الحنفي (ت: ٦١٦ هـ)، تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي: دار الكتب العلمية، بيروت - ط١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
٣٧. المدونة: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت: ١٧٩ هـ): دار الكتب العلمية ط١، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
٣٨. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت ١٠١٤ هـ): دار الفكر، بيروت - ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
٣٩. المستصفى لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت: ٥٠٥ هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي: دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

٤٠. مطالب أولي النهي في شرح غاية المنتهى، المؤلف: مصطفى بن سعد بن عبده السيوطي شهرة، الرحيباني مولدا ثم الدمشقي الحنبلي (ت ١٢٤٣هـ): المكتب الإسلامي ط ٢، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
٤١. معالم السنن وهو شرح سنن أبي داود، لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (ت: ٣٨٨هـ): المطبعة العلمية - حلب ط ١/ ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م.
٤٢. المعتمد في أصول الفقهاء: أبو الحسين محمد بن علي الطيب البصري المعتزلي (ت ٤٣٦هـ - ١٠٤٤م) قدم له وضبطه: خليل الميس (مدير أزهر لبنان): دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١، ١٤٠٣هـ.
٤٣. معجم متن اللغة: أحمد رضا (عضو المجمع العلمي العربي بدمشق): دار مكتبة الحياة - بيروت ١٣٧٧ - ١٣٨٠هـ (٩١/٢) حرف الحاء.
٤٤. المغني : لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠هـ): مكتبة القاهرة: ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م، ط: بدون طبعة.
٤٥. الموافقات لإبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (ت: ٧٩٠هـ)، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط: دار ابن عفان، ط ١/ ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٤٦. مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالخطاب الرعييني المالكي (ت: ٩٥٤هـ) : دار الفكر، ط ٣/ ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
٤٧. الوجيز في أصول الفقه الإسلامي للأستاذ الدكتور محمد مصطفى الزحيلي: دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق - سوريا، ط ٢/ ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

-
- (١) ينظر: معجم متن اللغة: أحمد رضا (عضو المجمع العلمي العربي بدمشق) دار مكتبة الحياة- بيروت: ١٣٧٧-١٣٨٠هـ: (٩١/٢) حرف الحاء.
 - (٢) ينظر: المعتمد في أصول الفقهاء: أبو الحسين محمد بن علي الطيب البصري المعتزلي (ت: ٤٣٦هـ-١٠٤٤م) قدم له وضبطه: خليل الميس (مدير أزهر لبنان) دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١، ١٤٠٣هـ: (٢/ ٢٩٥).
 - (٣) ينظر : الاعتصام للشاطبي: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (ت: ٧٩٠هـ)، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، دار ابن عفان، السعودية ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م: (٢/ ١٦٤)، الموافقات، لإبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (ت: ٧٩٠هـ)، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط: دار ابن عفان: ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م: (٥/ ١٩٨) جزء من شرح تنقيح الفصول في علم الأصول- رسالة ماجستير» لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقراقي (ت: ٦٨٤هـ)، إعداد الطالب: ناصر بن علي بن ناصر الغامدي (رسالة ماجستير)، إشراف: فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور/ حمزة بن حسين الفهر ، رسالة علمية، كلية الشريعة - جامعة أم القرى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠ (٢/ ٥١٥).
 - (٤) الفروق للقراقي = أنوار البروق في أنواء الفروق» لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقراقي (ت: ٦٨٤هـ) عالم الكتب : (٤/ ١٤٦):
 - (٥) إحكام الفصول في أحكام الأصول ، ابو الوليد الباجي تحقيق عبدالمجيد، تركي دار الغرب الاسلامي، ط ١/ ١٩٩٥م: ص (٣١٢).
 - (٦) المحصول لابن العربي» للقاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشيلي المالكي (ت: ٥٤٣هـ)، تحقيق: حسين علي اليدري- سعيد فودة: دار البيارق - عمان- ط: ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م: (ص ١٣٢).
 - (٧) المصدر نفسه.

- (٨) الرسالة للشافعي: محمد بن إدريس الشافعي (١٥٠ هـ - ٢٠٤ هـ) تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر (عن أصل بخط الربيع بن سليمان كتبه في حياة الشافعي) ط١، ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨ م: مصطفى البابي الحلبي وأولاد - مصر (ص ٥٠٣).
- (٩) الفصول في الأصول: أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (ت ٣٧٠ هـ)، وزارة الأوقاف الكويتية، ط١، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م: ٢٢٣/٤.
- (١٠) الإحكام في أصول الأحكام - ابن حزم: لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت: ٤٥٦ هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، دار الأفاق الجديدة، بيروت - ط: بدون طبعة وبدون تاريخ: (٦/ ١٦).
- (١١) ينظر: الإشارة في أصول الفقه: أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب الباجي الذهبي المالكي (ت ٤٧٤ هـ) المحقق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م: (ص ٣١٢)، التمهيد في أصول الفقه لمحمود بن أحمد بن الحسن بن أحمد الكلؤاني، أبو الخطاب البغدادي الفقيه الحنبلي (ت: ٥١٠ هـ)، تحقيق: مفيد محمد أبو عمشة ومحمد بن علي بن إبراهيم، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى (٣٧)، ط: ١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م: ٩٠/٤.
- (١٢) ينظر: الفصول في الأصول: (٢٢٣/٤)، تقويم الأدلة في أصول الفقه المؤلف: أبو زيد عبيد الله بن عمر بن عيسى الدبوسي الحنفي (ت ٤٣٠ هـ) المحقق: خليل محيي الدين الميس، مفتي زحلة والبقاع ومدير أزر لبنان، دار الكتب العلمية، بيروت - ط١/ ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م (ص ٤٠٤).
- (١٣) ينظر: الإشارة في أصول الفقه (ص ١١٢ ط التوسية)، الحدود في الأصول المؤلف: أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب الباجي الذهبي المالكي (ت: ٤٧٤ هـ) المحقق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت - ط١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م: (ص ١١٩).
- (١٤) ينظر: إعلام الموقعين عن رب العالمين لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١ هـ)، قدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه وآثاره: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان: (١/ ٥٢ ط العلمية).
- (١٥) ينظر: الرسالة للشافعي: (ص ٥٠٧) المستصفي لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت: ٥٠٥ هـ) تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م: (ص ١٧١) التحصيل من المحصول: سراج الدين محمود بن أبي بكر الأرموي (ت ٦٨٢ هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور عبد الحميد علي أبو زنيد، أصل التحقيق: رسالة دكتوراه، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - ط١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م: (٢/ ٣١٩)، البحر المحيط في أصول الفقه لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت: ٧٩٤ هـ)، دار الكتب، ط١، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م: (٨/ ٩٦).
- (١٦) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام - ابن حزم: (٦/ ١٦).
- (١٧) ينظر: المعتمد في أصول الفقه: (٢/ ٢٩٥).
- (١٨) ينظر: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني البمني (ت: ١٢٥٠ هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق - كفر بطنا، قدم له: الشيخ خليل الميس والدكتور ولي الدين صالح فرفور، دار الكتاب العربي، ط الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م: (٢/ ١٨٣).
- (١٩) ينظر: تفسير الإمام الشافعي: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلب القرشي المكي (ت: ٢٠٤ هـ) جمع وتحقيق ودراسة: د. أحمد بن مصطفى الفران (رسالة دكتوراه) دار التدمرية - المملكة العربية السعودية، ط١: ١٤٢٧ - ٢٠٠٦ م (٣/ ١٢٣٢)، تفسير الطبري جامع البيان، لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري (ت: ٣١٠ هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م - ط دار التربية والتراث: (٢١/ ٢٧٤).
- (٢٠) ينظر: تفسير مقاتل بن سليمان: أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخي (ت: ١٥٠ هـ)، تحقيق: عبد الله محمود شحاته، دار إحياء التراث - بيروت، ط١ - ١٤٢٣ هـ: (٣/ ٦٨٣)، تفسير الطبري جامع البيان - ط دار التربية والتراث: (٢١/ ٣١٢).
- (٢١) أخرجه الإمام أحمد (بلفظ فما رأي)، والحاكم بلفظ (ما رأي) / من حديث عبد الله بن مسعود/ قال عنه الحاكم: " هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وله شاهد أصح منه إلا أن فيه إرسالا"، ينظر: مسند أحمد: (٦/ ٨٤) / مسند عبد الله بن مسعود/ حديث رقم ٣٦٠٠، المستدرک على الصحيحين للحاكم: (٣/ ٨٣) / باب وأما حديث ضمرة وأبو طلحة/ حديث رقم ٤٤٦٥.
- (٢٢) ينظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت: ١٠١٤ هـ) دار الفكر، بيروت - ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م: (١/ ٢٢٤)، التحبير لإيضاح معاني التيسير المؤلف: محمد

بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكللاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمر: (ت: ١١٨٢هـ) حقه وعلق عليه وخرج أحاديثه وضبط نصه: محمد صبحي بن حسن حلق أبو مصعب، مكتبة الرشد، الرياض - المملكة العربية السعودية ط١، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م: (١/ ٢٥٣)، التنصرة في أصول الفقه: لأبي اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت: ٤٧٦هـ)، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، دار الفكر - دمشق، ط١/ ١٤٠٣هـ: (ص: ٤٩٥).

(٢٣) منهم: القاضي حسين والسيوطي، ينظر: فتح القدير للكمال ابن الهمام للكمال الدين محمد بن عبد الواحد السيوطي المعروف بابن الهمام (ت: ٨٦١هـ)، دار الفكر، ط: بدون طبعة وبدون تاريخ: (٧/ ١٥)، تصنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي: لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق: د سيد عبد العزيز - د عبد الله ربيع، المدرسان بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بجامعة الأزهر، مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث - توزيع المكتبة المكية، ط١/ ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م: (٣/ ٤٧١)، والأشباه والنظائر للسيوطي: (ص: ٨٩)، مجموعة الفوائد البهية على منظومة القواعد الفقهية: (ص: ٩٥)، الوجيز في أصول الفقه الإسلامي للأستاذ الدكتور محمد مصطفى الزحيلي، دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق - سوريا، ط٢/ ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م: (١/ ٢٦٧).
(٢٤) ينظر: المحصول لابن العربي: (ص ١٣١)، البحر المحيط في أصول الفقه: (٨/ ٩٨)، التمهيد في أصول الفقه: (٤/ ٩١).

(٢٥) ينظر: التاج والإكليل لمختصر خليل المؤلف: محمد بن يوسف بن أبي القاسم بن يوسف العبدري الغرناطي، أبو عبد الله المواق المالكي (ت ٨٩٧هـ) دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٤ م: (١/ ٣٨٥).

(٢٦) ينظر: معالم السنن وهو شرح سنن أبي داود، لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (ت: ٣٨٨هـ)، المطبعة العلمية - حلب، ط١/ ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م: (١/ ٢٠)، التلقين في الفقه المالكي لأبي محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي البغدادي المالكي (ت: ٤٢٢هـ)، تحقيق: أبي أويس محمد بن خبزة الحسني التطوان، دار الكتب العلمية، ط١/ ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م: (١/ ٢٨).

(٢٧) ينظر: المجموع شرح المذهب ((مع تكملة السبكي والمطيعي))، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، دار الفكر، (طبعة كاملة معها تكملة السبكي والمطيعي): (٢/ ٨٥).

(٢٨) ينظر: حاشية الروض المربع لابن قاسم: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي الحنبلي النجدي (ت ١٣٩٢هـ) ط١/ ١٣٩٧ هـ: (١/ ١٣٠).

(٢٩) أخرجه الحاكم، وأبو نعيم الأصبهاني/ بلفظه/ من حديث حذيفة قال عنه الحاكم: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ".

ينظر: المستدرک على الصحيحين: (١/ ٢٩٥) / كِتَابُ الطَّهَارَةِ / بَابُ وَأَمَّا حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثُ رَقْم ٦٦٠.

(٣٠) ينظر: القيس في شرح موطأ مالك بن أنس: (ص ١٨٨)، إكمال المعلم بفوائد مسلم: (٢/ ٨٣).

(٣١) ينظر: حاشية الروض المربع لابن قاسم: (١/ ١٣٠).

(٣٢) أخرجه النسائي/ بلفظه / من حديث عائشة قال عنه ابن الخراط: "«رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ: حَدِيثٌ عَائِشَةَ أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَصَحُّ» / قال عنه ابن العربي: "«ولم يصحَّ سنده».

ينظر: سنن النسائي: (١/ ٢٦) / كِتَابُ الطَّهَارَةِ / الْبَوَلُ فِي الْبَيْتِ جَالِسًا / حديث رقم «٢٩»، المسالك في شرح موطأ مالك: (٢/ ٢٩٥)، الأحكام الكبرى: (١/ ٣٧٠).

(٣٣) ينظر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: (١/ ٥٢٥)، شرح المشكاة للطيب الكاشف عن حقائق السنن: (٧/ ٧٨١).

(٣٤) المدونة: (١/ ١٣١).

(٣٥) ينظر: حاشية الروض المربع لابن قاسم: (١/ ١٣٠).

(٣٦) ينظر: تأويل مختلف الحديث: (ص ١٥٢).

(٣٧) ينظر: التاج والإكليل لمختصر خليل: (٣/ ١٤).

(٣٨) ينظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: لعلاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (ت: ٥٨٧هـ)،

دار الكتب العلمية، ط١/ ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م: (١/ ٣٠٠)، العناية شرح الهداية لمحمد بن محمد بن محمود، أكمل الدين أبو عبد الله ابن الشيخ شمس الدين ابن الشيخ جمال الدين الرومي البائري (ت: ٧٨٦هـ)، دار الفكر، ط: بدون طبعة وبدون تاريخ: (٢/ ١١٧) البحر الرائق لابن نجيم المصري: (٢/ ١٩٢).

- (٣٩) ينظر: خلاصة الجواهر الزكية في فقه المالكية لأحمد بن ثركي، المؤلف: أحمد بن ثركي بن أحمد المنشيلي المالكي (ت ٩٧٩ هـ) مراجعة: حسن محمد الحفناوي حاشية: الشيخ عبده يوسف بن سعيد بن إسماعيل الصفطي، المجمع الثقافي، أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٢ م: (٢٨/١)، فقه العبادات، للحاجة كوكب عيد: (٢٥٩/١)، المعونة عي مذهب عالم المدينة لعبد الوهاب (٣٤٧/١).
- (٤٠) ينظر: المذهب في فقه الإمام الشافعي للشيرازي (٢٤٥/١)، البيان في مذهب الامام الشافعي (٥٠/٣)، المجموع شرح المذهب للنووي (٢١٢/٥).
- (٤١) ينظر: الكافي في فقه الإمام أحمد: (٣٦٢/١)، الإنصاف في معرفة الراجح للمرداوي: (٥١٥/٢)، (٨٧٤/١)، شرح زاد المستقنع - حمد الحمد: (٨/ ١٩٥).
- (٤٢) ينظر: خلاصة الجواهر الزكية في فقه المالكية لأحمد بن ثركي: (٢٨/١)، فقه العبادات للحاجة كوكب عيد: (٢٥٩/١)، المعونة عي مذهب عالم المدينة لعبد الوهاب: (٣٤٧/١).
- (٤٣) سورة التوبة: من الآية (١٠٣).
- (٤٤) ينظر: المحيط البرهاني في الفقه النعماني لأبي المعالي برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة البخاري الحنفي (ت: ٦١٦ هـ)، تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت - ط ١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م: (١٧٧/٣).
- (٤٥) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه: (٩٧/٣)، كتاب: الكفالة، باب: من تكفل عن ميت ديناً، فليس له أن يرجع، حديث رقم (٢٢٩٨)، والإمام مسلم في صحيحه: (١٢٣٧/٣)، كتاب: الفرائض، باب: من ترك مالا فلورثته، حديث رقم (١٦١٩).
- (٤٦) ينظر: البيان في مذهب الإمام الشافعي لأبي الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليميني الشافعي (ت: ٥٥٨ هـ)، تحقيق: قاسم محمد النوري: دار المنهاج - جدة، ط ١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م: (٥٠/٣)، مطالب أولي النهي في شرح غاية المنتهى، المؤلف: مصطفى بن سعد بن عبده السيوطي شهرة، الرحيباني مولدا ثم الدمشقي الحنبلي (ت: ١٢٤٣ هـ) المكتب الإسلامي، ط ٢، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م: (٨٧٤/١).
- (٤٧) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه: (٤٤٦/١) ت (بغا): باب: الصلاة على الجنائز بالمصلى والمسجد/ حديث رقم «١٢٦٣».
- (٤٨) ينظر: خلاصة الجواهر الزكية في فقه المالكية لأحمد بن ثركي: (٢٨/١)، فقه العبادات للحاجة كوكب عيد: (٢٥٩/١)، «الإمام مالك بن أنس»: لأبي محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي البغدادي المالكي (ت: ٤٢٢ هـ)، تحقيق: حميش عيد: المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز - مكة المكرمة - ط: بدون طبعة وبدون تاريخ: (٣٤٧/١).
- (٤٩) ينظر: المجموع شرح المذهب للنووي: (٢١٢/٥).
- (٥٠) هو: أبو عبد الله أصبغ بن الفرج بن سعيد بن نافع، الإمام، الثقة، الفقيه، المحدث، العمدة، النظار، المالكي، المصري، مفتي الديار المصرية، من مؤلفاته العديدة، كتاب الأصول، وكتاب آداب الصيام، وتفسير حديث الموطأ، (ت: ٢٢٥ هـ) وقيل (ت: ٢٠٦ هـ). ينظر: موسوعة مواقف السلف لأبي سهل محمد المغراوي: (٣٥٠/٣)، الديباج المذهب لابن فرحون: (٢٩٩/١)، شجرة النور الزكية (٩٩/١).
- (٥١) ينظر: مواهب الجليل للحطاب الرعيني: (٢٠٨/٢)، ط: دار الفكر، ط ٣/ ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م، خلاصة الجواهر: (٢٨/١).
- (٥٢) سبق تخريجه صد في السنة المؤكدة.
- (٥٣) ينظر: مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب الرعيني المالكي (ت: ٩٥٤ هـ)، دار الفكر، ط ٣، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م: (٢٠٨/٢).
- (٥٤) ينظر: المجموع شرح المذهب للنووي (٢١٢/٥).
- (٥٥) التاج والإكلیل: (١٣١/١).
- (٥٦) اختلاف الأئمة العلماء للشيباني، المؤلف: يحيى بن (هَبَيْرَة بن) محمد بن هبيرة الذهلي الشيباني، أبو المظفر، عون الدين (ت: ٥٦٠ هـ)، المحقق: السيد يوسف أحمد، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م: (١٥٩/١).
- (٥٧) المرجع السابق.
- (٥٨) ينظر: الحجة على أهل المدينة: أبو عبد الله محمد بن الحسن الشيباني: (ت: ١٨٩ هـ) رتب أصوله وصححه وعلق عليه: السيد مهدي حسن الكيلاني القادري، عنيت بنشره: لجنة إحياء المعارف النعمانية بحيدر آباد الدكن، تحت مراقبة رئيسها: أبي الوفاء الأفغاني، بإعانة: وزارة المعارف للتحقيقات العلمية والأمور الثقافية للحكومة الهندية، عالم الكتب - بيروت ط ٣: (٢٧٩/١)، بدائع الصنائع: (٤٠٧/١).

- (٥٩) ينظر: مواهب الجليل: (١/ ٦)، بلغة السالك: (١/ ١٩٩ / ٣٧١).
- (٦٠) ينظر: الأم للشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (ت: ٢٠٤هـ)، دار المعرفة - بيروت، الطبعة: بدون طبعة: (١/ ٥٣) المذهب للشيرازي: (١ / ٢٧٠).
- (٦١) ينظر: المغني : لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجاعلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠هـ)، مكتبة القاهرة، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م، ط: بدون طبعة. ٢٢٥ / ٣.
- (٦٢) ينظر: إكمال المعلم بفوائد مسلم: (٣ / ٢٣٣)، الكوكب الوهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: (١٠ / ٢٧٣).
- (٦٣) أخرجه البخاري في صحيحه/بلفظه/ من حديث عائشة ينظر : صحيح البخاري: (١ / ٣٠٦) / كتاب الجمعة / باب: من أين تؤتى الجمعة، وعلى من تجب/ حديث رقم ٨٦٠.
- (٦٤) ينظر : إكمال المعلم بفوائد مسلم لعياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن اليحصبي السبتي، أبو الفضل (ت: ٥٤٤هـ)، المحقق: الدكتور يحيى إسماعيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م: (٣ / ٢٣٣)، الكوكب الوهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، جمع: محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهزري الشافعي، نزيل مكة المكرمة والمجاور بها مراجعة: لجنة من العلماء برئاسة اليرفسور: هاشم محمد علي مهدي، المستشار برابطة العالم الإسلامي - مكة المكرمة، دار المنهاج - دار طوق النجاة، ط١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م: (١٠ / ٢٧٣).
- (٦٥) أخرجه أحمد والترمذي/ بلفظه / من حديث سَمُرَةَ بِنْتُ جُنْدُبٍ/ قال عنه الترمذي : «حَدِيثُ سَمُرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ» ينظر: مسند أحمد ٣٣ / ٣٤٤ ط الرسالة: مُسْنَدُ الْبَصْرِيِّينَ / وَمِنْ حَدِيثِ سَمُرَةَ بِنْتُ جُنْدُبٍ حَدِيثٌ رَقْم «٢٠١٧٤»، سنن الترمذي: (٢ / ٣٧٠) / أَوْبَابُ الْجُمُعَةِ / بَابُ فِي الْوُضُوءِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ/ حديث رقم ٤٩٧.
- (٦٦) ينظر: إكمال المعلم بفوائد مسلم: (٣ / ٢٣٣)، الكوكب الوهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: (١٠ / ٢٧٣).
- (٦٧) ينظر: الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف: (٢ / ٤٠٧).
- (٦٨) أخرجه البخاري في صحيحه/بلفظه/ أبي سعيد الخدري/ ينظر: صحيح البخاري: (١ / ٣٠٠) / كتاب الجمعة / بَاب: قَرْضُ الْجُمُعَةِ/حديث رقم «٨٣٩».
- (٦٩) ينظر: اختلاف الحديث: (٨ / ٦٢٧) ، شرح صحيح البخاري لابن بطال: (٢ / ٤٩٠).
- (٧٠) ينظر: اختلاف الحديث: (٨ / ٦٢٧) ، شرح صحيح البخاري لابن بطال: (٢ / ٤٩٠).
- (٧١) المدونة: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت: ١٧٩هـ) : دار الكتب العلمية ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م: (١ / ٢٢٧).

شروط وموانع قيام المسؤولية الجنائية الدولية

الباحث: رشيد علي زعيتر

Rachid Ali Zeaiter

الاختصاص: القانون الخاص

المشرف: ترتيل الدرويش

الجامعة الإسلامية في لبنان / كلية الحقوق والعلوم السياسية

المقدمة

لقد أثار موضوع الجرائم اهتمام المجتمع الدولي الذي عمل على تطوير منظومة من القواعد القانونية والتشريعات الدولية، تهدف إلى منع هذه الجرائم ومعاقبة مرتكبيها.

من هنا، فإن التأسيس لفهم علمي وقانوني لمفهوم جرائم الحرب وتطوره التاريخي، يُعد مدخلًا أساسيًا لدراسة المسؤولية "تعرف المسؤولية الجنائية الفردية بأنها ذلك النظام القانوني الذي بمقتضاه يعاقب الأفراد عما ارتكبه من أفعال جسيمة تمسّ الجماعة الدولية بأكملها، كما حدّدها نظام روما الأساسي المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية في المواد (٢٥-٢٩) على التوالي^(١).

وإذا كانت المسؤولية المدنية الدولية تقوم على الخطأ، أو العمل غير المشروع، أو الخطر^(٢)، فالمسؤولية الجنائية بهذا الشكل تقوم على أساس أن العمل غير المشروع دوليًا ناتج من مخالفة اتفاق دولي^(٣). لقد أدى تطوّر القانون الدولي الجنائي إلى ترسيخ مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية عن ارتكاب الجرائم الدولية الجسيمة، مثل جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، وجريمة الإبادة الجماعية، وجريمة العدوان. وقد تجسد هذا المبدأ في العديد من المواثيق والنصوص، أبرزها نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لسنة ١٩٩٨.

ويقوم هذا المبدأ على مساءلة الأفراد عن أفعالهم الإجرامية، بمعزل عن صفاتهم الرسمية أو المناصب التي يشغلونها^(٤). ولقيام المسؤولية الدولية الجنائية، لا بد من توافر مجموعة من الشروط الموضوعية والشخصية والقانونية.

وفي سياق تناولنا لهذا البحث، برزت لدينا إشكالية رئيسية تتمحور كما يلي:

"ما هي شروط وموانع قيام المسؤولية الجنائية الدولية؟"

وللإجابة على هذه الإشكالية اعتمدنا على المنهجين الوصفي والتحليلي بهدف تحليل النصوص القانونية المنظمة لموضوع البحث كما تناولها نظام روما، إضافة لبعض الأحكام القضائية التي تناولت موضوع البحث. وسوف نتناول هذا البحث من خلال بحثين: مبحث أول نتطرق فيه لتعريف المسؤولية الجنائية الدولية وأساسها، ومبحث ثاني نعرض فيه لأسباب هذه المسؤولية وموانعها وفقا لنظام روما.

المبحث الأول: تعريف المسؤولية الدولية الجنائية وأساسها القانوني

تُعرف المسؤولية الدولية الجنائية بأنها: "مساءلة الفرد جنائياً أمام هيئات قضائية دولية عن الأفعال التي تشكل انتهاكاً جسيماً لقواعد القانون الدولي، وتحديدًا القواعد الأمرة". وتختلف عن المسؤولية الدولية للدول، التي تقوم على انتهاك التزامات دولية من قبل الدولة ككيان قانوني. ويمكن تلخيص مصادر المسؤولية الجنائية الدولية في: الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف، مثل اتفاقيات جنيف الأربع لسنة ١٩٤٩، وبروتوكولاتها الإضافية^(٥). كما تؤدي اللجنة الدولية للصليب الأحمر دوراً حيويًا في رصد اتفاقيات جنيف وتعزيز التزامها. وقرارات مجلس

الأمن الدولي^(٦). والعرف الدولي؛ حيث تشكل الأعراف الدولية مصدرًا للمسؤولية خاصة في غياب النصوص المكتوبة.

مع أن مجلس الأمن يواجه جهود في إحالة أي حرب إلى المحكمة الجنائية الدولية تحديات سياسية؛ إذ يمكن أن يعوق التضارب في المصالح بين الدول الأعضاء، ولا سيما الدائمين منهم، الوصول إلى العدالة. ومع ذلك، فإنه يظل خيارًا ممكنًا، بل أساسيًا أيضًا لطلب المساءلة إذا توافقت الإرادة السياسية^(٧). نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي يعد حجر الزاوية في النظام المعاصر للمسؤولية الدولية الجنائية^(٨).

المطلب الأول: الأساس القانوني للمسؤولية الجنائية وشروط قيامها

إنّ الأساس القانوني للمسؤولية الجنائية الفردية في نظام روما الأساسي، هو ارتكاب أحد الأفعال المجرمة^(٩)؛ وقد تضمنتها المواد على سبيل الحصر، وأنها جميع الأفعال غير المشروعة، التي تشكل الأساس القانوني لجرائم الحرب، والإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية^(١٠).

إنّ سلطان المحكمة الدولية الجنائية يمتدّ إلى الأشخاص الطبيعيين فقط، دون الأشخاص الاعتباريين، وهو ما أكدّه نظام روما بنصّ: "أي شخص يرتكب جريمة تدخل في اختصاص المحكمة يكون مسؤولاً عنها بصفته الفردية ويعاقب عليها وفقًا لهذا النظام الأساسي"^(١١)، وهذا لا ينفي مسؤولية الدولة المعنية^(١٢)، إذ لا تعارض بين نوعي المساءلة الجنائية الفردية ومسؤولية الدولة التي تبقى قائمة، كذلك، بموجب قواعد القانون الدولي^(١٣).

الفرع الأول: أساس للمسؤولية الجنائية الدولية

يُعدّ مبدأ الشرعية (Nullum crimen, nulla poena sine lege) من أهم الركائز التي يقوم عليها القانون الجنائي الدولي، وقد كرّسه نظام روما الأساسي بصياغة صريحة، عندما نصّ على أن الشخص لا يسأل جنائيًا عن فعل لا يشكل جريمة منصوصاً عليها في النظام الأساسي^(١٤)، ويُعدّ هذا المبدأ أداة قانونية لضمان حقوق المتهمين وتقييد السلطة العقابية للمحكمة، بحيث لا تُمارس إلا ضمن الحدود التي رسمها النص.

ويستمد المبدأ جذوره من المصادر التقليدية للقانون الجنائي الداخلي، إلا أنّ خصوصيته في القانون الدولي تكمن في ارتباطه الوثيق بمبدأ عدم الرجعية، وبحظر التوسع في التفسير الجنائي، وبالمطالبات الصارمة للدقة في تحديد جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. ولذلك أكدت المحكمة الجنائية الدولية في أكثر من مناسبة أنّ تفسير الجرائم يجب أن يكون "تفسيرًا ضيقًا يتوافق مع حقوق المتهم والمعايير الدولية للمحاكمة العادلة"^(١٥).

وقد جاء نظام روما الأساسي ليضع قائمة محددة ومفصلة للجرائم الداخلة في اختصاص المحكمة، وليفرض قيودًا صارمة على أي توسع للقاضي الدولي في شرحها^(١٦).

ولا يقتصر مبدأ الشرعية على تحديد الأفعال المحظورة فحسب، بل يشمل كذلك القواعد المتعلقة بالعقوبة. وبذلك يتضح أن مبدأ الشرعية يمثل الأساس الأول الذي تستند إليه المسؤولية الجنائية الدولية، إذ يحدد نطاق التجريم ويضمن التوازن بين سلطة المحكمة وحقوق الإنسان.

الفرع الثاني: شروط قيام المسؤولية الدولية الجنائية

أُتاحت المسؤولية الجنائية للمجتمع الدولي مساءلة الأفراد عن جرائمهم بغض النظر عن مواقعهم الرسمية أو انتماءاتهم السياسية. ويقوم هذا النظام على مجموعة من الشروط الدقيقة، تضمن التوازن بين حقوق المتهم ومصالح العدالة الدولية.

ويشكل مفهوم "المسؤولية الجنائية الدولية" حجر الزاوية في هذا النظام القانوني، فهو يهدف إلى مساءلة الأفراد عن أفعال ترتقي إلى مستوى الجرائم الدولية، مثل الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. غير أن هذه المسؤولية لا تقوم بشكل تلقائي، بل تتطلب تحقق شروط دقيقة ترتبط بالفعل الجنائي وبشخصية الفاعل، كما قد تعترضها موانع موضوعية أو شكلية تعيق ملاحقة الجناة، وتثير جدلاً قانونيًا واسعًا. أي لا تتحقق إلا

بتوافر شروط موضوعية وشخصية نص عليها القانون الدولي الجنائي، وعلى رأسه نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لسنة ١٩٩٨^(١٧)، والذي يُعد المرجع الأهم في هذا السياق^(١٨).

الفقرة الأولى: الركن المادي والمعنوي للجريمة الدولية

يتكوّن الركن المادي في الجرائم الدولية من سلوك إجرامي محدّد، قد يكون فعلاً إيجابياً كالإبادة أو التهجير، أو امتناعاً عن الفعل مثل عدم منع الجريمة مع وجود سلطة لفعل ذلك. ويجب أن يكون السلوك مرتبطاً بظروف دولية مثل النزاع المسلح أو اضطهاد جماعي. وقد بيّن نظام روما الأساسي تفاصيل الأفعال المادية المكوّنة لجريمة ضد الإنسانية، والتي تشمل القتل، والاسترقاق، والتهجير، والتعذيب، والاغتصاب وغيرها من الأفعال المنهجية ضد المدنيين^(١٩). فلكي تقوم المسؤولية الدولية، لا بد من وقوع سلوك مادي مجرّم بموجب القواعد الدولية. هذا السلوك قد يكون فعلاً كالقتل أو التعذيب، أو امتناعاً عن الفعل في حال وجود واجب قانوني أو وظيفي للقيام به. ومثاله التطبيقي (قضية جان بول أكاييسو)، وهو رئيس بلدية رواندي، أدين لامتناعه عن منع عمليات اغتصاب وقتل ارتكبت داخل مقر بلديته رغم علمه بها، ما اعتُبر مساهمة فعلية في وقوع الجريمة^(٢٠). ولا يكفي مجرد ارتكاب الفعل الإجرامي، بل يجب أن يتوافر القصد الجنائي (intention) أو العلم بالنتائج. ويُشترط في الجرائم الدولية أن يكون الفاعل عالمياً بوقوع الفعل ضمن خطة أو سياسة أو في إطار ارتكاب واسع النطاق. وهذا ما نصّ نظام روما، حيث قررت أن المسؤولية لا تقوم إلا على أساس القصد والعلم^(٢١). وعليه يتطلب القانون الجنائي الدولي إثبات القصد الجنائي، أي أن الجاني كان يريد ارتكاب الفعل ونتيجته أو كان يعلم بإمكانية وقوعها. وتتميز الجرائم الدولية بأنها تتطلب غالباً قصداً خاصاً، خاصة في جريمة الإبادة الجماعية، حيث يجب إثبات نية التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة محمية. مثاله التطبيقي (قضية كريستوفر سينتوغوكا)، الذي أدين في المحكمة الخاصة برواندا، بسبب توجيه الإعلام الرسمي للتحريض على إبادة التوتسي، وهو ما أظهر نية واضحة في تدمير الجماعة المستهدفة^(٢٢).

الفقرة الثانية: صفة الفاعل والعلاقة السببية بين الفعل والنتيجة

من الشروط الشخصية؛ صفة الفاعل الشخصي والعلاقة السببية للمسؤولية الفردية، ووفق نظام روما، لا تُقام المسؤولية إلا تجاه الأشخاص الطبيعيين^(٢٣). ويُعد هذا من المبادئ الثورية التي ميزت القانون الدولي الجنائي عن القانون الدولي التقليدي، الذي كان لا يحاسب سوى الدول. وذلك تطبيقاً لمبدأ "المسؤولية الفردية". مثاله التطبيقي (أدين شارل تابلور)، رئيس ليبيريا السابق، من قبل المحكمة الخاصة بسيراليون، رغم كونه رئيس دولة، لصلوّه في دعم جماعات ارتكبت جرائم ضد الإنسانية^(٢٤).

ولا بدّ من وجود صلة مباشرة أو غير مباشرة بين السلوك الإجرامي وبين النتيجة التي حدثت. فالمحكمة الدولية تتطلب إثبات أن الفعل أو الامتناع ساهم مساهمة جوهرية في تحقق النتيجة الإجرامية. ويُعد هذا الشرط ضرورياً في إسناد المسؤولية إلى الجناة أو القادة الذين قد لا يكونوا ارتكبوا الجريمة بشكل مباشر. وعليه من الضروري أن يكون هناك رابط سببي بين السلوك الإجرامي والنتيجة الإجرامية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، بحيث يكون الفعل قد ساهم مساهمة جوهرية في وقوع الجريمة. مثاله التطبيقي (قضية ميلوشيفيتش)، ورغم عدم مشاركته المباشرة في معظم المجازر، إلا أن المحكمة اعتبرت خطاباته التحريضية وسياساته الميدانية سبباً غير مباشر في تحفيز الجرائم، مما حمّله المسؤولية الجزائية^(٢٥).

وهنا يقتضي الإشارة إلى أن المسؤولية الدولية لا تقع على الدول أو الكيانات المعنوية فحسب، بل تُوجه مباشرة إلى الأفراد الطبيعيين، ممن يرتكبون أو يشاركون أو يحرضون أو يمتنعون عن منع ارتكاب الجرائم الدولية^(٢٦).

ومن شروط تحقق المسؤولية الجنائية الدولية أن يكون الفعل محل الملاحقة مجرمًا وفقًا لأحكام القانون الدولي، ومحددًا على نحو واضح ودقيق في النظام الأساسي للمحكمة^(٣٧). يكفي لقيام المسؤولية الدولية أن يتحقق الفعل المادي للجريمة، بل لا بد من توافر القصد الجنائي، وهو ما يُعرف بالركن المعنوي. وقد أولى نظام روما أهمية خاصة لهذا الشرط^(٣٨).

وتُعد الجرائم الدولية جرائم قسدية بطبيعتها، كالإبادة الجماعية مثلاً، التي تتطلب "نية تدمير جماعة قومية أو إثنية أو دينية أو عنصرية" كليًا أو جزئيًا^(٣٩).

ومن ثم، فإن ثبوت توافر العلم بطبيعة السلوك والنتائج المترتبة عليه، يُعد عنصرًا حاسمًا في مساءلة مرتكبي الجرائم الدولية^(٤٠).

المطلب الثاني: مبادئ المسؤولية الدولية الجنائية في نظام روما

في اجتماعات اللجنة التحضيرية الخاصة بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية أجمعت على ضرورة اعتماد المبادئ التي تجنب المحكمة فيما بعد أي صعوبات أثناء ممارستها مهامها، ولقد استمر هذا الإجماع إلى مؤتمر روما. ولعله من الملاحظ أن النظام الأساس تبنى ذات المبادئ المتعارف عليها في القانون الجنائي الدولي^(٤١)، كما أن القانون الدولي الإنساني يحتوي على مجموعة من المبادئ مثل حماية السكان المدنيين والتمييز بينهم وبين الجنود، وعدم قتل الأعداء الذين استسلموا أو أصبحوا عاجزين عن القتال، وتقييد استخدام الأسلحة غير القانونية والمحظورة دوليًا، وحماية المرضى والجرحى والأفراد الطبيين.

الفرع الأول: المبادئ الأساسية لعمل المحكمة الدولية

تستند المحكمة الدولية الجنائية إلى مجموعة من المبادئ الأساسية التي توجه عملها، وقد خصص نظام روما في الفصل الثالث المبادئ العامة للقانون الجنائي في مواد عديدة^(٤٢)، منها التي تماثل أحكام القانون اللبناني، وهي: مبدأ الشرعية الذي ينص على أن لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص؛ أي مبدأ شرعية الجرائم، وهذا المبدأ يعني أن الأفعال التي تشكل جرائم دولية يجب أن تكون منصوصًا عليها في القانون الدولي، وأن العقوبات المقررة لها يجب أن تكون محدّدة سلفًا^(٤٣). وعليه: لا يسأل الشخص جنائيًا بموجب هذا النظام الأساسي ما لم يشكل السلوك المعني وقت وقوعه، جريمة تدخل في اختصاص المحكمة^(٤٤). ويؤول تعريف الجريمة تعريفًا دقيقًا ولا يجوز توسيع نطاقه عن طريق القياس، وفي حالة الغموض يفسر التعريف لصالح الشخص محل التحقيق أو المقاضاة أو الإدانة... كما نصّ النظام على أنه: لا يعاقب أي شخص أდანته المحكمة إلا وفقًا لهذا النظام^(٤٥).

ومن الواضح أن النظام الأساسي يشدّد على عدم التوسع في تفسير الجرائم ولا يعتمد على القياس في التجريم وهذا من المبادئ القانونية التي تعتمدها معظم القوانين الوضعية الداخلية^(٤٦).

ومبدأ عدم رجعية القانون المقصود عدم رجعية الأثر على الأشخاص، فلا يجوز تطبيق القانون الجنائي الدولي بأثر رجعي، أي لا يجوز معاقبة شخص على فعل لم يكن مجرمًا وقت ارتكابه^(٤٧). يعدّ هذا المبدأ من أهم النتائج المترتبة على مبدأ الشرعية والذي لا يسمح بالعقاب على فعل لم يكن مجرمًا حال ارتكابه^(٤٨). وفي الوقت الذي كرّس فيه هذا المبدأ أي عدم المساءلة عن سلوك سابق لدخوله حيز النفاذ^(٤٩). وأشار النظام على استثناء هام على هذا المبدأ والمتمثل بتطبيق القانون الأصلح للمتهم بأثر رجعي، إذ نصّت: في حال حدوث تغيير في القانون المعمول به في قضية معينة قبل صدور الحكم النهائي، يطبق القانون الأصلح للشخص محل التحقيق أو المقاضاة أو الإدانة^(٥٠). هذا فضلًا عن مبدأ عدم التقادم^(٥١)، وعدم جواز المحاكمة مرتين على الجرم نفسه.

ويوجد أيضًا مبدأ سيادة الدولة الذي يشترط هذا العنصر لقيام المسؤولية الدولية عدم وقوع الفعل غير المشروع المسبب للضرر فحسب بل أن ينسب هذا الفعل إلى دولة ما. ويلاحظ أن هذا العنصر مرتبط بمبدأ سيادة الدولة داخليًا وخارجيًا. ويشار إلى مسؤولية الدولة ضمن حدود معقولة عن الأضرار اللاحقة بالأجانب المقيمين على

إقليمها. وباختصار المسؤولية الدولية هي التزام الدولة مرتكبة الفعل الضار غير المشروع بإصلاح ما ترتب على فعلها من أضرار.

ومبدأ المسؤولية الجنائية الفردية: هي مسؤولية فردية، أي أنّ الشخص الذي يرتكب الجريمة هو الذي يتحمل المسؤولية عنها، وليس الدولة أو أي كيان آخر ^(٤٢).

لقد رسخ نظام المحكمة هذا المبدأ وكرّس المسؤولية الجنائية للرؤساء والمسؤولين في الدولة وعدم الاعتداد بالصفة الرسمية كمانع لمسؤولتهم، وبذلك أصبح هذا المبدأ قاعدة دولية مكرسة في القانون الدولي الجنائي، وهو ما قام عليه كذلك الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ^(٤٣). وقد كرست هذا المبدأ محكمة العدل الدولية الدائمة ^(٤٤).

وهناك أيضاً مبدأ الولاية القضائية العالمية الذي بمقتضاه يجوز لأي دولة أن تحاكم مرتكبي الجرائم الدولية، بغض النظر عن جنسية الجاني أو المجني عليه، أو مكان ارتكاب الجريمة ^(٤٥). وتجدر الإشارة إلى أن موضوع المسؤولية الجنائية وتحملها من طرف الدولة باعتبارها صاحبة السلطة والسيادة على أرضها ومواطنيها كان موضوع جدال ^(٤٦)، ليستقر فكر المحكمة الجنائية الدولية في الأخير على المسؤولية الجنائية الدولية للأفراد الطبيعيين. بغض النظر عن صفاتهم والمسؤوليات التي يتحملونها، سواء أكانوا رؤساء أم عسكريين أم مواطنين عاديين ^(٤٧). وبهذا تكون المحكمة الجنائية الدولية الدائمة قد سارت على المنهج الذي سارت عليه السوابق القضائية الأخرى، بحيث أكدت أنه لا يمكن اعتبار الدولة مسؤولة جنائياً كالأفراد الطبيعيين، إذ ليس لها إرادة مشابهة لإرادة الأفراد، فهي شخص معنوي يباشر عمله عن طريق ممثلين، فالأشخاص الطبيعيين من قادة، ووزراء، وعسكريين، هم الذين تتوفر لديهم النوايا الإجرامية، وبالتالي إقامة المسؤولية الجنائية بحقهم استناداً إلى المبدأ القائل «لا مسؤولية من دون إسناد» ^(٤٨).

الفرع الثاني: مبدأ التكامل

إنّ نظام المحكمة يفوق على الأنظمة القانونية الجنائية للمحاكم الدولية السابقة والمعاصرة، بل أصبح تقنياً شبيهاً بنظام قضائي دولي جنائي متكامل. مع أنه لم يكن هناك مدونة قانونية دولية تستند إليها المحاكم الدولية السابقة، بل كانت مبعثرة بين الأعراف الدولية والمبادئ القانونية والسوابق التاريخية، إلى أن جاء النظام الأساسي لهذه المحكمة وجمع بين طياته كل ما سبق، وهو التعبير الأوضح للقاعدة القانونية الأساس في الفقه الجنائي أن لا جريمة ولا عقاب بدون نص ^(٤٩). ومبدأ التكامل يعني أن المحكمة مكملة للقضاء الوطني ولا تشكل بالتالي خرقاً لسيادة الدول، لأنها لا تشكل كياناً فوق الدول يحل محل القضاء الداخلي. ولقد أشار النظام الأساسي إلى الاختصاص التكميلي للمحكمة في أكثر من مادة ^(٥٠).

ويرمي هذا المبدأ إلى تشجيع الدول على تولي مسؤولية مقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية داخل نطاق قضائها، وذلك للأسباب عدّة، منها: جوهر عمل المحكمة؛ حيث يحدّد العلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية والقضاء الجنائي الوطني، حيث يجعل المحكمة مكملة للقضاء الوطني وليس بديلاً عنه. ويضمن أن الدول تحتفظ بسيادتها في مقاضاة مواطنيها، ولكنه يوفر في الوقت نفسه آلية دولية لمحاسبة مرتكبي الجرائم الدولية في الحالات التي تفشل فيها الدول أو ترفض القيام بذلك.

المبحث الثاني: موانع المسؤولية الدولية وأسبابها في نظام روما

أقرّ نظام روما الأساسي عدداً من الأسباب التي قد تؤدي إلى انتفاء المسؤولية أو الإعفاء من العقوبة، مثل: الدفاع عن النفس، الإكراه، أو انعدام الأهلية العقلية. غير أن النظام رفض بعض المبررات التقليدية كتتفيذ الأوامر الصادرة من الرؤساء العسكريين أو المدنيين، إلا في حالات ضيقة، تعزيراً لمبدأ المحاسبة الفردية وعدم الإفلات من العقاب.

إنّ موانع المسؤولية الدولية هي الظروف التي تُعفي الدولة أو الفرد من تحمل المسؤولية القانونية عن فعل يُعدّ مخالفاً للقانون الدولي. ومن أهم هذه الموانع حالة القوة القاهرة، حيث تحدث أحداث خارجة عن الإرادة البشرية مثل الكوارث الطبيعية التي تمنع تنفيذ الالتزامات القانونية. كذلك، يعد الدفاع المشروع حالة تبرر استخدام القوة وتُعفي الفاعل من المسؤولية إذا كان الرد ضرورياً ومتناسباً مع العدوان الواقع^(٥١).

إضافة إلى ذلك، هناك موانع أخرى مثل تنفيذ أمر شرعي من سلطة مختصة، أو حالة الحرب أو النزاع المسلح التي تخضع لقواعد خاصة في القانون الدولي. إلا أن هذه الموانع لا تعني إعفاءً مطلقاً، بل يجب أن تتوافق مع مبادئ العدالة والإنصاف، بحيث لا تُستغل الموانع للتغطية على الانتهاكات الجسيمة أو الإفلات من العقاب، وهو ما يعزز احترام القانون الدولي وحفظ السلام.

ومن أبرز هذه الموانع وجود عفو سياسي، أو صلح دولي، أو التنازل عن الملاحقة في سياق اتفاقيات سلام، وهو ما يُثير تساؤلات حول تحقيق العدالة، خاصة عدالة الضحايا وحقوقهم في المحاسبة^(٥٢).

فموانع العقاب الدولي تعدّ عن الظروف أو الأسباب التي تحول دون محاكمة أو معاقبة الأفراد أو الدول رغم ارتكابهم أفعالاً مخالفة للقانون الدولي.

المطلب الأول: موانع المسؤولية الدولية الجنائية وتبريراتها

تعدّ المسؤولية الدولية الجنائية أحد أهم الموضوعات في مجال القانون الدولي؛ حيث تهدف إلى محاسبة الأفراد على الجرائم التي تُرتكب ضد الإنسانية، مثل الإبادة الجماعية وجرائم الحرب. ومع ذلك، فإن القانون الدولي يتضمن موانع معينة قد تعفي الأفراد من المسؤولية الجنائية في ظروف محدّدة، لأسباب قد تؤدي إلى موانع المسؤولية الدولية الجنائية، والتبريرات القانونية والأخلاقية المرتبطة بها. والموانع هي تلك الحالة التي في وجودها لا تسند المسؤولية الجنائية للشخص رغم ارتكابه للجريمة، وقد يرجع ذلك إلى حالة الجاني نفسه أو الظروف المحيطة به^(٥٣).

وعليه لا بد من فهم كيفية تحقيق العدالة الدولية في سياق معقد يتضمن الاعتبارات الإنسانية والأخلاقية، والأسباب التي تؤدي إلى انقضاء هذه المسؤولية، ثم ينتقل إلى تحليل التبريرات التي تدعم هذه الموانع.

الفرع الأول: الأسباب الكلية لموانع المسؤولية

الأسباب الكلية لموانع المسؤولية الدولية الجنائية تُعرف بأنّها: مجموعة من الظروف أو الحالات التي تمنع مساءلة الشخص دولياً عن جريمة ارتكبتها، إما بسبب انعدام الأهلية القانونية أو لوجود عذر قانوني عام، بغض النظر عن طبيعة الفعل أو الجريمة^(٥٤).

بمعنى أنّها الظروف التي تجعل الفعل لا يُعد جريمة رغم توافر جميع أركانها الشكلية، وذلك بسبب مشروعيته القانونية الناتجة عن وجود مبرر للفعل^(٥٥).

اعتبر النظام الأساسي للمحكمة أن موانع المسؤولية تقوم في حال توافر شروط معينة في الشخص الذي ارتكب الجرم، وشروط قيام المسؤولية الدولية الجنائية وموانعها تُمثل توازناً دقيقاً بين حماية الضحايا وضمان حقوق المتهمين. لقد حرص القانون الدولي الجنائي على أن تكون أركان المسؤولية واضحة ومؤسّسة على مبادئ راسخة، لكنه في الوقت ذاته منح المتهمين ضمانات قانونية مشروعة لمنع الظلم. وقد أظهرت السوابق القضائية الدولية مدى مرونة هذا النظام وقدرته على مواجهة الجرائم الجسيمة، ولو بعد سنوات من ارتكابها.

ويتضمن هذه الموانع نظام روما الأساسي^(٥٦)، الذي تناول الدفوع الموضوعية؛ مثل الدفاع الشرعي، الضرورة، الإكراه، وتنفيذ الأوامر الصادرة من سلطة شرعية. ويُلاحظ أن هذه الموانع لا تتعلق بعدم التمييز أو المرض العقلي أو السن، بل ترتبط بالفعل ذاته وطبيعته، وهي ما يُطلق عليه الفقه الموانع الموضوعية للمسؤولية^(٥٧).

ويُميّز القانون الدولي الجنائي بين المبررات والأعذار، المبررات (Justifications): تُنفي الركن غير المشروع من الجريمة، وبالتالي تُسقط الجريمة ذاتها. أما الأعذار (Excuses): تُبقي على الطابع غير المشروع للفعل، لكنها تعفي الجاني من العقاب لظروف قاهرة. وقد أشار الأشعل إلى أن: "موانع المسؤولية في القانون الدولي الجنائي لا تُفسّر بشكل فضفاض، لأن ذلك قد يفرّغ المحاكمة الدولية من مضمونها، ويُعامل بحذر بالغ أمام جرائم خطيرة تتصل بالسلم الدولي" (٥٨).

والأسباب التي تحكيها المادة (٣١) من نظام روما متعددة، منها على سبيل المثال: فقدان الإدراك أو الاضطراب العقلي، فالجنون أو العاهة العقلية، وهي حالة يفقد فيها الشخص القدرة على فهم طبيعة أفعاله، أو على التحكم في سلوكه (٥٩)؛ لأن الجنون يُعد من الموانع في القانون الدولي الجنائي، بشرط أن يكون المرض العقلي جسيماً بحيث يُعدم الإرادة أو الإدراك كلياً.

والطفولة أو صغر السن، حيث تطوّرت المسؤولية الجنائية الدولية بشكل كبير، وأصبحت تشمل الأفراد. وقد نصّ نظام روما على أنه لا يسأل الشخص جنائياً إذا كان عمره أقل من ١٨ عاماً وقت ارتكاب الجريمة (٦٠).

إضافة إلى الإكراه المعنوي أو الضغط النفسي الحاد وهو أشبه بعدم التمييز أو فقدان الوعي العقلي. وهذه الأسباب ترتبط بشخص الجاني، وتُعد موانع عامة وشخصية (٦١).

أيضاً السكر أو التخدير غير الإرادي ففي حالة التسمم أو التخدير غير الإرادي، وهو حالة يفقد فيها الشخص القدرة على فهم طبيعة أفعاله، أو على التحكم في سلوكه وتصرفاته، نتيجة لتناوله مواد مسكرة أو مخدرة (٦٢)، ممّا يعدم قدراته على إدراك عدم مشروعية أو طبيعة سلوكه أو قدرته على التحكم في سلوكه بما يتماشى مع مقتضيات القانون، ما لم يكن الشخص قد سكرَ باختياره.

وعليه يُعفى من المسؤولية كل من ثبت أنه وقت ارتكابه للفعل الإجرامي، كان يُعاني من خلل عقلي أو اضطراب نفسي جسيم أفقده القدرة على إدراك طبيعة سلوكه أو عدم مشروعيته، أو منعه من التحكم فيه.

هذه الأسباب تُعرف بأنها "كلية" لأنها تُطبق على جميع أنواع الجرائم الدولية، والمحكمة تحتفظ بسلطة تقديرية في قبول هذه الموانع بناءً على الوقائع، ولا تُقبل تلقائياً بمجرد الادعاء بها. وبعض الأسباب لا تعني انعدام المسؤولية تماماً، بل قد تؤدي إلى تخفيف العقوبة فقط.

الفرع الثاني: الأسباب الموضوعية لموانع المسؤولية

إنّ الأسباب الموضوعية، تتعلق بظروف ارتكاب الجريمة لا بشخص الجاني. وهي ترتبط بالعناصر الموضوعية للجريمة الدولية، مثل شروط الركن المادي أو الركن الخاص في الجريمة، أو السياق القانوني والسياسي الذي ارتكبت فيه الأفعال. ومن الأمثلة على ذلك: عدم توافر حالة نزاع مسلح (في جرائم الحرب) يجعل الفعل خارج نطاق التجريم الدولي. وعدم تحقق النية الخاصة (في جريمة الإبادة الجماعية)، يُعد مانعاً موضوعياً. وعدم ارتباط الفعل بهجوم واسع أو منهجي ضد المدنيين (في الجرائم ضد الإنسانية). وبالتالي، فإن هذه الأسباب لا تعفي الجاني لعيب فيه، بل تُثبت أن السلوك نفسه لا يُشكل جريمة دولية. يُركّز هذا البحث على الأسباب الموضوعية لموانع المسؤولية الدولية الجنائية، كما وردت في نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية، مع تحليل فقهي وقانوني لأبرز تطبيقاتها وتحدياتها.

فالدفاع الشرعي، وهو حقّ الشخص في الدفاع عن نفسه أو عن غيره، أو عن ممتلكاته، ضدّ اعتداء غير مشروع (٦٣)، شرط أن الفعل متناسباً مع الاعتداء (٦٤).

والضرورة، هي حالة يضطر فيها الشخص إلى ارتكاب فعل مجرم لحماية نفسه أو غيره من خطر جسيم وشيك لا يمكن تجنبه بطريقة أخرى (٦٥)؛ أي عندما يُقدم الشخص على ارتكاب فعل مجرم من أجل دفع ضرر أكبر حالاً يهدده، دون أن يكون لديه وسيلة أخرى لتفادي هذا الخطر. مثل من يُقدم على كسر باب منزل لإنقاذ طفل

من الغرق أو من حريق. وهي من الموانع التي يعترف بها القانون الدولي، لكنها تُفسّر بشكل ضيق. وتكون الضرورة سبباً مانعاً للمسؤولية إذا: "كان السلوك هو الوسيلة الوحيدة لتجنب كارثة حتمية، ولم يؤد إلى إحداث ضرر أكبر من الضرر المراد تجنبه" (٦٦).

والإكراه القهري وهو إجبار الشخص على ارتكاب فعل مجرم تحت تهديد جسيم لا يمكن مقاومته (٦٧). وقد نصّ نظام روما على أن المسؤولية لا تقوم إذا كان الفاعل تحت إكراه مادي أو معنوي جعله غير قادر على تفادي ارتكاب الجريمة. فإذا كان السلوك -المدعى بأنه يشكل جريمة في اختصاص المحكمة- قد حدث تحت تأثير إكراه ناتج عن تهديد بالموت أو الشيك أو بحدوث ضرر بدني جسيم مستمر أو وشيك ضد ذلك الشخص أو شخص آخر، وتصرف الشخص تصرفاً لازماً ومعقولاً لتجنب هذا التهديد. شريطة ألا يقصد الشخص أن يتسبب في ضرر أكبر من المراد تجنبه، ويكون ذلك التهديد صادراً عن أشخاص آخرين، أو تشكل بفعل ظروف أخرى خارجة عن إرادة ذلك الشخص. كما حصل مع أحد المتهمين في محكمة يوغوسلافيا الذي ادعى أنه أُجبر على تنفيذ أوامر القتل، لكن المحكمة رفضت الدفع بالإكراه لأنه لم يثبت وجود تهديد وشيك ومباشر، وكان بالإمكان رفض التنفيذ (٦٨).

وامتثال للأوامر الصادر من سلطة شرعية؛ أي الأمر الأعلى، لا يسأل الشخص جنائياً إذا ارتكب الفعل بناءً على أمر من سلطة أعلى، ما لم يكن الأمر غير مشروع بشكل واضح. لا يُقبل دفاع "كنت أنفذ الأوامر" إلا إذا ثبت أن المتهم لم يكن يعلم أن الأمر غير مشروع، وأنه لم تكن له فرصة لرفض التنفيذ، باستثناء الجرائم الخطيرة التي لا يُعتدّ فيها بأي أمر. وأن تنفيذ الأوامر العسكرية أو الحكومية، لا يُقبل الدفع بتنفيذ الأوامر الصادرة عن جهة رسمية كمانع للمسؤولية، إلا إذا توفرت ثلاثة شروط مجتمعة، وهي: وجود واجب قانوني بالطاعة، وعدم العلم بعدم مشروعية الأمر، وألا يكون الأمر واضحاً بأنه غير مشروع (٦٩). ويُستثنى من هذا العذر الأوامر المتعلقة بارتكاب جرائم جسيمة كالإبادة الجماعية أو التعذيب، لأنها واضحة البطلان ولا يمكن تبريرها بوجود أمر صادر عن سلطة عليا (٧٠).

الخلاصة: يتضح أن الأسباب الموضوعية لموانع المسؤولية الجنائية الدولية تُعد استثناءات دقيقة في النظام الجنائي الدولي، لا تُقبل إلا بشروط صارمة. ومن هنا، فإن فهم هذه الموانع وتطبيقها بدقة من قبل القضاء يضمن احترام حقوق الأفراد وشرعية النظام الجنائي. وبالتالي فإن هذه الموانع، رغم مشروعيتها القانونية، إلا أن تفسيرها يجب أن يُضبط ضمن المبادئ الحاكمة لنظام روما الأساسي، خاصة ما يتعلق بحماية الضحايا واحترام العدالة الجنائية الدولية.

وهنا يقتضي الإشارة إلى أنه بالرغم انقضاء المسؤولية الجنائية، إلا أن المسؤولية المدنية قد تظل قائمة، خصوصاً في حالة استعمال الحق أو الضرورة التي تسبب ضرراً للغير (٧١).

المطلب الثاني: التقييم القانوني لفعالية موانع المسؤولية

تُفسر الأسباب الموضوعية للمسؤولية الدولية الجنائية في نطاق ضيق جداً، خاصة عندما تتعلق بجرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية، وذلك حماية للضحايا وضماناً للردع العام. أي مدى تقييد الموانع لحماية المصالح الإنسانية. وقد أكدت المحكمة الجنائية في قضية أوتتوني باغوسورا أن هذه الموانع لا يمكن أن تُستخدم لتبرير الجرائم الجماعية مهما كانت الظروف (٧٢).

وقد أعطى نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية سلطة تقديرية في قبول أو رفض الدفع بالموانع الموضوعية. وقد بينت السوابق القضائية أن المحكمة تميل إلى رفض واسع لتلك المبررات، إلا في حالات ضيقة جداً ومحددة.

وعليه يتضح أن الأسباب الموضوعية لموانع المسؤولية الجنائية الدولية تُعد استثناءات دقيقة في النظام الجنائي الدولي، لا تُقبل إلا بشروط صارمة.

الفرع الأول: التمييز بين الأسباب الكلية والأسباب الموضوعية

موانع المسؤولية الدولية الجنائية هي الظروف أو الأسباب التي تُعفي الشخص من تحمل المسؤولية الجنائية الدولية رغم ارتكابه للفعل الإجرامي، وذلك لوجود مبررات قانونية أو واقعية تمنع اعتبار فعله جريمة بموجب القانون الدولي. أما "الأسباب الكلية" أو العامة لموانع المسؤولية، فهي تلك التي اعترف بها نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية كأسباب مانعة للمسؤولية، وتُطبق على جميع الجرائم الدولية دون حصر. فالتفريق بين الأسباب الكلية والموضوعية ضروري لفهم الإطار العام للمسؤولية الجنائية الدولية، كما أنه يساعد في تصنيف الموانع وتحديد نطاق تطبيقها في الممارسة القضائية الدولية؛ لأن الأسباب الكلية لموانع المسؤولية الدولية الجنائية تُعرف بأنها: مجموعة من الظروف أو الحالات التي تمنع مساءلة الشخص دوليًا عن جريمة ارتكبتها، إما بسبب انعدام الأهلية القانونية أو لوجود عذر قانوني عام، بغض النظر عن طبيعة الفعل أو الجريمة. وطبيعتها ترتبط بشخص الجاني، وليس بالفعل ذاته. وتُعد موانع عامة وشخصية، وتُستند إلى عدم القدرة على التمييز أو الإرادة. يُنظر إليها كـ "أسباب قانونية أو أهلية عامة" تمنع مساءلة الشخص بغض النظر عن ظروف الجريمة^(٧٣).

أما الأسباب الموضوعية لموانع المسؤولية الدولية الجنائية، تُعدّ أَعذاراً أو مبررات ترتبط بظروف الفعل الإجرامي نفسه، رغم تحقق عناصر الجريمة، لكنها تُسقط المسؤولية الجنائية لاعتبارات خاصة، مثل الدفاع الشرعي أو الضرورة. كما يُعدّ انتفاء التميز وحرية الإرادة من الأسباب المسببة لموانع المسؤولية الجنائية في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية^(٧٤). وطبيعتها ترتبط بالفعل، لا بالشخص. وتُعالج حالات يكون فيها الفعل مجرمًا، لكن هناك مبررات قانونية أو أخلاقية تسقط المسؤولية. وتُعدّ أَعذاراً "موضوعية"؛ لأنها تستند إلى السياق الموضوعي للفعل.

ويمكن تلخيص التفرقة بين النوعين أن الأسباب الكلية تتعلق بانتفاء الأهلية أو الإدراك لدى الجاني، مثل الجنون أو صغر السن. تُعدّ "موانع شخصية". بينما الأسباب الموضوعية تتعلق بسياق الفعل الإجرامي ووجود مبرر له، مثل الدفاع أو الضرورة. تُعدّ "موانع موضوعية".

وتُعدّ هذه التفرقة ضرورية لضمان عدالة المحاكمات الجنائية الدولية، وتمكين القضاء من تحديد ما إذا كان السلوك مجرمًا، وما إذا كان مرتكبه مسؤولاً عنه أو لا.

ويُعدّ التمييز بين موانع المسؤولية وموانع العقوبة أمرًا أساسيًا، إذ أن الأولى ترتبط بذات الركن المعنوي للجريمة، في حين أن الثانية تتعلق بعوامل ما بعد ارتكاب الفعل. وقد راعى نظام روما هذا التفصيل بدقة، مما يعكس تطوراً هاماً في تقنين المفاهيم الجنائية الدولية بالمقارنة مع السوابق السابقة، مثل محكمتي نورمبرغ وطوكيو، اللتين لم تعترفا بمعظم هذه الموانع.

تُبرز الحالات المذكورة التوازن الدقيق الذي يسعى القانون الدولي لتحقيقه بين موانع المسؤولية ومبادئ العدالة. في حالة القوة القاهرة، يقر القانون الدولي بوجود ظروف استثنائية قد تعفي الدولة من المسؤولية، وهو أمر منطقي وعادل، لأن الأحداث الخارجة عن إرادة الإنسان لا يمكن تحميله تبعاتها. ومع ذلك، يؤكد القانون الدولي على ضرورة اتخاذ كل الإجراءات الممكنة للحد من الضرر، مما يعكس حرص النظام الدولي على تحقيق العدالة الوقائية والتعويضية.

أما قضية العفو السياسي في اتفاقات السلام، فتسلط الضوء على التحديات التي تواجه تحقيق العدالة في سياقات المصالحة الوطنية. فبينما قد يكون العفو وسيلة ضرورية لإنهاء النزاع وتحقيق الاستقرار، إلا أنه قد يأتي على حساب حق الضحايا في العدالة والمحاسبة، مما يثير جدلاً أخلاقياً وقانونياً حول ما إذا كان يمكن التنازل عن

العقاب في الجرائم الخطيرة. هذا الأمر يضع منظومة العدالة الدولية أمام تحدي ضمان عدم الإفلات من العقاب مع الحفاظ على فرص السلام.

في حالة الدفاع المشروع، يظهر القانون الدولي تقديرًا للحاجة الملحة للدفاع عن النفس، ويمنح حق استخدام القوة في حدود الضرورة والتناسب. إلا أن هذا الحق لا يجب أن يُستخدم ذريعة لتجاوزات أو انتهاكات، لذلك تُجرى تحقيقات دقيقة للتأكد من احترام قواعد القانون الدولي الإنساني، ما يعزز من مبادئ العدالة من خلال ضبط استخدام القوة وعدم السماح بالإفلات من العقاب^(٧٥).

بشكل عام، تُظهر هذه الحالات أن موانع المسؤولية والعقاب ليست مطلقة، بل مشروطة بمبادئ العدالة، التي تتطلب تحقيق توازن بين حماية الحقوق، منع الانتهاكات، وضمان السلم والأمن الدوليين. وهذا يعكس تعقيد تطبيق القانون الدولي في واقع النزاعات المتشابك، ويؤكد على ضرورة تطوير الآليات القضائية لتحقيق العدالة الشاملة.

الفرع الثاني: تحديات تحقيق العدالة في موانع المسؤولية

تُبرز موانع المسؤولية والعقاب في القانون الدولي تحديات جوهرية في تحقيق العدالة الدولية، لا سيما في سياق النزاعات المسلحة والمصالح السياسية المتداخلة. فعلى الرغم من كونها ضرورة موضوعية لضمان عدم تحميل الأطراف مسؤوليات غير عادلة عن أحداث خارجة عن إرادتهم، إلا أن تطبيق هذه الموانع يتطلب رقابة دقيقة ومنهجية شفافة لضمان عدم استغلالها كذريعة للتهرب من المسؤولية.

وفي بعض الأحيان، يُنظر إلى العفو كوسيلة ضرورية لتحقيق الاستقرار والسلام في المجتمعات المنكوبة بالنزاعات، غير أن ذلك قد يُضعف من حقوق الضحايا في الحصول على تعويض مناسب ومحاسبة الجناة، وبالتالي يضعف من مبدأ العدالة التصحيحية.

من جهة أخرى، يُشكل الحق في الدفاع المشروع ركيزة أساسية في القانون الدولي، إلا أن هذه الشرعية ليست مطلقة، ويجب أن تخضع للضوابط التي تمنع التجاوزات والانتهاكات. التحقيقات المستقلة والمحاسبة الفعالة عن الانتهاكات التي قد تحدث في سياق الدفاع تبرز كضمانات لضمان احترام القانون الدولي الإنساني وتحقيق العدالة. كما أن هذه الضوابط تضمن ألا يصبح حق الدفاع ستارًا لتبرير أعمال غير قانونية.

بالتالي، يمكن القول إن موانع المسؤولية والعقاب لا تلغي مبادئ العدالة، بل يجب أن تُطبق ضمن إطار يُوازن بين حماية الأطراف المعنية وتحقيق الإنصاف للضحايا وضمان المساءلة، وهو ما يتطلب تطوير آليات دولية قوية وفعالة تضمن الشفافية والمساءلة.

وقد سلّطت المحكمة الدولية الجنائية الضوء على أهمية التوازن بين المصالحة والعدالة، حيث شدّدت على أن العفو لا يجب أن يغطي الجرائم الأشد خطورة أو يشجع على الإفلات من العقاب.

وعليه يتبين أن موانع المسؤولية الدولية الجنائية لا تعفي الأفراد من العقاب فحسب، بل تسلط الضوء أيضًا على التعقيدات الأخلاقية والقانونية التي تواجه العدالة الدولية. وإن فهم هذه الموانع وتبريراتها يعد أمرًا أساسيًا لضمان تحقيق العدالة في إطار القانون الدولي.

الخاتمة

تمحورت دراستنا في هذا البحث حول موضوع شروط وموانع قيام المسؤولية الجنائية الدولية،

النتائج

- أولى نظام روما أهمية خاصة لمبدأ المسؤولية الجنائية الفردية، فألغى الحصانات، وسأوى بين القادة والمروسين، ووضع منظومة متكاملة للمساءلة تتضمن أنواع الجرائم، أشكال المسؤولية، وشروط المحاكمة، مما جعله مرجعًا أساسيًا في القانون الجنائي الدولي المعاصر.

٢. إن مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية عن الجرائم الدولية يقوم على مساءلة الأفراد عن أفعالهم الإجرامية، بمعزل عن صفتهم الرسمية أو المناصب التي يشغلونها.
٣. لا بد من توافر مجموعة من الشروط الموضوعية والشخصية والقانونية من أجل قيام المسؤولية الجنائية الدولية.
٤. إنّ موانع المسؤولية الدولية هي الظروف التي تُعفي الدولة أو الفرد من تحمل المسؤولية القانونية عن فعل مخالف للقانون الدولي كالقوة القاهرة

التوصيات

١. ضرورة إيلاء موانع المسؤولية الجنائية الدولية الاهتمام اللازم لناعية دراستها، سيما حالة الضرورة، وربطها بالتطبيقات العملية امام المحاكم الجنائية الدولية.
٢. تعزيز التحديد الدقيق لشروط المسؤولية الجنائية الدولية عبر توضيح أركانها القانونية وإزالة الغموض بينها وبين المسؤولية الجنائية الداخلية.
٣. العمل على توحيد الاجتهاد القضائي الدولي وتطويره، نظرا لدوره المهم والفعال في تطبيق شروط وموانع المسؤولية الجنائية الدولية وضمان العدالة.

المصادر

الكتب

- محمد عزيز شكري، القانون الدولي الجنائي، ط ١، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٠.
- أحمد أبو الوفاء، القانون الدولي الجنائي، ط ١، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠.
- أعمر يحيوي، قانون المسؤولية الدولية، الطبعة الاولى، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٩.
- أحمد أبو الوفاء، العدالة الجنائية الدولية في ضوء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة، ط ١، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٦.
- حسين محيدلي، أثر نظام المحكمة الجنائية الدولية على سيادة الدول (في الجرائم التي تدخل ضمن اختصاصها)، ط ١، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٤.
- زانا رفيق سعيد، الأسباب لمستبعدة للمسؤولية الجنائية الدولية، ط ١، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، ٢٠١٦.
- سامي حامد خليفة، المسؤولية الجنائية عن الجرائم الدولية في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ط ١، دار النهضة العربية، ٢٠١٠.
- صالح محمد محمود بدر الدين، المسؤولية الموضوعية في القانون الدولي، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٤.
- ضاري خليل محمود، وباسل يوسف، المحكمة الجنائية الدولية: هيمنة القانون أم قانون الهيمنة، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٣.
- عبد القادر البقيرات، العدالة الجنائية الدولية، معاقبة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية، الطبعة الاولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٥.
- عبد العزيز سرحان، القانون الدولي الجنائي، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٥.
- عبد الله الأشعل، العدالة الجنائية الدولية (المفهوم والتطبيق)، ط ١، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٩.
- عبد العزيز سيف النصر، شرح قانون العقوبات - القسم العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٦.
- عبد الله الأشعل، النظام القانوني للمحكمة الجنائية الدولية، ط ١، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١.

- فوزي أوصديق، القانون الجنائي الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠١٠.
- محمود شريف بسيوني، القانون الجنائي الدولي، الطبعة الاولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١١.
- محمود شريف بسيوني، القانون الجنائي الدولي، ط ١، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٤.
- محمد صبحي نجم، القانون الجنائي الدولي والمسؤولية الجنائية الدولية، ط ١، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٦.
- محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات، القسم العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٣١٢.
- محمد يوسف سلامة، القانون الجنائي الدولي والمسؤولية الجنائية الفردية، ط ١، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٦.
- محمد سامي عبد الحميد، القانون الدولي الجنائي، ط ١، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٢، ص ١٩٠.
- فوزي أوصديق، القانون الجنائي الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠١٠، ص ١٧٠.
- صبحي عبده زهران، المسؤولية الجنائية الدولية في نظام المحكمة الجنائية الدولية الدائمة، ط ١، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٤، ص ٢٧٨.
- ولهي المختار، القانون الدولي الجنائي والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، الطبعة الاولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٢٠.
- عبد الله عبد العزيز الركيان، نظام المحكمة الجنائية الدولية، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٦، ص ١٥٠.
- محمد زكي أبو عامر، القسم العام في قانون العقوبات، ط ١، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص ٣٥٤.
- المراجع الأجنبية
١. ICTR, Prosecutor v. Jean-Paul Akayesu, Case No. ICTR-96-4-T, Judgment, 1998,
- الاتفاقيات الدولية
١. اتفاقية جنيف الرابعة، تاريخ ١٢/٨/١٩٤٩،
- الملحق (البروتوكول) الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف، ١٩٧٧،
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٦/١٢/١٩٦٦.
- الأبحاث والدراسات
١. بول مرقص، الآليات القانونية المتاحة لمحاكمة إسرائيل بعد حرب غزة ٢٠٢٣، مقال منشور في مؤسسة الدراسات الفلسطينية، تاريخ ١٨/١٢/٢٠٢٣.
٢. محمد حربي، المسؤولية الدولية وحق الضحايا في التعويض وإعادة الإعمار (غزة بين العدوان والعدالة)، منشور بتاريخ ٢٤/٣/٢٠٢٥، على موقع: المصري اليوم، اطلع عليه بتاريخ ٢٠/٤/٢٠٢٥.
٣. إبراهيم محمد العناني، إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ("دراسة في ضوء نظام روما (١٩٩٨)، مجلة الأمن والقانون، أكاديمية شرطة دبي، السنة الثامنة، العدد (١)، شهر ١/٢٠٠٠، ص ٢٥٦.
٤. مركز دراسات الوحدة العربية، المسؤولية الجنائية الدولية ودورها في حماية حقوق الإنسان، مقال منشور بتاريخ ٢٨/٢/٢٠٢٠، على موقع: www.caus.org.lb

٥. علي هادي حميدي الشكراوي، مبدأ عدم الإفلات من العقاب ومكافحته في إطار الوثائق الدولية، مقال منشور بتاريخ ٢٤/٧/٢٠٢١، على موقع: شبكة النبا المعلوماتية، <https://annabaa.org>
 > arabic > studies

القرارات الدولية

١. القرار رقم (٨٢٧) لسنة ١٩٩٣، المنشئ للمحكمة الجنائية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة

القوانين

١. نظام روما الأساسي

قانون العقوبات اللبناني

١. (١) أمير يحيوي، قانون المسؤولية الدولية، الطبعة الأولى، دار هومو للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٩، ص ١٥.
٢. (٢) صالح محمد محمود بدر الدين، المسؤولية الموضوعية في القانون الدولي، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١٢.
٣. (٣) أمير يحيوي، قانون المسؤولية الدولية، مرجع سابق، ص ٣٦.
٤. (٤) سبق لمحكمة نورمبرغ المشكلة عام ١٩٤٧، أن تبنت هذا المبدأ، واعتمدته نظام روما أيضاً ونصّ عليه صراحة: يكون للمحكمة اختصاص على الأشخاص الطبيعيين عملاً بهذا النظام. والشخص الذي يرتكب جريمة تدخل في اختصاص المحكمة يكون مسؤولاً عنها بصفته الفردية وعرضة للعقاب. ينظر: حسين محيدلي، أثر نظام المحكمة الجنائية الدولية على سيادة الدول (في الجرائم التي تدخل ضمن اختصاصها)، ط ١، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٤، ص ١٨٦.
٥. (٥) اتفاقية جنيف الرابعة، تاريخ ١٢/٨/١٩٤٩، والملاحق (البروتوكول) الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف، ١٩٧٧، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ٢٠١٧/١١/٢١.
٦. (٦) خصوصاً تلك المنشئة لمحاكم جنائية خاصة، مثل المحكمة الجنائية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة القرار رقم (٨٢٧) لسنة ١٩٩٣.
٧. (٧) بول مرقص، الآليات القانونية المتاحة لمحاكمة إسرائيل بعد حرب غزة ٢٠٢٣، مقال منشور في مؤسسة الدراسات الفلسطينية، تاريخ ١٨/١٢/٢٠٢٣.
٨. (٨) المادة (١٣) من نظام روما الأساسي، نصّت: للمحكمة أن تمارس اختصاصها فيما يتعلق بجريمة مشار إليها في المادة (٥) وفقاً لأحكامها.
٩. (٩) بموجب المواد (٦-٩) من نظام روما الأساسي.
١٠. (١٠) عبد القادر البقيرات، العدالة الجنائية الدولية، معاقبة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٥، ص ٤٣.
١١. (١١) المادة (٣/٢٥) من نظام روما الأساسي.
١٢. (١٢) المادة (٤/٢٥) من نظام روما الأساسي.
١٣. (١٣) ضاري خليل محمود، وباسل يوسف، المحكمة الجنائية الدولية: هيمنة القانون أم قانون الهيمنة، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٣، ص ١٢٨.
١٤. (١٤) المادة (٢٢) من نظام روما الأساسي.
١٥. (١٥) أحمد أبو الوفا، العدالة الجنائية الدولية في ضوء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة، ط ١، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١٣١.
١٦. (١٦) محمود شريف بسبوني، القانون الجنائي الدولي، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١١، ص ٨٨.
١٧. (١٧) المادة (٣/٢٥) من نظام روما الأساسي.
١٨. (١٨) محمود شريف بسبوني، القانون الجنائي الدولي، ط ١، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٢٣.
١٩. (١٩) المادة (٧) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ١٩٩٨.
20. ICTR, Prosecutor v. Jean-Paul Akayesu, Case No. ICTR-96-4-T, Judgement, 1998, p. 45.
٢١. (٢١) المادة (٣٠) من نظام روما الأساسي. ينظر: محمد صبحي نجم، القانون الجنائي الدولي والمسؤولية الجنائية الدولية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٦، ص ٢٤.
٢٢. (٢٢) محمد صبحي نجم، القانون الجنائي الدولي والمسؤولية الجنائية الدولية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٦، ص ١٤٥.
٢٣. (٢٣) المادة (٢٥) من نظام روما الأساسي.

٢٤. (٢٤) أحمد فتحي سرور، الوسيط في شرح قانون الإجراءات الجنائية الدولي، مرجع سابق، ص ٩٠.
25. Cassese, A. (2008). International criminal Law. Op. cit. P 54.
٢٦. (٢٦) أحمد أبو الوفا، القانون الدولي الجنائي، ط ١، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١٠١.
٢٧. (٢٧) المادة (٥) من نظام روما الأساسي حدّدت الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة، وهي: جريمة الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية، جرائم الحرب، جريمة العدوان.
- (٢٨) المادة (٣٠) نصّت على أن المسؤولية لا تقوم إلا إذا توافرت النية والعلم، إلا إذا نُص على خلاف ذلك.
٢٨. (٢٩) المادة (٦) من نظام روما الأساسي.
٢٩. (٣٠) سامي عبد الحميد، القانون الدولي الجنائي وتطبيقاته القضائية، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٤، ص ١١٨.
٣٠. (٣١) حسين محيدلي، أثر نظام المحكمة الجنائية الدولية على سيادة الدول في الجرائم التي تدخل ضمن اختصاصها، مرجع سابق، ص ١٧٨.
٣١. (٣٢) المواد (٢٢-٣٣) من نظام روما الأساسي.
٣٢. (٣٣) أحمد أبو الوفا، القانون الدولي الجنائي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٨٠.
٣٣. (٣٤) هذا المبدأ مكرّس في المادة (٢٢) من نظام روما الأساسي. وفي المادة (١) من قانون العقوبات اللبناني.
٣٤. (٣٥) المادة (٢٣) من نظام روما الأساسي.
٣٥. (٣٦) المادة (٢٣) من نظام روما الأساسي. والمادة (٦) من قانون العقوبات اللبناني.
٣٦. (٣٧) عبد العزيز سرحان، القانون الدولي الجنائي، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١١٠.
٣٧. (٣٨) المادة (٣٤) من نظام روما الأساسي، نصّت: لا يُسأل الشخص جنائيًا بموجب هذا النظام الأساسي عن سلوك سابق لبدء نفاذ النظام. في حين نصّت المادة (١١) من ذات النظام على أنه: «ليس للمحكمة اختصاص إلا فيما يتعلق بالجرائم التي ترتكب بعد بدء نفاذ هذا النظام الأساسي. وهذا المبدأ مكرّس بالمادة (١) و (٦) من قانون العقوبات اللبناني. وبالمادة (١٥) من الإعلان العالمي لشرعة حقوق الإنسان الذي أدرج في مقدّة الدستور. وبالمادة (١٥) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٦/١٢/١٩٦٦، وصاق عليه لبنان.
٣٨. (٣٩) أي قبل تاريخ ٢٠٠٢/٧/١.
- (٤٠) المادة (٢/٢٤) من نظام روما الأساسي.
- (٤١) عدم سقوط الجرائم بتقادم الزمن (مبدأ عدم تقادم الجرائم الدولية)، فلا تسقط الجرائم الدولية بالتقادم، أي أنّ مرتكبي هذه الجرائم يمكن محاكمتهم ومعاقبتهم في أي وقت، بغضّ النظر عن مرور الزمن على ارتكاب الجريمة. لقد نصّ النظام الأساسي بعدم سقوط الجرائم المنصوص عليها فيه، والداخله في اختصاصه، بتقادم الزمن. لذلك تبقى المسؤولية الجنائية قائمة، ولا يمسه تقادم الزمن مهما طالّت المدّة. وهكذا يمكن القول إن المسؤولية الجنائية الفردية هي من القيم المضافة التي جاء بها نظام روما، بحيث تراكمت في تجارب المحاكم الدولية السابقة وتوجت بتضمينها كخاصية امتازت بها.
٣٩. (٤٢) علي عبد القادر القهوجي، القانون الجنائي الدولي، ط ١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٨، ص ١٣٠.
٤٠. (٤٣) أحمد أبو الوفا، القانون الدولي الجنائي، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٧٥.
٤١. (٤٤) محمد حربي، المسؤولية الدولية وحقوق الضحايا في التعويض وإعادة الإعمار (غزة بين العدوان والعدالة)، منشور بتاريخ ٢٤/٣/٢٠٢٥، على موقع: المصري اليوم، اطلع عليه بتاريخ ٢٠/٤/٢٠٢٥.
٤٢. (٤٥) محمد سامي عبد الحميد، القانون الدولي الجنائي، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٢، ص ١٩٠.
٤٣. (٤٦) عبد العزيز سرحان، القانون الدولي الجنائي، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١٠٠.
٤٤. (٤٧) علي عبد القادر القهوجي، القانون الجنائي الدولي، مرجع سابق، ص ١٢٠.
٤٥. (٤٨) فوزي أوصديق، القانون الجنائي الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠١٠، ص ١٥٠.
٤٦. (٤٩) إبراهيم محمد العناني، إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، دراسة في ضوء نظام روما ١٩٩٨، مجلة الأمن والقانون، أكاديمية شرطة دبي، السنة الثامنة، العدد الأول، شهر ١/٢٠٠٠، ص ٢٥٦.
٤٧. (٥٠) الديباجية (الفقرة ١٠).
- ٥١ - Cassese, A. (2008). International criminal law. Op. cit. P. 55.
- ٥٢ - Schabas, W.A. An Introduction to the International Criminal Court, op. cit. P. 137.
- (٥٣) ولهي المختار، القانون الدولي الجنائي والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٢٠، ص ٢٠٨.

- (٥٤) المادة (٣١) من نظام روما الأساسي. ينظر: ولهي المختار، القانون الدولي الجنائي والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، مرجع سابق، ص ٢٠٩.
- (٥٥) محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات، القسم العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٣١٢.
- (٥٦) المادة (٣١) من نظام روما الأساسي.
- (٥٧) محمد يوسف سلامة، القانون الجنائي الدولي والمسؤولية الجنائية الفردية، ط ١، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٦، ص ٢١٠.
- (٥٨) عبد الله الأشعل، العدالة الجنائية الدولية (المفهوم والتطبيق)، ط ١، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ١٩٧.
- (٥٩) فوزي أوصديق، القانون الجنائي الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠١٠، ص ١٧٠.
- (٦٠) المادة (٢٦) من نظام روما الأساسي.
- (٦١) زانا رفيق سعيد، الأسباب لمستبعدة للمسؤولية الجنائية الدولية، ط ١، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، ٢٠١٦، ص ١٤٥.
- (٦٢) محمد سامي عبد الحميد، القانون الدولي الجنائي، مرجع سابق، ص ٢٠٠.
- (٦٣) محمود شريف بسيوني، القانون الجنائي الدولي، مرجع سابق، ص ٤٠.
- (٦٤) عبد الله الأشعل، النظام القانوني للمحكمة الجنائية الدولية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١، ص ١٣٤.
- (٦٥) محمد عزيز شكري، القانون الدولي الجنائي، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٧٠.
- (٦٦) المادة (١/٣١-د) من نظام روما الأساسي.
- (٦٧) أحمد أبو الوفاء، القانون الدولي الجنائي، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٩٠.
- (٦٨) ICTR and ICTY Judgments: Akayesu, Erdemović, Milošević, Taylor, Bashir.
- (٦٩) المادة (٣٣) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.
- (٧٠) عبد الله عبد العزيز الركبان، نظام المحكمة الجنائية الدولية، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٦، ص ١٥٠.
- (٧١) محمد زكي أبو عامر، القسم العام في قانون العقوبات، ط ١، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص ٣٥٤.
٧٢. ICTR, Prosecutor v. Bagosora et al., Case No. ICTR-98-41-T, 2008
- (٧٣) عبد العزيز سيف النصر، شرح قانون العقوبات - القسم العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٢٠٢.
- (٧٤) مركز دراسات الوحدة العربية، المسؤولية الجنائية الدولية ودورها في حماية حقوق الإنسان، مقال منشور بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٢٨، على موقع: <https://caus.org.lb>، الزيارة ٢٠٢٣/٥/٢٢.
- (٧٥) علي هادي حميدي الشكرائي، مبدأ عدم الإفلات من العقاب ومكافحته في إطار الوثائق الدولية، مقال منشور بتاريخ ٢٠٢١/٧/٢٤، على موقع: شبكة النبا المعلوماتية، <https://annabaa.org> > arabic > studies، الزيارة ٢٠٢٥/١٢/٢٨.

دور الحكومات الإلكترونية في مكافحة الفساد

الباحث: م.م مروان جعفر صادق

الأستاذ الدكتور إبراهيم موسى زاده

أستاذ القانون العام والعلوم السياسية/ جامعة طهران

E.mousazadeh@ut.ac.ir

المستخلص

تلعب الحكومة الإلكترونية دوراً محورياً في مكافحة الفساد الإداري والمالي وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات الحكومية، من خلال اعتمادها على توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم الخدمات العامة وإدارة العمليات الإدارية المختلفة. إذ تسهم هذه الحكومة في تقليل التدخل البشري المباشر في الإجراءات الإدارية، والذي يُعد من أبرز أسباب انتشار الفساد، كما تتيح توثيق المعاملات والقرارات بصورة إلكترونية منظمة وقابلة للتتبع والمراجعة في أي وقت، الأمر الذي يحد من إساءة استخدام السلطة ويقلل من فرص الرشوة والمحسوبية.

وتعمل الحكومة الإلكترونية على تحسين كفاءة الإدارة العامة عبر تسريع إنجاز المعاملات، وخفض التكاليف التشغيلية، ورفع مستوى جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، مما يعزز الثقة بين المواطن والمؤسسات الحكومية. غير أن نجاح تطبيق الحكومة الإلكترونية يتطلب توافر بنية تحتية تقنية متطورة، وإطاراً تشريعياً وقانونياً داعماً، فضلاً عن تأهيل الموارد البشرية ونشر ثقافة النزاهة والالتزام بالقيم الأخلاقية داخل المؤسسات، إلى جانب الدعم الجاد من القيادات الإدارية وصنّاع القرار لضمان تحقيق أهداف التحول الرقمي في مكافحة الفساد.

الكلمات المفتاحية: الحكومة الإلكترونية - الفساد - الشفافية - الإدارة العامة - التكنولوجيا

Abstract

E-government plays a pivotal role in combating administrative and financial corruption and in promoting the principles of transparency and accountability within governmental institutions through its reliance on information and communication technologies in the delivery of public services and the management of various administrative processes. It contributes to reducing direct human intervention in administrative procedures, which is considered one of the main causes of the spread of corruption. Moreover, it enables the documentation of transactions and decisions in an organized electronic manner that is traceable and subject to review at any time, thereby limiting the abuse of authority and reducing opportunities for bribery and favoritism.

E-government also works to improve the efficiency of public administration by accelerating the completion of transactions, reducing operational costs, and enhancing the quality of services provided to citizens, which in turn strengthens trust between citizens and government institutions. However, the successful implementation of e-government requires the availability of advanced technical

infrastructure, a supportive legislative and legal framework, as well as the qualification of human resources and the promotion of a culture of integrity and adherence to ethical values within institutions, in addition to serious support from administrative leaders and decision-makers to ensure the achievement of digital transformation objectives in combating corruption.

Keywords: E-Government- Corruption- Transparency- Public Administration- Technology

المقدمة

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولات غير مسبوقة في جميع المجالات، خاصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي غيرت جذرياً طريقة إدارة الحكومات لعلاقاتها مع المواطنين وتنظيم مواردها. لقد أدى هذا التطور إلى ظهور الحكومة الإلكترونية، وهو مفهوم يتجاوز مجرد استخدام التكنولوجيا في تقديم الخدمات، ليصبح استراتيجية متكاملة لتحسين كفاءة الإدارة العامة، وزيادة الشفافية، وتعزيز النزاهة المؤسسية.

في الماضي، كانت الإدارة الحكومية تعتمد بدرجة كبيرة على المعاملات الورقية والإجراءات البيروقراطية المعقدة، وهو ما يفتح الباب أمام الممارسات الفاسدة ويجعل الرقابة صعبة وغير فعالة. هنا تأتي أهمية الحكومة الإلكترونية، التي تقلل من التدخل البشري المباشر في الإجراءات، وتتيح توثيق كل عملية رقمياً بطريقة يسهل تتبعها ومراجعتها، ما يحد بشكل طبيعي من فرص الفساد.

الفساد، كما هو معروف، يمثل استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية على حساب المصلحة العامة، وهو ظاهرة تقوّض التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتضعف ثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية. ومن هذا المنطلق، أصبحت الحكومة الإلكترونية أداة أساسية لتعزيز النزاهة والشفافية، إذ تسمح بالتحكم في العمليات الإدارية ومراقبتها بدقة، سواء من حيث الموارد المالية أو القرارات الإدارية أو الخدمات المقدمة للمواطنين.

تشير الدراسات إلى أن تبني الحكومة الإلكترونية يساهم في تحسين أداء المؤسسات الحكومية، ويحد من الفساد عبر ثلاث آليات رئيسية: تقليص البيروقراطية، زيادة الشفافية، وتسهيل الرقابة والتدقيق الرقمي. وعلى المستوى العالمي، تُعد تجارب دول مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية نموذجاً حياً لقدرة التحول الرقمي على تقليص الممارسات الفاسدة ورفع كفاءة الأداء الحكومي، مما يبرهن على أن التكنولوجيا ليست غاية بحد ذاتها، بل وسيلة لتحسين جودة الإدارة العامة وحماية المال العام.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية دراسة دور الحكومة الإلكترونية في مكافحة الفساد من خلال تأثيرها المتعدد الأبعاد على المجتمع والدولة. على البعد الاقتصادي، يساهم الحد من الفساد في ترشيد الإنفاق وتحسين استثمار الموارد العامة، مما ينعكس إيجاباً على التنمية الوطنية ويعزز النمو المستدام. أما على البعد الاجتماعي، فتعزز الحكومة الإلكترونية الشفافية وتزيد من ثقة المواطنين بالمؤسسات الحكومية، كما تقلل من مظاهر الاستياء الشعبي الناتج عن الممارسات الفاسدة. ومن الناحية الإدارية والقانونية، يوفر التحول الرقمي آليات دقيقة للرقابة والمتابعة، ويجعل عمليات التدقيق والمراجعة أكثر كفاءة وسرعة، بما يدعم تحقيق النزاهة في العمل الحكومي. كما يحمل البعد الأكاديمي والبحثي أهمية كبيرة، إذ يمنح فهم العلاقة بين التكنولوجيا الحديثة والإدارة العامة، ويساعد في استكشاف أفضل الممارسات الدولية التي يمكن تبنيها محلياً لتعزيز فاعلية الحكومة الرقمية ومكافحة الفساد بشكل عملي وفعال.

إشكالية الدراسة:

على الرغم من الانتشار الواسع لمبادرات الحكومة الإلكترونية في العديد من الدول، لا تزال هناك فجوة بين الإمكانيات النظرية لهذه الحكومة وقدرتها الفعلية على الحد من الفساد. يشكل الفساد عائقاً أساسياً أمام التنمية المستدامة، والحكومات تبحث عن أدوات مبتكرة لمكافحته. في هذا السياق، تقدم الحكومة الإلكترونية فرصة واعدة، لكنها تواجه تحديات متعددة تتعلق بكفاءة التنفيذ، ومدى التزام المسؤولين بالقوانين والأخلاقيات، فضلاً عن الثقافة المؤسسية التي قد تعيق التغيير الرقمي. ففي بعض الحالات، رغم توفر الأنظمة الرقمية، يمكن للثغرات التقنية أو ضعف الرقابة أن تسمح بممارسات فاسدة أو استغلال النظام لأغراض شخصية، ما يضعف من فاعلية الحكومة الإلكترونية.

من هنا يطرح هذا البحث السؤال المحوري:

إلى أي مدى يمكن للحكومة الإلكترونية أن تكون أداة فعالة في مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية داخل المؤسسات الحكومية، مع الأخذ في الاعتبار التحديات التقنية والإدارية والثقافية التي قد تواجه تطبيقها؟

فرضية الدراسة:

تنطلق فرضية البحث من أن الحكومة الإلكترونية قادرة على الحد من مظاهر الفساد بشكل ملحوظ، من خلال ثلاث آليات رئيسية: تعزيز الشفافية، توثيق المعاملات الرقمية، وتقليل التدخل البشري المباشر في العمليات الإدارية. ومع ذلك، فإن فاعلية هذه الحكومة مرتبطة بعدة عوامل، أهمها جاهزية البنية التحتية التقنية، التزام المسؤولين بالقوانين والممارسات الأخلاقية، والثقافة المؤسسية التي تشجع على استخدام الأدوات الرقمية بفعالية. بناءً على ذلك، يمكن القول إن الحكومة الإلكترونية تشكل أداة استراتيجية مهمة لمكافحة الفساد، لكنها ليست الحل الوحيد، بل جزء من منظومة متكاملة تتطلب توافقاً بين التقنية والسياسات والموارد البشرية.

منهج الدراسة:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي بطريقة سردية، حيث يبدأ بتوضيح مفهوم الحكومة الإلكترونية وتطورها، ثم دراسة دورها في مكافحة الفساد من خلال تحليل الدراسات السابقة، الإحصاءات الرسمية، والتقارير الدولية ذات الصلة. كما يتم مقارنة التجارب الدولية الناجحة والفاشلة لفهم العوامل التي تؤثر على فعالية الحكومة الرقمية، مع التركيز على استخراج الدروس المستفادة وتقديم توصيات عملية يمكن تطبيقها لتعزيز الشفافية والنزاهة في الإدارة العامة.

المطلب الأول

المحددات العامة للحكومة الإلكترونية

شهدت المجتمعات الحالية ثورة هائلة ونقلة نوعية في مختلف الأصعدة وخاصة العلمية والتقنية منها التي لعبت دوراً كبيراً في تطوير حياة الأفراد والدول وبشكل لا يمكن تجاهله، لا بل وأصبحت من الأسس التي يعول عليها في تحقيق أهداف التنمية على اختلاف أشكالها، وهذا التطور انعكس على الإدارة العامة التي تعتبر الأساس لأية عملية تنمية تسعى الدولة إلى تحقيقها.

وقد سعت الإدارات العامة في أغلب الدول بشكل عام إلى إدخال التكنولوجيا في مفاصل الإدارة، وأصبحت تعتمد على الوسائل الحديثة والتكنولوجيا للانطلاق لمفهوم الإدارة الحديثة، وبالتالي التحول نحو مفهوم جديد يدعى بالحكومة الإلكترونية.

بناءً على ما تقدم سنقسم هذا المطلب إلى فرعين: الفرع الأول سنخصصه للبحث في تعريف الحكومة الإلكترونية، أما الفرع الثاني سنخصصه للبحث في طبيعة إدارة المرفق بعد تطبيق الحكومة الإلكترونية.

الفرع الأول

تعريف الحكومة الإلكترونية

شهد القطاع التكنولوجي في العراق، شأنه شأن بقية القطاعات، تراجعاً ملحوظاً نتيجة الحصار الاقتصادي الذي فرض خلال تسعينيات القرن الماضي، حيث عانى من الإهمال وغياب الدعم. وفي ظل تلك المرحلة، برزت مجموعة من الظروف والتحديات التي أسهمت في توجيه الاهتمام نحو تبني التكنولوجيا، بوصفها خياراً أساسياً لتقديم الخدمات العامة، الأمر الذي جعل الاعتماد عليها ضرورة حتمية وواقعاً لا يمكن تجاوزه^(١). يرتكز مشروع الحكومة الإلكترونية في العراق على ثلاثة محاور رئيسة تشكل معاً منظومة إلكترونية متكاملة. يمثل المحور الأول بوزارة العلوم والتكنولوجيا التي تتولى دور القيادة والريادة، وتساندها وزارة الاتصالات بوصفها الجهة المالكة للبنية التحتية المتمثلة بالشبكة الوطنية للاتصالات السلكية واللاسلكية ذات السرعات العالية. أما المحور الثالث فيتمثل بوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، من خلال المركز الوطني للاستثمارات والتطوير الإداري، الذي يتولى تبسيط دورة حياة المستندات وتحويلها من الإجراءات الورقية التقليدية إلى العمل الإلكتروني.

وقد أسندت مهمة إنشاء الحكومة الرقمية في العراق إلى وزارة العلوم والتكنولوجيا، حيث أنشئت فيها دائرة متخصصة حملت اسم «دائرة تكنولوجيا المعلومات». وتتولى هذه الدائرة تنفيذ الصلاحيات المحددة في النظام الداخلي رقم (٤) لسنة ٢٠٠٥، والتي تشمل تطبيق تقنيات المعلومات، وتنظيم تبادلها، وتوحيد قواعد البيانات الخاصة بدوائر الوزارة، فضلاً عن الإشراف على مشروع الحكومة الإلكترونية في العراق، بما يسهم في تقليص الفجوة الرقمية بين العراق والدول المتقدمة في هذا المجال وبدأت دائرة تكنولوجيا المعلومات ممارسة أعمالها في شهر تشرين الأول من عام ٢٠٠٣، وعلى إثر ذلك جرى تشكيل هيئة تنسيقية للإشراف على نشاطها، ضمت في عضويتها ممثلين عن عدد من الوزارات العراقية العاملة في قطاع المعلومات^(٢). تباينت آراء الفقهاء بشأن وضع تعريف موحد لمفهوم الحكومة الإلكترونية، إذ اتجه بعضهم إلى تحديد مفهوم الحكومة الرقمية بالاستناد إلى الوسائل والتقنيات المعتمدة في تقديم الخدمة العامة. ووفق هذا الاتجاه، تُعرف الحكومة الإلكترونية بأنها توظيف تقنيات المعلومات الرقمية في إنجاز المعاملات الإدارية وتقديم الخدمات المرفقية، إلى جانب تعزيز التواصل مع المواطنين على نحو يرسخ الممارسات الديمقراطية، وذلك من خلال الاعتماد على شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) فضلاً عن شبكات المعلومات الداخلية، بما يحقق الأهداف المرجوة من هذا التوجه^(٣).

- تم تعريف الحكومة الإلكترونية انطلاقاً من دورها في ترشيد الوقت والجهد وخفض التكاليف، إذ اعتبروا الحكومة الإلكترونية قدرة المؤسسات والأجهزة الحكومية على تقديم الخدمات للأفراد وإنجاز المعاملات بكفاءة عالية وسهولة ودقة، وبما يتطلب موارد وجهوداً وتكاليف أقل مقارنة بالأساليب التقليدية^(٤).

- وعرف الدكتور العباس بدران الحكومة الرقمية بأنها الصورة المقابلة للحكومة الحقيقية أو التقليدية، مع وجود اختلاف جوهري بينهما، يتمثل في أن الحكومة الرقمية يعتمد عملها على الشبكات الإلكترونية والأنظمة المعلوماتية، في حين تمثل الحكومة التقليدية الصيغة الأولى لممارسة وظائف المؤسسات وأعمالها^(٥).

الفرع الثاني

طبيعة إدارة المرفق بعد تطبيق الحكومة الإلكترونية

أدى تطبيق الحكومة الإلكترونية إلى تغيير أسلوب إدارة المرفق العام، إذ لم يعد يُدار بصورة مباشرة كما في السابق، بل أصبح يعتمد على آليات إلكترونية مستندة إلى التطور التقني العالمي. وقد جاء هذا التحول نتيجة

الانتقال من النظم الورقية التقليدية إلى النظم الرقمية في تسير شؤون المرافق العامة، مما جعل استخدام التكنولوجيا الحديثة من قبل الإدارة العامة وسيلة أساسية لممارسة مهامها الإدارية بشكل غير مباشر^(١). تعددت التعريفات الفقهية لمفهوم الإدارة غير المباشرة، إذ ذهب بعض الفقه إلى اعتبارها اعتماد الإدارات الحكومية على الوسائل الرقمية الحديثة في تقديم الخدمات العامة إلكترونياً، وتعزيز التواصل مع طالبي هذه الخدمات بصورة أكثر ديمقراطية، وذلك من خلال استخدام قنوات اتصال موحدة. في حين اتجه رأي فقهي آخر إلى تعريفها على أنها تبسيط أداء الإدارة الحكومية لمهامها في تقديم الخدمات العامة عبر توظيف التطور التقني في مجال المعلومات^(٢).

اتجه بعض الفقه إلى تعريف الإدارة غير المباشرة على أنها العمل الذي يستند إلى القدرات المتميزة للإنترنت في تخطيط وتنظيم وتوجيه ومراقبة الموارد والإمكانات الأساسية للشركة أو المؤسسة، دون قيود جغرافية، بهدف تحقيق الأهداف المرجوة بكفاءة وفاعلية^(٣).

الإدارة غير المباشرة تقوم على ثلاثة محاور رئيسية تتكامل مع بعضها لتحقيق فعالية العمل الحكومي الإلكتروني. أولاً، يتم وضع جميع النشاطات والخدمات في الموقع الرسمي للحكومة الإلكترونية، ليصبح بمثابة مجمع مركزي يضم الدوائر الحكومية المختلفة. ثانياً، يتيح هذا الموقع للجمهور الوصول إلى الخدمات على مدار الساعة، بما يضمن استمرارية التواصل وتقديم الخدمة دون توقف. ثالثاً، يساهم هذا النظام في تحقيق سرعة وكفاءة الربط بين الدوائر الحكومية المختلفة، بما يعزز التواصل المستمر وسلاسة الأداء بين الجهات.

ولا يقتصر الأمر على هذه الركائز التقنية، بل يتطلب أيضاً توفير بنية تحتية متطورة مرتبطة بالشبكة العنكبوتية، إضافة إلى العنصر البشري المؤهل والمدرب، الأمر الذي يستلزم عقد دورات تدريبية وتأهيل علمي للموظفين في مجال إدارة المعلومات. كما يشترط أن تصاحب هذه العملية تشريعات خاصة بالحكومة الإلكترونية، تضمن حماية الإدارة غير المباشرة من أي اختراق أو اعتداء على المعلومات، مع التأكيد على أن الوصول إلى البيانات يكون مقصوراً على الأشخاص المخولين قانونياً، بما يحافظ على سرية المعلومات ويعزز الأمن المعلوماتي^(٤).

تتميز الإدارة غير المباشرة بالاعتماد الكامل على الحاسب الآلي، الذي يوفر نتائج دقيقة لا تخلو من اليقين، مما يقلل من الأخطاء المرتبطة بالطرق التقليدية. كما يساهم العمل الإداري الإلكتروني في تجنب المشاكل المرتبطة بالأرشفة الورقية، مثل ضياع المستندات أو تلفها مع مرور الوقت، حيث تتيح حلول الأرشفة الإلكترونية حفظ المستندات بشكل آمن ومنظم. هذا التحول يقلل من أعباء التخزين الورقي بشكل كبير، ويعزز كفاءة عمل المرفق العام، ويجعل تقديم الخدمات أكثر سرعة ودقة وموثوقية^(٥).

الإدارة غير المباشرة مكنت المواطن من الوصول إلى الخدمات إلكترونياً من أي موقع دون الحاجة لزيارة المقرات الحكومية، كما توفر المنصة معلومات شاملة عن أنشطة المؤسسات العامة والأنظمة القانونية المنظمة لها، ما يعزز وضوح الإجراءات ويحقق قدراً أكبر من الشفافية^(٦).

نتيجة الإدارة غير المباشرة تقديم الخدمات على مدار الساعة دون انقطاع، حيث لم تعد هناك أوقات محددة للعمل، بل أصبح اليوم كله متاحاً للوصول إلى الخدمة. وتتميز هذه الخدمات بالسرعة العالية نتيجة تدفق البيانات الرقمية عبر الحاسب الآلي، مما يختصر الوقت ويقلل الجهد على المواطن بشكل كبير^(٧).

وبالاستفادة من السرعة وسهولة الوصول التي توفرها الإدارة غير المباشرة، تأتي قدرتها على تبسيط الإجراءات بشكل أكبر من خلال المؤسسة الشبكية الذكية، حيث توظف المعرفة الرقمية لتسهيل إنجاز المعاملات في دقائق معدودة. بهذا الأسلوب، يمكن للمواطن التفاعل مع الخدمات دون الاعتماد على الموظف، وتستمر الخدمة بلا انقطاع إلا عند حدوث أي عطل في النظام^(٨).

تكتسب الإدارة غير المباشرة أهمية على المستوى القومي لما لها من دور في تعزيز النمو الاقتصادي الوطني. فالبنية التحتية للحكومة الإلكترونية تتيح فرصاً للمشاريع للعمل والاستثمار في قطاع التكنولوجيا، وتساهم في تكوين كوادر فنية متخصصة. كما تساعد الإدارة غير المباشرة في تخطي العقبات التي تواجه حركة الصادرات، وتسهل الوصول إلى الأسواق العالمية، من خلال دعم التسوق الدولي وتحليل الأسواق وتلبية احتياجات العملاء بسرعة. إضافة إلى ذلك، تساهم في تسريع عمليات التعاقد وزيادة الصادرات، ما يؤدي إلى دخول العملة الأجنبية، وبالتالي دعم وتنمية الاقتصاد الوطني بشكل ملموس^(١٤).

أما على صعيد المرافق العامة، فإن الإدارة غير المباشرة تساهم في تقليل تكاليف إنشاء الأبنية وتجهيزاتها، وتقليل عدد الموظفين واختصار الإجراءات الإدارية. كما تمكن إدارة المرفق من توجيه الإنتاج بما يتوافق مع احتياجات ورغبات المستفيدين، إذ توفر معلومات دقيقة عن متطلباتهم، ما يتيح تصميم الخدمات والمنتجات بشكل أكثر فعالية ويزيد من الأرباح. إضافة إلى ذلك، يقل الاعتماد على التعامل النقدي الورقي بفضل استخدام الحاسب الآلي، مما يحل مشاكل الجمع والإحصاء للأموال الناتجة عن أنشطة المرفق^(١٥).

أسهم التحول إلى الإدارة غير المباشرة في الارتقاء بالواقع الإداري بشكل ملحوظ، حيث انعكس ذلك إيجابياً على جودة القرارات المتخذة وسير عمليات التعاقد ضمن بيئة العمل الإلكتروني، بما يضمن تحقيق المصلحة العامة بأفضل صورة ممكنة^(١٦).

المطلب الثاني

فعالية الحكومة الإلكترونية في الحد من انتشار الفساد

يُعد الفساد من أخطر الظواهر التي تهدد استقرار المؤسسات الحكومية والنمو الاقتصادي والاجتماعي في الدول المختلفة، فهو يؤدي إلى استنزاف الموارد العامة، ويضعف الثقة بين المواطن والدولة، ويعرقل مسيرة التنمية المستدامة. وفي ظل التطورات التقنية المتسارعة في مجالات المعلومات والاتصالات، برزت الحكومة الإلكترونية كأداة مبتكرة لتعزيز النزاهة والشفافية وتحسين جودة الإدارة العامة^(١٧).

تعتمد الحكومة الإلكترونية على الرقمنة الكاملة للعمليات الإدارية وتوظيف التكنولوجيا في تقديم الخدمات، مما يقلل من التدخل البشري المباشر الذي يمثل غالباً أحد مصادر الفساد. إذ تتيح الأنظمة الرقمية توثيق جميع المعاملات والمعاملات المالية والإدارية بشكل إلكتروني، يسهل تتبعها ومراجعتها من قبل الأجهزة الرقابية الداخلية والخارجية. كما توفر هذه الأنظمة قاعدة بيانات دقيقة تساعد في كشف أي مخالفات محتملة، وبالتالي تقليل فرص الممارسات الفاسدة بشكل كبير.

بناءً على ماتقدم سنقسم هذا المطلب إلى فرعين: سنخصص الفرع الأول للبحث في دور تطبيقات الحكومة الإلكترونية في الحد من الفساد، أما الفرع الثاني سنخصصه للبحث في التطبيقات العملية للحكومة الإلكترونية

في العراق

الفرع الأول

دور تطبيقات الحكومة الإلكترونية في الحد من الفساد

أصبح تنفيذ المعاملات إلكترونياً يمثل الركيزة الأساسية في العمل الإداري ضمن الحكومة الإلكترونية، إذ باتت هذه الطريقة من أبرز الوسائل التي تمارس من خلالها إدارة المرفق صلاحياتها في إبرام العقود واتخاذ القرارات الإدارية. وبذلك، أحدث تبني نظام الحكومة الإلكترونية تأثيراً ملموساً على المرفق فيما يتعلق بالعمل القانوني، ما يستدعي توضيح التطورات التي طرأت على كل من القرار الإداري الإلكتروني والعقد الإداري الإلكتروني..

أولاً- القرار الإداري الإلكتروني:

إن القرارات الإدارية تمثل أداة أساسية لممارسة السلطة في المرفق وتحقيق وظائفه، ومن هنا برزت الحاجة لتحديثها وتكييفها مع نظام الحكومة الإلكترونية لضمان سرعة التنفيذ ودقة العمل في البيئة الرقمية^(١٨). يُعد القرار الإداري فعلاً قانونياً نهائياً تصدره الجهة الإدارية بإرادتها المستقلة، استناداً إلى السلطات المخولة لها وفق الأنظمة والقوانين المعمول بها، ويكون ملزماً لها. ويهدف هذا القرار إلى إنشاء أو تعديل أو إلغاء حق أو التزام قانوني معين، خدمة للمصلحة العامة^(١٩).

مع التوسع في تطبيقات الحكومة الإلكترونية، أصبح النشاط الإداري يُمارس بوسائل إلكترونية، مثل البريد الإلكتروني، مما أتاح للإدارة إصدار قراراتها بطريقة رقمية، وهو ما عُرف بالقرار الإداري الإلكتروني. عرفه بعض الفقه على أنه: تلقي الإدارة العامة للطلب الإلكتروني عبر موقعها، وإظهار إرادتها الملزمة في إصدار القرار، وتوقيعه إلكترونياً، وإبلاغ صاحب الشأن عبر بريده الإلكتروني وفق سلطاتها القانونية بهدف إحداث أثر قانوني يحقق المصلحة العامة. وعرفه آخرون ببساطة على أنه مستند إلكتروني يعكس إرادة الإدارة لإحداث أثر قانوني^(٢٠).

وفق بعض الفقه، يبقى القرار الإداري الإلكتروني مطابقاً للقرار التقليدي من حيث الشروط والأثر القانوني، ويختلف فقط في الوسيلة المستخدمة لإصداره، إذ يتم عبر الوسائل الإلكترونية بهدف إنشاء أو تعديل أو إلغاء مركز قانوني معين^(٢١).

في هذا الإطار، ينبغي أن يحتوي القرار الإلكتروني على جميع مقومات القرار التقليدي، فيصدر عن إرادة الإدارة المنفردة، ويتوافر فيه شروط الصحة من حيث الشكل، الإجراءات، المشروعية في المحل والسبب، والغاية في تحقيق المصلحة العامة، كما يجب أن يصدر عن الجهة المختصة. ولضمان العلم به، يتم نشر القرار إلكترونياً، إذ يصبح النشر ضرورياً لنفاذه؛ فإذا كان القرار فردياً، يُخطر صاحب الشأن عبر بريده الإلكتروني، أما إذا كان قراراً تنظيمياً، فيتم نشره في الصحف الإلكترونية ليُطلع عليه الجميع ويُحقق العلم للغير^(٢٢).

وبذلك يخضع القرار الإداري الإلكتروني لنفس القواعد القانونية التي تحكم القرار التقليدي، إذ يظل معتقفاً به كعمل قانوني صادر عن سلطة إدارية وطنية، ويُحدث تغييرات في مركز قانوني معين، حتى وإن لم يُدوّن على ورق مادي ملموس^(٢٣).

يبرز في القرار الإداري الإلكتروني سهولة إعداده واتخاذ، إذ تساعد أتمتة المكاتب ونظم المعلومات الأشخاص المختصين على إعداد القرار بشكل سريع ودقيق، وتعرف هذه التسهيلات بـ«نظم مساندة القرار». ويختلف القرار الإلكتروني عن التقليدي من حيث الاختصاص، لأن الحاسوب يشارك في عملية صياغته، ومن حيث الشكل، إذ حل النشر الإلكتروني محل النشر في الجريدة الرسمية، وذلك عبر وسائل إلكترونية متخصصة تُعرف باسم «أنظمة الأتمتة» المستخدمة في صناعة القرارات الإدارية^(٢٤).

إلى جانب دور أنظمة الأتمتة في إعداد القرار الإداري، غالباً ما تقوم الآلة نفسها بتنفيذه، كما في حالة خدمة الصراف الآلي، حيث ينفذ الحاسب أوامر الصرف عبر الوسيط الإلكتروني المؤتمت دون الحاجة لتدخل الموظف أو إشرافه المباشر^(٢٥).

ثانياً- العقد الإداري الإلكتروني:

يرى الفقه أن العقد الإداري الإلكتروني هو اتفاق يُبرم إلكترونياً بين جهة عامة وشخص آخر، سواء كان عاماً أو خاصاً، لتنظيم وتسيير المرفق العام، ويخضع لأحكام القانون العام، مع شروط استثنائية تختلف عن المعاملات الإلكترونية في القانون الخاص^(٢٦).

مشكلة زمن التعاقد الإداري الإلكتروني:

في العقد الإداري الإلكتروني، يتحقق إبرام العقد من خلال تبادل الإيجاب والقبول، ويختلف توقيت انعقاد العقد حسب طريقة التعامل مع القبول. فقد يُعتبر العقد منعقدًا بمجرد صدور القبول المطابق للإيجاب، بغض النظر عن علم الطرف الموجب به أو رغبته في العدول. وفي حالات أخرى، ينظر إلى العقد على أنه ينعقد بمجرد إرسال القبول، بحيث يصبح نهائيًا لا يمكن التراجع عنه، حتى وإن لم يدرك الطرف الموجب وصوله بعد. كما يمكن أن يُعتبر العقد قائمًا عند وصول القبول فعليًا إلى الطرف الموجب، وبعد هذه اللحظة لا يحق للمرسل التراجع عن قبوله، دون الحاجة إلى إثبات علم الموجب بوصول القبول^(٢٧).

إثبات العقد الإلكتروني:

لا يُعتبر العقد مبرمًا إلا بعد توقيع طرفيه، ومع تطور أساليب التعاقد أصبح من الضروري تطوير طرق التوقيع نفسها، فظهر التوقيع الإلكتروني كبديل للتوقيع التقليدي، حيث يضمن هذا النوع من التوقيع إثبات هوية الشخص المتعاقد ويلزمه بمضمون العقد بشكل قانوني^(٢٨).

عرّف قانون الأونسترال التوقيع الإلكتروني على أنه بيانات إلكترونية مدرجة في رسالة بيانات، أو مضافة إليها، أو مرتبطة بها منطقيًا، تُستخدم لتحديد هوية الموقع وللتعبير عن موافقته على المعلومات الواردة في رسالة البيانات^(٢٩).

تتعدد طرق التوقيع الإلكتروني لتلبية احتياجات التحقق من هوية الموقع وضمان صحة المعاملات. من أبرز هذه الطرق التوقيع الرقمي، الذي يعتمد على بيانات مشفرة مرتبطة بصاحب التوقيع، ويعمل النظام مع وسيط إلكتروني للتحقق من هويته. كما يشمل التوقيع البيومتري، الذي يستخدم الخصائص الشخصية والفريدة للمستخدم مثل البصمة، مسح العين، نبذة الصوت، أو ملامح الوجه، لتأكيد هوية الموقع بشكل دقيق وآمن^(٣٠).

الفرع الثاني

التطبيقات العملية للحكومة الإلكترونية في العراق

اعتمدت الحكومة العراقية نهجًا شاملاً للحكومة الإلكترونية لتعزيز التنمية الوطنية والمحلية ومواءمتها مع خططها التنموية وأهدافها الإنمائية. وقد أصبح هذا النظام محورًا للإصلاح الإداري وتحديث القطاعات العامة، حيث عملت اللجنة الوطنية للحكومة الإلكترونية على تهيئة البيئة المناسبة لمشاريع التكنولوجيا. ومنذ المؤتمر الدولي الأول للحكومة الإلكترونية في بغداد عام ٢٠٠٩، تم إطلاق عدة مبادرات تهدف إلى تنفيذ برنامج الحكومة الإلكترونية وتطوير العمل الإداري ومكافحة الفساد^(٣١).

في عام ٢٠١١، عقدت الحكومة اجتماعًا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لتقييم جاهزية المؤسسات العراقية في مجال الحكومة الإلكترونية، وأسفر الاجتماع عن وضع خطة عمل متكاملة للحكومة الإلكترونية. ركزت هذه الخطة على عشرة عناصر مترابطة تشمل: التوعية والاتصالات والالتزام، التخاطب البيئي والمعايير، الإطار القانوني، إدارة الموارد المالية، إيصال الخدمات للمواطن، بناء القدرات البشرية، المؤسسات وإدارة التغيير، البنية التحتية للاتصالات، المراقبة والتقييم، وأخيرًا البيانات وأنظمة المعلومات، بهدف توفير بيئة متكاملة لدعم تنفيذ الحكومة الإلكترونية على جميع المستويات.

أ) الحكومة الإلكترونية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

سعت وزارة التعليم إلى تطوير قطاع التعليم من خلال تحويل إجراءات القبول والخدمات الطلابية إلى الشكل الإلكتروني. أتاح الموقع الإلكتروني للطلاب الاطلاع على ضوابط القبول للدراسات العليا، شروط التقديم للدراسة خارج العراق، نتائج القبول الجامعي، وتقديم الاعتراضات عليها. كما تم تخصيص رقم إلكتروني للطلاب الموفدين لمتابعة مسيرتهم الدراسية، وأصبح لكل جامعة بوابة تمكن الطلاب من متابعة أوضاعهم

الدراسية مباشرة دون الحاجة لمراجعة المقررات، ما ساهم في تحسين جودة الخدمة التعليمية وتسهيل الوصول إليها^(٣٣).

ب) الحكومة الإلكترونية في وزارة الداخلية.

اعتمدت وزارة الداخلية العراقية نظام الحكومة الإلكترونية، وأعلن عنه عبر مواقع الوزارة وبوابة العراق الإلكترونية، لتقديم مجموعة من الخدمات الرقمية للمواطنين. يتيح النظام للمتقدمين ملء الاستمارات إلكترونياً وإرسالها عبر البريد الإلكتروني، ثم تتم معالجتها وتحديد موعد المراجعة، لتكتمل الخدمة بمجرد انتهاء المعاملة. يهدف هذا التطور إلى تسهيل الخدمات للمواطن وتبسيط إجراءات التنسيق بين الدوائر التابعة للوزارة باستخدام البريد الإلكتروني لكل دائرة. ويكتسب هذا النظام أهمية خاصة، إذ تقدم وزارة الداخلية نحو ثلثي الخدمات التي يحتاجها المواطن، مثل الجوازات والجنسية وبطاقات السكن وشهادات قيادة المركبات، والتي أصبحت متاحة الآن إلكترونياً.

ج) بوابة العراق الإلكترونية:

تم إنشاء بوابة الحكومة الإلكترونية العراقية لتسهيل وصول المواطنين والخدمات الاستثمارية إلى المعلومات والخدمات الحكومية عبر الإنترنت، ولتكون المصدر الرسمي لهذه الخدمات. وفي عام ٢٠١٥، أطلق مشروع يهدف إلى ربط مؤسسات وهيئات الدولة ببعضها البعض، وربط خدماتها بالقطاع الخاص والمواطنين، ما يتيح الوصول إلى المعلومات بسهولة وفي أي وقت.

تشكل البوابة الإلكترونية جزءاً رئيسياً من برنامج الحكومة الإلكترونية، حيث توفر خدمات الحكومة على مدار الساعة وباللغتين العربية والإنكليزية. كما تضم قسمًا لخدمة المواطن يوفر كل المعلومات المتعلقة بالدوائر الحكومية، بما في ذلك الوثائق والاستمارات المطلوبة لإنجاز المعاملات.

وتستند رؤية الحكومة الإلكترونية إلى توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز الإدارة الرشيدة، وتفعيل مشاركة المواطنين، وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، وضمان الشفافية الإدارية، بما يساهم في رفع كفاءة الجهاز الإداري وتحقيق أهداف استراتيجية واضحة في تقديم الخدمات العامة.

تبنّت الحكومة العراقية نظام الحكومة الإلكترونية كوسيلة لتحقيق التنمية الوطنية وتحسين الأداء الإداري على المستويين الوطني والمحلي، من خلال إطلاق بوابة رسمية تمكن المواطنين من الوصول إلى الخدمات والمعلومات بسهولة وعلى مدار الساعة، وباللغتين العربية والإنكليزية. كما عمل النظام على ربط مؤسسات الدولة ببعضها البعض، وربطها بالمواطنين والقطاع الخاص، مما يسهل إنجاز المعاملات ويعزز التواصل بين مختلف الجهات الحكومية.

وقد أتاح القانون رقم ٧٨ لعام ٢٠١٢ المتعلق بالتوقيع والمعاملات الإلكترونية إجراء المعاملات الإدارية، إصدار القرارات، وإبرام العقود إلكترونياً باستخدام التوقيع الإلكتروني، مع ضمان صحة المعاملة ومصداقيتها، وتحديد هوية الموقع والتأكد من موافقته على مضمون المستندات. كما تم وضع أحكام واضحة لتحديد مكان إرسال واستلام المعاملات الإلكترونية، مما يعزز الثقة في التعاملات الرقمية^(٣٣).

وساهم تطبيق الحكومة الإلكترونية في رفع كفاءة المؤسسات العامة من خلال تبسيط الإجراءات وتقليل الوقت والجهد المطلوب لإنجاز المعاملات، إضافة إلى تحسين تجربة المواطن في الحصول على الخدمات. كما لعبت الحكومة الإلكترونية دوراً هاماً في مكافحة الفساد الإداري، إذ قللت الاعتماد على التعاملات الورقية، وحددت مسارات واضحة لإتمام المعاملات، وطبقت آليات للرقابة والمساءلة، ما ساعد على الحد من المحسوبية والتلاعب، وضمان الشفافية والنزاهة في تقديم الخدمات العامة.

الخاتمة

شكلت الحكومة الإلكترونية خلال السنوات الأخيرة أداة استراتيجية لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في مختلف المؤسسات الحكومية. فقد أتاح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تقليص التدخل البشري في الإجراءات الإدارية، وتحسين عمليات المراقبة والتدقيق، بما ساهم في ترسيخ مبادئ النزاهة والكفاءة في العمل الحكومي. كما أوضحت التجارب الدولية والمحلية أن التحول الرقمي لا يقتصر على تحسين جودة الخدمات، بل يمتد ليكون آلية فاعلة للحد من الممارسات الفاسدة وتحقيق الثقة بين الدولة والمواطن. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات سنوردها كما يلي:

النتائج:

١. تحسين الشفافية والمساءلة: أظهرت الدراسة أن الحكومة الإلكترونية تتيح توثيق جميع المعاملات الرقمية، مما يجعل من السهل تتبعها وفحصها، وبالتالي تقليل فرص الفساد وزيادة مستوى الشفافية في الأداء الحكومي.
٢. ضرورة توافر البنية التحتية والثقافة المؤسسية: أكدت النتائج أن فاعلية الحكومة الإلكترونية تعتمد بشكل كبير على جاهزية البنية التقنية، والتزام المسؤولين بالقوانين والأخلاقيات، وكذلك على ثقافة مؤسسية داعمة للتحول الرقمي، إذ أن أي قصور في هذه العوامل يقلل من أثرها في مكافحة الفساد.

التوصيات:

١. تعديل القوانين لتشجيع التحول الرقمي: يُوصى بإعادة صياغة التشريعات المتعلقة بالإجراءات الإدارية لتصبح ملائمة للتحول الرقمي، مع وضع عقوبات رادعة للمخالفين، وضمان توثيق جميع المعاملات رقمياً كشرط قانوني إلزامي.
٢. سن تشريعات لتعزيز الشفافية والمساءلة: اقترح قوانين تفرض نشر المعلومات والمعاملات الحكومية إلكترونياً، وتفعيل آليات الرقابة المفتوحة للمواطنين والمنظمات المستقلة، بما يزيد من مستوى الشفافية ويحد من فرص الفساد.
٣. تطوير سياسات دعم البنية التحتية والتدريب: العمل على سن تشريعات مالية وإدارية تدعم الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، بالإضافة إلى برامج تدريبية إلزامية للعاملين في المؤسسات الحكومية لتعزيز المهارات الرقمية والالتزام بأخلاقيات العمل الرقمي.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

١. أحمد محمد غنيم، الإدارة الإلكترونية، آفاق الحاضر وتطلعات المستقبل، المنصورة، مكتبة العصرية، ٢٠٠٤.
٢. حمد بن محمد العجمي، تطبيقات الحكومة الإلكترونية، تطبيقات البرامج الإلكترونية وعلاقتها بجودة الخدمة، ط١، دار الكتاب الجامعي، الرياض، ٢٠١٦.
٣. حمدي القبيلات، قانون الإدارة العامة الإلكترونية، ط١ دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١١.
٤. سامي جمال الدين، أصول القانون الإداري، ط١، منشأة المعارف للنشر، الاسكندرية، ٢٠٠٤.
٥. سعد غالب ياسين، نظم مساندة القرار، ط٢، دار المناهج، عمان، ٢٠٠٤.

٦. صدام الخمايسة، الحكومة الالكترونية الطريق نحو الإصلاح الإداري، ط١، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٣.
٧. عباس بدران، الحكومة الإلكترونية من الاستراتيجية إلى التطبيق، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٤.
٨. عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني لحماية الحكومة الالكترونية، الكتاب الأول، ط١، دار الفكر الجامعي للنشر، الاسكندرية ٢٠٠٣.
٩. عبد الفتاح بيومي حجازي، الحكومة الالكترونية ونظامها القانوني، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٦.
١٠. علي خطار الشطناوي، دراسات في القرارات الإدارية، ط١، مطبعة الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠١٠.
١١. محمد سليمان نايف شبير، مبادئ القانون الإداري، ماهية القانون الإداري، نظرية الشخصية المعنوية، أساليب التنظيم الإداري، ج١، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ٢٠١٥.
١٢. محمد صادق إسماعيل، الحكومة الالكترونية في الدول العربية، ط١، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٠.

المجلات والدوريات:

١. جان سيريل فضل الله، التخطيط لبناء قاعدة تطبيقية لتقييم خدمات الحكومة الإلكترونية في العراق، بحث منشور في المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، عدد ٢٢، ٢٠١٢.
٢. حنان القيسي، الإدارة الإلكترونية وتقديم الخدمات العامة، بحث منشور، مجلة الحقوق، المجلد ٤، العددان ١٧، ١٦، ٢٠١١.
٣. سعود جابر مشكور و د. عقيل حميد جابر وآخرون، إمكانات تطبيق الحكومة الإلكترونية في العراق، جامعة المثنى-العراق، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد الثالث - ديسمبر ٢٠١٥.
٤. عباس زبون عبيد العبودي، الاطار القانوني للحكومة الالكترونية، الإطار القانوني للحكومة الالكترونية، بحث منشور في مجلة الحقوق، المجلد ٤، العددان ١٦ - ١٧ - ٢٠١١.
٥. علاء محي الدين مصطفى أبو أحمد، القرار الإداري الإلكتروني، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي السابع عشر، المعاملات الإلكترونية التجارة الإلكترونية الحكومة الإلكترونية المنعقد بمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية - أبو ظبي، في الفترة ١٩ - ٢٠/٥/٢٠٠٩م تحت إشراف وتنظيم كلية القانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة ومركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
٦. عمار طارق عبد العزيز، أركان القرار الإداري الإلكتروني، مجلة القانون للدراسات والبحوث القانونية، جامعة ذي قار كلية القانون، المجلد ٢٠١٠، العدد ٢، ٣١ - كانون الأول - ٢٠١٠.

٧. قانون الأونيسترال النموذجي بشأن التوقيعات الالكترونية مع دليل الإشتراع ٢٠٠١، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٢.
٨. قيدر عبد القادر صالح، إبرام العقد الإداري الإلكتروني وثباته، بحث منشور ، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد ١٠، العدد ٣٧، ٢٠٠٨.
٩. نصيرة ربيع، دور الإدارة الالكترونية في تفعيل مبدأ الشفافية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد ٨، ج ٢، ٢٠١٧.

الرسائل والأطاريح الجامعية:

١. إيلي رياح منصور، الحكومة الإلكترونية وأثرها في مكافحة الفساد، رسالة ماجستير في القانون العام، الجامعة الإسلامية في لبنان، ٢٠١٩-٢٠٢٠.
٢. علاء فتحي عبد الغنى المصري، أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية على جودة الخدمة "دراسة تطبيقية على وزارة التعليم العالي، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٤.
٣. عوض مظلوم عبد الكريم، إبرام العقد الإلكتروني في قانون الأونيسترال النموذجي والقانون السوداني "دراسة مقارنة"، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الشريعة والقانون، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، ٢٠٠٨.
٤. مريم عبد ربه أحمد السميري، درجة توافر متطلبات الإدارة الحكومة الإلكترونية في المدارس الثانوية بمحافظات غزة وسبل التطوير، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التربية، قسم أصول التربية، ٢٠٠٩.

القوانين:

١. قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الالكترونية رقم ٧٨ لعام ٢٠١٢.
- المواقع الإلكترونية:
١. حسين بن محمد الحسن الإدارة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، بحث مقدم إلى معهد الإدارة العامة، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، ٢٠٠٩، منشور على الموقع الإلكتروني، www.fifty.ipa.edu.sa ،
٢. الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي على الرابط الإلكتروني التالي- تاريخ الزيارة، www.Mohesr.gov.iq : ٢٠٢٥/١٢/١٦

- (١) حمد بن محمد العجمي، تطبيقات الحكومة الإلكترونية، تطبيقات البرامج الإلكترونية وعلاقتها بجودة الخدمة، ط١، دار الكتاب الجامعي، الرياض، ٢٠١٦، ص ٢١.
- (٢) جان سيريل فضل الله، التخطيط لبناء قاعدة تطبيقية لتقييم خدمات الحكومة الإلكترونية في العراق، بحث منشور في المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، عدد ٢٢، ٢٠١٢، ص ٩٠.
- (٣) صدام الخمايسة، الحكومة الإلكترونية الطريق نحو الإصلاح الإداري، ط١، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٣، ص ٢٣.
- (٤) إيلي رياح منصور، الحكومة الإلكترونية وأثرها في مكافحة الفساد، رسالة ماجستير في القانون العام، الجامعة الإسلامية في لبنان، ٢٠١٩-٢٠٢٠، ص ١٢.
- (٥) عباس بدران، الحكومة الإلكترونية من الاستراتيجية إلى التطبيق، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٤٥.
- (٦) مريم عبد ربه أحمد السميري، درجة توافر متطلبات الإدارة الحكومية الإلكترونية في المدارس الثانوية بمحافظة غزة وسبل التطوير، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التربية، قسم أصول التربية، ٢٠٠٩، ص ٦٦.
- (٧) حنان القيسي، الإدارة الإلكترونية وتقديم الخدمات العامة، بحث منشور، مجلة الحقوق، المجلد ٤، العددان ١٧، ١٦، ٢٠١١، ص ٤٤.
- (٨) حسين بن محمد الحسن الإدارة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، بحث مقدم إلى معهد الإدارة العامة، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، ٢٠٠٩، منشور على الموقع الإلكتروني، www.fifty.ipa.edu.sa، تاريخ الزيارة، ٢٠٢٥/١٢/١٥، ص ٣٣.
- (٩) الأرشفة هي تطبيق معلوماتي يقوم على تخزين الملفات والمستندات عن طريق جهاز المسح الضوئي وحفظها كوحدة متكاملة بأسلوب يتناسب مع أهمية المستند ومحتواه وطريقة ارجاعه.
- (١٠) عبد الفتاح بيومي حجازي، الحكومة الإلكترونية ونظامها القانوني، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٦، ص ٤٩.
- (١١) صدام الخمايسة، الحكومة الإلكترونية الطريق نحو الإصلاح الإداري، مرجع سابق، ص ٧٩.
- (١٢) مريم عبد ربه أحمد السميري، درجة توافر متطلبات الإدارة الحكومية الإلكترونية في المدارس الثانوية، المرجع السابق، ص ٧٠.
- (١٣) علاء محي الدين مصطفى أبو أحمد، القرار الإداري الإلكتروني، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي السابع عشر، المعاملات الإلكترونية التجارة الإلكترونية الحكومية الإلكترونية المنعقد بمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية - أبو ظبي، في الفترة ١٩-٢٠/٥/٢٠٠٩ م، تحت إشراف وتنظيم كلية القانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة ومركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص ١.
- (١٤) أحمد محمد غنيم، الإدارة الإلكترونية، آفاق الحاضر وتطلعات المستقبل، مكتبة العصرية، المنصورة، ٢٠٠٤، ص ٥١.
- (١٥) محمد صادق إسماعيل، الحكومة الإلكترونية في الدول العربية، ط١، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٢٥.
- (١٦) علاء فتحي عبد الغنى المصري، أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية على جودة الخدمة "دراسة تطبيقية على وزارة التعليم العالي، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٤، ص ٣.
- (١٧) نصيرة ربيع، دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل مبدأ الشفافية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد ٨، ج ٢، ٢٠١٧، ص ٩٧٦.
- (١٨) عباس زبون عبيد العبودي، الإطار القانوني للحكومة الإلكترونية، الإطار القانوني للحكومة الإلكترونية، بحث منشور في مجلة الحقوق، المجلد ٤، العددان ١٦-١٧-٢٠١١، ص ٨٧.
- (١٩) علي خطر الشطناوي، دراسات في القرارات الإدارية، ط١، مطبعة الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠١٠، ص ١٣.

- (٢٠) محمد سليمان نايف شبير، مبادئ القانون الإداري، ماهية القانون الإداري، نظرية الشخصية المعنوية، أساليب التنظيم الإداري، ج١، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ٢٠١٥، ص٤١.
- (٢١) حمدي القبيلات، قانون الإدارة العامة الإلكترونية، ط١ دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١١، ص٩٣.
- (٢٢) عمار طارق عبد العزيز، أركان القرار الإداري الإلكتروني، مجلة القانون للدراسات والبحوث القانونية، جامعة ذي قار كلية القانون، المجلد ٢٠١٠، العدد ٢، ٣١- كانون الأول- ٢٠١٠، ص٢٥.
- (٢٣) سعد غالب ياسين، نظم مساندة القرار، ط٢، دار المناهج، عمان، ٢٠٠٤، ص١٣٥.
- (٢٤) عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني لحماية الحكومة الإلكترونية، الكتاب الأول، ط١، دار الفكر الجامعي للنشر، الاسكندرية ٢٠٠٣، ص٩٠.
- (٢٥) سامي جمال الدين، أصول القانون الإداري، ط١، منشأة المعارف للنشر، الاسكندرية، ٢٠٠٤، ص٦٢١.
- (٢٦) قيدير عبد القادر صالح، إبرام العقد الإداري الإلكتروني وثباته، بحث منشور، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد ١٠، العدد ٣٧، ٢٠٠٨، ص١٥٧.
- (٢٧) عوض مظلوم عبد الكريم، إبرام العقد الإلكتروني في قانون الأونيسترال النموذجي والقانون السوداني "دراسة مقارنة"، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الشريعة والقانون، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، ٢٠٠٨، ص١٢٠.
- (٢٨) عرفت المادة ٤/١ من قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية العراقي رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢ التوقيع بأنه : علامة شخصية تتخذ شكل حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات أو أصوات أو غيرها وله طابع منفرد يدل على نسبته إلى الموقع ويكون معتمداً من جهة التصديق.
- (٢٩) قانون الأونيسترال النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية مع دليل الإشتراع ٢٠٠١، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٢، ص٢.
- (٣٠) عبد الفتاح بيومي حجازي، الحكومة الإلكترونية ونظامها القانوني، المرجع السابق، ص٥٢٣.
- (٣١) سعود جابر مشكور و د. عقيل حميد جابر وآخرون، إمكانيات تطبيق الحكومة الإلكترونية في العراق، جامعة المثنى- العراق، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد الثالث - ديسمبر ٢٠١٥، ص٢٩-٣٠.
- (٣٢) انظر الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي على الرابط الإلكتروني التالي- تاريخ الزيارة، ٢٠٢٥/١٢/١٦ : www.Mohesr.gov.iq
- (٣٣) قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم ٧٨ لعام ٢٠١٢

المسؤولية القانونية للحائز في عقد الرهن التأميني

دراسة مقارنة

محمد خالد عبود

الجامعة الإسلامية في لبنان

المقدمة

تعدّ عقود الرهن التأميني من أهم وسائل الضمان العيني التي يلجأ إليها الدائنون لتأمين حقوقهم، لما توفره من حماية قانونية تُمكنهم من استيفاء ديونهم عند إخلال المدين بالتزاماته. ويكتسب موضوع **الحائز في عقد الرهن التأميني** أهمية خاصة، كونه شخصاً لم يكن طرفاً أصلياً في عقد الرهن، ومع ذلك تترتب في مواجهته مجموعة من الالتزامات والمسؤوليات القانونية التي تؤثر بصورة مباشرة في المركز القانوني لكل من الدائن المرتهن والحائز ذاته.

وتثور الإشكالية القانونية بشأن مدى ونطاق المسؤولية القانونية للحائز، وحدود التزامه تجاه الدين المضمون بالرهن، ولا سيما في ظل تباين التنظيم التشريعي لهذه المسؤولية بين القوانين المقارنة. فبينما تذهب بعض التشريعات إلى تضيق نطاق مسؤولية الحائز وقصرها على حدود المال المرهون، تتوسع تشريعات أخرى في تحميله التزامات قانونية قد تقترب من التزامات المدين الأصلي، الأمر الذي يثير تساؤلات فقهية وقضائية حول الأساس القانوني لهذه المسؤولية وطبيعته.

وانطلاقاً من ذلك، يهدف هذا البحث إلى دراسة المسؤولية القانونية للحائز في عقد الرهن التأميني من خلال منهج مقارنة، وذلك ببيان مفهوم الحائز، وتحديد الأساس القانوني لمسؤوليته، وتحليل نطاق هذه المسؤولية وآثارها، مع إبراز أوجه الاتفاق والاختلاف بين التشريعات محل المقارنة. كما يسعى البحث إلى تقييم مدى التوازن الذي يحققه المشرع بين مصلحة الدائن المرتهن وحماية الحائز، وصولاً إلى استخلاص نتائج وتوصيات تساهم في تطوير التنظيم القانوني للرهن التأميني.

أهمية البحث

تتبع أهمية هذا البحث من الأهمية العملية والقانونية التي يحتلها عقد الرهن التأميني بوصفه أحد أهم وسائل الضمان العيني في المعاملات المدنية والمالية، وما يترتب عليه من آثار قانونية تمسّ أطرافاً متعددة، وعلى وجه الخصوص **الحائز** الذي تنتقل إليه ملكية المال المرهون دون أن يكون مدينًا بالدين المضمون. وتبرز أهمية البحث في تسليط الضوء على **المسؤولية القانونية للحائز** وما يحيط بها من إشكالات فقهية وتطبيقية تتعلق بتحديد طبيعتها ونطاقها وحدودها.

كما تزداد أهمية هذا الموضوع في ظل تباين التنظيم التشريعي لمسؤولية الحائز في عقود الرهن التأميني بين القوانين المقارنة، الأمر الذي يستدعي دراسة تحليلية معمقة للكشف عن أوجه الاختلاف والاتفاق، وبيان مدى انسجام هذه التشريعات مع المبادئ العامة للعدالة والتوازن بين مصالح الدائن المرتهن والحائز. ويسهم ذلك في إثراء الفقه القانوني وتوضيح الاتجاهات التشريعية والقضائية المختلفة.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل المسؤولية القانونية للحائز في عقد الرهن التأميني، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الآتية :

بيان مفهوم الحائز في عقد الرهن التأميني وتمييزه عن كلّ من المدين الراهن والدائن المرتهن.١

توضيح الأساس القانوني لمسؤولية الحائز في الرهن التأميني وبيان طبيعتها القانوني ٢.

٣. تحديد نطاق وحدود المسؤولية القانونية للحائز، ولا سيما ما يتعلق بحقوقه والتزاماته تجاه الدائن المرتهن

تحليل الآثار القانونية المترتبة على إخلال الحائز بالتزاماته في عقد الرهن التأميني. ٤

إبراز أوجه الاتفاق والاختلاف في تنظيم مسؤولية الحائز في التشريعات المقارنة محل الدراسة. ٥

إشكالية البحث

تتمحور إشكالية هذا البحث حول تحديد نطاق وطبيعة المسؤولية القانونية للحائز في عقد الرهن التأميني، في ظل ما يثيره هذا الموضوع من خلافات فقهية وتباين تشريعي في القوانين المقارنة. فالحائز، رغم عدم كونه طرفاً أصلياً في عقد الرهن، تترتب في مواجهته التزامات قانونية قد تتجاوز في بعض الأحيان مجرد تحمل آثار الرهن على المال المرهون، الأمر الذي يثير تساؤلات حول الأساس القانوني لتحمله هذه المسؤولية وحدودها وتزداد الإشكالية تعقيداً نتيجة اختلاف مواقف التشريعات المقارنة في تنظيم مسؤولية الحائز، إذ تتباين بين تشريعات تقصر مسؤولية الحائز على حدود المال المرهون، وأخرى توسع من نطاق هذه المسؤولية وتفرض عليه التزامات قد تقترب من التزامات المدين الأصلي. كما يثير التساؤل حول مدى تحقيق هذه التنظيمات للتوازن بين مصلحة الدائن المرتهن في استيفاء حقه، وضرورة حماية الحائز من تحمل أعباء قانونية لم يكن طرفاً في نشأتها.

وانطلاقاً من ذلك، يمكن صياغة إشكالية البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

ما مدى المسؤولية القانونية التي يتحملها الحائز في عقد الرهن التأميني، وما حدودها في ضوء التشريعات

المقارنة؟

خطة البحث ومنهجه

اعتمد هذا البحث على المنهج المقارن بوصفه المنهج الرئيس، وذلك من خلال دراسة وتحليل النصوص القانونية المنظمة لمسؤولية الحائز في عقد الرهن التأميني في عدد من التشريعات المقارنة، مع بيان أوجه الاتفاق والاختلاف فيما بينها، وبيان مدى فاعلية هذه النصوص في تنظيم المركز القانوني للحائز. كما تم الاستعانة بالمنهج التحليلي لتحليل النصوص القانونية والآراء الفقهية والاجتهادات القضائية ذات الصلة بموضوع البحث، وبيان آثارها القانونية

ولتحقيق أهداف البحث والإحاطة بجوانبه المختلفة، تم تقسيمه إلى مبحثين رئيسيين، وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني للحائز في عقد الرهن التأميني

يتناول هذا المبحث تعريف الحائز في عقد الرهن التأميني وتمييزه عن غيره من أطراف الرهن، وبيان الأساس القانوني لمسؤوليته، وطبيعة هذه المسؤولية في ضوء القوانين المقارنة. يُعَدُّ الرهن التأميني من أهم وسائل الضمان العيني التي قررتها التشريعات المدنية لحماية حقوق الدائنين، لما يترتب عليه من تمكين الدائن المرتهن من استيفاء حقه من مال معين عند عدم وفاء المدين بالدين في ميعاده. ولا تقتصر الآثار القانونية للرهن التأميني على أطرافه الأصليين فحسب، بل تمتد لتشمل الغير، ولا سيما الحائز الذي تنتقل إليه ملكية المال المرهون بعد ترتيب الرهن عليه (١). ويثير هذا الامتداد جملة من الإشكالات القانونية التي تستدعي الوقوف على المفهوم الدقيق للحائز، وتحديد مركزه القانوني، وبيان الأساس والطبيعة القانونية للمسؤولية التي تترتب عليه (٢)

المطلب الأول: مفهوم الحائز في عقد الرهن التأميني وتمييزه عن أطراف الرهن

يُقصد بالحائز في عقد الرهن التأميني الشخص الذي تؤول إليه ملكية المال المرهون أو حق عيني قابل للرهن، بعد انعقاد الرهن وقيده وفقاً لأحكام القانون، دون أن يكون هذا الشخص مديناً بالدين المضمون بالرهن. وقد

يكون انتقال الملكية إلى الحائز بطريق البيع أو الهبة أو الإرث أو بأي سبب قانوني آخر، وسواء كان ذلك بعوض أم بغير عوض، ما دام الرهن سابقاً على انتقال الملكية (٣) ويختلف الحائز عن الراهن من حيث إن الأخير يكون مالكا للمال وقت إنشاء الرهن وملتزمًا شخصيًا بالدين المضمون، في حين لا يرتبط الحائز بأي التزام شخصي تجاه الدائن المرتهن. كما يختلف عن الدائن المرتهن الذي يتمتع بحق عيني تبعية يخول له أولوية استيفاء حقه من المال المرهون. ويترتب على ذلك أن المركز القانوني للحائز يتسم بخصوصية واضحة، إذ يجمع بين صفة المالك للمال المرهون وبين تحمله لآثار الرهن القائم عليه، رغم عدم مشاركته في نشأته (٤)

المطلب الثاني: المركز القانوني للحائز وأثر انتقال الملكية المثقلة بالرهن

إن انتقال ملكية المال المرهون إلى الحائز لا يؤدي إلى انقضاء الرهن التأميني، بل يبقى الرهن قائماً ونافعاً في مواجهة الحائز، باعتباره من الحقوق العينية التي تتبع المال في أي يد ينتقل إليها. ويترتب على ذلك أن يكون المال المرهون في حيازة الحائز عرضة للتنفيذ الجبري من قبل الدائن المرتهن عند حلول أجل الدين وعدم الوفاء به (٥)

ويفرض هذا الوضع على الحائز التزامات قانونية معينة، أبرزها عدم القيام بأي تصرف من شأنه الإضرار بحقوق الدائن المرتهن، والمحافظة على المال المرهون وعدم تعريضه للهلاك أو التلف. وفي المقابل، يتمتع الحائز بحقوق قانونية، من بينها حقه في دفع الدائن المرتهن إلى التنفيذ على المال المرهون فقط دون غيره من أمواله، وحقه في تطهير المال من الرهن وفقاً للشروط التي يحددها القانون. ويعكس هذا التوازن بين الحقوق والالتزامات حرص المشرع على حماية كلٍّ من الدائن المرتهن والحائز في آن واحد (٦)

المطلب الثالث: الأساس والطبيعة القانونية لمسؤولية الحائز في عقد الرهن التأميني

تقوم المسؤولية القانونية للحائز في عقد الرهن التأميني على فكرة الضمان العيني، إذ يكون محل الضمان هو المال المرهون ذاته، لا الذمة المالية للحائز. فالأصل أن مسؤولية الحائز تظل مسؤولية عينية تنحصر في حدود قيمة المال المرهون، ولا تمتد إلى أمواله الخاصة، ما دام لم يلتزم شخصياً بالدين (٧) غير أن التشريعات المقارنة قد اختلفت في مدى توسعها في تحميل الحائز التزامات قانونية إضافية، فبينما تكتفي بعض التشريعات بإقرار المسؤولية العينية الخالصة، تميل تشريعات أخرى إلى فرض التزامات معينة على الحائز، كواجب إخطار الدائن المرتهن ببعض التصرفات أو تمكينه من مباشرة حقوقه، الأمر الذي يثير جدلاً فقهيًا حول الطبيعة القانونية لمسؤولية الحائز، وما إذا كانت تظل عينية بحتة أم تتخذ طابعاً قانونياً مختلطاً (٨) ويظهر هذا الجدل أهمية دراسة المسؤولية القانونية للحائز دراسة معمقة ومقارنة، للكشف عن الاتجاهات التشريعية المختلفة، وبيان مدى انسجامها مع المبادئ العامة للقانون المدني، ولا سيما مبدأ عدم تحميل الشخص التزامات لم يكن طرفاً في نشأتها، وتحقيق التوازن بين حماية الائتمان وصيانة حقوق الملكية (٩)

المبحث الثاني: نطاق وأثار المسؤولية القانونية للحائز في عقد الرهن التأميني

بعد بيان الإطار المفاهيمي والقانوني للحائز في عقد الرهن التأميني، يقتضي الأمر الانتقال إلى دراسة نطاق المسؤولية القانونية المترتبة عليه وآثارها، لما لهذا الموضوع من أهمية عملية بالغة في تحديد حدود التزامات الحائز وضمنان التوازن بين حقوقه وحقوق الدائن المرتهن. وتتمحور هذه الدراسة حول بيان مدى امتداد مسؤولية الحائز، والآثار القانونية المترتبة على إخلاله بالتزاماته، مع إظهار موقف التشريعات المقارنة من ذلك (١٠)

المطلب الأول: نطاق المسؤولية القانونية للحائز في عقد الرهن التأميني

تتحدد المسؤولية القانونية للحائز في عقد الرهن التأميني في الأصل في نطاق المسؤولية العينية، إذ يظل المال المرهون هو الضمان المخصص للوفاء بالدين، دون أن تمتد هذه المسؤولية إلى الذمة المالية للحائز. ويترتب على ذلك أن للدائن المرتهن حق التنفيذ على المال المرهون في أي يد يكون فيها، دون أن يكون له الرجوع على الحائز شخصياً للمطالبة بالدين غير أن هذا المبدأ لا يحول دون ترتيب التزامات قانونية معينة على عاتق الحائز، يفرضها القانون بهدف حماية حق الدائن المرتهن وضمان سلامة المال المرهون. ومن أبرز هذه الالتزامات واجب المحافظة على المال المرهون واستعماله استعمالاً يتفق مع طبيعته، وعدم القيام بأي تصرف من شأنه إنقاص قيمته أو الإضرار بحق الرهن. كما يلتزم الحائز بعدم عرقلة إجراءات التنفيذ التي يباشرها الدائن المرتهن، وبتمكينه من ممارسة حقوقه القانونية (١١)

وقد اختلفت التشريعات المقارنة في مدى اتساع نطاق هذه الالتزامات، إذ تذهب بعض القوانين إلى حصرها في الحدود الدنيا اللازمة لحماية الرهن، في حين توسّع قوانين أخرى من نطاقها، بما قد يؤدي إلى تحميل الحائز أعباء قانونية تقترب من الالتزامات الشخصية، الأمر الذي يثير تساؤلات حول مدى انسجام هذا التوسع مع الطبيعة العينية للرهن التأميني (١٢)

المطلب الثاني: آثار إخلال الحائز بالتزاماته القانونية

يترتب على إخلال الحائز بالتزاماته القانونية في عقد الرهن التأميني جملة من الآثار القانونية التي تختلف باختلاف طبيعة الالتزام المخالف ومدى الضرر الذي يلحق بحقوق الدائن المرتهن. فإذا أخل الحائز بواجب المحافظة على المال المرهون أو تسبب في هلاكه أو نقص قيمته نتيجة خطئه، فإنه يتحمل المسؤولية القانونية في حدود الضرر الناشئ، وقد يترتب على ذلك تعجيل استحقاق الدين أو اتخاذ إجراءات تحفظية لحماية حق الدائن.

كما قد يترتب على تصرفات الحائز التي تُلحق ضرراً بحق الرهن، كالتصرف في المال المرهون دون مراعاة القيود القانونية، حق الدائن المرتهن في التمسك بنفاذ الرهن في مواجهة الغير، فضلاً عن مطالبته بالتعويض عند الاقتضاء. ويختلف تنظيم هذه الآثار من تشريع إلى آخر، إذ تأخذ بعض القوانين بمبدأ التشدد في حماية حق الدائن، بينما تميل تشريعات أخرى إلى مراعاة حسن نية الحائز والحد من مسؤوليته (١٣)

المطلب الثالث: وسائل حماية الحائز والدائن المرتهن في التشريعات المقارنة

حرصت التشريعات المقارنة على تحقيق قدر من التوازن بين حماية حق الدائن المرتهن وضمان عدم تحميل الحائز التزامات تفوق حدود مسؤوليته العينية. ومن أبرز الوسائل التي كفلتها القوانين لحماية الحائز، منحه حق تطهير المال المرهون من الرهن، سواء بالوفاء بالدين أو باتباع الإجراءات القانونية المقررة، بما يتيح له تحرير ملكيته من القيود المفروضة عليه

وفي المقابل، قررت التشريعات للدائن المرتهن مجموعة من الوسائل القانونية التي تضمن له استيفاء حقه، كحق التتبع وحق الأولوية في التنفيذ على المال المرهون. كما أجازت له اللجوء إلى القضاء لاتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على المال المرهون عند تعرضه لخطر الهلاك أو الإضرار

ويُظهر هذا التنظيم المتوازن حرص المشرع على مراعاة المصالح المتعارضة لأطراف الرهن التأميني، ويبرز أهمية الدراسة المقارنة في الوقوف على أنجح الحلول التشريعية التي تكفل حماية الانتماء دون المساس بحقوق الملكية، وهو ما يمهد لاستخلاص نتائج وتوصيات تُسهم في تطوير التنظيم القانوني لمسؤولية الحائز في عقد الرهن التأميني (١٤)

الخاتمة:

لقد تناول هذا البحث دراسة المسؤولية القانونية للحائز في عقد الرهن التأميني، من خلال تحليل الإطار المفاهيمي للقانون المدني والتشريعات المقارنة، مع التركيز على طبيعة مسؤولية الحائز ونطاقها وآثارها القانونية. وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج المهمة، مع صياغة عدد من الاقتراحات التي يمكن أن تسهم في تطوير التشريع وضمان التوازن بين مصالح الأطراف

نتائج البحث

١- تحديد مفهوم الحائز وتمييزه عن الأطراف الأخرى

تبين أن الحائز هو من تنتقل إليه ملكية المال المرهون بعد ترتيب الرهن عليه، دون أن يكون مديناً بالدين المضمون. ويتميز مركزه القانوني بأنه يجمع بين صفة المالك للمال المرهون وتحمل آثار الرهن القائم عليه، دون أن يكون ملتزماً شخصياً بالدين.

٢- تأكيد الطبيعة العينية للمسؤولية

أكدت الدراسة أن المسؤولية القانونية للحائز في الرهن التأميني هي مسؤولية عينية بالأساس، تنحصر في حدود المال المرهون، ولا تمتد إلى أمواله الأخرى، ما لم ينص القانون أو يتم الاتفاق على خلاف ذلك.

٣- تبين التشريعات المقارنة في نطاق المسؤولية

تبين أن هناك اختلافاً بين التشريعات؛ فبعضها يقتصر على الحد الأدنى من الالتزامات لحماية الدائن، في حين توسع تشريعات أخرى في تحميل الحائز التزامات إضافية، مثل الحفاظ على المال وتمكين الدائن من ممارسة حقوقه، وهو ما يخلق جدلاً فقهيًا حول مدى ملاءمة هذه الالتزامات لطبيعة المسؤولية العينية.

٤- آثار إخلال الحائز بالتزاماته

بين البحث أن إخلال الحائز بالتزاماته يترتب عليه آثار قانونية محددة، أبرزها مسؤولية التعويض عن الضرر الناتج عن أي تصرف يخل بحقوق الدائن المرتهن، بالإضافة إلى تمكين الدائن من اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية حقه

٥- أهمية التوازن بين حقوق الدائن والحائز

أظهرت الدراسة أن التشريعات المقارنة تحاول تحقيق توازن بين حماية مصلحة الدائن المرتهن وضمان عدم تحميل الحائز التزامات تفوق حدود مسؤوليته العينية، من خلال وسائل قانونية متعددة مثل حق التتبع وحق التطهير، وهو ما يعكس حرص القانون على صيانة الائتمان مع احترام الملكية

المقترحات

بناءً على النتائج السابقة، يمكن تقديم عدد من الاقتراحات القانونية والعملية لتعزيز فعالية تنظيم المسؤولية القانونية للحائز في عقد الرهن التأميني

١- توضيح نطاق المسؤولية القانونية للحائز

توصي الدراسة بضرورة تعديل النصوص القانونية أو تفسيرها بحيث يتم تحديد حدود مسؤولية الحائز بدقة، بما يضمن عدم تحميله التزامات شخصية تفوق قيمة المال المرهون

٢- تعزيز حماية الدائن المرتهن

اقترح إدخال آليات قانونية واضحة لحماية حق الدائن المرتهن، مثل توسيع الإجراءات القضائية للحفاظ على المال المرهون وتمكين الدائن من تتبعه دون الإضرار بحقوق الحائز

٣- توحيد الفهم القانوني لمسؤولية الحائز

توصية بضرورة إصدار دليل فقهي أو تشريعي يوضح طبيعة الالتزامات المترتبة على الحائز في مختلف الحالات، لتجنب التباين القضائي والفقهي

٤- التشريع المقارن كمرجع

الاستفادة من التجارب المقارنة في قوانين الدول الأخرى لتبني أفضل الممارسات التي توازن بين حماية الدائن والحائز، بما يحقق استقرار المعاملات التجارية والمدنية

المراجع والمصادر

- ١- د. احمد أبو الوفا، التعليق على نصوص قانون المرافعات ، الطبعة السادسة ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، ٢٠٠٠.
- ٢- العبد، خالد، الضمانات العينية والرهن التأميني: دراسة مقارنة، عمان: دار المشرق العربي
- ٣- د. احمد سلامة ، التأمينات المدنية ، الرهن الرسمي ، دار التعاون للطبع والنشر ، بلا مكان طبع ، ١٩٦٦ .
- ٤- د. احمد سلامة ، دروس في التأمينات المدنية ، دار النهضة العربية ، بلا مكان طبع ، ١٩٦٨ .
- ٥- آدم وهيب النداوي ، شرح قانون البينات والإجراء ، الطبعة الأولى ، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٨ .
- ٦- د. اسعد دياب ، أبحاث في التأمينات العينية ، الطبعة الأولى ، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨٨ .
- ٧- د. إسماعيل غانم ، دروس في الحقوق العينية الأصلية ، الإسكندرية ، ١٩٥٤ .
- ٨- د. إسماعيل غانم ، النظرية العامة للالتزام ، أحكام الالتزام ، مطبعة النصر ، بلا مكان طبع ، ١٩٥٦ .
- ٩- د. امجد محمد منصور ، النظرية العامة للالتزامات ، مصادر الالتزام ، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠١ .
- ١٠- الزحيلي، وهبة، الوسيط في القانون المدني - الالتزامات والرهن، دمشق: دار الفكر، ٢٠١٨.
- الشافعي، أحمد، القانون المدني وتطبيقاته في الضمانات العينية، القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠١٦.
- ٢، ٢٠١٩.
- ١١- يوسف، سمير، مسؤولية الحائز في القانون المدني: دراسة فقهية مقارنة، بيروت: دار الكتب القانونية، ٢٠٢٠.
- ١٢- الحناوي، محمد، القانون المدني وقواعد الضمان العيني، القاهرة: مكتبة القانون الحديث، ٢٠١٧.
- ١٣-، مجلة الدراسات القانونية العربية، العدد عبد الله، علي، «المسؤولية القانونية للحائز في الرهن التأميني» ١٢، ٢٠١٩، ص. ٤٥-٧٠.
- ١٤- مجلة القانون المدني والاقتصادي، حسن، رانيا، «تطور مسؤولية الحائز في التشريعات المقارنة» المجلد ٨، العدد ٣، ٢٠٢١، ص. ١٠١-١٣٠.
- ١٥-، مجلة القضاء والفقه، سمير، يوسف، «الحقوق والالتزامات القانونية للحائز في الرهن التأميني» المجلد ١٥، ٢٠٢٠، ص. ٥٥-٧٨.

Governance of information technology supported by artificial intelligence to develop the performance of information systems

Maryam Thajeel Hussein

mareoma.th@uos.edu.iq

**Ministry of Higher Education and Scientific
Research – Iraq / Sumer University**

Abstract

The study introduces an AI based IT governance framework, based on the data quality measurement raises, and through machine learning technology attempts to improve information system performance. The framework employs automatic pre-processing, anomaly detection and remediation as well as predictive modeling to address ITSM data issues including priority misclassification and handling time inconsistencies. The framework is applied to a real-world dataset of 46,606 incident records to present its capability of providing sound data and valuable governance insights which was validated based on cross-validated models using machine learning approach. The research delivers an open, reproducible method that supports ITSM intelligence and decision making.

Keywords: IT governance, artificial intelligence, data quality, machine learning,

1. Introduction

Management of Information Technology Service Management (ITSM) has also taken on an issue of high concern, as the businesses have become dependent on the sophisticated IT infrastructure to provide business continuity and competitive advantage (1). Conventional models, such as ITIL, are concerned with the process standardization and the performance measurement. Nonetheless, they do not have the means of analyzing various and realistic service management data (2).

In general, the approach of analyzing ITSM work and performance as offered in modern approaches assumes data reliability and consistency as a given, even though the standard statistical methods are applied without adequate verification of the main data efficiency assumptions (3). The processes of organizational ITSM deployment are usually associated with systematic data defects, including reversed priority classification systems, irregular time-related data forms, and logical inconsistencies that degrade the validity of the analysis (4). Although machine learning in IT

processes has been mainly discussing potential mainly in terms of predictive maintenance and incident classification (5), the literature available is mainly based on the degree of algorithm quality and performance efficiency as opposed to discussing the major issues of data quality and efficiency that render practical implementation unfeasible (6).

This leads to a significant methodological gap where advanced analytical techniques are applied to potentially corrupted data sets to obtain invalid governance conclusions. This book fills this gap through a comprehensive AI-enhanced workflow that integrates systematic data efficiency verification with machine learning methods for ITSM governance analysis.

Our primary contributions are:

1. A multi-step verification process to identify and correct systematic data quality and efficiency issues in ITSM.
2. Transparent correction processes alongside academic-level quality classification.
3. Empirical validation of the process on a large, real-world organizational dataset, leading to the establishment of new metrics for the systematic analysis of ITSM data in both research and practice..

2. Related Work

Current literature related to artificial intelligence-enhanced IT governance and ITSM has addressed topics of automation, data efficiency and quality verification, and the use of machine learning to improve performance. Rabiatal Adawiah (7) discusses AI-enhanced solutions for automating IT processes in advanced and sophisticated environments, including the use of machine learning and predictive analytics to automate incident and change management, and to find solutions for key issues such as data quality problems that impact the integrity of analysis and system coherence.

Building on this, Vamsi Krishna Kumar Karanam (8) addresses the shift towards conscious artificial intelligence in ITSM, focusing on autonomous systems using machine learning to optimize and develop resources and predictive analysis, in addition to ethical frameworks and integration issues to ensure robust governance. In a joint white paper, Charles Araujo et al. (9) discuss the transformative impact of AI in ITAM (IT Asset Management), for example, AIOps for data-driven decision-making and increased quality and efficiency, including organizational change management to address data efficiency improvement and workflow automation. Similarly, Shoroq Alsharari et al. (10) discuss artificial intelligence in IT governance through statistical methods and machine learning tools such as neural networks to enhance accountability and decision-making, with an emphasis on ethical

compliance and data efficiency for effective use in organizational environments and contexts..

3. Proposed Methodology:

This part is telling about analyzed process for handling an AI-based ITSM governance, which is made for verifying data efficiency and using machine learning in the same time. The used method tries to solve main issues in real-life ITSM datasets where you can see variation some contradictions or even systematic biases. Inside our method, we put together several parts like automated preprocessing, some correction steps, statistical checks and also cross-validated machine learning, so we make sure it is both rigorous analytically and possible in practice. The framework is designed to operate in four mixed stages which make raw ITAM data to turned into good reliable analytics by keeping transformation transparent for everyone who checks.

A- Data Preprocessing and Quality Assessment:

This first section works on heavy data control and a first step for ensuring quality. The raw ITSM data is put through an organized process to try and deal with inconsistent different-type formats, including those time values which are strange or have a mixed meaning, as well as multiple parts for processing time. The system will utilize wide range of techniques for analyzing time-based data, taking care of different date formats and coded time kinds, with additional checks for what is possible in data. We put in place the basic standards and metrics for efficiency and quality, and the framework also tries to find deviations in an organized way—checking the spread (distribution) and if things are logical according to rules. When values are missing or nulls appear, we check for these also. Data types must be looked at and statistics on every variable are figured out at the primary quality step. The whole analysis process alongside success statistics is monitored to make visible all that happens and find trouble areas in data collecting from the source group.

B_ Verifying Systematically and Finding Anomalies:

Our checking system uses many different criteria for spotting systematic issues in quality and efficiency of the data which could make analysis not valid. The most important thing is analyzing how the priorities are spread, so we see if there is any scale flip when we compare an organization's spread to the standard industry spreads, spotlighting where lots of important events look unnatural. Temporal or logic checking is figured out to make sure time makes sense in incident records, like finding if closing is happening before an opening or things that cannot be. A time-based check is run that uses statistical outlier search with an IQR ways and also sets

thresholds for what is reasonable, in order to spot extreme outliers that are more from bugs, not real times. We make verification reports that are very detailed and have efficiency scores for every criteria. Then we establish acceptance metrics for data at nearly academic level and we document found deviations so we can do corrections clear and open.

C_ Doing Corrections and Getting Academic Dataset Ready:

Stepwise repairs are done for all efficiency and quality problems, everything being written down. Changing the priority is reviewed through checking distribution patterns, which helps us fix inversions using transformations only, so the new distributions fit work standards better. If values are completely impossible, we take them out based on statistics and we use conservative limits for big outliers (at the top 95 percent) to prevent over-change. Logical time mistakes are deleted as records but most data is saved this way. Parallel datasets are built—one is the normal and another is corrected for academic reasons, so comparison is possible or a transparent report on what has changed can be made. For every fix, the reasoning, total number of changed records and its influence is written up, proving full transparency for any academic reporting.

D_ Machine Learning Integration and Performance Verification:

The last stage is to apply cross-validated machine learning models on the checked quality dataset to come up with insights on governance. The models of the Random Forest classification approximate the incident priority according to the features of time and the organization. Regression models are used to estimate processing times using historical data and the attributes of incidents. K-means clustering determines recurring patterns in incidents to be used in making decisions in the allocation of resources. All models are undergone through the process of stratified cross-validation to perform the stable performance evaluation and deep analysis of the models in terms of accuracy, confidence intervals, and feature importance. The framework produces profound normal model performance reports with scientific statistical certainty to guarantee reliability evaluation fit to be utilized practically. Performance verification involves a comparative test on the presence of both the corrected and baseline data to prove the correction process and show the reliability of the framework when used in the practical governance background..

4. Results and Discussion

The ITSM governance framework supported by AI was implemented on a large organizational dataset of 46,606 incident records of several years of operational data.

A_ Systematic data efficiency and quality issues are exposed by the analysis of the priority distribution.

The incident priority distribution reveals significant variation with the usual operations critical enough to warrant the data quality assurance strategy suggested in the framework. The breakdown indicates that high-priority status (Priority 4: 52.2, Priority 5: 34.3) is attributed to 86.5% of all incidents, and the number of low-priority incidents (Priority 1: 0.0, Priority 2: 1.6) is practically zero. This allocation is operationally unacceptable, because industrial standards generally have 10-30% critical incidents, the other ones are generally in medium priority categories. The highest priorities level of the concentration shows either poor sorting in general, or the opposite sorting i.e. the greater number of the number signifies the less urgency, or the organizational processes that rank routine problems as critical ones.

This result points at the fundamental data quality issues that weaken the conventional ITSM analysis methods and the importance of strict and advanced verification steps prior to using machine learning methods. Without mitigation of the identified inflation of the priority levels in this study, the resource allocation advice would be erroneous, and the prediction of the levels of service would be unrealistic without correcting the problem in the presented verification framework.

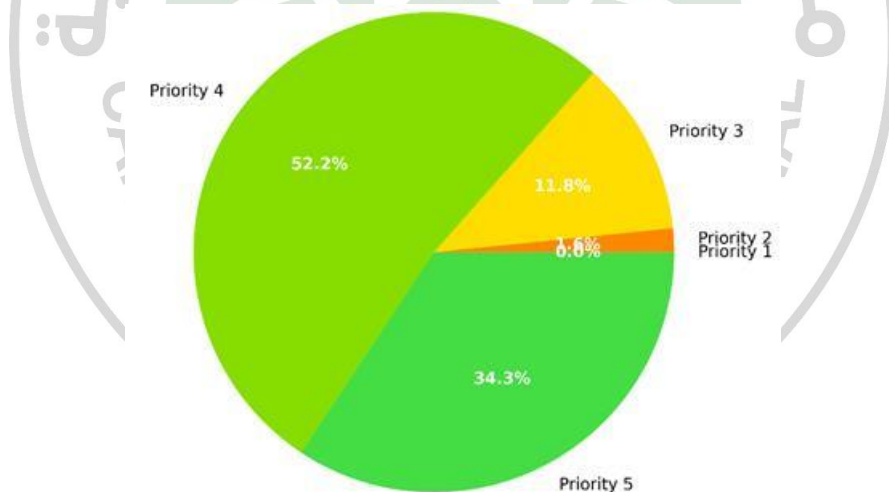


Figure 1. Incident Priority Distribution

B. Category-Based Handle Time Analysis Reveals Data Issues

A breakdown of the average handle time per type of ticket reveals unrealistic data, which implies the presence of data issues. The mean handle time of incidence and information request are 177.4 hours and 169.5 hours which translates to over seven

days of round the clock work. It goes beyond the scope of what an average service desk would be able to manage. The average time needed to process requests for change (4.8 hours) and complaints (3.0 hours) shows more realistic values than other options. The major discrepancy points to a fundamental problem which exists in three areas. The average time to resolve incidents takes 59 times longer than the time to resolve complaints. Organizations will experience negative consequences through unreliable handle time data because it results in performance evaluation mistakes and incorrect resource distribution and unattainable service objectives. The data needs validation and correction before it can be used for reporting and decision-making purposes.

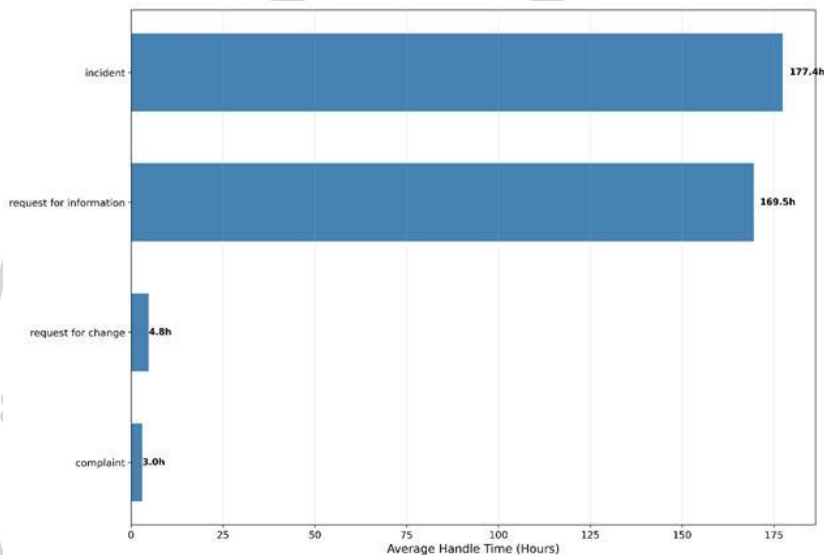


Figure 2. Average Handle Time by Category

C. The organization experiences distinct work patterns that follow a seasonal schedule.

The examination of monthly incident data demonstrates that the data exhibits strong seasonal patterns which repeat at regular intervals throughout the year. The organization experiences its highest incident rates during two periods, which includes the first quarter (Jan–Mar, 5,280–6,526 incidents) and the fourth quarter (Oct–Nov, 5,750–6,061 incidents). The period from April to September experiences a severe decline in activity, which reaches its lowest point in August with only 1,034 recorded incidents. The organization exhibits this pattern because its operational calendar includes academic year cycles and budget periods and major project rollouts which create increased demand during specific months. The seasonal pattern shows

operational significance because it differs from the earlier data quality problems which occurred during handle time analysis. The system offers planning organizations three useful insights which they can use to make decisions.

Organizations need to prepare for heightened workload situations because year-end and start-of-year operations will require more workforce resources.

Organizations should reduce their resource needs throughout the summer season.

The organization uses these predictable cycles to conduct forward-looking resource and capacity planning..

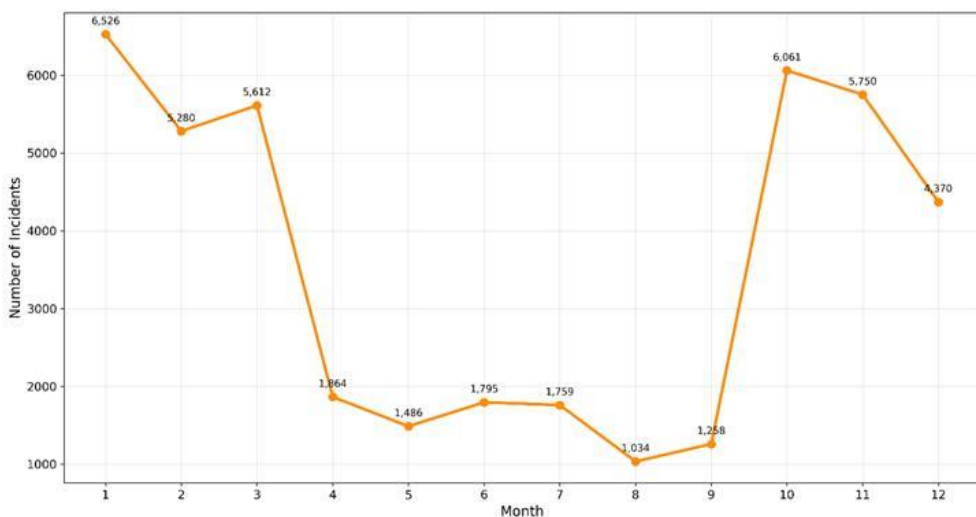


Figure 3. Monthly Incident Volume Trends

D. Reassignment Distribution Analysis Indicates Operationally Plausible Workflow Patterns

The analysis of reassignment processes demonstrates the existence of structured workflow patterns which are logical.

The operational metric which measures the frequency of incident reassignments serves as the most trustworthy measurement which organizations can apply in their operations.

- Most tickets are resolved by the first team: The median number of reassignments is 0, and about 58% of all incidents (27,000 tickets) are completed without being reassigned at all. The service desk operates according to established standards which provide expected results.
- Fewer tickets require multiple reassignments: The pattern shows a steep drop-off—very few incidents require more than a couple of reassignments. The normal

situation occurs when particularly complex problems need specialist assistance because only a few cases require this service.

- Extreme cases are rare: The incidents which require 15 to 20 reassignments represent less than 1 percent of all cases because these cases contain unusual technical difficulties.

The analysis confirms that ticket assignments begin with correct information but shows a specific area where teams must enhance their ability to manage difficult situations.

The analysis shows that the framework can detect reliable operational patterns which exist in the dataset despite its various data quality issues.

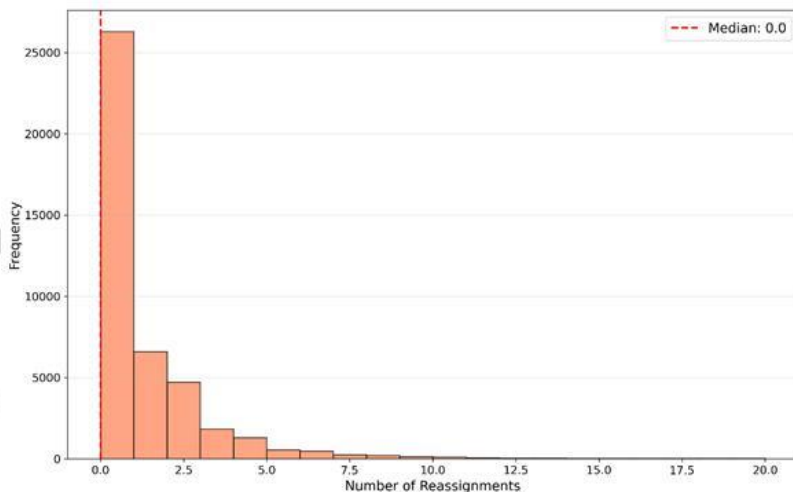


Figure 4. Distribution of Incident Reassignments

E. The analysis of asset categories confirms that handle time data contains significant flaws.

The measurement of time for handling different types of assets (Configuration Items) shows fundamental measurement issues through its average handle time results.

The data shows that phone issue resolution takes 720 hours which equals 30 days but this time frame exceeds what standard support can handle.

The majority of other asset categories display inflated averages which range from 171 to 290 hours (equivalent to 7-12 days) that cannot be used for standard repair operations.

The only times that look realistic are applications which have 15.3 hours and monitors which have 51.9 hours and computers which have 74.8 hours of usage time.

The major difference indicates that the time required for phone issues which takes 47 times more than application problems shows a defect in time recording procedures instead of showing actual differences in problem difficulty.

The likely causes include the following:

The current time-tracking methods need improvement.

The practice of leaving tickets "open" during extended waiting times (such as for parts delivery) results in counting inactive periods as productive work time.

Data entry mistakes or system configuration errors lead to assessment errors.

The handle time data remains unreliable for performance measurement and planning because the findings show. The system requires validation and correction work before usage because its current state would produce incorrect evaluations of team productivity and required resources..

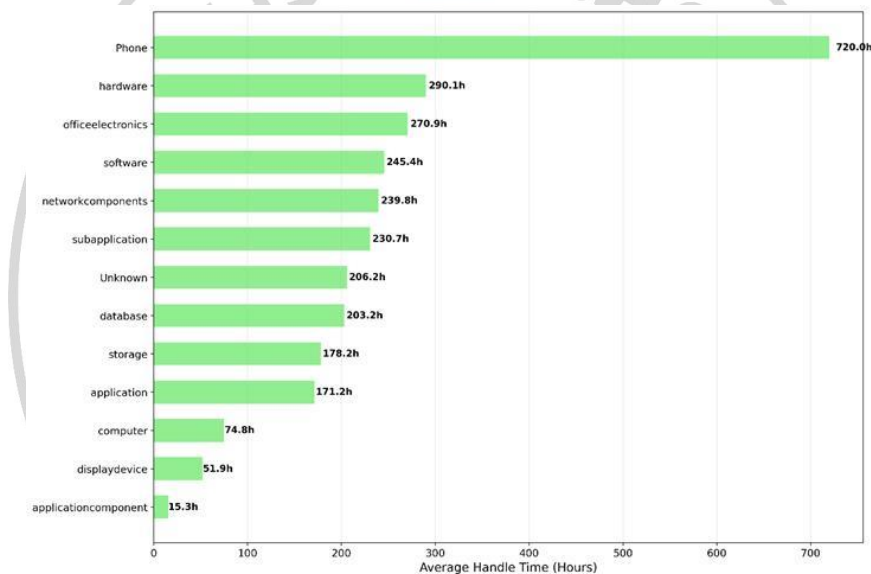


Figure 5. Average Handle Time by CI Category

F. The hourly assessment of incidents indicates the presence of established demand patterns.

The hourly record of incidents demonstrates a fixed pattern which links to the operational hours of the business.

- **Peak Hours (8 AM – 6 PM):** The period between 9 AM and 11 AM marks the highest demand for IT support because it generates more than 5,000 incidents

every hour. This shows how workers start their day by beginning to work on IT systems.

- Activity drops to low levels during evening and night hours from 7 PM to 7 AM because there are less than 1,000 incidents per hour and the total number of incidents stays between several hundred. This period corresponds with the times when most employees do not work.

Key Insight: The pattern of IT support requests depends on the times when workers are present. Peak hours show an important resource management opportunity because they generate much greater demand than non-peak hours.

Actionable Recommendations:

- **Align Staffing:** The organization should increase its support staff during times of high morning and afternoon demand.
- **Optimize Low-Demand Times:** The organization should execute system maintenance and upgrades during the quiet hours of night and early morning to prevent interruptions to regular business operations..

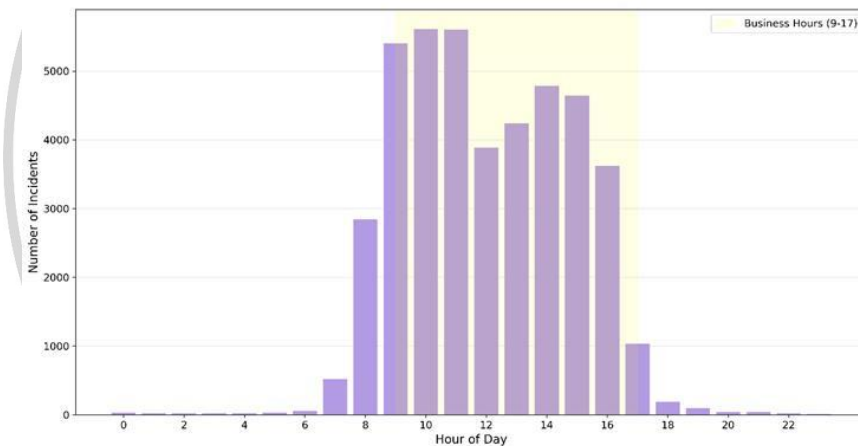


Figure 6. Incident Volume by Hour of Day

G. The AI system analyzes

IT incidents by organizing them into four primary patterns. The AI system has classified 46,606 IT incidents into four unique categories which describe different types of IT problems. 1. Largest Group (16,877 incidents): The large cluster probably indicates a frequently occurring problem. The large number of incidents points to either a widespread issue that requires fixing or a fundamental problem that needs to be resolved. 2. Second Group (12,783 incidents): Represents another frequent pattern which probably contains regular operational problems at moderate priority level. 3.

Third Group (6,818 incidents): The group contains a collection of incidents which connect to particular systems and user behavior and digital product components. 4. Smallest Group (4,087 incidents): The group contains the least common problems which experts must solve because they possess specialized knowledge. Why This Matters: The analysis shows how different cluster patterns emerge from viewing multiple tickets through the process of discovering key operational patterns. The system enables users to set their work priorities by establishing three main routes which determine how they should proceed: · Solve the biggest problems because fixing their main cause will stop thousands of upcoming issues from happening. · The organization will distribute its resources and expertise according to the dimensions of each cluster.

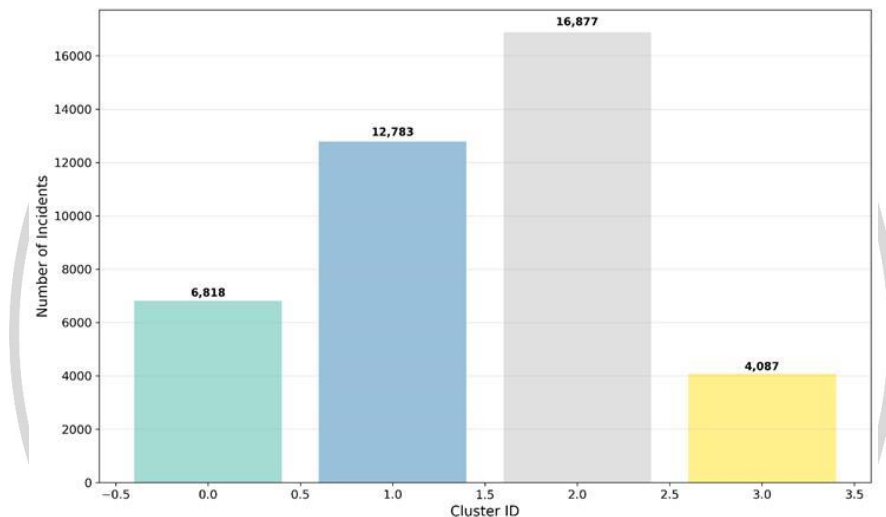


Figure 7. AI-Identified Incident Patterns

H. IT Governance Risk Factors Analysis

The IT Governance Risk Factors Analysis determines that the main areas of concern in a sample of 46,606 IT incidents and critical priority incidents are the greatest risk factor (86.5) of cases. The fact that the percentage is extremely high, several orders of magnitude beyond the 10-30 percent norms common in the industry, implies it is misclassified or has an inverted priority scale, which is a basic governance problem that may result in the misallocation of resources and exaggerated expectations of services. The long handle lengths of 4.4% of the cases constitute a smaller yet not irrelevant threat, which could be associated with the inefficiency of the resolution processes or the error of encoding, which would require the improvement of the process targeting. Although at a low level (0.8), over-reassessments indicate the

presence of infrequent workflow delays due to the presence of possibly more complicated problems that involve frequent consultations with specialists. The results are in line with the theme in the previous paper on the systematic data quality concerns, including priority distribution anomalies and inconsistencies in handle time to confirm the importance of strong validation structures. Such rate of critical priority incidents is an obvious signal to review the procedures of classification, with rates of long handle times and reassignments being lower and allowing gradual changes. Reducing such risks by better data correction and resource planning can enhance the performance of the IT service management to provide more precise performance metrics and enhanced compatibility with the organisational objectives.

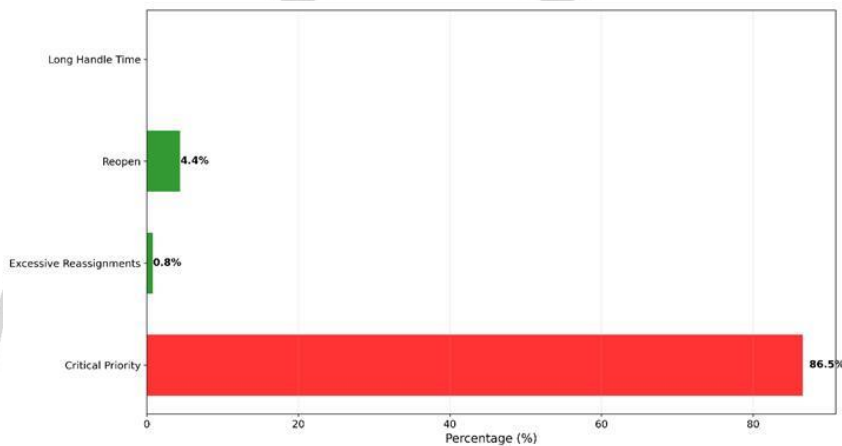


Figure 8. IT Governance Risk Factors Analysis

I. I. This analysis of the incidents that take place on a weekly basis indicates that the incidents are highest at the time of the week when it is on Thursday

The weekly pattern of IT incidents is clear with a pattern going in line with the workweek office hours.

Peak Days: Thursday has the highest number of 8681 incidents recorded and then there is Tuesday with 8163 incidents and Monday with 7787 incidents respectively. Midweek and End of Week Wednesday reports 6911 incidents and Friday reports 6245 incidents indicating a similar but reduced operational activity. Weekends, the demands of the service are reduced significantly to 2246 incidents on Saturday and 2762 incidents on Sunday indicating that service is not much needed during the days off.

Important Insight: The level of IT support requirements is the highest on Wednesdays, and it depends on the activities of the employees during the business hours..

Actionable Insight:

- *Plan for Peak Load: The Tuesday to Thursday period requires complete staffing to manage increased operational demands. · Use Quiet Times Strategically: We should conduct system maintenance and updates and major project work during weekends to prevent interruptions in our daily business activities..*

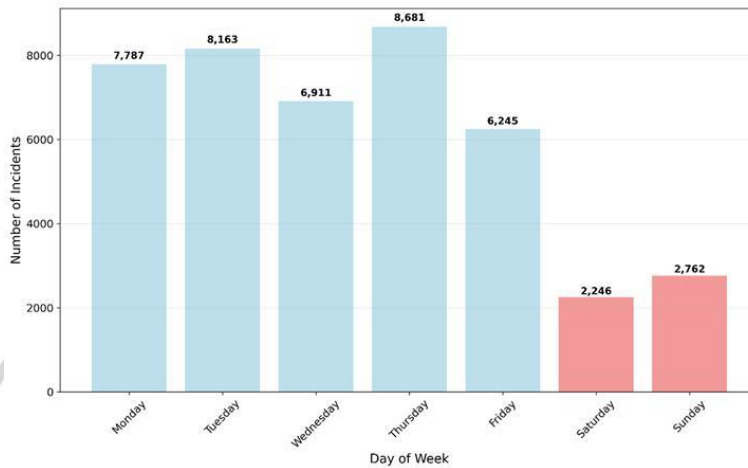


Figure 9. Incident Volume by Day of Week

J. Comparison with Related Work

The AI-powered ITSM framework of our organization establishes its unique identity through its combination of strong data validation methods with operational insights. The framework of our system establishes its unique characteristics through the selection of its main source elements. The system from [7] which enables IT process automation does not include an established mechanism for data validation. Our method first finds all data errors before proceeding to the process of data error correction. The system from [8] which uses AI for autonomy does not include the statistical validation process and direct error correction features which our framework offers. The system from [9] which applies AIOps for efficiency focuses on organizational transformation but omits the essential data preprocessing stage together with the pattern discovery process that uses clustering methods. Our method establishes stronger reliability through its cross-validated algorithms which include Random Forest and its correction process for incorrect time and priority data. Our research advantage exists because we establish complete data quality checks which produce reproducible results through our transparent process, which remains unaddressed in current research as well as practical applications.

5. Conclusions

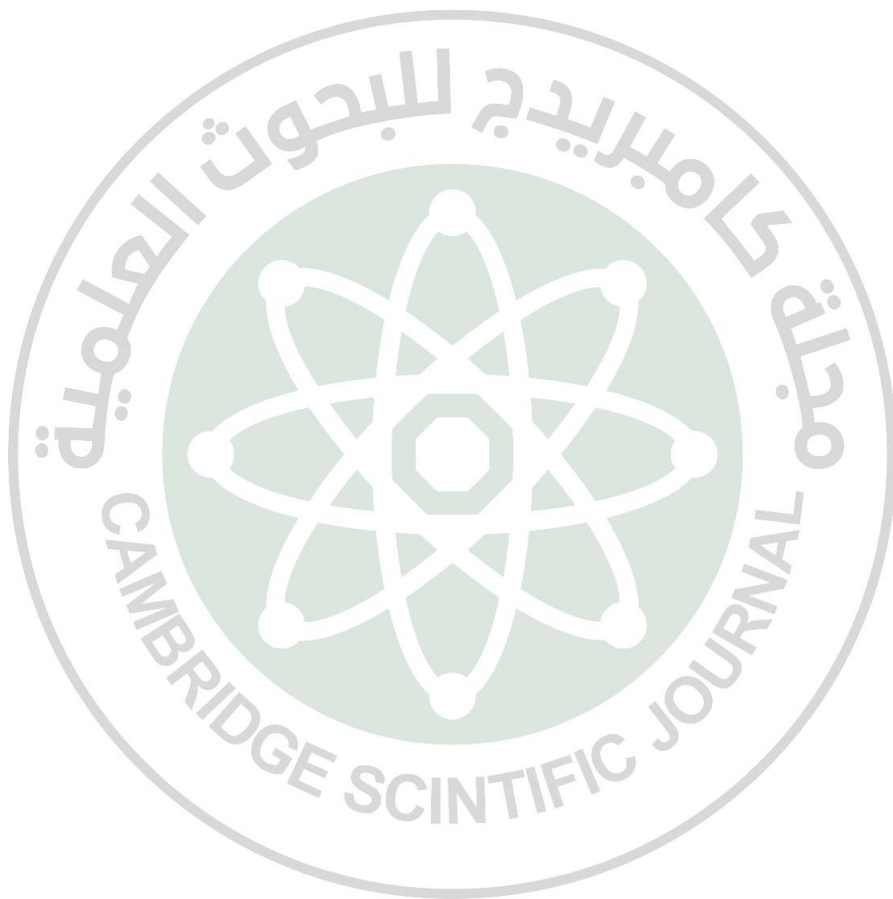
1. The system manages core data issues by detecting and fixing typical data issues that comprise wrong priority and no possible time measurement of building a reliable analytical base. In our test of 46,606 incidences, the system had a record correction rate of 8.2 percent with 91.8 percent of the valid data remaining.
2. The framework creates a new stage of transparency as the quality scores produced are of academic grade and there is total correction documentation. It is through this process that the analysis has a reproducibility, and researchers are able to check their findings.
3. The system provides useful business intelligence by using its high-quality machine learning procedures that involve Random Forest and clustering approaches to aid in the planning of resources and risk analysis.

References

- [1].E. Papagiannidis, P. Mikalef, and K. Conboy, "Responsible artificial intelligence governance: A review and research framework," *The Journal of Strategic Information Systems*, vol. 34, no. 2, p. 101885, Jun. 2025, doi: 10.1016/j.jsis.2024.101885.
- [2].F. A. Almaqtari, "The role of IT governance in the integration of AI in accounting and auditing operations," *Economies*, vol. 12, no. 8, p. 199, Aug. 2024, doi: 10.3390/economies12080199.
- [3].Xiao, Y., Xiao, L. The impact of artificial intelligence-driven ESG performance on the sustainable development of central state-owned enterprises listed companies. *Sci Rep* 15, 8548 (2025). <https://doi.org/10.1038/s41598-025-93694-y>
- [4].X. Zhou, G. Li, Q. Wang, Y. Li, and D. Zhou, "Artificial intelligence, corporate information governance and ESG performance: Quasi-experimental evidence from China," *International Review of Financial Analysis*, vol. 102, p. 104087, Jun. 2025, doi: 10.1016/j.irfa.2025.104087.
- [5].S. M. Shaffi and J. N. Sidhick, "Modernizing data governance: A strategic shift in enterprise data management," *International Journal of Computer*

- Trends and Technology, vol. 73, no. 5, pp. 75–81, May 2025, doi: 10.14445/22312803/IJCTT-V73I5P111.
- [6]. Papagiannidis, E., Enholm, I.M., Dremel, C. et al. Toward AI Governance: Identifying Best Practices and Potential Barriers and Outcomes. *Inf Syst Front* 25, 123–141 (2023). <https://doi.org/10.1007/s10796-022-10251-y>
- [7]. R. Adawiah, "Artificial intelligence-driven IT service management: Automating and optimizing IT operations," *Int. J. Comput. Sci. Eng. Res. Develop. (IJCSERD)*, 2024.
- [8]. V. K. K. Karanam, "From Automation to Autonomy: Exploring Agentic AI in IT Service Management," *World J. Adv. Eng. Technol. Sci.*, vol. 15, no. 2, 2025, doi: 10.30574/wjaets.2025.15.2.0871.
- [9]. C. Araujo et al., "ITSM Evolution AI - Powered Transformation WHITE PAPER ENTERPRISE IT," *SymphonyAI Enterprise IT*, 2025.
- [10]. S. Alsharari, L. Almazaydeh, E. A. Jrai, and I. A. Alnajjar, "AI-Enhanced IT Governance: Fostering Autonomy, Decision-Making, and Human Accountability," *Kurdish Stud.*, 2023.
- [11]. O. Oloruntoba, "AI-driven autonomous database management: Self-tuning, predictive query optimization, and intelligent indexing in enterprise IT environments," *World Journal of Advanced Research and Reviews*, vol. 25, no. 2, pp. 1558–1580, 2025, doi: 10.30574/wjarr.2025.25.2.0534.
- [12]. O. López-Solís, A. Luzuriaga-Jaramillo, M. Bedoya-Jara, J. Naranjo-Santamaría, D. Bonilla-Jurado, and P. Acosta-Vargas, "Effect of generative artificial intelligence on strategic decision-making in entrepreneurial business initiatives: A systematic literature review," *Administrative Sciences*, vol. 15, no. 2, p. 66, Feb. 2025, doi: 10.3390/admsci15020066.
- [13]. J. Schneider et al., "Artificial intelligence governance for businesses," *Information Systems Management*, vol. 40, no. 3, pp. 229–249, 2022, doi: 10.1080/10580530.2022.2085825.
- [14]. S. Joshi, "The role of artificial intelligence in strategic decision-making: A comprehensive review," *Preprints*, May 2, 2025, doi: 10.20944/preprints202505.0047.v1.
- [15]. J. U. C. Nwoke, "Leveraging AI-powered optimization, risk intelligence, and insight automation for agile corporate growth strategies," *International Research Journal of Modernization in Engineering Technology and Science*, vol. 7, no. 4, Apr. 2025, doi: 10.56726/IRJMETS72822.

- [16]. S. Addo, "Causal AI for strategic business planning: Uncovering latent drivers of long-term organizational performance and resilience," World Journal of Advanced Research and Reviews, vol. 26, no. 2, pp. 895–912, 2025, doi: 10.30574/wjarr.2025.26.2.1738.
- [17]. E. A. Alzeiby, N. Islam, A. S. Shaik, and M. Z. Yaqub, "AI adoption in enterprises for enhanced strategic human resource management practices: Benefiting the employee engagement and experience," Journal of Enterprise Information Management, 2025, doi: 10.1108/JEIM-05-2024-0249.





CAMBREDGE

Refereed scientific journal

Published by Cambridge Center for Research and Conference

CJSP
ISSN-2536-0027

2025
Www.camb_magazine.com